

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



كلية الآداب، اللغات والفنون  
قسم اللغة العربية وآدابها

**إشكالية الخطاب السيميائي  
في النقد الأدبي المغربي  
(دراسة في نقد النقد)**

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد مسعود

من إعداد الطالب: هامل بن عيسى

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة وهران	أستاذ	اسطنبول الناصر
مشرفا ومقررا	جامعة وهران	أستاذ	مسعود أحمد
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ	بلوحي محمد
مناقشا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ	مونسي الحبيب
مناقشا	جامعة وهران	استاذ محاضر - 1 -	بوشيبة الطيب
مناقشة	جامعة سيدي بلعباس	استاذة محاضرة - 1 -	غربي شميصة

السنة الجامعية 2012 – 2013

# إهداء

إلى روح من كانا سببا في وجودي

ثم تركاني أكابد مشاق الحياة صبيا..

إلى والديّ رحمهما الله..

أهدي هذا العمل المتواضع

# تشكر

أشكر الله، أولا وأخيرا، على آلائه ونعمائه التي علي أنعم.

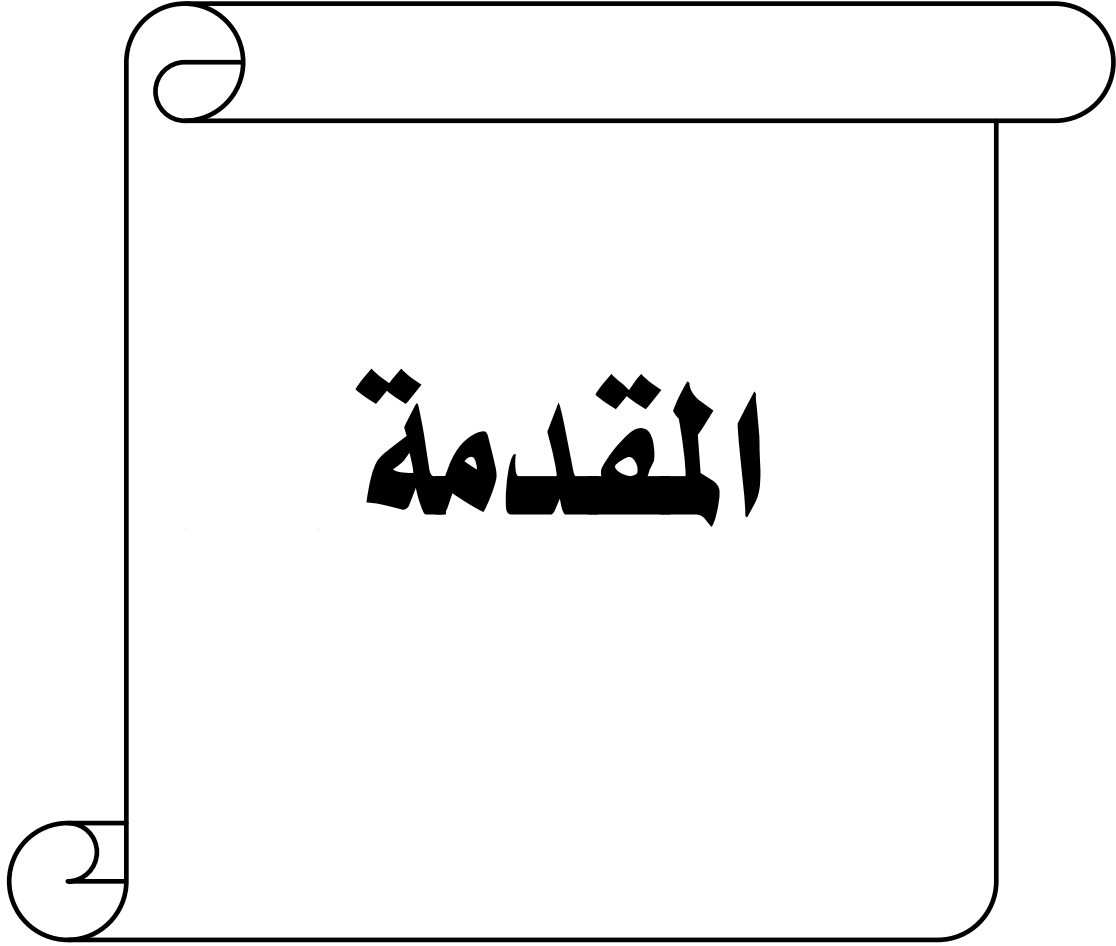
﴿ I M L K J I ﴾ تقمان: 12 .

و " لا يشكر الله من لا يشكر الناس "

لذلك فإنني اتقدم، بأسمى آيات العرفان وأخلص عبارات الامتنان إلى أستاذي المشرف، الأستاذ الدكتور أحمد مسعود على ما قدمه إلي، من توجيهات ونصائح، كانت نبراسا أخرجت هذا البحث من الظلمات إلى النور.

كما أنني أشكر جزيل الشكر أعضاء هيئة المناقشة، الذين وافقوا تكرما منهم وتفضلا على تجشم قراءته ومناقشته وإثرائه، تقيما وتقويما. وحسبهم في ذلك فضلا وفخرا، أنهم من أهل العلم وعلى هداه لمن استهدى أدلاء.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير، إلى من كان لي عوناً، من قريب أو من بعيد، بنصيحة خالصة أو بدعوة صالحة أو بكلمة طيبة، فجزى الله عني الجميع خير الجزاء..



المقدمة

## المقدمة

لا أحد يستطيع اليوم أن ينكر مدى تضخم وتراكم اقتصاد المعرفة السيميائية، تنظيراً وتطبيقاً في العالم العربي عموماً والأقطار المغاربية على وجه الخصوص، ومدى حاجة نقادنا الماسة إلى مراجعة هذه المعرفة، في ضوء بحوث ودراسات في إطار نقد النقد، من شأنها أن تعمل على تقييم وتقويم منجزاتهم النقدية في هذا المجال، على أساس علاقتها بمناهج التحليل السيميائي التي تركز في أساسها على آليات اشتغال أنظمة العلامة المنسوقة وقضاياها قصد قراءة وتأويل الخطابات النصوية. بيد أنه لا ينبغي أن نتوقف تلك البحوث والدراسات عند الرصد والتحليل والتوثيق البيبليوغرافي والتاريخي أو دراسة بدايات المدونات، بل عليها أن تتصدى لدراسة تتناول النقد السيميائي من داخله فتحلله مفاهيمياً ومنهجياً، وتدرس إشكالياته النقدية وترجعها إلى الخلفيات التي انطلقت منها. تلك هي المهمة التي سيحاول هذا البحث أن يتصدى لجانب منها في هذا الاتجاه.

ومن هنا، سيسعى هذا البحث للكشف عن أصول إشكالية الخطاب السيميائي في النقد المغاربي، ضمن مفاصل الجهود المتفرقة بين أقطار المغرب العربي الكبير، وبخاصة تلك الرامية لتقديم معرفة منتظمة لعلمنة الدراسة النصية للأدب. وهي جهود إن قل نظيرها في التجربة النقدية العربية، فإن لها مفعولات لا تخلو من مثالب وسلبيات نجمت عن تطبيقات النظرية السيميائية، في الممارسة النقدية وما رافق مسيرتها، منذ نشأتها في الساحة المغاربية، مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، حيث تميزت هذه المسيرة بالشطط في الفعل ورد الفعل، شأنها شأن كل حديث الذي غالباً ما تمتد إليه يد المجاذبة والمنافرة، فتارة إلى الإعجاب فالتمجيد، وطوراً للاستغراب فالاستعجاب، الأمر الذي أفضى إلى أسئلة كثيرة ومتشعبة، جديرة بالمناقشة، بعضها يمس أبعاد هذه التجربة في منطلقاتها الفكرية والمعرفية، وبعضها يتعلق بحجم الدراسات التي أنجزت في ضوءها، وما اعترض سبيلها من عوائق وصعوبات، كان

لها عميق الأثر في إعاقة إرساء قواعد البحث العلمي وإضعاف آليات الحس المنهجي، في الممارسات النقدية.

يعد هذا البحث حلقة ضمن سلسلة طويلة من البحوث، التي خرجت إلى النور في إطار نقد النقد، حيث قام على استقرار بعض ما كتب من دراسات نقدية سيميائية، مستندا إلى عيّنات ونماذج محددة مما أنجز من بحوث أكاديمية، وأطاريح جامعية، في أقسام وكليات اللغة العربية وآدابها، في عدد من الجامعات المغاربية، من أجل مقاربة الإشكالية، ورصد تجلياتها في المشهد النقدي المغاربي، وصياغتها في معادلة صحيحة، باعتبار هذا الخطاب حقلا معرفيا مشبعا بالأسئلة والمطارحات النقدية العلمية، التي تستدعي دراسات متخصصة، يكمل بعضها بعضا، تعين على فهمه واستيعابه، ليس في سياقاته النقدية فحسب، وإنما ضمن سياقاته الثقافية أيضا.

ولعل من دواعي اختياري لهذا الموضوع، ما انتاب الباحث من تساؤلات حول جدوى ما أنجز وينجز من مقاربات ودراسات وقراءات أكاديمية مدرسية، ظلت ولا تزال حkra على قلة قليلة نخبوية بامتياز، ليس بوسعها أن تنهض بحركة نقدية بمفردها، ولم تستطع تفعيل مشهدنا النقدي والثقافي بشكل جماعي ومؤسساتي على الوجه المطلوب. بالإضافة إلى شعور الكثيرين بحاجة المكتبة العربية إلى مثل هذه البحوث لتحيين الدراسات النقدية، التي من شأنها أن ترصد المستجدات على مستوى النظريات والمناهج وتطبيقاتها، والوقوف على ما يترتب عنها من إشكالات.

يضاف إلى ذلك، أن أغلب الدراسات السابقة- في المجال السيميائي- لم تتناول- فيما نعلم- إشكالية الخطاب السيميائي، في أبعادها الفلسفية والنظرية والمنهجية والاصطلاحية إلا ما جاء مجزأ، مقطع الأوصال في سياق دراسات ومقاربات، ركز بعضها على عرض وتعريف نظرية بعينها أو منهج بذاته، أو مصطلحية دون سواها، وربما اكتفى بعضها الآخر على مستوى تطبيقاتها، بمعينة

حيثياتها الإجرائية والكشفية، من خلال جنس أدبي واحد. وغالبا ما يأتي ذلك في إطار النقد العربي بوجه عام.

ورغم أهمية هذه المحاولات وغيرها في الدرس السيميائي العربي، إلا أنها جاءت محفوفة بكثير من المزالق جراء افتقار بعضها إلى التأصيل المفاهيمي وقصور بعضها الآخر عن مواكبة التطورات التي لحقت بمدارسها. وهناك مؤلفات وكتابات كثيرة في هذا المجال، ركز جلها على الأعمال السردية، لكنها أغفلت إلى حد بعيد الأعمال الشعرية تحت يافطة دعاوى كثيرة. أما المنتج الثقافي لم يحظ بأي اهتمام يذكر من الباحثين إلا ما ندر.

يبد أن الباحث لا يسعى، من وراء ذلك، إلى طرح حلول لهذه الإشكالية، ولا إلى إقامة محاكمة للنقد والنقاد في هذا المجال، وإنما يتوخى إثارة الموضوع من جديد بهذا الشأن، من جهة، والدفع به إلى الواجهة ودائرة الاهتمام كوسيلة لتتقيف الجماهير، من جهة أخرى، لأن السيميائية أثبتت جدواها العلمية في دراسة القضايا الثقافية والفكرية والحضارية، مما يدفعنا إلى التساؤل، فإلى متى تبقى هذه النظرية وتطبيقاتها، في ساحتنا النقدية، حبيسة دوائر بحثية مغلقة وضيقة، يخاطب فيها الباحثون، من خلالها، بعضهم بعضاً؟.

من هنا، سيحاول الباحث إثارة بعض القضايا ذات الصلة بتفعيل الحوار مع هذه النظرية وإجراءاتها العملية على أوسع نطاق، التي قد تدفع الباحثين وتحرضهم على محاولة تدارك ما اعتور مشهدنا النقدي، الأدبي والثقافي، من ترهل وضعف، وذلك بالعمل على سد الثغرات المعيبة، التي باتت تتموضع في صلب الإطار المنهجي للمدونة النقدية المغاربية، وهي مدونة أصبحت تعج بأعمال حُجزت في إسطار تصنيفية اعتسافية وحُجر عليها في خانة المعاصرة تارة، أو في خانة التراث تارة أخرى، نتيجة لمخاتلة مفردات هذه المدونة تحت ضغط النزعة التراثية حيناً، أو

بإغراء من دواعي الاستسهال في التعامل مع السيميائية في نسختها الغربية، حيناً آخر.

لذلك سعى الباحث حثيثاً لأن يقتفي آثار إشكالية هذا الموضوع، في بعض أقطار المغرب العربي، في ضوء مرجعيات السيميائية الأساسية ومطائنها والأصلية، الفلسفية والنظرية والمنهجية والاصطلاحية، من منطلق أن النقد العربي، ومن ضمنه الخطاب السيميائي المغربي، يستمد حمولته المعرفية من الساحة الغربية. وهو ما يطرح سؤالاً أكاديمياً حول التحديد التاريخي لنشأة هذا الخطاب.

لكن رُبَّ قائل، وانطلاقاً من طبيعة الموضوع، محل الدراسة، قد يذهب إلى القول بأن المدونة النقدية السيميائية المغربية، قد أشبعت دراسة وقتلت بحثاً وتمحيصاً، وإن إعادة قراءتها أو مساعلة مرتكزاتها السيميائية، في ضوء أطرها التاريخية والفلسفية والمعرفية والنقدية، يدخل في دائرة التعريف بالمعرف، أو أنه لا يعدو كونه مجرد فائض في القول، لا طائل من ورائه. ولا ننكر أن هذا الرأي يمتلك وجهاً من أوجه الصواب لا كلّها، إذا ما سلمنا جدلاً، بأن هذا الخطاب قد قيل فيه ما قيل، وخاصة بعدما حقق تطورا كمياً هاماً، لا يجده إلا جاحد، في إطار السياق العام للنقد العربي وتجاوز أو يكاد يتجاوز المرحلة السياقية إلى المرحلة النسقية النصانية، مستفيداً من نتائج الثورة المنهجية التي أحدثتها "كتابات بيرس Peirce" ودروس "سوسير De Saussure" مع مطلع القرن العشرين.

غير أن هذا الرأي، في نظر الباحث، لا يعدم تلك الأسئلة التي ما برحت تساور الكثيرين حول مدى تحقيق هذا الخطاب النقلة النوعية المطلوبة وإحداث التغيير المنشود، على مستوى الفعل النقدي العربي الراهن. وهي أسئلة تصل الإجابات عنها - عند البعض - إلى حد التهوين من قيمة المدونة النقدية في هذا الميدان، وتسفيه الممارسة السيميائية في ساحتها النقدية وتنفيها. بل يصل الأمر أحياناً إلى درجة



وُصِفَتْ فيها تلك المدونة بأنها لا تعدو كونها أشباها ونظائر، لا قيمة لها، وأنها مجرد سراب خادع يحسبه الضمان ماء حتى إذا جاءه وجده لا يطفى ظمأ!

ولعل في هذا الطرح قدرا من الصواب، لكن القدر الآخر من الصواب يبدو ماثلاً في جملة من التشوهات والعيوب التي ما انفكت تشوب العملية النقدية المغاربية المعاصرة، سواء جاءت تلك التشوهات والعيوب في شكل ضعف في اللغة النقدية، وما نتج عنها من تعثر في الفهم وتشوش في الترجمة، فضلا على غموض المصطلح واضطراب المنهج، وكذا التطبيق الميكانيكي والحرفي للمقولات النقدية الجاهزة، أو اتخذت مظهرا لذهنية الحظر والتحریم سواء بالنسبة للنظرية السيميائية في نسختها الغربية، أو ما يتصل منها بالتراث العربي القديم، وفي كل ما يترتب عن هذا اللون النقدي الذي انتشأ في المشهد الأدبي والثقافي المغاربي، متدثرا بالسيميائية ومستلزماتها النقدية. بل وفي كل ما جاء نتيجة للاتصال بالغرب الذي تشكل ثقافته روافد هذا الخطاب ومقوماته ومرتكزاته الأساسية، النظرية والمنهجية.

إن مساءلة المدونة النقدية للخطاب السيميائي المغاربي، من شأنها أن تقدم صورة عن حيوية وفاعلية هذا الخطاب في قطاع هام من فضاء النقد العربي المعاصر، وفي ذات الوقت تتيح الوقوف على تمفصلات إشكاليته في ضوء النظرية السيميائية وحمولتها المعرفية ومفاهيمها، التي دخلت الوعي النقدي والثقافي المغاربي المعاصر، من خلال جملة من الدراسات، التي أبت إلا أن تتوسل بالمنهج السيميائي في الممارسة النقدية، أو اختارت مفاهيم سيميائية أثارت انتباه الباحثين وراحوا يتبنون تأصيلها بحثا عن جذور لها أو ما يقاربها، في الدرس النقدي والبلاغي العربي القديم.

وقمين بالذكر، أن النقد السيميائي، يعد خطوة متأخرة نسبيا، في اتجاه مواكبة الجديد من التطورات النقدية، ذلك أن العرب لم يكتشفوا السيميائية إلا مع مطلع سبعينيات القرن العشرين. أي بعد أفول نجم البنيوية التي ولدت وترعرعت

السيمائية في أحضانها، حيث انصبت الجهود على تأصيل مقولاتها النقدية، والبحث عن الشواهد، التي تؤيدها في التراث النقدي والبلاغي العربي القديم، بعدما أمسّت أثرا بعد عين.

ويرى الباحث أن إشكالية هذا الخطاب وتشابكها، إنما تتجلى، بشكل أكثر تعقيدا جراء تداخل السيمائية مع حقول معرفية متباينة وخطابات ثقافية مختلفة أخرى، قد يجهلها جل الباحثين، مما يجعل الخطاب السيميائي يذلف مرغما في دائرة تفسير التفسيرات أكثر من تفسير النصوص ذاتها، إذ انوجدت هناك دراسات سيميائية متناخضة من بعضها البعض أكثر من دراسة موضوع جديد يتصف بالتميز والأصالة. بل أصبحنا كما يقول صاحب الرسائل Les essais: "لا نكف على شرح بعضنا البعض، فكل شيء يغص بالتعليقات. أما المؤلفون فهم قلة". ويبدو أن هذه المقولة مازالت قائمة بين ظهرانينا على الرغم من مضي أربعة قرون عليها. ولا شك أن النقاش الحاد الذي دار منذ ثمانينيات القرن العشرين حول ما أطلق عليه "النقد السيميائي" كانت وراءه دوافع مباشرة لقضايا تتعلق بالنظرية والمنهج والمصطلح، وامتداداتها الفلسفية والفكرية، وملايساتها النقدية..

وهو الأمر، الذي يجعل بحثنا ينهض على قناعة مفادها، أن هذا الخطاب، يبدو وكأن الاهتمام به في مشهدها النقدي، لا يستند بالضرورة إلى قناعات معرفية بالسيمائية كنظرية يعول عليها لتحديث الأدوات النقدية الإجرائية والكشافية، بقدر ما جاء استجابة لإكراهات ثقافية وبيداغوجية اقتضتها تحولات الدرس الجامعي والبحث الأكاديمي. وهو ما يمكن أن تفسيره على ضوء جملة البحوث والدراسات السيميائية المنجزة، والمكدسة في رفوف المكتبات الجامعية، وما أكثرها حين نعددها، ولكن عددها في المكتبات العامة لقليل.

وإن كان هناك من يرى أن تلك المنجزات، لم تكن بأي حال جزءا من حل المشكلة النقدية، وإنما هي جزء من المشكلة في ذاتها، نظرا لغياب الرؤية النقدية

الواضحة، على مستوى الإستراتيجية والإجراء، مما فتح المجال واسعا للاسترسال في النقد السيميائي. ومن الأدلة على ذلك ما نلاحظه من اختلاف في ترجمة المصطلحات المتعلقة بحقل السيمياء، بداية من مصطلح "السيمائية" التي تعددت ترجماتها على نحو غريب حتى أصبحت تعني، لدى البعض، كل شيء ولا شيء في الوقت ذاته.

من هنا يمكن مجازة من يقول بأن الخطاب السيميائي هو خطاب مأزوم، امتدت إليه أزمة الحركة النقدية السائدة، في الوطن العربي عموما، وانتهت به إلى أن يكون جزءا منها، بدلا من أن يكون عاملا حيويا يساعد على اختراقها، لينتقل من حالة الضعف والترهل، التي هو عليها إلى حالة أفضل وأرقى.

إنه خطاب قد أصيب بالعجز عندما حاول مواجهة التيارات النقدية الغربية المعاصرة من جهة، واستلها المقولوات النقدية التراثية من جهة أخرى، فوقع في مخادعة الذات تحت شعارات التأصيل، وتثبيت التراث في حالته السكونية الماضية، وراح يضلها بالاستسلام للتبعية حيناً، والتقليد أحيانا كثيرة، فأصبحنا نلفي خطابا يحار فيه المتلقي، فلا يستطيع أن يرده إلى علم من التراث منضبط الأصول والإجراءات، ولا يستطيع أن يرده إلى مذهب نقدي معاصر بعينه واضح المعالم والحدود. فقد باتت ممارسة نقد النصوص تدفع للحيرة والارتباك والتساؤل، من جراء بعض ما يلقي في الساحة النقدية من تحاليل ومقاربات مقدمة بلغة لا هي عربية ولا عجمية، مثقلة بالأشكال الهندسية واللوغاريتمات الرياضية الغارقة في العجمة والغموض والابتسار. وبذلك أمست الساحة النقدية العربية تشهد خطابا متأرجحا تيارين نقديين، يهيب بنا أحدهما أن ننشد السيميائية في نسختها الغربية، منهاجها واصطلاحا وإجراءات باعتبارها نظرية في المعرفة، تشكل تراثا إنسانيا عاما، لا يحق لأحد أن يفرض وصايته عليها، وأن مناهجها ملك مشاع وإنجاز إنساني للجميع، ولعل من لم يسهم في تشكيلها أشد حاجة إليها ممن توفرت لديه العوامل والشروط لإنضاجها وبلورتها في الساحة النقدية والفكرية.

أما التيار الثاني، فيدعونا إلى أن نعود إلى الماضي، للنهل من الذاكرة المعرفية للتراث العربي في عصوره الذهبية، حيث جهود الفلاسفة والمناطق والأصوليين والبلاغيين، المتضمنة لكثير من المقولات السيميائية ومفعولاتها النقدية، والتي لا تقل أهمية عن مقولات النظرية السيميائية المعاصرة. ونرى أن هذه الأوبة عند أصحابها نابعة من ضرورتين؛ إحداهما معرفية متعلقة بتراث شديد الغنى والتنوع والثراء. وأخرهما وجودية تتمثل في ضرورة الحفاظ على الخصوصية العربية الثقافية والحضارية في ظل التحولات العاصفة بمختلف الثقافات في زمن العولمة.

وبين هذا التيار وذاك، شطط في الفعل ورد الفعل، وجدل يعكس إشكاليات متراكبة يلتبس فيها العلمي بالإيديولوجي والذاتي بالموضوعي والخصوصي بالإنساني، ارتأى الباحث أن يصوغها في أسئلة ذات طبيعة فكرية وعملية، تتعلق بكيفية تعامل الخطاب النقدي المغربي مع السيميائية وإجراءاتها التطبيقية، فجاءت تلك الأسئلة على النحو الآتي: هل يوجد خطاب سيميائي محدد الملامح والحدود في نقدنا المغربي حتى نتحدث عن إشكاليته؟ وإذا كان الجواب إنعاما، فما هي معالم هذه الإشكالية وما هي أصولها الفلسفية والنظرية والمنهجية؟ وما هي تجلياتها في مشهدنا النقدي؟ هل تم التعامل مع السيميائية، انطلاقا من مواقف فردية مستقلة بذاتها داخل الثقافة العربية، أم أن الأمر يتعدى ذلك إلى كون الممارسة السيميائية نزوعا نحو تشكيل رؤية عصرية موضوعية، واعية بالحركة النقدية العربية في شموليتها؟ هل المدونة النقدية المغربية، في نسختها السيميائية، كما هي في الوعي العربي النقدي الراهن، قدمت فعلا إضافات جديدة نظرية وتطبيقية للنقد العربي يمكن الاطمئنان إليها للنهوض بواقعنا النقدي؟ وهل هناك إسهامات لخطابنا سيميائي عالجت الظواهر الثقافية انطلاقا من نقد النصوص الأدبية؟

هذه الأسئلة وغيرها، ستظل تحنل صلب البحث بالقدر الذي يتيح للقارئ الوقوف على أبرز المنجزات البحثية والنظرية، التي تدافعت في مشهدنا النقدي العربي نحو هذا التيار أو ذاك، وشكلت ذاكرة معرفية واصطلاحية، أتى عليها حين

من الدهر لم تكن شيئاً مذكورا، حيث بات الوقوف على شواهدنا مطلباً يستدعي تقييمها ومراجعة منطلقاتها الفكرية وأصولها المنهجية ومنظومتها الاصطلاحية واتجاهاتها النقدية، لتحديد معالمها في مشهدنا النقدي بوضوح.

سيحاول البحث الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال تناول عينة نموذجية من مدونة هذا الخطاب، مستندا إلى تجليات السيميائية في العملية النقدية، مناقشا أهم قضاياها وملابساتها وامتداداتها الفلسفية والنظرية والمنهجية والاصطلاحية. مع الإشارة إلى أن البحث لا ينطلق من فراغ أو أحكام مسبقة، وإنما يقوم على أبرز الدراسات السيميائية المنجزة في الساحة النقدية المغاربية المعاصرة، ليس باعتباره قراءة إحصائية تعنى بكل الشواهد والدراسات في هذا المجال، أو هو حالة متوترة للموازنة بين هذا الناقد أو ذاك، فهذا ليس من صميم اهتمامات الباحث ولا من مقاصده، وإنما بوصفه محاولة جادة، تأتي لسد حاجة المكتبة العربية إلى رؤية موضوعية شاملة، تتجاوز القراءة التلقيفية والنظرة التجزيئية القائمة على الاستقراء الناقص.

إننا نحسب هذا البحث معرفة كشفية تستقرئ نماذج لمجموعة من النقاد والدارسين، يمكن أن تقوم حجة تتسحب على قطاع واسع من مشهدنا النقدي، بعيدا عن الاستقراء الناقص. ذلك أن الإشكالية-أي إشكالية- حين تعبر عن الشعور العميق بالمشكلة، قد تمثل نصف الطريق إلى المعرفة أو الحل. لذا يأمل الباحث أن تكون إشكالية هذا البحث، هي الباب الذي ندلف منه للنظر في شأن هذا الخطاب في نقدنا العربي المعاصر.

لأجراء خطوات هذا البحث، اعتمد الباحث منهجا، تحليليا تركيبيا، مفتوحا على أدوات منهجية أخراة، للاستعانة بها عند الاقتضاء بالقدر الذي يحقق إمكانية تعددية المناظير للوقوف على مقومات هذا الخطاب وخصائصه وأصوله وأبعاده المعرفية والنظرية وأدواته الكشفية واشتراطاته الإجرائية، مستبعدا الأحكام التقريرية الجاهزة،

التي من شأنها أن تتعسف في قراءة واقع هذا الخطاب قراءة حدية تحت ضغط المصادر التي يقتضيها المنطق الصوري الجامد أو الحكام القيمية المبتذلة.

يتضمن البحث بابين وستة فصول، إلى جانب مقدمة وخاتمة، حيث انبنى على النحو الآتي:

**الباب الأول،** تُوجَّح بمدخل تناول فيه الباحث أهم التعريفات والتوصيفات المتعلقة بإشكالية الخطاب السيميائي ومفرداتها الأساسية، في النقد الأدبي المغربي، ومعالجة جملة من القضايا المتعلقة بمفهوم الخطاب وأنماطه، وكذا مفهومه الإجرائي، بالإضافة إلى ووضعه الإشكالي في الساحة النقدية المغربية.

**أما الفصل الأول،** فكان عبارة عن مقارنة لواقع الخطاب السيميائي المغربي، من حيث نشأته وعوامله، وإشكالية مصطلحيته وتطبيقاته.. فيما يسعى **الفصل الثاني،** للوقوف على أبرز تجليات الإشكالية المطروحة، على مستوى تحليل الخطاب الشعري، فالسردي ثم الثقافي، متحسسا القيمة المنهجية للسيميائية وفعاليتها الإجرائية، محاولا تقديم رؤية تفصيلية لمسار العملية النقدية، التي تتلخص في التساؤل عن أهداف الممارسة السيميائية ووصفها وتنظيمها وتأويلها واختبار صحتها..

**أما الفصل الثالث،** فخصصناه لإشكالية المصطلحية السيميائية في الساحة النقدية المغربية وما ترتب عنها من مثالب وعيوب اعتورت الدرس السيميائي، مع الإشارة إلى قيمتها وفعاليتها الكشفية. وقد أوضحنا كيف يمكن للناقد أن يطبق مصطلحات لا يستطيع أن يهضمها أو يستوعبها استيعابا تاما، وبخاصة إذا كانت مستعارة من خطابات أخرى..

**أما الباب الثاني،** فقد تضمن أصول إشكالية الخطاب السيميائي المغربي، وقد تمثلت في ثلاثة فصول، حيث عالجتنا في **الفصل الأول** إشكالية تأصيل السيميائية في النقد المغربي، مستعرضين أهم تجلياتها على مستوى المفاهيم الأصولية، كما وردت في التراث العربي على ضوء التحديدات النظرية والعملية المعاصرة، كمفهوم

السيمياء ومفهوم العلامة، ومفهوم النص، والنصانية، ومفهوم السياق. ثم تطرقنا في **الفصل الثاني** إلى الأصول النظرية والمنهجية لإشكالية الخطاب السيميائي، في ظل سيميوطيقا "بيرس"، إذ تناول أهم التصنيفات البيرسية المتعلقة بالعلامة وأنماطها وأنواعها، كما تناولنا سيميولوجيا دو سوسير ومبادئها اللسانية البنيوية الأساسية، كمقولة المحايثة والمعقولية والشمولية ومقولة الاختلاف إلى جانب مقولة الاعتباطية وغيرها. كما استعرضنا في هذا الفصل أيضا، الأبعاد المنهجية للإشكالية المطروحة، من خلال النموذج اللساني والمنهج الشكلاني والمنهج الأنثربولوجي ومنهج النحو التوليدي، بالإضافة إلى المعلم المنطقي. أما **الفصل الثالث**، فمخصصنا للأصول الفلسفية للإشكالية، حيث قدمنا - بإيجاز غير مغل - صورة مختصرة عن جزء من فلسفة العلامة ثم سقنا شواهد من واقعنا الفكري والنقدي والثقافي مع الإشارة لأبرز الصعوبات والعوائق، التي اعترضت سبيل التفكير السيميائي، في المشهد المغربي المعاصر. وقد ذيلنا بحثنا هذا بخاتمة تضمنت أهم النتائج والاقتراحات التي توصلنا إليها.

مع التأكيد على أن ما أنجزناه، من خلال هذه المحاولة، لا يعبر بالضرورة عن قناعتنا بأننا أتينا بما لم يأت به الأوائل، وإنما حسبنا أننا حاولنا جاهدين جهد المقل، فخرجنا ببعض الحصاد لا كله. ولا شك أن محاولتنا تتكى على ما أنجزه كثير ممن سبقنا، في هذا الميدان، سواء في العالم العربي أو العالم الغربي، فهي تتأسس على ذلك المنجز وتستضيء به، وتسعى للإضافة إليه. وكل ما نرجوه هو أن نكون قد قدمنا صورة مفيدة عن جانب من جوانب إشكالية هذا الخطاب، وذلك لأن الإشكالية المطروحة بعمقها الزمني وتشعباتها النظرية والمنهجية والاصطلاحية أضخم من أن يحيط بها بحث متواضع كهذا.

ونشير في الأخير، إلى أنه، وكأي دراسة أكاديمية، لم تسلم هذه الدراسة من بعض الصعوبات والمعوقات التي اعترضت سبيلها في كل خطوة خطوناها، فكنا نضطر للتوقف الاضطراري على حافة كثير من المزالق والمهاوي المتعلقة بمفاهيم

ومصطلحات ملتبسة بمعان متعددة أو تأويلات مختلفة لفك طلاسم ورموز بعض المقاربات التي جنحت مفرداتها إلى الغموض والإبهام.

أما في ما يتعلق بالمصادر والمراجع، فقد اعترضتنا صعوبات جمة اضطررتنا للقيام بزيارات مكوكية عديدة لجامعات بعض الأقطار المغاربية ومكاتبها، فضلا على زيارتنا للمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، وكم كانت دهشتنا شديدة حين نتجشم عناء السفر ونقطع المسافات الطوال ولا نعثر إلا على القليل القليل مما يتصل بالموضوع محل الدراسة، لكن لا ننكر إفادتنا من بعض القراءات والمقاربات، على الرغم من قلتها أو ندرتها وتفاوت مستوياتها وتباين طروحاتها.

أما الصعوبة الأخرى، فتتمثل في طبيعة إشكالية الموضوع ذاتها، كونها إشكالية علمية معقدة، ناتجة عن خلطة مركبة من نظريات متداخلة، في حقل معرفي لا يزال مفتوحا على مختلف الاجتهادات المضطربة حتى في مظانها الأصلية الغربية، ناهيك عن تحريكها في مشهدنا النقدي المغاربي بشكل لا يبعث على الاطمئنان. الأمر الذي يجعل من هذا البحث مغامرة نحو المجهول. ومن طبيعة المغامرة أنها لا تفضي، في أحيان كثيرة إلى شيء، لكن إصرار المشرف الفاضل، الأستاذ الدكتور أحمد مسعود، على بلوغ هدف هذه الدراسة بالدرجة المنشودة، جعلها لا تخلو من جدوى، فقد أبقى إلا أن تكون متميزة بأصالتها وطرحها العلمي، وجدة موضوعها وثراء مصادرها وتنوع مراجعها، ومع ذلك لا أحسبني قد وفيت الموضوع حقه من الدرس والتحليل، كما أراد أستاذي، فقد قابلت نصائحه وتوجيهاته بجهد المقل، رغم أنني أخذتها غلابا، وذلك لضعف حيلتي وقلة وسيلتي في خوض عباب بحر يغيب في البصر الحديد. فما من شك في أن هناك كثيرا من القضايا التي تكون قد فاتتني رغم أنني بذلت ما في وسعي من جهد، وأخلصت في عملي ما استطعت إلى ذلك سبيلا، وحسبي أنني بشر أخطئ وأصيب.



لذلك فإنني لا أملك، إلا أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر وأخلص عبارات التقدير والاحترام لهذا المشرف الفاضل - أحمد مسعود - على ما بذله من متابعة لهذا البحث، حرفا حرفا، وكلمة كلمة، ورعايته له منذ أن كان فكرة جنينية، أول مرة، نصحا وتوجيها، رغم مشاغله العلمية والاجتماعية الكثيرة. وإني لأستسمحه عذرا على ما بدر مني قصور وعلى ما صدر مني بلا تروٍّ وتؤدة، من إلحاح وإزعاج، مقابل ما أبداه لي من تواضع وحسن معاملة ولطف وطيبة خاطر.

إنه لا يفوتني أن أتقدم أيضا بخالص شكري وتقديري إلى السادة الأفاضل أعضاء هيئة المناقشة، الذين أبوا إلا أن يتجشموا، تفضلا منهم وتكرما، عناء قراءة هذا البحث وتقييمه وتقويمه، حرصا منهم على إثرائه بخالص ملاحظاتهم العلمية الدقيقة والموضوعية، وحسبهم في ذلك فخرا أنهم على طريق العلم لمن استهدى أدلاء.

كما أبدي خالص امتناني إلى كل من كان له فضل علي، ممن ساعدني من قريب أو بعيد، بكلمة طيبة أو بنصيحة خالصة لوجه الله، أو بدعوة صالحة.. فجزى الله الجميع عني خير الجزاء. وما توفيقني إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

هامل بن عيسى

# المدخل

إشكالية الخطاب السيميائي  
في النقد الأدبي المغربي

## تهديد:

انفتح النقد المغربي، مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين، على حركة النقد السيميائي في أوروبا، في محاولة، للاستفادة من نتائجها المعرفية، فتدفقت، على نحو غر مسبوق، معارف نقدية كثيرة، تتأبى على الحصر، في وقت لم يكن فيه الناقد المغربي يمتلك "القدرة على تلقي هذه المعرفة الغزيرة ذات الأصول الفكرية المتنوعة.."<sup>1</sup>، والتي تأسست مقولاتها على هاجس واحد، هو هاجس سلطة اللغة باعتبارها نظاما منسوقا من العلامات، مما أحدث قطيعة صارمة بين داخل لغة النص وخارجها<sup>2</sup>.

فكان من الطبيعي أن تنتزع الثوابت النقدية السياقية، التي كان يطمئن إليها جل الدارسين والباحثين، اطمئنانهم إلى الدراسات الشعرية اللغوية والفنية التقليدية، فخيم على الواقع النقدي في البداية الاضطراب والغموض، وغابت روح المبادرة والإبداع، بعد أن أصيب بعض الباحثين بعسر شديد في هضم كثير من النظريات السردية ومفاهيمها ومصطلحاتها ومناهجها المحايثة، فتعاملوا معها بحذر شديد، متوجسين خيفة مما قد يصيب فهم النص، في ظل هذا التحول، من عقم وتيه وضلال، حسب ما يعتقدون، ووصل وصف هذه النظريات، عند بعضهم، بأنها لا تعدو كونها بدعة نقدية وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة تزج بصاحبها في أتون الذاتية والابتسار. فيما ركن آخرون إلى تسجيل انطباعاتهم حول النصوص، معتمدين في

---

1- ميشال أريفييه وآخرون السيميائية أصولها وقواعدها تر، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، 2000 ص10.

2- عبد الوهاب الشعلان: القراءة المحايثة للنص الأدبي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد الكتاب العرب، ع383، 2003، ص68.

ذلك، على " فرضيات، مستمدة من أحكام مسبقة، تفرض على النص الأدبي فرضاً، وبشكل تعسفي"<sup>1</sup>.

مما دفع بعضهم إلى التعليق على ذلك بالقول: " ألفينا بعض النقاد ... لا يستحي من الباطل أن يدعوا جهاراً إلى تبني، في جامعاتنا اليوم، وفي أواخر القرن العشرين، بعض المناهج التي كانت سائدة في أوروبا، منذ قرن أو أكثر من قرن، ولم يعد اليوم أحد، من النقاد الحقيقيين، يتقبلها في أي شكل من أشكالها"<sup>2</sup>.

بل يرى مرتاض أنه مما " لا ينبغي أن نختلف فيه أن المناهج التقليدية، بقصورها وانطباعاتها وفجاجتها وأفقيتها، لا تستطيع أبداً، وما ينبغي لها، أن ترقى إلى مستوى النص الأدبي من أمره المعقد المعتاص، شيئاً ذا بال . فلنكن ما نشاء، ومن نشاء، في منهجنا، ولكن لا نكون فقط تقليديين . ذلك ولو أننا تسامحنا مع أنفسنا وسقطنا في أحوال التقليدية الفجة نعبد منها ونكرع، فلن نصبح قادرين على بلوغ بعض ما نريد من أمر النص الأدبي"<sup>3</sup>.

هذا وقد مرَّ النقد الأدبي السيميائي، في الساحة المغاربية، بعدة مراحل متداخلة، حيناً، ومتفاوتة، أحياناً أخرى، من حيث إنتاجيته وعطاءاته، فتمثلت المرحلة الأولى في تأثر الباحثين والنقاد بالنظرية السيميائية، لكن لم تتجاوز مواقفهم منها حدود الانطباعات الذاتية، ثم ما لبثت أن تحولت تلك الانطباعات والمواقف إلى مرحلة توسم بالاتباعية، في وقت، بلغ فيه معترك التنافس بين التيارات الفكرية والنظرية والاتجاهات النقدية الغربية أوجه، مما أسفر عن دراسات وسجلات لا تخلو من

---

1- رشيد بن مالك: السيميائية، الأصول، القواعد، والتاريخ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن 2008، ص15.

2- عبد الملك مرتاض: (أ، ي) دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة أين ليلاي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992، ص18، 19.

3- (أ، ي)، م، س، ص28.

استباحة للتماهي مع هذا التيار أو ذلك، عجّلت بظهور مرحلة التقليد والتجريب والاقْتباس من الخطابات ذات التوجه النصاني في الغرب بوجه عام.

وقد استأنس الباحثون والدارسون المغاربيون في ذلك، بخطاب البنيوية، والبنيوية التكوينية، واللسانيات والأسلوبية، مما أدى إلى تراكم كمي لتجارب كثيرة تعنى بالدرس الشكلي، وإن جاءت تلك التجارب متفاوتة ومتباينة في ما بينها، نوعا وكيفا، فإنها حاولت أن ترسم ملامح عامة لخطاب يبدو في طور التشكل والانبعاث من رحم النقد السياقي، في ظل التركيز على المناهج النسقية المحايثة، حيث اتخذت المقاربات النقدية أشكالا ومظاهر يشي بعضها بانتمائه إلى الشكلائية أو البنيوية والأسلوبية، وبعضها ينتمي إلى التفكيكية ونظرية القراءة، فيما يتجه بعضها نحو السيميائية واتجاهاتها وحمولتها المعرفية، رغبة من الباحثين، في تعصير النقد المغربي (Modernisation) بما يستجد في الغرب من مناهج تستمد قوانينها من السيميائيات وغيرها من الحقول النقدية.

وبذلك عرف الدرس السيميائي المغربي جملة من الاتجاهات الوصفية، التي شهدتها السيميائيات نذكر من أهمها: الاتجاه السيميولوجي، الذي يقارب الظواهر الأدبية، باعتبارها علامات ورموزا وإشارات وأيقونات ودوال للتواصل، واتجاه سيميولوجيا الدلالة، التي تعنى بدراسة الأنظمة والأنسقة الدالة، مركزا على جميع الوقائع والأشكال الرمزية والأنظمة اللغوية الدالة. فهناك في نظر بارث- زعيم هذا الاتجاه- ما يدل باللغة الطبيعية وهناك ما يدل بدونها. ومادامت الأنساق والوقائع كلها دالة، فلا عيب في ضوء هذا الاتجاه، من تطبيق المقاييس اللسانية على الوقائع غير اللفظية أي الأنظمة السيميوطيقية غير اللسانية لبناء الصرح الدلالي. ثم يأتي اتجاه السيميائيات الثقافية، التي تبلورت معالمه على يد "جوليا كريستيفا" وتطور مع المدرسة الإيطالية (أمبرطو إيكو Eco وروسي لاندي Landi، والمدرسة الروسية" تارتو Tartu، أوسبنسكي Uspenski ويوري لوتمان Lotman) .

غير أن تلك الاتجاهات لم يعرف لها في النقد المغربي حدود واضحة، تميز بعضها من بعض، إذ اتخذت طابعا شموليا، يشوبه كثير من التماهي والاختلاط، رغم أنها تقوم على "أسس مشتركة يشكل التمرکز حول النص أهمها"<sup>1</sup>.

مما يقتضي البحث في البعد المعرفي النسقي لإعادة رسم ملامح إشكالية الخطاب السيميائي، في النقد المغربي، وتحديد مصادرها، في ارتباطها بالسيميائية، وأطرها النظرية والمنهجية وخطواتها الإجرائية، التي استند إليها الباحثون في تحليل النصوص تحليلا سيميائيا. ولاسيما أن السيميائيات أصبحت تطرح نفسها، لا باعتبارها علما يدرس كيف تتكون المنظومات العلامية، وتكشف عن تشكيلات الأنساق والأنظمة العلامية والرمزية، وتحليلها بقصد التبليغ وإقامة جسور للتواصل فحسب. وإنما باعتبارها حقا رعبا، تتداخل فيه المعارف والعلوم، يعمل على إرساء دعائم للحوار بين الخطابات، في عصر، يوصف بأنه عصر العلامات، أضحت فيه كل كائنات الدنيا، كتابا مفتوحا، ورسمًا يتجلى في مرآة<sup>2</sup>.

ولربما كان الإنسان البدائي، يستعمل أقل عدد من العلامات للتواصل، ويعتمد على العلامات الطبيعية، لفهم الكون المحيط به. أما في هذا العصر، فقد تطور عالم العلامات وتعدّد، حتى صار الإنسان هو نفسه علامة سيميائية، ضمن عدد لا يحصى من العلامات، وأمسى (الإنسان / العلامة) ذلك المجهول، الذي لا يستطيع - حسب بيرس- أن يفكر إلا بواسطة العلامات والرموز، التي يمكن أن تقول له "أنت لا تعني شيئا غير ما علمناك، ولذا أنت تعني فقط لأنك تستعمل بعض العلامات والرموز باعتبارها مؤولات لفكرك لا أكثر"<sup>3</sup>.

---

1- عبد الوهاب الشعلان: القراءة المحايثة للنص الأدبي، م، س، ص 68.

2- أمبرتو إيكو: إسم الورد، ترجمة أحمد الصمعي، دار التركي للنشر، تونس ط2، 2003 ص42

3- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة أحمد الصمعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

2005، ص 112.

وبما أن العلامة غدت عصب حياة المجتمعات المعاصرة بكل تعقيداتها، وبانتت تشمل مختلف مجالات التواصل كالإشهار والدعاية والسياسة والتعليم والقضاء والسينما والأدب والإيديولوجيا... الخ<sup>1</sup>. فإن دراستها شكلت رهانات صعبة للسيمياثيات كنظرية، ودفعت بها لنتخذ منحى معرفيا عابرا لتخصصات عديدة، أصبحت تجرّ وراءها كل العلوم، بدءاً بالفلسفة، فاللسانيات وتحليل الخطاب والأسلوبية والبلاغة والتداولية، وعلم النفس وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا والرياضيات وغيرها. ولعل هذا ما بات يطرح إشكالات وافتراضات مختلفة ومتنوعة على مستوى القراءة والتحليل والتأويل، تمس النظرية والمنهج والمصطلح والرؤية<sup>2</sup>.

ولذلك فإن ما سنتناوله في هذه الدراسة، لا يعدو كونه إشارة إلى بعض الفجوات التي تتخلق عبر المسافة الواقعة بين السيميائية كنظرية معرفية مركبة، وتطبيقاتها العملية، وما ينتج عن ذلك من إشكالات وافتراضات، قد يتمظهر بعضها على مستوى مدونة النقد السيميائي المغاربي، بشكل من الأشكال.

لكن قبل أن يخطو الباحث أولى خطواته، في اتجاه محاولة تحديد تلك المسافة، والوقوف على فجواتها النظرية والمنهجية، في الممارسة السيميائية المغاربية، يتعين تحديد مفاهيم ومصطلحات رئيسة محددة، تتعلق بتركيبة عنوان هذا البحث. وعن طريق هذا التحديد، يمكن حصر أهم العناصر، التي تشكل مقومات الموضوع، محل الدراسة، بما يتيح للقارئ أن يعرف ماذا يُقصد بهذا المفهوم أو ذلك، مع الأخذ في الاعتبار أن المفاهيم في السيميائيات عامة، تستخدم بمعان مختلفة ومتعددة، بحيث وإلى الآن، لم يتم ربطها، وتحقيق التكامل بينها، عن طريق الوصف أو التفسير. ويبدو، في الواقع، أن سوء الفهم، في استخدام المفاهيم، هو أحد مصادر الصعوبات،

1- Dortier J.-F, La révolution cognitive, Sciences Humaines, n°20, Janvier 1998.p2

2- Jean-Jacques Nattiez « De la sémiologie à la sémantique » Cahier de linguistique, n° 2, 1973, p. 219-240

والإشكاليات المطروحة، ليس في السيميائيات فحسب، وإنما في العلوم الإنسانية بشكل عام<sup>1</sup>.

لا يدعي الباحث أنه سيأتي، في هذا الإطار، بما لم يستطعه الأوائل، وإنما يحاول أن يستعرض ما رَشَحَ لديه من مقاربات، في ذات السياق، لتحديد المفاهيم المفتاحية الآتية:

### 1- المفهوم الإجرائي للخطاب:

أصبح مصطلح "الخطاب"، في وقتنا الراهن، من أكثر المصطلحات شيوعاً، في جميع المجالات، حيث أضحى يطال ميادين واسعة من الأنشطة المختلفة. وتشكل السيميائيات بمختلف مجالاتها وفروعها؛ الثقافية والاجتماعية الأنثروبولوجية والنفسية.. ملتقى بارزا لحوار التخصصات حول المحتوى المعرفي لهذا المفهوم الذائع الصيت في مختلف مجالات تحليل الخطاب<sup>2</sup>.

كما أصبح يشمل "مصطلح الخطاب" تخصصات أخرى عريقة مثل الفلسفة والمنطق واللغة والأدب والتاريخ... إلخ. بالإضافة إلى ما يسمى "المعرفة المنهجية" وما تحتاجه من ضبط ودقة وصرامة في التحليل والتأويل. فكانت النتيجة أن تعددت مفاهيم هذا المصطلح، وتشعبت حتى صار الوقوف على مفهوم محدد له، لغة واصطلاحاً، من أطياف المنى.

وإذا ما رجعنا إلى مفهوم "الخطاب" في اللغات الأجنبية، وجدناه لفظاً مشتقاً من المصدر اللاتيني (Discursus) والذي يعني الركض في كل الاتجاهات، أو الجري ذهاباً وإياباً (action de courir ça et là)<sup>3</sup>. بيد أن فعله (Discurrere) يتضمن

---

1- هنري، بيجوان: المعنى في علم المصطلحات، تر، ريتا خاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2009، ص25.

2- Daniel Peraya, vers une sémiotique cognitive, article publié par TECFA, FPSE, Université de Genève 1999.p13.

3- Morfaux, Louis-Marie



معنى التدافع المقترن بالتلفظ العفوي والهدر. كما يتضمن معنى المحادثة الحرة والارتجال<sup>1</sup>.

أما في اللغة العربية فقد جاء في لسان العرب بشأن مادة (خطب) أن الخطب هو: " الأمر الذي تقع فيه المخاطبة والشأن والحال (...) والخطابة والمخاطبة: مراجعة الكلام. وقد خاطبه بالكلام مخاطبة وخطابا، وهما يتخاطبان (...). والخطبة اسم للكلام الذي يتكلم به الخطيب (...) الكلام المنثور المسجع ونحوه (...) والخطبة مثل الرسالة التي لها أول وآخر (...) والمخاطبة مفاعلة من الخطاب والمشاورة... وفصل الخطاب هو أن يُفصل بين الحق والباطل ويُميّز بين الحكم وضده<sup>2</sup>. والخطاب- كما ورد في كتاب "الكليات" - يعني الكلام الذي يُقصد به الإفهام؛ إفهام من هو أهلٌ للفهم، والكلام الذي لا يقصد به إفهام المستمع، فإنه لا يسمى خطابا<sup>3</sup>.

يرتبط مفهوم الخطاب على المستوى الإجراء، سواء في اللغات الأجنبية أو اللغة العربية، بالعناصر الثلاثة في دورة الكلام؛ (المرسل، المرسل إليه الرسالة). ومن هذا المنظور، يعد خطابا، كل ملفوظ / مكتوب، يشكل وحدة تواصلية قائمة بذاتها، تقدم نفسها، في صورة بناء فكري متماسك عابر للجملة (Transphrastique)<sup>4</sup>.

ورغم نشأة مفهوم الخطاب في أحضان دراسات اللغة والألسنية وعلم اللغة الحديث، فإن الألسنيين الأوائل أمثال "دي سوسير"، و"هلمسلف" Hjelmslev، و"جاكوبسون Jakobson" وغيرهم من أنصار اتجاه التواصل، لم يناقشوا موضوع الخطاب باستثناء "بويصنس Buysens"، الذي يعد أول من حاول مناقشة مسألة

1- Dupriez, Bernard, Gradus. Les Procédés littéraires, Paris, Ed. 10/18, 1984, p. 158.

2- ابن منظور، لسان العرب، المجلد 2، طبعة دار الجيل ودار لسان العرب، بيروت، 1988، ص 856.

3- أبو البقاء الكفوي: الكليات، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق وتعليق، عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، 1992. ص 419.

4- Guespin. L. et collegues, Problématique des travaux sur le discours politique "Langages" revue trimestrielle, article ; n°23, vol.6, ed. Didier-Larousse, Paris, 1971 p 10.

الخطاب في الدراسات الألسنية، ضمن هذا الاتجاه، وكان ذلك عام 1943، ولكن الخطوة الألسنية المهمة المتعلقة بمسائل الخطاب وقضاياها، جاءت علي يد بنفنيست Benvenist (1902-1967). حينما عرف الخطاب، نقديا كان أو إبداعيا، بأنه ذلك "الملفوظ المنظور إليه من وجهة آليات وعمليات اشتغاله في التواصل. وبمعنى آخر هو كلّ تلفظ يفترض متكلماً ومستمعاً، وفي نية المتكلم التأثير على المستمع، بطريقة ما<sup>1</sup>.

أما من حيث ذاكرة المصطلح، فإنه يمكن القول بأن جميع الدراسات -فيما نعلم- تؤكد أن "الخطاب" مصطلح حديث النشأة، ظهر أول مرة في أدبيات "هاريس Haris" عام 1852، ضمن بحث في مجال اللسانيات بعنوان (تحليل الخطاب)، حيث قدم هذا الباحث عن الخطاب تعريفا لسانيا محض على أنه "ملفوظ طويل أو متتالية من الجمل تكوّن مجموعة منغلقة يمكن من خلالها معاينة بنية سلسلة من العناصر، بواسطة المنهجية التوزيعية، وبشكل يجعلنا نظل في مجال لساني محض"<sup>2</sup>.

ويفصي "الخطاب"، بحسب استعمالته الاصطلاحية، إلى دلالات كثيرة، منها، كأن يكون كلمة أو جملة أو خطبة أو نصا أو محاضرة أو عرضا بحثيا، أو دراسة نقدية، وما شابه ذلك. وهو في كل الأحوال، ممارسة لغوية لذوات فاعلة مبدعة أو قارئة أو ناقدة، تمارس فعلا في هذا الاتجاه أو ذاك، وتتفعل به بواسطة اللغة<sup>3</sup>.

الأمر الذي أدى بمدلولات مصطلح "الخطاب" في النقد الغربي المعاصر، لأن تسير في خطين رئيسيين متوازيين؛ يتمثل أولهما في المباحث اللسانية الأسلوبية المعروفة بـ"تحليل الخطاب"، أما الثاني، فيتمثل في بعض الممارسات في "النقد ما بعد البنيوي"، وخاصة في "التاريخانية الجديدة"، أو ما يصطلح عليه بـ"الدراسات

1- Emille Benveniste, Problemes de de linguistique générale. Edition Gallimard Paris. 1967. p242.

2- سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط 1، 1989، ص 17

3- جابر عصفور: آفاق العصر، مهرجان القراءة للجميع، الهيئة المصرية العامة، للكتاب، القاهرة، 1997، ص 64.

الثقافية"، وربما هذا ما جعل مصطلح الخطاب تتفرق به السبل في دروب كثيرة مختلفة ومفاهيم عديدة، حتى بات ملاحقته أمرا صعب المنال.

أما المفهوم المراد على مستوى الإجرائية السيميائية (L'opérationnalité sémiotique)، فهو الخطاب الواسف Le métadiscours sémiotique الناتج عن حصيلة تفاعل بين معطى (العمل الأدبي كنسق دال أولي) و(التجربة السيميائية كفعل نقدي ونسق اصطلاحي يبحث في كيفية اشتغال إواليات هذا الدال).

وإذك يكون الخطاب السيميائي، هو تلك الممارسة، التي تحمل في طياتها نوعا من التنظير السيميائي والحوار ووجهات النظر. وهو ما يعني أن هذا الخطاب، إنما يشتغل على قواعد ومقولات نوعية وافتراضات منهجية واصطلاحية واعتبارات أكاديمية لمضاعفة معاني الأثر الأدبي بوصفه نظاما سيميائيا منسوقا من علامات. أي إنه ذلك الضرب من المعرفة، والتعبير الأقرب إلى الدقة، الذي يستدعي الانتباه إلى ذاته بشكل واع<sup>1</sup>. و"عبر هذا الوعي، يُمارس النقد كإبداع ثان من خلال الإبداع الأول<sup>2</sup>.

وبذلك يصبح الخطاب النقدي السيميائي، شكلا من أشكال المعرفة، التي تعكس تداخل التخصصات وتعاضل الإيديولوجيات، وعلاقته بها كعلاقة الجزء بالكل، إلا أنه يتميز عنها بكونه مستقلا بذاته بوصفه ممارسة لها ضوابطها النظرية والمنهجية وقواعدها الإجرائية ومنظومتها الإصطلاحية، التي تدل دلالة وصفٍ على عدد معين من المنطوقات المعرفية وتشير إليها<sup>3</sup>.

في هذا الإطار، تندرج الخطابية السيميائية كمجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم ممارسة نقدية ما، يمكن حصر خصوصيتها في نطاق معين وتحليلها في

1- محسن جاسم الموسوي، وآخرون: الإبداع الروائي اليوم، دار الحوار، اللاذقية، ط1، 1992، ص241.

2- سعيد يقطين: الميتاروائي في الخطاب الجديد في المغرب، مجلة مواقف، ع71، 72، 1993، ص191.

3- م، ن، ص 64.

حدود الظروف أو السياق الذي انوجدت فيه، وإبراز العلاقات المشتركة بينها وبين غيرها من الممارسات ضمن منطق المتصور السيميائي، النظري والمنهجي العام.

قامت نظريات تحليل الخطاب السيميائي، على أساس نقد بعض الثوابت في الخطاب اللساني، وتوجيه البحث نحو مسالك، ينزع بعضها نحو تشابك القطاعات والتخصصات. ولعل في هذا التوجيه أثرا لفكر "باختين" أو بالأحرى أثر متصورات "باختين" التي صاغها وأجرأها في مجالات مختلفة من مثل "الحوارية Dialogisme"<sup>1</sup> و"تعدد الأصوات Polyphonie"<sup>2</sup> التي تعد مفاهيم مشتركة بين البحث اللغوي والبحث الأدبي والسيميائي. فكل مفهوم يثوي منزعا أدبيا ومنزعا لسانيا<sup>3</sup>.

وقد لا نحيد عن جادة الصواب، إذا ما ذهبنا إلى التأكيد بأن المبادئ والمتصورات الأولى، الخاصة بتحليل الخطاب السيميائي قد تبلورت بشكل ما، ضمن مؤلفات "باختين" حيث نجد بحثا في مفهوم "الخطاب" Discours وحدثا عن "أجناس الخطاب" Genre de discours. وهذه المفاهيم، في ما نرى، ليست هي الأهم والأعمق في البحث السيميائي أو أنها تتدرج ضمن مجال فكر "باختين"، إلا أنها تكفي للدلالة على المهاد النظري، الذي تتحرك داخله متصورات التحليل السيميائي، حتى ولو لم تكن السيميائية هي المشغل الغالب على فكر هذا الباحث، فإن هناك مشاغل أخرى كانت تدفعه نحو تدبر المكونين الثقافي والإيديولوجي، وإبراز دورهما في حياة العلامة داخل الحياة الاجتماعية<sup>4</sup>.

---

1- Tzvetan Todorov, Mikhaïl Bakhtine, le principe dialogique suivi de Écrits / du Cercle de Bakhtine, « Poétique » Seuil, Paris, n° 31. 1981.p120. »

2- Ibid;p102.

3- بسمة عروس: الخطاب الأدبي والمفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب عند "باختين" مقال ضمن (مقالات في تحليل الخطاب)، منشورات كلية الآداب والفنون الإنسانية، منوبة، تونس 2008ص92.

4- ينظر:

- Bakhtine .E, M., Le marxisme et la philosophie du langage, Paris, Éditions de Minuit, 1977.

ومن ثم أمكن القول، إن البحث في خصائص ملفوظ ما، أو في خصائص علامة أو مصطلح أو مفهوم ضمن متتالية محددة في سياق مخصوص، وفي "نظام تعبير متقن ومضبوط"<sup>1</sup>، يضعنا في صميم السيميائية من حيث هي نظرية في المعرفة والثقافة. بل إن "باختين" يعلن صراحة، عن ضرورة توفر وعي بالخلفية الكامنة، وراء كل عملية تلفظ، ويجمع في نظره بين دراسة الأدب لذاته ودراسته، من حيث هو سبيل لتشكيل "الخطاب الاجتماعي" عبر اللغة. فهو بحث يعنى بتفكيك نظام العلامات للخطاب داخل الأدب، ويوجه درسه نحو تشكيل مفهوم ما للخطاب السيميائي.

ومن هنا تصبح دراسة مشكلات الخطاب السيميائي، مطالبا مشروعاً، يدفعنا دفعا إلى ممارسة فعل "أركيولوجي" للوقوف على بعض الخصائص المتعلقة بهذا الخطاب، تلك التي لا تتم إلا من خلال البحث عن المنظومة المرجعية والمعرفية، اللتين تحتويان جماع تلك الآليات، وهو ما يطلق عليه مفهوم "الخطاب"<sup>2</sup>.

وذلك من منطلق أن الخطاب نوعان، نقدي وأدبي، فالخطاب الأدبي غايته القصوى التعبير الجمالي، باعتباره "نصاً تغلبت فيه الوظيفة الشعرية للكلام" وهو "جسم له ذاته وحركته وزمنه، وهو مختلف عن كل ما عداه؛ يخضع لانتظام داخلي، لكنه يتحرك بحرية مستقلة. ومن ثمة، فهو لون يختلف عن النص"<sup>3</sup>. أما الخطاب النقدي، فهو عبارة عن مدونة معرفية، نظرية ومنهجية واصطلاحية ومقولات وقواعد منضبطة. ومن هذه الناحية لا يمتلك ذات الحرية التي يتمتع بها الخطاب الأدبي.

وتجدر الإشارة أن "إميل بنفنيست E. Benveniste" يعد من أوائل الباحثين الذين مهدوا لتوسيع محتوى مفهوم "الخطاب" انطلاقاً من لسانيات الجملة إلى لسانيات

1- ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، ط2، 1987ص34.

2- رابح بوحوش: الشعرية والمناهج اللسانية في تحليل الخطاب، مجلة الموقف الأدبي، ع414، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص88، 89.

3- نور الدين السد: الأسلوبية وتحليل الخطاب، دار هومة، الجزائر، ج2، ط، 1997، ص11.

النص فالإلى علم النص، كما أشرنا، إذ صار تعريف الخطاب يطال المجال النقدي من حيث كونه ذلك البحث الذي يعنى بدراسة نقل اللغة من حالة الوجود بالقوى إلى حالة الوجود بالفعل<sup>1</sup>.

فيما عرف الخطاب تطورا لافتا على يد جوناتان دوليمور Jonathan Dollimore وفرانسيس باركر F.Barker وغيرهما من مؤسسي المادية الثقافية Cultural Materialism<sup>2</sup> محققا بذلك نقلة نوعية في فضاء أوسع وأرحب ليشمل كل الأنساق الثقافية الدالة، اللغوية وغير اللغوية. وقد لاحظ جوناتان دوليمور Jonathan Dollimore وفرانسيس باركر F.Barker وغيرهما من مؤسسي المادية الثقافية Cultural Materialism، لاحظوا أساتذة الأدب وهم ينصرفون عن دراسة ملتون إلى دراسة مادونا، وعن دراسة "شكسبير" إلى دراسة الدراما التلفزيونية، ويرى البروفيسور الفرنسي يكتب عن السجائر وزميله الأمريكي يكتب عن السمنة<sup>3</sup>.

وتأسيسا على ذلك، يمكن تحديد المفهوم الإجرائي للخطاب السيميائي، بأنه ممارسة فعلية لها مرجعياتها النظرية والمنهجية خصوصيتها وأشكالها ومظاهرها، في سياق ترابط عضوي وتتابع معين، تترجمها جملة من الإجراءات والخطوات على مستوى الفعل النقدي. ومن ثمة فليس الخطاب موقعا تقتحمه الذاتية الخالصة، وإنما هو عبارة عن مجموعة من القواعد والضوابط والمعايير الموضوعية، التي تحكم الممارسة النقدية<sup>4</sup>.

---

1- Emille Benvenist, Problèmes de Linguistique générale, Paris, Gallimard, 1966 p242

2- م، ن، ص13

3- عبدالله الغدامي: النقد الثقافي، المركز الثقافي العربي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، بيروت، 2005، ص17

4- عبد الرحمن حجازي: مفهوم الخطاب في النظرية النقدية المعاصرة، مجلة علامات في النقد، ج57، م15، جدة، 2005، ص132.

وبالعودة من جديد إلى إلى تصور "بارث" ومن منطلق سيميائي، فإن الخطاب النقدي، هو لغة ثانية تطفو فوق لغة الأثر الأدبي. كما أنه يمثل في كتاب "نقد النقد" لتودوروف شكلا أدبيا، يؤسس قوالبه وأصالته، باعتباره إبداعا يفتح تلاحمات للعلامات السيميائية، لمضاعفة إنتاجية المعاني، وبالتالي فمن الضروري أن يقرأ الخطاب ككتابة<sup>1</sup> قابلة للتفكيك بوصفه كائنا يتخلق في رحم القراءة، بل باعتباره ضربا من القراءة، مع أن القراءة ترتعن إلى كونها عملية مباشرة، في حين يظل الخطاب يتوسل بوسائط الكتابة النقدية للناقد. ومن هنا فإن الخطاب عملية تحليلية استكشافية عميقة تبحث في مدركات اصطلاحية وعلاماتية ونصائية محددة. أما القراءة، فلا تتعدى إسهاماتها، الوقوف على الرموز، تفكيكا وتأويلا<sup>2</sup>.

ومن هذا المظور، فإنه يمكن القول إنه لا خطاب دون نصوص (علامات سيميائية) مقروءة ومنقودة، يستند إلى تفسيرها وتحليلها وتقويمها وتوجيهها، رغبة في تقريبها القارئ وتسهيل تداولها. لذلك فهو يتوسل بجملة من الأدوات المختلفة، منها اللغة الشارحة، التي تقوم على منظومة اصطلاحية علمية محددة، ومنهج يعكس حقل المعرفة السيميائية بوصفه لغة ثانية بحسب مفهوم "رولان بارث"، لا يهتم بكشف الحقائق وإنما يبحث في صلاحية الطرائق القرائية وسلامة الإجراءات الكشفية والنقدية<sup>3</sup>. ذلك أن الغاية، التي خلق من أجلها الخطاب النقدي، بحسب مفهوم غراهام (G.how)، هي أنه يمكننا من أننا نفهم كل شيء، فهما صحيحا في محله، ونميز الجيد من الرديء<sup>4</sup>.

من الملاحظ، أن الخطاب على المستوى الإجرائي، ازداد اتساعا في ظل السيميائيات، التي تدرس حياة العلامات المنسوقة داخل الحياة الثقافية والاجتماعية،

---

1- رولان بارث: النقد والحقيقة، تر، إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحددين، ط1، 1985، ص07.

2- م، ن، ص60.

3- Roland Barthes. Essais critiques, éd, seuil, 1981, p264 .

4- غراهام: مقالة في النقد، تر، محي الدين صبحين، عن مجلة علامات في النقد جدة

حيث تدرجت نقلاته النوعية، على ضوءها، في مجال النقد الأدبي والثقافي، انطلاقاً من أطروحة "ريتشاردز" إلى "رولان بارث". وبخاصة في دراسة هذا الأخير لبلازك، بل حتى في أعماله الأخرى التي فتح فيها مجال النظر النقدي إلى آفاق أوسع وأعمق في تحليل الخطابات.

ومن ناحية أخرى، أخذ ميشال فوكو Michel Foucault على عاتقه تأسيس خطاب أركيولوجي لنقد الخطابات الثقافية والأنساق الذهنية، بوصفه (الخطاب) "عبارة عن سلطة مكتسبة عن طريق مجموعة من القواعد والإجراءات التي تحكم الكتابة والفكر في مجال بعينه. ومن الغرابة أن هذه السلطة، وحسب هذا المفهوم، يمكن الوصول إليها عبر الخطاب ذاته، سواء في السياسة أو الفن أو العلم أو الأدب، وبخاصة حينما يستخدم فوكو الخطاب بوصفه عنفا يمارس على الأشياء. أما دعاوى الموضوعية التي تقال لحساب خطابات معينة فهي دعاوى زائفة دائماً؛ إذ ليس هناك -حسب فوكو- خطابات صادقة بالمعنى المطلق. بل إن كل ما هنالك خطابات قوية بدرجة ما، على حساب خطابات ضعيفة أخرى<sup>1</sup>.

يمكن القول، إن السيميائيات في الستينيات وأوائل السبعينيات، قد قادت حقل تحليل النصوص الأدبية، وزودت الباحثين بأدوات إجرائية وكشفية لتحليل الخطابات، إلا أن هيمنة التحليل الأيديولوجي على هذا الحقل في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، كان بارزاً، وبخاصة حين أسهم في توفير منهجية متعددة الرؤس للتفكير في العلاقات بين المعنى والبنية الاجتماعية.

ومنذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن، أصبحت نظرية الخطاب، هي التي تقود عمليات تحليل النصوص الأدبية. فلقد دفعت هذه النظرية الباحثين إلى إعادة التفكير في التمثيل الدلالي للعلامة السيميائية ضمن والبنية الاجتماعية، من خلال التركيز

---

1- رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصر، تر، جابر عصفور، مجلة آفاق الترجمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ع10، 1996ص189.



على السلطة من داخل نظام المعنى، وليس من خارجه. فنظام العلامة ومعانيها، وطرق وضع المصطلحات ومفاهيمها، هي نفسها باتت تعتبر سلطة، رغم أنها لا تظهر بسهولة كنظام، مثل بنية اللغة، بل من خلال ممارسات ذات دلالة. إنها ليست ببساطة المعاني المرتبطة بالممارسات الاجتماعية، كما يقول "ألتوسير" في نظرية الأيديولوجيا. بل إن المعنى والممارسة، لا يمكن التمييز بينهما فهما مترابطان. أي أن المعنى هو الممارسة في نظرية الخطاب<sup>1</sup>.

فعندئذ يصبح الخطاب النقدي، هو ذلك المجموع من الأفكار والتمثيلات والإرهاصات والمواقف، التي تستند إليها العملية النقدية ومادتها وموضوعها، وجملة مكونات فضائها، وعناصر مدخلاتها ومخرجاتها، بأدوات قد تكون من ذات الفضاء. وقد يتم استعارتها واستحضارها من فضاءات أخرى، بغرض استقراءها وتجريبها. فقد لا تكون هذه الأدوات بالضرورة من الروافد المباشرة، بل قد تكون من روافد متعددة. فضلا على أن المبادئ العامة والتصورات النظرية والمقولات والطرائق والادوات الكشفية والاصطلاحية، التي يفترض أن تحكم العملية النقدية، وتؤثر لبنية الخطاب شكلا ومحتوى وتؤسس لمنهج التعامل والتواصل مع النصوص الأدبية في محيط ما وفي زمن ما، وفقا لقواعد النقد وضوابطه، أو ما قد يتواضع على أنه قواعد ووضوابط نقدية، في سياق تظافر الاختصاصات وانتقاع العلوم من بعضها بعضا<sup>2</sup>.

وصفوة القول، فإنه يمكن وصف الخطاب السيميائي، بأنه تلك المدونة العامة التي تنثوي في طياتها مجموعة من الممارسات النقدية في الحقل السيميائي؛ ممارسات لها قواعدها تدل دلالة وصف على عدد معين من الأعمال الأدبية وتشير إليها باعتبارها مجموعة من الدراسات التي تنتمي إلى ذات التشكيلة الخطابية. فهو ليس وحدة بلاغية أو صورية قابلة لأن تتكرر إلى ما لا نهاية، بل هو عبارة عن عدد

1- Andrew Tolson, mediations, text and discourse in media studies, Arnold, London, 1996, p196

2- عبد السلام المسدي: في آليات النقد الأدبي، دار الجنوب للنشر، تونس، 1994، ص16.

محصور من التصورات والمفاهيم والمصطلحات المنسوقة، التي تستطيع تحديد شروط وجودها<sup>1</sup>.

## 2. أنماط الخطاب:

يُعرّف النمط، بأنه تشكيلُ المواد تشكيلا معينا بالاعتماد على معيار واحد وثابت في الشكل، الذي تم انجازه وفق ترتيب معين على منوال مكرور. ويعني هنا، الأسلوب الابتكاري المعتمد في تشكيل العلامات والإشارات والرموز، والمصطلحات، والبيانات والخطاطات... الخ. ويتطلب النمط المعرفي خبرة مناسبة وثقافة كافية تسمح بتحليله وقراءته بأكثر من طريقة، بغرض إيصال فكرة أو أفكار لخطاب ما، شريطة أن يحسن المخاطب توظيفه. ولاشك أن توظيف الأنماط وإتقان الربط بينها يتطلب كفاية معينة ومهارة في صياغة الخطابات وطرائق كتابتها<sup>2</sup>.

ومن هنا، فإن نمط التفكير السيميائي (Type de pensée semiotique) أو "نمط التفكير في العلامة" أو "نمط المعرفة السيميائية" Type cognitif semiotique هو نموذج ومقولات تستعمل لتصف الأسلوب الذي يتبعه باحث ما، في مجال التفكير أو النقد السيميائي، وفي تحليل طرائق فهم ملاسبات العلامة، ماهية ونوعا وطبيعة وصنفا، وفهم أنساقها وكيفية اشتغالها، وأساليب تداولها واستعمالها، في عملية التواصل عبر اللغات والنصوص. وذلك من خلال الرموز والمصطلحات والخطاطات البيانية والمعادلات الرياضية، والتمثيلات المنطقية... الخ.

مما يعني أن الخطابات تختلف، من حيث أنماطها، بحسب موضوعاتها، فثمة خطاب ثقافي وخطاب سياسي وخطاب إيديولوجي وخطاب علمي وخطاب ديني.. أو بحسب بنيتها الفنية فهناك خطاب شعري أو خطاب روائي.. أو بحسب آلية اشتغالها كالخطاب الوصفي أو الحجاجي.. وقد وُضعت للخطاب الأدبي نظريات متعددة منها

1- ميشال فوكو: حفريات المعرفة، ترجمة، سالم يفوت، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1989، ص22.

2- Gaston Bachelard, La formaton de l'esprit scientifique, Ed, Librairie philosophique Vrin, Paris, 1999 p9

النظرية السيميائية والنظرية الشعرية والنظرية السرديّة، فأصبحنا نسمع عن نمط من الخطابات لا قبل لنا بها، كالخطاب السيميائي والخطاب الشعري والخطاب السردى..<sup>1</sup>.

لكن قد يشمل الخطاب عدة أنواع من الأنماط المكتسبة بالممارسة والدراسة والمران. وقد يندر وجود خطاب أحادي النمط. أما إطلاق لفظ "نمط" على خطاب ما، فيكون من باب هيمنة نمط رئيس فيه. فالخطاب السيميائي مثلا، قد يتضمن نمطا أو أكثر، وقد تتداخل فيه طائفة من المناهج والنظريات والاصطلاحات والتصورات والمفاهيم، المنمطة، وفق رؤية نقدية معينة، فإذا أخذ طابعا تكراريا، فيمكن وصفه بنمط أو أنماط معينة.

وتأسيسا على ذلك، ينظر الباحث إلى الخطاب السيميائي هنا، بوصفه نمطا معرفيا مركبا من أنماط جزئية تشكل عنوانا رئيسا مشتركا في تحليل النصوص، لكنها تمثل مجالا مستقلا له مرجعياته النظرية ومناهجه واتجاهاته ومصطلحيته وخطواته العملية، كما أن له إشكالاته أيضا، إذ لا يكتسب مدلولاته إلا من الزاوية التي ينظر منها إلى أنساق النصوص الأدبية. وبما أنه وسيلة إجرائية مهمتها الكشف عن القيم والأعراف النصائية وفق معايير محددة في النظرية السيميائية، فإننا سننظر إليه ههنا، على أنه يمثل مظهرا من مظاهر واقع النقد المغاربي الراهن ضمن السياق العربي العام، الذي يحاول -حسب الجابري- أن يجتاز مرحلة انتقالية بطيئة الحركة متداخلة الخطى، والتي يتشابك فيها الزمان والمكان والقديم والجديد، تشابكا يشوش الرؤية ويذكي نار التوتر والقلق، ويضفي بالتالي على قضايا الواقع طابعا إشكاليا؛ طابع الوضع المأزوم.<sup>2</sup>

---

1- أحمد المتوكل: الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010، ص21.

2- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994 ص10.

وإذًا، ليست إشكالية الخطاب السيميائي في النقد المغربي، كما نراها، على الأقل، إشكالية معزولة عن سياق أنماط خطاب الحداثة العربية المعلولة والمأزومة، في شتى مناحي الحياة العربية، وإنما تشكل أحد أبرز مظاهرها. ولعلي لا أكون قد تجاوزت حدود التوصيف الموضوعي هنا، إذا ما قلت إن خطابنا الثقافي، ومن ضمنه النقدي، هو خطاب أزمة، يعكس أعراضا نمطية لخطاب شاخص، ممدد على سرير المرض، بسبب عقدة التفوق الغربي، مع العجز العربي شبه التام، تحت تأثير الصدمات المتفاقمة والمتراكبة؛ العسكرية والحضارية والثقافية، المتتالية منذ حملة نابليون على مصر وحتى أحداث ثورات التواصل الاجتماعي الإلكتروني (ثورات الفيسبوك) التي اجتاحت عددا غير قليل من الدول العربية مع مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ونشير في هذا الصدد، إلى أن هذه الأحداث كانت علامة ومنبها، جعلتنا نستيقظ على هول ما قد ترتبت على مدى هذه الفترة، من تبعات سلبية خطيرة من بينها، أننا أضعنا أكثر من قرنين من الزمن في مناخ خطاب غامض وملتبس، لم يؤد إلا إلى البلبلة وسوء فهم وتقدير العواقب، إذ أسفر عن حالة مأسوية، نتجت تحت ضغط تراكم كمي هائل من الكتب العربية المستعجمة أو المبتسرة، التي لم تزد الظلام إلا إظلاما، بدلا من أن تعمل على إنارة شمعة أو توضح فكرة على درب ظلمات الجهل المركب والتخلف المقيت، على كل الصعد والمستويات<sup>1</sup>.

ثمة نخب عربية وجدت نفسها، تخاطب ذاتها من على تلة ضخمة قوامها حصاد من هشيم لعقول تم تخريبها منهجيا مع سبق الإصرار والترصد، بشتى أنواع التدمير الإيديولوجي، وكانت هذه العقول المهشمة والمصلوبة على صرح نسقي متعال من التصورات الخاطئة حول نظرتها الدونية إلى "الأنا" في مقابل الآخر، ظهرنا فيه،

---

1- عبد العزيز حمودة، المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، سلسلة عالم المعرفة ع272، الكويت 2001،

نحن العرب، كما لو أننا علامة سيميائية نعيش خارج نسق "الآن" و"الها" والحضارة والتاريخ.

وقد ينسحب علينا وصف يوسف الخال بأننا نعيش حالة من التناقض الحاد في سياق سردية الأحداث التاريخية، " .. بين كوننا شكلا (Forme) في العالم الحديث، وكوننا جوهر (Substance) من خارجه، يضطرنا إلى معاناة قضايا مجتمع قديم في عالم حديث، ومعاناة قضايا عالم حديث في مجتمع قديم. ففي التعبير عن معاناتنا تلك نعرض أنفسنا لإنتاج أدب يجده القارئ العربي مستوردا غريبا"<sup>1</sup>.

يرسم "المسدي" لخطاب الحداثة العربية، ومن ضمنه الخطاب النقدي، صورة باهتة، ويصفه بأنه يقف على هاوية الانهيار، وبخاصة حين ينظر هذا الخطاب إلى ذاته كإشكالية في موقف تساؤلي يعكس غرابة الحداثة /الخطيئة، يوشك أن يسقط في شرك الوهم المطلق، وحمى التحول النهائي، ثم هوس التعدد واللامنطق. فقد استبدلت الحداثة العربية استلابا داخليا باستبدال خارجي، وإيديولوجيا النسق المادي بالنسق الصوري المضلل، وراحت تفصح عن وعي بضرورة إعادة النظر في الرؤى والأدوات، والعمل على الانخراط في خطاب ما بعد الحداثة. لكن، ألا يحق لنا أن نتساءل، هل عاشت الثقافة العربية الحداثة حتى تفكر في الانخراط في "ما بعد الحداثة" !!! أفلا يمكن أن ينسحب عليها قول ليبوفتسكي، حينما يصف الحداثة بأنها "من جهة هي بمثابة نقد لهوس التجديد والثورة بأي ثمن. وهي من جهة ثانية إعادة اعتبار لمكبوت الحداثة: للتقاليد، والمحلي، والزخرفة الكاذبة"<sup>2</sup>.

لقد تحولت ساحتنا النقدية إلى مجرد حقل تجارب للمناهج المستعارة بكل تنوعاتها وتناقضاتها. ذلك لأن ثمة طائفة اقتنعت بأصول المناهج الساقية؛ تاريخية واجتماعية ونفسية، فتوجهت إلى حقل التجارب، فجربت ردحا من الزمن. بينما

1- يوسف الخال: نحن والعلم الحديث، مدخل كتابة الحداثة في الشعر، بيروت 1987، ص6

2- عن مجلة فصول، ع3، م4، القاهرة 1984، ص، 15، 16.

اقتنعت طائفة أخرى، بالأصول النسقية؛ لسانية وبنبوية وسيميائية..، وفعلت، بل ومازالت تفعل مثل سابقتها. وطائفة ثالثة، اقتنعت بخطاب "ما بعد النبوية"، وما هي تتطلع إلى ما قد تسفر عنه خطابات فلسفة " الصوت والاختلاف والتفكيك" .. وكل يتوجه إلى ذلك الحقل، الذي سلبت حقوقه وانتهكت حرماته من أولئك المستهلكين لمنجزات الآخر.

ومع افتراض أن الخطاب السيميائي العربي في شقه النظري، بات متقدما على الممارسات النقدية، مقارنة بمناهج أخرى، فإن ذلك لا يبرر استشكالاته المطروحة على المستوى التطبيقي، فهل من الجائز أن يبقى يراوح مكانه دون بلوغ مراده؟ وإلى متى يظل هذا الخطاب رهين إشكالية التضخم النظري على حساب التطبيق؟ وهل بإمكان الخطاب السيميائي أن يجاهد ليكون حدثا دون أن يفارق الأفق التقليدي إلا بتقليد مواز للتجارب الغربية؟!<sup>1</sup>

ورغم شرعية الدعوة إلى تحديث النقد العربي ومن ضمنه السيميائي، فإن البعض حول تلك الدعوة -حسب عبد العزيز حمودة- إلى "الأخذ بكل ما هو غربي، والتتكر لمنجزات العقل العربي، بل احتقارها. وسرعان ما استبدلت الحداثة بالتحديث اعتمادا على تقارب لفظي خداع، دون إدراك لمواضع الاختلاف ومكامن الخطر (...). وهكذا قبل البعض الحداثة الغربية في جوهرها القائم على التمرد على القديم المؤلف"<sup>1</sup>.

وهو ما يجعل الخطابين - الحداثوي والمابعد الحداثوي- في النقد العربي كما وصف المسدي أعراضه أعلاه، لا يرتبطان بـ"الحداثة أو العصرية" كنتاج لتحول عضوي في السياق الحضاري الغربي فحسب، وإنما باعتبارهما إحالة على الثقافة الغربية بكل خلفياتها الفلسفية والمعرفية والإيديولوجية. ويأتي ذلك كموقف حددته تلك

---

1- عبد العزيز حمودة: من النبوية إلى التفكيك، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998،

الثنائية المتكرة تكرر النمط، والمتمثلة في ظاهرة الانبهار بانجازات العقل الغربي، واحتقار إنجازات العقل العربي، وهي الثنائية المؤسفة التي كرست ولا زالت تكرر ثقافة الشرح وتعمل على تفاقم الإشكاليات، منذ قرن من الزمان<sup>1</sup>.

الأمر الذي يفضي بنا للنظر ههنا، إلى الخطاب السيميائي، على أنه خطاب تحديث، مع التمييز بينه وبين الخطاب الحدائوي، بكون الأول، نتاج مجموع التشكلات الفكرية والسلوكية، ودعامتها المؤسسية المرتبطة بظهور المجتمع العصري، المتميز بدرجة معينة من التقنية والعقلانية والتعدد والتفتح<sup>2</sup>. أما الثاني فهو، حسب "حسن حنفي"، ذلك الخطاب الذي "تحولت فيه ساحة كبيرة من ثقافتنا إلى وكالات حضارية للغير، امتدادا لمذاهب غريبة؛ سريالية، تكعيبية، اشتراكية، ماركسية، ليبرالية، قومية وجودية، وضعية، شخصية، بنوية، سيميائية... الخ. حتى لم يعد أحد قادرا على أن يكون مفكرا أو عالما أو فنانا، إن لم يكن له مذهب ينتمي إليه"<sup>3</sup>.

وربما ينطبق على هذا الخطاب، وصف "علي مبروك" حينما يرى بأنه: "خطاب الايدولوجيا بامتياز، إذ ليس ثمة في فضائه إلا جملة من التشاكلات الإيديولوجية المتباينة، تتصارع في ما بينها حول واقع لم تتشكل فيه، بل تبلورت خارجه وجاءت تفرض نفسها عليه"<sup>4</sup>.

يرفض دعاة هذا الخطاب، التراث اللغوي ومقولاته الدينية جملة وتفصيلا، بدءا بـ"سلامة موسى مرورا بـ"قاسم أمين ولويس عوض ويوسف الخال وأنيس فريحة" إلى محمد أركون ونصر حامد أبو زيد وغيرهم ممن لا يرون خلاصا

1- م، ن، ص 165

2- محمد سبيلا، حول مفهوم الحدائوة، مجلة دراسات عربية، ع3، 1984، ص32.

3- حسن حنفي: مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991ص20.

4- علي مبروك: الامامة والسياسة والخطاب التاريخي في علم العقائد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة 2002، ص27.

للتفكير العقلاني إلا بالتخلص من تبعات عبودية النموذج وسلطة النمط والمعيار والسلفية الفكرية والنقدية.

ومادامت الساحة العربية مستباحة إلى حد التشكيك في مبادئ العقل الديني، فلماذا لا تستباح خطاباتها النقدية وأدواتها التعبيرية وعلى رأسها لغتها العربية التي يتهمها بعض الحداثيين بالعجز والقصور. فما أكثر الاتهامات المتتالية لهذه اللغة، ليس أقلها اتهامها بافتقار وخلو "نظامها اللغوي من الفئات التركيبية Grammatical Categories الموجودة في اللغات الأخرى، ولاسيما الأوروبية منها"!!<sup>1</sup>. ولا ريب أن في ذلك - كما يقول عشارتي - وعيا مزيفا "يتسرب فيه الشعور بالدونية الذي يبعثه إدراك التخلف في حضرة الآخر"<sup>2</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك في ساحتنا المغاربية، ما نقرأه لدى الباحثة والروائية "نجاه خدة" عن اللغة العربية من أنها ليست لغة حية على غرار اللغة الفرنسية، وأنها لا تعدو كونها لغة اتصال إداري بين الدول العربية لا غير، نافية أن يكون لها أي ثقل تاريخي أو حمولة ثقافية!. كما أنه لا وجود للأصالة العربية، في نظرها، وإن وجدت، فينبغي البحث عنها في الأغصان لا في الجذور، في المستقبل لا في النظرة الدائمة إلى الخلف<sup>3</sup>.

هكذا يبدو هذا الخطاب "منبهاً بالغرب إلى درجة الاندهاش، حتى صارت علاقته به أشبه بعلاقة الذئب بالشاة، عندما يلقاها، يعزلها عن القطيع ثم ينفذ فيها حكم الإعدام". ومن الغرابة بمكان، أن يكون أغلب من يمثل هذا الخطاب في الدول المغاربية، أساتذة وباحثين ومتقنين ومبدعين باللغة الفرنسية، ومن النادر أن تجد

---

1- عبد الرحمن حامد حمد: فرضية الحتمية اللغوية واللغة العربية: عالم الفكر، المجلد 28، العدد 3، 2000، ص10.

2- سليمان عشارتي: قراءة القراءة: قراءة الخطاب القرائي، .. وأدبية القراءة والتلقي، مجلة تجليات الحداثة، معهد اللغة العربية، وهران 1996، ص175.

3- في حوار أجرته معها جريدة النصر الجزائرية، يوم 1992/04/18



مرجعا واحدا يعودون إليه باللغة العربية أو مترجما عنها في ما يكتبون من بحوث ودراسات وإبداع، وإن كان لا نجردها من كل فائدة، فإنها تظل منقوصة، وغريبة عن مجتمعات عربية الوجدان واللسان<sup>1</sup>.

ويزعم أقطاب الحدائوية العربية، أن التراث العربي، لا يمتلك في مجال المعارف الحديثة، زادا حقيقيا يمكن أن يشكل خلفية صلبة، لقيام نقلة نوعية في مجال الفكر والنقد والإبداع المعاصر، خلافا لما كان عليه الشعر، الذي كان يعد بمثابة الدعامة الأساسية الوحيدة لمقومات الثقافة العربية، وما دار حوله من دراسات لغوية وبلاغية. وهي الدراسات التي دفعت بثقافة التراث- حسب حسن حنفي- لأن "تقع على محور التعارض بل التضاد بين الثقافة الغربية والثقافة العربية، فالأولى غنية بالعلوم والفنون والآداب والنظم السياسية. أما الثانية فهي "شظف" لا تقدم حلا لمشكلة واحدة. الأولى تمثل شرايين الحياة الفاعلة النشيطة، والثانية مجرد نفائس قديمة معروضة في متحف للزينة لا نفع لها إلا مجرد متعة النظر"<sup>2</sup>.

غير أنه من البديهي القول بأن من خيمت عليه الإيديولوجيا وبقاياها ومخلفاتها، وارتدى في لجج الفكر الغربي، وصار أسيرا لمناهجه المرئية والخفية، أن يصطنع التصنيفات ثم يعمل على تفصيل المعطيات على مقاسها، لاستتباط الحكم على التراث بالعجز والقصور في مختلف المجالات. فعندئذ لا يقوم الحكم على أسس علمية دقيقة على ضوء ما تقتضيه المقارنة الموضوعية، بحيث لا يتصف في نقله للمناهج المستعارة بالاتساق والانسجام، فتطغى عليه الصبغة الانتقائية في النقل والخلط المبعثر بين الأفكار والمفاهيم والمصطلحات المختلفة والمتناقضة على مستوى الأسس والمنطلقات، مما يجعل من الصعوبة بمكان، تصنيف النظريات والمناهج المنقولة ضمن سياقاتها المحددة في الثقافة الغربية.

1- بشير إبرير، مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المجلد 13، ع49، 2003 ص600  
2- نصر حامد أبو زيد: الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي- الدار البيضاء- ط1، 2000 ص76-77.

الأمر الذي يمكن أن نجده على مستوى الحركة النقدية المغاربية المعاصرة، فرغم توجهها إلى تلقي المناهج النسقية باختلاف أنواعها والتي ضاقت بها الأرض بما رحبت، عندما لاقت صدى واسعاً في الساحة النقدية والثقافية العربية على العموم، فإن عرض النظرية السيميائية في النقد المغربي لا يزال يشكو من تداخل خلفياتها على مستوى أسسها ومرجعيتها ومكوناتها، وأبعادها ومراميتها ومنظومتها الاصطلاحية، كما لا يزال يشكو من قصر النظر في معطياتها والظروف التي أنتجتها.

ورغم أن السيميائيات فرع من اللسانيات، على الأقل في نظر "بارت"، على علته، فلا يكاد درس المغربي يتجاوز حالة الاحتفاء الشديد بتصورات ومفاهيم هذه النظرية الغربية القائمة على تسطير القوانين والقواعد والوظائف الثابتة، والعمل على سرد المقولات لتنميط قراءة النصوص، بعيداً عن المفاهيم والمقولات العربية القديمة، رغم عدم اعتقاد البعض أن لساني القرن العشرين الذين أسسوا لهذا العلم، يمكن أن يكونوا قد اطلعوا على نتاج هذا الفكر اللغوي، شديد الغنى والثراء والتنوع، باعتبار أن كثيراً مما جاءت به اللسانيات الحديثة، لا يبدو غريباً عن تراثنا اللغوي والبلاغي القديم.

غير أننا نرى في هذا الصدد، أن القول باطلاع الباحثين الغربيين على مقولات تراثنا العربي، هو قول فيه نظر. لأن ذلك الاطلاع أحياناً، لا يأتي إلا من باب "إسقاط الشاهد على الغائب" لتبرير المقارنة بين بعض البلاغيين العرب القدماء ونظراء لهم من المحدثين الغربيين، كتلك التي تمت بين جان كوهين والجاحظ، وجاكوبسون وابن خلدون، وغريماس وفخر الرازي.. الخ. لا لشيء إلا لإثبات أسبقية التراث النقدي العربي، الذي من المؤكد أنه يتضمن كثيراً من سمات النظرية السيميائية المعاصرة.

وفي ذات الوقت ينبغي أن ننتبه أيضا، إلى أن التماثل بين المقولات العربية والغربية قد لا يأتي من تأثير اللاحق بالسابق، وإنما قد يأتي أيضا، من دراسة نفس الظواهر، التي تتماثل خصائصها ومميزاتها عبر الزمان والمكان، فيقع الحافر على الحافر. لكننا إذا سلمنا بمثل هذه المقارنات فإننا نسقط في دائرة تأكيد النظرية الحدائية، وتأسيس شرعية الحاضر انطلاقا من الماضي على حساب الماضي، فلا تكون العودة مثلا، إلى عبد القاهر الجرجاني أو الجاحظ أو ابن سينا، أو إلى غيره، إلا لتأكيد صحة مقولات "دوسوسير" و"بيرس" و"بارث" ليس إلا..

إننا نزع أن إشكالية الخطاب السيميائي، نظرية ورؤية وومنهجا واصطلاحا، لا يمكن فصلها عن سياق أزمة "خطاب ما بعد الحدائة الغربية"، الذي يصفه الناقد "جامسون" بالنظرة الفصامية تجاه المكان والزمان، والتي أفرزتها هيمنة القوى الرأسمالية المتعددة الجنسيات المستشرية في أعماق الحياة المعاصرة. باعتبار أن عصر ما بعد الحدائة -حسب هابرماس- يمثل "ردة فعل محافظة ويائسة ضد الحدائة الغربية. أو كما يصفه" "جان فرنسوا ليوتار"، بكونه تعبيراً عن نهاية النظريات الإيديولوجيات الكبرى، أو أنه مؤشر على نهاية التاريخ كما يراها "فوكوياما"<sup>1</sup>. أي موت المذاهب الكبرى التي تتخذ شكل منظومات مستغلقة أو متوقعة في شرنقتها أو نموذجها، وتفسر الواقع تفسيراً توتاليتارياً.

ونشير إلى أن مصطلح "خطاب ما بعد الحدائة" ظهر أول مرة في سياق تاريخ الأفكار الغربية عند المؤرخ البريطاني "توينبي" عام (1947)، للدلالة على ثلاثة مظاهر ميزت أزمة الفكر الغربي حينذاك تنذر بنهاية الإمبراطوريات<sup>2</sup>. وهي، اللاعقلانية والفوضوية والتشويش. فيما أطلق (ريشارد هارلاند) مصطلح (ما فوق

---

1- فرانسيس فوكوياما "نهاية التاريخ والإنسان الأخير"، ترجمة فؤاد شاهين وجميل قاسم، رضا الشايبى، مركز الإنماء العربي، بيروت 1993.

2- انظر كتاب:

- Christian Ruby, Le champ de bataille post-moderne néo-moderne, editions, l'Harmattan Paris 1990

البنوية) لأول مرة عام (1987)<sup>1</sup>، كخطاب جديد تناول المعطيات المنهجية النقدية الحديثة بطريقة شاملة، وذكر أن من أعلام هذا المصطلح: (دي سوسير، ستروس، ياكوبسون، بنفست، دريدا، فوكو، بارت، كريستيفا، دولوز، بودريارد، ألتوسير..)<sup>2</sup>.

غير أننا نرى، أن الملامح العامة لهذا الخطاب، كانت أكثر تبلورا ووضوحا ومأسوية بشكل لافت في أحضان فلسفة الاختلاف، التي اتخذت منحى معقدا، وبخاصة في أدبيات كل من ميشيل فوكو، رولان بارت، جاك دريدا، وجيل دولوز.. الخ. وتتخلص أطروحات هؤلاء الفلاسفة والباحثين في الرفض التام لشعار الحداثة واعتباره مجرد وهم ليس إلا<sup>3</sup>. حيث يدعو "فوكو" صراحة إلى تطوير أنماط جديدة من السلوك والتفكير والرغبة، لتأسيس أنماط على التعدد والتنوع والاختلاف.

يتجلى هذا الخطاب في أوضح صورته، ضمن تفكيك ميكانيزمات سلطة النماذج وأنساق الخطابات الذهنية. ولا يخفي "أمبرطو إيكو" قلقه على ما تحقق من نتائج في الحقل السيميائي، إذا ما فرض هذا خطاب هيمنته على الساحة الثقافية، إذ يقول "ومن المفارقة أن نشهد في القرن نفسه، الذي فرضت خلاله العلامة السيميائية وجودها باعتبارها اختصاصا من الاختصاصات، ظهور مجموعة من التصريحات النظرية تنذر بموت العلامة، أو تقر في أفضل الأحوال بأزمتها"<sup>4</sup>.

ونلمس من خلال أطروحات غلاة هذا التيار، نزعة عدمية لا عقلانية جامحة نحو نفي خطاب الحداثة، والمتمثلة في حضور مصطلحات بعينها دون أخرى، من قبيل: التفكيك *déconstruction*، واللااستمرارية *discontinuité*، والاختلاف

1- Ibid

2- انظر كتاب:

Richard Harland, *supersructuralism*, More edition, New York: Routledge 1993, p96.

3- ينظر كتاب:

- Alain Touraine, *critique de la modernité*, éd, Fayard, Paris 1992,

4- أمبرطو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر، أحمد الصمعي، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت،

ط1، 2005، ص43.

différence، والانفصال disjonction، والتشظي أو التفتت dispersion والندره .Aphorisme

وفي هذا السياق، تحول النقد إلى التركيز على لفت الأنظار إلى نفسه. وما يحدث داخل بعض النصوص النقدية الحديثة لنقاد "ما بعد الحداثة" من أمثال، "ريدا ورولان بارت وجوليا كريستيفا.." من تعمد اختيار شكل لافت للكتابة، مثل تقطيع الجمل وترتيب الفقرات في شكل أعمدة متوازية أو متداخلة ومن تشويه متعمد للأطر التقليدية للتعبير، هو من قبيل محاولات هؤلاء النقاد، للفت النظر إلى اللغة الجديدة للنقد.

وقد شهدت الساحة النقدية، في ربع القرن الأخير، دراسات عديدة من نوع (نقد النقد) أو (الميتانقد)، التي لا تتعامل مع نصوص إبداعية، بل مع نصوص نقدية تتناولها بالدراسة باعتبارها نصوصاً إبداعية. فتناقش الجوانب المختلفة التي كنا عادة نشغل أنفسنا بها في مناقشاتنا للنصوص الأدبية، مثل الأسلوب والقيمة والمضمون<sup>1</sup>.

وتجمع مختلف الدراسات الفلسفية والنقدية، ومنها اللغوية بشكل خاص، على إفادة زعماء هذا التيار، وعلى رأسهم "جاك دريدا- عراب خطاب ما بعد الحداثة- من مبادئ وأطروحات "سوسير" اللسانية، لاسيما ما يتعلق منها بمبدأ اعتبارية العلاقة بين "الدال والمدلول لتأسيس إستراتيجية التفكيك لتحقيق الدلالة باللعب الحر بلا نهائية المعنى وتثبيت الدال" وإرجاء المدلول. ورغم أن التفكيكية، كما يصفها دريدا صراحة بأنها ممارسة وليست نظرية أو منهجا. ولا هي حتى مذهبا هرمنيوطيقيا، وبالتالي فهي لا تقدم بديلا لتحليل النص الأدبي.

وفي الواقع، أنه حينما يحاول التفكيكيون تقديم بديل نقدي، سرعان ما يتضح أنه بديل مشرذم وغير متكامل من ناحية، ولا يقدم جديدا من ناحية أخرى. وربما هذا ما جعل "تاليس توسوسير Tallis Tosaussure يقول: "لم يكن النفي المزدوج الذي يسم

---

1- المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع232، 1998ص96

مفهوم "الاختلاف" لدى "جاك دريدا" مولدا من مفهومي الاختلاف والإرجاء، كما طُرِحَ من قبل "سوسير، وبيرس"، وإنما كان مولدا من سوء قراءة دريدا لسوسير وبيرس<sup>1</sup>.

ومن هذا المنظور، فإن أصعب مهمة يتكفلها الباحث هو تقديم تعريف كاف شاف لمصطلح "الحدائوية" ولاسيما أنه انبثق من مصطلح أشد غموضا واضطرابا، هو مصطلح الحدائوية (Modernisme) الذي وصفه ير "لوفيفر" بأنه "الكلمة السحرية اللامعة، الكلمة الطلسم (Talisman)، الكلمة المفتاح الملائم لكل الأبواب والراتجات. إنها كلمة لا تستهلك، ما الحدائوية؟"<sup>2</sup>.

وإذا سلمنا بغموض الحدائوية واضطرابها باعتبارها - حسب هابرماس - مشروعاً لم يكتمل بعد، فإنه يمكن قراءة خطاب "ما بعد الحدائوية" في سياق "العصرنة" Modernisation بوصفه مفهوماً شاملاً، لا يحصر المعنى في نطاق ضيق كمفهوم سياسي أو سوسولوجي أو تاريخي فحسب، وإنما ينظر إليه على أنه "صيغة مميزة للحضارة، تعارض صيغة التقليد. إنها تعارض جميع الثقافات الأخرى، السابقة أو التقليدية. فأمام التنوع الجغرافي والرمزي لهذه الثقافات، يفرض الخطاب الحدائوي نفسه كأنه وحدة واحدة متجانسة مشعة عالمياً، انطلاقاً من الغرب. ورغم ذلك، تظل "الحدائوية" موضوعاً غامضاً يتضمن في دلالاته إجمالاً، الإشارة إلى تطور تاريخي بأكمله وإلى تبدل في الأنساق الثقافية والبنى الذهنية<sup>3</sup>.

إذا كانت الحدائوية هي جملة من المغالطات، التي سَوَّقَهَا مشروع خطاب "ما بعد الحدائوي" في الغرب؛ فإن حركة التفكير، لم تصدق الوعد بالخلاص من مقولات الميتافيزيقا. وعلى هذا الأساس، واجهت البنيوية، بعد أن اكتشفت تحالفها غير المعلن

1- عادل عبدالله: التفكيكية، ارادة الاختلاف وسلطة العقل، دار الكلمة، بيروت 2000 ص35.

2- إبراهيم رمانى: الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991(الهامش)، ص23.

3- م، ن. ص23

مع التاريخانية الجديدة، رغم أنها لم تستطع أن تبلور تيارا واضحا خارج حدود الاستثمار الفلسفي لآراء " نيتشه" و" هايدغر"، حسب "جاك دريدا"<sup>1</sup>.

في هذا السياق، ظهرت السيميائية كتيار، يشغل قطاعا واسعا من مجال نظرية المعرفة، وما إن تبلورت معالمها، حتى بدت ملامح إشكالياتها، تلوح في سماء الخطابات النقدية بكل توجهاتها، بعد أن أعقبتها دراسات شتى، تمحورت حول سؤال مركزي، ظل يطرح في كل نقاش أو سجال أو حوار، مفاده، هل السيميائية علم أم فلسفة؟ هل هي نظرية أم منهج؟ هل هي شكل أم مضمون؟ ومما زاد في تعقيد هذا السؤال وتجدد طرحه في كل مناسبة، هو أن رواد السيميائية يؤكدون، بل يصرون في كل حديث، على أنها منهج علمي، ولا علاقة له بالنظريات الفلسفية والأطروحات الأيديولوجية. ومن هنا عمل نقادها وخصومها في ظل ارتباطها بالبنوية، على التأكيد بأنها نظرية، وليست منهجا وأنها إيديولوجية جديدة. بل الأخطر من ذلك، فهي ليست أكثر من تعليقة أو موضة وصيحة إعلامية لا أكثر<sup>2</sup>.

ومما زاد في تعزيز هذا الموقف، هو أن السيميائية ليست منهجا مطبقا بطريقة واحدة في مختلف الدراسات السيميائية. فما تجلى في أبحاث "رولان بارت" و"شارل موريس" و"تودوروف"، يختلف عما هو عليه عند "أمبرطو إيكو" و"غريماص" و"كورتيس" وغيره. رغم أنه يبقى القاسم المشترك بينهم جميعا، يتمثل في التمييز بين نمذجة الظواهر، وتمثيل المفاهيم انطلاقا من تصور عقلائي متعال لمفهوم وأساسيات النمذجة Modélisation في إطار ما يسمى "نظرية الكوارث" وخلفياتها الايستمولوجية، وهي نظرية، طرحت مشكلة النمذجة، في سياق مراجعات مبادئ السيميائية البنوية.

وقد تم تأطير تلك المراجعات تأطيرا نموذجيا كارثيا، بغرض الوقوف عند العلاقة الجوهرية الكاشفة عن عمق التضافر الإجرائي بين الحدود الصورية،

1- دريدا، جاك، الاستنطاق والتفكيك، حوار وترجمة كاظم جهاد، مجلة الكرمل، ع17، 1985م، ص56-75.  
2- Rastier, F. (à paraître) Arts et sciences du texte, Paris, PUF . p47.

المعتمدة في البحث عن آليات تمفصل الدلالة البنيوية للنص الأدبي، والظواهر الثقافية<sup>1</sup>.

ونشير إلى أن النمذجة ضمن نظرية الكوارث (Théorie de catastrophes)، تتخذ مفهوما عاما وشاملا، ذا "حمولة منهجية واسعة في الدلالة على كل الأشكال والإنتاجات الموجهة لخدمة مرامي وغايات المعرفة"<sup>2</sup>. ويعتبر "غريماص" من أبرز منظري السيميائيات السردية، انفتاحا على قطاعات علوم الإنسان، وإفادة منها في إثراء تصوراتها، حيث اكسبت أبحاثه صبغة صورية خاصة استأثرت إلى حد كبير بعناية المنظرين الكارثيين وفي مقدمتهم "بنتيتو كوكوردا"<sup>3</sup>.

ذلك لأن "غريماص" وإلى جانب نموذج الشهير في نحو السرد، والمتمثل في "تحليل المفاهيم الوصفية (كمفاهيم العنصر والوحدة والفئة والمقولة.. الخ) وتحليل الإجراءات (أو الطرائق: التعيين، التقطيع، الاستعاضة، الإبدال.. الخ) . وهي طرائق إجرائية تتيح التمثيل النظري للموضوع (أي وصفه)، قد عمل على "ترييض المفاهيم" (Mathématisation des concepts) في "علاقتها بالابتكار المفاهيمي، والخيال النظري"<sup>4</sup> محيلا وصف "الإجرائية" على ممارسة الفعل العلمي (Le faire scientifique) الفعال حسب الظاهر، سواء تعلق الأمر بمفهوم ما أو قاعدة أو غيرهما، رغم كونهما غير محددتين بصراحة كافية في إطار نظرية المعرفة. وربما تأتي إسهامات "غريماص" هذه، تحت ضغط الحاجة الملحة لـ "سد الثغرة الحاصلة حاليا بين علوم الطبيعة التي درج العلماء على اعتبارها علوما كمية، وعلوم الإنسان التي - رغم المظاهر المخادعة- تظل علوما كيفية"<sup>5</sup>.

1- Jean Petitot: (Thèses pour une objectivité sémiotique pagiation par lettres). in: Degrés (Revue) 3ème année(g1) /N° 42-43- 1985(A) Bruxelles p42.43

2- Modèle in Encyclopedia Universalis (op.cit) vol(10) p121

3- Jean Petitot: (Thèses pour une objectivité sémiotique) in: Degrés (Revue) 3ème année/N° 42-43, 1985(A) Bruxelles p (g11) (pagiation par lettres

4- Ibid

5- J.A Greimas: Sémantique structurale (Recherche de méthode) 1966. Ed. Larousse. Paris. France. P (9



وتتمثل السيميائية في أهمية تأثير المنهج في النظرية، والشكل في المحتوى، مما يدل على أنه ليس هناك سيميائية واحدة، وإنما هناك مواقف مشتركة من اللغة والذات والتاريخ. لذلك تشابكت خيوط السيميائية في خطابات راحت تبحث عن العلامة في أرض بلا علامات، لتصبح حيزا مفتوحا على التناقض الحاد بين ثنائيات العلامة وملاحظتها بوصفها "ذلك المجهول الذي لا يمكن أن نملاه بالإيمان أو بالعلم أو الفلسفة أو الأسطورة، ليؤول الشغف بالبحث السيميائي إلى تحطيم هذا الواقع المحطم، ليكون هذا المجهول المستعصي على الإدراك هو في ذاته علامة سيميائية غامضة دالة على عدم كفاية الواقع لفك طلاسم التناقض بين الإنسان والطبيعة. ومع ذلك تبقى السيميائية سواء باعتبارها علما أو نظرية أو مجرد منهج، مطابا ملحا خصوصا يلاحق تحولات هذا المجهول من حيث هي أنشطة بشرية قابلة للسميائية Sémiosable، لكن السؤال الذي يظل مطروحا -حسب كريستيفا- هو ما جدوى قيام سيميولوجيا إذا لم تقدم بوصفها نقدا للسيميولوجيا نفسها<sup>1</sup>.

وقد قادتها الإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، إلى اعتماد تصور تحليلي للسميائية، يتمثل في تحليل أسس العملية السيميائية المحددة منذ الرواقيين. حيث تقول: "إن السيميائية التحليلية، التي تكتفي بأن تكون لنهاية معطاة سلفا، من خلال الاستدلال الديكارتي و/ أو من خلال الفعل المعرفي، تتصور الممارسات الدالة حسب التوبولوجية الخصوصية للفاعل (غير المساوية للإيغوكوجيتو الديكارتي) والتحويل، الذي تقوده هذه التوبولوجية في سجل الدليل"<sup>2</sup>.

ونشير هنا، إلى أن مشروع "كريستيفا" هذا، يندرج ضمن مرحلة "ما فوق البنيوية" (Superstructuralisme)، ويأتي هذا المشروع، ليس لتقويض البنيوية في

---

1- رولان بارت: هسهسة اللغة، تر، منذر عياشي، مركز الانماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1999 ص 246

2- ميشال أريفييه، السيميائية، أصولها وقواعدها، تر، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، الجزائر 2002 ص 90، 91.

ذاتها، وإنما يشكل امتدادا لها بالاستناد إلى التاريخية المادية المتمثلة في الخطاب اللاكاني Lacanisme القائم على التحليل النفسي. وقد يستدل على ذلك من خلال مصطلحات من قبيل Sémanalyse. وهو مصطلح محدد بشكل تضافري عبر المعنى الاشتقاقي لمصطلح "تحليل" Analyse كمماثلة مختزلة لـ Psychanalyse. وينبغي أن تحل محل النظام المفرغ مجموعة من المفاهيم. حيث باشرت "كريستيفا" تأسيس هذا المشروع منذ عام 1967.

غير أن أمبرتو إيكو يرى أن السيميائية ينبغي أن تنظر إلى العلامة "بكونها تشكلا ضمن مرحلة هي دائما موضوع نقاش في المسار السيميائي، لأنها الأداة التي بواسطتها تتركب المواضيع وتتفكك باستمرار. إذ يدخل الموضوع في أزمة نافعة لأنه جزء من الأزمة التاريخية (والتكوينية) للعلامة"<sup>1</sup>.

ويؤكد إيكو أن "الموضوع هو ما ينتج عن عمليات التجزئة المستمرة للمضمون (وحتى وإن وجب أن يقوم أحد بعملية إعادة التجزئة. فالأرجح أن تقوم بها مجموعة من الأشخاص) وتقوم اللغات (اللفظية وغير اللفظية) بالتعبير عن الموضوع، أي لا تقوم به سلسلة الدوال، بل دينامية الوظائف العلامية. فنحن (يقول أمبرطو) باعتبارنا مواضيع تظهر كما يريد شكل العالم الذي تنتجه العلامات أن يكون"<sup>2</sup> وهذا ما رآه "بيرس" حين ظهر له أنه لا يمكن دراسة أي معرفة إلا سيميائيا<sup>3</sup>.

وفي ذلك إقرار من الباحثين، بأن يكون الموضوع الموجه أساسا للبحث السيميائي، هو الأنساق العلاماتية اللغوية وغير اللغوية باعتبارها معرفة. والمعرفة

---

1- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، تر، أحمد الصمعي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005، ص112.

2- امبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص112.

3- دانيال تشاندلر: أسس السيميائية، ترجمة طلال وهبه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2008، ص76.

تقتضي علما، تصفه "كريستيفا" بأنه تشكيلة مركبة من مختلف العلوم. مما يعني صلاحيته لدراسة بقية المعارف والأنساق الدالة المختلفة في مختلف الميادين الثقافية<sup>1</sup>.

لا شك أن منطلق التفكير السيميائي في العلامة والبدال والمدلول، والرمز والسنن والنسق والنظام، بوصفها عناصر، تمثل مواضيع لهذا التفكير. إذ أصبح الإنسان يقرأ الكون المحيط به، من خلال علاماته الموجودة، ويعبر عنه، من خلال أنظمة مختلفة من العلامات، سواء كانت لغة أو اسما أو رمزا. وعلى حد قول "ألانو ديلى إيزولي" في رواية اسم الوردية، فإن "كل كائنات الدنيا، هي لنا كتاب ورسم، يتجلى في مرآة"<sup>2</sup>.

إننا نعيش وسط أنظمة من العلامات، نحقق من خلالها عمليات التواصل، وننجز بصفة ناجعة، أعمالنا اليومية حتى ابسطها. ولربما كان الإنسان البدائي أو الإنسان الأكثر بساطة، يستعمل أقل عدد من العلامات للتواصل، ويعتمد على العلامات الطبيعية لفهم الكون المحيط به، فكانت قديما "البعرة" عند الأعرابي تدل على "البعير". أما اليوم فقد تطور عالم العلامة وتعددت حتى صرنا سجناء الكون العلامى، بل صرنا، دون أن ندري "علامة" وسط علامات كثيرة أخرى<sup>3</sup>. وهو ما يؤكد أطروحة "بيرس" حين ذهب إلى وصفنا بأننا كائنات علامتية، فلا نتواصل إلا بالعلامات<sup>4</sup>.

---

1- أمانة بلعلى، البحث السيميائي باعتباره فينومينولوجيا معرفية، مجلة بحوث سيميائية، مخبر عادت واشكال التعبير الشعبي بالجزائر، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، العدد 5، 6 ماي 2009 ص 127.

2- دانيال، تشاندلر: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 13.

3- م، ن، ص 13.

4- حسين خمري، نظرية النص من بنية المعنى إلى السيميائية الدال - منشورات الاختلاف الدار العربية للعلوم ناشرون ص 162، 182- وانظر أيضا، عدنان بن ذريل: اللغة والدلالة، آراء ونظريات ص 51، 50

ونحن إذ اعتدنا على مواضعة محددة بشأن تعريف العلامة، وهي أن العلامة تعني "شيئاً يقوم مقام شيء آخر". وهو تعريف لا يختلف في شكله عن قول الاعرابي حين انتبه مبكراً، إلى أن "البعرة تدل البعير، والأثر يدل على المسير"، فإن هذه المواضعة باتت تبدو ضيقة في ظل خطاب المابعد الحدائوي، الذي يرنو إلى فهم العلامة على أنها علاقة معادلة صرف أو أنها قطعة بديلة، لا تملك غير مدلول الشيء، الذي تشير إليه. الأمر الذي يعد هدماً للصرح الذي شيدته فلسفات اللغة عبر مراحلها المختلفة. ويبين "ايكو" أنه حتى تلك العلامات، التي في الظاهر أحادية المعنى، أو فقيرة المعنى، بالنسبة إلى بعض الأشخاص تصبح ثرية بالمعاني وقابلة لشتى التأويلات بالنسبة إلى شخص آخر يملك دراية موسوعية مختلفة أكثر اتساعاً<sup>1</sup>.

وبذلك أصبح الخطاب السيميائي يطرح إخراجات التعريف، كما أشرنا، لأن هناك خطاباً يتعلق بتحليل اللغة الشفوية، وآخر بلغة الصم البكم، وثالث يعنى باللغة الإشهارية الميمية Kinésique، ورابع بلغة إشارات المرور، وخامس باللغة النبرية الصوتية Prosodique. بل إن هناك من يتحدث عن خطاب يختص بلغة الوجه وأوضاع الجسد في فضاء ما، وزمن ماProxémoque، إذ يقول "إدوارد ت. هال"، في هذا المعنى: "الزمن يتكلم، إنه يتكلم بطريقة أبسط من الكلمات. الرسالة التي يحملها يتم توصيلها بصوت مرتفع وواضح. فلأنه يستعمل بطريقة أقل وعياً، لا يتعرض للتشويه، كما يحصل مع اللغة المنطوقة. إنه قادر على الصدع بالحقيقة، في حين أن الكلمات تكذب"<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس، اضطلعت السيميائية بمناقشة الخطابات من منظورات أوسع، تشمل الثقافة ككل في سياق، تتمازج فيه الثغرات وتمتزج فيه التناقضات

1- امبرتو ايكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص122

2- Edward Twitchell Hall, Le langage silencieux. (trad. Jean Mesrie et Barbara Niceall). Ed seuil.Paris 1984.p68.

الضدية المتصاعدة على أساس تجريدي إلى حد المطلق، كالمزج بين العام والخاص، والجزء والكل، والطبيعة والإنسان، والعقلاني واللاعقلاني، والشك واليقين النسبي، الحضور والغياب. إذ راح فطاع كبير من البحوث السيميائية، يعمل على طمس الحدود الفاصلة بين الفن والأخلاق في الحياة اليومية، وإزالة التسلسل الهرمي بين ما هو راق وجمالي وبين ما هو جماهيري في الثقافة الدارجة، باعتبار أن الفن لا يسعه إلا أن يكون مجرد تكرار للأنساق الثقافية الدالة اللغوية وغير اللغوية، على نحو مقولة "البعرة تدل على البعير". لذلك كان لا بد من تجاوز النموذج اللساني لمقاربة النشاط البشري باعتباره أساس المعرفة، حيث نلغي السيميائيين وكأنهم يستلهمون النظرية من النظرية ذاتها.

ولاغرو عندئذ، أن تتوالى الانهيارات المفاجئة، وتتحدر النظرة إلى الأصالة والعبقرية للمنتج الفني، وتسمو المحاكاة الساخرة والتقليد المبتذل، والمعارضة، والتهمك والسخرية، ويختلط الهزل بالمزاح، والاحتفال بالمظهر الخارجي للثقافة، الذي لا عمق فيه، فأصبحنا نقرأ أو نسمع عن مواضيع لا قبل لنا بها، كسيميائية أدب المراهيض، وسيميائية الكتابة على الجدران، وسيميائية البغاء باعتباره جزءا من ثقافة وتاريخ المدن، وسيميائية الأغنية الشبابية، فضلا على سيميائية النكتة والإشاعة واللغة الرياضية والدراما التليفزيونية، وما شابه ذلك، من الأنساق الثقافية الأخرى، كترقيم الفنادق والسيارات وقوانين المرور، إلى درجة أصبح بنطبق فيها قول أدونيس علينا: "الكل يبحث عن الباب...الكل لا يعرف أين الباب".

لا يرى "محمد مفتاح" في ذلك إلا تبليلا نظريا تحكمه خلفية فلسفية معانلة أو مضمرة إذ نستطيع أن نتغلب فيه على العوائق الإبستمولوجية والإجرائية وأن نتمكن من فرز العناصر النظرية الصالحة لاستثمارها في إطار بناء منسجم إذا تعرفنا على

تلك الخلفية<sup>1</sup>، لكن ذلك قد لا يمنع من الوقوع في شرك القراءة الانتقائية النفعية التي كثيرا ما ينعى الخطاب السيميائي الوقوع فيها.

أصبح النقد السيميائي، من أبرز الاتجاهات النقدية النصانية المؤثرة في قراءة الخطابات الأدبية من منطلق مسلمات وأطروحات فكرية بنيوية منضبطة في مساءلة البنى النصية بوصفها حوادث ثقافية، تعمل على اكتناه أبعادها ومضمراتها النسقية، التي تبدو، هي الأخرى، على وشيخة تامة بالسياقات الثقافية والظروف التاريخية، التي أنتجتها والتي تحيل عليها. فالمؤسسة ونظام الإشارة والإيديولوجيا والجنوسة والهوية والقضية الاجتماعية.. الخ. كل هذه المفاهيم وغيرها باتت موضوعات محددة تندرج تحت يافطة البحث السيميائي.

لقد جاءت نظرة كل من (باختين وبيير زيمبا ولوسيان غولدمان وجوليا كريستيفا...) كردة فعل على النزعة العلامية، لتعيد الاعتبار إلى المجتمع والفكر والذات، على أن يضطلع علم الاجتماع الماركسي بدور الريادة، لاستعادة مكانته، ضمن البحوث، التي تعنى بدراسة حياة الأنظمة والأنساق داخل الحياة الاجتماعية، لكي تتمكن السيميائيات من استرجاع بعض الأنشطة المنسوقة، والتي لطالما غيبتها الثقافة الأوروبية أو همشتها بدواعي إيديولوجية؛ كالشعوذة والسحر والموسيقى والرسم.. باعتبارها أنشطة عدت غير منطقية، وغير قابلة للدراسة العلمية.<sup>2</sup>

بيد أننا نرى، أنه من الطبيعي، أن تتكسر مركزية النص الأدبي، في ظل هكذا خطاب. وذلك لأنه لم يعد ينظر إل النص على أنه نص، ولا إلى الأثر الاجتماعي، الذي قد يظن أنه من إنتاج النص، وإنما أصبح يؤخذ النص، من حيث ما يتحقق فيه، وما يتكشف عنه من أنظمة ثقافية وعلامات سيميائية منسوقة.

---

1- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص) المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1992، ص14.

2- أمنة بلعلی، مجلة بحوث سيميائية، م، س، ص133.

وما دامت السيميائية من مهمتها البحث عن ميكانزمات العلامة، ودلالاتها الثقافية والاجتماعية، فلا غرابة عندئذ، من أن يتحول النص إلى مجرد أداة أو مادة خام لاستكشاف أنماط معينة من مثل الأنظمة السردية والإشكاليات الإيديولوجية وأنساق التمثيل، وكل ذلك يتم عبر تجريد النص من قيمه الجمالية وأصوله الفنية. أي أن النص وقيمه الجمالية والفنية، ليس هو غايتها القصوى، وإنما غايتها المبدئية. أما غايتها النهائية فهي الأنساق والأسنن والأنظمة الذاتية، في فعلها الاجتماعي في أي تموضع كان، بما في ذلك تموضعها النصوي<sup>1</sup>.

يتمح هذا الخطاب مقوماته من اختلال العلاقة أو اضطرابها أو انقطاعها، بين الوضعية الإيجابية والعقل، بين الجزئي والكلي، بين النسبي والمطلق، ومن إحلال "العلم" محل العقل، والجزء محل الكل، والنسبي محل المطلق، ومما نتج عن ذلك، من مظاهر الفصل التعسفي، الذي انتشأ عنوة بين العلم والأيدولوجيا، في فكر كارل ماركس، على يد أعلام اللسانيات البنيوية أمثال (دي سوسور لويس ألتوسير، وليفي ستروس ورولان بارث وجووجوليا كريستيفا وفوكو) وغيرهم من أعلام الأنثربولوجيا، والسيميولوجيا وتيار التفكيك. ويأتي ذلك من منطلق أنه من بين الأنظمة السيميائية المختلفة، يتميز النظام اللغوي باعتباره قادرا على وصف الأنظمة السيميائية الأخرى، لأنه النظام الذي يوفر حصادا أوفر وأثرى على مستوى توليد الدلالة وإمكانيات التأويل.

إن أي محاولة لمراجعة الشروط، التي تتحقق في النظرية السيميائية، تنطلق من المبادئ العامة لأي نظرية كانت، لكن كل نظرية تتميز من غيرها بجملة من الخصائص التي تحدد أصالتها وفرادتها على المستويين النظري والتطبيقي. أما فيما يتعلق بالسيميائية فهناك مواضع خاصة بها دون غيرها، وتتمثل في ضوابطها

---

1- عبد الله الغدامي: النقد الثقافي، قراءة في الانساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، بيروت 2005،

الأساسية وجهازها المفاهيمي فضلا على الرؤية الابستمولوجية المؤطرة للإجراءات والمصطلحات والمفاهيم التي تنص عليها.

وقد حققت هذه النظرية قدرا كبيرا من الشروط العلمية العامة، الضرورية للنظرية، ومن ذلك، التجريد والعموم كشرطين لازمين، في النظرية السيميائية أو في أي نظرية أخرى، وهو ما يتحقق عبر الخروج من آحاد الخبرات إلى القواعد العامة، التي تخضع لها المواضيع المدروسة. ويترجم ذلك في عملية تحقيق الاتساق بين النظرية وقواعدها المنهجية واشتراطاتها الاصطلاحية والكشفية.

ومن الخصائص العامة، التي يتصف بها المنهج السيميائي، هو صفته الشكلية باعتباره منهجا يعنى بدراسة حياة العلامة اللغوية، وغير اللغوية داخل الحياة الاجتماعية، ضمن أنساقها الدالة، يبدأ بمساءلة الدوال من أجل تحقيق معرفة دقيقة للمدلولات، فهو ممارسة دلالية بامتياز وليس فعلا مجانيًا<sup>1</sup>.

وفي النص الأدبي يسعى لاكتشاف البنيات العميقة، والأسس الجوهرية المنطقية للتمفصلات المختلفة للدلالة. ومع تطور البحوث واتساع ميادينها اختلف الباحثون حول النظر إلى النص، من حيث هو ممارسة ذات وظيفة متكاملة أم أنه يتسم بطابع تواصلية ضيق في مستوى محدود يخاطب فئة قليلة من المتلقين.

وهناك من الباحثين من حصر المنهج السيميائي في النظر إلى النص على أنه دليل متكامل يتوخى معنى متكاملًا، وفريق اعتبره زاوية ينظر من خلالها إلى النص الأدبي بوصفه جملة من المتواليات الدلالية فحسب، وطرف آخر رأى فيه كشفاً للبنية النص بصفته ملنقى من الدلائل، تتجاوز فيه الكلمات الحدود وتتقاطع في فضاء رحب، وتتجاوز مشكلة جهازا عبر لسانى، يعيد توزيع نظام بعينه، من خلال علاقات ترابطية بين كلام تواصلية هادف، وآخر إخباري مباشر<sup>2</sup>.

1- Julia Kristéva, La révolution du langage poétique, seuil, Paris, 1974, p340.

2- الطاهر رواينية: سرديات الخطاب الروائي المغربي الجديد، مقارنة نصانية تطبيقية، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة وهران، 1999-2000ص19.



وما لجوء الناقد إلى الاشتغال على نص أدبي واحد، بأكثر من منهج، سوى مظهر من مظاهر الهروب إلى الملاذات، التي يعتقد أنها آمنة أو كفيلة، لسد الخصاص المعرفي الناجم عن ضعف ثقافته التخصصية. وهي ظاهرة ما انفكت تلازم كثيراً من الدارسين، وكان من أبرز نتائجها، محاولات تبدو عاجزة عن مقاربة البقاع الجمالية لعوالم النصوص الأدبية ومقوماتها النصائية، في ضوء المنهج السيميائي.

ويلاحظ على أغلب الدراسات السيميائية المغاربية، أنها تأتي بمثابة دراسات سطحية ومبتسرة، تعكس مسافات شاسعة بين النظرية والتطبيق، وبين الرؤية والأداة، تتفاوت فيها المقاربات تفاوتاً واضحاً. فإما تأتي غامضة أو محرفة عن أصولها في الثقافة النقدية الغربية. وإما تأتي خليطاً بين كونها مقاربة ذاتية انطباعية وموضوعية، ومضمونية ومقاربة شكلية. وإما تأتي صحفيةً، معلوماتيةً، تعتمد على سرد الوقائع وتكديس المعلومات. وفي الحقيقة، أن كل دراسة أو بحث لا يطبق صاحبه منهجاً معيناً، يعد نصاً صحفياً، لا نصاً دراسياً أو بحثياً، يعكس ويعبر، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، عن سلوك وفكر الباحث أو الدارس، من ناحية، ويعكس ثقافته وحضارته، من ناحية أخرى<sup>1</sup>.

ولعل ضبابية الرؤية على مستوى مرجعيات الخطاب السيميائي، هي التي باتت تؤسس لغموض المفاهيم واضطراب المنهج، على مستوى الفعل والإجراء. فاللغة - لغة أي خطاب - تعين من وجهة سيميولوجية، حدود الخبر. فـ"هايدغر" وخاصة في أعماله المتأخرة، يعتبر (اللغة تتكلم)، في حين نلفيها عند "غدامير"، تميز نفسها عن نفسها، في حالة من الانفصال التام. وبالمقابل نجدها في دروس "سوسير" نظاماً من المواضع والاصطلاح كنتاج اجتماعي، بينما هي لدى "بارث" استعمال مادي

1- سمير سعيد حجازي: إشكالية النهج في النقد العربي المعاصر، دار طيبة، القاهرة، 2005، ص 6، 7.

وسلسلة من الملفوظات، أما في الخطاب "اللاكاني Lacanisme" الذي يستند في تحليله النفسي إلى اللسانيات البنيوية، فهي الذات المتكلمة (le ça parle). ولعل ما بين اختلاف وجهات النظر هذه وغيرها، حول اللغة وبالتالي حول النص، باعتباره نظاما لسانيا ثانويا، تظهر أبرز خيوط إشكالية الخطابات النقدية، ومن ضمنها الخطاب السيميائي، الذي يرى أن النص يتكلم. أي أنه لا يتكلم بل يتكلم. بمعنى أن تركيب اللغة ونسيجها، ونظام الاختلافات، الذي ينظم سلسلة دوالها، هما اللذان يتكلمان. وذلك لأن كلا المسارين، لا يمكن اختيارهما، في وقت واحد<sup>1</sup>.

وهذا من شأنه يفضي بنا، إلى التساؤل عما إذا كان هناك موقف ثالث، يكون بديلا لمقاربة مختلف الخطابات والأشكال العلامية، وبخاصة في ظل تقاطع الخطاب السيميائي مع مجالات متعددة. ولا شك في أن بعض الدارسين المغاربيين، قد رسموا بعض المعالم لخارطة طريق في هذا الشأن، من منطلق أنه يستحيل دراسة والأنظمة والأنساق (أخلاق، دين، طقوس، رياضيات، جاذبية، دينامية الحرارة، بصريات، سحر، كيمياء، علم الفلك، سينما، علم النفس، صوتيات، اقتصاد، تاريخ العلوم، لعبة الورق، رجال ونساء، خمور... الخ) باعتبارها ظواهر، قد لا يكون لبعضها دلالات معينة، في النصوص الأدبية، إلا في ضوء المنهج السيميائي. ورغم أن هذا المنهج، لا يزال يُسَقَط في كثير من التجارب النقدية، بشكل آلي على جميع النصوص دون مراعاة خصوصية كل نص وطبيعته والجنس الأدبي، الذي ينتسب إليه، فإنه، ومهما قيل بشأنه وبشأن مآخذه، لا ينفك يحظى باهتمام الباحثين، في الخطاب النقدي المغاربي المعاصر.

وفي هذا السياق، سنحاول مقاربة المفهوم الإجرائي لإشكالية الخطاب السيميائي في نقدنا المغاربي كما يأتي:

---

1- ج. هيو سلقرمان، نصيات، تر، حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي المغرب، ط1، 2002، ص42.

### 3- المفهوم الإجرائي لإشكالية الخطاب:

هناك من يفرق بين لفظ "المشكلة" Problème ولفظ "الإشكالية" Problématique فالمشكلة تتميز بكونها المسألة، التي تحتاج إلى الحل بالطرق العلمية أو الاستدلالية. أي يمكن الوصول بشأنها إلى حل يلغيها. وفي هذا السياق يقول كارل ماركس: "إن الإنسانية لا تطرح من الإشكاليات إلا تلك التي تقدر على حلها"<sup>1</sup>. لماذا؟ لأن "الإشكاليات"، بهذا المعنى، حسب الجابري، إنما تظهر من خلال تقدم البحث، فاكتساب مزيد من المعرفة بموضوع ما، يفتح الطريق أمام اكتشاف مجاهيل جديدة، تكون مناسبة لطرح أسئلة جديدة. أما لفظ "الإشكالية" فهي من الكلمات المولدة في اللغة العربية (وهي ترجمة موفقة لكلمة. فإن جذرها العربي يحمل جانبا أساسيا من معناها الاصطلاحي. يقال: أشكل عليه الأمر بمعنى التبس واختلط. وهذا مظهر من مظاهر المعنى الاصطلاحي المعاصر للكلمة (ولكنه ليس سوى مظهر فقط)<sup>2</sup>.

ذلك أن الإشكالية، في الاصطلاح المعاصر، هي تلك المسألة، التي تثير فينا نتائجها الشكوك وتحملنا على الارتياح ومخاطرة البحث. وهي على وجه الخصوص القضية التي يمكن فيها الإقرار بإثبات قضية ما أو بنفيها على حد سواء أو تحمل نفيها وإثباتها معا، فتنشئ عنها علاقة التناقض وتحمل على الثالث المرفوع. ويتم ذلك كله ضمن منظومة من العلاقات التي تتسجها، داخل فكر محدد أو خطاب معين، مشاكل عديدة مترابطة لا تتوفر إمكانية حلها منفردة ولا تقبل الحل-من الناحية النظرية- إلا في إطار حل عام يشملها جميعا مثلما هو الحال بالانتسبة لمدونة الخطاب السيميائي. وبعبارة أخرى: إن الإشكالية هي النظرية التي لم تتوفر إمكانية صياغتها. فهي توتر ونزوع نحو النظرية. أي نحو الاستقرار الفكري<sup>3</sup>.

1- Karl Marx: Contribution à la Critique de l'Economie Politique Editions Sociales, Paris. 1977 (Préface) p 4 et 5

2- محمد عابد الجابري: العولمة ومسألة الهوية: المشكلة والإشكالية، عن مدونة الدكتور العيد جلولي الأدبية. adabouargla.blogspot.com

3- م، ن.

كما أن علاقة المشكلة بالإشكالية، كعلاقة الجزء بالكل، حيث إن كل إشكالية تنفرع إلى مشكلات، كما يمكن تحويل المشكلات إلى إشكاليات، بوضع سؤال جوهري يجمع كل المشكلات، ويقوم مقامها، لكن كالتاهما (المشكلة والإشكالية) تكون مسبقة بدافع. قد يكون هذا الدافع فضولا أو شعورا بجهل موضوع أو ظاهرة ما، بيد أن في كليهما، يسعى الباحث للوصول إلى إجابة، يحاول من خلالها، فك الإبهام والكشف عن الغموض، بشكل يزيل قلقا نفسيا أو تشوشا منطقيًا أو فضولا علميا. والباحث فيها لا يقتنع بحل أو بأطروحة أو بجملة من الأطروحات، بحيث يبقى مجال حلها مفتوحا، على كل الاحتمالات.

لذلك، تعد إشكالية الخطاب السيميائي المعاصر، إشكالية معرفية بامتياز، ترجع في أبعادها وملابساتها، إلى ميراث فلسفي شديد الغنى والتنوع والثراء، بدأت مع "اليونانيين" و"الرواقيين"، و"الشككيين" مروراً بفلسفة "أوغسطين" و"توما الأكويني" وديكارت، و"هيجل"، ولوك ثم "إنجلز" و"ماركس" و"دوركايم" وغيرهم. ولا يبدو أنها انتهت عند "بورس" أو "سوسير" أو عند كليهما معا.

وإذا ما حدث أن اعتقد بعضنا، أنه بالإمكان الاشتغال على الخطاب السيميائي وملابساته المنهجية على سبيل المثال، بمعزل عن مظانه الأصلية، فيعد ذلك من سقط المتاع، الذي يفرض على صاحبه السير معصوب العينين في الاتجاه غير الصحيح، فيقع حتما فريسة لوهم المنهج، أو أن يصبح حديثه عن المنهج هو المنهج ذاته، ومن ثمة يكون وضعه في تعامله مع الظاهرة السيميائية أشبه بمن يتصعد إلى السماء.

#### 4. الوضع الإشكالي للخطاب المغاربي:

قد لا يختلف اثنان، في ساحتنا النقدية على أن الخطاب السيميائي المغاربي، مازال يعاني من إشكالية الوضع، وإشكالية المنهج والمصطلح وإشكالية الرؤية والخلفية الفكرية. بل إن السيميائية مازالت تعاني حتى من مشكلة الاعتراف بها، كنظرية داخل المؤسسة العلمية العربية، لافتقار هذه الأخيرة إلى المرجعية المعرفية المؤسسة للتيارات البحثية المعاصرة، التي بلورت مناهج السيميائية ومهدت لظهور اتجاهاتها وخطاباتها النقدية المختلفة. وهو ما يعد تخلفاً نظرياً فادحاً، حسب سعيد يقطين<sup>1</sup>.

فرغم مرور ما يقارب قرناً من الزمان على "كتابات بيرس" و"دروس سوسير" وما تلاها من بحوث ودراسات ومؤتمرات حول هذه النظرية الحديثة وتطبيقاتها ونتائجها ومخرجاتها، فلا يزال النقد المغاربي يؤمن ببعضها حيناً ويكفر ببعضها الآخر أحياناً كثيرة، يقدها تارة ويلعنها تارة أخرى، يسير على ضوئها، لكنه لا يقر بروبيتها. مما يدفعنا للقول بأن شيئاً من عدم وضوح الرؤية المنهجية، قد نال من هذا الخطاب، بحيث أصبح يخيم على كثير من ممارساته، على نحو غامض ومبهم. وهو ما قد يشكل انعطافاً خطيراً على مجمل العملية النقدية، ولاسيما حين تتشابك المناهج والطرائق والاتجاهات النقدية، وتتعدد فهمها للنظرية الأدبية الفنية عامة، وللنظرية السيميائية النقدية على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

فلا يزال بعض الدارسين في مشهدنا النقدي، يراهن على مفاهيم وإجراءات تنفقر إلى المصادقية ونتائج اكتشاف البنيويين الغربيين أنفسهم لاحقاً، أنها نتائج واهية لنموذج فاقد الصلاحية، يقوم بالبحث في الدلالة على ضوء رؤية طوباوية للعالم، وينظر إليه من خلال حبة "فاصوليا" واحدة كما يقول نقاد البنيوية. فالتهم

1- سعيد يقطين: في المسألة النقدية، المحرر الثقافي، ع.1977/6/19

2- إبراهيم عبد الحميد وآخرون: الشعر ومتغيرات المرحلة تيارات في نقد الشعر العربي المعاصر، إشكالية المنهج الأدب العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986، ص 19.

المتناقضة، حسب كولار Culler، حول البنيوية، تهدم النقد تارة وتضخمه تارة أخرى. وهو ما قد يوحي لنا بالخصوصية الأساسية للبنيوية كقوة خفية راديكالية، غير محددة المعالم والحدود<sup>1</sup>.

كما أن هناك من الباحثين، في الساحة المغاربية، ممن يشتغلون على الخطاب السيميائي، ويغفلون عن التحولات، التي ساهمت في تصحيح كثير من المبادئ والأسس، التي انبنت عليها النظرية السيميائية. وربما ثمة من يجهل حتى الفلسفة الإغريقية وامتداداتها في النقد الغربي، أو يتجاهلها تحت طائفة من المبررات التي يفتقر معظمها إلى التبرير العلمي. وخصوصا ما يتعلق منها بالمنطق الأرسطي، مع أن مفاهيمه ومقولاته، هي ما تشكل حجر الزاوية في البناء السيميائي.

وهذا قد يجعل الدارس العربي، حسب "محمد مفتاح"، يواجه كثيرا من الصعوبات، حينما يقرأ السيميائيات ويحاول أن يستوعبها ويتمثلها ليجتهد فيها بعيدا عن أصولها وخلفياتها الفلسفية والمنطقية والنظرية<sup>2</sup>.

و"ذلكم هو الشأن في علاقة الجزء الأعظم من النقد الأدبي في ثقافتنا العربية المعاصرة بالفكر النقدي الحديث. إن هذه العلاقة تقوم على أساس من التلقين (...). إنه يقوم بدور الببغاء المقلد فقط" على حد تعبير خلدون الشمعة في كتابه "المنهج والمصطلح"<sup>3</sup>.

ولعل هذا ما دفع الباحثين "بشير تاوريت، وعبد الله حمادي" إلى القول بأن الممارسات السيميائية في وطننا العربي لا تزال بعيدة عن السيميائيات في مهدها الأوروبي، إذ لم تعالج مجموعة من الميادين ولم تنطلق من أرضية علمية، ومعرفة شمولية عن الظاهرة الأدبية. الأمر الذي أشار إليه صراحة الدكتور "حنون مبارك"،

1- Culler (Jonthan), On Deconstruction theory and criticism after structuralism, Ithaca, Cornell University Press, 1992, P 22

2- محمد مفتاح، م، ن، ص 52

3- خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1979، ص 31.

حينما أجرى مقارنات يسيرة بين النقد السيميائي في إيطاليا، والنقد السيميائي في الوطن العربي<sup>1</sup>.

وقمين بالذكر، وحسب نتائج هذه المقارنة، أن النقد السيميائي في الغرب قد أسس معايير واضحة يجيدها الناقد ويتحرك في حدودها بما لا يخل بجوهر العملية النقدية. وقد جاءت تلك المعايير لتتمين أعمال الأدباء لا لتبخسها، وذلك لأن الغاية منها في نهاية المطاف، هي توجيه العملية الإبداعية وتطوير العمل الأدبي نحو الأفضل. ومما زاد من طاقة العدة المنهجية وتماسك مفاهيمها، ظهور الناقد من خلال الممارسة النقدية بصفة التخصص، فلا يشتغل في مجال التداخل بين التخصصات والحقول العلمية والمعرفية، إلا بعد أن يتمكن من الجمع بين عدة تخصصات أدبية أو علمية، إثر سلسلة من الاختبارات والتجارب والشهادات، التي يحصل عليها. وتلك شروط لا يصح دونها امتهان النقد واحترافه.

أما في الوطن العربي، فهناك دعوات ترتفع، يوما بعد يوم، تنادي بـ"اللامنهج" دون أن يعرف أصحابها ما هو المنهج أولاً. وربما جاء ذلك مؤشرا على مدى الفقر المدقع، على مستوى التخصص الأكاديمي للعمل النقدي، مع تدني مستوى الثقافة النقدية لقسم غير قليل من الدارسين. ولو تم إعداد لائحة بأسماء النقاد المتخصصين، في السيميائية أو في غيرها، سنجدها فقيرة وبائسة، قياساً بحجم النتاج الأدبي والثقافي وعدد الأدباء. مما يجعل إشكالية الخطاب السيميائي إشكالية معقدة جداً، بحيث لا يمكن ربطها ربطاً سببياً بجملة من المحددات المنهجية أو الاصطلاحية المضبوطة تأثيراً وعدداً، وإنما تتجاوز ذلك إلى ما نعتقد أنه يشمل في مجمله التمثيلات الثقافية كمساحة لأبرز حدود الوضع الإشكالي.

1- بشير تاوريت، وعبد الله حمادي: السيميائية في الخطاب العربي المعاصر، مجلة علامات، ج57، م15،

إذ أنه في الغالب الأعم، لا يتفاعل الناقد المغربي مع السيميائية، كما في غيرها من النظريات النقدية، بفعل متزن يصرف عنه حالة التشطي المعرفي اللاوعي، على مستوى الأعمال النقدية، التي تخيم على قطاع كبير منه خارطة مشوشة يشوبها الكثير من القصور، يبدو فيها للناقد الواحد أكثر من رؤية، إن على المستوى التنظير أو التطبيق، حيث نلفيه يتبنى تارة خطابا يتدثر بالسيميائية بكل ما تحمله من معاني الالتزام بمرجعياتها، جدة ومغايرة ومعاصرة، تدفعه رغبة التمرد على الواقع النقدي كقيمة مفعمة بروح العلمنة ومواكبة العصر، لكنها لا تخرج عن دائرة الوصف الفردي، وتارة أخرى نجده ينتشي بالارتقاء في حزن الماضي بمفهومه السلبي القريب والبعيد، في كل أعماله وممارساته النقدية، على نحو تغطي فيه، نزعة نقالية تهيمن فيها بنية لاقلاقية في التعاطي مع قضايا لغوية وبلاغية، تتعلق بمعنى من المعاني بالسيميائية، مما يدفع الناقد للاعتقاد بأنه يمثل طرف الأصالة (التراث) في مواجهة المعاصرة (العلم الحديث)<sup>1</sup>.

ومن هذا المنظور قد لا يكون ممكنا، تفسير حيثيات إشكالية الخطاب السيميائي وما ينتج عنها من مظاهر تفسيرية أحادية الاتجاه، إما لتعدد الأسباب وتشابكها وتوالدها بصورة تعمل على تحويل الخطاب السيميائي إلى فضاء لتشكيلة أو حزم متراكبة من العوامل، تتقاطع وتتوازي. وإما لأنها تلتقي حيناً وتفترق في أحيان كثيرة، ليس على مستوى واحد فحسب، وإنما على مستويات مختلفة ومتباينة، وربما متناقضة. مما يجعل عملية تصنيف الدراسات النقدية من زاوية ما ضمن مباحث السيميائية، أمراً صعباً، ذلك لأنه كثيراً ما تكون محاولة الربط بينها وبين المعرفة السيميائية، عملية اختزالية بالضرورة. وفي هذه الحالة يصبح التصنيف موجهاً بفكرة مسبقة، وربما متعسفة، يراد البرهنة على صحتها وتبريرها.

1- خلدون حسن النقيب: الافاق المستقبلية، الفكر الاجتماعي العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد 3



مما يشير إلى أن أزمة الخطاب السيميائي، ليست أزمة إجرائية فحسب. وإنما هي أزمة تتبثق أيضا من قصور في الرؤية أو المفهوم، بات يهمن على النقد السيميائي. وذلك لأن الإجراء التحليلي ما هو إلا معلول أو نتيجة لعلّة أو مقدّمة لازمة لزوما ضروريا عما تفرزه الرؤية أو المفهوم<sup>1</sup>. مما جعل قطاعا كبيرا من الدارسين في حقل السيميائيات، في الساحة النقدية المغاربية، لا يجدون بدّاً من نشدان اكتمال المعرفة بالنقل المبتذل أو التقليد المقيت، سواء من الثقافة الغربية المعاصرة أو الموروث العربي القديم، بغرض تشكيل رؤية نقدية سيميائية، رغم أن اكتمال المعرفة السيميائية، كما في غيرها من المعارف، لا يمكن أن تتحقق بالنقل أو التقليد. لأن الأول إلغاء لوجود الناقل، والثاني إلغاء لعقله<sup>2</sup>.

وبهذا المعنى، فإن التقليد لا يجعل من هكذا ممارسة خطابا سيميائيا. لأن التقليد لا يخلو من مفارقة؛ فالمقلد يريد أن يحاكي، وأن يكون مثلاً، لكنه لا يعمل في النهاية إلا على تعيين انفصاله. وذلك لأنه لا يعيد ويكرر إلا ما ليس هو. والمثل ليس هوية على الإطلاق<sup>3</sup>.

إن هذه النمطية، تكاد تصبح مأنوسة، في مشهدنا النقدي إلى حدّ وصَفَها البعض، بأنها جنت على فاعلية النقد العربي، إنتاجية وكفاية، وإن تدثر بعض الدارسين بالمعرفة السيميائية ومفاهيمها، فإنه لا يستطيع أن يعيد إلا مفعولات الذاكرة، في علاقاتها وإفرازاتها المعرفية، نقلاً أو تقليداً. وذلك أن هذا النوع من المناهج يتميز بالاستنساخ والانخراط في إشكاليات المقروء والاستسلام لها، مما يجعله يعاني، من آفتين، على الأقل: أولاهما، غياب الروح النقدية. وثانيهما، فقدان النظرة التاريخية.

1- بشير تاوريت: وعبد الله حمادي: السيميائية في الخطاب النقدي العربي المعاصر، م، س، ص 223.

2- جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، مؤسسة عيبال، القاهرة، ط1، 1991، ص 124

3- عمر اوكان: لذة النص، أو مغامرة الكتابة لدى بارث، دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1991 ص 41، 42

هذا، وتتصف العملية النقدية، في الخطاب السيميائي، بكونها فعلا ناقصا في الإنتاجية والفاعلية، سواء على مستوى التمثيل النظري، أو التمثيل المنهجي والاصطلاحي. وبخاصة حينما يتخذ الدرس السيميائي شكلا تعليميا بيداغوجيا، ينزع إلى تصنيف المعلومات وتبويبها وترتيبها بغرض صبها في ذهن المتلقي، دونما اكتراث للخلفية الاستمولوجية المؤطرة للمنهج. وقد يأتي ذلك من كون أكثر المشتغلين في ميدان السيميائيات ممن سبق وأن اشتغل، ردحا من الزمن، معلما أو أستاذا، وامتهن تدريس اللغة العربية أو آدابها، في سلك قطاع التربية والتعليم، قبل أن يلتحق بالتعليم العالي، ويشتغل على النقد السيميائي.

وفي هذا الإطار ينبهنا الباحث الأكاديمي توفيق الزيدي (كان أستاذا في إحدى الثانويات بتونس)، إلى أن "تعليمية العلوم" ضرورة، وذلك لأمر منها، أن تمام حصول العلم يقتضي إشاعته. فلا معنى لعلم لا يتجاوز صاحبه إلى أفراد المجتمع. وهو ما يتطلب حسب تعبيره، أمرين أولاها يتعلق بضبط مجال "التعليمية". والثانية يتعلق بحقيقة مادة هذا العلم: هل هي مادة متجانسة العناصر أم هي مجرد رصف لاختصاصات معينة<sup>1</sup>.

ويذكرنا الأستاذ "توفيق الزيدي"، بطرائق التعليم بوساطة المحتويات، التي اعتمدها أوربا في القرن السادس عشر، لنقل التراث الفكري اليوناني القديم إلى أجيالها اللاحقة. وكأنه علينا، كما يعتقد، أن نستند إلى ذات البيداغوجيا العتيقة، لكي يتسنى لنا نقل وتبليغ معارف القرن الحادي والعشرين إلى المتلقين. لكن فاته أن يتساءل، كم يكفينا من الوقت للالتفات إلى الوراء!!

ومع ذلك فإن مشهد واقعنا النقدي يبدو وكأنه يرجح كفة "الزيدي" في هذا المجال، فلا تكاد تظهر مقاربة نقدية في ساحتنا النقدية إلا مطبوعة بصبغة بيداغوجية، حافلة بالظواهر اللفظية والأسلوبية، التي تعكس خبرة الناقد الفنية في

---

1- ينظر كتاب توفيق الزيدي: في علوم النقد الأدبي، المنهج أولاً، قرطاج تونس، ط1، 1997 ص12.

علاقتها بمرجعياته التربوية، التي تشكلت ضمن رؤية تسعى إلى تأسيس قيم أخلاقية واجتماعية لإعادة تشكيل الوعي والذات، أكثر من سعيها لتشكيل قيم معرفية منتجة للمعرف والعلوم. وذلك لأن "التعليمية" ذات توجه تطبيقي منهجي، تعنى بتقنيات تبليغ المعرفة وكيفيات اكتسابها<sup>1</sup>.

إذ لا تكاد تخلو دراسة سيميائية من مقدمات أشبه ما تكون بمقدمات شرح المتون والحواشي لدى علماء الرواية، تهدف لإيقاظ الاهتمام بالقواعد المنهجية، الفنية والإجرائية، بما يستجيب لمقتضيات عناصر الدائرة التعليمية المنفصلة لدى الناقد باعتباره يمثل سلطة عليا (معلم)، حيث يشكل التبليغ وصب المعلومات في الأذهان هاجسا في أغلب القراءات النقدية فتبدو قراءات أفقية اختزالية مسطحة على مستوى التنظير والإجراء.

وبدلا من أن يركز الناقد فيها اهتمامه، على محتوى الاجراءات المراد تطبيقها، وتمحيص خلفية آلياتها التحليلية، فما هو يبذل قصارى جهده في التركيز على ممارسة سلطة التعريف بالمنهج ومكوناته أو بالنظرية وامتداداتها التاريخية. ونظرا لكثرة المعارف وتشعبها، يتحول الموضوع المدروس إلى ساحة للركض في كل الاتجاهات، ومن الطبيعي أن تأتي النتيجة حينئذ نقعا مثارا في الأجواء يحبس الأنفاس.

ومما يزيد من تعقيد إشكالية الخطاب السيميائي المغربي، تلك العلاقة غير المتكافئة بين الخطاب المغربي ونظيره الغربي، كون الخطاب الغربي ينتج المعرفة، من نظريات ومناهج ومفاهيم ومصطلحات، ويقوم بتصديرها إلى الساحة النقدية العربية فتستهلكها تحت ضغط الخصائص المعرفي الحاد في هذا المجال، ويتلقاها

---

1- م، ن، ص 11.

نقادنا ومثقفوننا، وغالبا ما تكون مصدر خلاف وتصادم بين الجميع، ولا ينتهي الأمر إلا عند "اعتبار الآخر، الجسم والصوت، واعتبار هذا الخطاب الذنب والصدى<sup>1</sup>.

ذلك لأننا نستقبل هذه المعارف والنظريات والمصطلحات المتعددة، دون أن نعيش مخاضها لنتجها، مما يجعلنا نشعر فعلا، بأن هناك "شيئا ما" لم يتحقق أو لم ينجز، في خطابنا السيميائي، وبالتالي نشعر بأن هذا الخطاب لم ينجز بعض ما هو منشود في ساحتنا النقدية لتجاوز بعض الاشكاليات النقدية المطروحة بمستوياتها المتعددة<sup>2</sup>.

ولعل أول ما ينبغي إبرازه، في هذا الصدد، هو تحديد إطار صورة هذا الخلاف وهي تتعكس على الخطاب النقدي، في ظل تعدد أشكاله ومظاهره، بتعدد أزماته المختلفة، التي تكاد تشمل كل جوانبه؛ أزمة في المصطلح، وأزمة في معالجة التراث وأزمة في فكر اللغة الواصفة وأزمة في فكر الإبداع النقدي، وأزمة في الرؤية، فضلا أزمة التفكير الفلسفي والتنظير النقدي والثقافي..

الأمر الذي قد يكون أسهم في تكريس كثير من الصراعات والتناقضات والعراقيل والصعوبات، وإن كان بعضها ذا طبيعة موضوعية، قد يعترف بها الناقد نفسه ويحاول تدليلها، وبعضها الآخر قد يكون مفتعلا ومدسوسا، يعمل على إنكفاء الأزمة ويحاول توسيع رقعة الحديث عنها. فغالبا ما تتدلع في الأوساط النقدية مهاترات، خاضعة لمزاج وهوى خاطر حول دراسات بعينها دون أخرى، وتحميلها أكثر مما تطيق، وقد تتحين الفرص المواتية للطعن والقدح فيها، فتراها مبالغه في وصفها، مكثرة في تعليقاتها إلى أن تخرجها من مدلولها الحقيقي، في إساءة واضحة يستعمل فيها النقد بدوافع وأغراض ذاتية بحتة، بشكل يحرفه عن أهدافه الحقيقية، فلا تراه إلا منفلتا غير منضبط وغير محدد على نحو يقطع دابر الفوضى والالتباس<sup>3</sup>.

1- بنسالم حميش: ملاحظات حول مآزق النص النقدي، المحرر الثقافي، المغرب، ع6، 1980

2- إبرير بشير: مرجعيات التفكير النقدي العربي الحديث، مجلة علامات، م، س، ص593.

3- البشير الوادوني: من أجل نقد منهجي متطور، المحرر الثقافي، المغرب في 1976/12/26

ومما يزيد من تفاقم هذه الاشكالية، في نظر الباحث، غياب الرؤية الواضحة المرتبطة بسياسة التكوين والبحث العلمي في الجامعات ومراكز البحوث المغربية والعربية عموماً، بحيث مازالت هذه المؤسسات في وضع، لا يسمح لها بأن تتسع لما تقدمه العلوم الإنسانية عامة، في مجال البحث العلمي، ناهيك عن اهتمامها بالفكر السيميائي والنقد المعاصر، إلا ما جاء لماماً من خلال جهود معزولة لبعض الأساتذة ممن استفادوا عن قرب من التكوين في جامعات غربية.

ونزعم أن السيميائية لم تحظ بالعناية الكافية المطلوبة ولا بأي اهتمام يذكر حتى الآن، سواء في المقررات الدراسية الجامعية كعلم ونظرية عامة أو في الثقافة ومنهجية ذات نزعة علمية، شأنها شأن أي تخصص كالرياضيات أو الفيزياء، مع أنها نظرية تعنى بدراسة أنظمة ومفعولات الظواهر الاجتماعية الطبيعية والرمزية المتعلقة بتنمية الفرد في المضامير الروحية والذهنية والفنية والعلمية وترقيته فكرياً ووجدانياً، من خلال عملية ذات قنوات تلتقي فيها المرسلات وتتعاقد، ويعتبر فيها الإنسان نفسه علامة يحتاج إلى تفسير وتأويل، في إطار خطاب أو خطابات مؤطرة، معرفياً ومنهجياً وإجراءياً.

فإذا كان من الطبيعي، أن تتعدد هذه الظواهر، وتلتقي فيها قنوات التواصل المرسلات والخطابات، فإنه من الطبيعي أيضاً، أن تختلف حولها زوايا النظر كمارسة علامانية تتحرك فوق سطح ثقافي واجتماعي وتاريخي ساخن، يعكس مدى حجم التناقض والإشكالات. ولعل هذا ما جعل النظرية تظل دائماً محل اختلاف بين الباحثين حول الكثير من مبادئها ومنطلقاتها واتجاهاتها ونتائجها ومخرجاتها.

وإذا كان من المؤكد، أنه قد كتبت حولها مؤلفات، ونشرت مقالات، وعقدت ندوات، لا تعد ولا تحصى، من أجل تحديد موضوعها وأسسها ومفهومها ومنهجها ومصطلحيتها وإجراءاتها الكشفية، فإنه من المؤكد أيضاً أن ذلك الاختلاف جرى في غفلة منا، مما يجعلنا نتلقى هذه النظرية بعيداً عن مخاض ولادة أطرها المعرفية

والمنهجية والاصطلاحية. وإذا كان أي قارئ -عاديا أو مبتدئا- على درب السيميائية في عجلة من أمره، فلا يستطيع أن يخرج برؤية واضحة المعالم والحدود، تمكنه من حصرها وتحديد الفروق بين مفاهيمها واتجاهاتها حتى ولو كان ينتمي الى الثقافة الغربية. أما إذا كان ليس من أهلها كأن يكون منتبيا إلى الثقافة الشرق أوسطية، كما هو حالنا، فهذا وحده يشكل صعوبات مضاعفة لا حصر لها بحكم مشارب السيميائيات وخلفياتها الميتافيزيقية والفلسفية والمنطقية<sup>1</sup>.

وهو ما جعل "سعيد يقطين" يستشعر هذه الإشكالية في أن "أي تأخير في التوقف الآن لقراءة ما تراكم ومناقشة ما أنجز من دراسات وترجمات عربية (... ) لا يمكنه إلا أن يضع المزيد من العراقيل، ويخلق المزيد من المشوشات التي تساهم في تعطيل نمو الفكر العلمي والنقدي في الثقافة العربية الحديثة. كما أن عدم الإقدام على ممارسة النقاش بصدد ما أنجز لا يمكنه إلا أن يصب في مسار التسيب المهين، والفوضى السائدة"<sup>2</sup>.

إن محاولة تأسيس خطاب سيميائي في الساحة النقدية المغاربية، لاشك أنها لاقت حماسا متزايدا رغم المآخذ التي أخذت على الاتجاه البنيوي باعتباره يشكل الأسس والمبادئ العلمية، التي انبنت عليها السيميائية، ضمن هذا الاتجاه، تبدو واهية وغير صحيحة، في نظر الكثيرين ممن درسوا المنطلقات العلمية والفكرية للبنوية، منذ بداياتها الأولى، وأن ما اكتنف لاتجاه البنيوي، في النقد الأدبي، من غموض واضطراب، انعكس بشكل واضح على مستوى رؤية نقادنا إلى السيميائية بحمولتها المعرفية وامتداداتها البنوية، من خلال مرايا محدبة أو مقعرة، أو مكسرة أحيانا، تتسرب عبر شقوقها نتائج ومفعولات مشوهة تارة، ودون أن تكون لها مقدمات

---

1- عبد العالي بوطيب: إشكالية المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد 27، العدد الأول، 1998 الكويت، ص 140.

2- سعيد يقطين: نظريات السرد وموضوعها، في المصطلح السرد، مجلة علامات، ع 6، 1996 ص 91

منطقية، تارة أخرى. لذلك تبدو ساحتنا النقدية، تعج بمصطلحات، تجمع بين غرابة البناء وغرابة التصور حيناً، وحضور النقل وغياب العقل حيناً آخر.

وربما هذا ما أدى لأن تفتقر الدراسة النقدية إلى الخلق والإبداع، وتتصف بالتقريرية والتسطيح والابتذال. وهو ما يتجلى بوضوح، من خلال جملة من الدراسات، التي تأتي "باهتة ومتشابهة فيما بينها إلا من حيث تنوع النصوص المدروسة، واختلاف درجات مهارة كل ناقد في توظيف المنهج المعتمد لا أكثر ولا أقل"<sup>1</sup>.

ومما زاد من تفاقم هذه الاشكالية، عدم قدرة بعض الدارسين على التخلص من سلطتي النقل والتبرير، مع عدم تحرر من قيود الماضي الذي لم يتجدد بعد، أو من قيود السيميائية وحمولتها المعرفية، التي مازالت تحتاج إلى جهد كبير لترسيخها في الأذهان. لذلك فإننا نزعم أن ماضي التفكير السيميائي لا يؤدي إلى حاضر السيميائية وإنما حاضر السيميائية هو الذي يضفي على ماضي التفكير السيميائي معناه وجدواه. ونشير إلى أن غزارة الإحالات على المراجع الأصلية، العربية أو الغربية، التي تزخر بها هذه المقاربة النقدية أو تلك، ليست في الواقع، إلا دليلاً على اتجاه الدارس وانجذابه، إما نحو النظرية السيميائية، في نسختها الغربية، وتهافتة عليها وتبرير استراتيجيات النقل منها "باعتبارها تشكل الرافد المعرفي الوحيد المتاح لمسيرة التطورات الحاصلة في هذا المجال"<sup>2</sup>.

فإن التعامل مع الذاكرة النقدية العربية القديمة بطريقة تراثوية، غالباً يغلب عليها طابع المنقول على المعقول.. كما تتجلى في بنيتها النقدية المركزية، في ساحتنا النقدية، إذ أنها لا تزال نتاجاً تلقائياً للتلقين، وأنها تريد أن تتعلم السيميائية بطرق

---

1- عبد العالي بوطيب: إشكالية المنهج في النقد الروائي العربي، سلسلة مجلة عالم الأفكار، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مج27، ع1، الكويت1998ص14.

2- م، ن، ص11.

المحاكاة والتقليد، ولذا فهي تحتفي بالعقل احتفاء عاطفيا غير عقلاني، بينما تغفل ضرورة بلورة العقل كأداة في القراءة والنقد والتأويل<sup>1</sup>.

إن إعطاء الأولوية للذاكرة، في الخطاب السيميائي، على حساب العقل، والتقليد على الخلق الإبداع، والشعار الإيديولوجي على الإستراتيجية الخلاقة. كل ذلك من شأنه أن يعمق فجوة الشعور بالنقص لدى الناقد المغربي، ويدفعه إلى مزيد من تمثّل النموذج المنهجي الغربي حرفيا، دون تمحيص أو اجتهاد حتى ولو يجيء ذلك على حساب الحقائق العلمية، مثلما هو الحال لدى الكثيرين ممن كان همهم الوحيد امتلاك منهج غربي يساعدهم على تسلق درجات الحداثة النقدية، دونما التفات لما قد ينتج عنه من قلق وارتباك، على مستوى الممارسات النقدية.

يلفت جابر عصفور نظرنا، إلى مفارقة دالة، تتمثل في أن صعود المد البنيوي في الممارسات النقدية العربية لم يبدأ إلا بعد انحسار المد البنيوي نفسه في فرنسا، موطنه الأصلي<sup>2</sup>، مما جعل جهود دارسنا مجرد لهث نحو الخلف وركضا وراء السراب بحثا عن منهج منتهي الصلاحية وولوج نطاق مزالق نظرية ومنهجية، وأخطاء اصطلاحية، كان نقدنا في غنى عنها. وقد تم ذلك في غفلة من نقادنا تحت جناح النظر إلى البحوث والدراسات السيميائية في علاقتها بالبنيوية، بمعزل عن أجواء المقولات الابستمولوجية والمعرفية في ضوء التطورات التي لحقتها. علما أن التطور على مستوى التصورات الفلسفية والرؤى الفكرية، الذي يطال الخافيات النظرية، غالبا ما يكون وراء اختلاف المقولات النقدية وتعدد قراءتها للنصوص بوصفها "ممارسة دلالية، وليست فعلا مجانيا<sup>3</sup>.

---

1- خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح،: مدخل إلى أدب الحداثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1979، ص30

2- جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، م، س، ص33

3- Julia Kriseva, La revolution du langage poetique, seuil, Paris, 1974, p340.



وربما جاءت أوبة الدارس السيميائي، في ساحتنا النقدية، إلى كتابات أعلام السيميائية في الغرب على سبيل المثال، غالباً ما تتم دون التفات إلى المزالق الكثيرة التي وقع كثير من هؤلاء الأعلام، إن على الصعيد النظري أو التطبيقي، والتي أحياناً ما تعبر عنها اعترافات بعضهم، كما هو الحال لدى "جورج مونان" الذي يقر صراحة، بوجود كثير من المطبات المعرفية، في الأدبيات اللسانية والسيميائية، لدى عدد غير قليل من النقاد الغربيين. ويرصد لنا معظم المشتغلين على الخطاب الألسني والسيميائي في مجال النقد الأدبي من جاك لاكان Lacan و"ميشال فوكو Foucault، إلى "جيرار جينيت" Gérard Genette و"رولان بارت Barthes، مستعرضاً جملة من الأخطاء، التي وقع فيها كبار هؤلاء السيميائيين، وعلى رأسهم "بارت" الذي يعتبر "أشهر ممثل للبنىوية والسيميائية في علم الأدب في فرنسا، وأن اتجاهه في الأدب، قد تشكّل بصورة أساسية، بفضل تأثير مؤلفاته، حيث عدت سيميائيته، من أهم أنماط البنىوية الأكثر منطقية في علم الأدب.

غير أن أساسات الحوار المنهجي في سيميائية "بارت"، سرعان ما تتكشف بجلاء ووضوح، عما تتطوي عليه تصوراته ورؤاه من تناقضات صارخة، ففي الوقت الذي يسعى فيه إلى تدشين ما يسميه "علماً للأدب ما فوق إيديولوجي"، بحثاً عن مبادئ علمية صارمة، لا تركز إلى الذوق الشخصي للدارسين، وللميولاتهم الأيديولوجية، نجده يفسر الأدب عبر إخضاعه لبرنامج أيديولوجي محدد غير معلن، تتجلى مظاهره في صورة أيديولوجيا حتمية على مستوى التحليل<sup>1</sup>.

وهو ما ترتبت عنه مزالق منهجية معيبة، وأخطاء اصطلاحية وخيمة، وصلت إلى درجة وصفه فيها بعض الباحثين بالجهل. كما فعل "جورج مونان" حين قال: بأن "بارت" لم يفهم مصطلحات نظرية سوسير في العلامة ولا يعرف استخدام الوسائل

---

1- خريستو تودوروف: نقد مفهوم [علم الأدب] عند رولان بارت، مجلة الآداب الأجنبية اتحاد الكتاب العرب، تر، حسين جمعة، ص70.

المصطلحية التي يلجأ إلى استخدامها.<sup>1</sup> كما لاحظ عليه "خريستو تودوروف" سوء فهم غريب في كثير من المصطلحات والآراء في كل خطوة يخطوها.<sup>2</sup>

ومن غرابة المقابلات، التي نجدتها موزعة في أعمال "بارث" تلك التي تصعب الموازنة بينها حرفياً، ومنها مقابلته بين "الكتابة" L'écriture والكتابية L'écritvance فضلاً على تلك البدائل الاستيمولوجية التي يطرحها من حين لآخر، كما لا للتخلص من الصرامة المنهجية وسلطة النموذج، مما دفعه إلى التراجع عن تعريفه للسميائية باعتبارها "علماً" للأدلة، ليجعل منها مجرد "مغامرة الأدلة كما يوضحه كتابه (المغامرة السيميولوجية). ولا يبدو ذلك عنده إلا من سقط المتاع، ولا غرو في ذلك مادامت المغامرة ليست بالضرورة تقضي عنده إلى شيء، ومادمت الكتابة تتحرك تحت الايدولوجيا تستدعيها الرغبة الجامحة دون ضوابط منهجية ومعرفية، فهذا هو يقول بوضوح: "إننا نكتب برغبتنا ولا انتهى من أن أرغب.."، "حيث.. لا سلطة، قليل من المعرفة، قليل من الحكمة، وأكثر ما يكون بالنكهة"<sup>3</sup>.

ويرى "تودوروف" في تلك المماثلة، التي يعقدها "بارث" ما بين الكلمة والنص، خلافاً واضحاً "يتلخص في أنه يتم من خلاله تعزيز التوكيد غير المؤسس، بأن معنى النص، هو مواضعة غير معللة أو مسببة واعتباطية، مثله في ذلك مثل ما يجري مع الكلمة، التي تكون دلالاتها غير معللة بالنسبة لصورتها الصوتية. من حيث الجوهر يتم في هذه المماثلة تناسي الفرق الحيوي ما بين الكلمة والنص. ففي الكلمة، "الدال والمدلول" غير متجانسين في طبيعتهما: الأول مادي، والثاني، روحي مثالي. وبين هذا وذاك لا يمكن أن تكون هناك علاقة مسببة، ولهذا الأمر لا يمكن أن تكون الرابطة في إطار

1- Julia Kriseva, La revolution du langage poetique, ibid, p12

2- رولان بارث: نقد مفهوم (علم الادب) عند رولان بارث، م، س، ص74

3- محمد خير البقاعي، تلقي رولان بارث، في الخطاب العربي، النقدي واللساني والترجمي، كتاب لذة النص نموذجاً، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، المجلد27، العدد1، 1998، الكويت، ص41.

الكلمة، ما بين الدال والمدلول شيئاً آخر، سوى كونها رابطة اعتبارية. لكن في النص، لا يمكن أن يكون الأمر مشابهاً لذلك<sup>1</sup>.

بيد أنه، لم تعد تسعف أحداً من منتقديه، تلك التبريرات التي كان يقدمها "بارث" حول هذه المزالق والأخطاء وغيرها، والتي يحاول عبثاً حصرها، بزعم أن هناك عوزاً تعاني منه اللغة الفرنسية، لعدم امتلاكها كثيراً من الكلمات، التي تعبر عن المفاهيم المقصودة، حيث نجده على سبيل المثال يأسف لعدم وجود كلمة في اللغة الفرنسية، تجمع بين "اللذة Le loisir" والمتعة "La jouissance"، في ذات الوقت. ومادام الأمر كذلك، ينبغي، في نظره القبول، بغموض المصطلح أو العبارة!<sup>2</sup>.

وفي الواقع، فإن المتتبع المسار النقدي لدى "بارث" ستتكشف أمامه الأسس الألسنية البنيوية لنظريته السيميائية، حيث يبدو واضحاً أن نقطة انطلاق آرائه ليست اللسانيات، كما يذهب في بعض توكيداته، وإنما تقوم على مبدأ أيديولوجي تمهيدي، يؤسس لبنيوية الأدب في اللسانيات، مما دفع بهذه التوكيدات إلى دائرة الجدل السجال الإيديولوجي، لا أكثر. وذلك لأن بنيوية بارت - على حد وصف "خروتوف تودوروف" - ليست بنيوية اللسانيات، كما أنها ليست النظرية السيميائية، حسب وصفه، وإنما هي أقرب ما تكون إلى معارضة اللسانيات فحسب، مثلما هي معارضة للنظرية السيميائية ذاتها، لأن "بارث" حين ينطلق من تصورات عن اللغة غالباً ما تأتي متميزة بالتسطيح والابتذال تارة، والغموض والاضطراب تارة أخرى، وبخاصة حين يضع علامة مساواة، مثلاً، ما بين اللغة والأدب والموضة وإشارات المرور.

الأمر الذي يجعل الادعاء، بأن نظريات ومنجزات "بارث"، إنما تتأسس وفق علم اللسانيات الحديث<sup>3</sup>، ادعاء أقرب ما يكون إلى الوهم منه إلى الحقيقة العلمية. إذ إن أكثر أعمال "هذا الباحث" بعيدة عن اللسانيات في أكثر من مبدأ، وعلى أكثر من

1- خريستو تودوروف: نقد مفهوم [علم الأدب] عند رولان بارت، م، س، ص 74

2- Roland barths, Entretien, 1962-1980 Presses Universitaires de Grenoble Le grain de la voix, ed, seuil Paris, 1981, p209

3- خ، تودوروف: م، س، ص 81

مستوى. بل إنها لا تبدو أكثر من كونها أحد التجسيديات العديدة لمرحلة "ما بعد البنيوية"، مثلما تتوضح معالمها في كتابيه (S/Z) و"الكتابة في درجة الصفر (Le degré zéro de l'écriture)". وهو ما جرت إضاءته بشكل واضح من قبل مؤلفين آخرين كثيرين. وربما على هذا الأساس أصبحت الدراسة النقدية التي كتبها بعنوان (S/Z) أكثر إثارة للاهتمام والجدل من النص الأدبي، الذي يفترض أنها تدرسه. بل إن "رولان بارت" يذهب إلى حد نقد نقده السابق، وأن أفكاره المبكرة في مداعبة نقدية واضحة في لذة النص Le plaisir du texte ومما لا ريب فيه في أن ذلك كان وراء اعتماده اللامنهج في جل كتاباته اللاحقة وانخراطه في نادي الاتجاهات العبيثة وعلى رأسها الاتجاه التفكيكي<sup>1</sup>.

درس مونان كتاب "بارت" (S/Z) وأظهر أن استخدامه لمفاهيم Communication إيصال و système نظام، Signe علامة و Symbole إشارة غير مرض وغير مقنع<sup>2</sup>. وقد أكد توما بافل Pavel في كتابه "السراب اللسانياتي" "Le Mirage linguistique" ما ذهب إليه مونان، وتوقف عند مصطلحات كالدلالة الاصطلاحية Dénotation والدلالة الحافة Connotation مظهرا سوء استخدامها عند بارت Barthes وجماعة. Tel quel فلقد كان هؤلاء يضاربون بهذه المصطلحات موظفين إياها لصالح الايدولوجيا، وقد سخر "توما بافل Pavel" من "بارت" قائلا: "إن وراء الموضوعات العلمية يمكن نفيها الساخر، ويظهر ذلك من خلال معالجة بارت لنص (S/Z) سنة 1970"<sup>3</sup>.

وقد جاءت معظم دراسات ثمانينيات القرن العشرين، كمحاولة لإعادة تأسيس مبادئ تعمل على التخفيف من حدة تلك الأخطاء والسجلات الإيديولوجية، التي ثارت بين رواد التيار البنيوي، والاتجاهات الفلسفية والعلمية الأخرى. ومن ذلك ما جاء

1- المرايا المحدبة، م، س، ص 95

2- Mounin(G), Introduction à la Sémiologie Paris, les éditions de Minuit cll le Sens commun 1970, 191

3- Pavel (Thomas), Le mirage linguistique, Edition Minuit Collec. Critique- Paris 1988, P 190

في كتاب نقد النقد (Critique de la Critique 1984) لـ "تودوروف وكتابي  
لـ"بريفرس Briveresse: ( Le philosophe chez les auto phages 1984 )  
و (La troisième république des lettres 1983) .

وهي كتب تعكس مظاهر الارتباك المنهجي والاصطلاحي على مستوى  
المعارف والنظريات المُحدّدة للمفاهيم الإجرائية واختلافها باختلاف المنطلقات  
والاتجاهات. ويظهر كتاب الخُدع الثقافية لكاتبه<sup>1</sup> " آلان سوكال Alain Socal،  
وجانه بريكمون T.Jean Bricmont والذي أحدث ضجة في الأوساط الفكرية  
والنقدية في نهاية سنة تسعينيات القرن العشرين حجم التضليل والخدع التي مارستها  
جماعة Tel quel في باستخدامها لمصطلحات لا تعرف دلالتها الحقيقية، كجاء لآلان  
Jacque Lacan وجوليا كريستيفا، ورولان بارث الذي سبقت الإشارة إليه.

حرص L. Sève في كتابه (البنوية والديالكتيك 1984)  
(Structuralisme et Dialectique) على معالجة إشكالية وترميم ما أفسدته  
الأدوات والمفاهيم المستعارة من اللسانيات البنوية والتي عبثت بها الايدولوجيا حين  
حاول البعض تطويعها لخدمة الماركسية وخاصة جماعة Tel Quel التي برعت في  
أن تتخذ من البنوية ومن بريقها، وسائل للتضليل والتشويش، قبل أن تتفاجأ لاحقا،  
بالفجوة العميقة، بين الماركسية والبنوية.

وفي هذا الصدد، يقول ستيف Sève ساخرا: "لقد بدت البنوية في منتصف  
الستينات لمجموعة من المثقفين على أنها الطريقة الجديدة والصحيحة لاعتناق  
الماركسية الأصيلة وذلك تحت ريادة مطمئنة لجامعيين وعلماء معروفين (...). ومن  
الغريب أخذهم لشيء ظنوه تطورا علميا حديثا للماركسية وهو يتناقض جذريا معها؛  
ألا وهو البنوية التي تطمح إلى تأصيل إيديولوجيا لإنهاء الإيديولوجيا<sup>2</sup>.

1- Sokal (Jean), Impostures intellectuelles, Paris, Edition Odile Jacob, 1997.

2- Seve (Lucien), Structuralisme et Dialectique, Paris éd. Sociale., 1984, P 120.

لقد لاحظ "مونان" في كتابه "مقدمة السميولوجيا Introduction à la Sémiologie" كثيرا من المزالق والأخطاء الألسنية التي وقع فيها هذا الناقد اللساني والسيميائي الكبير، وخاصة في كتابه "مبادئ في علم الأدلة، وفي كتابه الآخر أسطوريات Mythologies ولاسيما تلك التي نقلها عن Hjelmslev، كما يخلط في كتاب "مبادئ علم الأدلة Eléments de Sémiologie بين مفاهيم المصطلحات تارة، ومشاكله بين مصطلحات متباينة تارة أخرى، كمشاكلته لمصطلحين متباينين، مثلا، حين يقول: "الأكيد أن المركب قريب جدا من الكلام"<sup>1</sup>، إلا دليل على افتقار "رولان بارث" إلى الطرح الأكاديمي ومعاناته من اضطراب واضح على المستويين؛ المنهجي والاصطلاحي في معظم كتاباته السيميائية واللسانية على حد سواء.

والغريب أن كتابات "رولان بارث"، رغم ما يعتورها من اضطراب وقصور وسوء فهم في بعض الأحيان، نالت من الاهتمام والشهرة لدى نقادنا، ما لم تتله كتابات أخرى، في مجال الاشتغال على السيميائية وإجراءاتها المنهجية والكشفية، حيث تغلغت في شكل أعمال، تنظيرا وتطبيقا، في ساحتنا النقدية، دون أي رصد لها أو اهتمام بكيفية فهمها، فتحوّلت قراءة النصوص في ضوء هذه الأعمال، من عالم الحقائق العلمية إلى عالم من الشكوك، تقذف إلينا بشظايا متناثرة، علينا أن نبذل جهدا مضاعفا، في سبيل جمع شتاتها من قلب فوضاها، حيث يفرض الناقد على نفسه السير في هذا النمط من الاتجاهات معصوب العينين، لذلك كثيرا ما يقع فريسة لوهم المنهج، وقد يصبح حديثه عن المنهج هو المنهج ذاته.

كما نشير من جهة أخرى، إلى تلك الهزة العنيفة، التي أحدثها جيرار جنيت Gérard Genette في الجهاز الاصطلاحي للنظرية السردية، حين حاول تجاوز المستويات المتعلقة بتحليل الشبكة الزمنية، المتعارف عليها ابستمولوجيا، بعيدا عن

---

1- Mounin (G), La Linguistique Ed. Seghers Coll Clefs pour la linguistique. Editions Seghers, Paris 1968 p12

التصورات التي وضعها الشكلانيون الروس، فكانت النتيجة، أن تضخم مصطلح السرديات Narratologie على نحو غير مسبق<sup>1</sup>.

مما أوقع "بارث" و"جينيت" وآخرين في تيه وضلال، راح يخيم على كثير من الدارسين في ساحتنا النقدية. ومن اللا حظ أن إشكالية الخطاب السيميائي المغربي لم تتوقف عند حدود امتداداتها في النظرية السيميائية المعاصرة في نسختها الغربية ولكنها تمتد جذورها أيضا، في الدعوة الى تأصيلها وفق رؤية تراثية من منطلق أن السيميائية بلغت في التراث العربي القديم حدا من الرقي سمح لها بأن جعلت لكل موقف من الإشارات التي تخصه مما يقوم مقام اللفظ ومن ذلك ما ورد في كتابات الجاحظ بخصوص تقسيم العلامات والإشارات التي تدل على المعنى لفظا أو إشارة أو عقدا أو خط أوحالا. كما عرف الأصوليون البيان بأنه: " اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى"<sup>2</sup>.

أي كل ما أوصل السامع إلى المعنى المراد. وتستوي في ذلك كل أجناس الأدلة، فبأي شيء بلغت الأفهام ووضحت المعنى، فذلك هو البيان في ذلك الموضع. وهناك آراء كثيرة في هذا المجال تتأبى على الحصر، مما يدفع بالتراث للعودة إلى واجهة الاهتمام للوقوف عليها وتمحيصها.

غير أنه من الملاحظ، أن القراءة المنحازة لإرهاصات السيميائية في التراث وفق السياق التاريخي والحضاري والأدبي الذي أنتجها، كثيرا ما تفضي إلى ظاهرة الانتقائية في التعامل مع المقولات التراثية، وتفضيلها بعض الجوانب، والسكوت على بعض الجوانب الأخرى. وهذا في نظرنا خطأ منهجي خطير، قد لا يغتفر لأنصار خطاب التتريث والتأصيل، وبخاصة حينما يعبر عن هذا النوع من الانتقائية

1 Genette .G, Nouveau discours du récit .Seuil. Paris.1983.p12-13.

2- الجاحظ: البيان والتبيين (ج 1)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961، ص75.

والمفاضلة التي يمكن أن تضع أمام القارئ صورة مشوهة أو غير متكاملة لرأي المخالفين، مهما كانت قيمته العلمية والأدبية والنقدية.

ولا شك، أن "الدراسات اللغوية العربية في التراث، قدمت الكثير مما كان يمكن أن يتطور إلى سيميائية عربية معاصرة، فيكون ذا جدوى على مستوى الفعل النقدي، شريطة أن تتم غربلته وتنقيته، بعيدا عن الإحساس بدونية العقل العربي من جهة، وبمناى عن أساليب الانتقائية والمفاضلة من جهة أخرى.

إنه لا يختلف إثنان على أن "المساهمة التي قدمها المناطق والأصوليون والبلاغيون العرب مساهمة مهمة في علم الدلالة انطلاقا من المفاهيم اليونانية، رغم أنها كانت محصورة، ضمن إطار الدلالة اللفظية، إذ توصل العرب إلى تعميم مجال أبحاث الدلالة، على كل أصناف العلامات. ومن الواضح، أنهم اعتمدوا اللفظية نموذجا أساسيا. كذلك فأقسام الدلالة عند العرب، قريبة من تقسيم "بيرس"، وتبقى أبحاثهم التي تتناول تعيين نوعية دلالة الألفاظ المركبة أو بوجه عام العلامات المركبة وتحليل الدلالة المؤلفة من تسلسل عدة توابع دلالية مدخلا جيدا ذا منفعة قصوى للسيميائية المعاصرة<sup>1</sup>.

ومن هنا لا يرى، دعاة التأصيل أو أنصار خطاب "التتريث" غضاظة في قراءة التراث النقدي، على ضوء العلوم الحديثة، من لسانيات وسيميائيات وغيرها، مما أفرزته النظريات النسانية عموما، عقب دروس "سوسير" وبحوث "رومان جاكسون" و"فردريك جيمسون" و"نعوم تشومسكي" و"جاك دريدا" و"جوليا كريستيفا" و"رولان بارت" و"إدوارد سابير" و"إدوارد سعيد" وغيرهم كثير.

وتأسيسا على ذلك، يقرر "محمد مفتاح" بأنه صاحب مشروع تركيبي يستفيد من التراث ومنجزات البلاغة واللسانيات والشعرية والسيميائيات والتداولية والحجاج

---

1- عادل فاخوري: علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، دار الطليعة، بيروت ط 2



وغيرها، من أجل القيام بما يسميه القراءات المتعددة، وهو على وعي كما يقول بما "يتضمنه ذلك من مشاقّ ومزالق"<sup>1</sup>. فيما يرى "الجابري" أن خطاب التثريث ينبغي يتموضع بدايةً، من خلال سؤال يتعلق بكيفية معالجة قضايا التراث بإزاء منجزات الفكر العالمي المعاصر، على أساس نظرية جدلية ووفق رؤية جديدة شمولية وتاريخية، وذلك بقصد إنجاز قراءة عصرية للتراث<sup>2</sup>.

ونرى أن هذا السؤال، كما حدده الجابري، يتفرع إلى أسئلة أخرى، نفضل طرحها على لسان جابر عصفور، على النحو الآتي، "ما التراث؟ لماذا نقرأ التراث؟ كيف نقرأ التراث؟ وإن جاء في ذلك كمحاولة من عصفور لـ"الدفع بالمسألة التراثية إلى مستويات لم يتم التطرق إليها بعد، مشيراً إلى "أن الذين مارسوا قراءة التراث لم يمارسوا هذه الأسئلة بل مارسوا سؤالاً آخر هو ماذا في التراث؟"<sup>3</sup>

غير أنه ينبغي التفريق بين هذا الخطاب (التثريث) والخطاب التراثوي بوصف هذا الأخير خطاباً دوغمائياً، لاعقلانياً، يتصف كما يبدو لنا، باللاعلمية والانتهازية الفكرية والاستبعاد المعرفي، ويفتعل الخصومات بين الأصالة المعاصرة، ويشوه مفهوم الأصالة ويسيء فهمها على أنها تعني الاستغناء عن فكر ومنجزات الآخرين. رغم أن المقصود بالأصالة سواء في السيميائية أو في غيرها، وفي رأي أهلها، هو الحفاظ على التراث واستيعاب فكر الآخر، لا تجاهله أو تجهيله. فليست الأصالة مجرد قائمة من المحرمات والمحظورات التي تختزل التراث في عدد قليل من المقولات المبتسرة، المسرفة في بساطتها وسذاجتها. ومن البديهي أن يشكو النقد السيميائي في سياق هذه النزعة من الضمور الشديد على مستوى المتن لصالح

1- محمد مفتاح؛ تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص) ط3 الدار البيضاء 1985 ص7.

2- الجابري: التراث والحداثة دراسة ومناقشات، المركز الثقافي العربي. ط 1، أيلول 1991، ص43

3- جابر عصفور، قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ضمن كتاب قراءة التراث النقدي، المجلد الأول، النادي الأدبي

الثقافي بجدة، 1990، ص119

الحاشية والمركز لصالح الهامش، في وقتنا الراهن، سواء على مستوى استخدام المصطلح أو على مستوى المفاهيم الأساسية.

ولعل كثيرا من الممارسات السيميائية يعكس كثيرا من مظاهر وتجليات تلك النزعة في شكل خطابات متنوعة الأنماط متبينة في لاوعي الدارس، وفي وعيه أيضا، منها على سبيل المثال الخطاب التقليدي، Traditionnel، الخطاب السطحي، Superficiel، الخطاب السردي Narratif، الخطاب الأمثولي Exemplatif، الخطاب الدوغمائي Dogmatique، الخطاب الاستسلامي accommodant، الخطاب اللاعلمي Non-scientifique، الخطاب الدمجي Monolithique، الخطاب الرجعي Rétrospectif، الخطاب القاطع Déterministe، الخطاب السلبي Passif، الخطاب غير المحدد Non-concret، الخطاب التوفيقي compromettant، الخطاب الانطوائي Introverti، الخطاب الفردي Individualiste، الخطاب المحلي Local، الخطاب الأحادي Uni- dimensionnel.

مما يعني أن النظرية السيميائية في النقد العربي، ككل النظريات، يقتضي قبل الحديث عنها أو تطبيقها في المشهد النقدي العربي، تفكيك بنية هذا الخطاب لتوفير مناخ معرفي معين وتربة فكرية وثقافية خصبة، تزدهر فيها هذه النظرية، في حقل مفتوح على فضاء المعاصرة والتراث. ولا تحتاج إلى ذهنية نقالية تبريرية تحكمها بنية معرفية قائمة على نزعة تراثوية تتميز بالانغلاق يصعب معها، إن لم يكن من شبه المستحيل، تجذير في تربتها ووعي سيميائي بالممارسة الأساسية. ومن اللافت للنظر أن في تراثنا شبكة من الثوابت والمقولات النظرية والثقافية المتتامة عبر علوم اللغة والبلاغة، لا ينفك الخطاب التراثوي يعمل على بلورتها في وعينا وفي ممارساتنا اليومية.

إن هذه المقولات، قد تجعل من غير الممكن، للدارس أو القارئ العربي، الإيمان بتغيير وتعصير أدواته المعرفية، على النحو المطلوب. وقد تكثرت الدراسات

والترجمات لكن الحصيلة كلام قد يملأ بياض الصفحات، لكنه لا يمكن أن يسهم، وبأي صورة، في جعلنا ذات يوم نتحدث عن إنجازات عربية، ودورها في تعميق الفهم والإدراك، وخلق الأسس الملائمة، لتأسيس تقاليد علمية رصينة عميقة، سواء في الحقل السيميائي أو في غيره من الحقول العلمية والمعرفية<sup>1</sup>.

وينضاف إلى ذلك، فوضى اللغة، التي تعيشها هذه الدراسات، والتي جعلت خطاباتنا النقدية تتأثر سلبا، في التعبير عن وحدة الفكر، وتصور الدلالات، فسَفَّ بعضها إسفاً شديداً. وذلك لأن اللغة تأثرت على سمة الخطاب، وتوعيته في تحقيق الغرض المقصود، وهو ما ينعكس أحيانا على الدراسات النقدية، التي تستخدم لغة، سرعان ما تتضح منها درجة الانفلات والتسيب والتشتت الفكري وعدم تحمل المسؤولية.

بيد أن بعض الباحثين يربط إشكالية الرؤية السيميائية في النقد المغربي، برؤية أشمل تتصل بتيار "ما بعد الحداثة" كنزعة حادة وطموح قوي نحو التغيير، الذي بلغ في حالات من التضخم حد إعلان التبعية والالتحاق الكلي والشامل، بالمنجز المعرفي الغربي بمختلف مجالاته، في كثير من الجوانب، على أمل أن يحدث ذلك إقلاعا نهضويا يشمل جميع المستويات، ولا سيما مستوى البنى التقليدية والاتجاهات الدوغمائية في النقد الأدبي. رغم أن الحداثة، كما يذهب عبد العزيز حمودة "ليست حقائق علمية إنسانية عالمية، يجب التسليم بها وعدم مناقشتها، بل هي طروحات وفرضيات ومبادئ ومفاهيم قابلة للنقاش والحوار والجدل والاختلاف أو الاتفاق معها. فهي نظريات متأثرة باتجاهات ذلك الفكر، بوصفها جزءاً من الثقافة الغربية، متحيزة إلى رؤى فلسفية غربية خاصة.."<sup>2</sup>.

1- سعيد يقطين: نظرية السرد وموضوعها، في المصطلح السردى، مجلة علامات، ع6-1996ص93  
2- عبد العزيز حمودة: الخروج من التيه، سلسلة العلم المنعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،

الكويت، ع272، 2003ص105. 102

ومع ذلك، فثمة جرأة وصلت في النقد المغربي إلى حد الدعوة للانخراط في نادي "ما بعد الحداثة" عبر البوابة السيميائية، بدعوى، كما يزعم بعضهم، بأن "المناهج العلمية ملك مشاع، وانجاز إنساني للجميع، ولعل من لم يسهم في تشكيلها أشد حاجة إليها ممن توفرت لديه العوامل لإنضاجها وبلورتها"<sup>14</sup>.

وقد جاء ذلك، بعدما لوحظ أن هناك ميلا واضحا، في بعض الممارسات النقدية المغربية والعربية، نحو النموذج البلاغي، في ارتباطه بالموروث النقدي القديم، والذي قلما ينظر إلى العمل الإبداعي في إطار النظرية النقدية المعاصرة، في ظل النقاش الذي انتهى. فهناك خطأ غير مقطوع، بين الأسس السوسيرية، مرورا بالشكلانية، فالبنوية ثم السيميائية. وهو خطأ لا يجب إغفاله أو تجاوزه، لفهم حيثيات هذه النظرية وقضاياها النقدية.

حيث يرتسم هذا الخط أساسا، على الطرائق، التي اعتمدها هذه الاتجاهات، لتحقيق أغراضها، في ضوء تركيزها الواضح على الرؤية السوسيرية، من منطلق أن القيمة والوظيفة، لأي وحدة لغوية، كانت تعتمد على علاقة هذه الوحدة ببقية الوحدات الأخرى في داخل النظام اللغوي، كما أن القيمة الوظيفية لأي نظام لغوي لا بد لها أن تعتمد أنظمة أخرى داخل الأنساق الثقافية الدالة.

غير أن الناقد العربي ظل يحاول أن يستجلي المعاني، من خلال خبرته، معتمدا في ذلك على رصيده المعرفي اللغوي والبلاغي، وفق نزعة إيديولوجية تشكلت في إطار منظومة من القيم العربية، التي يمتلكها ويحتفظ بها داخل نفسه، بعيدا عن المستجدات الحداثية إلا ما قل منها، فجنح به الفكر وأسرف القلم، فأسهم في تأسيس مجموعة من الممارسات النقدية على يقينيات معرفية تتعلق بطبيعة الوجود

---

1- صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، ص14.

(إثبات الذات) في مقابل الآخر، وهو ما قد يفسر حالة من الركود المطبق على مستوى الساحة النقدية، في مجال التفاعل إيجابيا مع النظرية الغربية<sup>1</sup>.

الأمر الذي دفع بعض النقاد المغاربة إلى طرح أسئلة احتجاجية على هذا الوضع، في محاولة لكسر حلقة الجمود والبحث عن مشروعية، لتأسيس حركة نقدية ترنو إلى تمثل الأفكار والنظريات والمناهج النصانية الغربية المعاصرة. ومن النقاد الذين شكل التحديث النقدي لديهم هاجسا تحت إلحاح الضرورات، نجد "مرتاض" من المتحمسين لطرح أسئلة تتجاوز سؤال المنهج إلى ما يشبه التطلع إلى مشروع نقدي يشمل جميع ميادين الحياة الثقافية والعلمية حيث لا ينفك يتساءل قائلا: "هل يجب أن نظل عميانا صمانا عما يجري في النوادي الأدبية العالمية من تطور في الرؤية والمنهج لدى تناول نص أدبي ما؟ وإذا كان الجواب إنعاما افتراضا على الأقل، فلم يعنت المفكرون أنفسهم في التماس التجديد والتطوير والتحديث"<sup>2</sup>.

لكن الإجابة عن هذه الأسئلة ستجري قطعا، في غير ما يتوقع "مرتاض" وغيره من النقاد، ذلك أن الرؤية النقدية الحقيقية إذا ما أريد لها الانبثاق والضرورة والتفاعل بشكل إيجابي، ينبغي لها أن تكون مؤسسة على معرفة لا تعاني القطيعة النهائية مع تراثها، ومع ما ينجزه الآخر، ولا تعاني من آثار "ما بعد الحداثة" التي أصبحت تثير إشكالات أكثر مما تقدم حلولاً، وتطرح أسئلة أكثر مما تقرر حقائق وإجابات.

إن الرؤية النقدية، في ساحتنا النقدية، استحالَت إلى إشكالية حضارية كبرى، وباتت لا تمس النقد الأدبي فحسب، وإنما انعكست على العلوم الإنسانية بشكل عام، وبخاصة حين أصبحنا نشهد نظريات ومناهج نقدية أدبية غريبة، أشد تحيزاً في جوهرها للأنساق الحضارية، التي نشأت فيها واستمرت من خلالها، وتحمل مضامين

1- يوسف عوض: نظرية النقد الأدبي الحديث، م، س، . ص16

2- عبد الملك مرتاض: أ-ي، دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة "أين ليلاي" لمحمد العيد آل خليفة، د.م.ج، الجزائر 1992، ص09.

ثقافية تجعلها متلائمة مع بيئتها الحضارية الغربية، خصوصيتها وتفردتها ومن ثم لها تحيزات لرؤيتها في إطارها المعرفي.

مما يعني أن الانغلاق على التراث والتفوق فيه وحفر الخنادق حوله، وإقامة الحصون والقلاع، بحجة المحافظة على الخصوصيات الدينية والقومية، ومواجهة ما كان يسميه البعض "الغزو الثقافي" لم يعد اليوم لعبة تسلي أحدا خصوصا في عصر ثورة "الاتصالات والمعلومات"، و"ثورة الفيسبوك" و"الانترنت" و"أطباق البث والالتقاط"، حيث فقد المكان معناه، يوم فقد حدوده، بفعل الأنساق والخطابات العابرة للثقافات.

إن "الفيسبوك" وما أحدثته من ثورات في عدد غير قليل من دول عالمنا العربي ومنها: (تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها)، خير شاهد على عصر تجاوزت فيه السيميائية مقولة "البعرة تدل البعير" بتجاوز حدود الواقع الحقيقي إلى عالم افتراضي تعقدت فيه أنساق من العلامات والأيقونات بشتى أنواعها على نحو بدد كثيرا من الأطروحات واستحالت فيه جملة من النظريات إلى مجرد فرضيات تستلزم إعادة قراءة الأسس التي قامت عليها. ومن المتوقع أن تطرح في القريب الآجل أسئلة حولها، على مستوى النخب الفكرية الغربية والعربية، وربما على حد سواء.

وهو ما من شأنه، أن يمكن ويفيد في حل كثير من المعضلات المستعصية في نقدنا الأدبي، باعتباره يشكل واجهة هذه التحولات على مستوى الأنظمة العلاماتية، وفي مقدمتها الأدب، الذي سيأخذ على عاتقه التعبير عن وجدان الثورات في الوطن العربي بطريقة مختلفة عما كان عليه منذ عقود، مستخدما رموزا وعلامات أكثر تعقيدا، لإيغالها في عمق الظواهر الثقافية والاجتماعية. الأمر الذي يجعل إشكالية الخطاب السيميائي في نقدنا المغاربي، هي إشكالية مركبة ومتشعبة ثقافيا وحضاريا.

إن للمفكرين والباحثين والنقاد آراء ووجهات نظر متباينة ومتعددة بشأن توصيف الأسباب الموضوعية الكامنة وراء هذه الإشكالية. فهناك من يرجع هذه الأسباب إلى النظرية السيميائية ذاتها واتجاهاتها ومناهجها ومصطلحيتها، واختلاف مدارسها ومذاهبها، وما شهدته من تحولات منذ "بيرس" و"سوسير" إلى الآن. فيما يعتبرها فريق آخر، نتيجة لتراكم ظروف تاريخية وثقافية واجتماعية. ومتى انحسرت هذه الظروف ستتحسر تلك الأسباب وتتلاشى حتما تلك الإشكالية ومظاهرها، وبالتالي يتحقق التفاعل المنشود بين مؤسستنا العلمية العربية وبين المؤسسات المنتجة للمعارف والعلوم. في حين يربطها فريق ثالث بالمناخ العلمي من حيث هو قناع النظرية، ومتى كانت بلا ذلك القناع، أفرغت من محتواها وفقدت قدرتها على النمو والتطور وتحقيق النتائج المرجوة. وبما أن مشهدنا العربي يفترق إلى هذا المناخ في إنتاج العلوم والمعرفة، فإنه من الصعوبة بمكان الحديث عن تأسيس نظرية أو نقلها وتوطينها في الاتجاه<sup>1</sup>.

الأمر الذي قد ينعكس على مستوى الممارسة النقدية، ويزيد من تفاقم مشكلاتها نظريا ومنهجيا، وحتى ثقافيا، بما يجعلنا نتشابه فيها الخيوط وتتلاشى على ضفافها المعالم الحدود، إلى درجة يصعب تحديد معالمها تحديدا واضحا. وهو ما يستدعي حتما الوقوف على جملة العوامل المتداخلة الأخرى التي أثرت بطريقة ما على تلقي السيميائية تلقيا محمودا بما يحقق النقلة المنشودة في مشهدنا النقدي، إن على مستوى منطلقاتها واتجاهاتها أو على مستوى تصوراتها ومنظوراتها في سياق الحداثة أو المعاصرة واشتراطاتها النقدية. وسنشير في ثنايا هذا المبحث إلى جملة التأثيرات التي أفرزتها هذه الخطابات في المنجز السيميائي في ساحتنا النقدية والثقافية.

يقر الباحث بأنه لا يسعى بأي حال من الأحوال لاتخاذ موقف إزاء الخطاب السيميائي المغاربي ومرجعياته، بقدر ما يسعى إلى وصفه وصفا موضوعيا فحسب.

---

1- ناظم عودة: تكوين نظرية، في الفكر الاسلامي والفكر العربي، دار كتاب الجديد المتحدة، بيروت 2009،

ولاعتبارات منهجية، ارتأينا أن نشير إلى مفهوم الخطاب السيميائي. لكن قبل ذلك، لابد من عقد اتفاق بيننا وبين قارئ هذا البحث حول المعنى بشأن الخطاب المرام، تأسيسا على طروحات الجابري كما وردت في كتابه: "إشكالية الخطاب العربي المعاصر" لتحديد مفهومه، بإيجاز غير مغل، على نحو يسمح لنا بوضعه في سياقه الإجرائي. وأعني بذلك الدلالة التي تكتسبها في إطار تحليل مضمونه، في ضوء المعنى الذي نعطيه له هنا، للتمييز بين استعمالاته في فضاء المشهد النقدي العربي العام<sup>1</sup>.

ويستند الباحث في ذلك، إلى نماذج وإسهامات مدروسة من قبل نقاد مغاربيين. وعندما نتحدث عن خطاب مغاربي، إنما نتحدث عن مدونة نقدية استخدمت فيها لغة واصفة ذات ذخيرة اصطلاحية متميزة، تسعى لأن تكون منضبطة منهجيا ونظريا ومؤطرة ابستمولوجيا.

ويسلم الباحث، على غرار كثير من الباحثين، بأن النقاد المغاربيين، قد أسسوا مبكرا وعلى نطاق واسع ثقافة، في إطار المعرفة السيميائية، شملت الفلسفة والمنهج والاصطلاح، من خلال احتضان النظريات البنيوية في اللسانيات والشكلانية والأسلوبيات وعلم النفس والسوسيولوجيا وسواها من الميادين المعرفية الجديدة. وكانت هناك تجارب بنيوية وسيميائية كثيرة ناجحة في المغرب العربي منذ السبعينيات. ويرجع ذلك، في نظر "ناظم عودة" أن مزاج الثقافة المغربية أكثر قبولا لهذه النظريات الجديدة، نتيجة للاتصال الثقافي مع تراث اللغة الفرنسية الذي أوجده الاستعمار الفرنسي لهذا الجزء من المنطقة العربية<sup>2</sup>.

وفي الواقع أن الخطاب المغاربي، قد أفاد من النظرية السيميائية، في تكوين معرفة نصانية عميقة بالعمل الأدبي، رغم موجة "خطابات ما بعد الحداثة"، و"ما بعد

---

1- الجابري، إشكالية الخطاب العربي المعاصر، م، س، ص 19

2- ناظم عودة: تكوين نظرية في الفكر الاسلامي والفكر العربي، م، س، ص 262.



البنبوية" التي اجتاحت الساحة المغاربية، وما أحدثته من تغيير على مستوى المرجعيات الفكرية والنقدية نحو المقتربات ذات الأصول اللسانية، مع أنها خطابات لاعقلانية وعدمية، يصعب تحديد منطلقاتها ومرجعياتها.

ولكننا نرى، وفضلا على ذلك، أنه بقدر ما يتعين أن يفكر الخطاب السيميائي المغربي في نفسه، في ضوء هذه الخطابات، بقدر ما يجب أن يرمي إلى تأسيس معرفة علمية وموضوعية، تأخذ بعين الاعتبار امتدادات اشكالية النظرية السيميائية، وجذورها التراثية والفلسفية والمعرفية، لتجاوز الطروحات النظرية المحفوفة بكثير من المزالق الإيديولوجية والإشكالات الثقافية.

# الباب الأول

إشكالية الخطاب السيميائي  
وتجلياتها في الدرس النقدي

# الفصل الأول

بوادر إشكالية الخطاب  
السميائي ونشأتها في الدرس  
السميائي المغربي

## 1- بؤادر إشكالية الخطاب السيميائي في النقد المغربي

### - نشأة الخطاب السيميائي النقد المغربي

ترتبط نشأة الخطاب السيميائي، في النقد المغربي، بأول محاولة للباحث علي العشي، موسومة بـ: تحليل سيميائي للجزء الأول من كتاب الأيام، لطف حسين. وهي دراسة جامعية، تقدم بها صاحبها، لنيل شهادة الكفاءة في البحث العلمي، ضمن المرحلة الثالثة، من التعليم العالي بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس، تحت إشراف الأستاذ والناقد "عبد السلام المسدي" سنة 1976<sup>1</sup>.

غير أننا نجد الناقد المغربي "سعيد بن كراد"، وفي سياق حوار أجرته معه "جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية"، يزعم أن للمغرب قصب السبق، في نشأة الخطاب السيميائي في النقد العربي. ويرى بأن المغاربة متقدمون جدا في هذا المجال، على نظرائهم، في الدول العربية جميعها! ورغم قوله إنه لا يتوفر على دليل زمني محدد، يمكن الاطمئنان إليه، من أجل التأريخ لبداية الممارسة الفعلية للنقد السيميائي في المغرب، فإننا نلفيه يؤكد على أن السيميائية قطاع معرفي حديث عهد في العالم كله. وهو في كل الأحوال لا يتعدى عمره خمسين عاما، بما يعطي الانطباع بأن ظهور هذه النظرية في المغرب يكاد يتزامن مع ظهورها في فرنسا مهد السيميائيات. وهذا أمر مثير للغرابة؟!

ويستدل على ذلك، بوجود "رولان بارث" مع نهاية الستينيات للتدريس في الرباط. وبما أن هذا الأخير، يعد أحد أساطين السيميائيات، فوجوده يبدو - في نظر "بن كراد" - وكأنه دليل كاف على سبق المغاربة في هذا المجال. فـ"بن كراد" يرى بأن لهذا السيميائي الكبير، تأثيرا مباشرا في ثلثة من الباحثين المغاربة ممن صحبوه ونهلوا منه عن قرب، خاصة الدارسين بالفرنسية. ولعل في ذلك غمزة على

---

1- علي العشي: تحليل الجزء الأول من كتاب الأيام لطف حسين، مخطوط، بمكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس 1976.

نحو ما، بأن ظهور السيميائية في المغرب تزامن مع ظهورها في فرنسا!. وربما هذا أيضا من أحد الأسباب التي دفعت وزارة التعليم العالي المغربية، بحسب ما يزعم، إلى إقرار السيميائيات كمادة للتدريس في جامعاتها، منذ بداية ثمانينيات القرن العشرين. وهذا له دلالة خاصة في نظر بن كراد على أن هذا الحقل المعرفي كان رائجا في المغرب قبل هذا التاريخ بكثير، قبل أن يبدأ تداوله في الكتابات العربية.

ويذهب هذا الناقد، إلى أن "محمد مفتاح"، كان من أوائل من عرّف بالسيميائيات في الوطن العربي، نظريا وتطبيقيا، وإليه يرجع الفضل، في التبشير بهذه الطريقة الجديدة، في تناول المعنى، والتعاطي معه، ثم يليه "سعيد يقطين" قبل أن تتألى بعد ذلك، الأبحاث، في موضوع السيميائيات، سواء على شكل رسائل جامعية أو دراسات تطبيقية. ويذكر من هؤلاء "عبد المجيد النوسي وأنور المرتجي ومحمد الداوي وعبد اللطيف محفوظ وحنون مبارك وعبد الرحيم جيران وآخرين"، دون أن يغفل أسماء تكتب بالفرنسية، كمصطفى الشاذلي وغيره، لكنه لم يتطرق، على الإطلاق، إلى نقاد ودارسين مغاربة آخرين من الجزائر مثلا، أو تونس!؟.

غير أننا، ومن خلال البحث والاستقصاء، والوقوف على جل المؤلفات في هذا المجال، وبعد زيارتنا لبعض المكتبات المغربية والمغربية، الخاصة منها والعامّة، واطلاعنا على بعض البحوث الأكاديمية، في المكتبات الجامعية، وفي غيرها، تبين لنا عكس ما ذهب إليه "بن كراد" في هذا الحوار، حيث إن المقالات الأولى للنقد السيميائي في المغرب، لم تظهر إلا مع مطلع ثمانينيات القرن العشرين. وعلى وجه التحديد بعد صدور كتابين لـ "عبد الكبير الخطيبي" عام 1980، في مجال الأنثربولوجيا وعلم الاجتماع.

وفي هذين الكتابين، حاول الباحث استخلاص تركيبة، تجمع بين السيميائية ونتائج التحليل الأنثربولوجي، لمقاربة مظاهر ثقافية واجتماعية مبنية على أنظمة دلالية؛ فكان عنوان الكتاب الأول: (الاسم العربي الجريح..). وحلل فيه حقولاً أربعة

هي: الأمثال الشعبية، والوشم، والخط، والجماع، بينما تناول في الثاني وعنوانه (النقد والدلالة..) مظاهر عن الحياة الاجتماعية.

وجدير بالذكر، أن "محمد مفتاح" هو أول من استفاد من هذا التوجه في النقد الأدبي بالمغرب فحسب، حيث وضع ثلاثة كتب تطبيقية في المنهج النقدي السيميائي، خصصها جميعاً لتحليل الشعر فحسب. وهي: (في سيمياء الشعر القديم 1982)، و(تحليل الخطاب الشعري 1985)، و(دينامية النص 1987). كما حاول التعريف بالمنهج السيميائي في التراث العربي والنقد الغربي، في كتابه (النقد والدلالة: نحو تحليل سيميائي للأدب 1996).

الأمر الذي يدفعنا إلى القول، إن النشأة الحقيقية لهذا الخطاب، في النقد المغربي، كمحاولة لممارسة هذا النوع من المعرفة، في مستواها النظري والمنهجي، في مجال الدراسات الأدبية، إنما ترجع إلى منتصف العقد الثاني من سبعينيات القرن العشرين، حين بدت ملامح هذا الخطاب تلوح في أفق الساحة النقدية المغربية، مع أول محاولة للباحث التونسي "علي العشي"، كما أشرنا.

غير أنه تجدر الإشارة ههنا، وبعد قراءتنا لأطروحة "علي العشي" فإننا وجدناها محسوبة على السيميائية وهي منها براء، وإن كان ذلك يعد أمراً طبيعياً بالنسبة لمقاربة غير مسبوقة، في قطاع معرفي يحتاج عدة نظرية ومنهجية واصطلاحية كافية. وبقدر ما كان لهذه المحاولة فضل السبق التاريخي في الدراسات المغربية والعربية، بوصفها تمثل أولى المحاولات المبكرة، التي توسلت بالمنهج السيميائي، في النقد العربي المعاصر، بقدر ما اتسمت بالاضطراب والغموض، نظرية ومنهجاً واصطلاحاً، حيث بدا واضحاً تعثر الباحث، الذي ظل مخلصاً في هذه المحاولة، للمقاربات اللغوية التجزئية للنصوص، المتميزة بعدم التماسك والعمومية والتسطيح.

ورغم عنت وطموح الباحث، لإثبات صحة مقاربتة السيميائية وسلامة منهجها، فإنه أغفل بشكل لافت، الرؤية الاستمولوجية المؤطرة للأدوات الإجرائية،

وقفز على كثير من الحقول المعرفية، التي تمتح منها النظرية السيميائية، كاللسانيات والفلسفة وعلم النفس والسوسيلوجيا والمنطق والأنثروبولوجيا... وراح يركز على الأعراف التقليدية المعهودة، في الدراسات اللغوية، حتى كان من الصعوبة بمكان، إمكانية تصنيف مقارنة هذا الباحث، ضمن الدراسات النقدية الحديثة، ناهيك عن تصنيفها، ضمن المقاربات السيميائية في النقد المعاصر.

إنها دراسة عكست بوضوح، النزعة التوفيقية التليفية، التي عرف بها النقد المغربي في بداياته الأولى، بين ما هو لسانی، وبين ما هو لغوي وبلاغي، في ظل تداخل السياقي بالنسقي، والذاتي بالموضوعي. ويعود ذلك إلى حداثة المناهج النسقية وتشعب موضوعاتها وتعدد تياراتها، وغياب النماذج المدروسة في الساحة العربية على ضوء السيميائية، في مرحلة كانت الريادة فيها، للمناهج السياقية والنقد الإيديولوجي.

حيث لا يمكن تفهم ذلك إلا في إطار الرأي العام الأدبي السائد آنئذ في العالم العربي حيث انحسر التعامل مع الدراسات النقدية في دائرة النظريات والمناهج التي تثير قضايا اجتماعية في إطار الواقعية الاشتراكية وما يرتبط بجماليتها الأدبية.

ومما زاد من تعميق الهوة بين النظرية والتطبيق في هذه الدراسة، ظاهرة التفتح اللغوي في اللاوعي الجمعي للعرب، الذين يتميزون بالكتابة التأملية، التي تتخذ من الجمالية الصوتية معيارا لكل منجز علمي. وذلك باعتبار أن دينامية الرؤية المؤطرة للأدوات والمفاهيم النقدية في تلك الفترة المبكرة، نقلا وتجريبا ومعالجتها، لازالت تولد من المعاجم اللغوية التقليدية<sup>1</sup>.

وإذا تناولناها من هذا المنظور، تعد هذه الدراسة فعلا، مغامرة نحو المجهول، فضلا على أنها ظهرت في ظروف عصيبة جدا، لم تكن في جميع الحالات، تسمح

---

1- بسام طيبي: في الفكر العربي المعاصر، الكتابة الوصفية والكتابة الثورية، مجلة مواقف: ع3، 1968،

بوجود مثل هذه الدراسات في حضرة التيار التقليدي، الذي كان يعمل على إفشال أي مسعى يدعو إلى التفكير الجاد، في ما يطرح من إشكاليات علمية أو في ما يعالج من قضايا نقدية برؤية أكثر حداثة. ومن هنا كانت الساحة العربية غير مهيأة لتلقي المعرفة السيميائية، التي ترتعن في وجودها إلى منظومة علمية مدروسة سلفا في ضوء ما يفرزه حوار التخصصات من مستجدات نقدية.

ومن ثمة يمكن القول، إن المعرفة السيميائية المعتمدة كتوجه جديد في المشهد النقدي، في هذه الفترة، وإلى غاية منتصف العقد الأول من ثمانينيات القرن الماضي، لم تكن ترقى لتشكل خطابا علميا موحدًا، يستمد مقوماته من التحري البحثي الجماعي، بل إنها لاقت، وكأي جديد، مقاومة عنيفة من أولئك الذي ران على عقولهم جمود الفكر<sup>1</sup>.

وبعد مخاض عسير، تتالت الدراسات والمقاربات، وتسارعت الخطى نحو السيميائية حتى استحالت ركضا لا نهاية له يصعب ملاحقة جميع آثاره واتجاهاته، ذلك أنها أصبحت لا تحيل على شيء سوى على ما ينتجه الغرب من نظريات ومناهج ومصطلحات ومفاهيم<sup>2</sup>، مما أدى إلى مشكلات جمة ما فتئت تعمل على إعاقة الطموح الجاد إلى وضع معايير موضوعية مضبوطة للممارسة سيميائية ومصطلحيتها وترجمتها ترجمة فاعلة في المشهد النقدي المغاربي، فضلا على تطبيقها بشكل يبعث إلى الاطمئنان.

ومن أسباب تلك المشكلات، ما ذكرناه في مدخل هذه الدراسة، حول تدافع أساتذة اللغة العربية وآدابها، وحتى أساتذة اللسانيات من غير ذوي الاختصاص في الحقل السيميائي، للاشتغال على هذا الحقل المعرفي الجديد، مشكلين أكبر عائق أمام تطوير النقد السيميائي على الوجه المطلوب، نظرا لافتقار هذه الفئة من الدارسين إلى

1- رشيد بن مالك: مجلة علامات، ص 319.

2- مريم خرماسة: ملامح النقد الحدائي في الجزائر، بين النظرية والتطبيق، (البنوية، السيميائية، نموذجين)

مذكرة كاجستير، (مخطوط) جامعة وهران 2002/2001



الرؤية الإبستمولوجية المؤطرة للمفاهيم والعدة النظرية والمنهجية والاصطلاحية في هذا المجال، ناهيك عن ضعف الحيلة وقلة الوسيلة في مجال الثقافة التخصصية، مما جعل كثيرا من الأعمال النقدية في هذا الميدان تتميز بطابع العمومية والتقريرية حيناً والانتقائية والاختزالية حيناً آخر.

ومن الطبيعي، أن تأتي المقاربات النقدية، في هذا السياق نسخاً مشوهة، باهتة وسطحية ومتميزة بطابعها التعليمي، الذي تغلب عليه الأعراف التقليدية في التحليل اللغوي؛ النحوي والبلاغي والأدبي، أكثر مما هي مقاربات سيميائية تمتح مقوماتها من اللسانيات الحديثة والفلسفة والمنطق والرياضيات وعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والإثنوغرافيا الإشارية وغيرها من القطاعات المعرفية الحديثة الأخرى.

فالدرس السيميائي لا يمكن أن يتحدد هويته إلا ضمن هذه القطاعات المعرفية التي تمده بمفاهيم تخص النص الأدبي، ولاسيما الفلسفة التي يجب أن تمنحها الغطاء الإبستمولوجي الذي يوسع من دائرتها التحليلية.

ومن أجل استنباتها في التربة الثقافية العربية، لا بد من استحضار ذاكرتها الفلسفية. فالغطاء التجريدي، هو المدخل الرئيس نحو تحديد خصوصية التجربة المحلية لا العكس كما يعتقد البعض. والحال أننا نعاين انفصال القطاعات المعرفية عن بعضها البعض، وكأنما هناك من يريد أن يضع المجتمع على نحو ما، ثم يُفصل لكل قطاع فيه سؤالاً خاصاً به، وبالتالي يصبح هو وحده الملزم بأن يقدم جواباً عنه. والحال أن المجتمع يفرز أسئلة، وكل قطاع معرفي يقدم جوابه وفق زاوية نظر تخص كل الأسئلة<sup>1</sup>.

ولا بد من التذكير، أن المنهج السيميائية السيميائي، هو طريقة من طرق قراءة الأنساق الثقافية والاجتماعية، لذا يعد نقطة أو مركزاً لتقاطع كثير من التخصصات

---

1- سعيد بن كراد: حوار في جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد: 362 سنة 1990

والحقول المعرفية. كما أنه لا يملك صفة إطلاقية متعالية على خصوصيات الشروط التاريخية التي أوجدته، حتى ولو حاول البعض وصفه بالكفاية الإجرائية اللامحدودة في الزمان والمكان، القدرة على تجاوز كل الاختلافات الموجودة بين بيئة نشأته وبيئات توظيفيه دون المساس بخصوصية النصوص الإبداعية المدروسة في علاقتها بإرثها الحضاري والتاريخي. لكن قد تكون ممارسة المنهج على النص والاشتغال عليه، مشروعاً، إذا ما تمت قراءته قراءة تحليلية ناقدة، قبل تطبيقه، بوصفه بنية ابستمولوجية تداولية مشتركة بين الثقافات واللغات العالمية.

ومن هنا يمكن القول، إن الاتساق المنهجي ليس قضية فردية، كما قد يتوهم البعض، سواء في الخطاب السيميائي أو في غيره من الخطابات المعرفية، وإنما هي قضية اجتماعية ثقافية في المقام الأول، وبخاصة أن النقد الأدبي يوشك أن يمضي شهادة التخلي عن الحياة، معلناً ميلاد النقد الثقافي والنقد المعرفي، اللذين طفقت تحتل فيهما السيميائية المساحة الأكبر. ومن ثم فإننا نرى، أن طرح قضية منهجية الخطاب السيميائي، في النقد العربي، تتجاوز حدود الهم الأكاديمي المدرسي الضيق، إلى مجمل الحياة العربية العامة، ذلك أن هذه المنهجية لا قيمة لها في ذاتها، إن هي انفصلت عن ثقافة المجتمع، وأصبحت نخبوية فنوية لا أكثر.

وإذا ما تحدثنا عن المنهج السيميائي، فيتبرهن أن نتحدث عن فئة بعينها، ناضجة وواعية بشروط ممارسة هذا الخطاب، في النقد الأدبي، ضمن مكونات ثقافتنا وسياقاتها المختلفة. فليس لتحليل نص أدبي تحليلاً سيميائياً قيمة في ذاته، وإنما تتجلى قيمته في مدى مساهمته في إعادة تشكيل الوعي، بما يتيح التعامل العلمي مع مختلف الظواهر الثقافية السيميائية، في الواقع المعيش.

## 2- عوامل نشأة الخطاب السيميائي في النقد المغربي

### 1.2- الترجمة وعرض النظريات:

لا أحد ينكر ما للترجمة من أهمية قصوى، في نقل المعارف والعلوم، بين الأمم والشعوب، وما لها من أثر في تقدم الإنسانية، كما أنه لا أحد ينكر ما يعترض الترجمة من إشكالات، باعتبارها عملية ذهنية تتطلب قدرة ذهنية نافذة، ومهارة لغوية كبيرة. وذلك لأن المترجم ينقل نصوصا ومصطلحات ومفاهيم من لغة إلى أخرى، يختلف بعضها عن بعض، في الشكل والتراكيب النحوية والصرفية، وهو ما يطرح إشكالات جمة، لا حصر لها تتعلق باللغتين؛ المنبع والهدف.

ورغم ذلك، حاول المترجمون المغاربة، نقل المعرفة السيميائية عن مظانها الأصلية الغربية، في شكل كتب ونصوص ودراسات وأبحاث، بغرض إغناء المكتبة العربية، فوضعوا أمام الباحثين والدارسين منظومة هامة من المعارف النظرية والتطبيقية، التي كانت أشاعت الكثير من المبادئ والمعارف السيميائية، في المشهد النقدي العربي. إلا أن حركة الترجمة المغربية، يبدو لنا أنها سارت على نفس المسار، الذي سلكته سيرورة التعريف بأصول النظريات والاتجاهات الفكرية والنقدية، السائدة في النقد العربي، منذ عصر النهضة العربية، مما جعلها تعيد ذات الإشكاليات المطروحة على مدى أكثر من قرنين، رغم ما تتميز هذه الحركة عن سابقتها بميزة التخصص في المجال النقدي، الذي فرضته طبيعة التحولات، في سياق المرحلة الجديدة، التي أصبحت تتسم بالنقد النصاني الجديد، إثر الانقلاب المنهجي، الذي أحدثته دروس "فردينان دي سوسير" مع مطلع القرن العشرين.

ولا شك أن الترجمة المغربية، شكلت رافدا هاما من روافد الدرس السيميائي في المشهد النقدي العربي، إلا أن ما أنجز في الساحة المغربية إلى حد الآن، نرى أنه لا يشكل مدخلا رئيسا، لاطلاع القارئ العربي على النظرية السيميائية ومنهجها النقدي، إذ أصبح المتلقي العربي، يجد أمامه كما هائلا من الترجمات، إلا أن هذا الكم

لا يتيح له التفاعل والمناقشة والحوار في حقل السيميائيات، ومنجزاتها النقدية والأدبية على الوجه المطلوب. إن لم نقل أن ذلك بات يربك عملية الوعي النقدي العربي بالمسارات النقدية، التي أحدثتها المقاربات السيميائية في المشهد النقدي العربي المعاصر.

وفي سياق المحاولات المبكرة للتأسيس، تمت ترجمة نظريات لها علاقة وثيقة بالحقل السيميائي المفتوح على حوار المعارف والتخصصات. حيث شهدت الساحة النقدية أول كتاب تُرجم إلى العربية في النظرية الشكلانية، هو كتاب تودوروف la théorie de la littérature 1965، الذي ترجمه الخطيب، تحت عنوان "نظرية المنهج الشكلي، نصوص الشكلانيين الروس"، وأصدرته مؤسسة الأبحاث العربية ببيروت، عام 1982.

وقد "ألق الخطيب" إلى ترجمته هذه، نصاً أساسياً لـ"ياكوبسون"، وهو نص القيمة المهيمنة La valeur dominante، لكن ترجمة هذا الكتاب، لم تكن كافية لاطلاع القارئ العربي على الأسس، التي قامت عليها النظرية السيميائية، كنظرية شكلية، بدأت بنصوص أعلام الشكلانيين الروس، وتطورت على يد غريماص وكورتيس وبارث...

بل إن هذه الترجمات، تكاد لا تقدم التعريف الدقيق بأهم مفاهيم هذه النظرية، ومقترحاتها المنهجية، التي هيأت الظروف لظهور اتجاهاتها النقدية لاحقاً. كما ترجم الخطيب أحد أهم الكتب المنهجية، التي شكلت ملامح السيميائيات السردية، وهو كتاب "مورفولوجيا الحكاية، لفلامير بروب". وكان ذلك عام 1986. ولكن ما اعتوره من قصور على مستوى كثير من الجوانب المتعلقة بالمفردات السيميائية ومبادئها، ارتأى كل من "أبو بكر أحمد عبد القادر، وأحمد عبد الرحيم نصر، أن يعيدا ترجمة هذا الكتاب من جديد، وتولى نشره النادي الثقافي بجدة، عام 1989.

وضمن هذا المسعى الملتبس، ترجم الناقد والأديب المغربي "محمد برادة" كتاب بارث Le degrés zéro de l'écriture تحت عنوان (درجة الصفر للكتابة)، الذي صدر عن الشركة المغربية، للناشرين المتحددين بالرباط عام 1981. وتأتي هذه الترجمة، في سياق إيديولوجي واضح، شكل خلفية المترجم ذي النزعة اليسارية، ومن البديهي أن تأتي ترجمته تعكس هذا التوجه، حيث راح "محمد برادة في هذا الكتاب يغرف" من مفردات معجم البنيوية التكوينية والنقد السوسيوووجي، ويشحنها بتصورات سيميائية. وذلك لإيمانه الشبه المطلق بأنه إذا ما أريد لأدوات النقد العربي أن تتطور، فيتعين على الإبداع والنقد، التأكيد على الكتابة باللغة / الموضوع، وباللغة الواصفة، أن تأخذ هذه الثنائية بمضامين النصوص المدروسة، حجماً متسعاً أكثر فأكثر، وتتسع للنقد السوسيوولوجي. ولذلك عج هذا الكتاب بالآراء الإيديولوجية واختلطت فيه المفاهيم السيميائية بمفردات البنيوية التكوينية، في مشهد تم فيه إحكام طوق الاستلاب الإيديولوجي على المترجم والمتلقين.

نالت ترجمة النظرية السيميائية الحظ الأوفر من اهتمام النقاد المغاربيين، حيث أخذت ثلة منهم على عاتقها، عرض هذه النظرية وتبيان أصولها المنهجية واتجاهاتها النقدية. ومن بين أبرز المتحمسين للسيميائية وترجمتها في المغرب، "سعيد بن كراد" حيث أحصينا له عددا ليس بالقليل، تراوح بين الكتب والدراسات والمقالات، ومن بينها تلك الصادرة عن المركز الثقافي العربي ببيروت والدار البيضاء، كترجمته لكتاب أومبيرتو إيكو (التأويل بين السيميائيات والتفكيكية سنة 2000). وكتاب (السيميائيات والتأويل... سنة 2006)، (مدخل إلى سيميائيات ش س بيرس عام 2005)، كما ترجم دراسة "لأميرتو إيكو" تحت عنوان (ست نزعات في غابة السرد)، وكان ذلك في 2005.

كما نجد "عبد الجليل الأزدي"، من الناشطين في هذا المجال. وقد أحصينا له مجموعة من الترجمات المختلفة، سواء كانت فردية أم جماعية بالاشتراك مع مترجمين آخرين، من المغرب وخارجه، كاشتراكه في ترجمة كتاب Le discours

du récit "الجيرار جنيت" مع "محمد معتصم" و"عمر الحلي"، تحت عنوان (خطاب الحكاية بحث في المنهج عام 1994). حيث يشكل قسما من كتابه الأساسي Figures III وصدرت طبعته الثانية عام 1997 عن المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة.

ونشرت "رابطة كتاب الاختلاف بالجزائر طبعته الثالثة عام 2003. واكتسب هذا الكتاب أهميته من المراجعات، التي أدخلها "جيرار جنيت" على هذا الكتاب، تتعلق ببعض القضايا، التي طرحها في كتابه الأول "خطاب الحكاية".

وحين نعود إلى مراجعات "جينيت" عقب الانتقادات التي وجهت إليه عبر كتاب "من أجل قراءة المحكي" Pour lire le recit لمؤلفيه (ج. ل. دومرتيه J. L. Dumortier) و(ف. ر. بلازاني F.R. Plazanet). فإنه يتكشف أمامنا اضطراب خطى المترجم المغربي على تتبع المسارات النقدية الغربية خطوة بخطوة، فكثيرا ما يتجاوز على وجه السرعة، التفاصيل الضرورية لفهم النظرية السيميائية، فلا نجد على سبيل المثال، إشارة إلى الاختلافات التي أثرت حول التقسيم الثلاثي الذي اختلف فيه "دومرتيه وبلازاني" مع "جيرار جنيت"، في نظرتهم لعلاقة المحكي بالخطاب. ففي الوقت، الذي يرى فيه "جينيت" أن المحكي والخطاب متطابقان، فإن "دومرتيه وبلازاني" يعارضانه في ذلك، بناء على التعارض اللساني بين المحكي والخطاب، حيث يتميز المحكي كملفوظ بشفافية التلفظ. أي بغياب فاعل الكلام ومحاوره داخل الرسالة، في حين يفصح الخطاب عن متواليات المؤشرات والقرائن التلغظية، التي تحيل على خصوصية التواصل.

ومن ضمن هذه المؤشرات والقرائن؛ توظيف ضمائر المتكلم والمخاطب واستعمال بنية زمانية تتمفصل في الحاضر. ويضاف إلى تصنيف اللساني للرواية

والقصة القصيرة، ضمن حدود المحكي، وليس ضمن الخطاب. وهذا هو المهم ههنا، لكون هذه الكتابات، لا تحيل على أية حالة من حالات التواصل والواقعي<sup>1</sup>.

ووجدير بالذكر، أن المغاربة قد لاحظوا قصورا واضحا في ترجمة بعض الكتب الهامة، في بداية التأسيس للنظرية السيميائية، كما هو الحال بالنسبة إلى كتاب *Les cours du linguistique générale*. "لفردناند دي سوسير"، الذي ترجمه كل من "منذر العياشي وغسان السيد" إلا أنهما لم يوفقا في ذلك، وإلى حد بعيد، في نقل الأطر المعرفية الإستمبولوجية، التي تتضمنها هذه المحاضرات، مما دفع الباحث المغربي "عبد القادر قنيني" إلى إعادة ترجمته، تحت عنوان "محاضرات في علم اللسان العام، ونشرت دار أفريقيا الشرق بالدار البيضاء طبعته الأولى سنة 1987.

ويتميز الجهد الترجمي لكل "بن كراد وقنيني" وكذا الأُردي" مع نقاد مغربيين آخرين، في مجال التعريف الواسع بالرؤية المنهجية والإجرائية للنظرية السيميائية. وقد تم التركيز بصورة واضحة على كتابات "سوسير وبيرس وبارث وجيرار جينيت وغريماص" إلى جانب "كورتيس وجوليا كريستيفا" وغيرهم من أعلام النقد السيميائي. ورغم النقلة النوعية، التي حققتها حركة الترجمة ضمن مسعاها التأسيسي النظري لمشروع الخطاب السيميائي، وتوجهه العميق نحو الممارسة والتطبيق، إلا أن هناك تذبذبا واضحا شمل الرؤية الإستمبولوجية المؤطرة للنظرية السيميائية ومناهجها واتجاهاتها ومصطلحاتها. فقد شاب هذا التذبذب الفعل الترجمي، على مستوى تراكمات معرفية كثيرة، تحتاج إلى ضبط وتحديد وفق بعدها التاريخي والإيديولوجي. مما جعل عملية أقلمة وتوطين المفاهيم والإجراءات وتطويعها لخدمة الفعل النقدي، ومواكبته للمستجدات في إطار المنهجيات الجديدة تتأخر نسبيا.

وفي سياق عرض نظريات النقد الجديد ومنه السيميائية، ترجم الناقد المغربي "محمد بكري" كتاب (مبادئ في علم الأدلة لرولان بارث). حيث صدر عن دار الحوار في طبعته الأولى بسوريا عام 1983. ومن أبرز ما قام به المترجم في هذا

---

1- J.L Dumortier, et, F.R.Plazanet, Pour lire le récit, du colot, Paris, 1985p34, 35, 36.

الكتاب، هو تقديمه لترجمته عرضاً شاملاً عن مسار النظرية السيميائية، من "سوسير" إلى "رولان بارث" مروراً بشارل سندرس بيرس". وقد أظهر المترجم في هذا التقديم، أهم المبادئ والأسس التي انبنت عليها النظرية السيميائية.

وقد تميزت هذه الترجمة بشيء من الدقة والوضوح النسبي، مقارنة بواقع الترجمة في الوطن العربي، مما أسهم في جعل السيميائية تلقى صدى وقبولاً لدى القارئ العربي. حيث تميزت ترجمة "بكري" في هذا المجال، بالحس المنهجي والحرص على وضع القارئ العربي، في قلب النظرية السيميائية، من خلال التركيز نسبياً، على الحمولة المعرفية، والهوامش والتوضيحات وثبت المصطلحات ومقابلتها، بلغة عربية فصيحة، فضلاً على الثبوت النقدي للمراجع، التي اعتمدها الدراسة وفقاً للمنهجية الغربية. مما يجعل مترجم هذا الكتاب يكتسب نوعاً من المصداقية حين يقول: "حاولنا توخي الدقة والوضوح في صياغة النص العربي ما أمكننا ذلك، كما حاولنا وضع تهذيب المصطلح اللسني والدلالي، وضبطه وتنسيقه بطريقة متلائمة ومتكاملة، تأخذ بعين الاعتبار الجهاز المفاهيمي للسانيات الدلائلية ككل، حتى لا يكون هناك تداخل أو لبس"<sup>1</sup>.

ونشير إلى إن الطموح إلى تشييد معرفة ممكنة للكتابات السيميائية في المشهد العربي، هو ذات الطموح في المشروع الذي أسهم "بارث" في بلورة بعض معالمه، في الساحة الغربية، والذي تأثر به كثير من الباحثين، مما جعل الترجمة تظل أفقاً مفتوحاً على العطاءات، التي من شأنها أن ترصد التحولات السيميائية العميقة المندرجة أيضاً، في مختلف أنواع الخطاب، وفي الكتابة الأدبية بصورة أعمق<sup>2</sup>.

هذا وقد ترجم الناقد الجزائري "رشيد بن مالك"، المعجم المعقلن (Le dictionnaire raisonné) لمؤلفيه "غريماص وكورتيس" في محاولة للتخفيف

1- رولان بارث: مبادئ في علم الأدلة، تر، محمد البكري، داتر الحوار اللاذقية 1987 ص 26

2- بارث، رولان: درجة الصفر للكتابة، تر، وتقديم محمد برادة، دار الطليعة، بيروت، واتحاد الناشرين، الدار البيضاء 1981، ص 23.



من وطأة الفوضى المصطلحية، التي شهدتها الساحة النقدية العربية. كما ترجم كتاب كالسيمائية: أصولها وقواعدها، لـ"ميشال أريفيه، إلى جانب ترجمته لكتاب كورتيس "Ecole du paris" تحت عنوان: (السيمائية: مدرسة باريس) . كما ترجم بعضا من أعمال مجموعة من الباحثين الفرنسيين، أمثال؛ "آن إينو، ميشال أريفيه، لوي بانبييه، جان كلود كوكي، جان كلود جيرو، جوزيف كورتيس".

وهناك مترجمون مغاربة آخرون كثير، عنوا بترجمة النظرية السيميائية وحمولتها المعرفية والمنهجية، إلا أن أعمالهم شابها نوع من الانقطاع والفوضى، إلى جانب هيمنة الرغبة الانتقائية، في التعامل مع معارف ومفاهيم بعينها، وإغفال أخرى. مما جعل المتلقي يستفيد من بعضها، دون أن يتمكن من ضبط حدودها المعرفية في البعض الآخر.

ورغم جهد البعض وعنت البعض، في مجال الترجمة، فإن النتائج المتوخاة أحيانا تأتي مخيبة للآمال، في إعطاء تصور شامل ومتكامل عن منظومة المعارف والأدوات التي ينشدها الدارس، في التعامل مع النصوص الأدبية وضبط الأشكال المعرفية المختلفة عبر تعدد الخطابات. وفي هذا الشأن يقول سعيد يقطين "علينا أن نحدد الاتجاه الذي ينتمي إليه والمجال، الذي نشغل فيه وفق أسئلة إستمولوجية محددة، نجيب من خلالها عن هذه الأسئلة: لماذا هذا التعريف، ما هي الإجراءات والأدوات المناسبة، إلى ماذا نهدف وكيف؟"<sup>1</sup>.

وإذ كنا نشيد إجمالا، بهكذا ترجمات سيميائية في مشهدنا النقدي المغربي، فإن ذلك لا يعفينا من إبداء بعض الملاحظات العامة، في هذا الشأن، تتعلق بمدى جرأة وإقدام المترجمين على عمل من هذا القبيل، بوصفه مغامرة محفوفة بالمخاطر والمزالق المعرفية، لأن السيميائية، تمثل مشروعا نظريا لم تتحدد معالمه بعد، حتى في المشهد الغربي، إذ لا يزال يفتقر إلى درجة كبيرة من الضبط والتعمق والدقة

1- سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3؛ 1997 ص 17.

والوضوح، وهو ما يتطلب من المترجم أن لا يكون متمكنا من اللغتين (المنبع والهدف) فحسب، بل عليه أن يكون متابعاً لكختلف التحولات في هذا الشأن، إذا ما أراد امتلاك ناصية لغة اللسانيات والسيميائية وفلسفة اللغة وعارفاً بمختلف القضايا والرؤى الاستمولوجية المؤطرة التي تتشكل الخلفيات المعرفية والإيديولوجية للمؤلفين في هذا المجال.

ولا يعني أن ترجمة قصيدة شعرية أو رواية، أيسر وأهون من ترجمة دراسة أو بحث في السيميائية أو في فلسفة اللغة، بل إن مجال التأويل في ترجمة الشعر أو في ترجمة الأعمال السردية، أشجع وأوسع، حيث لا حظنا أن اجتهاد المترجم المغربي في إيجاد الحلول، أسهل وأيسر بكثير مما قد يُتصَوَّر. فذلك أن الحوار الجدلي، الذي يقيمه مع النص الأصلي، أكثر ثراء مما يمكن أن يجده المترجم، في ترجمة بحث علمي، يتعين فيه على المترجم أن يكبح زمام التأويل، وأن يحدد قدر المستطاع من نسبة تلك (الخيانة) التي لا محيد عنها، والناجئة من استجابة تطابق اللغات تطابقاً تاماً<sup>1</sup>.

وقد يكون مستحباً، إن لم يكن من واجبات المترجم، أن يهتم قبل الإقدام على ترجمة أي عمل من أي نوع كان، أن يعود إلى قراءة كل أعمال المترجم عنهم، والاطلاع على جل كتاباتهم النظرية والنقدية توخياً للدقة والوضوح. كما أن الثقافة السيميائية للمترجم، من شأنها أن تضيء على الفعل الترجمي وعلى العمل المترجم، على حد سواء قيمة مضافة، ليس من السهل توفرها لمترجم لا يتمتع بهذه بهذه الصفة.

ذلك أنه قد حدث، أن ترجم الباحث التونسي أحمد الصمعي رواية (اسم الوردة) للكاتب والناقد السيميائي الإيطالي الكبير "أمبرطو إيكو". وهي رواية كان لها وقع غير مسبوق في الأوساط الأدبية العالمية، ونظراً للصيت الواسع الذي حظيت به هذه

1- السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 11، 12.

الرواية والهالة التي أحيطت بها، عالميا، تحولت إلى فيلم بوليسي اشتهر بالاسم نفسه. فالرواية تميزت عن غيرها بكونها، لا تسرد أحداثا وقعت في أوائل القرن الرابع عشر الميلادي، كسياق تاريخي لتلك المرحلة، وإنما هي تزج بخيال القارئ العارف في فضاء، لا حدود له، من التأويل المضاعف لعلاماتها السيميائية، كما تدخله في إشكاليات فنية، زمانية وأخلاقية، تعتص على الفهم، دون العودة إلى مرجعياتها وروافدها المتعددة، التي أثرت الحمولة المعرفية، التي اتصف بها هذا السيميائي والروائي (ايكو) . وهو الأمر الذي طرح إشكاليات على مستوى ترجمتها إلى مختلف اللغات ومنها اللغة العربية.

وهناك إشكالية أخرى، ما فتئ يعاني منها نقدنا، وهي إشكالية الأخلاقيات العلمية، والمتمثلة في ما يمكن أن نستدل عليه، في ضوء تلك الانتقادات، التي وجهها المترجم والباحث التونسي "الصمعي" إلى الباحث العراقي "كامل عويد العامري"، حين أقدم هذا الأخير في ترجمته لنفس الرواية، على سرقة عدد من الفقرات من الترجمة السابقة.

حيث يقول أحمد الصمعي بشأن هذه القضية: "طلبت مني دار التركي للنشر، في أعقاب الثمانينات، تعريب الكتاب انطلاقا من النص الأصلي باللغة الإيطالية، وتطلبت العملية جهدا ووقتا كبيرين، استمر زهاء السنتين، لصعوبة النص وثرائه اللغوي ولاتساع معارفه. وجاءت الترجمة العربية في وفائها للنص الأصلي، لتسد الفراغ، تمد القارئ العربي بهذا العمل الأدبي الذي يعتبر حدثا عالميا لا مناص من معرفته، ومن درسه... في الأثناء أصدرت "دار سينا للنشر" ترجمة ثانية لكتاب "اسم الورد"، أنجزها كامل "عويد العامري"، وظهرت سنة 1995. ووضعت العبارة بين ظفرين، لأنني عندما اطلعت على نص "عويد العامري" فوجئت (يقول الصمعي) بهذه الترجمة، فهي تارة منقولة بحذافيرها وتارة محرفة، وذلك دون أدنى إشارة من

المترجم إلى استعماله الترجمة التي نشرتها دار التركي التونسية، ولا أدري أي حقوق يدعي حفظها بينما يتعدى المترجم على حقوق الآخرين<sup>1</sup>.

ونشير إلى أن الصمعي، أثبت أن فقرات كاملة، سرقت من الترجمة الأولى، حيث يقول: "لقد تطلب مني هذا المقطع عملا طويلا أعدت أثناءه ترجمة النص مرات عديدة وتبادلت الرأي مع آخرين قبل الوصول إلى صيغة نهائية، وإذا بي أجدته كاملا في نص العويدي... ويتساءل الصمعي عن ذلك بشيء من الغرابة التي لا تخلو من مرارة قائلاً: "أليكون ذلك من قبيل الصدفة؟ وهل يمكن أن تتطابق ترجمتان لنص يمتاز بالغموض وتعدد المعاني والمستويات كما تتطابق الترجمة الثانية مع الأولى، بينما نعلم أن النص الأدبي فيه الكثير من التأويل والإبداع الشخصي. مما يجعل القراءات مختلفة والتأويلات متغايرة؟"<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، يجيب الباحث عن تلك الأسئلة بالقول: "إن للترجمة قواعدها وشروطها وأصولها، وهي دربة ومران، لا يتأتيان إلا للذي تضيع في اللغتين المنبع والهدف، وظفر بمستوى من الكفاية الثقافية والتاريخية والإنسانية. لأن لكل لغة بكل محمولاتها رؤية فلسفية ودينية، تفرض على المترجم مراعاتها، في الفعل الترجمي. وهذا حتى لا تخفى عليه خافية من إشارة أو عبارة، ولا تضيع منه صورة. وعندما يكون النص نصا علميا، فإنما عليه أن يتسلح فضلا على كل ذلك، بلغة واصفة بأسلوب متين. أما إذا كان النص نصا أدبيا فنيا، ذا أسلوب رفيع فالمترجم آنذاك، يكون مطالبا بالخلق وإعادة كتابته كأنما كان صدى من مؤلفه، يردده إلى ما لا نهاية له، كل يوم في لغة جديدة.

وهذه الشروط والقواعد عرفها الأقدمون منذ "شيشرون" و"الجاحظ" و"دانتي" و"أليغييري" وغيرهم ممن نظر في الترجمة وتحدث عنها، ومن أسسها أن يكون

---

1- أحمد الصمعي، في ترجمته لـ (اسم الورد لـ امبرنو إيكو)، من الإيطالية إلى العربية، دار أوبا طرابلس، ليبيا 1998.

2- م، ن.

المترجم عالما بلغة الغير علمه بلغته، وأن يقرأ من ثقافة غيره من الفلسفة والأدب والعلوم ما يعينه في أداء مهمته الشاقة، وأن يكون حسه الجمالي رهيفا وذوقه الأسلوبي عاليا، حتى لا يترجم المعاني فقط، بل يردّ أيضا، للنص جماليته الأدبية والفنية، ويحمّله بأسلوب يضمن الأمانة في المعنى، والأصالة في اللغة. وكل هذا يحتم أن نترجم دائما عن النص الأصلي، لا عن ترجمة ثانية، يكون مترجمها قد أول النص حسب منظاره واجتهاده وهويته. فقد تكون الترجمة على هذا النحو، بفعل الخيانة الموجودة أصلا في كل ترجمة، ومرآة مشوهة من النص الأصلي لو اعتمدناها وترجمنا عنها لعكست صورة ممسوخة وبعيدة عن الأصل.

إن الترجمة وكما يراها "رشيد بن مالك" ينبغي أن تؤدي وظيفتها التواصلية انطلاقا من قراءة النص الأصل وتمثله، وفهم مصطلحاته الأساسية، في ضوء الإحاطة بأسبقيتها النظرية والنظر إليها من زاوية تتيح الوقوف في علاقتها بالتوجه السيميائي. بهذه الرؤية يكون الفاعل المحلل، قد حقق نسبة عالية من الفهم والتأويل، لا يسعه في المرحلة الثانية سوى نقل هذه الحمولة المعرفية في اللغة الهدف. إن اختيار المصطلح المناسب، يتوقف على معاينة المصطلحية المعتمدة في البحوث والقواميس العربية، وضرورة الاستناد إلى ما هو شائع منها، والاعتماد، في حالة حدوث الاختلاف بين الباحثين، على جهود القدامى في المجالات اللغوية والفلسفية، والارتكاز على الاشتقاقات التي تزخر بها اللغة العربية"<sup>1</sup>.

وذلك من أجل أن يتمكن المترجون من تجاوز العقبات، التي كثيرا ما تؤدي إلى اضطراب الفعل الترجمي، وبلبلة عملية تلقي الرسالة وتشوه النص الأصلي، على نحو ما يلاحظ في إحدى الترجمات الحرفية كما يلي:

Le savoir n'a de sens dans une vie qu'il est un vouloir- savoir ou un faire savoir s'il fonde l'activité de l'homme en tant que quete.

1- رشيد بن مالك: م، س، ص326.

إن المعرفة لا معنى لها في الحياة، إلا إذا كانت إرادة معرفة أو إعطاء معرفة، تأسيس فعالية الإنسان كاستجداء"<sup>1</sup>. فيما كان ممكناً أن يترجم هذا النص بعد استيعاب الشروط العلمية الضرورية في ذلك، باعتبار "أن المعرفة لا معنى لها في الحياة، إلا إذا كانت رغبة في تلقي أو تبليغ المعرفة، وأسست نشاط الإنسان بوصفه تحرياً.."<sup>2</sup>.

## 2.2 - محاكاة الدرس السيميائي الغربي:

إن المتأمل في بواكير الدراسات السيميائية الأولى، في النقد المغربي، يجدها تعكس كثيراً من ملامح الدرس الغربي، في مسعى لتمثيل النظرية السيميائية ومصطلحيتها، بوصفها نظرية نقدية جديدة، تحتاج إلى كثير من التمارين التطبيقية. ويأتي هذا المسعى في رأي البعض، استجابة لمطلبين اثنين: أولهما؛ نزعة التحرر من الخطابات النقدية المؤدلجة، بكل تبعاتها المرجعية، سواء كانت تاريخية أم اجتماعية، والنزوع نحو بلورة درس سيميائي عربي معاصر، يتوق إلى آفاق أكثر حداثة، ويتطلع لنمط من القراءات، لم تشر إليه البلاغة العربية من قبل إلا لمأماً. أما المطلب الثاني، فكان بدافع البحث عن ضوابط منهجية وإجرائية، تستجيب لمقتضيات الأشكال الخطابية الجديدة، الوافدة من الغرب، كالأجناس الأدبية الحديثة، كجنس الرواية، والمسرحية، مثلاً.

وتجدر الإشارة، إلى أن المحاولات الأولى لبلورة الخطاب السيميائي، في النقد المغربي، لم تبدأ إلا مطلع ثمانينيات القرن العشرين، عن طريق الاحتكاك بالنقد الغربي، واحتكاك بعض الباحثين المغاربة بأساتذة السيميولوجيا في جامعات غربية، حيث شكلت الدرس السيميائي الفرنسي على وجه الخصوص، خطوة مهمة، على درب التطبيقات السيميائية، في مجال الدراسات الأدبية. كما أن السيميولوجيا في

1- م، ن، ص 324.

2- م، ن، ص 326.

دول المغرب العربي، قد بدأت عبر محاضرات الأساتذة الجامعيين، وعن طريق نشر كتب ودراسات ومقالات تعريفية بالسيمولوجيا ومفاهيمها ومصطلحاتها، وتطبيقاتها المنهجية.

وكان أبرز من أسهم في إثراء المشهد النقدي العربي، في هذا الميدان، محمد بنيس" و"محمد مفتاح" و"عبد الفتاح كليطو"، و"عبد السلام المسدي"، و"عبد الملك مرتاض"، فضلا عن كتابات (كل من "سعيد يقطين" وحنون مبارك، ومحمد السرغيني وأحمد يوسف، وسمير المرزوقي، إلى جانب جميل شاكر وعواد علي وجميل حمداوي"، دون أن نخفل في ذلك، دور النقاد المترجمين وأبرزهم، "محمد البكري ورشيد بن مالك وعبد الرحمن بوعلي وسعيد بن كراد، حميد لحميداني، وعبد الحميد بورايو...)، وكذا إنجازات وأعمال تطبيقية في شكل مؤلفات لكل من (سعيد بن كراد، عبد الحميد بورايو، سامي سويدان...)، أو مقالات في مجلة "أمل" ومجلة "مدارات مجلة "علامات" ودراسات أدبية لسانية وسيمائية بالمغرب، ومجلة "مخبر السيميائيات وتحليل الخطاب" و"مجلة "الحداثة" بوهران...)، ورسائل وأطروحات جامعية مخطوطة، تقارب النصوص الأدبية والفنية والسياسية..على ضوء المنهج السيميائي، أنجزت بالمغرب والجزائر وتونس، وهي لا تعد ولا تحصى.

وقد تواصلت سيرورة الترجمة المغاربية، لتتوسع بشكل واضح على يد تلاميذ هؤلاء الرواد، من خريجي الجامعات في الأقطار المغاربية، ولا سيما الأقطار الثلاثة منها، الجزائر، المغرب، وتونس، وذلك خلال تسعينيات القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ولقد ازدادت الدراسات السيميائية الغربية، في الساحة الثقافية العربية تطورا وشيوعا، من خلال انتشار وسائل الاتصال والنشر، التي سمحت لقطاع واسع من المهتمين بالاطلاع على كثير من المنجزات الغربية، في هذا الحقل المعرفي الجديد. مما أسهم إلى حد بعيد، في ظهور مؤلفات متخصصة انخرطت في التحولات، التي

تشهدا السيميائيات ومصطلحيها ومفاهيمها وإجراءاتها. وهو ما يعد سيرورة تعكس عمق التحول الذي شهده الخطاب النقدي العربي المعاصر.

غير أن ما يمكن ملاحظته على الخطاب السيميائي في مظاهره العملية، هو توتره جراء كثرة التطبيقات السيميائية، التي تشترك في كون معظمها عبارة عن تمارين شكلية، جاءت تحاكي الدرس السيميائي الغربي، تغفل الجوانب المرجعية والمضمونية والأبعاد الإيديولوجية، حيث كثيرا ما تخلط بين المناهج ومرجعياتها تفقيقا وانتقاء. أما النتائج المتوقعة فغالبا ما تأتي من قبيل تحصيل الحاصل، نتيجة للإفراط في عملية تسويد الأوراق المرفقة بالأشكال العديدة والجدول واللوغاريتمات والرسومات الهندسية والأسهم التواصلية؛ ولكن الفائدة قليلة جدا، تتمثل في لعبة التفكيك والتركيب، وغموض المصطلحات، دون الحصول على معارف جديدة، ماعدا القليل من الدراسات والأبحاث الجادة، التي حاولت أن تتحرر من إسهار التقليد<sup>1</sup>.

ويلاحظ أيضا، أن كثيرا من الكتب، التي تحمل عناوين كبيرة، على نحو (مدخل إلى السيميولوجيا) أو (مدخل إلى المنهج السيميائي) يتبين بعد قراءتها أنها ليست إلا مخارج على السيميائية ومنهجها، ولم تكن من السيميائية في شيء، حيث تقف تلك العناوين الإشهارية الدعائية المضخمة عند الحدود الخارجية لهذه النظرية، دون الولوج إلى حيثياتها وملامسة مفاصلها. مما أفضى إلى عزوف القارئ عنها في حالات كثيرة.

وقد تحيلنا بعض الدراسات السيميائية المغاربية إلى أسئلة حيرى، حول مصير ما يلقي في حلبة الاستعمال من ألفاظ ومصطلحات وترسيمات بيانية، كثيرا ما تنتهي إلى بلورة خطاب مشوه في أذهان المتلقين "مكتوب بلغة لا هي عربية ولا أعجمية مستغلقة على الفهم والدلالة. أما أنها لا أعجمية، فذلك يمكن تفسيره بأنها لا تكتب

1- ينظر، جميل حمداوي، سيميولوجيا التواصل وسيميولوجيا الدلالة؛ ديوان العرب فبراير 2007



بلغة أجنبية. وأما أنها غير عربية، فلأنها لا تكتب باللغة العربية المألوفة لدينا. حيث أصبحت ساحتنا النقدية، تشهد خطابات مكتوبة بألفاظ وحروف ورموز، نطنها عربية أو نحسبها كذلك، لكننا إذا قرأناها أحسنا بالعجمة والشذوذ على ما ألفناه في أساليب لغتنا العربية"<sup>1</sup>.

وقد يعد هذا من الإشكالات، التي تؤدي بالقارئ إلى العزوف عن الدراسات المنجزة في ضوء السيميائيات. كما قد يكون ذلك من العوامل الكامنة، وراء عدم انتشارها على النحو المرتجى. فهذا النوع من الخطابات المستشكلة، أصبح يفقد المتلقي القدرة على الرؤية والثقة بنفسه وثقافته وحضارته، حيث بات في ظل هذه الإشكالات، يواجه محاذير ومخاطر فقدان الهوية والكيان، في وقت تلاشت فيه المعالم والمسافات، بين الثقافات لصالح الأقوى، بعد أن تأجج صراع الحضارات والثقافات، في زمن العولمة، متخذاً أشكالاً متنوعة من الحروب، بين فكرة التسلط والاستبداد الحضاري، وسيادة مركزية العقل المنتج للمعارف والعلوم، وبين فكرة التعدد والاختلاف، وخصوصية الآخر<sup>2</sup>.

تأتي أهمية نقل التجربة السيميائية عن أصولها ومرجعياتها الغربية إلى العربية، من حيث إنها "نظرية عامة للثقافة"<sup>3</sup>، تعنى بمختلف الأنساق الثقافية والإيديولوجية الدالة، والتي ستكون قابلة للتطبيق والتحليل، في مجال اللسانيات، من منطلق أن اللغة تشكل جزءاً من تلك الأنساق، في الوقت الذي تعتبر فيه أهمها على الإطلاق<sup>4</sup>.

1- عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، ص64

2- المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى، مستقبل الماضي وماضي المستقبل، مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، 1991ص73

3- امبرتو ايكو: المادة الاستطبيقية بوصفها كلية ومجالاً للتبادل، ضمن مؤلف في (أصول الخطاب النقدي)، ترجمة احمد مدني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989. ص93.

4 - انظر كتاب: Saussure (F. de), Cours de linguistique générale, ibid p3.

وهي تجربة أعادت النظر في طبيعة الممارسة النقدية، وتحليل الأعمال الأدبية والثقافية، استنادا إلى معطيات علمية تمتح مقوماتها من حقول معرفية، شديدة الغنى والتنوع والثراء، إذ فتحت المجال واسعا أمام النقد لتجاوز ما هو أدبي أو جمالي إلى ما هو ثقافي، فألفت الساحة العربية تشهد دراسات، غريبة عنها غربة صالح في ثمود، تتناول سيميائية الصمت ولغة الجسد، باعتبار أن الإنسان يتكلم حتى ولو ظل صامتا، كما تتناول الإشاعات والنكته، والأغنية الشبابية ورموز الحملات الانتخابية والتعليق الرياضية والإعلامية والدراما التليفزيونية وغيرها، بوصفها أنظمة تواصلية وخطابات فاعلة، تؤثر في المتلقي، أكثر مما تؤثر فيه قصيدة للمتنبى أو أدونيس. وهو ما تولد عنه تمجيد للخطابات المعارضة لكل نص راق لمجرد أنه معارض، والاحتفال بالهامشي في مواجهة ما هو مركزي ورسمي. فهرع القوم لدراسة الخرافات والأساطير الشعبية، وما شاكلها.

وهو ما يعني أن السيميائيات أصبحت تطرح إخراجات التعريف بشأن كثير من الخطابات أو اللغات، إذ هناك اللغة الشفوية ولغة الصم البكم، واللغة لإشهارية، ولغة قانون المرور، ولغة ترقيم السيارات، وغرف الفنادق، ولغة استقبال الضيوف.. الخ. فالزمن أضحى يتكلم، كما يقول إدوارد.ر. هال: "إنه يتكلم بطريقة أبسط من الكلمات. الرسالة التي يحملها، يتم توصيلها بصوت مرتفع وواضح، فلأنه يُستعمل بطريقة أقل وعيا، لا يتعرض للتشويه، كما يحصل مع اللغة المنطوقة. إنه قادر على الصدع بالحقيقة، في حين أن الكلمات تكذب"<sup>1</sup>.

وبالرغم من أن الدرس السيميائي في الغرب، قد لفت انتباه الدارسين إلى النص الأدبي على أنه ظاهرة لافتة، تحتاج إلى من يعيد رسمها وتحديد ملامحها، فإنه شكل هاجسا لدى البعض، يوحي بأن هناك شيئا ما، بات يمسك بتلابيب النص

---

1- Edward.T. Hall, le langage silencieux .edition seuil Paris1984, p18

الأدبي لطمس هويته الأدبية والاستعاضة عنه بأنواع من أدبيات الأخلاق السوقية، كما سبق وأن أشرنا، بحسب ما يرى كلنر<sup>1</sup>.

وفضلا على ذلك، فإن الدرس السيميائي المغربي، لا تزال تعترضه جملة من الإشكالات من نوع آخر مختلف نسبيا، عن نظيره الغربي، تظهر على مستويات متباينة، منها ما يتعلق بالرؤية الابستمولوجية والمعرفية المؤطرة، التي تستند إليها النظرية السيميائية، ومنها ما يرتبط باستثمار الأدوات المفاهيم والمصطلحات، فضلا عما هو ثقافي حضاري، يتعلق بتضافر هذه الإشكالات، لكسر مركزية النص الأدبي، واستخدامه كمادة خام، لاستكشاف أنماط معينة متعلقة بجوانب إيديولوجية أو أنظمة سردية أو انساق تمثيل من أجل هيمنة مراكز القوى المنتجة للمعرفة.

إن هكذا خطابات، دفعت الخطاب السيميائي المغربي، ليعيش إشكالات مترابطة، متعددة الرؤوس والعوامل، وجعلته يخضع لضغوط مختلفة متضاربة، ناتجة عن حالة الانفعال وإتباع الغير، وهي حالة أضحت تعيشها الأمة العربية برمتها. ويعود السبب في ذلك، إلى أزمة الوعي العربي النقدي والفكري، التي تعاني منها الساحة العربية عموما. لذا ينبغي تشخيص أزمة هذا الخطاب كمظهر من مظاهر الأزمة العربية الفكرية والثقافية في شمولية أعمق مما هو مجرد منهج واصطلاحات وأدوات نقدية. فالأمة العربية لا تستحق هذه الوضعية المزرية بين الأمم والشعوب. ولذا يجب أن نتساءل، مع سعيد بنسعيد العلوي، عن الأسباب، التي أدت بهذه الأمة العريقة، حضاريا وتاريخيا، إلى هذا الوضع، رغم ما تمتلكه من مؤهلات حضارية، وتزخر به من مقدرات مادية ومعنوية في كافة المجالات والميادين<sup>2</sup>.

1- Killner.D.Media, Culture Routledge.London and. New York.1995.p323.

2- العلوي، سعيد بنسعيد: الإيديولوجيا والحداثة، قراءة في الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1987ص07.

# الفصل الثاني

واقع إشكالية الدرس السيميائي  
في النقد المغربي

## توطئة:

يقول "جوردان" Jourdan "السوقة لأستاذة الفيلسوف في قصة من قصص "موليير": "إني أريد أن ألقى إليك سرا. فيقول له أستاذة: هاته. فيقول: إني أريد أن أكتب بطاقة لسيدة جميلة. أريد أن أستعين بك عليها. فيقول له أستاذة: لك ذلك. هل تريدها شعرا؟ فيقول: كلاً... هل تريدها نثراً؟ فيقول: كلاً... فيقول له أستاذة: ومع ذلك، فلا بد أن تختار إما شعرا وإما نثراً، لأن الكلام لا يمكن أن يكون إلا شعرا أو نثراً! فيقول "جوردان" لصاحبه الفيلسوف: وإذن، فعندما أطلب إلى خادمي أن يناولني قلنسوتي أو حذائي، فأنا أقول النثر؟ فيقول له نعم... فيقول: يا للعجب! إذن، فأنا أتكلم النثر، منذ أربعين سنة ولا أدري؟!<sup>1</sup>.

يُخشى أن يفهم بعضنا الخطاب الأدبي، شعرا كان أو نثراً، على نحو ما كان يفهمه "جوردان"، ونمضي في سبيل وصف أي كلام يتقيد بالنظم والوزن والقافية على أنه خطاب شعري، وما لم يخضع لهذه المعايير والضوابط، على أنه خطاب سردي. ثم تأتي ممارستنا النقدية لتعطي هذا الخطاب أو ذاك هالة لا يستحقها من خلال إغراقه بمصطلحات ومفاهيم وتأويلات بعيدة عنه كل البعد، ننسبها إلى هذه النظرية أو تلك، لكنها في الواقع ليست منها في شيء، وقد نضفى على نص ما شرعية الأدبية، وهو دونها. بل قد لا نتوقف عند هذا الحد، حين يزايد بعضنا على بعض أن السرد هو أفضل في التحليل السيميائي مما ينبغي أن يكون عليه الشعر، فتفيض الساحة النقدية بالدراسات السردية - وقد فاضت - ويتراجع الاهتمام بالشعر - وقد تراجع - بعد ما تربع على عرش الدرس النقدي قرونا من الزمن.

كما أنه يخشى، أن يفهم المنهج السيميائي وخطواته على نحو ممن خاضوا غمار إجراءاته العملية على النص الأدبي، فاختلّفوا فيه أو عليه، واشتد بينهم اللجاج حول كثير من قضايا النظرية والمنهجية والاصطلاحية، وخيل إلى بعضهم أن المختصين

1- انظر كتاب "من حيث الشعر والنثر" لطلح حسين.

في الغرب لم يتناولوا تلك القضايا من جميع أطرافها، أو أنهم لم يتناولوها إلا بالقدر الذي يخدم مركزية العقل الغربي. لذلك لا تعني السيميائية في النقد الأدبي العربي شيئاً. وما ينبغي لها أن تعني فيه شيئاً، ويؤخذ هذا الفريق بالاطمئنان إلى ما قال به قدماء اللغويين والبلاغيين "فيقرأ التراث بالتراث" ويغلق على نفسه باب الاجتهاد في النقد، كما أغلقه الفقهاء في الفقه والمتكلمون في علم الكلام، من قبل. فيما قد يخيل إلى بعضهم الآخر أن هذا المنهج هو أقوم المناهج النقدية، وأكملها على الإطلاق وأحسنها أثراً في دراسة جميع الظواهر الثقافية. وليس حظ هذا المنهج منتهياً، لدى هؤلاء عند هذا الحد، بل أصبح يجاوزه إلى حدود أخرى، أبعد منه مدى وأعظم أثراً. وبخاصة حين يرى أنصار هذا الرأي أنه يجب على الناقد، وهو يشتغل على هذا المنهج، أن ينسى قوميته وكل مشخصاتها، وأن ينسى ثقافته وحضارته وكل ما يتصل بهما، وأن ينسى ما يضاد هذه الثقافة أو ما يضاد تلك الحضارة، وإذا لم ينس ذلك كله، فيتهم بالمحاباة وإرضاء العواطف، فضلاً على الترضيات الإيديولوجية. وهو في هذا بين خيارين إثنين لا ثالث لهما؛ إما أن يجحد نفسه ويجحد هذا المنهج ومقتضياته؛ وإما أن يعرف لنفسه حقها ويؤدي للنهج واجبه، فيتعرض لما ينبغي أن يتعرض له النقد من الأذى، ويحتمل ما ينبغي أن يحتمله النقد من سخط الساخطين.

لكن هناك، من يريد أن يريح ويستريح، من الرد والدفع والمناقشة، في ما لا يحتاج إلى مناقشة أو لجاج، فيصطنع منهجها، لا شرقياً ولا غربياً، ويدخل مجال تحليل الخطاب السيميائي خالي الذهن خلواً تاماً، مما قيل فيه أو قد يقال، متصلاً مما يعتقد أنها أغلال كثيرة تكبله من الحركة في أي اتجاه، فإذا انتهت به السبل كلها إلى غاية واحدة، فهي هذه الدراسة، التي يلقي بها في الحلبة النقدية ثم ينام ملء جفونه عن شواردها، وعلى الباحثين أن يجتهدوا جراها ويختصموا في البحث عما يمكن أن تكون عليه هذه الدراسة من السيميائية في شيء، وإذا ما كانت فيها قريباً من قريب.

لكن قبل هذا وذاك، علينا أن نفهم الأدب لا كما فهمه "جوردان"، وإنما كما يفهمه الأديب، وأن ندرك هذا المنهج بكل حمولته وخلفياته المعرفية، لا كما أدركه

أهل اللجاج؛ ندركه بوصفه ضرورة من ضرورات الممارسة النقدية، في طور من أطوارها؛ فإذا انقضى هذا الطور، أصبح هذا المنهج عاجزا عن أن يقوم بشيء من ذلك، وأصبح التفكير في خليفته حاجة ملحة. فلو أن "جوردان" فهم الأدب كما يفهمه "موليير" على سبيل المثال، لما احتاج "موليير" أن يكتب قصة للتعريف بالأدب، وأن اللغويين لو ذهبوا في اللغة مذهب "دو سوسير"، منذ بدايات البحث اللغوي الأولي، لما احتاج "دو سوسير" أن يستحدث منهجا جديدا في اللغة. ولو أن "بروب" ذهب مذهب "غريماص" في السيميائيات، لما احتاج "غريماص" أن يعيد صياغة منهج في السيميائية السردية صياغة جديدة.. وبعبارة أدنى إلى الإيجاز، فلو أن الإنسان خلق كاملا، لما احتاج أن يتطلع إلى الكمال.

وقد لا ينقضي العجب، من ضعف الحجاج وكثرة اللجاج، حول قبول هذه الدراسة أو رفضها في إطار تحليل الخطاب السيميائي، إلا إذا تركنا هذا الناقد يحدثنا عن تحليله للخطاب الشعري، ونترك ذلك يحدثنا عن دراسته للخطاب السردية، وثالث أن يعكس لنا إشكاليتهما في النقد الثقافي. وهو ما سنحاول مقارنته على النحو الآتي:

## 1 - في تحليل الخطاب الشعري:

سنناقش ناقلين إثنين بهذا الخصوص، ونترك كلا منهما يتحدث عن ذلك من خلال دراسته. وهذان الناقدان هما عبد الملك مرتاض من الجزائر، ومحمد مفتاح من المغرب، بوصفهما من أكثر النقاد حضورا في النقد العربي. أما مرتاض فقد اخترنا مقاربة له بعنوان: "دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة (أين ليلاي) لمحمد العيد آل خليفة. وأما مفتاح فاخترنا له دراسة بعنوان "سيمياء الشعر القديم".

وتجدر الإشارة في البداية، أن ما يميز هاتين الدراستين كونهما دراستين لا تمتان إلى السيميائية المعاصرة بصلة إلا من حيث عنوان كل منهما. ولا تتدرجان إلا ضمن محاولة مد الجسور بين النظريات الحديثة والتراث العربي القديم. ومن أجل ذلك راح كل منهما ينحت من أكثر من منهج، ولم تقتصر على المنهج السيميائي، فلم

يلتزم بالمنطق مسبق، بل انطلقا مما يفرضه النص ذاته، مع رفض تطبيق المنهج السيميائي حرفيا، على أن يترك الباب مواربا في الأخذ ببعض الاجراءات وترك أخرى، بدعوى عدم فرض أسئلة مسبقة على النص، مما يجعل القارئ في حيرة أمام العنونة التي تحيل على أن الدراساتين سيميائيتان بامتياز إلا أنهما ليستا كذلك. وهو ما يعطي الانطباع على أن هذا العمل قد يندرج ضمن ما يسمى بالإشهار المضلل La publicité mensongère في قانون العقوبات. وهي تهمة تبدو غريبة حين نذكرها ههنا، ولكنها تغدو إدانة بديهية حين نفكر فيها قليلا.

نلني "مرتاضا" يرافع باستماتة أمام محكمة النقد، لتبرئة دراساته النقدية مما تتعرض له من اتهامات، ومما تراكمه من إشكالات، حيث يرى أن النص الشعري يحمل أوجها عديدة، ومفتوح على إمكانات لا حصر لها من التأويلات. وهذا، في نظره، يعد دليلا كافيا لدحض كل الادعاءات بإمكانية أن ينهض منهج معين بمفرده بقراءة النص الشعري والإحاطة به من كل الجوانب فيه. لذلك لا مناص من تركيب منهجي متعدد الرؤوس دون الوقوع في التلفيقية بحسب تعبيره<sup>1</sup>. فلا البنيوية ولا الأسلوبية ولا السيميائية وحدها قادرة بأدواتها التقنية وإجراءاتها المنهجية على الإحاطة بالنص<sup>2</sup>.

غير أن "مرتاضا" سرعان ما يناقض نفسه، حينما يقول في موضع آخر "إن الأسلوبية التحقت بالسيميائية وذابت فيها"<sup>3</sup>. وهو ما يؤكد محمد مفتاح إذ يقول: "أية مدرسة لم توفق إلى في صياغة نظرة شاملة، وإنما كل ما نجده هو بعض المبادئ الجزئية النسبية التي أضاعت بعض الجوانب وبقيت أخرى مظلمة"<sup>4</sup>.

1- عبد الملك مرتاض: التحليل السيميائي للخطاب الشعري، دار الكتاب العربي، الجزائر 2001، ص 8، 9.

2- م، ن، ص 10.

3- م، ن، ص 29.

4- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1992، ص 7.



ومن هنا راح "مرتاض" يزواج ويثالث ويرابع وربما يخامس بين موكب من المناهج، لكن دون أن يلتفت لمنطقاتها الفكرية المتباينة وأصولها النظرية المختلفة لاصطناع القراءة المركبة في اعتقاده، التي لا تجتزئ بإجراء أحادي في التحليل<sup>1</sup>، متهما ما يسميهم "الأجانب" عن الأدب من لسانيين وسيميائيين الذين لم يلتحقوا بركب النقد الأدبي إلا متأخرين بأنهم "هم الذين أفسدوا على الأدب أمره، وأربكوا مساره، وأغربوا في تنظيراتهم لقضاياها بإخضاعها لطرائقهم في التفكير، ولأذواقهم في تحسس الفن والجمال، فضروه أكثر مما نفعوه، وأفسدوه أكثر مما أصلحوه"<sup>2</sup>.

فمن المسلّم به عند "مرتاض"، أنه لا وجود لمنهج كامل، مثالي صالح لأن تدرس به كل النصوص على اختلافها شعرية، كانت أو سردية. بل إن المناهج تظل اجتهادات، فردية أو جماعية، ذات مزايا محمودة، وفي الوقت نفسه تُسجّل عليها مأخذ. ومن هنا، فإنه كما يقول: "من السذاجة الساذجة أن نعتقد بأننا قادرون على تأسيس منهج ما، ثم نحمله إلى نص أدبي لنحلله بمقتضى إجراءاته، بكفاءة ونجاح. ذلك بأن كل نص أدبي يمثّل لنا تحت شكل طبق لا يشبه النص الآخر إلا توهّمًا، أو من بعيد؛ إذ حين نتعمّق القراءة، ونُطيل النظر فيه، سيبيّن لنا، حتمًا، أن هذا النص مختلفٌ عن ذلك، وذلك عن هذا"<sup>3</sup>.

لكن سرعان ما تنتكس هذه الصورة حين يقرّ بـ "حتمية تفرّد كل نص بمنهج قراءة خاصّ به"<sup>4</sup>. وبمعنى آخر، فإن "كل نص أدبي يفرض على دارسه منهجه المستقلّ... فللنص القصصي منهج، وللنص الشعري منهج، وللنص المسرحي منهج،

1- عبد الملك مرتاض: تحليل الخطاب الشعري، ص 9، 10.

2- عبد الملك مرتاض: النص والنص الغائب في شعر سعاد الصباح "شركة النور" الكويت، ص 24.

3- عبد الملك مرتاض شعرية القصيدة، دار المنتخب العربي، بيروت، ط. 1، 1994، ص 85.

4- م، ن.

وهلم جرّاً... فسواء نص أدبي قوامه الشخصيات والحوادث، ونص أدبي آخر قوامه التجريد والتأمل...<sup>1</sup>.

وربما هذا الارتباك يعكس درجة الحيرة لدى ناقدنا، وهو يقف أمام إشكالية القبض على منهج كامل لا يأتيه النقص من بين يديه ولا من خلفه، مما دفعه إلى الدعوة إلى عدم التعصّب لمنهج على آخر قائلاً: "من الأمثل التزام الحيطة وعدم التعصب لمنهج على آخر، واختيار طريق للبحث مفتوح... لأن المنهج الكامل لمّا يُؤلّد"<sup>2</sup>. وهو ما لم نجد له تفسيراً إلا حين ندرجه ضمن تناقض "مرتاض"، وبخاصة في قوله، صراحة، "إننا بدون المنهج الصارم، في الحقيقة، لا نستطيع أن نقرأ"<sup>3</sup>.

ولا ريب في أن هذه الضبابية في الرؤية المنهجية، كانت مسبوقاً بإرهاصات تعود إلى ما قبل أعوام ثمانينيات القرن العشرين، وهو ما قد يستدل عليه من إيماءة "مرتاض" إذ يقول: "لما تسجّلت في السوربون تحت إشراف الأستاذ أندري ميكائيل كان لا مناص من تغيير جلدي، دون تغيير جوهرى وهويتي. فكانت سنة ست وسبعين.. الفترة الحاسمة في حياتي العلمية: بين التراث وجماله، وعمقه، وأصالته.. وبين الحداثة بما فيها من ضبابية، وجمال الشكل، وصرامة المنهج، ثم بما فيها خصوصاً من القلق المعرفي"<sup>4</sup>.

وربما هذا من الأسباب، التي جعلت دراسات "مرتاض"، تتميز بعدم وضوح الرؤية المنهجية، شأنها في ذلك شأن جل دراسات في مجال النقد السيميائي، إلا أننا

---

1- عبد الملك مرتاض: النص الأدبي: من أين؟ وإلى أين؟، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.1، 1983، ص54

2- عبد الملك مرتاض (أ، ي): دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة "أين ليلاي؟" لمحمد العيد، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 1992، ص8

3- عبد الملك مرتاض: القراءة وقراءة القراءة، مجلة "علامات في النقد"، جُدّة، ج.15، مج.4، مارس 1995، ص207

4- مرتاض في حوار أجراه معه محمد هيشور، حول المشكلة المنهجية في الأدب الإسلامي" مجلة "المشكاة"، وجدة، ع.18، س.5، ربيع 1994، ص118.

نلفيه من أكثر الباحثين العرب مناقفة ومناقشة لآراء الغربيين، وأشدهم إيلاعا بتركيب المنهج وتتويج الأدوات والمصطلحات، مما يجعل دراساته، على أهميتها، يخيم عليها شيء من الالتباس والغموض.

فكثيرا ما يحاكي مرتاض "بارث" و"غريماص" و"بيرس" و"مولينو" و"هيملسايف" و"دريدا" على سبيل المثال، لكن دون أن يأخذ في الاعتبار، طبيعة الاختلافات، بين هؤلاء، من حيث الرؤية النقدية والإيديولوجيا والمنهج وإجراءاته المفاهيمية والتحليلية. فمنهم مثلا، من يركز على الدلالة الفنية للخطاب الشعري، من حيث هو نظام سيميائي مخصوص من الرموز والأساطير، مهملا الواقع الثقافي والاجتماعي، وبعضها يعنى بمضمون هذا الواقع، دونما أي اعتبار للواقع التواصلية التداولي، فيما يذهب بعضهم الآخر للتركيز على ظاهرة معينة في النص، مغفلا جميع الظواهر الأخرى. مما جعل باحثنا ينزلق إلى متاهة اللامنهج، ويتوه في غياهبها، وهو ما يؤكد قائلنا: إنه لا يجب، أن يتبادر إلى أذهاننا أن هذه الهجاجة المنهجية أو القراءة المتعددة مسألة يسيرة، بل إنها محفوفة بالمخاطر والمزالق، إذ تتطلب من مُنجزها المشاركة في كثير من العلوم"<sup>1</sup>.

وقد يجري بعضنا "مرتاضا" في ما يذهب إليه من أن التعددية المنهجية أصبحت تشيع الآن، في بعض المدارس النقدية الغربية، وأنه لا حرج في النهوض بتجارب جديدة تمضي في هذه السبيل، بعد التخمّة، التي مُني بها النقد من جرّاء ابتلاعه المذهب تلو المذهب، خصوصا في العشرين.

لكن هذا في نظرنا، لا يتأتى إلا لمن ابتلع حقيقة تلك المذاهب والعلوم، وعاش فعلا تجربة مخاضها المعرفي، وسار على هدى مسافتها المقطوعة نحو بناء مناهجها. أما من يحاول حرق كل المراحل، فتلك مغامرة نحو المجهول، قد لا تفضي إلى شيء. وفي الحقيقة، أن البحث في هذا الشأن، قد يثبت خلافا جوهريا بين

---

1- محمد مفتاح: في سيمياء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية، دار الثقافة، البيضاء، ط.1، 1982، ص.5.

السيمائية، كما تحددت في مظانها الغربية؛ نظرية ومنهج وإجراءات، وبين ما يصطنعه مرتاض في دراساته النقدية السيمائية. والبرهان القاطع قائم على هذا الاختلاف، حقيقة وواقعا، في أكثر من موضع.

لقد أثارَت الدعوة إلى تعددية المنهج نقاشا واسعا، في المشهد المغاربي، بين مؤيدين ومعارضين، إلا أنها لم تخرج عن اجماع الباحثين على أحقية كل ناقد في الاجتهاد بأن يجترح لنفسه منهجا نقديا خاصا به أو أكثر في الدراسة الواحدة، شريطة أن يأخذ بأسباب الحيطة والحذر من انزلاقات قد لا تحمد عقباها. وذلك لأن أمر تعدد المناهج ليس مستحيلا، فقد يتأتى لمن يجيد التأمل في أدواته النقدية وخلفياتها النظرية.

لكن الباحث "رشيد بن مالك"، يرفض هذا التوجه، ويعده عملية تافيقية وطريقا محفوفًا بكثير من الألغام، التي قد تنتهي بالباحث إلى اشكالات لا حصر لها، لاسيما إذا كان هناك اتجاه يقف وراء مقاربات منهجية مختلفة، ووجهات بحث متنوعة، فكيف يمكن التعرض لكل الاتجاهات في درس واحد في ضوء مناهج مختلفة المنطلقات والنهايات؟<sup>1</sup>.

بيد أن هذا لا يعني أن دراسة مرتاض لقصيدة (أ، ي) أو غيرها من الدراسات، لا لون لها. بل إن الناقد يبدو فيها متأثرا إلى حد ما بكتابات "رولان بارت" التائه في أرض بلا علامات، واعتماد منهجية مركبة متعددة المداخل والمخارج، تغري ببساطتها ثم إذا جنأها، لم نجد لها شيئا مذكورا، وهي ذات المنهجية التي دفعت "بارت" إلى وصف السيمائية بالمغامرة غير المحسوبة (كتاب: المغامرة السيمائية) . وإن كان من الصعوبة بمكان تصنيف هذه الدراسة ضمن مدرسة نقدية بعينها أو مذهب محدد، إلا أن ذلك لا يمنع من إدراجها ضمن عمل نقدي معين.

---

1- رشيد بن مالك: السيمائية بين النظرية والتطبيق، م، س، ص 04.

إذ يمكن أن تشي الرؤية النقدية في هذه القصيدة إلى ذات الرؤية التي أحاطت بكتاب "أسطوريات" والذي يركز فيه "بارث" على الدلالة الفنية للرموز والأساطير باعتبارها أنساقاً سيميائية دالة، متكناً على مرتكزات المنهج الأنثربولوجي البنيوي لدى ليفي ستروس الذي جرّ موكب البنيوية إلى التحليل المنطقي فأنتهى به المطاف إلى الصورة الشكلية شديدة الانغلاق التي انتهت إلى التأزم. حيث يحاكي مرتاض في عنوان كتابه (أ، ي)، مؤلف بارث (S/Z)، مع الأخذ ببعض منهج "غريماص" حيناً، ويضرب صفحاً عن بعضه الآخر أحياناً. فها هو يرفض منهج الإحصاء وعدم قبوله، من جهة والاستسلام إلى نتائجه، من جهة أخرى، بوصفه رأياً لا يخلو من صحة، لكنه مع ذلك لا يسلم به، حيث يقول: "فإننا مع مشاطرة (غريماص) بعض الرأي، لكن لا نسلم له مطلقاً بحصافة ما ذهب إليه. وذلك لأن غياب الإحصاء في بعض الأطوار المعينة أسوأ بكثير من حضوره"<sup>1</sup>.

ويظهر الخلط، في أجلى صورته، حين يلجأ الباحث إلى تعميم إحصاء الأفعال بناء على الصيغة الشكلية للفعل، مهملاً الدلالة الزمنية التي يحددها سياق علاقة الفعل بما قبله وما بعده، ثم ينتهي إلى تعميم الأحكام التي غالباً ما تكذبها النتائج على سبيل ما وقع فيه من تعميم في دراسة قصيدة "أشجان يمانية"، حيث انتهى إلى نتيجة مفادها أن "الأفعال الدالة على الحاضر في الحالين؛ في حال اعتبار بدايات أبيات القصيدة، وفي حال اعتبارها في الخطاب العام، أكثر من تلك الدالة على الماضي، ثم الدالة على الماضي أكثر من الدالة على الأمر (...). وهذه قضية قد تكون عامة، في معظم النصوص الأدبية، التي هي من جنس الشعر، وما ذلك، إلا لأن المرء يفكر، إذ يفكر أبداً انطلاقاً من حاضره..<sup>2</sup>".

وفضلاً على أن هذا التعليل، لا يتساق مع ما ذهب إليه في قصيدة (أ، ي) حين اختزل كل أفعال القصيدة الثلاثة في الماضي فحسب، وهذا تناقض بواح، فإن

1- عبد الملك مرتاض (أ، ي) م، س، ص 26.

2- عبد الملك مرتاض: بنية الخطاب الشعري، م، س، ص 39، 40.

المبالغة في الإحصاء، قد تؤدي إلى إحصاء النص من كل ذوق جمالي بتسميته بلغة لا تقضي ولا تبوح.

تجدر الإشارة، في هذا المقام إلى أن مرتاضا يعد من النقاد العرب القلائل الذين اهتموا بدراسة "البنية الزمنية في الخطاب الشعري"، في وقت، احتلت فيه السرديات حيزا لا يستهان به، في الدراسات النقدية المعاصرة، لاسيما الروائية منها، لما يتميز به مجراها من تحولات وتنوع وجدة وثراء. مما شكل مهربا من رتابة الدراسات الشعرية التي ظلت متربعة على عرش اهتمام الباحثين والدارسين قرونا عديدة. وهو ما لا يخفيه مرتاض حين يقول صراحة: "أما نحن فقد حاولنا أن نمسح الزمن مكانة خاصة، في كتاباتنا الأخيرة، فعمدنا استعماله في الشعر بعد أن كان المحللون والنقاد يقفونه على الأعمال السردية وحدها. وذلك من منطلق أن الزمن متسلط على الأحياء والأشياء جميعا، وأنه ليس ضرورة أن يظل متجسدا في الأدوات التقليدية الدالة عليه، مثل القرن والسنة والشهر (...). أو في الأزمنة النحوية"<sup>1</sup>.

غير أننا نلفي ذات الناقد، في محاولته تحليل بنية الزمن الشعري في قصيدة (أ، ي)، لا يفي بالتزامه في ما أعلن عنه، فهذا هو يخالف ذلك حين يتكئ على الزمن التقليدي (النحوي) لتقسيم البنية الزمنية للنص بحسب كرونولوجيا "القبل والبعده" وفق ما يصطلح عليه نحويا (ماض وحاضر ومستقبل)، بحيث يربط هذا التقسيم بالحدث الزمني للشخصية الشاعر داخل فضاء القصيدة، بعد أن "كان اليأس استقر في ذهنها (الشخصية)، فراحت تعنقد بأن المستقبل غامض وغير محقق الوقوع. أما الحاضر أتراح ودموع. والخير كل الخير كان يكمن في الاندفاع نحو السوراء شأن الضعفاء والقصر، لاستنطاقه والفرار إليه للتناهي عن الواقعي المزعج"<sup>2</sup>.

1- عبد الملك مرتاض: في نظرية الرواية، م، س، ص 207، 208.

2- عبد الملك مرتاض (أ، ي) ص 162.

ولتأكيد ماضوية هذه الشخصية أو بالأحرى نكوصها إلى الماضي، يلفت الناقد انتباهنا إلى أن الناص لم يذكر الزمن الحاضر في النص الشعري " إلا مرتين اثنتين"<sup>1</sup>. فيما لم يستعمل الزمن المستقبل "إلا مرة واحدة"<sup>2</sup>، مما يفضي إلى أن الزمن الطافح والطاغي على موضوع القصيدة هو الزمن الماضي.

يعنت "مرتاض" نفسه في اقناع قارئ القصيدة، بأن الناص لم يستخدم الزمن الماضي، إلا من حيث هو تقنية من تقنيات السرد، التي تختص بها المحكيات السردية، كالقصة والحكاية والرواية وغيرها. فهو زمن على حد تعبيره "كان للحكي قبل أي شيء آخر"<sup>3</sup>. إن التعبير عن الزمن عبر موضوع القصيدة حسب ما يرى، جاء في أبسط معانيه، تعامل معه الشاعر تعاملًا تقليديًا محضًا، من أجل الدلالة على وجود "ليلي". أي إثبات وجودها في الماضي فحسب<sup>4</sup>. لكن حين يتحدث الباحث عن الزمن الأدبي، فلا يجد غضاضة، في توصيف "ليلي" بالنعوت، التي كان اعتمدها لتحليل سيميائية الحيز، ليجد نفسه يتحدث عن الشبكة الزمنية في القصيدة بمتصورات وأدوات تحليل البنية المكانية. كأن يكون الزمن "الحرام" هو الزمن الممنوع الوقوع. حيث يصطنع ثنائيات "البيّنين"، التي تحول دون اتصال الشخصية الشعرية بموضوعها. ومصطلح "البيّنين" استخدمه الباحث، حين تناول الحيز، بعدا وقربا، طولا وقصرا.

يرى "عبد الملك مرتاض" أن الزمن "الحرام" يتسم بالطول ماديا ونفسيا. فها هو يقول: "فأما ماديا فقد عرفناه. وهو أن الجزائر فقدت حريتها، سنة ثلاثين وثمانمائة وألف. فالمدى هو قرن وثمان سنوات، وأما نفسيا، فالمحبة الشخصية الشعرية لموضوعها، وحرصها عليه ولهجها به، ورغبتها فيه. وهي عاطفة جعلتها ترى كل زمن طويلا، ولو قصر ما قصر، وكل لحظة دهرا، وكل ثانية قرنا. ففي الحاليين

1- م، ن، ص 126.

2- م، ن، ص 126.

3- م، ن، ص 127.

4- م، ن، ص 127.

إذن، يجب أن يكون المدى الكامن فيما بين البيتين طويلا بأحد المفهومين، اللذين ذكرناهما لهذه الزمنية أو كليهما<sup>1</sup>.

يصف الباحث الزمن في القصيدة، بأنه زمن خادع، ميت لا يبعث إلا على اليأس والتشاؤم. فهو بكاء على الماضي ونحيب على المستقبل فحسب. وعلى الرغم من قنامة هذا الزمن، إلا أن الباحث يجده مثقلا بالدلالات التي تتيح إعادة بناء شاعر ضمني للقصيدة؛ شاعر افتراضي، حالم متعلق بأطياف المنى، "يحلم حين يتعشق الجمال؛ جمال ليلي، ويحلم حين يتعلق بالطيوف التي تتأوبه؛ الطيوف التي تصارع ليلي في حسن طلعتها، وروعة زينتها؛ إنه حلم الزمن، أو زمن الحلم"<sup>2</sup>.

من الواضح، أن الباحث بالغ في تأويل هذه القصيدة وأحاطها بهالة لا تستحقها، من منطلق إيديولوجي، استدعته ترضيات نفسية واجتماعية منفصلة، ومتفاعلة بتفاعل البنية الزمنية الماضية النكوصية المهيمنة، ليس داخل القصيدة فحسب، وإنما داخل البنية الاجتماعية والثقافية. مع أن الشاعر لم يتجاوز توظيفه عنصر الزمن، توظيفا تقليديا سطحيا لا عمق فيه. يخضع لخطية زمنية لا تصدع فيها، حيث تأخذ الأحداث بعضها برقاب بعض، في تسلسل منطقي تصاعدي، يأتي فيه كل حدث أو ملفوظ، نتيجة منطقية لما قبله وتمهيدا لما بعده، في دائرة دلالية مغلقة، لا تتسع لكثير من التحليل والتأويل. مما يجعلنا نقول إن هذه القصيدة لا ينطبق عليها لا التحليل السيميائي، ولا التفكيكي. على الرغم من إحياء مرتاض بأن الشاعر يعيش زمنا نفسيا، تتداخل فيه الأسطورة والحقيقة والخيال، لتبرير قراءة القصيدة، انطلاقا من الحاضر إلى الماضي لفك رموز الحاضر والمستقبل بالماضي، قراءة تساوي بين الماضي والعلو والحاضر والانحطاط. أي بين مجد الشعب الجزائري التليد، الحافل بالعزة والانتصارات، وراهنه الاستعماري، متخذا من البنية الزمنية علامة سيميائية لتوليد الدلالات والإحياءات.

1- عبد الملك مرتاض، (أ، ي، م، س، ص 128-129).

2- عبد الملك مرتاض (أ، ي، م، س، ص 141).



وهي قراءة تعطي الزمن مساراً محدداً من القمة إلى الهاوية، في حركة هابطة، تعكس واقعاً آنلاً إلى المأساوية والانحطاط. إنها قراءة ناتجة عن تماهي الباحث في النص مع السياقات الثقافية والاجتماعية، التي كانت سبباً في وجود النص ذاته. وهنا يظهر "مرتاض" ليس بوصفه محللاً محايداً، ينشد الموضوعية التي عهدناه عليها في تحليل الخطاب السردي. وإنما باعتباره قارئاً منفعلاً، وطرفاً مشاركاً في إنتاج معاني جديدة لسد ثغرات النص وقصوره عن تصوير مختلف جوانب الحياة. فمرتاض عايش ظروف الاستعمار وذاق ويلاته، وبالتالي لا يمكن أن هذا البعد من رؤيته النقدية في تحليل قصيدة لها علاقة بالاستعمار.

فهو حينما يعمل على توصيف الزمنية الشعرية وحركتها، فإنه لا يستند في ذلك إلى القصيدة ذاتها، وإنما يستند إلى الزمن النفسي للملايين من الشعب الجزائري، الذي كان يئن تحت وطأة نير الاستعمار المرير، الذي جعل الواقع المعيش يتحرك في النفوس هبوطاً، من الأعلى إلى الأسفل. أي من الأفضل إلى الأسوأ، على أساس ثنائية ضدية بين الماضي والحاضر، حيث كلما تدنى الحاضر، اكتسب الماضي قيمة أكبر، يشعر فيها الجزائري بالفخر والاعتزاز.

ونشير أنه في كل أمة، إذا كان الحاضر مثيراً ومبدعاً وملهماً، دخلت الأمة في علاقة جدلية مع المستقبل، وفتح الطريق أمامها إلى التقدم والتطور. أما إذا كان الأمر عكس ذلك، التفتت إلى تمجيد ماضيها واستحضاره بطريقة سلبية. لكن علينا أن ندع هذه المسألة الدقيقة، التي نعترف أنها بحاجة إلى تفصيل وتحقيق، أوسع وأشمل، مما يسمح به هذا البحث، إلى مسألة أخرى ليست أقل منها طراً.

وهي أن سيمائية البنية الزمنية، لا تتوقف على هذه الثنائية اللفظية وحسب، كما يراها "مرتاض" في القصيدة. بل يدخلها عنصرٌ ثالثٌ هو المستقبل. مما جعل الشاعر، في نظرنا يلجأ إلى حل إشكالية الأقطاب الزمنية الثلاثة (الماضي، الحاضر والمستقبل) بالحلم. إذ إن المستقبل عنده، لا ينبني إلا على منوال الماضي

باعتباره النموذج الأمثل الذي يسعى لإحيائه، وإعادة بنائه في واقع افتراضي، قائم أساساً، على البحث عن صيغ ماضوية، قائمة على ذاكرة تقليدية نكوصية، تقوض استشراف المستقبل وتقف حائلاً دون استحضاره إلى الواقع المعيش.

ونشير هنا إلى أن فكرة الزمان، ليست عالمية أو موحدة. فكل من اللغات المختلفة والحضارات طرائقها المتميزة تماماً في تصوير الزمان. مثل ذلك لغة هنود أمريكا من قبائل الهوبي Hoppi (المسالين) التي تفتقر افتقاراً واضحاً إلى الصيغ الزمنية المتميزة، للدلالة على الماضي والحاضر والمستقبل، ولهذا يعيشون في حاضر لغوي دائم ومستمر. والزمان بالنسبة لهم، هو ما يحدث عندما ينضج نبات الذرة، أو تكبر الماشية<sup>1</sup>.

ولا يبدو أن فكرة الزمان عند العرب، في الوقت الراهن، ليست أحسن حالاً مما هي عليه عند قبائل الهوبي، فيخيل إلينا أن الذات العربية لا تكاد تعيش إلا في ماضي دائم ومستمر، ولا تستطيع إثبات وجودها إلا بمخاطبة نفسها من وراء أسوار الماضي.

لذلك يمكن القول، إن مقارنة مرتاض لقصيدة (أ، ي)، جاءت في هذا السياق، عبارة عن تأملات في المظهر الزمني، وعلاقته بعملية التقصيد ككل، تغلب عليها الانطباعية والاسترسال غير المحمود، إذ إنها لم تقد من المقولات الفلسفية والنقدية، التي رسمت خارطة مفهومة الزمن وأبعاده، لدى جملة النقاد، الذين توصل الباحث بأرائهم، مثل "دريدا" و"هيدجر" و"رولان بارث" و"طودورف" و"غريماص".

ويبدو أنه لم يفد حتى من تلك التقنيات السردية، التي اقترحها جيرار جينيت "لدراسة الإيقاع الزمني وتحليل مفعولاته في النص المحكي"، انطلاقاً من ديمومة المحكي المغيرة للأحداث، والديمومة الزائفة (Pseudo durée) وهذه التقنيات الحكائية هي الخلاصة (Sommaire) الاستراحة (pause) القطع (Ellipse)، المشهد

---

1- كولن ولسون: فكرة الزمان عبر التاريخ، ترجمة فؤاد كامل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والعلوم، الكويت ع159، 1992، ص6.

(Scène). باعتبارها تقنيات تمكن الباحث من تتبع المقاطع الزمنية، التي يستغرقها الحدث داخل المتن الحكائي، فضلا عن علاقات التواتر بأشكاله الثلاثة: التكراري (répétitif)، والتكرار المتشابه (interactif) والانفرادي (singulatif)، وعلاقة الترتيب والتنظيم (ordre)، وما يترتب عنها من تشوهات زمنية في المتن الحكائي<sup>1</sup>. غير أنه، ورغم أن مقولة الزمن من أشد المقولات إثارة للجدل وأكثرها استقطابا، لاهتمامات الفلاسفة والمفكرين على اختلاف تصوراتهم النظرية وتنوع آلياتهم الإجرائية، في مختلف المجالات المعرفية المتنوعة، فإن مرتاضا يظل يغمز لنا عن ضرورة امتلاك ناصية الأدوات الحديثة، بما يحقق صهر أبعاد الزمن في بوتقة الماضي، وعلى المتلقي أن يدلف من باب الماضي إلى الحاضر فذاك واجب، ومالا يتم الواجب إلا به، فهو واجب، على حد تعبير الأصوليين.

لذلك، وجد صعوبة بالغة في استثمار المفاهيم والتقنيات، المتعلقة بالبنية الزمنية، في دراسة الخطاب الشعري، حيث لم يجد سبيلا، سوى تناول الزمن في القصيدة، من حيث هو بنية دالة وفاعلة، ضمن بنى أخرى، تحتويها القصيدة في سياقها التداولي. وهو ما يجعل من هذه الدراسة نمطا أو قالبيا جاهزا، يمكن أن تصب فيه جميع قصائد الدنيا. لكن هذه المحاولة لا تخلو من جدوى، خاصة وأنها تأتي، ضمن حرص الباحث على تحديث الأدوات الإجرائية لتحليل النصوص الشعرية، في ضوء التقنيات السردية، وذلك اجتهاد يندرج ضمن البحث عن إطار نظري، كان ولا يزال مفتوحا لاجتهادات الباحثين والدارسين، لتحديد معالم تحليل الخطاب الشعري.

أما "محمد مفتاح" في كتابه "سيمياء الشعر" فلا يكاد يختلف عن مرتاض في شيء، فهو أيضا يرى أن المنطلق، هو النص وليس المنهج، وأن هناك نصوصا واقعية تتطلب البنيوية التكوينية، وهناك نصوصا تتطلب إجراءات سيميائية وتأويلية، كما أن ما يتطلبه نص روائي غير ما يتطلبه نص شعري<sup>2</sup>. وحين نتصفح الجزء

1- G: Genette Figure III ibid P90.

2- محمد مفتاح: التحليل السيميائي للخطاب الشعري، ص 21.

النظري من كتابه هذا، نجده قسمين، حيث يتحدث المؤلف في القسم الأول عن قضايا لا علاقة لها بالسيمائية، من قبيل شخصية الشاعر، والظروف التاريخية، التي قيلت فيها القصيدة، وضرورة قراءة القصيدة في ضوء معايير عصرها.

ولم يبق لمفتاح إلا أن يقول في هذا القسم، إن "هذا أحسن بيت قالته العرب" في هذه القصيدة، ثم سرعان ما يصدمننا الكاتب، في القسم الثاني بعنوان: "قراءة تلك القصيدة على ضوء المناهج الحديثة". رغم أنه يناهض بضرورة الانطلاق من النص لا المنهج، ومع ذلك ينطلق من مقدمة عن الأسلوبية البنيوية، إذ يقول: "إذا انطلقنا من مسلمة أضحت معروفة الآن. وهي أن القصيدة بنية تتكون من عناصر تؤلف بينها علاقات.. والعناصر هي: - المواد الصوتية، المعجم الخاص، التركيب، المقصدية"<sup>1</sup>.

وإذا ما تابع القارئ ما جاء في هذا القسم، سيجد المؤلف يتحدث عن طائفة من المناهج، منها: التداولية، والشكلانية، والشعرية، والفيلولوجيا، والفمينولوجيا. أما السيميائية فلم يجد لها مكانا إلا في نهاية الجزء النظري، حيث يمكن أن يلجأ إليها كمالأخير عندما تضيق أمامه السبل. حيث يقول: "وقد اتجهت محاولتنا هذه إلى الأخذ بالراجح من مبادئ تلك النظريات وصياغته في بناء عام. وقد التجأنا أحيانا إلى التحليل السيميائي متممين به النظرية الشعرية، إذا وجدنا في بعض الأبيات عناصر سردية"<sup>2</sup>، فلا مجال في الشعر للقراءة السيميائية إلا إذا تضمن عناصر سردية. أما إذا لم يحدث ذلك فإن السيميائية من الشعر براء براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

ومن الطريف أن يأتي هذا الحديث في الوقت، الذي يحمل فيه كتاب "محمد مفتاح" عنوان "سيمياء الشعر القديم". ولسنا ندري، إذا ما كانت هذه الدراسة تعكس قصورا في الناقد، أم عجزا في السيميائية!؟

1- محمد مفتاح: سيمياء الشعر، م، س، ص 28.

2- م، ن، ص 58.

ورغم ذلك، فإن التفكير الهادئ في التحليل السيميائي للخطاب الشعري، في النقد المغربي، ينتهي بنا إلى نتائج متشابهة، إن لم نقل متحدة. ولم لا؟ أليست الإشارة إلى هذين النموذجين اللذين قدمناهما، غير كافية لحمل القارئ على أن يفكر في مؤثرات واحدة أو متقاربة، قد أثرت في التجربة النقدية السيميائية، فانتهدت إلى هذا التشابه أو هذا التقارب. وهي هذا التفكير النقدي في الساحة العربية، قد أخذ، منذ عشرات السنين، يتغير ويصبح غربيا أو قل أدنى إلى الغربي منه إلى الشرقي، وكلما مضى عليه الزمن جد في الاتصال بالنقد الغربي. لقد استفاد الشعر من دراسات النصوص السردية بمختلف تلاوينها، وأجناسها. أصبحت دراسة النص الشعري مقبولة، بل مطلوبة، لما له من جماليات تشكيله ووظيفته وأبعاده الدلالية.

## 2- في تحليل الخطاب السردى

حاول الخطاب النقدي المغربي مواكبة التطور الحاصل على مستوى الممارسة السيميائية للخطاب السردى، فظهرت جملة من المقاربات والمشاريع السيميائية الكبرى، من قبيل، "سيميائية الخطاب الروائي" و"سيميائية الذات" و"سيميائية الأهواء"، و"سيميائية الفعل"، ثم "سيميائية التأويل"، "سيميائية القراءة"... الخ. مما يقتضي إعادة طرح إشكاليات التحليل السردى بما يفسح المجال واسعا لاستحضار بعض القضايا المتعلقة بكرونولوجيا التطورات ومقاربة أهم الإشكالات التي برزت واضحة في الممارسات النقدية المعاصرة، سواء في الغرب، أو في وطننا العربي، على مستوى الأدوات الإجرائية، وعلى مستوى المفاهيم، وعلى مستوى الاشتغال على النصوص، وعلى مستويات التجريب القرائى اعتمادا على هذا المنهج أو ذاك.

لكن السؤال، الذي قد يتبادر إلى الأذهان، هو كيف تلقت الساحة النقدية المغربية هكذا خطابا محفوقا بكثير من المزالق النظرية والمنهجية والإصطلاحية في أصوله الغربية من جهة، وحافلا بالصراعات الإيديولوجية والثقافية، التي من شأنها أن تشوه ملامح خصوصيتنا الثقافية والحضارية من جهة أخرى؟

من أهم النقاد السيميائيين المغاربة الذين تصدوا لترويض تلك النظريات والاتجاهات، وساهموا في إغناء الدرس السيميائي السردى المغاربي بشكل من الأشكال، إنْ تنظيرا وتطبيقا أو تأليفا وتعريفا وترجمة، نذكر على سبيل المثال لا الحصر من الجزائري ، عبد الملك مرتاض ومن أهم كتبه (تحليل الخطاب السردى، رواية زقاق المدق نموذجا) و(في نظرية الرواية: بحث في تقنيات السرد) و(المصطلح السردى في المدونة الجزائرية)، و(نظرية النص الأدبي) إلى ذلك من المقالات والدراسات في المجال السردى، كما نستحضر رشيد بن مالك من خلال مؤلفاته ودراساته، مثل (السيميائية بين النظرية والتطبيق، رواية نوار اللوز نموذجا) وكتاب (البنية السردية) و(مقدمة في السيميائية السردية) و(البنية السردية في النظرية السيميائية) و(السيميائية ونقد السردية العربية) إلى جانب دراسات أخرى في مجال السرد من قبيل (السيميائيات السردية)، كما كان "عبد الحميد بورايو" من أنشط الباحثين المتحمسين للدرس السردى، ومن أهم كتبه (منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية) . ويلاحظ على أعماله النقدية أنها قدمت صورة أكثر علمية بمنهجية مقبولة لكثير من النصوص السردية وفي مقدمتها المحكيات والقصص الشعبي.

ومن المغرب، هناك كوكبة من الباحثين الذي أثروا الساحة النقدية بمنجزاتهم النقدية في مجال السرد، ومن أبرزهم "عبد الفتاح كليطو" في كتابه (الأدب والغرابية)، وسعيد بنكراد في مجموعة من كتبه، ولاسيما في كتابيه (مدخل إلى السيميائيات السردية)، و(شخصيات النص السردى) . كما نذكر أيضا، "أنور المرتجي" في كتابه (سيميائية النص الأدبي)، ومصطفى الشاذلي في كتابه (الحكاية العجيبة بالمغرب) و(سيميائية النص الإثنوغرافى)، وعبد الرحيم جيران في كتابه (مستويات البناء في نجمة أغسطس، لصنع الله إبراهيم)، وعبد اللطيف محفوظ في مجموعة من كتبه، مثل (المعنى وفرضيات الإنتاج، مقارنة سيميائية في روايات نجيب محفوظ)، و(سيميائية التظهير)، و(البناء والدلالة في الرواية)، ومحمد الداوي

في كتابه (سيميائية الكلام الروائي)، ومحمد الماكري في كتابه (الشكل والخطاب)،  
وعبد المجيد نوسي في كتابه (التحليل السيميائي للخطاب الروائي) ...

أما من تونس، فهناك ثلة من النقاد والدارسين، نذكر منهم، "بوشوشة المحجوب  
بن جمعة"، وله مؤلفات عديدة في مجال الخطاب السردي، منها، (مباحث في رواية  
المغرب العربي)، و(الرواية النسائية المغاربية)، و(الرواية العربية الجزائرية، أسئلة  
الكتابة والصورورة)، و(اتجاهات الرواية في المغرب العربي) .. كما نذكر محمد نجيب  
العمامي، (الراوي في السرد العربي المعاصر) وسمير المرزوقي (رواية الثمانينات  
بتونس)، وجميل شاكر (مدخل إلى نظرية القصة)، و"محمود طرشونة" (من أعلام  
الرواية في تونس) و(الهامشيون في المقامات العربية وقصص الشطار الاسبانية)  
وفوزي الزملي (في شعرية رواية "حدث أبو هريرة قال" لمحمود المسعدي) وكمال  
الرياحي (حركة السرد الروائي ومناخاته في استراتيجية التشكيل) ..

وفي الواقع، إذا تمكنا من رصد المنجز السردى المغاربي وهو يعلن صراحة  
أو ضمنا، انتماءه للسرديات عنوانا أو تطبيقا أو توظيفا لمصطلحات سردية، لوجدنا  
أنفسنا على سطح ثلة كبيرة من الدراسات والأبحاث والمقالات، لكن جلها يفتقر إلى  
عمق التحليل، سواء على مستوى المحتوى أو التعبي، أو كليهما معا، إذ يصعب  
تحديد موضع لها على خارطة علم السرد. وهو الأمر الذي يؤدي إلى إمكانية وصف  
هذا الزخم بصعوبة قابليته للتطور في ظل ضبابية الرؤى النقدية والأدوات الكشفية  
"الترضى حكومتها" لتطوير الدرس أو البحث السردى العربى، والانتقال به إلى آفاق  
مستوى الاجتهاد المطلوب<sup>1</sup>.

إن المتتبع للحركة السيميائية السردية ونشأتها في الساحة النقدية المغاربية،  
يدرك أنها ظهرت، في ظروف تختلف اختلافا يكاد يكون كليا، عن تلك التي رافقت  
ولادتها، في البحوث الأوروبية. وهو اختلاف يمكن ملاحظته، على جميع الأصعدة.

1- سعيد يقطين: السرديات والنقد السردى، مجلة نيزوى، عمان، ع63، 2010

مما يبرر القول بأن السيميائية تمت ولادتها، في البحوث العربية المغاربية، عبر عملية "قيصرية" وفي جو مشحون بالرفض، في أغلب الأحيان، في سياق اتهامات مجانية لمن تبناوا هذا التيار، وهو مناخ مكتنف بهيمنة التوجه الكلاسيكي التقليدي في الممارسة النقدية. وذلك أمر يتصل بعدم تبني فكرة الحداثة، في تفاصيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، إذ كان هناك حراك ثقافي سردي، في مرحلة النشأة، يشتغل على إشكالية المكتوب والمنظور، بصفة الفن السردية بمفهومه الحديث فناً مستورداً من الغرب، تنظر إليه الرؤية الثقافية المحلية التقليدية العامة، على أنه مما لا يشرف الكتاب المعنيين به!!<sup>1</sup>.

ومع ذلك فإن هذه المرحلة المأزومة، تعد بحق مرحلة تأسيس الخطاب السيميائي في المشهد النقدي المغاربي، إذ نتجت عنها دراسات سردية متفرقة، وتحليلات معمقة، لكن انغلاق بعض نقادنا وباحثينا على نمط تقليدي من الفكر والعلاقات، أدى إلى عدم الاعتراف بأهمية هذه الجهود المتناثرة.

مما جعل الخطاب النقدي السيميائي يتخذ وضعا إشكاليا، في السياق الثقافي والفكري، منذ بداياته الأولى، بل أصبح يتعرض لمزاحمة خطيرة من الفكر التقليدي الراض لكل ما هو جديد، إما إعجابا بالذات أو استبدادا بالرأي، أو جهلا بضرورة التواصل الثقافي والعلمي. وقد كانت الثقة المبالغ فيها أحيانا، في رفض ما هو محدث أو جديد، تقوم على عدم الاكتراث بخطورة ما نجعل، رغم أنه وعلى مدار التاريخ، كان الناس يدركون قيمة ما يعرفون أكثر من إدراكهم للأضرار البالغة، التي تترتب على ما لا يعرفون. وهو ما يعني أن رفض النقد للمعرفة الجديدة، قد يفتح سبيلاً للسير، في نفق مظلم، يتكلم فيه القاعدون بما لا يحسنون، ويهرف الهارفون بما لا يعرفون.

---

1- ن، م، ص 16، 17.



بيد أن هذا لا ينفي، أن هناك إشكالات ثقافية وإبستمولوجية، نجمت عن سيرورة انتقال المناهج النقدية ونظرياتها، من مجالها الأصلي الغربي إلى مجال جديد، ومحاولة تبيئتها في بيئة عربية غير بيئتها، وتوطئتها في غير وطنها، وبخاصة ما يتعلق منها بأشكال التلقي العلمي والثقافي وإكراهات السياق، حيث بات لا مفر من المناهج الغربية إلا إليها، وهو ما جعل مشهدنا النقدي، من أكثر المشاهد الثقافية تعقيدا خاصة بعد ما أسفرت السيميائية عن اتجاهات يقوض بعضها بعضا، فلم يعد بعدئذ أمام المتهتمين بدراسة الأدب في واقعنا النقدي إلا الخيار المنهجي والخيار الانتاجي وصياغته لإنقاض فئة من الدارسين، سيحكم عليها عصر التحولات النقدية المتسارعة بالانقراض، ما لم تتفاعل مع الواقع الجديد، وتأخذ بأسباب رهانات التحديث في شموليتها دون تجزئتها، ذلك أنه لا يمكن أن تكون الحداثة بالتقسيم، وإنما هي كل لا يتجزأ ولا تنفصم عراه<sup>1</sup>.

ففي الواقع، هناك اختلاف واضح، بين اتجاهات النقاد وأولوياتهم النقدية، دفعت إلى انشطار المواقف حول المقاربات السردية، في الساحة المغاربية، إن تنظيمها أو تطبيقها، فمن جهة أولى سعى البعض إلى الانتقال بالنقد الأدبي، من الانطباعات الشخصية، والتعليقات الخارجية، والأحكام الجاهزة، إلى تحليل الأبنية السردية، والسيميائية والدلالية، ثم تركيب النتائج التي تتوصل إليها، في ضوء تصنيف دقيق لمكونات النصوص السردية والسيميائية، وفق رؤية تساعد على تنشيط حركة النقد البناء.

ومن جهة ثانية حامت الشكوك حول قدرتها على تحقيق وعودها المنهجية والتحليلية، لأن كثيرا منها وقع أسير الاضطراب والإبهام، والغموض، والتطبيق الحرفي للمقولات السردية والسيميائية، دون الأخذ في الحسبان، اختلاف السياقات

---

1- توفيق الزيدي: في علوم النقد الأدبي، المنهج أولا، ص08

الثقافية للنصوص الأدبية، والأطر الايستمولوجية للنقد الأدبي العربي، بسبب بطء حركة اليد وضعف الإنجاز، مما أدى بطريقة ما إلى تباطؤ عمل العقل وطيش النقد.

فمنذ أن صاغ "تودوروف" T. Todorov في دراسته لنحو الديكاميرون Grammaire de décaméron حدود السرديات Narratologie سنة 1969 بوصفها علما بات يسري في هذه الثقافة سريان الماء في الأرض البوار، وانتشر فيها كالنار في الهشيم، حتى أخذ هذا العلم يشق طريقه مضطربا إلى السردية العربية. حيث بذل الباحثون المغاربيون قصارى جهدهم في التأسيس لهذا العلم، الناشئ في الثقافة النقدية العربية، فكانت هذه الكثرة المتكاثرة لترجمة مقتضياته المعرفية إلى اللغة العربية، وكانت هذه المقاربات المتزايدة يوما بعد يوم، بعد أن أوغلت في متح متصوراتها السيميائية ومفاهيمها الإجرائية والكشفية من المدرسة الباريسية، في تحليلها للخطاب السردية.

إذ حفلت الساحة النقدية المغاربية بأقطاب هذه المدرسة، أمثال: تودوروف، غريماص، وميشال كوكي، وكورتيس، وكلود شابرول، وكلود بريمون، ورولان بارث، وآخرين.. فكانت النتيجة أن تنوعت القراءات، وتمايزت حيناً وتجانست وتشابهت أحيانا أخرى، فانعكست في شكل اجتهادات فردية متقطعة، وتشعبت دروبها وتوزعت بين بحوث أكاديمية ومخطوطات ومطبوعات، ومقالات منشورة في هذه المجلة أو تلك مما يصعب ملاحقتها جميعا.

لكن ذلك، لا يحول دون رسم مساراتها الكبرى، التي بدأت بالانطباعية والتأثر بالمصادر الغربية، مرورا ببناء محاولة توطينها وتبيينها، عبر الخطاب الجامعي، وصولا إلى الرغبة، في التطلع الى مشاريع إستراتيجية منهجية لتأصيلها، وفق استراتيجية، تعنى بالبحث وتفكيك مكونات الخطاب السردية، واستقصاء المفاهيم، التي تداولها، وفحص مرتكزاتها النظرية والمنهجية، والتنقيب عن نظائر لها في التراث العربي القديم، مع محاولة الكشف عن إستراتيجية كل خطاب من جهة تشكله

(آلياته في إنتاج المعرفة) ومن من جهة نظامه المحايت: (المفاهيم، الإجراءات، الموضوعات)، ومن جهة منطق حجاج النظام الاستدلالي، الذي يمنح الخطاب شكلا من المنطق المعتمد على وسائل الحجاج، قصد ممارسة علاقة بالمتلقي، تستهدف الاستمالة أو التحقيق أو الجدل أسلوبا للإقناع وتأكيد حجية الخطاب.

استثمرت المقاربات النقدية المغاربية أهم المعطيات المنهجية والخطوات الكشفية والمفاهيم والمصطلحات التي وردت في النموذج الوظيفي لـ"فلاديمير بروب"، إلى جانب نموذج نظرية العامل لـ"غريماص"، الذي أصبح من أكثر النماذج احتذاء في الدراسات الروائية المغاربية، رغم تعثر كثير من الدارسين أمام صعوبة تحديد عناصر الشكل الروائي. وهي صعوبة تأتي من كون هذا الشكل هو من أكثر جوانب الرواية سعة وأقلها امتثالا للقواعد والقيود والدراسة المنهجية. وإن كان معظم النقاد يتفقون على وجود شكل روائي ممكن، فإنهم غالبا ما يختلفون بشأن أهميته وقدرته على استيعاب المادة الحكائية التي يوكل إليها تشكيلها.

ومن هنا، يتعذر على غالبيتهم، أن يصفوا هذا الشكل الفني بطريقة علمية دقيقة، إذ كان أبعد ما يصل إليه الناقد، في أحسن الاحوال، هو الاقتراب من بعض جوانب البناء الروائي، في محاولة دائبة، لكنها ليست دائما مثمرة، للوصول إلى وصف القوانين والتعاقدات، التي يهندس النص الروائي وفق معناها.

إن المقاربات التجزيئية للشكل الروائي، كانت لا تغلح، إلا في الكشف عن ملمح منعزل من ملامح البناء الروائي. وبالتالي كانت تظل قاصرة عن إدراكه في كليته، حيث يكون العنصر الشكلي المتناول شبيها إلى حد ما، بوضعية الشجرة التي تخفي وراءها غاية بأكملها<sup>1</sup>.

إن المتأمل في نوعية وطبيعة التراكم النقدي، من خلال فحص عينة عشوائية، من الممارسات، في مجال تحليل الخطاب السردي السيميائي، في الساحة النقدية

1- حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، م، س، ص 18.

المغربية، لا بد وأن تتكشف أمامه بعض هذه المظاهر، التي تلازم العملية النقدية، والناجمة عن قصور -حسب رومس- في اعتبار الرواية في ذاتها كلاً متبنيًا ذا دلالة Totalité structurée et signifiante. ولذا فالناقد أو الباحث النظري لا يستطيع، ولأسباب منهجية أن يقيم وزنا لكل عناصر هذه الكلية، فمقاربتة للنص الروائي ستكون اختزالية بالضرورة، وسوف يكون مضطرا إلى اعطاء الامتياز لبعض مظاهر السرد على حساب أخرى<sup>1</sup>.

وهو ما لاحظته الباحث المغربي "حميد لحميداني ضمن كتابه (بنية النص السردى من منظور النقد الأدبي) لدى "سيزا قاسم" في دراستها (بناء الرواية)، وكذا في دراسة "موريس أبي ناضر" (الألسنية والنقد الأدبي، في النظرية والممارسة)، حيث يرى أن "أبا ناضر" ينطلق من انتقاد المناهج النقدية التي تفسر الأدب استنادا إلى السياق الاجتماعي والتاريخي (مع عدم نفيه لدورها في صياغة الظاهرة الأدبية)، بحيث يركز على القراءة الداخلية، ويقر بأن "أبا ناضر" قد استفاد من "بيير مناشيري" (من النقاد الذين لهم توجه نحو سوسولوجيا النص الأدبي) ثم بعد ذلك عرض "لحميداني" أهم القضايا النقدية المتصلة بالحكي، التي أشار إليها أبو ناضر، مستعرضا مستوى الوظائف، ومستوى الأعمال ومستوى السرد ومستوى المعنى، كما هو الحال لدى "بارت، متحدثا عن النموذج العاملي عند "غريماص" مع الاقتصار على أربعة عوامل، مستنتجا أن استفادة الناقد، إنما تتمثل أيضا، في مسألة التمييز بين دراسة شخصيات الحكي، من جانب الأعمال التي تقوم بها، وبين دراستها من جانب أوصافها، مع جملة من الأخطاء، في عدم تمثل التصورات الغريماصية كما يجب<sup>2</sup>.

1- م، ن، ص 18.

2- حميد لحميداني: بنية النص السردى من منظور النقدي الأدبي لمؤلف حميد الحميداني، الصادر عن المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، 1991

وبناء على ذلك، أورد بعض المصطلحات المتصلة بالدراسة المرفولوجية للحكي "بروب"، وهنا يسجل "لحميداني" على أبي ناضر جملة من المآخذ منها مثلاً، عدم ضبطه للمصطلح المأخوذ من "بروب"، وحذف بعض العناصر من البناء الوظيفي، بحيث يرى أنه لم يلتزم بصيغ ثابتة لأسماء الوظائف التي استعملها. كما أنه يلاحظ عليه أخذه ببعض الأسس النظرية، خارج سياقها كاعتباره القصة هي مجرد مجموعة من الجمل.

ورغم استفادة أبي ناضر مما قيل عند النقاد البنائين بشأن مسألة الوصف في الفن الحكائي، انطلاقاً من التمييز القائم بين السرد والوصف، فإن لحميداني يرى أنه لم يقدم حصراً نظرياً شاملاً، بل ركز على القضايا الكبرى التي أثارها الدراسة البنائية للوصف، فحسب.

وضمن هذا السياق، تندرج مقاربة "سعيد بن كراد والمعنونة" بـ (سوسيولوجية الشخصيات السردية": رواية الشراع والعاصفة، لـ"حنا مينا نموذجاً) وهي مقاربة صدرت سنة 2003، حيث أفرد لها باباً من فصلين، تناول في الفصل الأول بالتحليل "الإرغامات التي يفرضها النسق الأيديولوجي على بناء الشخصية من زاوية استناد النص إلى ترسيمة عملية تعد شكلاً من أشكال البرمجة المسبقة للأدوار السردية"<sup>1</sup>. حيث أثار الباحث جملة من القضايا النظرية الخاصة ببناء الشخصية، انطلاقاً من مجموع الأدوار العملية، التي تتجزأ الشخصيات على مدى السياقات السردية، بحيث تجاوز الصورة الانسانية لمفهوم الشخصية، لتصبح عنصراً سردياً، يؤدي في الرواية الدور الذي أوكل إليه. وقد اعتمد في ذلك على نتائج بحث الميثولوجي "جورج دوميزيل Georges Dumezil" في مجال النصوص المقدسة والميثولوجيا والفلكلور.

---

1- سعيد بن كراد: سيكولوجية الشخصيات السردية، رواية الشراع والعاصفة لحنا مينا نموذجاً، دار مجدلاوي،

الأردن، ط1، 2003، ص15

لقد أفرط بن كراد، في الاهتمام بمدى إسهام الإيهام بالواقعية والانتماء الطبقي، في خلق الشخصية الروائية النموذجية، من مطلق إيديولوجي، بحيث جاءت دراسته هذه عبارة عن واجهة إشهارية فقط، يراد منها استقزاز المتلقي ودفعه إلى قراءة الرواية، عن طريق إثارة فضولها لا أكثر.

أما "عبد المجيد نوسي" وهو باحث مغربي أيضا، ورغم ما تميزت به دراسته الموسومة بـ (التحليل السيميائي للخطاب الروائي) من عمق في التحليل، ودقة في التعامل مع الاطار النظري، فإنها لم تتخلص من هاجس الطابع المدرسي، الذي ما فتئ يهيمن على مجريات الدراسة في عرض النظريات السردية والسيميائية وشرحها، وعلى رأسها نظرية "غريماس" وكأن مقتضياتها مسلمات، لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، حيث راح الباحث يركز على جوانب ومغفلا أخرى، رغم قوله في مقدمته لدراسة رواية (اللجنة)، إن "المرجعية النظرية التي نستند إليها في السيميوطيقا السردية، ممثلة في أعمال المدرسة السردية الفرنسية، وخصوصا أعمال غريماس. ونهدف على هذا المستوى إلى تبني المنهج السيميوطيقي برمته"<sup>1</sup>.

فيما يذهب الباحث الجزائري "الطاهر رواينية" في تناوله للشخصية وشبكة العلاقات، ضمن دراسته (سرديات الخطاب الروائي المغربي الجديد) إلى تحديد منطلقات تحول مفهوم الشخصية في الرواية الجديدة، مستندا إلى "ألان روب" حين اعتبر أن الباحثة والروائية "نتالي ساروت" هي أول من قرّم الشخصية الروائية وأعادها إلى حجمها الطبيعي، معترفا بأن العالم الحديث مؤسس على التبدل والتحول والعبث، والسمة الثابتة فيه هي التغير. وهو ما جعله يسهم تلقائيا، في اختفاء الشخصية الروائية، التي هيأها كل من "جويس" و"كافكا" و"فولتير" وأنجزها كليا "بيكيت"، وأعادها من جديد إلى العدم "فيليب سولز Ph.Sollers".

---

1- عبد المجيد نوسي: التحليل السيميائي للخطاب الروائي (البنيات الخطابية، التركيب، الدلالة) شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، 1، 2002ص05.

ولذلك، فإن الرواية عند "غرييه" وغيره من الروائيين الجدد، قد حاولت أن تقطع علاقتها بالإنسان "لكونه أصبح يشكل قيمة منتقصة، وقد دفع الرواية الجديدة إلى احتقارها للإنسان والإعلاء من شأن قيمة الأشياء، والنزوع إلى استكشاف الفضاءات والعوالم الخالية من أي معنى محدد<sup>1</sup>.

ومن هنا راح "رولان بارث" على سبيل المثال، لا القصر، يصف الشخصيات بأنها كائنات ورقية<sup>2</sup>، مستهدفا حصر وقصر مفهوم الشخصية الروائية، على المستوى التخيلي، الذي تدل عليه الدلائل اللغوية المستعملة، في الرواية، والتي تمثل سلسلة من الدوال المترابطة منطقيا أو انزياحيا، حيث تدرك الشخصية الروائية كمفهوم تحيل عليه مجموع دلالات هذه الدوال أثناء عملية القراءة. وهي دلالات "تمتخ من جميع لغات المجتمع، ومن جميع مجالات الحياة المعرفية"<sup>3</sup>.

حاول "رواينية" تجريب بعض ما رشح لديه من إجراءات وتقنيات سردية لمقاربة شبكة العلاقات، التي تربط الشخصيات الروائية المغربية، في إطار تحولات مفهوم الشخصية الجديد، محاكيا نموذج النقد الغربي، بكل صورته النظرية والتطبيقية، ورغم ما تميزت به هذه الدراسة من جدة في النظر، وعمق في الطرح، إلا أنها تظل متأثرة تأثرا شديدا بالنظرية السردية الفرنسية، يأخذ فيها رواينية وضعية الإنصات السلبي والتبني الجاهز<sup>4</sup>. بل يمكننا وصف دراسته، بأنها مجرد صدى وترداد لتلك النغمات النقدية، التي يقوم النقاد الغربيون بعزفها على سيمفونية آلة نقدية منسجمة الإيقاع، فيما يرددها ناقدنا في مشهد يتميز بكثير من الفوضى والارتباك.

فكثيرا ما يصدم "رواينية" القارئ بأحكام قيمية، تعد من باب المصادرة لأفق القارئ، قبل أن يلج عوالم الرواية من قبيل قوله في بداية تحليله لرواية "نصيبي من

1- الطاهر رواينية: سرديات الخطاب الروائي المغربي الجديد، ص118.

2- R.Barthes, poetique du recit, p35.

3- محمد سويرتي: النقد البنيويوالنص الروائي، ج1 ص70.

4- صالح هويدي: النقد الأدبي الحديث قضاياها ومناهجها، منشورات جامعة السابع من أبريل، مصر، ط1،

2004، ص 25.

الأفق" لعبد الله العروبي: "على الرغم مما تثيره (الرواية) من الدهشة الفنية، لحدائثة وجدة مادتها الشكلية، فإنها تبقى - أيضا - رواية أطروحة أكثر منها مغامرة فنية يهيمن فيها جانب الصياغة والتشكيل والأسلبة"<sup>1</sup>.

ولئن كان من المؤكد، في واقع الحال، أن هناك تفاوتاً غير محمود، في درجات الانضباط بالمنهج السيميائي للوصول إلى الأهداف المتوخاة، وهو تفاوت ناتج عن اختلافات تتعلق بمستوى المنسوب المعرفي؛ غنى وضحالة من باحث لآخر، فالأحرى أن نتحدث عن قواعد ومبادئ عامة، يجب توفرها، في كل عملية نقدية، مهما اختلفت الدراسات والمقاربات صعوداً أو هبوطاً، سواء تعلق الأمر بالخطاب الشعري أم السردية، فمهما تكن طبيعة هذا التفاوت والاختلاف، من حيث المنهج وأدوات التحليل والرؤية النقدية، فإن ما يتعين الإشارة إليه، هو خصوصية هذا الخطاب.

ذلك أن العلامة تأخذ دلالات متعددة، ضمن إطار تلك الخصوصية، التي يصبح النص ذاته، كما يقول "ريفاتير" حقلاً أصلياً للسمطقة، تنتقل فيه العلامات، من مستوى إلى آخر. أي تصعيدها من دلالة مركبة تختلف باختلاف خصوصية الخطابات، شعرية كانت أم سردية<sup>2</sup>.

ولعل من أبرز المبادئ، التي ينهض عليها التحليل السيميائي لتلك الخطابات:

- **التحليل البنيوي:** فهو يعنى بدراسة البنية وتمفصل دلالات الخطاب، وفق مبدأ الاختلاف.

- **التحليل المحايث:** فهو يهتم بدراسة وظائف الخطاب التي تسهم في إنتاج الدلالة.

- **تحليل الخطاب:** لا يقف عند الأعراف التقليدية لنحو الجملة، وإنما يتجاوزها للبحث عن نحو النص<sup>3</sup>.

1- م، ن، ص123.

2- عن شكري عياد: محلة فصول، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مج6، ع4، ص168.

3- عالم الفكر، م25، ع3، ص80.



وإذا ما ألقى بعض الضوء على المفاهيم الأساسية والأدوات الإجرائية والكشفية للدرس السيميائي المغربي، من خلال الإشارة إلى مستويات التحليل الروائي، وفق منهج "غريماص"، يتبين أن تطبيقات هذا المنهج على نص أدبي بحجم الرواية، كانت بمثابة مغامرة نحو المجهول أو ضرباً من الخيال لدى الباحثين المغاربة.

ويبرر محمد مفتاح ذلك بقوله صراحة: "إن منهج غريماص، كما تعلمون، لم يطبق على رواية شاسعة الأطراف بل طبق على مقتطفات من الخطاب الديني، وبعض الأساطير والقصص القصيرة؛ ومع ذلك نجد الشبان المغربية يطبقونه على الرواية، ولكنهم لا يشتغلون في ذلك مع غريماص، بل مع السيدة طوميش، لأن غريماص لا يقبل ذلك. فغريماس وكوكي J.C.Coquet وجماعتهم لا يقومون بهذا التحليل لأنهم يعرفون حظوظهم وإمكانياتهم. فتحليل رواية من ثلاثمائة صفحة، قد يحتاج لزم من طويل، لإنجازه بدقة وشمولية"<sup>1</sup>.

وقد ترتبت إثرئذ، عن هكذا رأي جملة من ردود الأفعال، كذلك التي جاءت على لسان الباحث الجزائري "رشيد بن مالك" الذي لا يشاطر "محمد مفتاح" فيما ذهب إليه، فيقول "إنه أثناء تصديه لنص (المدينة La ville) لـ: بول كلوديل P.Claudel لم يشر (مفتاح) إلى "حجمه الكبير"، ولم يقصه من بحثه. واكتفى بالتأكيد، منذ البداية إلى مشكل تأويل نص حير، في زمانه، كاتباً بحجم "مالارمي" Mallarmé وتمر عقود بأكملها، ولا يزال هذا النص معقداً للغاية، ملغزاً بأتم معنى الكلمة"<sup>2</sup>.

ويذهب "الطاهر رواينية" في هذا المعنى، إلى أن كل الإحالات البيبليوغرافية، تشير إلى "أن محمد مفتاح" لم يزد شيئاً عما وصف به "غريماص" من نتائج دراسات السيميائيين الفرنسيين، التي طبقت بطريقة ميكانيكية النماذج البروبية على نصوص

---

1- محمد مفتاح: التحليل السيميائي؛ أبعاده وأدواته، مجلة دراسات سيميائية لسانية، ع1، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1987، ص14.

2- رشيد بن مالك: السيميائية بين التنظير والتطبيق، رسالة دكتوراه دولة، قدمت بمعهد الدراسات الشعبية، جامعة تلمسان، 1994، 1995 ص05.

بالغة التعقيد، دون أن تأخذ بعين الاعتبار نتائج بحوث "دوميزل Dumezil" و"ك. ل. ستروس C.L.Strauss" التي كشفت عن وجود بنى عميقة منظمة للخطابات، ولكنها متوارية عن تمظهرات السطح ذات النموذج البروبي، ولذلك فليس غريبا، أن يمنح فقر الوسائل قراءة غير دالة، ولكن الباحث المتتبع لحركة بحوث السيميائيات، يجد أن مقولة غريماص هذه، أصبحت غير دالة، وأن مورفولوجيا "بروب" أصبحت مجرد تراكم معرفي في تاريخ السيميائيات السردية، التي أصبحت تتعامل مع النص الأدبي كدليل مركب. أي كنظام مركب متضمن بالقوة أنظمة أخرى"<sup>1</sup>.

ومما يدل على اضطراب "مفتاح" في ما ذهب إليه، وهو يسير على طريق سريع مقتنيا خطى "غريماص"، مقصيا الرواية من مجال الدرس السيميائي، عدم أخذه بعين الاعتبار ما تحقق من تراكم معرفي ومنهجي في شرق أوروبا وغربها في مجال الدراسات السيميائية الروائية لدى كثير من الباحثين من أمثال: "جوليا كريستيفا" في دراستها "نص الرواية"<sup>2</sup> و"فلاديمير كريزنسكي V.Krynski" في دراسته "ملتقى العلامات"<sup>3</sup>. و"أمبرتو إيكو" في دراسته "القارئ في الحكاية"<sup>4</sup>.

غير أننا نرى، أن استراتيجية غريماص المنهجية تكاد لا تقصي أي الرواية من البحث السيميائي، وخصوصا بعدما جنح للنمذجة Modelisaton، ووضع الترسيمات لتفسير تعقيدات النظرية السيميائية السردية حيث شكل التمثيل المنطقي للدلالة وتمظهراتها جبر زاوية في مباحث غريماص لفهم السيرورة الدلالية (Signification). ولا تكاد تخفى تأثيرات "نظرية الإدراك" كما هي عند "ميرلوبونتي (Merleau Ponty)" في رسم معالم توجهاته السردية. ولئن كان قد حدد موقفه النظري من المرجعية الفلسفية في هذا الشأن، فإنه لم يحدد دينامية التفاعل المحايث بين الآلية الإدراكية والآليات الدلالية، وأبعادها الإشكالية العميقة، بل اقتصر

1- الطاهر رواينية: سرديات الخطاب الروائي المغربي الجديد، م، س، ص88.

2- J.Kristéva, Le texte du roman, Mouton, Paris, 1970.

3- Wladimir Krynsiski, Carfour de signesessais sur le roman moderne, Mouton, Paris1981,

4- Umberto Eco, Lector in fabula Grasset1979, Traduction française. Paris 1998

على التماس التعزيد المناسب لموقفه هذا، في ظل متغيرات العلوم الإنسانية الأخرى؛ محيلا على النموذجين السلوكي والجشثالتي اللذين شكلا ردة فعل إزاء الذرية الترابطية (Atomisme Associatonnaiste)، وحلا محل سيكولوجيات "الاستبطان" و"الملكات". ويمكن تأويل ميله - في السياق نفسه - إلى تبئير الإبدال الإدراكي للأثر الأدبي، في مجال تفسير الظواهر الجمالية، بقصور التمثيل المفهومي لكيفية اختمار، واشتغال المكون الإدراكي في صميم البنيات الدلالية. ولعل وجهة هذه الملاحظة، تستبين بشكل واضح في حد علم الدلالة (Sémantique) لديه؛ حيث لا تخرج - في نظره - عن كونها "محاولة لوصف عالم الخواص المحسوسة".

ومن هذا المنظور، راح سعيد بن كراد يعيد إثارة جملة من الاشكاليات النظرية، المتعلقة بالأسس النظرية للسميائيات السردية في مؤلفه "ممكّنات النص ومحدودية المنهج". وخاصة ما يتعلق منها بقضايا النمذجة، وفي مقدمتها المربع السيميائي، والمسار التوليدي والسردية<sup>1</sup>.

ذلك أن ترسيخ الإدراك في النظرية الغريماصية، لا يعفيها من طابع "الإغضاء عن الموضوع" (Ignorance élenchi) حيث تظل إستيمية الإدراك مفصولة عن أي علاقة ممكنة بالبنية الدلالية المحايدة. على أن إصرار "غريماص" على طائفة التحليل الكيفي ووروده بإلحاح قوي، في توصيف الظاهرة الدلالية، وتمثيلها منطقيا، عبر المربع السيميائي، هو مؤشر بالغ الإيجابية، على فهم الإبدالات النوعية في الرؤية الإستيمولوجية الراهنة.

فضلا على أنه يعد أحد الإبداعات الأساسية، في إغناء مجال تبني وممارسة التحليلات الكيفية، بالنظر إلى مساهمتها في "سد الثغرة الحاصلة حاليا، بين علوم الطبيعة التي درج العلماء على اعتبارها علوما كمية، وعلوم الإنسان التي - رغم مظاهرها المخاتلة - تظل علوما كيفية"<sup>2</sup>. ومن هنا يستمد مفهوم "غريماص" للمربع

1- رشيد بن مالك: مستقبل الدراسات السيميائية في العالم الربيعي، مخطوط، تلمسان 2004ص13

2- J.A Greimas: Sémantique structurale (Recherche de méthode) Ed. Larousse. Paris. 1966. P 9

السيمياي كنموذج شرعيته، في البحث عن التوصلات الدالية، وفقا لمجموعة من المبادئ والتحديدات النظرية، كانت له انعكاسات هامة على الإستراتيجية المنهجية للنموذج التكويني المقترح، كقناعة تعنى بدور السياقات الداخلية، التي تخلقها الوحدات، في غفلة من المؤلف نفسه<sup>1</sup>.

فالنظرية بالنسبة إلى "غريماص و"توم" تعد تركيبيا "أو بناء متماسكا، قابلا للتحقق يتوسط بين المفاهيم اللامحددة (Indéfinissables)، ومواجهة المعطى التجريبي". لذلك يتعين أن تدرك النظرية بأوسع مفهومها كتراتبية من لغات واصفة تتدرج من مستوى الظواهر التجريبية إلى لغة الوصف والمفاهيم الإجرائية والكشفية؛ فاللغة المنهجية المسوغة للتوصيفات، هي لغة إبستمولوجية في آخر المطاف. ويشكل هذا المستوى أرقى درجة التمثيل الدلالي وتتموضع كنسق من البديهيات (Axiomes) التي لا تقبل البرهنة، رغم أن هذا التمثيل ينطوي على مفاهيم غير معرفة تستند إلى فرضيات لا يقام عليها دليل.

أما المستوى المنهجي فيتمثل في "تحليل المفاهيم الوصفية (كمفاهيم العنصر والوحدة والفئة والمقولة..الخ) وتحليل الإجراءات (أو الطرائق: التعيين، التقطيع، الاستعاضة، الإبدال، الخ) وهي الطرائق الإجرائية التي تتيح التمثيل النظري للموضوع (أي وصفه)" ويحيل نعت "الإجرائية" على ممارسة الفعل العلمي (Le faire scientifique) الفعال حسب الظاهر "سواء أتعلق الأمر بمفهوم ما أو قاعدة أو غيرهما، رغم كونهما غير محددين بصراحة كافية. أما المستوى الإبستمولوجي فيشكل من حيث هو فعالية تحليلية البديهيات والفرضيات وجرّد للمفاهيم اللامعروفة المذكورة سمة جوهرية لكل نظرية محكمة البنين تمثل اللغة الواصفة قوام البناء المتماسك في النظرية السردية التي يعول عليها في الكشف تدريجيا عن النظام المحايث للتمفصل الدلالي وتمثيلها منطقيا بالارتكاز، على تأويل رموز اللغة الصورية...

1- سعيد بن كراد: إمكانات النص ومحدودية النهج، م، س، ص 08

ومن هنا، قد يتعرض البناء، من حيث هو آلية، تتدرج ضمن فاعلية الذات العارفة (الذات الإستيمية الجماعية)، لأن يلتبس بالوصف. كما التبس لدى "سعيد بن كراد" في بحثه آنف الذكر. ذلك أن الصورنة (Formalisation) هي نقل للغة شارحة متعلقة بالوصف إلى لغة صورية شكلية معولّ عليها، لإبراز تماسك النظرية واستخلاص نتائجها. ويذكر أن الصورنة "لا تتدخل إلا في المقام الأخير بعد أن تكون النظرية قد اكتمل بناؤها المفهومي من قبل. والنسق الصوري نسق اصطلاحي" أي هو عبارة عن "حساب رمزي غير ذي دلالة". "يتسم الصوري بتقابلته مع المضمون"، وإن اعتبار كونه "خلوا من المعنى" و"متعلقا بشكل المفهوم" حسب تعبير هيلمسليف ومتطابق الوجهين: "التعبير / المضمون" الخ، كل ذلك يجعله معدا لأن "يؤول دلاليا"<sup>1</sup>.

ولكن لو قدر للنتائج، التي انتهى إليها "بن كراد" في بحثه، أن يأخذ بعين الاعتبار التقارب الملحوظ بين التصور الغريماصي ومشروع "روني طوم" في ضوء اختلاف منطلقات كل منهما، لاتخذت دراسته منحى آخر غير هذا الذي يرى فيه القول بإمكانية الإحاطة الكلية بالدلالة النهائية للنص، ضمن قراءة واحدة شاملة، أمرا في غاية الغرابة، ولما ذهب إلى الحكم بأن أبسط نص سردي، لا يمكن أن يكون حاملا لدلالة واحدة، ولا يمكن أن يكون تحققا كليا وشاملا لأي نموذج. إن النماذج، بوجه عام - في نظر غريماص - هي بمثابة ممثلات (Simulacres) مؤسسة تتيح تمثيل مجموعة من الظواهر. وبتعبير آخر، هي بناءات مجردة وافترضية يتم استخلاصها من النظرية في إطار منهج افتراضي / استنباطي، وتتجز في نطاق لغات تمثيل ملائمة، كما يلزمها أن تلبى شرط "مطابقة مزدوجة": مطابقة، من جهة، للنظرية (استنباط)، ومطابقة للمعطيات التجريبية من جهة ثانية (إثبات / تقنيد أو دحض)<sup>2</sup>.

---

1- عبد الباسط لكراري: النمذجة وآفاق التنظير في الخطاب النقدي الحديث، مجلة النقد الأدبي، ع09، 2009 المغرب، ص89.

2- م، ن.

ولعل ذلك، يعكس مظهرا من مظاهر الرؤية المنهجية المتوترة، والتطبيقات الفجة للمعايير والأدوات الكشفية، المفصولة عن البيئة التي نشأت فيها والرؤية الابستمولوجية المؤطرة لها، ودون مراعاة خصوصية النظريات النصانية التي جاءت في شكل "ردات فعل على المناهج السابقة تجلت في التحريض على دراسة الأدب من الداخل والتركيز، أولاً، وقبل كل شيء على الآثار الأدبية ذاتها"<sup>1</sup>. وإن كان البعض يرى أنه يتعين النظر إلى الأصل الأصلي لمناهج البحث الأدبيين باعتبارها تمثل وحدة الحضارة الإنسانية، ذلك أن كل عناصرها، الطبيعية والاجتماعية والسياسية، متشابكة متفاعلة لا يستقل أحدهما بالحياة منفردا، وإنما يتصل بسائر مؤثراتها ومآثراتها فإذا أردنا دراسة الأدب كان علينا -منهجيا- أن نلاحظ آثار تلك العناصر في صياغته وتطوره<sup>2</sup>. ويبدو أن اتساع المتن في دراسة رواينية قد دفعه إلى اللجوء إلى الاقتصار على التعليقات السريعة المقتضبة والتي تعد "غير كافية للنهوض بالعمل النقدي"<sup>3</sup>.

كما تدرج ضمن هذا المنحى كتابات عبد الملك "مرتاض" (تحليل الخطاب السردي.. لرواية زقاق المدق) أو حتى في الكتابات المغربية والتونسية مثل كتاب، (دروس في السيميائيات لحنون مبارك، عن دار توبقال للنشر 1987)، وكتاب محمد السرغيني (محاضرات في السيميولوجيا، دار الثقافة للنشر والتوزيع 1987)، أو كتاب (سيميائية النص الأدبي لأنور المرتجي، عن إفريقيا الشرق 1987). حيث يبدو اهتمام الباحثين في هذه الأعمال بالصيغ والأساليب اللغوية الرنانة وإركام المفاهيم والمصطلحات أكثر من الاشتغال على المنهج الذي استحال إلى مجرد أنماط خالية من أي مضمون معرفي في كثير من المقاربات.

---

1- محمد الجزائري: آلة الكلام (النقدية.. دراسات في بنائية النص الشعري، دراسة من منشورات اتحاد

الكتاب العرب دمشق 1999

2- أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1999، ص 105.

3- حميد لحميداني: من سوسيولوجيا النص إلى سوسيولوجيا النص الروائي، ص118.

وفي سياق المشهد النقدي المغربي العام، يمكن القول بأن هناك بالفعل تحليلاً سردياً بدأ بداية محمودة، يأخذ بأسباب وحدة الرؤية الحضارية، قبل أن تتفرق به السبل في المتاهات بسبب التنازع الإيديولوجي، أو ضعف الحيلة وقلّة الوسيلة. ونذكر ههنا، أن الباحث المغربي "عبد الفتاح كليطو" كان من أوائل الذين أشاروا إلى مفهوم "السرديات"، إشارة نالت استحسان الكثيرين ضمن ما يسميه "قواعد السرد" في كتابه "الأدب والغرابية"<sup>1</sup>.

وهي دراسة لا تخلو من جدوى في سبيل تمهيد الطريق للدارسين، وهو ما يستشعره الباحث حيث يقول: "أريد فقط أن أشير إلى العلاقة التي تربط القائم بالسرد بالقواعد من جهة، والعلاقة التي تربط المتلقي للسرد بنفس القواعد من جهة أخرى"<sup>2</sup>، مؤكداً أن "التناول العلمي لقواعد السرد لا نلمسه بصفة جذرية إلا منذ أن أصدر "فلاديمير بروب" V.Propp دراسته عن الحكاية الفولكلورية"<sup>3</sup>.

حاول "كليطو" تعريف الأدب العربي بالعودة إلى التاريخ الأدبي، إلا أنه وجد صعوبة في ذلك على الرغم من استناده إلى تعريف "رومان جاكبسون" عندما ربط هذا الأخير الأدب بوظائفه الست، مع وجاهة هذا التعريف فإنه يبقى دون يكون نظرية عامة وشاملة لكل النصوص والخطابات. أشار الكاتب في تعريفه للنص إلى جملة من المفاهيم المهمة التي لم تكن معهودة في الثقافة النقدية العربية، حيث عرّف النص في ضوء مقارنته باللانص، مميزاً النص عن اللانص في ضوء الثقافة والنظام والغموض والغرابية والتدوين والكتابة والحفظ والاستشهاد ونسبته إلى كاتب مشهود له بالحجية والشهرة فضلاً عن وظيفته التعليمية والتربوية.

ومن هنا راح الكاتب يبحث عن علاقة السرد بالأنساق الثقافية وبالتأويل، في النصوص المحكية والأشكال ما قبل السردية العربية القديمة، كالمقامات، وألف ليلة

1- عبد الفتاح كليطو: الأدب والغرابية، دار الطليعة، بيروت، 1982، ص 29.

2- م، ن، ص 29.

3- م، ن، ص 30.

وليلة، وكليلة ودمنة، حيث يشير، في مقدمة كتابه "الحكاية والتأويل إلى الحيف، الذي لحق بالسرد العربي عبر التاريخ، فيقول: "عندما تقارن بين ما ألف حول السرد، وما ألف حول الشعر، فإنه لا يسعنا إلا أن نسجل "الضيم" الذي لحق بالسرد. ما أكثر الكتب التي تعنى بتاريخ الشعر العربي، أما السرد، فلا أحد اهتم بتتبع مراحلها وإبراز أساليبه"<sup>1</sup>. ويرى كليطو أن السبب في ذلك يرجع لاعتبارات ثقافية وتاريخية، طغت عليها نزعة انتقائية متعالية لارتباط السرد بالخرافة وأدب السوق والسمار وضعاف العقول من النساء والأطفال، لذلك "فإن اللجوء إلى السرد فرضته ضرورة تعليمية"<sup>2</sup>.

وإذا كانت النصوص السردية العربية القديمة، تتميز بهذه المميزات، وتسعى إلى إيهام القارئ، بتوفرها على سر من الأسرار، لا يتم الكشف عنه حبه إلا بالسباحة في فضاءاتها، والحفر في طبقاتها. وقد يفنى العمر ولا يكتشف شيئاً، فإن السر الحقيقي إنما يكمن فيما تثيره فينا هذه النصوص من وقع جمالي يجعلنا منجذبين نحوها باستمرار؛ في حين تتجه نصوص سردية أخرى نحو إرباك المتلقي بانفتاحها على خطابات شتى واستنساخها لنصوص لا حصر لها، كما هو الشأن بالنسبة لـ"ألف ليلة وليلة" والسير العربية، أو نزوعها نحو الإغراب والتهويم والارتجال في فضاءات ما ورائية. وهذا هو شأن المقامات الصوفية.

مثل هذه النصوص السردية، التي توصف بأنها مربكة، تحتاج قراءتها وتأويلها إلى الاستعانة بكتب التاريخ والرحلات والتراجم والتفاسير، وتجاوز مقولة الأنواع. ومثل هذه النصوص بإمكانها أن تستوعب<sup>3</sup> "وتشمل النصوص، التي كتبت والتي ستكتب"<sup>4</sup>.

1- عبد الفتاح كليو: الحكاية والتأويل، دار توبقال، 1988. ص5، 6.

2- م، ن، ص36.

3- الطاهر رواينية: سرديات الخطاب الروائي المغربي الجديد، مقارنة نصانية-نظرية تطبيقية، في آليات المحكي الروائي، اطروحة دكتوراه(مخطوطة)جامعة وهران، 1999-2000 ص83.

4- الحكاية والتأويل، م، س، ص32.



وعلى الرغم من وجود دراسات وأبحاث نقدية كثيرة، قامت بمقاربة وتناول هذه النصوص بمناهج مختلفة ومتنوعة، وانتهت إلى نتائج عديدة، فقد ظلت ملتبسة وغير واضحة المعالم، ويبدو فيها النص السردي العربي القديم، في كثير من الأحيان، مستعصيا على مستوى التصنيف لأجناسي، فيوصف بالسردية تارة وبالشكل ما قبل السردية تارة أخرى.

لكن رغم ذلك، فإن عرض كليطو يعتبر من الناحية المبدئية امتدادا للأسئلة، التي تثيرها تلك الأشكال، سواء كانت سردية أو ما قبل سردية، باعتبارها نصوصا. ويبقى أن نشير إلى أن كتاب "الأدب والغرابة" هو "بمثابة مدخل لنقد أدبي جديد يأخذ على عاتقه التراث العربي، وكذلك النظريات الحديثة والمتصلة بموضوعه الكتابة"<sup>1</sup>.

وعلى نفس النهج سار الباحث الجزائري "عبد الحميد بورايو" مشغلا على القصص الشعبي منطلقا متصورات ومفاهيم "جوزيف بيديي Joseph Bédier" مرورا باكتشاف "بروب V. Propp" ووصولاً إلى أعمال "ليفى ستروس Lévi-strauss" و"غريماص J. Greimas" وتودوروف T.Todorov و"كلود بريمون Claude Bérmond" "غريماص" من أجل إرساء قواعد منهجية لدراسة الحكايات الشعبية بمنطقة بسكرة في الجزائر، ضمن مشروع حاول فيه الباحث جاهداً، المزج بين علم التركيب وعلم الدلالة في مقارنته السيميائية، معتمداً على نتائج اللسانيات والأناسة الثقافية والإبستمولوجيا، وهي ذات ثلاث سمات: بنيوية وتوليدية وموضوعية<sup>2</sup> متخذاً من البنية التركيبية أساساً تقوم عليه مختلف الأشكال القصصية، وكثيراً ما يجنح "بورايو" إلى السيميائية بكل توجهاتها، إذ نجده يستثمر، مثلاً في دراسته لبعض قصص "ألف ليلة وليلة" المقولات السيميائية السردية، لكل من "فلاديمير بروب"، و"كلود

1- عبد الفتاح كيليطو الأدب والغرابة، دراسات بنيوية في الأدب العربي، دار توبقال، ص 7.

2- عبد الحميد بورايو: منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 15.

بريمون، وغريماص"، مستندا إلى الجهاز المفاهيمي لـ"جيرار جينيت". ومن الملاحظ أن جل مقارباته تطغى عليها الصبغة الشكلية، وبخاصة تلك التي اشتغل فيها على نصوص سردية قصيرة، في كتابه "منطق السرد".

وقمين بالذكر أن "عبد الحميد بورايو" يعد واحداً "من الرواد المؤسسين للحركة السيميائية في الجزائر. وقد ظهرت دعوته إلى هذا التيار، في وقت مبكر، من خلال الدروس، التي كان يلقيها على طلبة معهد اللغة والأدب العربي بجامعة تلمسان، في بداية الثمانينيات"<sup>1</sup>. لكنه يعزو قلة مؤلفاته، في هذا المجال، إلى ظروف عمل الباحث في الجامعة الجزائرية الحديثة النشأة، في فترة التأسيس، للمراكز الجامعية ولأقسام الأدب، تركت بورايو وغيره من الأساتذة يهتمون أكثر بالجانب العملي، المتمثل في التدريس وتكوين الطلبة والتوجيه، ولم تسمح لهم كثيرا بالتأليف وممارسة الكتابة، وهو ما يذكرنا، كما يقول، بأسلافنا مؤسسي حركة النهضة، المتمثلة في جمعية العلماء المسلمين، الذين أثروا بحضور شخصيتهم وبمواقفهم وعملهم التكويني والتوجيهي، ولم يخلفوا كثيرا من الكتابات من أمثال عبد الحميد بن باديس<sup>2</sup>.

أما "عبد القادر فيدوح" في جل دراساته "فيبدو وكأنه غريب عن الشأن النقدي تماما أو كأنه لا يملك من الرؤية النقدية، ما يجعله يتعامل مع منتجزاته النقدية، على الوجه المطلوب، بحيث لا نجرؤ على القول بأن دراساته صدرت عن رؤية متناسقة، بين ما هو نظري وتطبيقي، إذ نجده ينجح إلى المنهج السيميائي، في معناه الفضفاض، فلا يستعين حتى بالمبادئ العامة لعلم السرد إلا قليلا، منساقا خلف نزعة انطباعية، في أكثر من موضع، مما جعل ممارسته تتسم بالإنشائية والاسترسال، في اصدار الأحكام القيمية وإطلاق الكلام على عواهنه.

1- رشيد بن مالك: السيميائية، الاصول، القواعد والتاريخ، م، س، ص 14.

2- عبد الحميد بورايو في حوار مع علي ملاحي ضمن موقع Anthropos، للأستاذ درنوني سليم.

يبقى أن نذكر أن مجمل المقاربات، التي تناولناها، كانت توحى بأن الدراسة السردية، من وجهة سيميائية، تعكس مدى صعوبة تناول الأعمال السردية، سواء كانت رواية أو قصة أو غيرها من جميع أطرافها، فالرواية أي رواية، والقصة أي قصة، إنما تُحَيَّن بعض الامكانيات الشكلية الخاصة، فهي قد تعرض أنماطا من التقديم أو البناء، يمكن أن يعثر عليها الدارسون، في ضوء المنهج السيميائي، بأشكال مماثلة في الروايات الكلاسيكية أو الجديدة، ولكنها في المقابل، لا تصل إلى تحيين إمكانات أخرى، فاختيار هذا المنظور السيميائي السردى أو ذلك، مثلا، قد يؤدي إلى اقصاء باقي المنظورات الأخرى، مما يستدعي من جهة ثانية نوعا معينا، من التنظيم الزمني والإدماج المكاني وصيغ تقديم الشخصيات...<sup>1</sup>

وقد يأتي ذلك أحيانا، من سوء فهم للمنهج المتبنى وضيق أفق الدارس، في تمثل مصطلحيته، على ضوء اتجاهاته ومرجعياته الفلسفية والابتسيميولوجية المؤطرة لرواه النقدية من ناحية، وسوء استعمال وترجمة بعض مفاهيمه الأساسية، وكذا غياب المناخ الملائم والضروري لإنتاج المفاهيم، في ظل غياب الحوار الفعال، بين الدارسين من ناحية أخرى، فحضرت الانتقائية وغابت القراءة المنتجة الخصبة إلا لماما، وسادت العشوائية والارتجال وغيرها من المشكلات الأخرى، التي وإن كانت لم تتل من أهمية ما حققه الخطاب السيميائي، في النقد المغاربي، فإنها أثرت سلبا على مسار التحولات التي شهدتها ساحتنا النقدية والأدبية بوجه عام، وأسفرت عن جملة من الانحرافات المنهجية.

لذلك تفاوتت أشكال الاشتغال على المنهج السيميائي في الخطاب السردى، في الساحة المغاربية بتفاوت القدرات المعرفية والكفايات المنهجية، كما اختلفت التصورات وتباينت المنطلقات والمرجعيات، فكثير المتحدثون عن السرد، وانشئت مخابر للتحليل الخطاب السردى، لكن هذه المخابر لم تحدد لنا هوية الباحثين فيها، من منطلق الاجابة عن سؤال، لازل مطروحا منذ بداية النهضة، مفاده، هل النقد علم

1- Rossum, 1970, p21.

أم فن أم هو كلاهما معا، لأن في الإجابة عن هذا السؤال الإشكالي، قد يبدد كثيرا من الغموض، الذي يلف تصورنا الذي ما انفك يحكم آليات وإجراءات فهمنا وإدراكنا لطبيعة الدرس الأدبي وماهيته ومقاصده، من جهة، وتحديد صفة "الناقد" حيث أصبحت هذه الصفة تطلق بشكل مجاني ومسرف.

فالبعض ممن يتناول عرض كتاب أو قراءة، في مجموعة شعرية أو قصصية، تجده، في فترة وجيزة، اعتلى سلم النقد بسرعة فائقة. للأسف الشديد أخذت هذه الظاهرة غير الصحية، تعشش في الثقافة المغاربية، وتفرخ كل يوم ناقدا وعشرات المقالات النقدية، التي تغيب عنها الرؤية الفنية النقدية البناءة والمثمرة، في جني الحصاد الإبداعي الأدبي والفني.

ومادام هذا التصور مهيمنا، وموجها لفهمنا للأدب والنقد، فلا يمكنه إلا أن يحول دون تطوير رؤيتنا للسرديات والانتقال بها، من المستوى السائد إلى مستوى أحسن، لأنه بدون فك الارتباط مع عتاقته وتقليديته. ومهما أعلننا انتماءنا للسرديات، وأسنا المزيد من المخابر والمختبرات، ستظل علاقتنا بها برانية، وفهمنا لروحها قاصرا عن تمثّل خصوصيتها وأبعادها.

وإذا ما رجعنا لتحليل الرواية بوجه عام، فإنه يمكن القول، إنه مما يزيد من طين هذه الاشكالية بلة، هو أنها ليست الوحيدة على طريق الدراسات المغاربية، فهناك أيضا، المظهر التضامني القائم بين عناصر البنية في الرواية، والذي يقتضي بأن تكون السمات الشكلية فيها متداخلة ومتعاضدة إلى درجة التلاحم والاندماج.. وكلما ازداد التلاحم الداخلي لهذه العناصر ازدادت دقته وتعقيدته، بحيث يستحيل التعرف على العنصر الشكلي الفرد دون التغلغل في صميم العمليات البنيوية الداخلة، في تركيب السرد الروائي برمته.. ويبدو أن هذا ما يجعل الطريقة التجزيئية في مازق، وأن البحث في بنية شكل الرواية، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالرواية المغاربية، التي يرتفع فيها تواضع الشكل الفني إلى مستوى المبدأ العام، فكان من

الطبيعي أن تستحوذ عناصر بعينها، كالشخصية والزمان والمكان..على اهتمام جل الباحثين في النقد المغربي، وهو اهتمام جاء تبعا لاهتمام الروائيين بها بوصف هذه العناصر دعامة أساسية في كل بناء روائي<sup>1</sup>.

قدمت الرواية المغربية عبر مسيرتها المتواضعة نماذج من الشخصيات على سبيل المثال، نالت شهرة واسعة، مثل (برق الليل، للبشير خريف)، و(بودودة..مات، لرشد..الحمزاوي)، و(أبو هريرة للمسعودي)، و(المعلم، لعبد الكريم غلاب)، و(إدريس وشعيب، للعروي)، و(اللاز، وأبو الأرواح، وعلي الحوات، للراحل الطاهر وطار)، و(الجازية والدرأويش، لعبد الحميد بن هدوقة)، و(الأمير، لـ.واسيني لعرج)..الخ، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان، على القارئ نسيان هذه الشخصيات النموذجية، لما تتوفر عليه من حميمية لدى القارئ، ومن القدرة على الإيهام بواقعتها. لكن مع سقوط البطل وتحوله إلى شخصية زائفة، وإلى إنسان بلا صفات أو ملامح. أي إلى كائن من ورق، أو كائن محايد يكاد لا يحمل اسما، ومن هنا، فلا يمكن أن يكون مادة للدراسة والتحليل، في ارتباطه بعالم لا يخلو من الأوهام والأشباح. ولذلك استبعدت روايات كثيرة، فيما قتلت روايات أخرى بحثا<sup>2</sup>.

ولعل أبرز ما لفت انتباهنا، ونحن نحاول تتبع ملامح المعاصرة، في مقاربة جل هذه الاعمال، تذبذبها في كيفية التعامل مع المنهج، فتارة يتخذ الدارس فيها المنهج باعتباره أنماطا مفرغة من محتواها، يحاول ملأها بمضمون يتلاءم وخصوصية النصوص الإبداعية والثقافية والاجتماعية والحضارية، فيستحيل المنهج عندئذ، إلى مجرد خطوات إجرائية باهتة وفاقدة لكل حياة، مما يسيء إلى الممارسة النقدية، ويعمل على تحريفها عن أبعادها ومراميها الحقيقية، وتارة نجده وقد اقتلعتة ريح الانفتاح العاتية، من جذوره، فيصير نسخة مشوهة للآخر (الغرب)، خاضعا

1- حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، (الفضاء-الزمن-الشخصية) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009، ص19.

2- سامية أحمد أسعد: الرواية الفرنسية المعاصرة، سلسلة عالم الفكر، ع3، الكويت 1972، ص120.

لرتابة الاجترار والتكرار الرامية إلى تكريس هيمنة نموذج نقدي واحد، موظفا المنهج توظيفاً، يصعب معه التحرر من سلطته إلى درجة ينعدم فيها اختلاف المقاربات فيما بينها إلا من حيث تنوع النصوص المدروسة وباختلاف درجة توظيف المنهج لا أكثر ولا أقل. الأمر الذي قد يبرر صيغة المقارنة، كمنهجية دراسية على أغلب المقاربات المنجزة في إطار نقد النقد.

حيث نلاحظ احتفاء متزايداً بضبط الاختلافات الموجودة، بين النماذج النقدية المغربية، وأصولها الغربية. مما قد يعتبر مصادرةً لأحقية الذات في التمايز والاختلاف والاجتهاد. وما غزارة الإحالات على المراجع الغربية المترجمة، والأصلية التي تزخر بها جل المقاربات التي تناولناها، إلا دليل على هذا التوجه، مما يعكس درجة الانفتاح القصوى على الثقافات الغربية التي يمر بها خطابنا النقدي عموماً، والخطاب السيميائي على وجه الخصوص. وإذا كانت محاولة سد الخصاص المعرفي الذي يستشعره الباحث المغربي في مجال النقد السيميائي، قد يبرر مشروعية الإفادة من التجارب المعرفية للأمم الأخرى، باعتبارها تشكل تراثاً إنسانياً عاماً، لا يحق لأي كان، أن يفرض سلطته المطلقة عليه.

فإن هذا لا يبرر أبداً، وبأي حال من الأحوال، وضعية الانفتاح اللامشروطة على الثقافات الغربية، في غياب إستراتيجية مضبوطة ومحددة المعالم، من شأنها مراقبة وتوجيه هذه العملية، ومساعدة الناقد على تجاوز سلبياتها، وتوفير شروط الاستفادة منها استفادة تحقق الذات وتحفظ كيانها، وهويتها من الذوبان في الآخر.

حيث يمكننا القول، بأن تحليل الخطاب السردي السيميائي، لم يتصف عادة بذلك التنوع والاختلاف، في إطار وحدته النظرية والمنهجية والإجرائية، كما كنا قد تصورناه سلفاً، إلى درجة صعب علينا معها، التوصل إلى خطاب واحد تصلح أحكامه للتطبيق على نصوص فردية، يفرضها واقع يموج بالصراعات والتناقضات،

في مختلف المجالات الفلسفية والإيديولوجية والسياسية والإقتصادية. وهي مجالات ارتبطت بها تطورات الفكر النقدي السيميائي، منذ منتصف القرن العشرين.

إذ لم يكن ذلك الخطاب، سوى خطابات تعكس ذلك الواقع من ناحية، وثنائه من ناحية أخرى. بل إننا انتهينا إلى أن دينامية المشهد النقدي، تقوم في الواقع، على تعددية الخطابات، وليست أحاديته؛ تعددية تنتج الخيارات والبدائل، لا تعددية تفرض الهيمنة والسلطة. لا سيما وأننا نعيش صراعا حضاريا، يحاول كل خطاب فيه خنق الخطابات الأخرى، بدعوى ما يطلق عليه العولمة، في شتى مجالاتها ومناحيها.

ولئن كان ذلك التراكم يشكل قفزة نوعية، في الدراسات النقدية العربية، فإنه يظل، من وجهة نظر كثير من الباحثين، ناقصا، بل مضللا أحيانا، لأنه غالبا ما تقدم الدراسات مفصولة عن أسسها الإستمبولوجية، وعن المناخ الذي ولدت فيه، الشيء الذي يجعل القارئ عاجزا، في أغلب الأحيان، عن إدراك الفروقات بين هذه النظرية وتلك أو بين هذا المفهوم وذاك، أو بين اتجاه وآخر<sup>1</sup>.

### 3- في تحليل الخطاب الثقافي

يبدو أن الحديث عن النقدي الثقافي، في المشهد الغاربي، لا يزال مبكرا، ذلك لأنه من الندرة بمكان، العثور على محاولة في هذا الاتجاه، رغم أن الحاجة أصبحت أشد إلحاحا، أكثر من أي وقت مضى، للوقوف على حيل عمليات إنتاج الثقافة، وتسليعها وتوزيعها واستهلاكها، على نحو تضطلع فيه الخطابات البصرية دورا خطيرا، تحت السماء المفتوحة لعمليات القصف المركز على الخصوصيات الثقافية والحضارية للأمة العربية، عبر تكنولوجيات الإعلام الحديثة.

إذ لا نجرو حتى الآن، على الجزم بوجود دارس مغاربي يعلن صراحة موت (النص) وتجاوز النقد الأدبي. ولا أعتقد أن ذلك سيحدث على المدى القريب، حيث ليس هناك دراسة نقدية مغاربية خالصة - فيما نعلم - تحت مسمى "النقد الثقافي" إلا

1- رشيد بن مالك، السيميائية، الأصول، القواعد، والتاريخ، م، س، ص 15.

دراسة الباحث الجزائري (حفناوي بعلي) تحت عنوان: (مدخل في نظرية النقد الثقافي المقارن). وهي الدراسة التي نال عنها صاحبها جائزة (الشيخ زايد آل النهيان للكتاب)، في دورتها الرابعة (2009-2010 )، بالإمارات العربية المتحدة، قبل أن تسحب منه لاحقا بتهمة السرقة والانتحال والخيانة العلمية، والاستحواد على جهد الآخرين بغير وجه حق.

ورغم أن السيميائيات علم يعنى بدراسة جميع اللسانية وغير اللسانية، فإن الخطاب النقدي المغربي، لم يستثمر كثيرا من نتائج هذا العلم، لتأسيس قراءة فاحصة، قصد مقارنة المدونات الثقافية بمختلف أشكالها، سواء كانت خطابات لغوية، أو خطابات بصرية أو تشكيلية، أو أيقونية، فقلما ارتفعت عقيرة السيميائيين المغاربة، للقول بأنه لا تفاضل بين الأنساق الدالة، وأن النسق اللساني لا امتياز له على بقية الأنساق الأخرى، بل على العكس من ذلك، ظل بعضهم متمسكا بمقولات نظرية مزعومة، ترجع لكل من "بارت وكريستيفا" حينما أقرأ في بداية مشوارهما، بأنه "من الصعوبة بمكان قيام أي مشروع سيميائي بمعزل عن الأنموذج اللساني، الذي يعد علما قائدا للسيميائيات، وقد خالفوا بذلك دو سوسير شيخ اللسانيات وإمام السيميائيات في العصر الحديث"<sup>1</sup>.

إن إشكالية الخطاب الثقافي، أصبحت كبيرة وخطيرة، وخطورتها تكمن في كونها تتضمن معاني السلطة والقوة والهيمنة في الأداء والإبلاغ والانتاج والاستهلاك الثقافي. إن مفهوم أو مصطلح النقد الثقافي أضحى في دلالاته العامة مرادفا، لدى البعض، " للنقد الحضاري"، كما مارسه طه حسين في كتاب (في الشعر الجاهلي) أو في كتاب (مستقبل الثقافة في مصر) وأدونيس في كتابه (الثابت والمتحول..). وهشام شرابي في كتاب له بهذا العنوان: (انظر: البطركية) و"العقاد" و"العروي" و"الجابري" و"طه عبد الرحمان"، و"عبد الوهاب المسيري"، و"شكري

1- أحمد يوسف: السيميائيات والتواصل، مجلة علامات، ع24، 2005، ص، 38



عياد"، وغيرهم ممن يند عن الإحصاء، ويندرج ضمن قائمة النقد الثقافي الذي يعرفه "سعد البازعي وميجان الرويلي" في كتابهما (دليل الناقد الأدبي) بأنه "نشاط فكري يتخذ من الثقافة بشموليتها موضوعا لبحثه وتفكيره، ويعبر عن مواقف إزاء تطوراتها وسماتها"<sup>1</sup>.

غير أن مقارنة الأنساق الثقافية بهذا المعنى، أصبحت تثير كثيرا من التوجس، مما قد يشوبها من أوجه بعض الانحراف. ذلك أنه غالبا ما يهتم الدارس بالأدبية، ويغفل ما وراء الأدبية وكيفية أدائها. وقد يكون لذلك تبريراته الموضوعية والذاتية. إذ ما يزال خطابنا السيميائي يدرس ويحلل الأنساق غير اللغوية وفق مفاهيم لسانية وصفية صرف، لا تقدم لنا سوى شكل العلامة وكيفية اشتغالها أو الدلالة وتمفصلاتها، بينما تغفل الرؤية النسقية المضمرة وتوابعها، والتي يستدعي إدراكها وسائل إدراكية وثقافية وتقنية عالية. فإن ما نظنه حقائق، فهو ليس كذلك، وإنما هو مجرد حقائق وسائطية، وتمثيلات نسقية مهيمنة، تمتصها النصوص الأدبية والخطابات البصرية، وتروج لها المؤسسات الرسمية وتعمل على تكريسها على أرض الواقع.

لذلك، فإنه آن الأوان، لتجاوز هذا الإشكالية، وذلك بتأسيس خطاب نقدي ثقافي يشتغل على نتائج تداخل الوسائل في تشكيل الاستقبال، وفن تصنيع المنتج الأدبي والثقافي والترويج لاستهلاكهما، ويبحث في تقنيات توجه الاهتمام لما هو إمتاعي وجماهيري، ويرصد القبحيات التي تختبئ أو تنتسر بما هو جمالي. وفي هذا المعنى يقول "كلنر": "ليست المتعة مجرد فعل فطري أو محايد. إنها أمر نتعلمه وبالتالي، فهي مزيج من عناصر المعرفة وعناصر السلطة. ومنذ "فوكو" ومسألة تداخل عناصر السلطة مع المعرفة شيء موضع اعتبار، وكذا أمر علاقة المتعة معهما. إننا نتعلم كيف نستمتع وما الأشياء التي نستمتع بها، والأشياء التي نتجنبها. نتعلم متى

---

1- ميجان الرويلي، وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من سبعين مصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، ط3، الدار البيضاء، المغرب، 2002، ص305.

نضحك ومتى نبتسم. ولقد تولت تكنولوجيا إنتاج المسلسلات الكوميدية تذكيرنا بالمواقع التي يجب علينا أن نقهقه فيها عبر تسجيلها لمؤثرات صوتية ضاحكة في المواقف التي يرى المنتج ضرورة للضحك فيها. إن هناك أنساقا منظمة تتحكم بمتعتنا. ولذا فإننا نستمتع لمقاييس اجتماعية، مثلما نتحفظ وفقا لشروط مماثلة تم تدريبنا على عدم الانطلاق فيها. ولهذا نرى أناسا تضحكهم النكت العنصرية، مثلما نرى آخرين يجدون متعة في مشاهد مناظر العنف والاعتصاب، وكل هذه الأمور جرى تعلمها واكتسابها"<sup>1</sup>.

وفي ظل افتقار الخطاب المغربي إلى البعد الثقافي، يصرح الباحث السعودي، عبد الرحمن بن محمد الوهابي، قائلا: "نرى في المغرب (النقد المغربي) اهتمام النقاد بصورة أكثر فاعلية في ترجمة الكثير من الكتب التنظيرية، وكانت كتاباتهم على وجه الخصوص حول الشكلائية الحديثة، والبنوية، وبخاصة الصادرة من الفكر الفرنسي. وهذه الدراسات (المغربية) أكثر رواجاً بالنسبة لبعض النقاد المهتمين (في المشرق العربي) بمثل هذه الإسهامات. ولسوء الحظ، فإن هؤلاء النقاد إجمالاً، لم يهتموا بالدراسات الثقافية الأخرى ذات الأهمية الكبرى لمجتمعاتهم وتطورها، مثل: الدراسات النسائية وحقوق المرأة المعروفة جيداً، في الدراسات الفرنسية والأوروبية"<sup>2</sup>.

غير أننا نرى، أن الدراسات السيميائية المغربية، للنصوص الأدبية بأدوات تسعى للكشف عن المضمرة النسقي، في العمل الأدبي (النص)، والذي هو نقيض النسق الدال والمضمرة البلاغي والمختبئ في النص بين الجماليات وفي ما وراءها، يجعلها في صلب النقد الثقافي، وبما أن الكثير من أدوات النقد الأدبي، صالحة للعمل في مجال النقد بفعالية كبيرة، فإننا نلاحظ في كثير من الدراسات المغربية، ما يؤكد حضور النقد الثقافي في تفاصيل العملية النقدية. وهو ما قد يسوغ لنا إدراج طائفة من المؤلفات التي تتضمن

1- عبد الله الغدامي: النقد الثقافي، م، س، ص18، 19.

2- عبد الرحمن بن محمد الوهابي: الرواية النسائية السعودية والمتغيرات الثقافية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ط2، 2010، ص: 206

عناصر شديدة الصلة بالدرس الثقافي، جاءت تحت عناوين مختلفة، قد تنتمي إلى النقد الثقافي أكثر من انتمائها إلى النقد الأدبي. وفي هذا الإطار نذكر على سبيل الحصر لا القصر، تلك المقاربات التي مهدت للحديث عن الأنساق المتصلة بالإطار السياسي والفكري والثقافي، وفق منهج يحدد ملامح "روح العصر" أو "رؤية العالم" التي عبرت عنها نخبة من النقاد والباحثين المغاربة في فترة من الفترات.

ومن بين الانجازات التي تؤسس للنظر النقدي، يبعده الثقافي في المشهد العربي، ما استعرضه المفكر المغربي محمد عابد الجابري في كتابه (العقل الأخلاقي العربي، من دراسة تحليلية ونقدية لنظم القيم في الثقافة العربية). وهو عنوان فرعي أوضح فيه الكاتب مدى إسهام الأنساق المضمرة في استعادة وصايا أردشير بن بابك الفارسي، مسهبا في التدليل عليها بغية الوصول إلى العلامة الثقافية عبر مساءلة النصوص العربية، وأعراف المؤسسات الثقافية والأكاديمية، مساءلة واعية، للحكم بعدم براءة شعاراتها. وقد أدرك "الجابري" خطورة الخطاب الأدبي، والشعر منه على وجه الخصوص، ودوره في استتصار القيم، وتميرها من الأسلاف إلى الأخلاف. إذ يقول "هكذا نجد الأخلاف يستضمرون، عبر اللغة والأدب والتاريخ، تطرف الأسلاف فيحتفظون بنماذج منه، خطابية أو مخيالية أو سلوكية، في وعيهم ولا وعيهم"<sup>1</sup>.

ومن الدراسات الأدبية المغربية التي سارت في اتجاه النقد الثقافي، دون أن تعلن صراحة "موت النص الأدبي"، دراسة "عبد الفتاح كليطو"، المعنونة بـ (لسان آدم La langue d'adam)، حيث تحدث فيها عن وضعية حكايات (كلييلة ودمنة)، مقارنة مع حكايات (ألف ليلة وليلة)، التي ألفها "بيدبا" لملك الهند ثم ترجمها "برزويه" إلى الفارسية، ثم ابن المقفع من الفارسية إلى العربية. وبما أن النسختين الفارسية والعربية، مفقودتان، فإن المؤلف لا يوجد إلا بصورته في اللغة العربية، صورة لا

---

1-محمد عابد الجابري: المسألة الثقافية، ص127.

يمكن تقدير درجة أمانتها للأصل. وما أن تُرجم هذا الكتاب إلى العربية، حتى كان تلقّيه بالترحاب، لكنه وبسبب من نسبه الغامض، لم يكن بمقدوره أن يصير كتاباً بامتياز، غير أنه شكل مرجعاً دائماً في الثقافة العربية، لأنه على خلاف ألف ليلة وليلة / الكتاب الغُفْل، قد استفاد من السلطة التي منحها له الاسم المهيّب لمتّرجمه<sup>1</sup>.

ومن اللافت للنظر، أن كليطو لم يستوقفه أيُّ من الأسباب الكامنة وراء ترحيب القارئ العربي بكتاب كليلة دمنة، على حساب كتاب ألف ليلة وليلة، كما أنه لم يقدم التبريرات الذاتية والموضوعية الضرورية، التي منحت الهيبة لاسم ابن المقفع، لكنه سجل ملاحظات دقيقة وثاقبة، من خلال مقارنته لحكايات كليلة ودمنة، يمكن أن ندرجها في خانة النقد الثقافي، ومنها إشارته إلى ثنائية (الظاهر / الباطن) التي تخترق الحكايات، والحيل الكلامية التي تتضمنها وتتنظمها وتتوسل بها بهدف "المكر والخداع". إلا أن الباحث لم يتجاوز الاستعمال المتداول (للمكر والخداع) إلى الفهم والكشف عن المضمّر الثقافي والإيديولوجي، الذي يوجه فعل "مترجم" حكايات "كليلة ودمنة" ومروجها في القافة العربية واستبعاد حكايات ألف ليلة وليلة من مجال الاستهلاك الثقافي العربي، الذي ترعاه المؤسسات الرسمية.

فإن اللجوء إلى الحكي، على لسان الحيوانات، والاعتماد على "الأمثال الخرافية" باعتبارها استعارات تصريحية، لم يكن من أجل الحكماء والمتقّفين بالدرجة الأولى، كما يزعم "كليطو"، ولكن يأتي من باب الحاجة الملحة إلى توظيف البهائم، وتكليمها من وراء حجاب، بغرض التأثير على عامة الناس، واقناع السواد الأعظم منهم، بقيم سياسية ذات إيديولوجية فارسية صرف، وعبر حيل حكاية استعارية وتشبيهية ورمزية "جميلة" من تحتها، يجري تمرير أخطر الأنساق وأشدّها تحكماً وفنياً<sup>2</sup>.

---

1- عبد افتاح كليكو: لسان آدم، ترجمة عبد الكبير الشرفاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط1، 1995؛ ص75.

2- عبد الله الغدامي: النقد الثقافي، م، س، ص77.

وما يقال عن مقارنة "كليطو" يمكن أن ينسحب أيضا على دراسة "عبد الملك مرتاض"، الموسومة بـ: (مدخل إلى النظرية الثقافية الشفوية)<sup>1</sup>، وكتابه: (عناصر التراث الشعبي في رواية اللاز، للروائي الجزائري الطاهر وطار). وإذا كانت الفكرة الرئيسية في هذه الدراسات غير قائمة أساسا على وعي الأنماط والأنساق والتأريخ للثقافة في النقد المغربي الحديث، فلأنها غالبا ما تأتي القراءة إما بغرض مقارنة بعض العناصر الثقافية المهيمنة في بعض النصوص الأدبية دون غيرها، وإما بغرض تحديد الإطار السوسيوثقافي، الذي انصاغت ضمنه (رؤية العالم) التي يقوم عليها خطاب كل مرحلة من المراحل التاريخية.

تتفاوت المقاربات النقدية، قريبا أو بعدا، من النقد الثقافي، فما ينسحب على نمط معين من الدراسات، قد لا ينسحب بالضرورة على نمط آخر من الدراسات السيميائية على شاكلة تحليل (الخطاب البصري في الشعر المغربي المعاصر: من الأشكال الخطية إلى القيم الخطية)<sup>2</sup>. وهي محاولة يسعى فيها الباحث "بوجمعة العوفي" إلى مقارنة الأشكال الخطية في سياق تحولاتها إلى قيمة تشكيلية. وهي محاولة حثيثة، وشغوفة أيضا -كما يصفها صاحبها- في الإنصات إلى بعض طروحاتها، وأشكال تقصيدها لقضايا، وأسئلة الجمالي والبصري، و"إبدالات" وتحولات النص الشعري المعاصر في المغرب، ضمن منحى تعبيرية مغاير.

وهو المنحى، الذي أشار إليه الباحث، ضمن رؤى شعرية وسياقات، وأشكال اشتغال خاصة و"مخاتلة"، أحيانا عبر أنساق مضمرة للعديد من المحاولات والتجارب التعبيرية والجمالية الأساسية، في مسار الشعر المغربي، الأمر الذي يدعوه الباحث بالمقترحات أو المحاولات الجمالية، التي وضعت النص الشعري المغربي المعاصر، في عمق الكتابة، وعلى تخوم تعبيرية وجمالية، وقد أتاح له الكشف ضمن نماذجها

1- صدرت عن مجلة التراث الشعبي، بغداد، ع11، سنة 1992

2- بوجمعة بوعرفي: تحليل الخطاب البصري في الشعر المغربي رسالة دكتوراه، (مخطوطة)، جامعة فاس،

الأساسية عن العديد من بنياتها، وخصائصها، ودلالاتها في هذا البحث، ومع ذلك تبقى هذه المحاولة دون طموح الدرس الثقافي ومستلزماته النقدية<sup>1</sup>.

كما تتدرج، في هذا الإطار أيضا، دراسة الباحث المغربي، أحمد أمير، التي جاءت تحت عنوان: (سيمولوجيا الخطاب البصري وإنتاج المعنى). وهي دراسة تعد من أهم الدراسات المغاربية التي اطلعنا عليها في هذا المجال، فقد تناول فيها الباحث مفهوم التواصل البصري وأشكاله، من منطلق أن السيمولوجيا علم عام يعنى بدراسة كل أنساق التواصل اللسانية وغير اللسانية، حيث يحدد الوظيفة التواصلية ليس باعتبارها تقتصر على اللغة وحدها، وإنما بكونها مرتبطة بجميع الأنساق التواصلية القصدية والدالة. وهو ما يمكن أن يتيح إبراز أهمية القصدية في الوعي الإنساني الذاتي، الذي يدفع أفراد المجتمع إلى ممارسة سلوك تواصلية ما، ضمن إطار ثقافي معين. ذلك أن القصد هو جوهر السيرورة التواصلية وعماد المعنى. ومن ثمة فإنه لا يمكن أن يكون فعلا نابعا من الضرورات الطبيعية، التي تملئها الحاجات العضوية للإنسان. فالقصد هو توجه مباشر إلى الموضوع، ليطمأنه مع فعل الإدراك من لدن الذات. ومن هنا ينبثق الوعي، الذي يؤلف ما يطلق عليه كاسيرر (Cassierer) المبدأ الرمزي<sup>2</sup>.

ورغم أن الباحث ينطلق، في دراسته من تصنيف محدد للمادة النقدية، فربما لا يدرك أنه ذهب في ذلك إلى ما ذهب إليه "ميشال فوكو" (M. Foucault). فهذا التصنيف هو الذي ألهم "فوكو" مفهوم (البؤرة المعرفية) المتضمنة في البنية الفكرية التحتية المؤسسة للمعارف في حقبة معينة، والمتحركة في تصوراتها ومناهج البحث فيها؛ وهي تمثل الشروط القبلية، التي تنظم المعارف والمفاهيم وطرق التفكير، في عصر من العصور. وقد تم التعبير عن المفهوم المشار إليه هنا، بمصطلح (النسق). وهو الأمر الذي يسوغ لنا، إدراج هذه المقاربة، ضمن ما يسمى النقد الثقافي.

1- م، ن، ص (المقدمة)

2- أحمد يوسف: السيميائيات والتواصل، مجلة علامات في النقد، جدة، ع24، 2005، ص40.

ولا يفوتنا أن نشير هنا، أن الكتابات السيميائية والسردية تستند منهجياً، إلى ذات المجموعة من الخطوات التحليلية، والمفاهيم النظرية، والمصطلحات الإجرائية ذات الصلة بالنقد الثقافي، مما يتيح مقارنة النصوص والخطابات الثقافية، فهما وتفسيراً، تصب في خانة النقد الثقافي. وتتمثل هذه الخطوات المنهجية في الانطلاق من النص أو الخطاب باعتباره حاملاً للعلامات الثقافية، التي ينبغي التعامل معها، فهما وتفسيراً وتأييلاً، إلى جانب طرح أسئلة ثقافية جديدة كسؤال النسق، بدلاً عن سؤال النص المتعارف عليه في تحليل الخطاب الأدبي، وسؤال المضمرة، بدلاً عن سؤال الدال، وبتعبير آخر، طرح أسئلة ثقافية مركزة ودقيقة، تنطلق من النص والخطاب الأدبي والفني والجمالي، للكشف الأنساق الثقافية المضمرة، وفضح ألاعيبها المخادعة.

إن اللجوء إلى مقارنة البنى النصية، وفق نماذج معدة سلفاً، لتمثيل التفصيل الدلالي كما تتحدد في "المربع السيميائي الغريماصي"، من شأنها أن تسهم بطريقة أو بأخرى دراسة حياة العلامة داخل الأنساق الثقافية المضمرة، وتستهدف ما يسميه "عبد الله الغذامي" بالدلالات النسقية الثقافية، وآليات البلاغة الثقافية، من مجاز كلي وتورية نسقية. وهذا ما يجعل وظيفة النص، لا تقتصر على الوظيفة الأدبية أو الشعرية أو الجمالية فحسب، كما يرى "رومان جاكبسون" في نموذج التواصلي، وإنما تتعداها إلى الوظيفة النسقية الثقافية، كما يراها ميشال فوكو. الأمر الذي يسمح للناقد بنقل النص الأدبي، من مرحلتي: الفهم والشرح والتفسير إلى مرحلة التحليل والتأويل الثقافي<sup>1</sup>.

وعندئذ، فإن المشكلات أو الملاحظات، التي يسجلها النقد الثقافي على النقد الأدبي، تتمثل في عدم قدرة هذا الأخير، على كشف أنساقه المخاتلة، وإن كان معظم تلك المشكلات والملاحظات، لا يتوجه نحو الأدوات أو الضرورات، وإنما يتوجه إلى

1- عبد الله محمد الغذامي ودعبد النبي اصطيف: نقد ثقافي أم نقد أدبي، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1،

الغايات والمقاصد وطرائق العمل، في مجالات النقد عموماً، والتي تؤدي، أحياناً، أو في أغلب الأحيان، إلى ما يسمى بالتحيز الإيديولوجي والدوغمائية أو الاقتصار على قضية من القضايا الثقافية وإغفال أخرى.

ومن هذا المنظور، فإن أبرز الصعوبات التي بات يواجهها النقد المغربي، تكمن في تردد الدارسين في خوض غمار النقد الثقافي، لاعتبارات معرفية أو إيديولوجية، تحول دون تمحيض أدوات الخطاب السيميائي، لدراسة القيم الثقافية، التي يمتصها النص الأدبي، بوصفه مجرد حادثة ثقافية نسقية، وسياقات تاريخية، وسجل لأنساق وتمثيلات ثقافية ماكرة ومخاتلة، كما يعتقد، ستيفن جرينبلات<sup>1</sup>.

ورغم أن النقد الثقافي، قد ازداد اتساعاً وتطوراً، في وقتنا الراهن، إلا أن درس النقدي المغربي، لا يزال يشهد تلكاً واضحاً في أن يتخذ من النصوص الأدبية أداة لتحليل الأنساق الثقافية ونقد الواقع، مغفلاً دور النسق الفاعل الذي تؤديه الثقافة في بنية الخطاب الأدبي في بعده التاريخي، مع التركيز على الجوانب الشكلية في الأدب باعتبار أن أهمية الثقافة، إنما تتأتى من حقيقة أن الثقافة تعين على تشكيل وتنميط التاريخ، وليست المسألة متعلقة بقراءة النص، في سياق خلفيته التاريخية، ولا في استخدامه للإفصاح عن الحقب التاريخية، ذات الأنماط المصطلح عليها. فالنص والتاريخ منسوجان ومدمجان معاً، كجزء في عملية واحدة<sup>2</sup>.

ومن المفكرين العرب، الذين يرجع لهم الفضل، في طرح ومناقشة قضايا نقدية من هذا القبيل، في الساحتين الثقافيتين العربية، والغربية على حد سواء، نذكر المفكر العربي "إدوارد سعيد" في كتابه: (العالم والنص والناقد، 1983)، مصطلح "النقد

---

1- ستيفن جرينبلات (1943- ) أحد مؤسسي "التاريخانية الجديدة" - New historicism للممارسات

النقدية التي تبحث في الجماليات الثقافية . كتب عدداً من الكتب عن الثقافة والتاريخانية الجديدة، اشترك في تأسيس مجلة الدراسات الأدبية الثقافية . ولد في بوسطن 1943 . تعلم في جامعة ييل . عمل بالتدريس في جامعة كاليفورنيا باركلي وهارفارد، من أعماله: سلطة الأشكال في النهضة الإنجليزية 1982 . سير والتر

رالى 1973، مقالات في ثقافة الحداثة 1990. هاملت 2001 . الإرادة في صنع التاريخ 2004

2- R.Johnson, What is cultural studies anyway .p75.



المدني (Secular Criticism)، وفيه يظهر حرص الكاتب على ضرورة المزاجية بين نقد المؤسسة العلمية والثقافية معا، لتورهما في توجيه الخطاب والقراء نحو نماذج وأنساق وتصورات بعينها، يتأسس معها الذوق العام وتتخلق بها الصياغة الذهنية والفنية، مؤكدا على أهمية مساءلة الخطاب النقدي ذاته، داعيا إلى ضرورة انفتاحه على ما هو جماهيري ومهمش وإقحامه في متون الدراسات النقدية الثقافية، شريطة التخلي عن كل الانتماءات والتحيزات التي قد تعرقل عمل الناقد المدني وتسيء إلى مقارباته. بيد أن هذا المصطلح، لم يكن له ذات الصيت والشهرة كاللتين حظيت بهما مصطلحات نقده لخطاب الاستشراق، رغم حضور هذا المصطلح في جل أعماله، وإصراره على العودة إليه في كل مرة، لتأكيد أهميته في التحليل والدراسات الثقافية، إلى جانب التأكيد على أهمية المصطلحات، التي يقترحها "إدوارد سعيد"، في نقده الثقافي على نحو خاص.

وهناك محاولات واضحة مبكرة، في المشرق العربي، تعلن صراحة الاشتغال على النقد الثقافي، وفق مرجعيته الغربية الأمريكية، تتمثل في كتابات عبد الغدامي في كتابه: (النقد الثقافي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية). وفي كتابه المشترك مع الدكتور عبد النبي اصطيف: (نقد ثقافي أم نقد أدبي؟) وسعد البازعي وميجان الرويلي في كتابهما: (دليل الناقد الأدبي) وعبد الله إبراهيم في كتابه: (التلقي والسياقات الثقافية)، ويوسف عليما في كتابه: (النسق الثقافي، قراءة ثقافية في أنساق الشعر العربي القديم) والدارس العراقي محسن جاسم الموسوي في مؤلفه: (النظرية والنقد الثقافي).

هذا ونشير إلى أن النقد الثقافي، يعد مشروعا جديدا نسبيا، تبلورت معالمه الأولى في الساحة الغربية، كبديل للنقد الأدبي، رغم أن بداياته الأولى في أوروبا، ترجع إلى القرن الثامن عشر، حسب تقدير بعض الباحثين<sup>1</sup>. إذ تبلورت معالمه على

1- Fernand Dumond, L'horizon de la culture, L'institut quebecois de la recherche sur la culture. Edition 1995(p. l'introduction)

يد طائفة من رواد الدراسات الثقافية والأنثروبولوجية بصفة عامة، والنقد الثقافي بصفة خاصة<sup>1</sup>. ومن بين رواد الدراسات الثقافية (Etudes culturelles)، نذكر: "ماثيو أرنولد" في مقاله الثقافي: (مهمة النقد في الوقت الحاضر، 1865)، وفي كتابه: (الثقافة والفوضى، 1869)، وتايلور في كتابه: (الثقافة البدائية، 1871)، وريموند وليامز في كتابه: (الثقافة والمجتمع: من عام 1780 إلى 1950) الذي ألفه سنة 1958، فضلا عن كتابات أخرى كثيرة تشي بانتمائها إلى النقد الثقافي.

وقمين بالذكر، أن هناك اتجاها أمريكيا بارزا، أسهم إلى حد بعيد، في دفع الدراسات النقدية الأدبية، لتحتل مكانة غير مسبوقة، في إطار الدراسات الثقافية المقارنة، وهو اتجاه اللسانيات الأنثروبولوجية التي اهتمت بمشكلة العلاقة بين اللغة والثقافة. ويؤكد هذا الاتجاه على أن السلوك اللساني يُظهر الفرد، على أنه يحمل نسقا أو نمطا معيناً من أنماط ثقافة المجتمع، وأن هذه الأنماط هي من أكثر الظواهر ملائمة للملاحظة العلمية الموضوعية والمباشرة<sup>2</sup>.

غير أنه من الملاحظ، أن تلك المحاولات المبكرة، لم تكتسب السمات المميزة والمحددة، في المستويين المعرفي والمنهجي، إلا بعدما طرحت السيميائية نفسها، بوصفها مشروعاً لنظرية في المعرفة لتوحيد العلوم. وقد كانت بداية التسعينيات من القرن العشرين علامة فارقة وحاسمة، حينما دعا الباحث الأمريكي غرينبلات سنة 1982، صراحة إلى "نقد ثقافي ما بعد بنوي" تكون مهمته الأساسية تجاوز النقد الأدبي وإعلان (موت النص)، ليحل محله النقد الثقافي القائم على مبدأ تعدد التخصصات. وذلك لتمكين النقد المعاصر، من الخروج من تيه البنيوية ونفق النقد البنيوي الشكلي، الذي حصر الممارسات النقدية داخل إطار الأدب، كما تفهمه المؤسسات الأكاديمية "الرسمية"، إلى مرحلة "ما فوق البنيوية".

1- Frodon Jean- Michael, L'oeil critique: le journaliste critique de television INA Paris, 2002 p125.

2- افيتش ميلكا: اتجاهات البحث اللساني، تر، سعد مصوح، وفاء كامل، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة،

ومن الواضح أن الدراسات الثقافية في الغرب، قد تعززت بما جاء في كتابات اللسانيين والبنويين والسيميائيين، أمثال (فنسنت ليتش، وإيستهب، وألتوسير، وميشال فوكو، ورولان بارث، وجاك دريدا، وإيزابجر، وجوليا كريستيفا.. الخ) . إذ حاول هؤلاء الباحثون والنقاد تناول مختلف أوجه الثقافة، ولاسيما تلك التي يهملها عادة النقد الأدبي، بوصفها هامشية أو مبتذلة، يجب استبعادها. وقد عملوا على استجواب منظومة القيم والأعراف السائدة في الثقافة الغربية. وقد توصلوا بعد البحث العميق في إشكاليات الفكر الغربي إلى أن الثقافة، إنما تتأسس في سيرورتها على قانون الاستبعاد والاستقطاب. ولذلك كان فهم وفقه هذا القانون يسوجب تفعيلًا لملكة النشاط العقلي، لكي يتسنى للنقد الثقافي كشف ممارسات الأنساق الثقافية ونقدها<sup>1</sup>.

وفي تقديرنا، وحسب ما يذهب إليه الباحثان؛ "ميجان الرويلي"، و"سعد البازعي"، أنه على الرغم من تلك المساعي وتواتر الإشارة إلى هذا اللون من النقد وشيوع ممارسته في الغرب، قديما وحديثا، فإن مصطلح "النقد الثقافي" ظل بعيدا عن ذلك القدر والمستوى من التعيد والتنظير، الذي أثر في اتجاهات أخرى، ولا يكاد يحظى حتى بالإشارة إليه ضمن المعاجم المختصة. فهو مثلا، لا يزال غائبا عن عدد من المعاجم النقدية، ومنها المعجم المختص بالجانب الثقافي من النقد: "معجم النظرية الثقافية والنقدية" A dictionary of cultural and critical theory الصادر عام 1996. بل إن "ليتش" نفسه الذي ألف فيه كتابا عام 1992، لم يولِه اهتماما في المدخل الموسع الذي كتبه لـ "الدراسات الثقافية" ضمن المجلد الذي أصدرته جامعة "جونز هوبكنز" للنظرية والنقد الأدبي عام 1994م<sup>2</sup>.

ولذا فإنه، حتى وإن شغل النقد الثقافي حيزا واضحا، وكتبَ له الشيوخ في الساحة النقدية الغربية، فمن للمستبعد على المدى المنظور على الأقل، أن يشق

---

1- يوسف عليمات: النسق الثقافي، قراءة ثقافية في أنساق الشعر العربي القديم، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009، ص01.

2- ميجان الرويلي، وسعد البازعي، دليل الناقد الأدبي، م، س، ص306.

طريقه في الساحة الثقافية العربية باطمئنان، بعد أن بدأ زمام أمور المؤسسات الرسمية المهيمنة يؤول إلى التيارات الإيديولوجية المحافظة، حيث تؤثر الإيديولوجيا وصراع القوى في تشكل النص، وفي قراءته ونقده أيضاً، و"حيث تتغير الدلالات وتتضارب، حسب المتغيرات التاريخية والثقافية، وهذا التضارب في الدلالات، هو مما أخذته التاريخانية من التقويض، كما يلاحظ أبران"<sup>1</sup>.

ومن ثم فقد لا يجرؤ أحد على مقارنة نص أدبي خارج معايير وشروط حكومة البلاغة المعيارية والنحو التقليدي، التي يعول عليها في تثبيت الأنساق الثقافية الموروثة، بما يجعلها "أنساقاً تاريخية أزلية وراسخة ولها الغلبة دائماً"<sup>2</sup>، وهو ما يفضي إلى تعليق الكينونة أو الوجود بطريقة جبرية وغير مستقلة بين لحظتي (ما كان) و(ما سيأتي). فما إن تضع ثورات (الفيسبوك) أوزارها، وما ستسفر عنه من تحولات، من المرجح على ما يبدو، أن تكتسب الخطابات الاستيعادية اللعقلانية شرعيتها وحصانيتها، مما يجعل سؤال الثقافة والنص والمجتمع سؤالاً إشكالياً في النقد الأدبي، ناهيك عن النقد الثقافي.

ومن هنا، لا يمكن أن نتصور قيام دراسة نقدية تتجاوز ما هو شعري وجمالي، في النص الأدبي في أحسن الأحوال، وولوج عوالم أعمق غوراً وأبعد أثراً في صناعة النص للكشف عن القبحيات النسقية التي يتستر عليها الجمالي، ويتناول مختلف أوجه الثقافة ولاسيما تلك التي يهملها عادة النقد الأدبي.

ذلك أن ما أصبح يميز النقد الثقافي "المابعد بنيوي" هو تركيزه الجوهري على أنظمة الخطاب وأنظمة الإفصاح النصوي، كما هي في مقولات ميشال فوكو "وجاك دريدا"، حيث بات لا شيء خارج النص. وهي مقولات قد لا تجد صدى لها في واقعنا النقدي، في ظل الأسئلة التي يطرحها النقد الثقافي، من قبيل طرح سؤال

1- م، ن، ص 80.

2 عبد الله الغدامي: النقد الثقافي، م، س، ص 79.

الإستهلاك الجماهيري كبديل عن سؤال النخبة المبدعة، وسؤال المضرر كبديل عن سؤال الدال، وسؤال حركة التأثير الفعلية، وما إذا كانت هي للنص الجمالي المؤسساتي أم لنصوص أخرى لا تعترف بها المؤسسة، رغم أنها هي المؤثرة فعلا. فمن هذا المجال المهمل تأتي وظيفة النقد الثقافي<sup>1</sup> المستمدة مما يسميه "بورديو" (القوة الرمزية) التي "تعمل بكفاءة عالية، لأنها تفترض قيما محددة، تقترب من حدود الفكر اللاواعي"<sup>2</sup>.

لكن يبقى أن نشير في الختام، أن المشكلات التي يمكن دراستها، من منظور النقد الثقافي، ينبغي ألا تحول النقد الثقافي إلى نقد أخلاقي وأحكام قيمية أو إلى سيات تجلد به الذات، بتصوير المشكلات وكأنها محصورة في الثقافة العربية فحسب، كما فعل عبد الله الغزالي. فظاهرة الذات العربية المتشعنة، كما يصفها، الغزالي، هي ظاهرة معروفة في ثقافات كثيرة أخرى، بل لعلها سمة ثقافية، قد تميز مرحلة تاريخية معينة تسود فيها نفس النظم الاقتصادية والاجتماعية.. وهو ما شهدته الثقافات الغربية في أوروبا وأمريكا، كما شهدته الثقافات الشرقية. لذلك فإن نقد الغزالي الموصوف بالثقافي، ليس أكثر من نقد أخلاقي وأحكام قيمية، رغم ما تزخر به مدونة مشروع هذا الباحث، من مفاهيم كثيرة تتعلق بالدراسات الثقافية، كما وردت في ساقاتها الغربية عموما، والأمريكية على وجه التحديد.

---

1- عبد الوهاب ابو هاشم "مشروع النقد الثقافي" - جمعية الثقافة والفكر الحر.

2- ميجان الرويلي، وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، م، س، ص 46.

# الفصل الثالث

واقع إشكالية المصطلحية  
السميائية المغاربية

تبدو المصطلحية السيميائية في مشهدنا النقدي - حسب كثير من الباحثين - حقلاً غير محدد المعالم، إذ يعتقدون أنها لا تتسم بذات المستوى النسبي من التحديد، الذي يظهر في الدراسات الغربية على علاتها. مما يجعل معظم المصطلحات السيميائية من أكثر القضايا جدلاً في الساحة النقدية المغاربية. ورغم كثرة ما كتب حولها لم يتفق الباحثون على مفاهيم محددة لها حتى الآن. بل تعددت حولها التعريفات ولازالت، وأصبحت أكثر تجريداً، حتى كاد جل هذه المصطلحات يعني كل شيء ولا شيء في الوقت ذاته، وأصبحت معرفة المصطلحات العربية كثيراً ما تكون أشق من معرفة النظرية السيميائية ذاتها. بل إنه بات من الواضح، حتى الذي يتقن اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو كليهما معاً، ويمتلك ناصيتهما الثقافية بدرجة كبيرة يستطيع بطريقة ما، إمكانية فهم هذه النظرية ومضمونها العلمي، لكن لا يستطيع نقل هذا المضمون إلى لساننا العربي، إذ لا يجد له نظائر اصطلاحية عربية يطمئن إليها، وذلك لاستحالة وجود تطابق بين اللغات تطابقاً تاماً<sup>1</sup>.

التفت النقد الأدبي في المغرب العربي إلى المنهجية الحديثة، حيث استخدم "إدريس الناقوري" المصطلح لأول مرة سنة 1977 في النقد الأدبي بالمغرب في كتابه (المصطلح المشترك في نقد الشعر)، ورهن مفاهيم المصطلح النقدي وحدوده النقدي بالتواصل الحضاري والمعرفي والمثاقفة عبر المناهج النقدية الحديثة، ولاسيما البنيوية التكوينية. غير أن غالبية جهود النقاد المغاربيين في وضع المصطلح، وهي كثيرة انصبت على السيميائية مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات، وأدغمت المصطلحات السيميائية بالمصطلحات الدلالية في التراث النقدي عند العديد من النقاد، أمثال "محمد مفتاح" و"محمد بنيس" و"مجمد العمري" و"عبد السلام المسدي" و"عبد الحميد بورايو" و"رشيد بن مالك" و"أحمد حسني"، و"يوسف وجليسي" و"علي بوخاتم"، و"عبد الملك مرتاض"...

1- محمد فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،

ورغم أن وضع المصطلحات السيميائية والعناية بها، ترجمة وتعريبا وتوليدها وتداولها، يمثل بداية محمودة تتيح نقل المعارف السيميائية وتدريسها باللغة العربية إلا أن كثرة عدد نقلة المعارف السيميائية وعدد المؤلفين من غير أهل الاختصاص في هذا المجال، اختلفت بها اختلافاً كبيراً، وصار الاختلاف بشأنها داء من أدواء الممارسة النقدية، إذ بات ينمو ويستشري كلما اتسعت دائرة الثقافة النقدية في ساحتنا العربية.

وإذا كان هناك، لأبد من صرخة، فيجب أن تكون من أجل إعادة قراءة هذه المشكلة في سياق جديد، لربط بعض البوارق بما استحدث بطريق عشوائية، بغية أن تؤلف المصطلحات فيما بينها، جملة خبرية دالة تقي بالإجابة عن كثير من الأسئلة المطروحة في الساحة النقدية العربية. لقد آن الأوان لضرورة إيجاد منهجية موحدة وواضحة المعالم والحدود، للتعامل المصطلحات السيميائية، في ضوء علم المصطلح terminologie كشرط أساسي للنهوض بالنقد وتحقيق أهدافه المبتغاة، بالدرجة المرجوة. فالمصطلح العلمي الدقيق، هو من أهم سبل اكتساب المعرفة وتداولها، وذلك أنه يخدم اللغة ويعمل على تطويرها، وانعدامه يؤدي إلى انحدار مستوى التفكير العلمي والنقدي وتدهور مكانة اللغة والناقد والأديب.

إن من أهم الإشكالات، التي أصبحت تواجه الدرس السيميائي، في وقتنا الراهن، هو ما بات يعرف في الساحة النقدية بمعضلة تعدد المصطلحات وتداخلها وتشعبها وغموضها واختلاف مضامينها، نقلا وترجمة واشتقاقا وتعريبا وإحياء واستعمالا. ومن الأمثلة على ذلك ما أحصاه، في ذات السياق، يوسف وجليسي، حيث أشار إلى ستة وثلاثين مصطلحا عربيا مقابلا لمصطلحين واضحين في الأدبيات الغربية وهما، (Sémiologie, Sémiotique)، وتصبح المعادلة الحسابية غير منطقية، وتندرج ضمن الثالث المرفوع، الذي لا يحتاج إلى فائض في القول.



وبخاصة حين تصاغ على النحو الآتي: (2=36) عوض (2=2)، فيمكن أن نقول، إننا أمام أزمة مصطلحية حقيقية، نعتقد أنه لم يسبق لها مثيل في ساحتنا النقدية<sup>1</sup>.

ومن الترجمات المتداولة لهذين المصطلحين، يذكر وغيلسي: "السيمائيات، السيمائيات، السيمائية، السيمائية، السيميوتية، السيمييات، السيامة، السماتية، السيمياء، علم السيمياء، السيميولوجيا، السامولوجيا، علم السيمونتيك، علم السيميولوجيا، السيميوطيقا، السيميوتيك، السيميوتيكية، علم الرموز، الرموزية، علم الدلالة، علم الدلالات، الدلائلية، الدلائليات، علم الدلائل، علم الأدلة، علم الدلالة اللفظية، الدلائلي، الدلالية، العلامة، العلاماتية، علم العلامات، علم العلاقات، علم الإشارات، نظرية الإشارة، الأعراضية، دراسة المعنى في حالة سينكرونية.."<sup>2</sup>.

يرجع الباحث "رشيد بن مالك" سبب وجود التضارب في الترجمات العربية، ومن بينها مصطلحا (سيمائية / سيميولوجيا) إلى الاختلافات الموجودة في البحوث الأوروبية، مشيرا، على سبيل المثال، إلى التصريح الذي خص به "غريماص" جريدة "لوموند" الفرنسية سنة 1974، إذ قال: "أعتقد أن لا يجب أن نولي أهمية للنزاع حول الكلمات في الوقت الذي تنتظرنا فيه أشياء كثيرة. عندما تعلق الأمر منذ ست سنوات [1968]، بإنشاء جمعية دولية، كان يجب أن نختار بين المصطلحين. تحت تأثير جاكوبسون، وبال اتفاق مع ليفي ستروس وبنفيسيت وبارث وأنا شخصيا (غريماص)، وقع اختيارنا على "السيمائية". غير أن لمصطلح السيميولوجيا جذورا عميقة في فرنسا، مما أدى إلى الاحتفاظ بالتسميتين (...). بناء على نصيحة

1- يوسف وغيلسي: : إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر،

2008، ص233

2- م، ن، ص233.

هيالمسلاف، يمكن أن نفهم من السيميائيات البحوث الخصوصية المتعلقة بالمجالات  
الخصوصية، وتكون السيميولوجيا النظرية العامة لكل هذه السيميائيات"<sup>1</sup>.

ومن اللافت، أن "غريماص" قد استشعر تفاقم إشكالية المصطلحات في الثقافة  
الفرنسية، وأثرها على مسار مشروعه السيميائي، فحاول أن يضع حدا لتداخلها، وفق  
رؤية أكثر شمولية. فقد بدأ بالتفريق بين سيميولوجا "سوسير" وسيميوطيقا "بيرس"  
محصّنا الأول للإطار النظري العام لعلم العلامات والدلالة على الأصول، فيما جعل  
"السيميوطيقا" تحيل إلى الفروع؛ أي إلى الجانب العملي والأبحاث المنجزة حول  
العلامات اللفظية وغير اللفظية.

وقد نبه هلمسليف، في ذات النطاق، إلى الفروق بين المصطلحين، محافظا على  
مصطلح "سوسير"، إذ أضفى عليه تحديدا دقيقا، وعبر عن السيميولوجيا بالسيميوطيقا  
الواصفة *Meta sémiotique* وكأننا به يقول إن السيميوطيقا - الموضوع  
*sémiotique-objet* ليست بعلمية، وبذلك أقصى السيميوطيقا الإيحائية بمعنى لغات  
التضمين من مجال السيميولوجيا، من جهة، ومن جهة أخرى أقصى السيميوطيقا  
الواصفة *Meta sémiotique* والتي هي بالنسبة للسيميوطيقا موضوع السيميوطيقات  
العلمية<sup>2</sup>.

فيما فرق آخرون بين المصطلحين على أساس الوظيفة باعتبار أن  
"السيميولوجيا" تعنى بدراسة أنساق العلامات غير اللسانية كقانون السير وترقيم  
السيارات وغيره، في حين محضوا "السيميوطيقا" لدراسة الأنظمة اللسانية كالنص  
الأدبي.

---

1- انظر: بحث "إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربية الراهنة" لرشيد بن مالك، مجلة  
علامات السعودية، ص323، 324.

2- A. j. Greimas- J. Courtes *Sémiotique . dictionnaire raisonne de la theorie du langage*  
Classiques Hachette. Collection dirigee par Bernard Quemada .1980.p335.336.

الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه "رشيد بن مالك" بأن إشكالية المصطلح السيميائي في النقد العربي، تتعلق بالترجمة وتعريب المصطلحات الأجنبية ذات المنشأ الفرنسي تحديداً، وبالعامل على توطينها في السياق النقد المغربي والعربي، في غياب أي تنسيق بين المشتغلين في هذا المجال، وعدم وجود هيئة مغاربية وعربية جامعة، تفصل في حدود هذه المصطلحات ومضامينها واستعمالاتها. إذ إن كثيراً ما تتعرض المصطلحات في ترجمتها أو تعريبها ونقلها من لغتها الأم إلى اللغة العربية لتأثيرات مختلفة، حيث تحمل محمولات ثقافية في لغتها الأصلية، ثم تتأثر بالثقافة العربية التي تنتقل إليها، فتتغير دلالاتها على نحو يفقدها شيئاً من التحديد والدقة والوضوح.

فيما يرجع سعيد يقطين الاختلافات بين المصطلحات إلى حقولها المعرفية. فإن المصطلحات من وجهة نظره كيفما كان نوعه تكتسب دلالتها الخاصة من الاختصاص نفسه، فهو يرى أن المصطلحات تتحدد وفق سياقاتها المعرفية، أما اختلاف دلالات المصطلح الواحد فإنما مردها إلى اختلاف الاختصاصات والتصورات. وإذا اتفقنا على هذه القاعدة، كما يقول، "يمكن أن نذهب إلى أن هناك نظريات عديدة ومختلفة (... ) وطبيعي أن نجد المشتغلين بهذه النظريات، يستعملون دوال مصطلحات معينة، لكن كل اختصاص يحملها بمدلولات تطابق التصور الذي ينطلق منه. إذا اتفقنا على هذه القاعدة كذلك، لا مفر من الذهاب إلى أن (المصطلح) الواحد له مدلولات (اصطلاحية علمية) متعددة بتعدد النظريات والاجتهادات. ويقتضي هذا، إذا ما حصل التسليم بذلك، أن أي مصطلح من المصطلحات لا يمكن أن نضع له مقابله المناسب ما لم نفهم جيداً، ونستوعب جيداً مدلوله داخل الإطار الموظف في نطاقه"<sup>1</sup>.

كما أنه يقول في ذات الصدد: "ما دمنا لا ننتج هذه المفاهيم والمصطلحات، فإنه لا يمكن إلا أن نختلف في فهمها، ونقلها إلى لغتنا العربية. والنقل إلى لغة أخرى لا

1 - سعيد يقطين: نظريات السرد وموضوعها، في المصطلح السرد، مجلة نيزوى، سلطنة عمان 9ع،

يمكن أن يتأتى بالسهولة التي يتصورها البعض: شراباً سائغاً للشاربين!. وما أصعب الدخول إلى الرأس لمعاينة كيف يشتغل؛ إنه بدون فهم طريقة اشتغال المفهوم، وبدون تحديد خلفيته، ومقاصده، لا يمكننا أن نستوعبه. وبدون الاستيعاب الجيد، لا يمكن النجاح في الاقتراح المناسب"<sup>1</sup>.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن الدرس النقدي المغربي، في كثير من جوانبه، لا يزال يفتقر إلى الإطار النظري، أو لنقل الرؤية الإبستمولوجية المتعلقة بهذا الجانب إلا ما ندر. وربما كان هذا أحد الأسباب، التي أدت إلى تقلت المصطلح من بين أيدي عدد غير قليل من الباحثين والدارسين، وخاصة ممن وصلهم المصطلح السيميائي سماعاً ولم يقرؤوه في سياقه المعرفي ولغته وبيئته الأصلية، لتحديد دلالاته على نحو دقيق، فضاع كثير من ثماره، تحت طائلة اضطرار الدارس لدخول حقل الاشتغال على المفاهيم الاصطلاحية، من بوابة المعاجم اللغوية، وليس من بوابة النظرية السيميائية وعلم المصطلح، مما نتجت عنه جملة من المصطلحات المتباينة أحياناً والمتشاكلة أحياناً أخرى. ولذلك ليس بغريب أن نرى تفاوتاً كبيراً بين مستويات المقاربات النقدية المسترسلة بتفاوت وتعدد المترادفات اللفظية في اللغة العربية.

حاول بعض النقاد والباحثين المغاربة التركيز على المصطلح، في صلته بالتمثل النظري لمناهج النقد الحديثة والمعاصرة، بغية تشخيص وضعيته بوصفها "ثمرة مناخ سوسيوثقافي وأدبي محكوم أولاً، بقلة الإنتاج والابتكار النظريين (في الساحة العربية)، بالقياس إلى الثقافات التي تبلورت فيها في الأصل، وبمحدودية النصوص الإبداعية في المستوى الكمي لا في المستوى النوعي"<sup>2</sup>.

ولا شك في أن تلك المحاولة، تأتي في إطار البحث عن رؤية جديدة، للتصدي لإشكالية المصطلح، ومفعولاتها في الساحة النقدية. لكن ما يمكن قوله في هذا

1- م، ن.

2- عبد الحميد عقار: أفق الخطاب النقدي بالمغرب، ضمن كتاب: النقد الأدبي بالمغرب: مسارات، وتحولات، منشورات رابطة أدباء المغرب، الرباط، 2002، ص111.

الصدد، هو أن بعض الأوضاع الثقافية والتاريخية المتماثلة في أقطار المغرب العربي، قد أنتجت رؤية متماثلة على مستوى المحتوى الإيستيمولوجي لكثير من المصطلحات. وكان لهذا بعض التجليات خاصة حين يتطلع الناقد المغاربي إلى مجارة أو محاكاة النقاد السيميائيين الفرنسيين في دراساتهم الأدبية في بداية مشواره النقدي، من منطلق "أن النظرية النقدية لا يمكن إدراكها علمياً إلا بواسطة درس المصطلح"<sup>1</sup>.

ونشير في هذا السياق، إلى أن التعامل مع المصطلحات المترجمة عن المؤلفات الغربية، لم تكن "سائغة للشاربين"، حيث كان من الصعوبة بمكان أن يتم فهمها وتمثلها بسهولة ويسر. وذلك لأن ترجمة المصطلحات السيميائية، تأخرت عن ترجمة النظرية السيميائية نفسها والتعريف بها، مما جعل تسويقها في المشهد النقدي المغاربي، يستغرق وقتاً طويلاً، وتطلب ذلك جهوداً كبيرة لشرح عدد كبير من الإشارات والمفاهيم الاصطلاحية. وكانت ترجمة المصطلح السيميائي الواحد، تدفع المترجم أحياناً، إلى قراءة العديد من المؤلفات في مظانها الأصلية اللسانية والشكلانية والبنوية. وهو ما يتجلى في كتابات "رشيد بن مالك"، وخاصة في ترجمته لـ"لقاموس المعقلن لـ"كورتيس" و"غريماص"، حيث يظهر الباحث من خلال تلك الكتابات مطلعاً على الملابس النظرية للسيميائية وتعقيداتها، ومنها تلك التي أحاطت بظهور الشكلانية، حيث توصف بأنها ظهرت في ظروف معقدة.

وقمين بالذكر، أن "محمد برادة" يرجع تلك الملابس والتعقيدات إلى أن الشكلانية التي صاغت "مدرسة باريس" مبادئها في تصور جديد، تعبر "عن معارضة النقد الأكاديمي، الذي كان يستمد معارفه من كل شيء إلا من النص الأدبي، وتدعم الحركة المستقبلية التي أعطت للشكلانية نصوصاً تثير مشاكل نظرية متنوعة بخصوص الوظائف المختلفة للغة الأدبية. وبذلك فإن الشكلانية استطاعت أن تلبى

---

1- توفيق الزيدي: جدلية المصطلح والنظرية النقدية دار قرطاج للنشر، ط1، 39، ص.1998.

الحماس المشتعل الذي خلقتة ثورة أكتوبر 1917 في المتقنين الروس لكل ما هو جديد، لكنها لم تجار التوجهات الإيديولوجية للسلطة بخصوص الوظائف العلمية للكتابة والقول الأدبي، حيث كان أبرز عنصر في هذا السياق هو الحوار المنتج المستمر الذي دار في ما بين اللسانيات وأبحاث الشكلانيين، والذي أدى تباين هدفهما لاحقاً<sup>1</sup>.

إن مشكلة الاصطلاح مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بإشكالية التعريب والترجمة، مما يجعل النقاد يختلفون في فهم المراد من المصطلح النقدي الواحد، وهو ما يؤدي غالباً إلى تضارب الآراء أحياناً واختلاف النتائج في أحيان كثيرة. ويأتي ذلك لضعف وتيرة النقد الأدبي العربي الحديث، في مواكبة قضايا المصطلح النقدي حتى وقت متأخر، لقلة الاهتمام في ذات الوقت بقضايا المناهج المعرفية الحديثة من جهة، والتراث النقدي العربي من جهة أخرى<sup>2</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن المصطلح، ومن وجهة نظر فلسفية ومنطقية، يعد مجرد كلمة أو تركيب تعبيرى لتسمية الأشياء، يحتمل الخطأ والصواب، ضمن الجمل القضية، ولكننا إذا أخذناه بوصفه وحدة معجمية معيّنة Normalisée، عينتها مجموعة من المختصين، بغرض التواصل في حقل معرفي معين، كما هو الحال في السميائيات مثلاً، فإنه يمثل بنية معرفية محددة. وبهذا المعنى يغدو المصطلح، جزءاً من لغة شارحة خاصة مضبوطة، يخضع على مستوى البنية والتصوير لسيطرة الباحث المختص في هذا المجال.

ومن الوجهة الشكلية، قد يكون المصطلح، باعتباره علامة (دالاً ومدلولاً)، كلمة أو حرفاً أو رمزا أو رقماً أو خطاطة بيانية أو توليفة من هذه العناصر كلها أو من بعضها. ولكنه إذا كان من خارج اللغة الطبيعية، ينظر إليه على مستوى الخطاب

1- محمد برادة جريدة أنوال، عدد 48، 1983/01/20.

2- بسام قطوس: إشكالية المصطلح النقدي المعاصر، السيميولوجيا نموذجاً، في كتاب قضايا المصطلح: اللغة العربية في مواكبة العلوم الحديثة"، ص324.

الخطي باعتباره دالا بصريا، ويتخذ في الخطاب الشفوي بعدا صوتيا. لذلك تختلف المصطلحات السيميائية، من حيث دلالتها وطريقة تعيينها ووظيفتها في سياق التحليل.

من النقاد المغاربة الأكثر اهتماما بإشكالية المصطلح في النقد الادبي، نذكر "عبد الملك مرتاض" و"عبد السلام المسدي" و"سعيد بن كراد" و"سعيد يقطين" و"محمد مفتاح" و"عبد الحميد بورايو" و"رشيد بن مالك". فقد حاول هؤلاء الباحثون الاشتغال على المصطلح بوعي منهجي ولسانياتي متميز، نتيجة لقراءاتهم الكثيرة لمختلف الاتجاهات والمدارس السيميائية في الغرب، والاطلاع على التراث العربي القديم.

وكان من نتائج هذه القراءات، تبلور جهاز مفاهيمي يمتح مقوماته من التراث النقدي العربي القديم، من جهة والنظرية اللسانية الغربية المعاصرة، من جهة أخرى، حيث تمخضت عن هذه المحاولة قواميس سيميائية ومسارد اصطلاحية وملاحق توضيحية، مترجمة طورا ومعربة طورا آخر، فأغنت الساحة النقدية بمصطلحات سيميائية دقيقة، وليس بألفاظ فارغة من الدلالة العلمية. بل استطاع الباحثون بالفعل أن يساهموا مساهمة لها قيمتها الملموسة، سواء في "ترويج" الدرس السيميائي، وتكيفه مع خصوصيات النص العربي، أو في تطوير مفاهيمه وضبط مصطلحاته بما يحفظ للجملة العربية سلامتها ودقتها.

غير أننا نعتقد أن جهود هؤلاء النقاد لم تكفل بالنجاح المنشود لكونها جاءت معزولة وغير مؤطرة في نطاق مؤسسة علمية تعمل على جمع الشتات وتوحيد الجهود، وحتى البحوث الأكاديمية من رسائل وأطروحات جامعية، بقيت حبيسة رفوف المكتبات ولم تر النور رغم أهميتها وقيمتها العلمية في هذا المجال. وهو ما أدى باختلاف الترجمات والمصطلحات المولدة والمشتقة، بالانتقال من الائتلاف المحمود إلى الخلاف المذموم.

ولسوف نرصد بعضاً من المصطلحات المتشاكلة، والمصطلحات المتباينة، بناء على مبدأ المماثلة بين ناقد وآخر، وربما حتى لدى الناقد الواحد، بين دراسة وأخرى. وقد وجدنا أن التعارض يبلغ مداه، بشأن كثير من المصطلحات، حيث تتعدّد الآراء وتزداد حدة واضطراباً. ومن ذلك مصطلح "السيمائية" على سبيل المثال الذي تعددت مفاهيمه، حتى كادت تساوي عدد النقاد الذين تناولوه. إن لم يكن فاق ذلك بكثير.

ومن الملاحظ، أن بعض تلك الأعمال، تفتقد إلى ما يعطيها قيمة خاصة، كما يقول يقطين "ويحقق لها مصداقيتها، ذلك لأنها ظلت في أغلب الأحوال، عبارة عن اجتهادات ذاتية، أو فردية. إذ أن عمل كل دارس أو مترجم يتم بناء على رؤية صاحبه أو اقتناعه، الشيء الذي طبع هذه الإنجازات بالاختلاف القائم على الخلاف، والتعدد الذي يصل حد التسبب. فلا حوار بين المشتغلين (في هذا الميدان)، ولا رؤية توحد الاهتمام، ولا لقاء بينهم لتوحيد لغتهم، أو مناقشة اصطلاحاتهم، التي هي في أغلب الأحيان مقابلات لم توجد في المصطلحات الغربية"<sup>1</sup>.

بل قد يزداد الأمر خطورة، حين يدخل الدارس المبتدئ المشهد النقدي متدثراً بالسيمائية، إثر اطلاعه على مقال أو كتاب أجنبي، لا يكلف نفسه عناء الإشارة إلى مصادر سابقة، أو دراسات أنجزت في المضمار نفسه، ثم يقدم عمله، وكأنه كشف جديد، ويقترح مصطلحات لا تساهم إلا في إشاعة نوع من الاضطراب، ومزيد من فوضى الاستعمال<sup>2</sup>.

وتلافياً لهذه الوضعية، ودرءاً لنمو الدراسات الشاذة وتبليها في الأذهان، يتعين أن يعنى الدرس التطبيقي بالمصطلح عنايته بالنظرية السيمائية وإجراءاتها العملية، وعلاوة على هذا أن يكون الناقد على وعي تام بعلم المصطلح بشقيه، النظري والتطبيقي وقضاياها النقدية. وذلك من منطلق أن المصطلح بنية سيمائية، ذات

---

1 سعيد يقطين: المصطلح السردي، م، س، ص 9

2-م، ن



محتوى معرفي وثقافي، وعلامة من نوع خاص، تدل على الخطابات وتوحي بها، ومفتاح من مفاتيح المنهج النقدي. فالمصطلح لا يساعد على وصف العمل الأدبي وتحليله فحسب، وإنما يعمل أيضاً، على نمذجته حيث يمارس تأثيره الدلالي على مستوى المعنى الإيحائي وليس على مستوى المعنى الثابت في فضاء لساني وسيميائي ودلالي يقترب، إلى حد بعيد، بالنظرية الواصفة (ميتا - نظرية métathéorie) إن لم يكن هو عمادها، حيث "يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية"<sup>1</sup>.

أدرك بعض الباحثين المغاربة الصعوبة الجوهرية، الناتجة عن اختلاف اللغات، مبنى ومعنى، وبخاصة اختلاف العربية عن اللغة الفرنسية، في أصول الكلمات واشتقاقها، وحاولوا التغلب عليها بثبت المصطلحات، كما هي بحروفها اللاتينية إلى جانب دلالاتها الاصطلاحية بالعربية، مستعينين بما وصلت إليه أيديهم من معاجم عربية، وبجهود المحررين والمصححين، لوضع مصطلحات تقابل ما يعثرون عليه من ألفاظ ومصطلحات سيميائية في لغاتها الأصلية، كما استطاعوا أن يحيوا ألفاظاً عربية كثيرة. رغم ارتباط السيميائية بنسق فكري وثقافي لعالم غربي، أوجد علوماً جديدة وأحدث اختراعات، وعرف نظماً وأوضاعاً سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة لا قبل للعرب القدامى بها<sup>2</sup>.

الشيء الذي عبر عنه مبكراً رافع رفاة الطهاوي، حين صدم بالحضارة الغربية في بداية النهضة العربية، بعفوية ساذجة لا تخلو من دلالة بأن الفرنسيين ليسوا أسراء التقليد أصلاً، بل إنهم يحبون دائماً أصل الشيء والاستدلال عليه. وكل

1- احمد، مطلوب: معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989، ص 10.

2- جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة في عصر محمد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1967، ص 211،

إنسان فيهم على قدر حاله. فليست العوام بهذه البلاد من قبيل الأنعام كعوام أكثر البلاد المتبربرة<sup>1</sup>.

ورغم أن المصطلح يضرب بجذوره في أعماق الذاكرة الثقافية، وينبثق عن رؤية تؤطرها خلفية إبستمولوجية، فلذلك، غالباً ما ينظر إليه في النقد الغربي على أنه علامة تحيل الشاهد الثقافي على الغائب الحضاري والتاريخي، حتى في ظل ارتباطه بجملة المفاهيم الإجرائية للغة الواصفة. وبقدر ما هو بنية أو شكل فإنه محتوى ومضمون ثقافي وحضاري.. ومن ثمة، فهو ليس معطى عرضياً في الإرث الثقافي والحضاري أو شكلاً خالياً من أي دلالات ثقافية، وإنما هو شحنة دلالية تتيح التواصل بين الثقافات، ونقل العلوم وإبراز الجوانب الحيوية فيها. وربما هذا ما دفع "طه حسين" قبلئذ، وهو ينقد منهج المرصفي في إحياء التراث: إن "كل قديم في هذا المذهب جيد خليق بالإعجاب لرصانته ومثانته، وكل جديد فيه ردىء سفساف لحضارته وهلهته"<sup>2</sup>.

ومع ذلك يشهد الواقع النقدي المغاربي على يد بعض الباحثين والدارسين، شيوعاً متزايداً للنظرة الاختزالية إلى المصطلح بشكل عام، باعتباره مجرد أداة إجرائية مفصولة كلياً عن أي خلفية إبستمولوجية مؤطرة لها، أو أنه مجرد شكل بلا محتوى، مما سهل توظيفه بشكل مشوه، بات يفقده حتى طاقته الإجرائية، فضلاً على تعامل البعض الآخر معه بوصفه مسلّمة لا يأتيها الباطل من أي جانب، بل بوصفها مسلّمة تصل أحياناً إلى حدّ التقديس. ولذلك لم يكلف هؤلاء أنفسهم عناء التدقيق في المصطلح الذي يحمل في داخله مفارقات ثقافية وإيديولوجية لا حصر لها، فهو كلمة أو مجموعة من الكلمات، تتجاوز دلالتها اللفظية والمعجمية إلى تأطير تصورات فكرية وتسميتها في إطار معين، تقوى على تشخيص وضبط المفاهيم التي تنتجها

---

1- رافع رفاع الطهطاوي: تخلص الإبريز من تخلص باريز، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993، ص147.

2- هاشم ياغي: النقد الأدبي الحديث في لبنان، الجزء الأول، دار المعارف بمصر 1968ص18

ممارسة ما في لحظات معينة. وتشى بانتمائها إلى المنظومة الفكرية والثقافية والفلسفية للبيئة، التي نشأت فيها واكتسب مناعتها وخصوصيتها من الطبيعة المعرفية التي تقتضيها.

لقد وقع النقد السيميائي المغربي في عدة اضطرابات اصطلاحية ومفاهيمية في التعامل مع كثير من المصطلحات السيميائية المستقدمة من النظرية الغربية، بسبب الجدل المركزي حول المحتوى الأيديولوجي للمصطلح، ومشكلاته الأبيستيمولوجية وعلاقتها بالمرجعية الثقافية والتاريخية، المتصلة بهذه المصطلحات في بيئاتها الأصلية. وما يقال عن المناهج، ينسحب أيضا على المصطلحات بأنها لا تمتلك صفة إطلاقية كما أنها ليست متعالية على الشروط التاريخية التي أوجدتها مما يكسبها عدم كفاية مفهومية إجرائية. وذلك لأنها هي الأخرى، غير قادرة على تجاوز كل الاختلافات الموجودة بين بيئات نشأتها وبيئات توظيفها.

إن المصطلحات المستوردة من الفكر النقدي الغربي، هي مصطلحات ذات حمولة مفاهيمية كبيرة، انتقلت إلى الحقل النقدي المغربي، عن طريق الترجمة أو التعريب. وسواء كانت تلك الحمولة المفاهيمية، على المستوى الفلسفي أو على المستوى التاريخي أو حتى على المستوى العقائدي والأيدولوجي، فغالبا ما يتم اختزالها أثناء العملية النقدية إلى الحد الأدنى من دلالاتها المفترضة، حيث يتم إعمال المصطلحات السيميائية إعمالاً يتجاهل الظروف التي نشأت فيها واشتغلت عليها، وهذه النقلة سرعان ما تُحدث مطبات عقلية في المنهج النقدي لا يمكن تجاوزها.

ومن هنا، كان لا بد أن يمر توضيح مفهوم المصطلحات السيميائية، قبل ترجمتها أو نقلها أو تعريبها وتطبيقها، عبر تحليل محتواها وتحديد علاقتها باللغة، التي تحتضنها في سياقها الثقافي والتاريخي، حتى ولو كانت الآراء في هذا الميدان عديدة ومتباعدة حول مدى التأثير، الذي يمكن أن تمارسه اللغة على المصطلح، في سياق ثقافي معين، ناهيك عن التأثير الناتج عن نقله إلى لغة أخرى، وذلك أن كل لغة

تملك طريقة خاصة للتعبير عن الثقافة والمفاهيم الخاصة بها. كما أن لكل لغة مفرداتها وتراكيبها وقواعدها، لكن هذا لا يعني بأي حال أن لغة ما غير قادرة على تصور مفاهيم ومصطلحات لغة أخرى وفهمها وحتى التعبير عنها، فهناك ما يدعوه غاليسون Galisson "الشحنة الثقافية المشتركة" بين اللغات. وتعرف هذه الشحنة بأنها القيمة المضافة للدلالة العادية على كلمات غير مفهومة في القواميس اللغوية، لكنها تنتمي إلى المجال التداولي، لأنها ببساطة، تتعلق بالعلاقة التي تبنيها العلامة اللغوية مع مستخدميها، وليس مع علامات اللغة الأخرى<sup>1</sup>.

ومن هنا، كان على الناقد أن يمتلك الرؤية الابستمولوجية المؤطرة للمفاهيم والتصورات، وأن يكون ملماً بمادته المعرفية، لاستكشاف دلالات هذه المصطلحات وأبعادها في مظانها الثقافية الأصلية، لتجاوز مشكلاتها عن طريق البحث الرصين المنتبع لمساراتها في أصولها ومظانها الغربية. وهذا الصنيع لن يقدر على النهوض به ناقد هنا أو هناك أو دراسة، مهما نالت من المدح والتقريظ، وإنما يجب أن تضطلع به مؤسسة أكاديمية عربية ضخمة، على شاكلة منظمة "اليونيسكو" مثلما كانت المستنصرية في أوج عطاء الحضارة العربية "يونسكو" العرب.

وتجدر الإشارة، إلى أن المصطلح في الغرب، استُخدم كأداة لدراسة تاريخ العلم والموروث الثقافي. وفي الوقت ذاته، عُنِّي كَمَعْلَمَة مرجعية لعلماء ومراجع وكتب وأراء متعددة، منتشرة على امتداد قرون من الزمن، كما استخدم المصطلح كسلاح في يد المدافعين عن اللغة العادية. فهذا "مور" يعتبر اللغة العادية، هي الأساس لكل اصطلاح، وربطها بالحس المشترك والحكم الصائب، ويُرجع سبب تناقض الفلاسفة إلى عبثهم باللغة العادية. وفي نفس الاتجاه يذهب فتغنشتين، حين يعتبرها المعيار الذي يُحْكَم به على صحة القضايا. أما ما ندعوه نحن اليوم لغة واصفة (لغة المصطلحات العلمية)، فهي عنده ليست إلا مواضع، لا تعدو كونها توضيحات

1- ماتيو غيديرو: الثقافة والترجمة والتواصل، ترجمة محمود احمد طجو، مجلة الآداب العالمية اتحاد الكتاب

اللغة العادية. ويرى "شليك" أن وضع المصطلحات في أي لغة كانت، إنما يكون عند التعبير عن وقائع في الوجود الخارجي. وهذا يتم على مستوى اللفظ أو الجملة أي الحد المتصور أو ما نطلق عليه "المصطلح" وبمعنى آخر ضرورة وجود (علامات، إشارات، أسماء..) بقدر وجود وقائع وأفكار عن وقائع. فيما نلفي الاسميين بدءا بالرواقيين الذين...ومرورا بأهل البيان من المسلمين، وخاصة ابن تيمية ومن والاه، ووصولاً إلى الأوروبيين المعاصرين، ممن جعلوا الحقائق العلمية ومحصلة التجارب والتصورات تقوم في الأسماء وتعرف من خلالها بالألفاظ<sup>1</sup>.

من الواضح، أن وضع المصطلحات السيميائية أو تحقيقها، هو من أشق الأمور وأدعاها إلى الجلد والصبر والأناة، والتخصص الواسع بعلم السيميائيات تحديداً والنظرية النقدية بوجه عام. فرب مصطلح واحد يحتاج أحياناً، لوضع مقابل عربي له، من الدرس والبحث والتقيب ما تحتاجه مدة كتابة رواية أو تأليف كتاب، في التفتيش عن معناه في لغته الأصلية، وعن واضعه وماذا أراد من وضعه. أما المصطلح العربي، الذي سيوضع أمام المصطلح الغربي، فليس من السهل، إيجاده أو اختياره. فهناك تراث عربي علمي قديم، يتميز بالغنى والتنوع والثراء، يتطلب جهداً جباراً لمراجعته، بغية العثور على لفظ عربي سائق، له معنى اللفظ الأعجمي، أو له معنى مقارب لمعناه الحقيقي<sup>2</sup>.

ولا ريب في أن ذلك، ليس امراً سهلاً، كما قد يتبادر إلى الأذهان، إذ أن هذا الأمر، واستناداً إلى أكثر الذين درسوه، يتطلب كفاية لغوية وعلمية متفردة، وحساً لغوياً مرهفاً، وقدرة فائقة على ضبط الدلالات، وتخير معاني الألفاظ، بعيداً عن ظاهرة الترادف والمشارك الاصطلاحي، والتزويد الذي لا فائدة فيه. حيث شكل المشارك الاصطلاحي مشكلة بارزة في مباحث المعنى المعجمي في الموروث اللغوي والبلاغي العربي القديم، وهي مشكلة استقطبت اهتمام علماء أصول الدين

1- التهانوي: م، س، ص 11

2- الشهابي: المصطلحات العلمية، م، س، ص 175

وخاصة الفقهاء، فأثارت من الجدل في مجال استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية ما لم يكن في الحسبان من أمر الاختلاف بين الدارسين. وامتد هذا الإشكال إلى اللغويين والمشتغلين على الخطاب الفلسفي وعلم المنطق والمتكلمين وغيرهم. ففي الوقت الذي يثبت فيه "ابن خالويه"، على سبيل المثال، ظاهرة الترادف باعتبار الذات، نجد "أبا علي الفارسي" ينفىها على الإطلاق. لكن هذا لم يمنع محاولات كثيرة قامت للتخفيف من وطأة هذه الاختلافات في البحث اللغوي، إذ حاول "قدامة بن جعفر" تلافي هذا الاختلاف، بتقسيم الألفاظ إلى مترادفة ومتباينة ومتواطئة ومشتركة واختزالها جميعا، في سياق نظرة شمولية، ضمن ثنائية (اتفاق / اختلاف) و(عام / خاص) و(كلي / جزئي)<sup>1</sup>.

كما عمل "أبو هلال العسكري" على ضبط مساحات دلالية واسعة، وهياً لها أنماط محددة تحديدا دقيقا، ينم عن إدراك واع لجوهر المشكلة، المتمثلة في ظاهرة الترادف، التي لطالما هيمنت على الدرس المعجمي ردحا من الزمن، وأعادت الجهود المبذولة في سبيل صياغة نظرية لضبط المصطلحات، وتحديد دلالاتها بدقة ووضوح، سواء باعتبار الذوات أو باعتبار الصفات والأحوال<sup>2</sup>.

لا شك أن إفادة الخطاب السيميائي من البحث اللغوي والدلالي وعمليات العربية في التراث؛ اشتقاقا وتعرييا ونحتا وإحياء وما شابه ذلك، من شأنه توفير الجهد والوقت شريطة أن تتأسس الجهود المبذولة ضمن ثقافة نقدية محددة، وتحقق إجماعا بين الباحثين والدارسين، بما يرسى قواعد واضحة للغة شارحة تجمع بين منهجية علم الدلالة العربي القديم، ومقتضيات النظرية السيميائية المعاصرة. لاسيما وأننا في مرحلة يعيش فيها درسنا السيميائي حالة يوشك أن يكون فيها لكل باحث أو دارس مدونته الاصطلاحية الخاصة التي لا يشترك فيها مع أحد سواه.

1- قدامة بن جعفر (موفق الدين عبد الله بن احمد المقدسي): روضة الناظر وجنة المناظر، الدار السلفية، الجزائر، ط1، 1981ص15، 16.

2- أبو الهلال العسكري: الفروق في اللغة، دار الأفاق الجديدة. ط5..1981. بيروت.ص13.

ومن العجب، أن أصحابها يتباهون بذلك على رؤوس الأَشهاد، رغم أن ما يقدمونه من الشروح التي تلازم كثير من الدراسات في محاولة للتعريف بها أصبحت لا تفي بما هو مطلوب، بل يكاد التشابه، والخلط في التعريفات أن يصل أحيانا إلى حد التناقض فيما بينها، ويجعل إدراكها من أطراف المنى. وربما هذا ما دفع البعض إلى التشكيك في مصداقية المنهجية المتبعة، في وضع المصطلحات وتوظيفها، على نحو لا يبعث على الارتياح، مما يستدعي إخضاعها لنقد النقد لبيان صحتها من زيفها.

يأتي الباحث عبد الملك مرتاض، في مقدمة المهتمين بإشكالية المصطلح، في النقد العربي، حتى كادت دراساته تغدو موضوعا وحيدا للبحوث النقدية والأطاريح الأكاديمية، والجامعية. بل إن بعض الدارسين يكاد يتخصص في دراسات مرتاض، كما هو الحال بالنسبة للباحث يوسف وغليسي، الذي يعد "مرتاض" عنده أنموذجا ومثالا متفردا في معالجة قضايا المصطلح، وأكثر الدارسين تجربة على "المعايشة بين التراث والحداثة"<sup>1</sup>.

ومن بين الدراسات الجادة، التي أفردتها الباحثة لمدونة "مرتاض" الاصطلاحية، ما نشره في مجلة (علامات السعودية) تحت عنوان (فقه المصطلح النقدي الجديد..). وقد وقف الباحث في هذه الدراسة على تجربة "مرتاض"، مبينا مرادة هذا الأخير للمصطلح السيميائي بـ"مجل ما ملكت العربية من آليات اصطلاحية، بنسب متفاوتة، من اشتقاق ومجاز ونحت وتعريب، كل ذلك بغية تقديم مقابل اصطلاحى مقبول"<sup>2</sup> من جهة، ولتعزير المصطلح النقدي العربي في المناهج الحديثة، من جهة أخرى. ولاسيما أن مرتاضا كثيرا ما يزاوج بين القديم والحديث، بل ويمزج "بينهما من أجل عطاء نقدي أصيل ذي خصوصيات، لها جذور في التاريخ، ولها

1- يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي الجديد، مجلة علامات، جدة، ص326.

2- م، ن.

امتداد في أعماق الحداثة. وهو ما أعطى - حسب عمار زعموش - "دراساته سمة مميزة تكشف عن مدى استيعابه للنظريات النقدية الحديثة وإلمامه بالتراث العربي"<sup>1</sup>.

وفي ذات السياق، يرى "وغليسي"، أن مدونة "مرتاض" الاصطلاحية، تكاد لا تنتهي، في ترويض آليات العربية، لاصطناع مصطلحات لا قبل للثقافة النقدية العربية بها، وبخاصة حين يعتمد عمليات اشتقاقية يحظرها الدرس النحوي التقليدي. ومنها ما يسمى "الاشتقاق من الجامد" كاشتقاقه مصطلح (أزمن، يُؤزمن، أزمَنَة.. من الزمن)، مقابلاً للمصطلح الأجنبي (Temporisation).

رغم عدم ورود هذه الصيغة المتعدية، في معاجم العربية، سوى في حالة واحدة، لا تدل إلا على المرض المزمن، فيقال: أزمَن فلان، إذا أصابه مرض مزمن. وفي ذات السياق، يشتق مرتاض مصطلح (التقايين) من الأيقونة، و(الخطبية) مقابل لـ (Discurvisation) و(النصنة) مقابل لـ (Textualité). وهذا في نظر "وغليسي"، صنيع علمي محمود يجعل اللغة العربية قادرة على التجدد والانبعاث والمواكبة... وهو أمر لم تجرؤ على فعله المعاجم العربية، قديمها وحديثها!<sup>2</sup>.

ذلك لأن تفضيل التعريب على الاشتقاق، في التعامل مع المصطلح النقدي، لا يخرج على إحدى حالات سلبية ثلاث؛ إما هو دليل على نوع من الكسل. وإما دليل على الجهل بأسرار العربية والتطور اللغوي. وإما أنه تقليد أعمى للنظريات اللغوية الغربية التي تجاوزها الزمان. ولا ندري أي حالة من هذه الحالات، يراها "وغليسي" تنطبق على مرتاض، حين يؤكد قائلاً بأن دراساته "تتوفر على كم معتبر من المصطلحات المعربة"<sup>3</sup>.

1- عمار زعموش: النقد الأدبي المعاصر في الجزائر، قضاياها واتجاهاته، علامات في النقد، جدة، المجلد 6، الجزء 22، ديسمبر. 1991 ص 185.

2- يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي الجديد، مجلة علامات، جدة، ص 326

3- يوسف وغليسي: م، س، ص 318.



ويذكر منها في هذا النطاق، على سبيل المثال: (مونيم، Monème) و(سانتاقم، Syntagme) و(قرافيم، Graphème) (كلاسيم، Classème) و(ليكسيم، Lexème) و(فونيم، Phonème) و(هيرومينوطيقا، Herméneutique... إلخ)<sup>1</sup>.

ونشير إلى أن مرتاضا من أكثر الباحثين تأثرا "برولان بارث" حيث تكاد تكون مجاراته اللامحدودة، تصل أحيانا إلى حد الجرأة في اصطناع مصطلحات، مما يدعو إلى التريث والتأمل، على نحو مصطلح كتوبوب مقابل مصطلح écrivant الذي يخص به بارث الرجل المتجاوز ذا الغاية المحدودة التي يعتبر الكلام وسيلتها استشهادا وعلميا وشرحا<sup>2</sup>، وكذا مصطلح écrivance الذي يعني الكتابية من حيث ابداع خالد في تصور بارث كما أنها مقاييس وقواعد علمية ثابتة لا يجوز خرقها أو الإخلال بها في الكتابة أثناء العملية الإبداعية<sup>3</sup>. ويطلق على مصطلح Sémosis مصطلح المواسم<sup>4</sup>، ويستعيز عن مصطلح التفكيكية Déconstruction بمصطلح التشريحية<sup>5</sup> تارة والتقويمية تارة أخرى<sup>6</sup>.

وتجدر الإشارة، من جهة أخرى، إلى أن مشكلة تحديد المصطلح السيميائي، في الواقع، لا تقتصر على لغة دون أخرى أو على نقد دون سواه، وإنما هي مشكلة قائمة برأسها في كل لغة وفي كل فكر ونقد، ذلك لأن طبيعتها تتطور، ودلالاتها تتغير، تبعاً للزمان والمكان وتخضع لاجتهادات الباحثين، والمصطلح من حيث هو أداة إجرائية قد تستعيرها الخطابات من بعضها البعض، وقد تستعيرها من مجالات وميادين معرفية متغايرة مثلما هو الحال بالنسبة لمصطلح (التشاكل Isotopie) الذي استعاره النقد الأدبي من علم الفيزياء. كما أنه في كل لغة يوجد عدد من الصيغ

---

1- م، ن، ص 319

2- Edward Privat, Comprendre Roland Barth Toulouse 1979.p97.

3- Ibid p96

4- عبد الملك مرتاض: المقدس والمدنس، مجلة عالم الفكر، مج 29، ع 1 الكويت، 2000 ص 268.

5- عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ع 272، 2001، ص 94.

6- عبد الملك مرتاض في النظرية النقدية، المجلس الأعلى للثقافة، 2007 ص 86.

والألفاظ والتراكيب التي يحمل بعضها دلالة واضحة للمتلقى، وبعضها ذو دلالة تختلف عن دلالاته في الاستخدام اللغوي المألوف، وبعضها لا دلالة محددة له أصلا في السياق اللغوي. مما استدعى وضع علم يعنى بالمصطلح وبقضاياها العلمية والنقدية.

لقد أدى غياب المؤسسات المعنية، بشأن المصطلح، في ساحتنا النقدية، إلى شيوع استخدام ألفاظ بحسب وضعها اللغوي، وليس بحسب معانيها الاصطلاحية النقدية، فصارت المصطلحات مجرد ألفاظ دارجة، متداولة بين الدارسين، تُستخدم بشكل فضفاض، يصعب الفصل بينها، بشكل علمي دقيق. ويظهر ذلك من خلال المقارنة، بين التنظير للمصطلح وبين النماذج التطبيقية. ويعد حقل النقد السيميائي فضاءً خصبا لتضخم هذه الإشكالية، نظرا لتسارع تطور النظرية السيميائية من جهة، وتداخلها مع حقول علمية ومعرفية متعددة، من جهة أخرى، لاسيما الفلسفة والمنطق وعلم اللغة وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرها، وذلك في سياق خطاب "يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته (..) عند الانتقال من المعالجة النظرية للظاهرة الأدبية العامة إلى دراسة فن من الفنون، بضرب من الكشف النوعي أو التحليل التطبيقي"<sup>1</sup>.

وإذا كان طبيعيا، أن تتحول المصطلحات، من جهة معانيها الجديدة إلى دلالات بالوضع الأول، عن طريق المجاز، ويستحيل المجاز إلى حقيقة عرفية متداولة، في الفكر والأدب والنقد، فيكتسب المصطلح مشروعيته العلمية كمفهوم إجرائي في مقاربة المعرفة بمختلف فروعها، من العلوم إلى الأديان والفلسفات والفنون والآداب، فإن ذلك لا يعفي الدارسين من تحسس استعمال المصطلحات، وتحري الدقة والتحديد في توظيفها، وتقادي استعمالها استعمالا اعتباطيا. ذلك لأن التحكم في المصطلح، هو في النهاية تحكم في المعرفة المراد إيصالها إلى الجمهور المستهدف، يعكس القدرة على ضبط أنساق المعرفة، بما يمكن الباحثين من إبراز الانسجام القائم بين المنهج

---

1- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة النشر والتوزيع، تونس، أكتوبر 1994، ص 19.

ولغته الاصطلاحية، أو على الأقل إبراز العلاقة الموجودة بينهما. ولا شك أن كل إخلال بهذه الإمكانيات والقدرات من شأنه أن يخل بالقصد المنهجي والمعرفي الذي يرمى إليه مستعمل المصطلح<sup>1</sup>.

وبما أن المصطلح، هو ما يستطيع الإمساك بالعناصر الموحدة للمفهوم، والتمكن من انتظامها في قالب لفظي يمتلك قوة تجميعية وكشفية لما قد يبدو مشتتا في التصور<sup>2</sup>، فإن الدرس السيميائي المغاربي ما برح يعاني من تمثيل المفهوم الغربي الواحد بأكثر من مصطلح عربي، ناهيك عن الحاجة لاستقلالية كل مفهوم بمصطلح واحد فحسب<sup>3</sup>.

وذلك لأنه "ما كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الاجتماعية، فإن المصطلح العلمي، في سياق نفس النظام اللغوي، يصبح مواضعة مضاعفة بين المختصين، إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح. فهو إذن نظام إبلاغي خاص مزروع في حنايا النظام التواصل الأول، هو بصورة تعبيرية أخرى علامات مشتقة من جهاز علامي أوسع منه كما وأضيق دقة. وبذلك يغدو المصطلح، علاميا، بأنه شاهد على غائب، أو هو حضور لغيبية، لأنه تعبير علمي يتسلط فيه العامل اللغوي على ذاته ليؤدي ثمرة العقل العاقل للمادة اللغوية (الواصفة)"<sup>4</sup>.

غير أن ذلك يواجه أحيانا، ما يسمى عملية التمدد الدلالي للمصطلحات. ولهذه العملية نمطان؛ تمدد قد يحافظ على جوهر المعنى الاصطلاحي موجودا في الكلمة المجردة من صفتها الاصطلاحية، وآخر يشهد فيه المصطلح تبدلات تصورية أوسع

---

1- بوحسن، احمد: مدخل إلى علم المصطلح: المصطلح ونقد النقد العربي الحديث: مجلة: الفكر العربي المعاصر العدد: 60-61 بيروت 1989، ص 84.

2- م، ن.

3- علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، أسسسه النظرية، الموسوعة الصغيرة، بغداد 1985

4- عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس 1984 ص 13.

نطاقا، فيبتعد المصطلح عندئذ، عما وضع له أصلا، كما هو الحال في كثير من المصطلحات المتداولة في مشهدنا النقدي المغربي.

ومن الملاحظ، أن بعض الدراسات النقدية في لغتها لدى عدد غير قليل من الدارسين، هي أقرب إلى اللغة العادية منها إلى اللغة الواصفة. وبتعبير آخر إن توظيف المصطلحات السيميائية لدى هؤلاء الدارسين من غير المختصين، يبتعد بها عن تصورها السيميائي، ولا يحيل على المعنى الاصطلاحي، الذي يتضمنه هذا التصور. وهو ما ينتج عنه تحليل سطحي للنصوص. ويتضح أن المعنى العلمي الدقيق مبهم ومتناقض منظور سيميائي. وقد يفتح ذلك المجال واسعا أمام التلاعب بالمصطلحات، فتتوارى قيمة وجدوى المنهج السيميائي في تكوين ثقافة نقدية، خلف عملية تجريد المصطلح من وظيفته الحقيقية. ويبرر سعيد يقطين ظاهرة الانفلات على مستوى المصطلح، بأنه "كلما تطورت المصطلحات اتخذت دلالات جديدة بناء على المقتضيات التي عرفتها في نطاق عملية التحول"<sup>1</sup>. ويبدو أن هذا التبرير جاء في سياق الرد على الملاحظات، التي أبداها "حميد لحميداني" حول كتاب "القراءة والتجربة" ليقطين<sup>2</sup>، في هذا الإطار، وهو ما سنشير إليه لاحقا.

إن التبدلات الدلالية، التي تجرد المصطلحات من دمغتها المصطلحية، وتحولها إلى كلمات عادية، عادة ما تكون مصحوبة بتعديل في الدال *le signifiant*، وفي بعض الحالات تعمل على تفريغه من محتواه الحقيقي وشحنه بسلسلة من السياقات التطبيقية. وبغية فهم ما تخفيه عملية تميع المصطلحات وتعديل الدوال بشكل أفضل، يكفي الرجوع إلى مدونة المصطلحات الأكثر شيوعا في ساحتنا النقدية، لتبيان كيف احتلت المصطلحات السيميائية مكانا أقل مما وضعت له في الأصل. وحسبنا في ذلك ما أشار إليه الناقد المغربي "حميد لحميداني" في كتابه "بنية النص السردي" بأن كثيرا من المصطلحات والمفاهيم الإجرائية التي عادة ما يتم اعتمادها في الدراسات

1- سعيد يقطين: المصطلح السردي، قضايا واقتراحات. [www.saidyaktine.com-patrimoi.htm](http://www.saidyaktine.com-patrimoi.htm)

2- كتاب "القراءة والتجربة" صدر عن دار الثقافة، ضمن سلسلة الدراسات النقدية، 1985.

السردية من قبيل (الانزياح السردية، الميثاق السردية، الخلفية النصية...) لا تقع في صميم حقلها المعرفي<sup>1</sup>.

فمصطلح "الانزياح" على سبيل المثال، وحسب "جون كوهين" تولّد أساسا في حقل الدراسات الشعرية<sup>2</sup>، إلا أن "سعيد يقطين" قد عدّل في "دال" هذا المصطلح لتبرير الخروج عما وضع له في الأصل، مما جعله يفتقد مغزاه الحقيقي ويبعد من حيث هو أداة مغمومية عن مقارنة المكونات الأساسية للنص الروائي. وما يقال عن مصطلح "السرد" ينسحب على مصطلح "الميثاق Pacte"، حيث عمد "يقطين" إلى تضيق مفهوم هذا المصطلح، ليحصره في السرد وحده، رغم سعة دلالاته، التي تشمل مختلف الفنون، عند دراستها منفردة، في فترة محددة، في علاقتها بفئة محددة من المتلقين. ولذلك فهو مفهوم يعنى بالجانب التداولي.

ومن هنا، فإن علاقته بدراسة البنية فهي جانبية. وهو الأمر الذي جعل "بيير ماشيري Pierre Macherey" يحدد مفهوم الميثاق في العلاقة المنتشئة، بين صاحب العمل الأدبي والقارئ، وهذه العلاقة تتم بمقتضى "عقد" Contrat بينهما يقوم أساسا على مبدأ قبول العمل التخيلي على أنه حقيقة مسلم بها في الواقع، يمكن الدخول معه في علاقة مشروعة، بغض النظر عما يترتب فيما بعد، من العلاقة المحتمل نشوؤها بين القارئ والناقد<sup>3</sup>.

أما مصطلح "الخلفية النصية" فيبدو أنه من عنديات "سعيد يقطين" حيث إن هذا المصطلح لا وجود له ضمن المصطلحية السردية. الأمر الذي يجعلنا نتساءل مع "حميد لحميداني"، لماذا يترك نقادنا الدراسات المتخصصة جانبا ويلجؤون إلى توليد مصطلحات جديدة في خضم إشكالية المصطلح وتعقيداتها الواردة علينا من الغرب

1- حميد لحميداني، بنية النص السردية من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، ط2، 2000 المغرب، ص118، 119.

2- جون كوهين: بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الوالي ومحمد العمري، دار توبقال 1987 ص92

3- Pierre Macherey, Pour une théorie de la production littéraire. Maspero, Paris 1978 p87-92.

في كل حين، فترانا بصدد كل دراسة أمام ترسانة من المصطلحات السردية المتضاربة والمختلطة، التي تتكرر أحياناً، لكنها في كل مرة تظهر لنا بوجه..

وهو ما يمكن أن ينطبق مثلاً، على مصطلح التبئير vocalisation الذي يدل عند أحدهم على ضمير السرد، وصوت الراوي والمقامات السردية... الخ. بينما يدل عند آخر على "وجهات النظر السردية"، في حين يدل عند ثالث "المنظور"، وهكذا بالنسبة "للبؤرة والتبئير" .. وإن كانت تأتي هذه الكلمات مختلفة من حيث اللفظ فإنها تتحد في الدلالة نسبياً. وكذلك هو الحال بالنسبة لمصطلح "القص" Recit الذي ينقلب إلى "الحكي" و"المحكي"، و"البنية السردية" La Structure narrative إلى "البنية الحكائية". وبالتالي تتقلب "السرديات" إلى "الحكائيات"<sup>1</sup>.

أليس حرياً بنا، أن نضاعف جهدنا، لتمثل المصطلحية الغربية أولاً، واستيعابها قبل الخوض في الاجتهادات المعزولة، التي من شأنها أن تفاقم الإشكالية الاصطلاحية، ولا تقلل من مفعولاتها في ساحتنا النقدية؟ فهذا الصنيع قد يضطر الدارسين اضطراراً مع توالي الترجمات، إلى تغيير المصطلحات تبعاً للتغيير الحاصل في مصدرها، ونغيرها على هوى ما نعتقد أنه الأجدى من دون أي تنسيق، وتكون النتيجة فوضى مصطلحات تؤثرت أزمت النقد الروائي<sup>2</sup>.

ومن هذا المنظور، يبدو أن البحوث المغاربية الحديثة، لا زالت بعيدة عن بناء إستراتيجية إجرائية محددة الأهداف، لوضع معاجم متخصصة في المصطلحات، تهوي إليها أفئدة الباحثين والدارسين، للتخلص من أي تشويش مفهومي محتمل، في العملية النقدية. وذلك بتمحيض مصطلح واحد للمفهوم الواحد، في الحقل العلمي الواحد. بحيث لا يعبر المصطلح الواحد، عن أكثر من مفهوم واحد، ولا يُعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد<sup>3</sup>.

1- علي نجيب إبراهيم: دور الترابط النظري في توحيد مصطلحات النقد الروائي العربي، م، س، ص 60.

2- بنية النص السردية من منظور النقد الأدبي، م، س، ص 119.

3- وغيلسي: إشكالية المصطلح، م، س 12.

إن هذا هذا الاضطراب دفع بعض الباحثين إلى التبكير بطرح إشكالية المصطلح السيميائي، ووضعها في صميم البحث العلمي، من خلال دراسات تتعلق بوضع المصطلحات والمعاجم عموماً. ومن البحوث التي أخذت على عاتقها هذه القضية نذكر: "المصطلح النقدي لمؤلفه "عبد السلام المسدي" و"المصطلحية العربية بين القديم والحديث"<sup>1</sup> لصاحبه "جواد حسني عبد الرحيم"، و"إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد" لـ يوسف و غليسي. حيث فرّق هؤلاء الباحثون بين مفهومين: الأول يتعلق بـ "مجموعة من الألفاظ المختارة المرتبة في كتاب ترتيباً معيناً مع معلومات لغوية أو موسوعية عنها". وهو ما اصطلح عليه بالإنجليزية Dictionary وبالفرنسية dictionnaire .

والثاني يخص "المجموع المفترض واللامحدود من الألفاظ التي تملكها جماعة لغوية معينة بكامل أفرادها"، مما يصطلح اللسانيون على تسميته بالإنجليزية Lexicon وبالفرنسية lexique. وذلك من أجل الوصول إلى وضع معاجم أو قواميس، ومسارد، متخصصة، تعنى بشأن المصطلح العلمي والنقدي.

وإذا كان لا بد، لأي معجم أن يدرس كل المصطلحات، وأن يختار الشائع منها، ليتم تعميمها، وتوحيد الدارسين والباحثين حول استعمالها، من منطلق أن الهدف من وراء كل عمل اصطلاحى كما يقول "مصطفى غلفان" هو التوحيد أولاً، والابتكار ثانياً. ومن الملاحظ أن المسارد التي اطلع عليها الباحث، ومنها يطلق عليه "معجم السيميائيات" لمؤلفه فيصل الأحمر، وهو في الواقع ليس أكثر من مسرد، ينزع فيه صاحبه إلى عملية تسريد المصطلحات السيميائية المتداولة في المشهد النقدي وتعريفها بشكل لا يبعث على الاطمئنان.

---

1- جواد حسني عبد الرحيم: المصطلحية العربية بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة محمد الخامس، 1999.

ويأتي هذا المعجم (المسرد) كحصيلة لجملة من المصطلحات التي استحوذت بالفعل على اهتمام غير المختصين في البحث السيميائي، تم تداولها خارج حقولها المعرفية بلغة عادية في سياق مقاربات، كتلك التي يدعوها أصحابها مقاربات سيميائية، وهي ليست كذلك. لأنه كثيرا ما يتعرض فيها المصطلح للتمدد الدلالي، مما يجعله يكتسب معنى أوسع من المعنى الذي يملكه حين يكون مقيدا بحقل المعرفة السيميائية. ويطلق "فرانسيس مازيير Francine Mazière في بحثه المعجم والمصطلحات "Le dictionnaire et les termes" على هذه العملية "عملية إزالة الصفة المصطلحية" Déterminologisation<sup>1</sup>.

وإذا سلمنا بأن صناعة المعجم، تخضع لعلم خاص مستقل بذاته، يدعى "علم المصطلحات" Terminologie عندها نكتشف حجم المشكلات، التي تعاني منها المعاجم السيميائية في ساحتنا النقدية، بحيث نلفي أن الوضع اللغوي للمصطلح غير محدد تحديدا جيدا في هذه المعاجم (المسارد). ورغم أن عناوينها تتضمن كلمة "مصطلح" فغالبا ما يأتي ذلك إلا باعتباره ضربا من ضروب العلاقة اللغوية في سياق الحديث عن النظرية السيميائية أو إسنادا صريحا إلى ميدان تطبيقاتها.

وأول ما يعترض متصفح هذه المسارد، عدم التمييز فيها بين "الكلمة" و"المصطلح". إن صناعة المعاجم تتطلب خبرة واسعة، فضلا على الكفاية العلمية، باعتبار "أن مجموعات المصطلحات هي انعكاس لعمليات مفهومة تبدو خارجة عن إطار اللغات أو صادرة عن تصنيفات مضبوطة بإحكام فهي تبدو كأنها تتجاوز الحركية الكلامية، وتبقى بمنأى عن النزاعات وتتغلب على حالات الإبهام والغموض "على حد تعبير "ريه Rey"<sup>2</sup>.

1- Francine Mazière, Le dictionnaire et les termes.Cahier de lexicologie.Vol 39.n°2.1981 p84 291

2 Rey, Alain, Etudes de lexicologie, lexicographie et stylistique offertes en hommage à George Matoré.- société pour l'information grammaticale .Paris 1987.p231.



يبقى أن نشير في الأخير، أن وضوح المصطلح، هو من وضوح المنهج، وكل ابتسار في أحدهما يصيب الآخر بالشلل وعدم الجدوى، فضلا على أن العلاقة بينهما علاقة جدلية، فهوية كل منهما تتحد في ضوء هوية الآخر. فلا يستقيم في الأذهان، استخدام مصطلحات منهج ما، في منهج آخر، وإلا تغرق المصطلحات في الفوضى والاضطراب، فتفقد معناها وجدواها. وعموما فإن للنظرية والمصطلح والمنهج، محتوى ثقافيا وحضاريا، يقاس فيه الغائب بالشاهد، مما يستدعي، البحث في الإشكالية المطروحة، في الأصول والجذور. وهو ما سنتناوله في القسم الموالي.

# الباب الثاني

أصول إشكالية الخطاب  
السيميائي في النقد المغربي

# الفصل الأول

إشكالية تأصيل المعرفة  
السيمائية في التراث

## 1 - متصورات إشكالية السيمياء في التراث النقدي العربي

ترتبط قضايا تأصيل المعرفة السيميائية بالتراث النقدي العربي القديم، ارتباطاً عضوياً بما أنتجته عقول الأصوليين من موروث نقدي، يتعلق بالعلامة، ماهية ومفهوما وطبيعة ونوعا وتداولاً، لكن التراث ليس أقوالاً أو أحداثاً يتم سردها، ونقلها وتلقينها للأجيال اللاحقة. وإنما هو فضاء رحب للتفاعل الثقافي والحضاري. وبالتالي لا يقتضي النظر إليه بإضفاء طابع طقوسي شبيه بعقد قران لزواج بين شيخ عجوز، وشابة يافعة، أو تعبئة خمر معتقة قديمة في قوارير جديدة. فالتأصيل لا يعني التقليد بالضرورة، وإنما يعني المعاصرة مقابل الأصالة، وتطوير الثقافة المحيطة بها، وليس استبدالها وزرع أخرى مكانها.<sup>1</sup>

ذلك أن ما أصبح يطلق عليه دراسات تأصيلية، ويشي بانتمائه إلى المجالات المعرفية السيميائية، لم يكن ممنهجاً أو مؤسساً على أسس متينة، يمكن الاستناد إليها، إذ لم تحاول دعوات التأصيل يوماً، أن تؤسس نظرية متماسكة تؤطرها أو تحدد موضوع دراستها أو اختيار الأدوات والمصطلحات الإجرائية الدقيقة التي تقوم عليها. وبالتالي فهي لم تفكر في استقلالية هذا العلم، بل ظلت هذه الدعوات متمسكة بآراء سيميولوجية مضطربة، تجرفها وتتقاذفها التصورات الإيديولوجية والسوسيولوجية والثقافية. وفي هذا المعنى يقول مبارك حنون: "إن مثل تلك الآراء السيميولوجية التي احتضنتها مجالات معرفية عديدة، بقيت معزولة عن بعضها البعض، ومفتقدة لبنية نظرية تؤطرها... وبقيت عاجزة عن أن تبني لنفسها كياناً تصوريا ونسجياً نظرياً مستقلاً.."<sup>2</sup>.

فمن البديهي، أن يختلف النقاد المغاربة ويختصموا، إزاء إشكالية تأصيل المعرفة السيميائية المعاصرة في الساحة النقدية المغربية، إذ تكاد لا تخلو ندوة أو

1- حسن حنفي، حوار المشرق والمغرب، مجموعة من المفكرين العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990 ص71.

2 مبارك حنون: السيميائيات بين التوحد والتعدد، الحوار الأكاديمي والجامعي، المغرب، العدد2، 1988، ص 8.

ملتقى أو مؤتمر، تناول هذه الإشكالية، إلا وثارَت أسئلة صعبة ومتشعبة ترتبط باللغة والدين والذات والهوية والايولوجيا وغيرها، في علاقتها بتأصيل السيميائية. لكن التأصيل المعرفي، ليس مجرد آراء وأقوال وأحداث تسرد، وأصوات ترفع هنا وهناك، وإنما هو استراتيجية علمية، نظرية وإجرائية، ومكون نسقي للغة العالمية Métalangage ومنظومات متكاملة، من العلامات المادية والرمزية. ومن هنا كانت أي قراءة سيميائية معاصرة، تستند إلى أدوات تراثية، تطرح جملة من الإشكالات تضع الدارس أمام ما تستلزمه مسؤولية استجلاء مفهوم الأصالة الملتبس بالتراث في الفكر العربي المعاصر، كونه مفهوما إجرائيا مزدوجا، من حيث الهدف والموضوع.

تستمد إشكالية تأصيل الخطاب السيميائي، في نقدنا المغاربي، من كون السيميائية نظرية غربية بامتياز، وهي نظرية شأنها شأن نظريات العلوم الإنسانية، ليست متعالية على الشروط التاريخية التي أوجدتها، فضلا على أن السيميائية باتت نظرية عامة، أصبحت تشمل جميع علوم التواصل عن طريق العلامات، بعدما كانت مقصورة على العلوم الطبية المستندة إلى التجربة والملاحظة والبحث الميداني<sup>1</sup>.

وإذا ما حاولنا، استقراء تراثنا العربي، وجدناه حافلا بالدراسات المنصبة على دراسة الأنساق الدالة، وكشف قوانينها، ولاسيما تلك المجهودات القيمة، التي بذلها مفكرون من منطقة وبلاغيين وفلاسفة وأصوليين... الخ. يشير "رشيد بن مالك" في مقارنته الموسومة بـ"السيميائية بين النظرية والتطبيق" التي استهلها بتوطئة رصد فيها أوجه التشابه بين ما جاء في النقد الأدبي العربي القديم من آراء جديرة بالاهتمام، طالما تجاهلتها معظم الأبحاث النقدية الغربية والعربية، على حد سواء من جهة، والسيميائية كمنهج شكلاي يعنى بالظواهر اللغوية وغير اللغوية المنسوقة، من جهة أخرى، حيث يقول: "في البداية نذكر أن اهتمامنا بالبحث الدلالي عند العرب،

1- Per Aage Brandt, La charpente modale du sens: pour une sémio-linguistique morphogenetique et dynamique, Thèse de Doctorat d' état. Université de Paris 10 le 25 juin 1982, p27

جاء نتيجة لما قرناه في المعاجم والدراسات السيميائية، التي ظهرت بأوروبا وحاولت أن تؤرخ للحركة الدلالية وتطورها عبر العصور. بل هذه الأبحاث لا تُبدي أدنى اهتمام بما قدمه العرب في هذا الحقل"<sup>1</sup>.

إن استعانة النقد العربي بآليات منهجية من التداول الغربي، لا تعني إسقاطها رأساً بشكل عمودي على التداول العربي. فللمفاهيم والأدوات، التي يستعيرها من العلوم الإنسانية الغربية، وإن كان كثير من النسبيين مثل "غادامير" الذي يشدد على فكرة أن الإنسان موجود تاريخاني، وأن فهمه للأمور، إنما يتكون في أفق تاريخي بشري. لذلك فمن المستحيل أن يتحقق الفهم خارج إطار نقل تقليد النماذج المعرفية، وخارج التفاعل الثقافية والحضاري بين الأمم والشعوب، وفق قانون القوة والضعف<sup>2</sup>. وحسب هذه الرؤية، فإن النقد السيميائي العربي، شاء أم أبى، سيظل يتنفس داخل تقاليد أجنبية على التقاليد المحلية، مهما ارتفعت أصوات تأصيل المعارف.

غير أن استخدام الأدوات والمفاهيم المقتبسة من العلوم الإنسانية الغربية، توظيفها داخل خيمة التقاليد العربية، غالباً ما يعكس نوعاً من التسطيح والسذاجة، وخاصة حين تُبتسر المفاهيم والأدوات من بيئتها وتفقد معانيها. فلا يكون من الممكن التوفيق بينها وبين التقاليد المحلية، مهما تكن الاستعارات، التي يمكن اللجوء إليها، في النقد السيميائي المغربي أو في غيره من المجالات العلمية والمعرفية. وهذه خاصية لصيقة بالنقد عامة وخصوصاً إذا كان المشروع في بداياته، فإنها تبقى عديمة الأهمية والجدوى، ما لم ينظر إلى جذتها وعمقها المنهجي، وتماسك بنائها الفكري والمعرفي، على أن النقد ونقد النقد هو السبيل الأوضح إلى التطوير وانبعاث الفكر النقدي الجاد، الذي يتغىي النهوض والإصلاح.

1- رشيد بن مالك: السيميائية بين النظرية والتطبيق، م، س، ص 11.

2- أحمد عبد الحسين: مجلة قضايا إسلامية معاصرة، السنة الثانية عشر العدد 36، 2008. ص 298

غير أن هذا الانبعاث يستدعي العودة إلى التراث اللغوي والبلاغي العربي القديم، لاستجلاء الأسس التي تساعد على بناء فكر نقدي متماسك، معاصر، لا يقوم على إعادة إنتاج نفس إشكاليات البحوث اللغوية والبلاغية التقليدية، وإنما ينبني على ما توصلت إليه هذه البحوث من حلول.

يسعى الخطاب السيميائي، في النقد المغاربي، حثيثاً للإفادة من الموروث اللغوي والبلاغي العربي القديم، من أجل تأصيل النظرية السيميائية، في النقد العربي المعاصر، بناء على الإرهاصات، التي قدمتها مختلف البحوث الدلالية العربية، سواء ما تعلق منها بالدراسات القرآنية والعلوم الدينية أو ما تعلق باللغة والأدب والفلسفة وعلم الكلام.. الخ، على نحو ما تجلّى في دراسات الحاتمي، والبوني، والجاحظ، والحارث "بن أسد المحاسبي، و"القاضي عبد الجبار" و"ابن خلدون"، و"ابن سينا"، و"الفارابي"، و"الغزالي"، و"الجرجاني"، و"ابن عربي"، و"القرطاجني"، وغيرهم كثير. حيث تعرض هؤلاء اللغويون والبلاغيون والفلاسفة في بحوثهم - كما يقول "رشيد بن مالك" "لأدق المسائل الدلالية التي تشكل البدايات الحقيقية- وإن جاءت عفوية- للبحث السيميائي عند العرب، وليس من المعقول أن نقصوها من الدراسات السيميائية المعاصرة"<sup>1</sup>.

غير أن هذه البحوث، وإن تميزت بالغنى والتنوع والثراء، كما تؤكد ذلك الكتابات العربية الحديثة والمعاصرة، وكما تؤيده أيضاً، بعض الكتابات الغربية المنصفة، كانت من التشعب والخلاف ما أدى إلى مزلق معرفية، أفضت إلى ما لم يكن في الحسبان، من كثرة الاتجاهات والمذاهب وتعدد التأويلات، ليس فيما يتصل بالقضايا الدلالية اللغوية وحسب، وإنما يشمل الخلاف حتى ما يتعلق بشأن العقيدة والدين أيضاً. وقد يعود ذلك إلى ما أشار إليه "عبد القاهر الجرجاني" بهذا الصدد

---

1- رشيد بن مالك: السيميائية بين النظرية والتطبيق، م، س، ص 28.

حين قال إنه "ما من علم (...). أنت تقول إنه فيه خفي غامض، إلا وعلم هذا الباب أغمض وأخفى وأدق وأصعب.."<sup>1</sup>.

ولما كانت المقولات النقدية التراثية، بما تنطوي عليه من خلافات، تشكل في جانب كبير منها، الذاكرة المعرفية، التي ينهل منها الخطاب النقدي العربي المعاصر، مقولات عربية، كان لا بد من مساءلة التراث للغوي والبلاغي العربي القديم، للوقوف على دلالاتها..

لكن هذه العودة إلى القديم، لا تعني أن التراث العربي قد سلك، في ممارسته النقدية، سبيلا مخالفا تماما للمعارف السيميائية المعاصرة ومقولاتها النقدية، في شمولتها، بحيث تخلو تلك المعارف والمقولات من الاشكاليات التي اعترضت الغربيين، قديما وحديثا، بما يجعل الخطاب النقدي العربي أقدر على مقاربة النصوص الأدبية من غيره، وإنما باعتبار أن في هذا التراث نقاطا مضيئة ونظرات، لا تقل أهمية وخصوبة، مما قد يسهم في تجاوز كثير من العوائق والصعوبات، التي تعترض مقاربة النصوص، مقارنة سيميائية جادة، تحظى بالقبول.

وننبه بهذا الخصوص، إلى أن تعاملنا مع هذا المبحث سيكون انتقائيا. أي أن اهتمامنا سينصب - إن شاء الله - على ما هو شديد الصلة بموضوع دراستنا (إشكالية الخطاب السيميائي..). ولا يهمنا سرد مختلف الموضوعات، التي استأثرت باهتمام قدماء العرب في هذا المجال. وقد يمكننا هذا من توجيه جهدنا، نحو الإشارة إلى بعض المظاهر الإشكالية، في التراث العربي القديم، والتي نتجت عن تعامل الفلاسفة واللغويين والبلاغيين العرب مع العلامة السيميائية وقضاياها المختلفة، لاسيما حين اتخذت شكل مقولات خلافية بين الدارسين، نشير إلى بعضها على النحو الآتي:

---

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، تحقيق حمود محمد شاكر ط2، القاهرة 1989



## 1.1- إشكالية السيمياء في التراث النقدي العربي:

أشكل مفهوم "السيمياء" على الدارسين في التراث لغة واصطلاحاً، ووضعاً ودلالة، وتفسيراً وتأويلاً. وإذا ما استفتينا المعاجم اللغوية العربية، بشأن هذا المفهوم، ألفيناه لفظاً مشتقاً من الفعل الثلاثي "سام" الذي هو مقلوب "وسم". أي ترك فيه علامة بكية، ووزنها "فَعَلٌ"، وهي في الصورة "فَعَلَى"، ومما يستدل به على ذلك من قول العرب: (سِمَةٌ) أصلها (وَسْمَةٌ) وحيناً آخر يقولون: سيمى (بالقصر)، وسيماء (بالمدة)، وسيمياء بزيادة الياء وبالمدة، كما أنهم يقولون: سَوَمَ إذا جعلَ سمة، وكانهم إنما قلبوا حروف الكلمة لقصد التوصل إلى التخفيف من إشكال كثرة هذه الأوزان. لأن قلب عين الكلمة هو تجاوز للعرف اللغوي والقياس، إذ يأتي خلاف قلب فائها، حيث لم يسمع من كلام العرب فعل مجرد من "سَوَمَ" المقلوب، وإنما سمع منه فعل مضاعف في قولهم: سَوَمَ فرسه، أي: جعل عليه السيمة، وقيل: الخيل المسومة هي التي عليها السيمة والسومة، وهي العلامة<sup>1</sup>.

أما "السيمياء" اصطلاحاً، فكانت من تعدد دلالاتها واختلافها واضطرابها، ما أدى التباسها وغموضها. ففي كتاب (أبجد العلوم) قيل: إن "جابر بن حيان" عندما أعوزته الحيلة، وخانته الوسيلة في عصره، في تحقيق المستحيل بتحويل المعادن الخسيسة إلى معادن ثمينة، انتهى به الأمر إلى السيمياء. أي أنه تحول من عالم في الكيمياء إلى مشعوذ وساحر مجنون<sup>2</sup>. فقد ورد في كتاب (طبقات الأطباء) أن "كمال الدين بن يونس" كان أعرف الناس بالسيمياء. أي بالسر والشعوذة والدجل. ومما يؤكد ذلك ما جاء في كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي" بأن السيمياء هي: علم تسخير الجن<sup>3</sup>.

1- ينظر، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 311/12، 312، مادة (سوم)

2- صديق بن حسن القنوجي أبجد العلوم، تحقيق عبد الجبار الزكار، دار الكتب العلمية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ج2، ق1، ص392.

3- التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، ط1، 1996ص999.

كما أنه في الوقت الذي يربط فيه "جابر بن حيان"، مصطلح السيمياء بمفهوم "الكيمياء" - وقد كان مفهوم "الكيمياء" في ذلك الوقت قريباً من السحر، كما أوامناً سلفاً- نجد "ابن خلدون" في مقدمته، يربطه بأسرار الحروف وبطلاسم غلاة المتصوفة عند جنوحهم إلى محاولة كشف حجاب الحس، والإدعاء بظهور الخوارق على أيديهم والتصرف في عالم العناصر وتأليف الكتب والاصطلاحات وتدوين مزاعمهم تحت طائلة هذا الإدعاء أو ذاك، وخاصة ما يتعلق منها بتزييل الوجود على الواحد. وهو ما أسفر في نظره عن علم أسرار الحروف باعتباره من تفاريع السيمياء. ويرى أن مصطلح السيمياء لا يمكن الوقوف على موضوعه ولا أن تحاط بالعدد مسائله، إذ تعددت فيه تأليف "البوني" و"ابن عربي". ومن فروع السيمياء عند هؤلاء الغلاة من المتصوفة، استخراج الأجوبة من الأسئلة بارتباطات بين الحروف والكلمات، مما يوهم بأنها أصل في المعرفة التي لا تتأتى في اعتقادهم إلا عن طريق علم السيمياء<sup>1</sup>. ولهذه الاعتبارات عدّ "ابن تيمية" الحلاج من الساحرين المشعوذين<sup>2</sup>.

ومن الملاحظ، أن هناك بونا شاسعا، بين دلالات مفهوم "السيمياء"، في التراث العربي، فلا توجد علاقة، على سبيل المثال، بين الجن والكيمياء والشعوذة والحروف، إلا إذا جاء ذلك، على سبيل الوهم والتخييل أو التمحل والتحدلق، في تسمية الأشياء بغير أسمائها. مما يجعل السيمياء في التراث العربي مجرد أفكار وتأملات، ظلت في إطار التجربة الذاتية، تعبت بها أوهام الواهمين، وخزعبلات المشعوذين، بحيث لم يكن لها وجود، في إطار التجربة العلمية الموضوعية.

ورغم اختلاف علم السيمياء عن علم الدلالة، إلا أننا نجد كثيرا من الباحثين، في المجال السيميائي، في مشهدنا النقدي المعاصر، يتعاملون مع ذات العلمين على أنهما علم واحد أو أنهما، في أحسن الأحوال، علمان متطابقان. حيث يلتبس في بعض الأحيان، مفهوم العلامة بمفهوم الدلالة، مما ألهب حماس البعض لعقد مقارنات بين

1- ابن خلدون: المقدمة، دار النهضة، مصر، ج1، ط 3، 1979 ص556.

2- أبجد العلوم، م، س، ص392

آراء لباحثين غربيين حديثين، وبلاغيين ولغويين، في التراث العربي القديم، مثلما يجري في كثير من الأحيان، بين آراء "دو سوسير وبيرس وغريماص" من جهة، وبين آراء "عبد القاهر الجرجاني وابن سينا والجاحظ وفخر الرازي"، وغيرهم ممن عرفوا بجهود تقترب في موازاتها، من خلال مفهوم الدلالة بأنواعها وتصنيفاتها، من المفهوم السيميائي المعاصر من جهة أخرى، باعتبار - كما يقول رشيد بن مالك روايةً عن "حنا الفاخوري - أن" البحث الدلالي عند العرب، أخذ أشكالاً متنوعة وضمن أطر معرفية متعددة، وحققت نتائج من القوة ما يجعلنا نعتقد أنها تشكل الإرهاصات الأولى للبحث السيميائي"<sup>1</sup>.

وعلى علات مصطلح "السيمياء"، في التراث كما رأينا، فإن هناك محاولات حديثة اتخذته أساساً لتأصيل المفهوم المعاصر للسيميائية، في الدرس النقدي العربي. وذلك بإخراج هذا اللفظ (السيميائية) من صيغته الصرفية الأولى، من كونه مصدراً مشتقاً من فعل ثلاثي (سَوَمَ) إلى صيغة جديدة، يلتحق فيها بركب الصياغات العلمية والفنية، وذلك بإفراغه في قالب المصدر الصناعي (السيميائية) بإضافة إلى لفظ (السيمياء)، الزائدة الاشتقاقية الدالة على التمهيز العلمي. وقد جاءت تلك المحاولات لسد ثغرات الالتباس الحاصل ما بين لفظ "السيمياء" من حيث دلالاته على "العلامة" والاستعمال الشائع، الذي يراد له أن يدل على العلامة وعلى العلم الذي يدرس العلامة، في الوقت ذاته، كما لو أنهما يمثلان طرفاً واحداً في نفس المعادلة، على مستوى التحليل المفهومي<sup>2</sup>.

1- رشيد بن مالك: السيميائية بين النظرية والتطبيق، م، س، ص 25.

2- عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، 1994

## 2- إشكالية مفهوم العلامة في التراث:

تلتبس العلامة، مفهوماً واصطلاحاً، في التراث بمفاهيم عديدة متباينة. فهي عند "ابن فارس" الأمانة في الشيء<sup>1</sup>، أما عند "الراغب الأصبهاني" فهي "الدلالة على ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى، ودلالات الإشارات والرموز والكتابة. وسواء أكان ذلك بقصد من يجعله دلالة أم لم يكن بقصد، كمن يرى حركة إنسان فيعلم أنه حي، قال تعالى: ﴿... مَا دَلَّمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ...﴾ (سبأ: 14). فيما هي ليست شيئاً ذا قيمة معنوية ودلالية عند عبد القاهر الجرجاني، إلا فيما تحيل عليه داخل النظم اللغوي. فاللغة عنده هي التي "تجري العلامات والسمات. ولا معنى للعلامة أو السمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلاً عليه"<sup>2</sup>.

وتأتي في أبسط صورها فيما يذهب إليه الغزالي حين يقول: "لا متكلم إلا وهو محتاج إلى نصب علامة لتعريف ما في ضميره"<sup>3</sup>. وهذه التعريفات وإن التبست واختلفت فيما بينها، فهي لا تخرج في بساطتها عن "دلالة البعرة على البعير"، قياساً على قاعدة معرفة الغائب بالشاهد<sup>4</sup>.

تبدو هذه الاعتبارات التي أحاطت بالعلامة مقبولة في ظاهرها، باعتبار أن العلامة تتأسس، جانب منها، على مقولات التشابه أو التطابق أو أيقونات بالتعبير المعاصر. وهذه الصفة لا تحصل للعلامة، إلا إذا كانت متماهية مع المركزية اللغوية، من حيث هي وحدة استعلائية تفتح على العالم أو العالم يفتح عليها في عملية تمثيل الواقع. ومن ثم فإن العلاقة، التي تقيمها العلامة، على هذا النحو، هي علاقة توافق أبعاد أو تطابق اختلافات بين اللفظ والمعنى أو الشكل والمضمون.

1- معجم ابن فارس: مادة (دل)

2- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، مطبعة وزارة المعارف، تحقيق هـ. ريتز، استانبول 1954 ص 347

3- الغزالي: معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط: 4، 1983

4- الراغب الأصبهاني (الحسين بن محمد): المفردات في غريب القرآن، (مادة فقه)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (د.ت).

وربما هذا ما شكل أحد الأوهام التي هيمنت على ميتافيزيقا التفكير العربي، والتفكير اللغوي والسميائي قديما، وأفضى إلى اعتبار اللفظ والمعنى كيانين منفصلين، كان من نتائجها ظهور تيارات فكرية مختلفة ومتباينة، اتخذت من التمحل سبيلا في التأويل وليّ أعناق النصوص، فكانت النتيجة خلافا وصراعا، فاقتتالا وضربا للرقاب.

حيث اتخذت العلامة، بعد نزول القرآن الكريم، مناحي شتى، حتى بات ليصعب ملاحقة كل تعريفاتها، وضعا ودلالة وتأويلا، عند هذا التيار أو ذاك، أو عند هذه الطائفة أو تلك، بعيدا عن مرجعياتها المذهبية المتباينة، التي انفلتت من عقال مركزية الدلالة اللغوية التي أصبحت لا تغني عنها الشيء الكثير. ورغم قيام علوم مختلفة تعنى بدراسة نظام العلامة، في التراث العربي، إلا أن ارتباطها بالدرس الدلالي، بما ينطوي عليه، من إشكالات، أدخلها في دائرة من الخلاف، لا أول لها ولا آخر، بحيث أصبح من الصعوبة بمكان، تحديد مفهوم معين للعلامة تحديدا دقيقا، في الموروث العربي القديم، إلا في إطار علم الدلالة وفق قاعدة "من حق الأسماء أن يعلم معناها في الشاهد ثم يبنى عليه الغائب". لكن سرعان ما يصطدم البحث الدلالي بإشكالية مفهوم النص كعلامة سيميائية كبرى. وهو ما نومي إليه فيما يأتي:

### 3- إشكالية مفهوم النص في التراث:

يبدو أن إشكالية مفهوم النص في التراث العربي، تشكلت ضمن ظاهرة التفتح اللغوي في اللاوعي الجمعي للعرب - مبدعين ونقادا - الذين يتميزون بالكتابة الشعرية التي تتخذ من الجمالية الصوتية معيارا لكل منجز موضوعي<sup>1</sup>. حيث يعد النص بناء لغويا ساكنا محكم الأسباب والأوتاد لا يمتلئ في الثقافة العربية إلا الخيمة ومستلزماتها. ولذلك نجد الخليل بن أحمد " يربط بين القصيدة والخيمة ويجعل كل الأسماء والصفات الخاصة بالخيمة، مصطلحات عروضية، تدل على حالات القصيدة وصفاتها حيث يقول: (رتبت البيت من الشعر ترتيب البيت من بيوت الشعر)"<sup>2</sup>.

ولعل هذا ما يبرر جانبا من اختلاف مفهوم النص في لغتنا العربية عن مفهومه في اللغات الغربية. وبما أن الشعر يعد ديوان العرب فهو النموذج الوحيد الذي يستطيع أن يجعل من النص، شعرا كان أو نثرا، في ظل حكومة البلاغة، نصا مشعرنا، وبالتالي ترجمة الذات العربية إلى قصيدة تأكل الطعام وتمشي في الأسواق. فإذا كان مفهوم النص، في اللغة اللاتينية ومشتقاتها من اللغات الأوروبية، يعني نسيجا Texture من العلاقات اللغوية المركبة، يتجاوز حدود الجملة وليس خطأ من الكلمات التي تقدم معنى لاهوتيا مفردا<sup>3</sup>، فإن الأمر ليس كذلك في اللغة العربية. فمن استقرار دال النص في لسان العرب لابن منظور<sup>4</sup> وغيره من المعاجم، نجد له دلالات كثيرة، تعني إجمالا الظهور والوضوح والانكشاف. أي ما هو بين بذاته واضح الدلالة وضوحا لا يحتاج معه إلى بيان آخر.

1- يسام طيبي: في الفكر العربي المعاصر، الكتابة الوصفية والكتابة الثورية، مجلة مواقف: ع3، 1968، ص98.

2- ينظر: الموشح: تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1965. ص15

3- عبد العزيز حمودة: الخروج من التيه، دراسة في سلطة النص، مجلة عالم المعرفة، م، و، ث، ف، آ، ع298، 2003 ص122.

4- أنظر، مادة"نص"، في لسان العرب، لابن منظور، وغيره من المعاجم العربية .

لينتقل هذا المعنى إلى العلوم الدينية للدلالة عما هو معلوم من الدين بالضرورة عند الأصوليين، وذلك انطلاقاً من الآيات المحكمات في القرآن الكريم، بوصفها "نصوصاً قطعية الدلالة والثبوت.

يعرف الشافعي المحكم بأنه "المستغنى فيه بالتنزيل عن التأويل"<sup>1</sup>، فيما اعتبرت الآيات المتشابهات "لا نصاً" وأدرجت في إطار الغامض المحتمل، الذي يحتاج إلى تأويل. ومن أمثلة ذلك ما جرى من خلاف بين المعتزلة وخصومهم حول تمييز المحكم من المتشابه في القرآن. ولعله من الطبيعي أن يجد "الزمخشري" المعتزلي من يتهمه من أهل السنة بأنه "نزل من منصة النص إلى حضيض التأويل ابتغاء الفتنة"<sup>2</sup>. وذلك حينما وضع آيات محكمات موضع المتشابه المحتمل. أي أنه أخرجها من سياق "النص" إلى سياق "اللانص" بالتصنيف المعاصر، كما هو الحال في الآية التي نصها: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (البقرة: 7).

لم تضاف هذه الدلالة الجزئية إلى الدلالة الاصطلاحية شيئاً يذكر، سوى مزيد من ارتباك المفهوم بين النص (المحكم) واللانص (المتشابه)، الذي شهدته الدراسات القرآنية. وظل هذا المفهوم متداولاً، في مجال العلوم والدينية إلى أن استحال لاحقاً مفهوماً إجرائياً، في العلوم اللغوية والبلاغية، يدل على جزء مما يدل عليه المصطلح نفسه في نظرية علم النص الحديث. وهو الجزء الذي اعتبر بأحد معايير البحث اللساني في تراثنا العربي، جملة كبرى. والجملة بالمعنى النحوي، هي ما يحسن السكوت عليه لحصول الفائدة. وهو ما يوضحه الجرجاني في كتابه "التعريفات"، حين يرى أن النص "لا يحتل تأويلاً، ولا يحتل إلا معنى واحداً"<sup>3</sup>.

1- الشافعي، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمدشاعر، المكتبة العلمية، بيروت (ب ت) ص 151،

2- الزمخشري: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، (الهامش)، الجزء الأول، دار الكتاب العربي، بيروت، ص 49.

3- الجرجاني: التعريفات، ت: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت. ط3. 1996. ص 309.

وكون النص بهذا المعنى، يمثل جزءاً ضئيلاً في البنية الثقافية، فإنه لا يحتمل أدنى قدر من تعدد المعنى، فتستعيز فيه القراءة عن التأويل بالفهم والتفسير.

كما أن نمط الدلالة النصية، على هذا النحو، لا يتعارض في سياق آخر، مع نمط دلالة المجمل. ذلك أن مفهوم المجمل، هو البين الواضح، على مستوى الدلالة اللغوية، وغالبا ما يرتبط تفصيله ببيان السنة النبوية، باعتبارها نصا شارحا، والنص الشارح قد يحتاج إلى تفسير، والتفسير بدوره قد يصبح نصا جديدا. الأمر الذي تحولت بمقتضاه مختلف التفاسير والمتون والشروح على المتون والحواشي، وهلم جرا، إلى نصوص شبيهة بالمقدسة، متعالية في الثقافة العربية الإسلامية.

من زاوية اللغة، نظرت البلاغة العربية إلى تلك النصوص، من حيث هي خطابات واقعية، وحاولت أن تضع المبادئ، التي يمكن أن تعتمد عليها هذه الخطابات، وفق مقتضيات الأحوال التي ترد فيها أنماط الصياغة، بما تتضمنه من خواص تركيبية في الجملة. وفي هذا المعنى يقول القزويني إن "بلاغة الكلام هي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته. ومقتضى الحال مختلف، ومقامات الكلام متفاوتة. فمقام التكرير مباين لمقام التعريف، ومقام الاطلاق مباين لمقام التقييد، ومقام التقديم مباين لمقام التأخير، ومقام الذكر مباين لمقام الحذف، ومقام الوصل لمقام الفصل... وكذا خطاب الذكي مباين لخطاب الغبي"<sup>1</sup>.

وهي المبادئ ذاتها التي كانت تمثل في البلاغة الكلاسيكية الغربية الأسس الأولى لما بات يعرف اليوم باللسانيات التطبيقية. حيث يرى "هارتمان" أن الدراسات البلاغية القديمة بشكل عام، أوضحت العناصر المشتركة في النص وهي من وجهة نظره، المؤلف والحقيقة وموضوع النص ونمطه أو شكله.

---

1- الخطيب القزويني، الايضاح في علوم البلاغة، تح، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيين، ط5، بيروت 1980، ص12.



وذهب إلى أن العلاقة بين المؤلف والنص تتمثل في عنصر التعبير Expression والعلاقة بين المتلقي والنص تتمثل في عنصر الاستقبال Réception، بينما تتمثل العلاقة بين النص والواقع في عنصر المحاكاة Imitation<sup>1</sup>.

لا شك في أن ما قدمته البلاغة العربية القديمة، جدير بالاهتمام، ومع ذلك يبقى المنجز البلاغي أنموذجا معياريا قائما على القياس، يتسم بعنصر الثبات، ولا يأخذ، في الاعتبار متغيرات الزمان والسياق العام وبيئة النصوص الخارجية، وأنه يهمل الجوانب التي تتعلق بتنظيم النص في عملية الاتصال، كما تحدها اللسانيات النصية الحديثة. وذلك لعلاقتها بالإعجاز، وما ترتب عنه من جهد في توحيد المعنى، بصفته مظهرا من مظاهر توحيد الله عزّ وجلّ.

ومن المغالطات التي يقع فيها بعض الدارسين في الساحة النقدية العربية، تلك التي تنتهي غالبا إلى المعادلة بين مفاهيم قدماء اللغويين والبلاغيين العرب ومفاهيم اللسانيين المعاصرين في الغرب، دون الوقوف على حدود منطلقات وغايات الرؤية الفكرية والاعتبارات الأيديولوجية والمذهبية والعقائدية، التي تؤطر المفاهيم وتوجهها نحو هذا الاتجاه أو ذاك. فالمعادلة بهذا المعنى، مثلا، بين مفاهيم بارث Barthes يساري النزعة، وبين مفاهيم عبد القاهر الجرجاني، أشعري المذهب وإعجازي الاتجاه، قد تترتب عليها مزالق لا حصر لها. لأن مفاهيم "بارث" تقوم على تعدد المعاني اللامحدود. وهو ما مهد لنظرية "دريدا" التفكيكية لاحقا. وهي نظرية مثيرة للجدل لما تتضمنه من معانٍ معادية للغيبيات. فيما يقف "عبد القاهر" لاعتبارات مذهبية عند تخوم معنى المعنى، الذي يكرس ويقر النظام البياني المعرفي، باعتبار أن المعنى الأول أصل والثاني وفرع. وهو ما لا يمكن فهمه، إلا ضمن مقتضيات عقيدة التوحيد الأشعرية، في إطار العقيدة الإسلامية.

1- يوسف نور عوض: نظرية النقد الأدبي، دار الأمين، ط 1، القاهرة، 1994ص73

حيث لم يخرج عبد القاهر الجرجاني، في نظرية النظم، على هذا الاطار في تحديده لمفهوم النص، بأنه وحدة كلامية مترابطة نحويًا، تكبر في حجمها عن الجملة، بينما تحتفظ بنفس خصائص نظمها في إطار مقتضى الحال والمقام. ويوضح عبد القاهر الأسس التي تخلق الترابط النحوي للنظم بقوله: " معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث؛ اسم وفعل وحرف وللتعليق فيما بينها طرق معلومة. وهو لا يعدو ثلاثة أقسام تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما"<sup>1</sup>.

وليس من الوجوب أن تجتمع كل تلك العناصر ليتألف الكلام. فقد يجتمع اسمان للتعبير عن المقصود في مثل: (الباب مفتوح - أو فعل واسم نحو قام زيد - أو من فعل وضمير نحو ذهبت إلى مكة) . كما يحرص عبد القاهر على ضرورة التمييز بين كلام يعود فيه الحسن إلى اللفظ وحده، وبين كلام يعود فيه الحسن إلى النظم وحده وبينهما وبين الكلام الذي يجمع في حسنه بين جانبي اللفظ والنظم، وأن النظم "إنما هو توخي معاني النحو، أحكامه وفروقه ووجوهه وأصوله، وليست معاني النحو معاني ألفاظ، فيتصور أن يكون لها تفسير"<sup>2</sup>.

---

1- عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق: محمود محمد شاكر. مكتبة الخانجي بالقاهرة،

2000. ص4

2 م، س، ص، 452.

#### 4. إشكالية النصية في التراث: (Textualité)

نشير في البداية، إلى أن المقصود بالنصية هنا، تلك العناصر الذهنية غير اللغوية Méta-linguistiques التي تدخل في إنتاج النصوص، من حيث هي علامات اتصالية كبرى، والتي يزعم البعض أنها همشت تهميشا تاما، في مجال دراسات الجملة في تراثنا العربي، فيما يؤكد البعض الآخر وجودها في علم المعاني والبيان.

ويمثل مفهوم النصية textualité أبرز المقومات، التي يقوم عليها علم النص الحديث عند "هاليدي وجون ميشال آدم J.Michel Adem ودي بوجراند De Beaugrande، كما تتمثل في قواعد شارول meta-règles de charole وشروط سورل Conditions de searle ومبادئ كرايس Eléments de Grice وهؤلاء جميعا يبحثون في المعايير، التي يقاس، في ضوئها النص، نجاحا أو فشلا.

وقمين بالذكر، أن الدراسات البلاغية القديمة - على ما يبدو - لم تحدد العناصر النصانية على نحو متماسك، كما لم تستطع أن تشرح عملية الاتصال، من حيث هي عملية واقعية، إلا من زاوية الأعراف التقليدية في اللغة تحت سلطة حكومة البلاغة. وكأنه لا بد من انتظار بوهلر Pohler وجاكوبسون Jakobson وموريس Maurice لتحديد هذا المفهوم بناء على نموذج العناصر الستة (المرسل، الرسالة، المرسل إليه، القناة، السنن، السياق)، التي تمت بموجبها إعادة النظر بشكل جذري، في صياغة هذه العملية، التي أسهمت في إرساء قواعد السيميائيات وعلم النص الحديث.

غير "أمبرطو إيكو" يرى أن الأنموذج الاتصالي (المرسل، الرسالة، المرسل إليه) لا يشرح عملية الاتصال، على نحو يتيح التعامل مع التعقيدات، التي تنتسم بها هذه العملية، ذلك أنه لا يدرج العناصر التي تعمل خارج الشفرات المعروفة، كما أنه لا يتعامل مع الشفرات الثانوية والأنساق الثقافية، وملابسات الظروف التي تحيط

بالرسالة، باعتبارها في الواقع نصا يتضمن شبكة من الرسائل المختلفة التي تعتمد على شفرات مختلفة وتعمل على مستويات متباينة من مستويات الدلالة<sup>1</sup>.

وفي ضوء هذا التصور، تحددت ملامح علم النص الحديث وبدأت تتضح قوانينه وتستقيم مناهجه فتطورت الدراسات النسانية، على نحو غير مسبوق وتلاقحت مع إفرازات البحوث اللغوية، قديمها وحديثها، وتفوقت على سائر دراسات النحو التقليدي ولسانيات الجملة الحديثة، التي اقتصرت على وصف مستويات التراكيب دون سواها، لتتجاوزها إلى كيفية بناء النصوص وأغراضها الاتصالية، في محاولة لإيجاد قواعد لنحو النص، شبيهة بقواعد نحو الجملة، وذلك لتوليد النصوص وتوضيح طرق استخدامها.

ولعل من أبرز المبادئ العامة السبعة التي قام عليها علم النص، التناسق والانسجام والاتساق والترابط الفكري والتناص والإخبارية والموقفانية والتطور والتجانس إلى جانب القصديّة واستجابة المتلقي.<sup>2</sup> حاول "ميشال آدم" اختصار هذه المبادئ، في الطبيعة النصية للعملية التداولية، وشروط إنتاج النصوص، مؤكداً على ضرورة التمييز بين نصية النص المحلية والنصية العامة. ولتوضيح ذلك استنتج "آدام ميشال" فرضيات جزئية نصوغ بعضها على النحو الآتي<sup>3</sup>:

- ضرورة الانتقال من دراسة الجملة كوحدة منعزلة من الملفوظات إلى دراسة النص كوحدة قاعدية للتبادلات الكلامية والخطابية والتبليغ، في ضوء التقاطع المنهجي وتداخل المعارف والتخصصات كالأنثروبولوجيا وإنتوغرافية التبليغ وعلم النفس الإدراكي والتاريخ والفلسفة... الخ.

1- ينظر كتاب:

- U. ECO, lector in fabula, traduit, par Myriem Bouzaher, Paris, Grasset, coll. ed.Paris 2000

2- م، س، ص452.

3- Jean Michel Adam- Pierre Mardaga Bruxelles 1990 L'analyse textuelle Théorie et pratique de. Eléments de linguistique textuelle

- لضمان تداولية النصوص في المجتمع يجب أن تتوفر لدى المتكلمين ملكة أو كفاية نصية تجعلهم قادرين على فهم النصوص و/أو إنتاجها.

- النص بنية مزدوجة مقطعية تداولية، ناتجة عن علامات لغوية منتظمة في سياق معين، يشكل فيه المقطع الوحدة الأساسية المكونة للنص، وليس الجملة إلا إذا كانت مقطعا. فيما يتحدد شقه التداولي من خلال أغراضه وعلاقاته التي تربطه بالسياق الخطابي والمرجعي العام<sup>1</sup>. ولذلك ينبغي أن يحلل النص في كليته، تحليلا مقطعيًا لا جمليًا، أفقيا وعموديا.

ليس من المبالغة القول بأن نظرة فاحصة في تضاعيف كتابات "الجاحظ وعبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني"، قد تكون كافية لتحديد كثير من الشواهد الناطقة ببعض المقاربات النصانية التي أشار إليها "أمبرطو إيكو" في كتابه "النظرية السيميائية"، أبرزها أنه لا تتحقق نصية النص ولا أغراضه الإبلاغية، إلا إذا تفاعلت قيمه النحوية ووحداته المعنوية في نظمه، مع الشيفرة السيميائية، ضمن مستويات ثلاثة متداخلة تركيبيا واستبداليا، هي المعاني والبيان والبديع. فالمستوى الذي يتحقق به حمل العلامات الأساسية اللغوية وغير اللغوية عند إيكو يشبه إلى حد بعيد مفهوم النظم عند "عبد القاهر"، وإن كان هذا المستوى في نظرية النظم، يختص بتحديد القواعد والألفاظ الحاملة للمعاني في نظام اللغة فحسب، فإنه يمكن استنتاج بعض المبادئ، التي قد تشكل مع غيرها من العناصر، في تراثنا اللساني، تصورا نصانيا معاصرا.

للجاحظ موقفان مختلفان في نظرية المنازل الخمس (اللفظ والإشارة والعقد والخط والنسبة) لا يقلان أهمية عما تطمح إليه السيميائية وعلم النص الحديث. ويتميز الموقف الأول بتفسير عناصر الرسالة تفسيرًا لسانيًا محضًا لأغراض إبلاغية وتعليمية. أما الموقف الثاني، وهو الأهم هنا في رأينا، فيتميز بالتفسير السيميائي النصاني. إذ يضيف فيه الجاحظ على الأول عناصر غير لسانية، لا يمكن تفسير

1- Ibid.

شيفراتها إلا من خلال النظم كله، لأنها تتجاوز حدود الأعراف النحوية، في اللغة الى سننها الثقافي.

ويمكن أن نستدل على ذلك من خلال الخصائص التي حددها الجاحظ لكل منزلة من المنازل الخمس، حيث خص المنزلة الأولى لـ اللفظ، وهو عنده أداة للتعبير تستخدم للقريب الحاضر والشاهد الراهن، وأن الألفاظ أصل في اللسان والنطق، لا تتحقق إلا بالصوت، أما المعاني فتبع لها<sup>1</sup>. ولفظ والمعنى عند الجاحظ رمزية نسقية مخصوصة، تحتاج الى دراسة مستقلة تقتفي آثارها في ثنايا جميع كتاباته، في ضوء السنن الثقافي العام.

لعل من بينها تلك التصنيفات الثنائية مثل: الشكل والمضمون، الروح / الجسد، والبيان / التبيين، والبداية / النهاية، الحق / الباطل، الظاهر / الباطن، الفصل / الوصل...إلخ. وإذا ما توصلت تلك الدراسة إلى تحديد الشفرة التي بنى الجاحظ وفقها نسق هذا التصنيف، إلى جانب نسق المنازل الخمس، على شاكلة التصور الذي بمقتضاه حول سوسير مجرى تاريخ الدراسات اللغوية، عندها سيكون للتنظير اللساني العربي، شأن آخر، في تأصيل الدرس النصاني المعاصر، في ضوء تراثنا اللغوي القديم.

أما المنزلة الثانية، فكانت للإشارة. والإشارة، في عرف الجاحظ، هي للدلالة على ما بات يعرف اليوم بلغة الجسد، حيث يقول: "أما الإشارة فباليد وبالرأس وبالعين والحاجب، والمنكب إذا تباعد الشخصان، وبالثوب وبالسيف. وقد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجرا، ومانعا رادعا، ويكون وعيدا وتحذيرا"<sup>2</sup>.

ومن بلاغة الخطاب، في تصور الجاحظ، اقتتران الإشارة باللفظ، إذ يقول: "إن الإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له، ونعم الترجمان هي عنه، وما أكثر ما

1- الجاحظ: البيان والتبيين، الكتاب الثاني، ج1 تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1960ص76.

2- م، ن، ص77.

تتوب عن اللفظ، وما تغني عن الخط"<sup>1</sup>. وفي إشارة إلى دور لغة الجسد في العملية الاتصالية والتداولية، يروي "ابن جني" عن أحد مشايخه قوله: إنه لا يحسن الكلام إلى الناس في الظلام<sup>2</sup>.

ومن هنا، تعتبر الإشارة من حيث هي علامة في نسق دال نصا، تتوفر فيه جميع شروط النصانية لتحقيق أغراض إتصالية وتداولية، وهي أشبه في وقتنا الراهن، بالومضة الإشهارية والكاريكاتير ولغة الحاسوب وقانون المرور، وغيره من الأنساق غير اللغوية الدالة التي أصبحت تشكل المرتكز الأساس في اللسانيات والسيمائية وعلم النص الحديث، فحسن الإشارة من تمام البيان باللسان. ولولاها لم يفهم الناس عن بعضهم البعض معنى خاص الخاص، ولجهلوا كثيرا مما يدخل في باب صناعة الخطابات<sup>3</sup>.

أما المنزلة الثالثة، فهي لـ "العقد" ويحصره الجاحظ في الدلالة على الحساب دون اللفظ والخط إذ يقول: "لولا معرفة العباد بمعنى الحساب في الدنيا لما فهموا عن الله معنى الحساب في الآخرة"<sup>4</sup>. ولم يضيف على هذا التفسير إلا ما قد يفهم من قوله "وليس بين الرقوم والخطوط فرق.. وليس بين الرسوم التي تكون على الحافر كله والخف كله والظلف كله وبين الرقوم فرق، ولا بين العقود والرقوم فرق، ولا بين الخطوط والرقوم كلها فرق، وكلها خطوط وكلها كتاب أو في معنى الخط والكتاب"<sup>5</sup>. ويبدو أن هناك تناقضا، بين النص السابق، الذي يفرق فيه الجاحظ، بين العقد والخط، وهذا النص، الذي يجعلهما فيه شيئا واحدا في الدلالة. وما يهمنا هنا، أن العلامة في نظر الجاحظ، مكتوبة كانت أو مرقومة أو مرسومة، قد تتحول إلى

1- م، ن، ص 78.

2- ابن جني: الخصائص، تح: محمد علي النجار. المكتبة العلمية (د.ت). 247/1.

3- البيان والتبيين، م، س، ص 78.

4- م، ن، ص 80.

5- الجاحظ: الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط2، 1965 القاهرة، ص 70.

نصوص، بمقتضى عناصر نصانية غير لغوية، يحددها نسق من الشيفرات، داخل نظام اللغة وسننها الثقافي.

أما الخط، مرقوما أو مكتوبا، فخصه بالمنزلة الرابعة، لأنه من النصبه كالروح من الجسد، "في أي صورة اعتبرته فيها أو صرفته إليها كان سمة (Sign-Signe) وقد يختلف صنف هذه السمة، بحيث يمكن تصنيفها في صنف المماثلات (Icones) أو القرائن. بل وربما في صنف المؤثرات أو القرائن (Indices). بل وربما في صنف الإشارات (Signaux) فكل ممكن"<sup>1</sup>.

ويعتبر الجاحظ لفظ الخط أوسع دلالة، في عملية الكشف والبيان فهو "أبقى أثرا وأوسع انتشارا، بما أن اللسان أكثر هدرا، فهو مقصور على القريب الحاضر. وبما أن القلم أبقى أثرا، فهو مطلق في الشاهد والغائب، وللغابر والحائن"<sup>2</sup>. أي أن الخط هو دال الدال في النصوص بتعبير دريدا، ولفظ النصبه هو دال العلامة في تصورنا.

خص الجاحظ النصبه بالمنزلة الخامسة، بعدما صنف الدلالة في أربعة أقسام ووصل إلى القسم الخامس ليعرفها بقوله: "ثم الحال التي تسمى نصبه والنصبه هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقتصر على تلك الدلالات"<sup>3</sup>، كما أنها في موضع آخر هي، "الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد"<sup>4</sup>.

ومن العناصر النصانية التي تناولتها البلاغة العربية القديمة أيضا، تلك المتعلقة بصناعتي الشعر والخطابة. وكان الشعر والخطابة يشتركان في مادة المعاني، ولكنهما يفترقان في شكل التخيل والإفناع. ولعل حازما القرطاجني أول من تحدث عن نصية النص وأدبية الأدب، حين فرق بين المعاني الأول، والمعاني الثواني.

---

1- عبد الملك مرتاض: الكتابة من موقع العدم، مساعلة حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر، الجزائر 2003 ص111.

2- البيان والتبيين، م، س، ، ص79، 80 .

3- م، ن، ، ص76.

4- م، ن، ص81.



فالمعاني الأول، هي المعاني النصية التي تقصد لذاتها. والمعاني الثواني، هي التي يقصد بها المحاكاة. وحقها أن تكون أشهر من المعاني الأول.

وهذه إشارة لاعتبار النص نظاما لسانيا ثانويا، تشكل العناصر النصانية فيه مدار التأثير حسنا أو قبحا. كما أنه تناول ظاهرة التناص، وهي من مقومات النص من منظور علم النص الحديث. إذ يقول: "أنت لا تجد شاعرا مجيدا، إلا وقد لزم شاعرا آخر، لمدة طويلة، وتعلم منه قوانين النظم، واستفاد منه الدربة في أنحاء التصاريف البلاغية، فقد كان كثير أخذ الشعر عن جميل، وأخذه جميل عن هذبة بن حشرم"<sup>1</sup>. فالشاعر على هذا النحو، ما هو إلا تشكيل من رجع الصدى لأصوات متداخلة على مسرح القصيدة لشعراء غائبين، وامتصاص لنصوص شعرية غائبة، فالشعر من الشعر، حيث لا يوجد شاعر يبدأ من درجة الصفر.

هذه المبادئ، قد تشكل خطوة إجرائية وكشفية مهمة، في نقدنا السيميائي المعاصر، من منطلق أن نصية النص لا تتحقق، إلا من خلال التفاعل، بين القيم النحوية للنص، من جهة، وعناصره النصانية وقيمه السيميائية، من جهة أخرى. ذلك أن الغرض النهائي من النص هو تحقيق العملية الاتصالية والتداولية، ضمن سنن ثقافي معين، يقوم أساسا - كما هو واضح في البلاغة العربية القديمة - على ثلاث دعائم أساسية؛ أولها، البنية الإبلاغية، وتعتمد على سلامة اللغة، ووضوح الدلالة. وثانيها البنية الأسلوبية وأغراضها البلاغية، وهي التي تحدد ما إذا كان النص خبريا أو إنشائيا. أما الثالثة، فتمثل في البنية البرجماتية أو التداولية، التي تتعلق بتأثير النص في المتلقي.

وعلى الرغم من وضوح هذه المبادئ، في التنظير اللغوي والبلاغي العربي القديم، فإن الكثيرين - حسب علمنا - ممن درسوا هذا التراث، لم ينتبهوا لهذه

---

1-أبو الحسن حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح، محمد الحبيب ابن الخوخة، دار الكتب

الشرقية، تونس، 27.

المبادئ التي تشكل أساس الدراسات في النقد السيميائي الغربي المعاصر، وذلك لاختزالهم مقومات النصية في التصورات التقليدية لنحو الجملة، من ناحية، ومن ناحية أخرى اعتبار منهج البلاغة العربية منهاجا شكليا مكملا للدرس النحوي، لا يُعنى سوى بالمستوى التركيبي، ويهمل المستوى الاستبدالي في النصوص.

## 5- إشكالية مفهوم السياق النصي في التراث: (Contexte)

إن من أكثر القضايا إشكالا، في الدراسات السيميائية النصانية، قديما وحديثا، هي تلك المتعلقة بمفهوم السياق، فهو من التعدد والتوالد، ما لا أظن أنه قد تم حسمه، في مجال الدراسات التراثية، ولا المعاصرة، حتى الآن. فдалُ السياق يعتبر، في المنظور المعاصر شبيها بادل النص، رغم أنه هو الأساس الذي يحكم بنية النص الشكلية، ويحدد مظاهر اتساقه وانسجامه، إلا أنه ما زال غير محدد المعالم. وإذا كان النص لا يشترط أن يكون دائما نسقا لغويا، فإن النص والسياق عندئذ يصيران وجهين لحقيقة واحدة، فلا نص بدون سياق ولا سياق بلا نص. حيث تتعدد السياقات بتعدد النصوص التي تخضع في قراءتها لعملية التفاعل، التي يتم بوساطتها تبادل المعاني، في الظروف المصاحبة للنصوص والمساهمة في إنتاجها.

من هنا تركز اهتمام الباحثين على السياق الداخلي وسياق التأويل، واشتغلوا بما يترتب عنهما من إهدار أحدهما للآخر، في ظل الاختلاف القائم بين فهم اللغة كنظام من جهة، والعمل على فهم الكيفية التي يشتغل بها النص في إطار السياق، من جهة أخرى.

رأينا فيما سبق، كيف يختلف التفسير الشكلي للنصوص، خارج إطار سياق النصية، باعتبارها مجرد إركام وتتابع لجمل مركبة، عن تفسيرها، وهي مرتبطة بسياق معين، وأن خضوع النص للضوابط التي تحكم نظامه النصاني وحدها، قد يبعده عن المعنى المراد. بل وقد يتلاشى تحت تأثير ألوان من شطط التأويل. الأمر الذي يقتضي التوفيق بين سياق المعايير النحوية وسياق العناصر النصانية، فلا خير

في سياق صارم تفقد فيه النصوص هويتها ويجد فيه المتلقي صعوبة، في قراءتها وتأويلها.

فكثيرا ما يتعارض السياقان لإهدار أحدهما الآخر، كذلك الذي نقف على أحد تجلياته، من خلال الصراع، بين الفقهاء والتيارات التأويلية، في تاريخ الثقافة العربية الإسلامية<sup>1</sup>، وما تمخض عنه من مقاييس، بات يُحدّد في ضوئها مفهوم السياق، بوظيفته لابوجوده المجرد. وهو ما تمظهرت مفعولاته لاحقا، في الاختلاف، على مستوى تحديد مفهومي "النص" و"اللائص" في مجال الدراسات الأدبية والثقافية.

وبما أن السياق أسبق على النص إلى الوجود، وأمكن منه في النفوس، في حين أن النص ولید يافع، مهدد دوما بالسقوط في أحضان السياق، ذهب هاليدي إلى تفسيره، من حيث هو نص من خلال إطار فكري، يسميه "الانسجام" (Cohérence). ويقوم هذا الإطار، على ثلاث دعائم، هي المجال ونوعية النص، ووسيلته. ويمكن تعريف وظائف لغة هذا النص (السياق) بأنها المكونات الوظيفية للنظام المعنوي، وتنقسم إلى ثلاثة مكونات، حددها هاليدي على النحو الآتي:

- مكون فكري (الانسجام)، وينقسم إلى قسمين، مكون منطقي ومكون متعلق بالخبرة.

- مكون علائقي يحدد نوعية العلاقة بين عناصر النص/الخطاب.

- مكون سيميائي لغوي وهو شكل من العلامات يتخذه النص ضمن سياق معين لأغراض إبلاغية.

من الواضح، أن هذه المكونات، تتطابق تماما، مع ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم، كما سلف ذكره، في تحديد مفهوم النص. ويأتي هذا

---

1 - نصر حامد أبو زيد: النص، السلطة، الحقيقة (الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط2، المغرب، 1997ص72.

التطابق من حقيقة مفادها أن عناصر النص، هي التي تحرك العناصر الوظيفية، وتعطيها وجودها المستقل داخل السياق.

إن معرفة السياق وإدراكه، عملية ضرورية لتفسير النصوص وتذوقها. فكل نص تختلف قيمه النصية، بناء على سياقه، حتى الجملة اللغوية تختلف قيمتها بين نص وآخر، حسب السياق الذي وردت فيه. فلو أنك قلت مثلا: أتى الربيع في خطاب ما، قاصداً بذلك أن الربيع قد حل، وبدت مظاهره تتجلى في الطبيعة، فإن قولك هذا لا يقيم في النفس أثرا جماليا. لكنك إذا وظفت هذه الجملة، في بيت من الشعر، مثلما فعل أبو تمام، على النحو الآتي:

أتاك الربيع الطلق يختال ضاحكا      من الحسن حتى كاد أن يتكلما

فإن الجملة تتغير في إحداث الأثر الجمالي، وإثارة العاطفة وتجنيد الخيال. وذلك لدخولها في سياق مختلف، شحنها بطاقة فنية إيحائية مختلفة، فضلا على دلالاتها السيميائية ووظيفتها التداولية. لذلك فإن معرفة السياق ضرورية للتعامل مع النصوص قراءة وتفسيرا وتذوقا وتأويلا. ويؤكد رولان بارت على السياق كضرورة فنية لإحداث فعالية الكتابة Ecrivance، ويربطه بمفهوم تداخل النصوص، كأساس لانبثاق التجربة الأدبية في إنتاج النصوص وتذوقها<sup>1</sup>.

وللسياق تعليمات كبرى وأخرى صغرى، أما الكبرى فهي، التي يتحدد بموجبها الإطار العام للنص. وهي ما يصطلح عليها باسل حاتم بالظرف السياقي Enveloppe Contextuelle. أما التعليمات الصغرى فهي، التي تحقق العناصر الداخلية للنص، مثل الجمل وكيفية نظمها وفق الأسس التي يحددها الإطار العام للنص<sup>2</sup>.

1- انظر: R Barthes l'obvie et l'obtus essai critique III Edition du seuil p. 339.

2- يوسف عوض نظرية في النقد الحديث، م، س، ص، 106

ومن العوامل المحددة للسياق أيضا، معرفة مصدر النص، فليس أيا من كان، حسب كيليطو، "أن تعتبر أقواله نصوصا، فإذا كان الكلام لا يحصى، فإن النصوص، كما يقول ميشيل فوكو، نادرة. ومن جملة الأسباب، التي تفسر هذه الندرة، وجوب تحقيق شروط دقيقة، لا يمكن بدونها، أن يصير شخص ما مؤلفا يعتد بكلامه"<sup>1</sup>. وتلك شروط، كان قد أشار إلى بعضها المحدثون، في منهج "علم الجرح التعديل" لتحقيق مصدقية النص في سياق الحديث النبوي، فلا نص عندهم إلا بسند. وقد استخدم دال النص بمعنى المادة المكتوبة، فالكتابة قوام النص وحامله<sup>2</sup>. كما استعمل للدلالة على ما اقتبس من كلام الآخرين<sup>3</sup>.

بيد أن مفهوم ندرة النصوص، كان من أبرز قضايا السياق إشكالا، في تاريخ الصراع بين الفقهاء والصوفية، كما سلف ذكره. ولنر كيف يصبح هدر السياق عند ابن عربي، على سبيل المثال، ضرورة لاغنى عنها، في هدر النص وتحويله إلى اللانص في دائرة التأويل. وذلك من منطلق أن الفقهاء المتوسلين بشكالية المنهج المعياري واشتراطاته الإجرائية، في تعاملهم مع النصوص بالنقل عن السابقين، والاهتمام بطرق الرواية، لا يستطيعون - فيما يرى ابن عربي - فهم الشريعة وإدراك مقاصدها، كما يفهمها الصوفية، الذين لا يتلقون علمهم ميتا عن ميت، وإنما يتلقونه مباشرة، عن طريق الاتصال الروحي بالله، عز وجل، إذ يقول: "إن الفقهاء والمحدثين الذين أخذوا علمهم ميتا عن ميت، إنما المتأخر منهم هو فيه على غلبة الظن، إذ كان النقل شهادة والتواتر عزيزا. ثم إنهم إذا عثروا على أمور تفيد الفهم بطريق التواتر، لم يكن ذلك اللفظ المنقول بطريق التواتر نسا فيما حكموا فيه، فإن

---

1- عبد الفتاح كيليطو: الأدب والغرابية، (دراسة بنيوية في الأدب العربي) دار الطليعة للطباعة والنشر، ط2،

بيروت، 1983 ص15

2- صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، ع164، م، و، ث، ف، آ، الكويت، 1992، ص296.

3- د.خلود العموش، الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008، ص17.

النصوص عزيزة (نادرة)، فيأخذون من ذلك اللفظ بقدر قوة فهمهم فيه، لهذا اختلفوا. ويمكن أن يكون لذلك اللفظ في ذلك الأمر فهم آخر يعارضه ولم يصل إليهم. وما لم يصل إليهم تعبدوا به. ولا يعرفون بأي وجه من وجوه الاحتمالات التي في قوة هذا اللفظ، كان يحكم رسول الله المشرع فأخذه أهل الله عن رسول الله في الكشف عن الأمر الجلي والنص الصريح في الحكم، أو من الله بالبينة التي هي عليها من ربهم والبصيرة التي بها دعوا الخلق إلى الله<sup>1</sup>.

ومن ناحية أخرى، وبنظرة اختزالية وتقويفية لمفهوم السياق، أقصت المؤسسة النقدية كمّاً هائلاً من النصوص من الساحة الثقافية بوصفها لا نصوصاً في ضوء الأعراف المعيارية التقليدية السائدة في التراث النقدي العربي. ومن أمثلة ذلك ما جرى "لحكايات ألف ليلة وليلة" وغيرها من النصوص التي ذابت في المدلول اللغوي على حساب القيم النصية. لا لشيء إلا لأن مؤلفيها مجهولون أو ليست لهم قيمة معترف بها في السياق الثقافي<sup>2</sup>.

يزعم الفضل الرقّاشي - وهو أشهر قصّاص البصرة في القرن الثاني الهجري - أن ما تكلمت به العرب من جيد المنثور أكثر ممّا تكلمت به من جيد الموزون، فلم يحفظ من المنثور عشره، ولا ضاع من الموزون عشره. ويعزو الناقد عبد الله إبراهيم ضياع الكم الهائل من المرويّات السردية مقابل حفظ كم هائل من المرويّات الشعرية في الفضاء الشفوي الواسع، إلى قصور الوسائل الكتابية، وسيادة التقاليد الشفوية واعتبار بعض المرويّات حوامل لعقائد جاهلية وثنية. الأمر الذي يشكل في تصوره، أكثر المداخل عملية وفائدة في فحص طبيعة المرويّات السردية الجاهلية،

1- ابن عربي: الفتوحات المكية، ج2، دار صادر بيروت، (ب.ت) ص 198.

2- عبد الفتاح كليطو: الأدب والغرابية، م، س، ص 15

بحيث يتجه البحث إلى السمات الأسلوبية، والتركيبيّة، والدلاليّة، للنثر القرآنيّ والنبويّ باعتبارهما صورة ممّا كان شائعاً من تعبير نثريّ آنذاك<sup>1</sup>.

من هذا المنظور دأب بعض الدارسين الحدائين إلى تركيز اهتمامهم على نقد المؤسسة اللغوية والبلاغية التراثية ومحملاتها الثقافية، المنتجة للأنساق والتصورات، التي تولدت عنها صياغة المفاهيم والمصطلحات وأساليب التعامل مع النصوص، إنتاجاً وقراءة وتأويلاً، دون تمعن في الرؤية المؤطرة للمنهج وأدواته الاجرائية، مما أوقع بعضهم في مزالق متعددة، كتلك التي وقع فيها "طه حسين" في بداية مشواره التشكيكي، ومحمد أركون بمنهجه الأركيولوجي التفكيكي و"نصر حامد أبو زيد" بتفسيره الماركسي للقرآن. وهذا الأخير، مثلاً، اعتبر التعددية السياقية في بنية القرآن نتيجة للسياق الثقافي المنتج للنصوص عموماً، لأنها تمثل في نظره عناصر تشابه بين القرآن كنص ونصوص الثقافة عامة، وبينه وبين النص الشعري بخاصة. فلم يجد ضيراً أن يعد القرآن منتجاً ثقافياً فيه أثر من آثار شعر الصعاليك، وأنه ليس رسالة إلى الناس كافة، وإنما هو رسالة مقصورة على العرب دون سواهم، لأنه وليد تسنينهم الثقافي ونسق لسانهم المبين. مما يوحي بأن هناك شيئاً من عدم الفهم للنظرية النقدية المعاصرة، يخيم على آراء الكثيرين في الساحة العربية، ولاسيما ما يتصل منها بالاشتغال على الخطاب السيميائي في الساحة المغاربية، ما يدفعنا إلى البحث في أصول هذه الإشكالية في سياق مظانها الأصلية، وتحديد ملامحها في نقدنا الأدبي المعاصر.

---

1- حوار: مع د. عبدالله إبراهيم: أجراه إياد الدليمي وأبو طالب شيبوب في مجلة "الروائي" بتاريخ:

. 2009/04/21

# الفصل الثاني

الأصول النظرية والمنهجية  
لإشكالية الخطاب السيميائي  
المغاربي



## تهديد:

فضلت فئة من النقاد المغاربة التسلح بما جاءت به السيميائية من معارف جديدة، وما صاغته من أدوات منهجية، ومفاهيم علمية، والتزود بما يمكن من الكشف عن أبعاد النصوص الأدبية؛ الدلالية والجمالية قصد تجاوز الممارسة النقدية القائمة على الذوق الشخصي والانطباع المباشر. وهكذا خضعت نصوص أدبية عديدة لقراءات متباينة، كما ونوعا وكيفا، وهي قراءات تمتح مرجعيتها المؤطرة لأدواتها الكشفية من هذه النظرية المفتوحة على حقول معرفية متعددة.

وقد تجسدت تلك المحاولة عبر الإشارة إلى تقليدين نظريين كبيرين؛ أحدهما يتعلق بالتقليد اللساني السويسري (F.de saussure)، وثانيهما يتصل بالتقليد المنطقي البيروني (S.c.peirce)، وهما تقليدان يثويان فروقا بينهما تتعلق بأنماط العلامة والرموز وغيرها. مما يدفعنا لإيضاح بعض تلك الفروق من خلال الإشارة إلى نظرية كل منهما على حدة بإيجاز.

ويحسن بنا في هذا المضمار، أن نستحضر تعريفات بعض المنظرين السيميائيين البارزين، ولو بإيجاز، كي يتسنى لنا التمييز بين النظريتين أو بعبارة أدق، كي نستطيع الإجابة عن السؤال الذي يفرض نفسه علينا بإلحاح ألا وهو: ما الفرق بين نظرية "بيرس" ونظرية "سوسير". وبالتالي، هل هناك تفاوت في شكل ومحتوى مصطلحية كل منهما؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه اجتهادات حملت هذه النظرية أو تلك ما لا تحتمل؟ وما تأثير ذلك كله على الدرس السيميائي؟ لكن قبل الخوض في محاولة الإجابة عن هذه الأسئلة، لا بأس من التذكير بأهم المبادئ التي قامت عليها هاتين النظريتين، مع الإشارة إلى بعض إشكالاتها عند كل من "بيرس" و"سوسير".

## 1- الأصول النظرية:

### 1.1- سيميوطيقا بيرس ومقولاتها الفروسكوبية:

شيدت سيميوطيقا الفيلسوف الأمريكي ش.س.بيرس، على إرث فلسفي ومنطقي شملت فيه مصطلحات "لوك John Locke" والفلسفة الرواقية (250 ق.م)، وأفلاطون Platon (400 ق.م) و(أرسطو Aristote ، 350 ق.م) إلى جانب (كانط Kant ، 1600م) و(فرانسيس بيكون Francis Bacon ، 1605) و(غونفريد فيلهلم فون لايبنتز Gottfried Wilhelm Von Leibniz 1700م) و(إدموند هوسرل Edmond Husserl 1900)، أهم المرتكزات الأساسية، بحيث لا يرى "بيرس" في السيميائية سوى وجه آخر للمنطق، حين يقول: "إن المنطق بالمعنى الواسع للكلمة، ليس إلا تسمية أخرى للسيميائية (Semeiotike)، والدستور شبه الضروري أو الشكلي. أعني أننا نطلع على سمات الإشارات أثناء اكتساب المعرفة..وتقودنا سيرورة -لا اعترض على اعتبارها تجريدا- إلى طروحات تتميز بأنها تحتل الخطأ، وهي، بمعنى من المعاني، غير ضرورية أبدا من ناحية ما يجب أن تكون عليه سمات كل الإشارات التي يستخدمها عقل "علمي". أي عقل يستطيع أن يتعلم بواسطة التجربة"<sup>1</sup>.

ومن هنا شملت السيميائية البيرسية واحدا من أبرز الحقول، التي تركز في جانب منها، على فكرة الاهتمام بالخطابات في أبعادها التداولية، القابلة للملاحظة والوصف والتجريب، من منطلق أنها وحدات كلامية مخصصة لأغراض تداولية واتصالية، تفرضها جملة من العمليات الناشئة عن التفاعل بين مستويات مختلفة، ترتبط فيها الوظائف اللغوية بواقع الاستعمال، وفعالية الخطابات. إذ يأخذ فيها المكون التداولي بعين الاعتبار الأنظمة التي يتضمنها استعمال المؤلف لموضوعات لغوية سليمة داخل أوضاع ومقامات محددة<sup>2</sup>.

1- Peirce, C. S. Ecris sur le signe, traduit par G. Delledale, Seuil, Paris, 1978, p 120

2- Van Dijk (toun.v) sémiotique narrative et textuelle. ed. Larousse.1973.p181

إن "بيرس"، وفق هذا المنحى، قد حوّل مجرى البحث في إشكالية المعنى، من مستوى الفلسفة والتنظير إلى مستوى الوصف والإجراء، من خلال وضع نظرية سيميائية تهتم بالمعنى في ضوء متصورات الفيلسفين التحليلية والظاهرانية، في القرن العشرين وهو ما تبلورت معالمه في نظرية واضحة المعالم، على يد الفيلسوف الأمريكي شارل موريس Charles w..Morris سماها "التداولية" pragmatic من خلال مؤلفه foundations of theory of the signs سنة 1938 ثم عمق هذه النظرية الفيلسوف البريطاني جون أوسطين John Austin في كتابه How to do things with words سنة 1962. وقد ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بـ: Quand dire c'est faire سنة 1970. وقد تجلت مفعولات هذه النظرية، على مستوى البحث، تنظيرا وتطبيقا.

أرسى بيرس، قواعد نظرية عامة تعنى بالأنساق الدلالية في كافة أشكالها، وتدرس العلامات وتمفصلاتها في الفكر الإنساني بوجه عام، على نحو جعل فيه هذه النظرية شاملة لدراسة العلامة أيا كانت، حيث يقول: "إنني، حسب علمي الرائد، أو بالأحرى، أول من ارتاد هذا الموضوع المتمثل في تفسير وكشف ما سمّيته السيميوطيقا Semiotic. أي نظرية الطبيعة الجوهرية والأصناف الأساسية لكل سيميوزيس ممكن، ونظرية تنوعاته الأساسية"<sup>1</sup>.

وحسب "أمبرطو إيكو" فإن سيميوطيقا بيرس، التي يطلق عليها في موضع آخر "المنطق" تعرض نفسها كنظرية للدلائل. وهذا ما يربطها بمفهوم "السيميوزيس" كسيرورة يشتغل فيها شيء ما بوصفه "دليلا"<sup>2</sup>.

وهنا نشير، إلى أن "بيرس"، اعتقد أن النشاط الإنساني نشاط سيميائي في مختلف مظاهره وتجلياته. ما يجعل السيميائية في اعتقاده، علما وإطارا مرجعيا،

---

1 - نقلا عن "مارسيلو داسكال: الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة"، م، س، ص 16.

2 الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، م، س، ص 16.

يشمل كل الدراسات. الأمر الذي جعله يقول، في سياق تحديد المجال السيميائي العام الذي يتبناه: "إنه لم يكن باستطاعتي يوما ما دراسة أي شيء، رياضيات كان أم أخلاقا أو ميتافيزيقا أو جاذبية أو ديناميكا حرارية أو بصريات أو كيمياء أو تشريحا مقارنا أو فلكا أو علم نفس أو علم صوت، أو اقتصاد أو تاريخ علوم أو ويستا (ضرب من لعب الورق) أو رجالا ونساء، أو خمرأ، أو علم مقاييس، دون أن تكون هذه الدراسة سيميائية".<sup>1</sup>

بيد أن السيميوطيقا عند "بيرس" تتخذ طابعا شموليا، إذ لا نجد شيئا يخرج عن موضوعها مهما كان هذا الشيء. حيث يقول: "لم يكن بمقدوري أبدا دراسة أي شيء كيفما كان (رياضيات، أخلاق، ميتافيزيقا، اقتصاد، تاريخ، علوم...)، إلا دراسة سيميائية"<sup>2</sup>. وبذلك فالسيميوطيقا بهذا المعنى، تقدم نفسها باعتبارها منطقا عاما يستوعب كل الظواهر ويسعى إلى صياغة قواعد مجردة وقيم شاملة للتمييز بين الصحيح والخاطئ. "إن المنطق بمعناه العام - يقول بيرس - هو علم الفكر الذي تجسده العلامات، إنه السيمياء العامة"<sup>3</sup>. وتستند سيميوطيقا "بيرس" إلى سياق فلسفي تفسيري مستوحى، من فلسفة اللغة عند كل من "أرسطو وكانط وهيغل، يسمى "نظرية المقولات"<sup>4</sup> (théorie des catégories)، وهي عبارة عن ظاهراتية خاصة، ذات طرائق ومفاهيم ومصطلحات مخصوصة ومبتكرة، تدرس "حال وجود الإمكان الكيفي والايجابي، وحال وجود الواقعة الفعلية، وحال وجود القانون الذي سيتحكم في الوقائع مستقبلا"<sup>5</sup>.

---

1- Oswald Ducrot, et Tzvetan Todorov: Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage.

Edition du Seuil, 1972, p: 11

2- Charles senders Peirce: Ecrits sur le signe. Ed. Seuil, Paris, 1978, p. 32

3- Ibid, p32.

4- Ibid, p68

5- Ibid, p253

وفي هذا الإطار ميز "بيرس" بين ثلاث أحوال للوجود؛ أحوال يمكن ملاحظتها ببسر وسهولة في كل ما هو حاضر في الذهن (الحضورات الذهنية (Les fréquentations mentales)، وفي كل وقت وحال، وبأي طريقة كانت. ومن أجل وصف أنماط الأحوال هذه وصفا علميا صاغ "بيرس" ثلاث مقولات تعبر عن كينونة العناصر البارزة فيها، وهي على التوالي: "الأولانية (Primité)، و"الثانانية (secondité)، و"الثالثانية"<sup>1</sup>.

إن التحليل المتأني والرصين، لمفاهيم "بيرس" حول العلامة من شأنه أن يكشف عن عناصر مثلث سيميائي يشتغل بكيفية مجردة وفق مقولات ثلاث يرى فيها "بيرس" الأداة المنظمة للتجربة الإنسانية في كليتها، وأن العناصر المكونة للعلامة ذاتها ليست سوى صياغة جديدة لحدود هذه المقولات ومكونات هذا المثلث السيميائي. وقد قدم "بيرس" تصورا خاصا لها من خلال صنافة ثلاثية يمكن بواسطتها الكشف عن مجمل مكونات التجربة الإنسانية. فلا يمكن أن تدرك هذه التجربة، على حد وصفه، إلا منسوقة ضمن حدود مترابطة ترابطا منطقيًا في نسق ثلاثي الأبعاد لا تتجزأ عراه ولا تنفصم. يتمظهر من خلال مبنى ثلاثي يعكس الممثل في شكله المنطوق أو المكتوب بينما تبقى العلامة هي الكل ذو المعنى. حيث تتفاعل العناصر الثلاثة لهذا المبنى بسيرورة المعنى، وهذه العناصر يسميها "بيرس" (الممثل والموضوع والمؤول)<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك فإن العلامة هي شيء يحيل إلى ثان عبر ثالث. أي أن "كل شيء يحدد شيئًا ثانيًا للإحالة إلى شيء ثالث يحيل عليه الشيء الأول ذاته وبنفس الطريقة"<sup>3</sup> فالشيء الأول هو "المُمثِّل (representamen)، والشيء الثاني

1- Ibid, p6-68

2- جيرار دولودال: السيميائيات أو نظرية العلامات، تر: عبد الرحمن بوعلي، مطبعة النجاح الجديدة، البيضاء، ط.1، 2000، ص20

3- Ecrits sur le signe, Ibid, p. 120

هو "الموضوع" (objet)، والشئ الثالث هو "المؤول" (Interprétant) <sup>1</sup>. وهكذا تصبح العلامة عبارة عن "ممثّل" مرتبط بـ "موضوعه" من جهة، وبـ "مؤوله" من جهة أخرى. وذلك بطريقة تجعل علاقة هذا الموضوع بذلك المؤول مشابه لعلاقة الممثل مع الموضوع.

غير أن هذه المقولات في صيغتها الجديدة تولد في المدارس شعورا باللبس والغموض، وبخاصة، عندما يصادفها لأول مرة، باعتبارها تصورات وأفكارا محمولة على أعلى درجة من العمومية والتجريد، يستدعي تأملها لفهم دلالتها. وهو ما يدعونا للإشارة الى دلالة هذه المقولات على النحو الآتي:

### 1.1.1 - الأولانية: (Primité)

إن الأولانية في أدبيات "بيرس" هي كينونة الإمكان الكيفي الموجب (l'Être de la possibilité Qualitative positive)، أي كينونة الشئ الأولي، المستقل بذاته خارج أي سياق أو تحقق، والسابق لأي تركيب أو توليف خارج المكان والزمان. وهو شئ غير موجود لكنه يحمل في ذاته قدرات وإمكانات تجعله يوجد أولا يوجد، يتحين أو لا يتحين <sup>2</sup>. إنه الشئ الذي يملك كينونته في ذاته، بحيث لا يوجد في الوعي ولا يخضع لأي قانون <sup>3</sup>. إن الأولانية إذن هي عالم الممكنات (Les possibles) والكيفيات (Qualités Abstraites) المجردة <sup>4</sup>.

وبعبارة أخرى، فإن الأولانية هي كل ما يحيل من علامات على سلسلة من الأحاسيس كالأحداث والانفعالات أو النوعيات كالألوان وغيرها، منظورا إليها في ذاتها، مستقلة عن أي شئ آخر. فالأول ينبغي أن يكون بدون أجزاء، لأن جزء موضوع ما، هو شئ غير الموضوع نفسه. إن الأولانية عندئذ هي ما يوجد بواسطة ذاته دونما أي اعتبار لأي شئ كان. ويعرفها بيرس "بأنها نمط في الوجود

1- Deledalle, G. Lire Peirce aujourd'hui, de Boeck, Bruxelles, 1990, p, 81.

2- Ecrits sur le signe, Ibid, p70

3- Ibid P 51

4- Deledalle, G., Théorie et pratique du signe, Payot, Paris, 1979, p 70.

يتحدد في كون الشيء ما هو كما هو إيجابيا دون اعتبار لشيء آخر. ولا يمكن أن يكون هذا الشيء إلا إمكانا<sup>1</sup>.

وبهذا المعنى فإن الأولانية هي تحديد للكينونة في طابعها المباشر، دون وسائط أو تجسد أو علاقة مع أي شيء آخر. فعندما ندرك، مثلا، أي لون، مهما يكن هذا اللون، وليكن اللون الأحمر أو الأزرق أو الأخضر، فهذه الألوان تشكل ضربا إيجابيا من الإمكان النوعي، في استقلال تام عن أي شيء آخر.

إن اللون في حد ذاته لا يمكن أن يوصف. فقبل أن يكون هناك شيء أحمر مثلا، لم يكن الأحمر سوى نوعية لا وجود لها إلا في ذاتها، فالنوعية ليست مرتبطة في كينونتها بكائن ما، سواء مثل ذلك على شكل معنى أو على شكل فكرة. وهي أيضا ليست شيئا مرتبطا في كينونته بشيء مادي يمتلكه.

وما يقال على النوعيات، ينسحب على الأحاسيس، كالفرح والحزن والخوف والألم والخش واللين. فالنوعيات والأحاسيس، هي كما هي، في ذاتها، بعيدا عن أي تحقق. فلا تتحدد إلا من خلال خصائصها. "فالإحساس، هو نوع من الوعي، الذي لا يستدعي أي تحليل. كما لا يستدعي أية مقارنة، ولا أية سيرورة، كما لا يتجسد، لا كليا ولا جزئيا، في فعل، يتميز من خلاله هذا الحقل من الوعي أو ذاك"<sup>2</sup>.

أما أن تكون النوعية مرتبطة بالمعنى، فذاك هو الخطأ الذي ارتكبه المفهوميون، وأما أن ترد إلى الذات، فذاك هو الخطأ الذي ارتكبه الاسميون. وخطؤهما هذا إنما جاء من اعتقادها أن المحتمل والكامن لا يمكن أن يوجد إلا من خلال تجسده واقعا<sup>3</sup>.

وعليه فإن الأولانية، هي مقولة البداية والجدة والحرية والإمكان واللاتحديد<sup>4</sup>، عمادها "الممثل Representamen"<sup>1</sup>، القائم على المصادرة التعميمية والبداهة التي

1- Ibid p69.

2- Ecrits sur le signe, p84.

3- Ibid., p 89.

4- Savan David la sémiotique de Peirce langages 58p11

تتشرط في إحالة علامة ما على علامة أخرى علامة ثانية مقترنة بعلامة ثالثة..حيث يقول: "إن العلامة أو التمثيل هي شيء يقوم بالنسبة إلى شخص ما مقام شيء آخر، من وجهة نظر ما أو على نحو ما، وتتوجه إلى شخص. أي تحدث في فكر ذلك الشخص علامة معادلة أو ربما علامة أكثر تطورا. وهذه العلامة التي تحدثها أسميها مؤول العلامة الأولى"<sup>2</sup>.

لكننا إذا نظرنا الى الأولانيات من الخارج، وجدناها تمثل كل النوعيات والأحاسيس الممكنة المختلفة، التي تتضمن تنوعات لا نهائية لا نحس منها إلا نورا قليلا جدا. مما يجعلها تتميز بسمات الإبهام والغموض والالتباس، لأنها هي تلك الكلية التي تحضر في الذهن من خلال أجزائها لا من خلال مظاهرها. إنها الأحاسيس خارج أي تجسد، وبالتالي فهي خارج أي تحديد. فلا زمان هناك ولا مكان ولا تمييز ولا تخوم، وهي النوعيات في انفصال عن الوقائع، التي تخبر عنها وتمنحها هوية. "فكل شيء يمكن أن يعزل وي طرح كأول داخل سلسلة (...)"؛ الأول معناه بداية جديدة وأصل. فلاشيء يحدد الأول بشكل مسبق. فعلى فرض أن (5) هي أول، فماذا سيكون الثاني؟ إنه غير محدد بعد؛ قد يكون (6) وقد يكون (4) أو ما شئت. فالأول حر ولا محدد<sup>3</sup>.

ورغم أن أولى مراتب الأولانية (1،1) نوعية يبقى مجرد تفكيرنا في علاقتها بالمادة ينقلها الى رتبة العلاقة العرضية (2،1) لكن هذا التفكير لا يلغي نوعيتها التي تظل قائمة على نحو ايجابي ضمن شكل يخصصها ويميزها من غيرها، إلا أنه ستجد الأولانية من خلاله رتبته (3،1) باعتبارها نمطا مقولاتيا عارضا في إطار الإمكان الخالص للفكرة، وهو ما يجعلها تمتلك طابع الخصوصي والتعالوي عن أي صورة من

1- Ecrits sur le signe, p121.

2- C.S. Peirce, Ground, object, and interpretant, in, V 12, p132.

3- Savan David, La sémiotique de de Charles .S, peirce, Langages, 58 Larousse. 1980.p11.



صور الوجود العيني، في حين تتراتب الثانائية بوصفها تمثيلا للأولائيات (1،1)،  
(2،1)، (3،1)<sup>1</sup>.

أي إنها تمثيل للوجود العيني للنوعيات أو المحسوسات باعتبارها نوعية  
علائقية للقوة / المقاومة (1،2) دون أن ترقى هذه العلائقية بوصفها تجربة الى آلية  
أو سيرورة لهذا التحول، الذي تأخذ الثانائية بمقتضاه صفة الأصالة كثنائية رتبتهما  
الثانية (2،2) متضمنة لصراع الفعل وردة الفعل. كما تأخذ رتبتهما الثالثة (3،2)، من  
حيث كونها مجالا لتحيين الحدث كواقع متحيز في المكان والزمان، ومن ثم يمكن  
تحيين الحدث من خلالها في شكل ترانتيات لتحديد مختلف الموجودات علائقيا<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، فإن الطبيعة الكلية واللامحددة للأولائية، طبيعة تظل بسيطة  
في ذاتها. بيد أن هذه البساطة تجعل وجودها وجودا هشا، مما يؤدي وعي معطياتها  
إلى اختفائها. فشعور المرء على سبيل المثال، بألم لا يستطيع تحديد كنهه، يعتبر  
إحساسا غامضا وغير محدد، يندرج ضمن دائرة المحتمل والممكن، واللامحدد، لكن  
بمجرد ما يتبين المرء طبيعة هذا الألم، فيكون قد تجاوز المحتمل والممكن واللامحدد  
المعبر عنه بمقولة الأولائية، ليدخل في مقولة أخرى لها علاقة بالوجود الفعلي  
الظاهر، الذي لا يبدو من خلال الأحاسيس فحسب، وإنما يوجد أيضا وجودا فعلياً  
مستقلا ومنفصلا عنه، وهو لا يكف عن الاصطدام به<sup>3</sup>. وبذلك تبرز مركزية الفكرة  
كصيغة أساسية ووحيدة للتمثل. وهو ما يدعوه "بيرس بـ"الثانائية" Secondéité<sup>4</sup>.

1- Ibid

2- G.Deledalle, théorie et pratique du signe, p57-64.

3- textes anticartésiens présentation et traduction, joseph chenu, éd, aubier, 1984, p77. Peirce,

4- Deledalle, G., Théorie et pratique du signe, Payot, Paris, 1979, p54.

## 2.1.1 - الثانية: (Secondeité)

إن الثانية، هي مقولة الوجود الفعلي، أي وجود الأولانية وتحققها، في الزمان والمكان؛ وجودها كإمكان كفي مجرد ضمن تحققه الفعلي، متحيزا في مكان وزمان عالم الموجودات والموضوعات<sup>1</sup>.. وبذلك يمكن تحديد هذه المقولة، باعتبارها تحويرا لوجود الموضوع. وهذا التحوير، هو نوع لوجود موضوع متميز، يجسد الانتقال من الإمكان المنفصل من أي تحديد، الى التحقق ولوج دائرة الوجود العيني. لذلك يرى "بيرس" أنه لا بد من علاقة قادرة وحدها على الانزياح عن خصائص وجود الشيء في ذاته خارج أي سياق، بيد أن هذا الوجود ليس إلا إمكانا، والإمكان ليس إلا احتمالا، ومن ثم لا يمكن للأول أن يكون أساسا لتجربة فعلية<sup>2</sup>.

فلا بد إذن من عنصر ثان يقوم بنقل الأحاسيس والنوعيات من وضعها الأولي إلى ما يجعلها عنصرا ضمن علاقة مع شيء آخر. فالأول دون ثان لا وجود له إلا في حدود الإمكان والاحتمال. ذلك لأنه نمط في الوجود لا يتحدد إلا من خلال تقابله مع ثان. لكن الثانية وإن كانت ثانوية بالنسبة للأولانية فهي لا تحصرها، لأن الأول والثاني معا، ليسا موضوعا واحدا. فمن حيث الجوهر فهما غير مترابطين؛ فأولانية الموضوع جوهرية هي وجود الموضوع في ذاته. أما ثانيانيتها فهي هذا الجزء مما هو بالضرورة شيء آخر. ويعرفها بيرس بأنها "نمط وجود الشيء كما هو في علاقته بثان دونما اعتبار لثالث. إنها تعيين وجود الواقعة الفردية"<sup>3</sup>.

وإذا كانت الأولانية، هي مقولة البداية والجدّة. أي إنها أول داخل السلسلة، فإن الثانية هي مقولة ما يحد من حرية هذه السلسلة. ذلك أن تحديد الثاني، معناه تقليص للإمكان أو الاحتمال، وتحويله الى تحقق عيني. "فالعنصر الثاني، داخل

1- Ibid, p100

2- Deledalle, G., Théorie et pratique du signe, Payot, Paris, 1979 p54.

3- Carontini, Enrico, action du signe, éd, Louvain-la neuve, 1984p17.

السلسلة، يقوم بتحديد الأول؛ إنه يضع حدودا ويخلق باباً. فالأول وحده ليس سوى أول الإمكان، داخل السلسلة. أما الثاني، فيُحْيِي السلسلة؛ إنه يدخل الوجود"<sup>1</sup>.

وبهذا المعنى، فإن الثنائية، بحسب "بيرس"، هي ظرف عرضي أو طارئ، من حيث إنها رد فعل حادث بين موضوعين. وهو أمر يتم من خلال محددات أي وجود. والمقصود بالمحددات أو الحدود: الزمان والمكان "فالأشياء لا تدرك إلا متحيزة في المكان ومتعاقبة في الزمان"<sup>2</sup>.

إن الثنائية معناها، دخول الوجود حيز المكان والزمان. أي أن تتحول الأحاسيس والنوعيات إلى واقع التجسيد. ومن أجل تعريف هذه المقولة طرح "بيرس" سؤالاً قائلًا: "إذا سألتكم أين يكمن تحيين حدث ما، فستردون قائلين: إنه واقع في مكان معين وزمان معين. إن تحديد المكان والزمان يتضمن كل علاقات هذا الحدث مع الموجودات الأخرى"<sup>3</sup>.

ففي تصور "بيرس"، إن الحدث أو الواقعة، يمثل التحقق الفعلي للإمكان الذي لا يتم إلا ضمن الحدود المحددة في الزمان والمكان. بمعنى أن الأحاسيس والنوعيات غير قابلة للوصف والتحديد خارج المكان والزمان. ومن هنا فإن الثنائية تعني نقل هذه الأحاسيس والنوعيات من الكينونة اللامحددة إلى الكينونة المحددة في إطار الزمكانية، مما يجعلها واقعة قابلة للإدراك كوجود عيني. وعليه يمكن وصف مقولة الثنائية، بحسب "نيكول إيفرت ديسمدت Nicole Evert Desmedt" بأنها مقولة الواقعي والفردي. إنها مقولة التجربة والحدث والوجود؛ وجود الشيء ووجود الحدث، وجود الفكرة والوضعية والحلم المدرك. إنها مقولة "هنا والآن"، وجود الشيء، الذي حدث، في مكان وزمان معينين. إنها مقولة القوة العنيفة، ومقولة الجهد،

1- Savan, David "la sémiotique de Peirce" langage 58, p11.,

2- إبراهيم زكريا: كانط والفلسفة النقدية، م، س، ص56.

3- Ecrits sur le signe, p69.

الذي يصطدم بمقاومة، إنها مقولة الفعل ورد الفعل<sup>1</sup> وهذا أمر يقوم بتجربته مستعمل العلامة، حينما تواجه إرادته بمقاومة ما، أو عندما يفرض على حواسه شيء معين<sup>2</sup>.

### 3.1.1 - الثانية: (Tiercité)

إن الثالثة، هي مقولة الوعي الذي يتدخل ليربط بين الشيء كما يمكن كيفي مجرد، وبين تحققه الفعلي في عالم الموجودات والموضوعات<sup>3</sup>. إنها الفكر أو القانون الذي يربط بين الأولانية والثانية وفق منطق ضروري متجه نحو الوقائع المستقبلية إنها، كما يحددها "بيرس" ذلك "النمط الذي يكمن في كون الوقائع المستقبلية للثانية تتخذ طابعا عاما ومحددا"<sup>4</sup>، في سياق المفهمة والتجريد الذي يستند إليه الإنسان للتخلص من التجربة الفردية، بناء على أسنن مشتركة تشكلت وتطورت داخل السيرورة الابلاغية كتكثيف لمجموع التجارب الفردية. فـ "الفكر (الذي هو من نظام الثالثة)، يستحوذ على الموجودات (التي هي من نظام الثانية) عبر الممكنات (التي هي من نظام الأولانية)"<sup>5</sup>.

وبذلك يمكننا القول بأن إدراك الأول والثاني، لا يتم إلا عبر ثالث، بوصفه تحويلا لوجود الموضوع، كضرب للثاني في النطاق الذي هو تحويل لثالث، من منطلق أن "الفكر ليس نوعية، فالنوعية مستديمة ومستقلة بذاتها عن كل تحقق في الزمان، ولن يكون لها بكل تأكيد واقعة، ذلك أن الفكر عام (...). إنه عام، لأنه يحيل على مجموع الأشياء الممكنة وليس فقط على تلك الموجودة"<sup>6</sup>.

من هنا يمكن وصف الثالثة، بأنها مقولة سيميائية بامتياز، مادامت تعرض ذاتها كمثل لثان عبر تمثيل لأول. ومادامت هي القانون والضرورة لإنتاج المعرفة

1- Nicole Evert Desmedt, Le processus interprétatif, introduction à la sémiotique de C.S.Peirce, éd Mardaga, 1990 p35 .

2- سيميائيات التأويل، م، س، ص 203.

3- Peirce, Ecrits sur le signe, p100

4- Eliseo Veron: La sémosis et son monde, in Langages n 58, p 73

5- Robert Marty: La théorie des interprétants, in Langages n 58, p34.

6- Ecrits sur le signe, p81-82.

وتداولها، ومادامت شرطا لامناص منه لإنتاج الفكر والدلالة. حيث لا يمكن للأول أن يحيل على الثاني في غياب العنصر الثالث الذي يربط بينهما. ومن هنا فإن "الثالثاتية هي مقولة التركيب والتوسط والاستمرار. فكل ما هو وسيط بين شيئين ويعمل على الربط بينهما هو ثالث (...). فالعادات والقوانين واللغة هي تحديدا ثالث"<sup>1</sup>.

وذلك لأن الإنسان يعيش وسط عالم من الرموز. بل الإنسان نفسه هو كائن رامز، إذ يتبادل كلماته وأشياءه استنادا الى منظومة من التصورات والرموز كاللغة والدين والأسطورة...مما يجعل فكرة التوسط بينه وبين عالمه الرمزي، هي الأساس الذي يجعل من كل شيء، وكل سلوك، يتموضع، ضمن قوالب رمزية، لكي يتم إدراكه واستيعابه من حيث هو منظومة نسقية من المفاهيم والتصورات<sup>2</sup>.

وتلك هي البداهة التي يرى فيها "بيرس" الآلية الضرورية لتفسير الفكرة وترجمتها في الواقع، مع افتراض في كل فكرة، ارتباطها على الأقل بفكرة أخرى. حيث يرى أنه "إذا ما افترضنا أن كل فكرة هي علامة، فيشترط في الفكرة أن تقود بدورها إلى فكرة أخرى، من أجل تحديد فكرة أخرى"<sup>3</sup>.

لكن ذلك لا يتم في تصوره، إلا متى أخذت العلامة أو الممثل صيغة استدلالية بوصفها شيئا يحل محل شيء آخر لدى شخص ما، يستهدف خلق علامة مكافئة أكثر تطورا في ذهن شخص آخر يدعو بيرس بـ"المؤول" *Interprétant*. وتعني العلامة باعتبارها ممثلا.

ومن أجل توضيح دلالة هذه المقولة، يسوق "بيرس" المثال التالي: "فالقول بأن سقراط إنسان، معناه القول بأن الإنسان يمتلك مجموع الخصائص التي تختص بها عادة المجموعة البشرية. والقول بأن الماس صلب، القول مثلا، إننا لا يمكن أن

---

1- David Saven, La sémiotique de Charles S. Peirce, in Langage n° 58, p12.

2- Deledalle, G., Lire Peirce, p 82

3- Ecrits sur le signe p60

نحدث فيه خدوشا من خلال آلة مهما تعددت المحاولات من أجل ذلك"<sup>1</sup>. وهذا معناه أن الدلالة، باعتبارها سيرورة في الوجود وفي الاشتغال وفي التقلي، لا يمكن أن تدرك إلا عبر مستوياتها. أي من خلال أنماطها في التدليل وفي معرفة العالم. وهو ما يحدد نمط إدراك الذات لعالم الأشياء<sup>2</sup>.

يحصر "بيرس" الوجود في ثلاثة أنماط؛ أولها يتطابق مع عالم الأفكار والممكنات. والكلي والمتواصل. المبهم والسديمي. وهو ما عبر عنه بالأولانية، كما أشرنا. وثانيها يتصل بعالم "الأشياء والوقائع، سواء تعلق الأمر بالأحاسيس أو النوعيات وما إلى ذلك. وهو ما أطلق عليه الثنائية. أما ثالثها، فيتضمن كل ما من شأنه، أن يكون مقيدا ومجبرا، سواء كان عادة أو قانونا أو شيء ما، يعبر عنه داخل قضية كونية، وهو ما سماه "الثالثة"<sup>3</sup>.

## 2.1 - التسلسل الهرمي للمقولات La hiérarchie des catégories

إن المقولات الثلاث (الأولانية والثانية والثالثة)، تتسلسل هرميا، ممثلة إواليات توصيفية، لأنماط الوجود الثلاثة، بوصفها أكوانا ظاهرانية واقعية غير منفصلة، لكنها ترتبط ارتباطا وثيقا بالمقولات المتكاملة للكينونة والوجود والفكرة من جهة، والحدث والوعي من جهة أخرى. وهو الأمر الذي دفع "بيرس" إلى تقسيم المقولات الأساسية إلى عشر متسلسلة على النحو الآتي<sup>4</sup>:

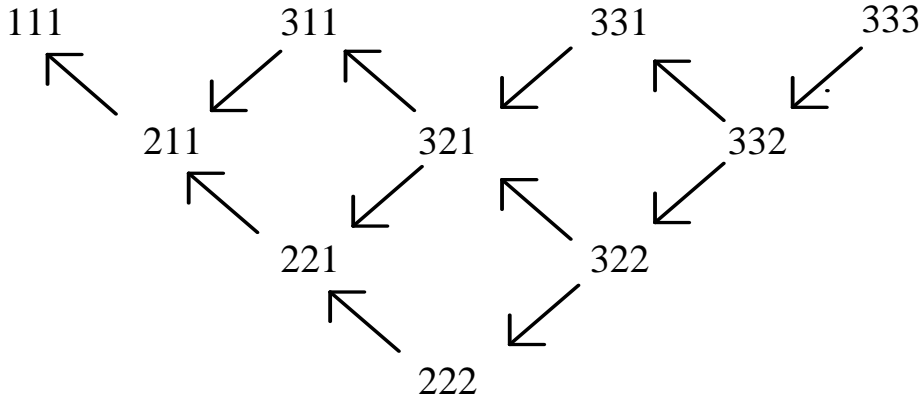
1- Peirce, textes anticartésiens, présentation et traduction, Joseph Chenu, éd, Aubier, 1984, p79.80.

2- سعيد بن كراد: المؤول والعلامة والتأويل، بصدد بورس، مجلة علامات، ع9، 1998، ص68

3- Peirce C. S, Ecrits sur Le signe, op cit, p 52.

4- انظر كتاب:

- André De tienne, L'analytique de la representation chez Peirce, la genèse de la théorie des catégories. Publication des facultés universitaires, saint-louis, Bruxelles, 1996



ويمكن ترجمة هذا التقسيم كالآتي:

### 1.2.1 - التقسيم الثلاثي للممثل : La trihotomie du representamen

يمكن أن يكون الممثل علامة نوعية أي "أولانية"، كما يمكنه أن يكون ثانياوية بعد أن يتحيز في المكان والزمان كموضوع، باعتباره علامة. كما أنه قد يكون رمزا. كما هو الحال بالنسبة لإشارات المرور وتذاكر السفر ورايات السباحة وغيرها. بحيث لا يدرك إلا متحيزا في المكان والزمان عن طريق الكتابة أو القراءة أو الرسم أو ما شابه ذلك.

### 2.2.1 - التقسيم الثلاثي للموضوع : La trichotomie de l'objet

يمكن للممثل أن يشير إلى الموضوع، حسب الأولانية والثانياوية والثالثانية، وفق علاقة التشابه أو التجاور التي يحددها السنن أو السياق التداولي. وتبعاً لهذا التقسيم تدعى العلامة بالتالي (1- أيقونة، 2- مؤشر، 3 - رمزا).

### 3.2.1 - التقسيم الثلاثي للمؤول : La trihotomie de l'interprétant

حسب هذا التقسيم، تدعى العلامة على التوالي: Rhème أي أولانية. و un dicisigne أي ثانياوية. وحجة استدلالية argument أي ثالثانية. ويمكن تبسيط هذا التقسيم، المتعلق بعملية اشتغال أنماط الدلالة لكل من الممثل والموضوع والمؤول، من خلال الجدول التالي:

الممثل / الموضوع / المؤول		
1	1 1 1	أولانية نوعية، حسية، كامنة (لون، ذوق، رائحة، انفعال..)
2	2 1 1	علامة نوعية يمكن تجليها في موضوع يخصصها (كاللون الأحمر المتجلي في وردة)
3	2 2 1	نمط مقولاتي عارض ضمن الإمكان الخالص للفكرة (صرخة عفوية)
4	2 2 2	نمط أصلي يضم كل من الاولانية والثانانية والثالثانية
5	3 1 1	légisigne iconique rhématique: موضوعة أي (أيقونية لمحاكاة صوتية نعيق)
6	3 2 1	légisigne indiciel rhématique: موضوعة أساسية دنيا..(هذا)
7	3 2 2	légisigne indiciel dicent: موضوعة إشارية تداولية (ضوء أحمر في سياق تداولي معين)
8	3 3 1	légisigne symbolique rhématique: موضوعة رمزية محمول (مشارك لفظي)
9	3 3 2	légisigne symbolique dicent:



		مبدأ رمزي طلبي إن الجو بارد (أي أغلق النافذة)
10	3 3 3	légisigne symbolique argumental: موضوع رمزية حجاجية 1-abduction: إن الجو بارد.. يمكن تفسيرها (بـ 'اغلق النافذة من فضلك) 2- induction: (لا نار بلا دخان) 3- deduction. يوجد الضوء الأحمر في قانون المرور

يرى دريدا معلقا على ذلك، أن انتقال المعاني ضمن هذه المقولات الثلاث، يعد منطلقا لإحالات لا تتوقف عند حد، غير أن هذا أمر بديهي في نظر "بورس" فالتجلي في حد ذاته لا يمك أن يكون دالا في ذاته، فهو مجرد منطلق يمكن الاستناد إليه لبناء أركان العلامة التي وحده مدخل الى عالم المفاهيم، فلا وجود لتمظهر أو تجل يقلص من حجم العلامة أو من الأداة التي تملكها كي يتمكن الشيء من الانتشاء بحضوره الخاص. فهذا الشيء في حد ذاته هو دائما ممثل يستخرج من ظاهر البدهاة الحدسية<sup>1</sup>.

وإذا ما حاولنا تحليل مقومات هذه الثلاثية، نجدتها تشكل "مثلا سيميائيا" يتخذه "بيرس" مبدأ أساسيا لتحديد عمق السيرورة المنتجة للإدراك والفهم والتواصل الإنساني. سواء تعلق الأمر بالمقولات في ذاتها أو تعلق بالبناء الداخلي للعلامة، أو تعلق حتى بما سيسميه لاحقا التوزيع الثلاثي للعلامة. ففي كل هذه الحالات تتطلق

1- Jacques Derrida, De la grammatologie, les éditions de minuit, 1967, p72

الثلاثية إلى النوعية التي يدعوها بـ (الأولانية Primité ) ممثلة في الإحساس. فإلى الفعل (الثانانية secondéité) ممثلا في الوجود، ثم الى القانون (الثالثانية) المتوسط بين الأولانية والثانانية. وهذه العناصر هي ما تحدد الإدراك العقلي مستندا الى المفاهيم لا إلى المعطيات الحسية المعزولة. لذلك فإن إدراك العلامة أو فهمها أو تأويلها، لا يتم إلا في ضوء هذه المقولات، وضمن نسق سيميائي صوري ذي صفة ثلاثية، في جميع جزئياته الأساسية. وبعبارة أخرى، فإن العلامة هي عبارة عن "شيء ما يُعَوِّضُ - بالنسبة لشخص معين - شيئا آخر وفق علاقة أو صفة ما"<sup>1</sup>.

لكن "بيرس" يبدو متوجسا، من أن السيميوطيقا، وفق هذا المنظور، ستصبح أكثر شساعة وتعقيدا، حين تتناول مختلف الظواهر التعبيرية الممكنة، داخل أصناف كبرى بناء على أسس فنمنولوجية، مما دفعه الى إرساء دعائم لمبحث علمي يهتم بدراسة ووصف الأنماط الثلاثة لأحوال وجود تلك المقولات، أطلق عليه تسميات متعددة لها نفس الهدف والغاية، نذكر منها (الفانروسكوبية: Phanéroskopie - الإيديوسكوبية: Idéoscopie - السينوغرافية: Cenophétagorie - الظاهراتية: Phénoménologie).

ومن أهم ما خلص إليه "بيرس" في هذا السياق، هو حصره لهذه النظرية في نسق سيميائي منطقي ثلاثي الأبعاد، تضمن جميع جزئياتها الأساسية، وصاغها في مقولات فينومنولوجية ثلاث اصطلح على تسميتها بـ "الفانيروسكوبيا Phanéroskopie". وتمثّل إواليات لدراسة للظواهر Phénomènes أو الفانيرونات Phanérons، كما يتضح من الكلمة اليونانية، والظاهر هو المجموع الكلي لكل ما يحضر في الذهن بأي طريقة كانت وبأي معنى دون ما مراعاة موافقته لشيء واقعي من عدمه.

ومن هنا، تبرز مظاهر الاختلاف، بين "بيرس" و"سوسير" من خلال نوعين من تعريفات العلامة (Singe)، ففي الوقت الذي يعرف فيه "سوسير" العلامة بأنها توليفة

1- Gerard deledalle: Théorie et pratique du signe- introduction à la sémiotique de C.S.Peirce. Ed. Payot, paris1979, p 12 .

مركبة بين دال ومدلول، ويصنفها تصنيفاً ثنائياً، نجد "بيرس" قد أضاف إلى ذلك التعريف مفهوماً آخر يتعلق بالواقع المُعَيَّن بواسطة العلامة، أطلق عليه "المرجع" واضعاً تصنيفاً ثلاثياً مختلفاً عن تصنيف "سوسير"، باعتبار العلامة شيئاً يمثل شيئاً ثانياً لأجل شيء ثالث هو الفكر المؤول<sup>1</sup>.

أي أن العلامة، في تصور "بيرس"، ما هي، بوجه عام، إلا العنصر الثالث في ثلاثية تقتضي صورتها أولاً بوصفها شيئاً، وثانياً هذا الشيء بوصفه ردة فعل ضد شيء آخر، وثالثاً الشيء باعتباره ممثلاً لشيء من أجل شيء ثالث. وهذا التصور أتاح لـ"بيرس" صياغة مقولاته الثلاث التي تتعلق بالكيفية والعلاقة والتمثيل.

من أبرز مظاهر الاختلاف بين "سوسير" و"بيرس" هو أن سيميولوجية "سوسير" لسانية لغوية بحتة، تشكل فيها العلامة مبنى ثنائياً قائماً على علاقة اعتبارية بين الدال والمدلول، باستثناء الرمز<sup>2</sup>. حيث تعد اللسانيات جزءاً منها. ومادامت اللغة فعلاً سيميائياً، فهي عندئذ جزء من علم النفس. أما سيميوطيقاً "بيرس" فهي منطقية فلسفية ثلاثية المبنى، العلامة فيها لغوية وغير لغوية، تتحدد من خلال علاقة المصورة بالموضوع. وبذلك يكون الرمز جزءاً من العلامة، مما يجعلها تشكل الوجه الآخر لعلم المنطق، وبالتالي، فالمقولات الفلسفية، خير تعبير فيها عن الكينونة والوجود<sup>3</sup>.

وعلى الرغم من ما يتميز به هذان الإنجازان، من كثرة المسلمات المتنافسة بشكل صارخ. فإنه يمكن أن نخلص إلى القول، بأن هذين الإنجازين سواء عند بيرس أو سوسير، قد فتحا آفاقاً واسعة، ليتبوأ النقد والفكر مكانة غير مسبوقة، عمل السيميائيون من خلالها، على إرساء دعائم نظرية ثابتة للسيميائية كحقل معرفي مفتوح على حوار التخصصات، حيث شكلت نظرية "سوسير"، نقطة ارتكاز لتطوير

---

1- دانيال، تشاندلر: أسس السيميائية، ترجمة طلال وهبه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008، ص69.

2- C .L.G. Ibid.p101.

3- C.S.Peirce.Ecrits sur le signe, 1978.p227.

منهجيات وأدوات ثرية ومتنوعة لتحليل النصوص ومقاربة الظواهر الاجتماعية المختلفة، انطلاقاً من مبدأ "اللغة شكل لا جوهر"<sup>1</sup>، وبنفس القدر أسهمت مقولات "بيرس" في التحليل الظاهراتي للنصوص الأدبية<sup>2</sup>.

ومن هذا المنظور، يرى "رومان ياكوبسن"، موضحاً حدود السيميائية بـ"أنها تتناول المبادئ العامة التي تقوم عليها بنية كل العلامات، أياً كانت، كما تتناول سمات استخدامها في مراسلات وخصائص المنظومات المتنوعة للعلامة ومختلف المرسلات التي تستخدم مختلف أنواع العلامات"<sup>3</sup>.

ومن هنا يجب أن يكون "الطموح الذي يحدو السيميائيات لا يتوقف عند علم بحد ذاته، ولا عصر بعينه، لأنه تتناول الفنون والممارسات اليومية، والسياسة والاقتصاد والقانون والعلوم التطبيقية، والفلسفة والعمارة والحركات والايولوجيا، ومختلف النصوص والمنظومات الرمزية، والأساطير، وأنساق التخيل، وطرائق الاستهلاك، والنصوص الاشهارية وأشكال الترميز، والعواطف واللباس، والإشارات. أي أنها تتناول الإنسان في علاقته بنفسه وعلاقته بالمحيط والعالم في حوار مع نفسه ومع الخارج"<sup>4</sup>.

ومن الملاحظ أن مصطلحي، سيميوطيقا "بيرس" وسيميولوجيا" سوسير" ظالا يتعايشان مترادفين في الانجليزية Semiotic وفي العرنسية Semiologie لمدة طويلة دون تمييز منهجي؛ "تمثل كل سيميوطيقا أو semie بالنسبة للميدان السيميولوجي ما يمثله كل لسان langue بالنسبة للغة le langage. المادة "سيميوطيقا" مطبوعة لدى الأمريكيين بتغيير دلالي طفيف (بما انها تعني غالباً في ما وراء الاطلسي، السيميولوجيا في شماليها). وأيضا المادة semie مطبوعة بطابع غير مخالف... يبدو الاول والثاني

1- Saussure F: Cours de linguistique générale 157, 169.

2- François Rastier, Sémiotique et sciences de la culture Une introduction CNRS, Paris 2006, p3.

- Une introduction CNRS, Paris 2006, p3.

3- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص116.

4- حسين خمري: بيان السيميائيات، مجلة "الكاتب العربي" ضمن أعمال ملتقى (السيميائية والنص الأدبي) معهد اللغة العربية، وآدابها، جامعة عنابة، ماي 1995، ص24.

يعنيان جوانب المجال السيميولوجي، كل المجموعات، التي تمثل بالنسبة للسيميولوجي، ما تمثله اللغات بالنسبة للساني<sup>1</sup>.

غير أننا نجد أن السيميولوجيا، بعد "سوسير"، تطورت بكفاية عالية، لتضم اللسانيات، عكس ما سعى إليه في بداية التأسيس، لوضعية تكون فيها هذه، فرعا من تلك. وهو ما ترجمه بالفعل "رولان بارث" في كتاباته السيميائية، من خلال قلب مقولة "سوسير"، مؤكداً أن السيميولوجيا هي فرع من فروع اللسانيات، وليس العكس. إلا أن معظم السيميائيين يقبلون، وإن ضمناً، بوضع سوسير اللسانيات في السيميائية، حيث يؤكد رومان ياكوبسون أن "اللغة منظومة علامات، وأن اللسانيات جزء أساسي من علم العلامات أو السيميائية"<sup>2</sup>.

### 3.1 - سيميولوجيا سوسير ومبادئها اللسانية:

يعد عالم اللغويات النمساوي فرديناند دي سوسير، أول من تطلع في الساحة الأوروبية الى ضرورة إيجاد علم سمّاه السيميولوجيا، يعنى بالبحث في إليات تشكل العلامة وفي القوانين التي تحكمها داخل الحياة الاجتماعية. حيث قال: "من الممكن.. تصور علم يدرس دور العلامة في كنف الحياة الاجتماعية. ويكون هذا العلم فرعا من علم النفس الاجتماعي، وبذلك من علم النفس العام. نطلق عليه السيميولوجيا" (من الكلمة اليونانية sémeion أي "إشارة"). وهو يدرس طبيعة الإشارات والقوانين التي تحكمها. وبما أن هذا العلم لما يوجد، ولا يمكن الجزم بأنه سيوجد. لكن يجوز له أن يوجد. يوجد له سلفا مكان. وما اللسانيات إلا فرع من فروع هذا العلم العام. وتكون القوانين التي تكتشفها السيميولوجيا قوانين تطبق في اللسانيات، فيكون بذلك للسانيات مكانها المحدد والواضح في حقل المعرفة البشرية<sup>3</sup>.

---

1- برنار توسان كما هي السيميولوجيا، تر محمد نظيف أفريقيا الشرق، المغرب 2000، ص38.

2- Roman jakobson linguistics in relation to other sciences p50

3- Cours de linguistique générale p34.

وقد حدد دو سوسير مبادئ لهذا العلم لتفسير "العلامة"، على نحو أكثر مادية، بوصف الدال يمثل الشكل المحسوس في العلامة. ومن أبرز هذه المبادئ:

### 1.3.1 - مبدأ المحايدة:

إن اللغة، عند دو سوسير، نظام أو نسق مغلق، لا يعرف إلا قانونه الخاص، مما يقتضي دراسته في ذاته دراسة لسانية محضة دون العودة إلى تاريخه، ولا إلى علاقته بمحيطه، حيث يرفض "دو سوسير" كل تأويل للغة خارج إطار المحايدة. ومهمة الطريقة البنيوية أن تعطي الدراسة الذاتية نوعاً من معقولية الفهم، الذي يقوم مقام معقولية الشرح، الذي يبحث عن الأسباب. لذا تتنافى المنهجية البنيوية مع كل منهجية تاريخية، لكنها تتفق مع المنهج الوضعي التجريبي<sup>1</sup>.

وذلك لأن "الدال" في الدرس لألسني "السوسوري"، يمثل شيئاً مادياً يمكن رؤيته أو سماعه أو لمسه أو تذوقه أو شممه. وهو بذلك الجزء الخارجي المدرك من العلامة التي تمثل الكل الذي ينتج من الجمع بين الدال والمدلول، وفق علاقة صورية مخصوصة بينهما، تسمى "دلالة"<sup>2</sup>.

غير أن "سوسير" يرى بأن القوانين التي ستكتشفها السيميولوجيا، ومن بينها مبدأ المحايدة، هي قوانين تنطبق في مجال السيميولوجيا. ذلك لأن المسألة اللسانية، هي أولاً، وإلى أقصى الحدود، مسألة سيميولوجية في الأساس. بل إن اللسانيات حسب "دو سوسير" هي فرع من السيميولوجيا. ومن يحاول أن يكتشف الطبيعة الحقيقية للمنظومات اللغوية، عليه أن ينظر أولاً، في القواسم المشتركة بين هذه المنظومات والمنظومات النسقية التي تنتمي إلى ذات النوع، مما يلقي ذلك الضوء على اللسانيات وغيرها<sup>3</sup>.

1- Ibid, p34

2- Ibid, p98.

3- Ibid, p35.

ومن هنا، تعتبر الطقوس والأعراف وما إلى ذلك، علامات سيميائية، مما سيفتح المجال، على ما يعتقد سوسير، لرؤيتها بشكل أوسع من منظور جديد، ويزداد الشعور بأهمية اعتبارها ظواهر سيميولوجية تفسرها قوانين السيميولوجيا<sup>1</sup>. وحاول "سوسير" البرهنة على أن "لاشيء أفضل من دراسة اللغات لإظهار طبيعة المسألة السيميولوجية"<sup>2</sup>.

وقد تجلت هذه المحاولة بوضوح، في تأسيس نظريته اللغوية مرسيا تصورا للسيميائية على خلفية اجتماعية، انطلاقا من مبدأ مفاده أن "اللغة حدث اجتماعي مستقل عن كل فرد. وليس لأي كان أن يغيرها". الأمر الذي قاده إلى وصف اللغة بأنها شكل وليست جوهر<sup>3</sup>، وذلك من أجل إزالة الفوارق المميزة للعلامة اللغوية ودمجها ضمن الأنساق الدالة على الأفكار، لتغدو اللغة الطبيعية شبيهة بالكتابة، وبألفبائية الصم الكم، وبالطقوس، وقانون المرور، وطريقة استقبال الضيوف، والتحية وترقيم الفنادق ولوحات المركبات..الخ.

يقول سوسير في هذا المعنى: "إن اللسان (أي اللغة) عبارة عن نسق من العلامات التي تعبر عن الأفكار، يمكن مقارنته بالكتابة وبالأحرف الأبجدية عند المصابين بالصمم والخرص (Sourds et muets). وكذلك مقارنته بالطقوس الرمزية، وبأشكال الآداب وسلوكها، وبالإشارات المتعارف عليها عند الجنود، وغير ذلك. إلا أن اللسان هو أهم هذه الأنساق جميعا<sup>4</sup>.

وقد جاء اهتمام سوسير بالسيميولوجيا من دراسته اللسانية القائمة على مفاهيم محددة تتعلق بالأنساق الدالة من قبيل اللسان، والكلام، والدادل والمدلول، والاعتباطية، والتوزيع والاستبدال...وهي المفاهيم ذاتها التي استند إليها في تصوره للسيميولوجيا

---

1- Ibid, p34.

2- Ibid, p35

3- Ibid, P33.

4- Ibid, p33.

كعلم يضطلع بدراسة العلامة غير اللسانية، التي تخلت عن وظيفتها الأصلية، لتكون حاملا ماديا لدلالات هي وليدة الممارسة الإنسانية، وثقافة المجتمع<sup>1</sup>.

إن تركيز "سوسير" على دراسة اللغة دراسة وصفية داخلية، باعتبارها نظاماً خاصاً من العلامات أو الإشارات المعبرة عن الأفكار، وتشديده على ضرورة الاهتمام بالأنساق، كان له بالغ الأثر في دعوة البنيويين إلى الفصل بين الدراسة الأدبية النبوية والدراسة التاريخية. حيث تأثر رواد النقد البنيوي الفرنسي بسوسير. وهو ما كان وراء الكشف عن أنساق الأدب وأنظمتها وبنياتها، باعتباره نظاماً مستقلاً عن المعطيات الخارجية.

### 2.3.1 - مبدأ العقولية:

يرى "دو سوسير" أن اللغة منظومة أوبنية شكلية مجردة، ذات طبيعة عقلية ولا توجد على السطح أو على ظاهرة الأشياء. وهي التي تشحن العلامات بالمعاني، وبالتالي فإن المعنى هو تشكيلة علائقية بنيوية محضة، وليس معطى إرجاعياً، ومن هنا تكون الخطوة الحاسمة لتعيين والكشف عن واقع هذه البنية، هي حذف ما يدرك مباشرة على المستوى الظواهري. أما ما يجب الإحتفاظ به فهو الواقع لأن في الواقع تكمن البنية لذا يجب إعتداد مبدأ العقولية. لذلك فالأفضلية في المنهج النيوي، تكون للعلاقات الصورية وليس للأشياء باعتبار أن معاني العلامات يكمن في علاقتها مع بعضها بعضاً في المنظومة، وليست ناتجة من أي سمات داخلية في الدوال، ولا عن أي إرجاع إلى الأشياء المادية في الواقع. ففي المنظومة، كل شيء مرهون بالعلاقات المتبينة عقلياً ومنطقياً<sup>2</sup>.

1- بلعباس عبد القادر: بين "سوسير" و"بورس" مخبر عادات واشكال التعبير الشعبي بالجزائر، مجلة مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع5 و6، 2009، ص229.

2- C.L.G.p, ibid p12.



### 3.3.1 - مبدأ التزامن والتعاقب:

يرجع مبدأ التزامن والتعاقب ("Synchronie" و"Diachronie") إلى "دو سوسير"<sup>1</sup>. وهما مصطلحان فرنسيان. تترجم مصطلح "Diachronie" إلى العربية بترجمات عديدة منها (التطوري، التاريخي، الزمني، التعاقبي، العمودي، الدياكروني...). أما مصطلح (Synchronie)، فقد تترجم إلى (الوصف، التزمّن، التزامن..). و"يفيد مبدأ التزامن ثبات العناصر في زمن واحد، هو زمن نظامها، فإذا كان استمرار النظام يفترض استمرار البنية، وثبات نسقها، فإن التزامن يرتبط بهذا الثبات الذي يشكل حالة. أي يرتبط بما هو متكون، وليس بما هو في مرحلة التكون، بما هو مكتمل وليس بما يكتمل، بما هو بنية وليس بما سيصير بنية. فيما يفيد مصطلح "التعاقب" استمرار البنية نفسها التي تتعرض، بسبب تدهم عنصر من عناصرها إلى علل، ثم لا تلبث هذه البنية نفسها أن تستعيد نظامها لتستمر به بعد دخول العنصر البديل فيه"<sup>2</sup>.

يولي السيميائيون أهمية كبيرة لهذا المبدأ، لتحديد استراتيجية الخطابات، إلا أنهم لا يرون أن هناك تعارضاً، بين ثنائية التعاقب والتزامن، على عكس ما ذهب إليه "دوسوسير" ومن بعده البنيويون. حيث يؤكدون على أن الانشغال بالمعنى يدفع للتفكير في ماضي العلامات اللسانية ووضعها الحالي، ومحاولة القبض على ما يدل عليه المدلول في صيغته الراهنة، وأن استعماله الفردي، لا يمنع أبداً الرجوع إلى التغيرات التي عاشها. إن هذا الربط بين التزامني والتعاقبي يثري دلالة العلامة سواء كانت لسانية أو غير لسانية، ويحدد أكثر مساهمتها في تشكيل بنية المعنى، واستراتيجية الخطاب<sup>3</sup>.

وذلك فلأن السيميائيين، لا يلغون دور المرجع أصلاً في تشكيل الدلالة، رغم قناعتهم بالعلاقة الاعتبارية التي تجمع العلامة بالمرجع. إذ لا يرونه في صورة ثابتة، لأنه متغير، ومتبدل، يترك ظلاله في ديناميكته على تشكيل الدلالة.

1- Ibid.p13

2- الزاوي بغورة: إشكالية المنهج النيوبي في العلوم الانسانية، م، س، ص57، 58.

3- Barthes Roland: *Éléments de sémiologie générale*, Revue communication, Volume 4, N1.1964; p110

### 4.3.1 - مبدأ السياقية:

جاء هذا المبدأ ملازماً لمبدأ المحايثة، وذلك لأن دراسة الظاهرة، أديا كانت أم ثقافية أم اجتماعية، إنما تأتي ضمن سياقها العام، حيث يفترض "دو سوسير" النظرية الكلية إلى الموضوع، والكلية ما هي إلا نسق من الوحدات. لذلك فإنها تتساوى والنسق. وفي هذا الإطار يشدد على فكرة أن الكل يكتسب قيمته من الأجزاء التي يتكون منها، كما تكتسب الأجزاء قيمتها بفضل منزلتها من الكل. وفي إطار أسبقية الكل على الأجزاء، فإن الأجزاء لا تحمل أي معنى أو دلالة إلا في ضمن السياق العام. وهذا يعني أنه لكي نفهم معنى كلمة يجب وضعها في سياقها العام<sup>1</sup>. "من هنا تكون وظيفة مبدأ السياقية هو الدراسة التماثلية للنص الأدبي، فلكي نفهم بيتا من الشعر على سبيل المثال، يجب أن نضعه في علاقته مع الأبيات الأخرى"<sup>2</sup>.

### 5.3.1 - مبدأ الاعتباطية:

يعني هذا المبدأ، أنه لا يوجد ارتباط فطري أو طبيعي، أو سببي بين الدال والمدلول. ومثال ذلك أن الحرف (ب)، لا علاقة له بالصوت الذي يدل عليه كما أن كلمة (شجرة) لا علاقة لها بما تحيل عليه في الواقع. وبالتالي، فإن أشكال التواصل الإنساني، ما هي إلا أنظمة تتكون من مجموعة من العلاقات التعسفية والاعتباطية. أي أن العلاقات، لا ترتبط ارتباطاً طبيعياً أو منطقياً أو وظيفياً أو سببياً بمدلولات الواقع وأن "كل نظام لغوي يعتمد على مبدأ لا معقول من اعتباطية العلاقة بين شطري العلامة وتعسفها، تماماً كما يعتبط العقل الجمعي عند "دوركيم" ويتعسف فيفرض على الناس ما هو خارج عن ذواتهم. ومن هنا قدحت فكرة "السيمولوجيا" قدحا عند "دو سوسير" بوصفها علما يعنى بدراسة العلامة داخل الحياة الاجتماعية.

1- سوسير: دروس في اللسانيات العامة ص192-193،

2- الزاوي بغورة: إشكالية المنهج في العلوم الإنسانية المنهج النيوي مثالا، مجلة البصائر، المجلد12، ع 2008

من الواضح أن المدلول اعتباطي، ولو كان دور الكلمات-حسب دو سوسير- تمثيل مفاهيم محددة سلفاً، لاستطعنا أن نجد لكل مفهوم معادلاً دقيقاً. كأن تكون هي نفسها في لغتين مختلفتين، أو أكثر. لكن قطعاً، ليس الأمر كذلك<sup>1</sup>.

وهذا لا يعني أن مفهوم اعتباطية العلامة هو مفهوم جديد ابتكره دوسوسير ابتكاراً، إذ يقول رومان جاكوبسون، إن دو سويسر استعار هذا المفهوم من الألسني (دوايت ويتني، Dwight Whitney 1894-1827)، لكنه توسع فيه. ولا يخفي "دو سوسير" نفسه تأثره بهذا الألسني<sup>2</sup>.

ويوضح "دو سوسير" مبدأ الاعتباطية بأمثلة من المستوى المعجمي، ويعتبر أن الكلمات المفردة هي علامات، مثلما فعل "ويتني" تماماً، دون أن يدافع عن اعتباطية النحو، مما يتيح تطبيق مبدأ الاعتباطية على جميع الأنظمة السيميائية الدالة، اللغوية وغير اللغوية. ومن هنا تأتي أهمية مبدأ اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول، بوصفه مبدأً يكرس استقلالية اللغة عن الواقع، ويؤكد على البنى الداخلية في نظام العلامة.

وعلى الرغم من أهمية هذا المبدأ القائل بالعلاقة الاعتباطية بين الدال والمدلول، فإن ذلك، لا يمنعنا من التمييز بين ما هو اعتباطي في ذاته. أي أنه ليس محاكياً للواقع، وما هو اعتباطي نسبياً. فليست كل العلامات اعتباطية بشكل تام، كما يزعم "دو سوسير"، وإنما هناك ما يدفع إلى القول بأن ثمة درجات مختلفة في الاعتباطية. فقد يكون في العلامة ما هو محاكاة على قدر ما، مثلما هو الحال في بعض الكلمات في اللغة العربية، من قبيل: (قرقرة، خرخرة..) وفي الفرنسية، مثل: (un tic-tac, un glouglou, un ronron..). مما يعزز طرح نسبية مبدأ الاعتباطية في دروس فردينان دو سوسير.

1- Saussure.C.L.G.p114.115

2- دانيال تشاندرلر: أسس السيميائية، م، س، ص 60.

### 6.3.1 - مبدأ التقابل:

إن التقابل هو مبدأ لساني أرساه "دو سوسير" في البحوث اللسانية. ولا يخص هذا المبدأ مستوى لسان محدد، بل هو مبدأ عام يكرس فعالية الدراسة القائمة على محوري الاستبدال والتركيب في جميع اللغات. ومن هنا يعد التقابل مفهوما إجرائيا يبنى عليه التحليل الوظيفي للأصوات اللغوية بغرض البحث عن الصفات المميزة traits- pertinent لكل فونيم من فونيمات اللسان الواحد. فالأصوات لا تتمايز إلا على أساس تقابلها. وكل من التمايز والتقابل يعملان تحت آلية اتحاد الهويات واختلافها. وفي هذا الإطار يصف "دو سوسير" الدال والمدلول بأنهما مجرد تقارقيين، سلبيين عند النظر إلى كل واحد منهما منعزلا عن الآخر. أما العلامة التي يؤلفانها فموجبة، حيث يقول: "عندما نقارن بين علامتين باعتبارهما توليفتين موجبتين، يجب التخلي عم مصطلح "الفرق".. ولا نتحدث عن فرق بينهما، وإنما نتحدث عن تمايزهما في حالة تقابل. وتقوم آلية اللغة بأجمعها..على تقابلات هذا النوع، وعلى الفروق الصوتية والمفهومية التي تتضمنها"<sup>1</sup>.

ومن هنا فإن "مبدأ التقابل" بين كيانات أو عناصر أو علامات لغوية، وتضادها، هو ما يجعل اللغة تتدرج في نسق أو نظام يرفعها إلى مستوى الصورة والتجريد.

بهذه المبادئ عُرِفَت السيميائية البنوية وتطورت على نحو غير مسبق، وتشعبت اتجاهاتها على يد ثلة من الباحثين من أمثال جورج مونان، وكريستيان ميترز، ورولان بارث وتزفيتان تودوروف، وجوليان غريماص، وجون دوبوا، وآخرين. ويبدو أنه مهما حاولنا الوقوف على منهجية للتحليل في هذا الحقل أو ذاك، لا نستطيع أن نستقر على منهجية محددة واضحة، فكل باحث يكاد يتميز عن غيره برؤية في التحليل تختلف عن الآخر، وكل تحليل يكاد يكون ساحة متداخلة لأدوات

1- C.L.G. ibid, p115.

ومفاهيم مستعارة من هنا وهناك، مما يفضي بالدراسة السيميائية تصطدم بتعدد وجهات النظر وتباينها في تحديد هويتها ضمن هذا الحقل السيميائي أو ذاك.

وقد يرجع ذلك، إلى وتيرة السارع التي تشهدها السيميائية الغربية، وخصوصا إذا نحن أدركنا الحيز الزمني الذي تستغرقه كل مرحلة وهو حيز قصير، مقارنة بوتيرة تسارع البحوث والدراسات التي شهدتها السيميائية على مدى أقل من قرن من الزمن. ولذلك سيواجه القارئ بكم هائل من التعريفات التي نمت حول السيميائية وموضوعها في ضوء تداخل وتراجم عدد من تخصصات معرفية مختلفة. وليس ذلك بغريب فالشأن في العلم أن يبنى بعضه على بعض وأن يقوم اللاحق فيه على السابق فتستوي النظريات من حقول معرفية مؤلفة، لكن الأغرب هو كلما ازداد البحث تطورا طرح مزيدا من العوائق والتعقيدات والإشكاليات..

تطور التحليل السيميائي ومقولاته الأساسية ليصل إلى حد التقييد لعمليات القص والسرد. وإذا تأملنا مجمل التحولات، التي عنيت بالأدب وجدنا أن هناك حضورا لافتا لأسماء عديدة من رواد البنيوية الذين ساروا على هدى "سوسير" في بناء منظومة الخطابات السيميائية، الكشفية والإجرائية، أمثال: "رولان بارث، وجاكوبسون، وغريماس، وشتر اوس، وفوكو، وجوليا كريستيفا، وسولرز، و"لاكان" وغيرهم، كما أسهم كثيرون في بيان هذا المنهج النقدي الجديد، أمثال: أوزياس، وريفاتير، وكابانس، وشولز، وكيرزويل، واغلتن، وغيرهم. ومن هنا راحت السيميولوجيا السوسيرية تراهن على مفهوم السنن باعتباره أنموذجا نظريا لسلسلة من العقود التواصلية التي تتيح إمكانية تبليغ المرسلات ضمن دورة الخطاب، مما يستلزم تأسيس أنموذج سنني لتقصي مختلف الأسنن وتحديد مجالاتها.

وفي ذات المسعى حاول "إيكو" تحديد مجالات الأسنن في عائلة واحدة، اعتبرها الأنموذج الأوحى القادر، على تحليل تعقيدات توليد الدلالة، إن تنظيرا أو تطبيقا، باعتبار هذا الأنموذج فرضية منظمة للعمليات التأويلية الملموسة. ولذلك أصبحنا

نسمع عن سنن بوصفه نسقا، تعالقا، تمثيلا ، مؤسساتيا، وموسوعة<sup>1</sup>. فيما حصر بيير جيرو Pierre Guiraud هذه الأنواع ضمن ثلاثة أصناف أخرى، وهي الأسس المنطقية، والأسنن الجمالية، والأسنن الاجتماعية. غير أن "مفهوم التسنين يتداخل بالفهم، وبخاصة إذا تعلق الأمر بالنسق اللساني الذي أضفى عليه "دو سوسير" بعدا سيميائيا، ولم يعرفه بأنه سنن. ذلك لأن المستقبل يتلقى المرسل عبر متتالية من الإشارات يحاول أن يضيف عليها معنى يقصده المتكلم أو يقترب من قصده، لأنه لا تواصل خارج العملية القصدية. وهذا ما لا يقوم به إلا الإنسان، فالآلة لا تستطيع في الراهن على الأقل، منافسة البشر في ذلك، لكونه حيوانا ناطقا ورامزا"<sup>2</sup>.

لكن اللغة، وبالنظر الى طبيعة اتساعها وتعدد أشكالها، ليست أكثر من كونها نسقا سيميولوجيا. بمعنى أنها قناة موصلة للمعنى، وأداة تواصلية، مثلها مثل حاسة اللمس، والشم، مما يؤهلها لأن تبقى هي الأهم والأفضل على الإطلاق، وهذا ما دعا "رولان بارت" إلى اعتبار السيميائية جزءا من اللسانيات، بدلا من أن تكون هذه جزءا من تلك. وذلك لأن كل الأنظمة العلامية تمر عبر اللغة، وليس العكس كما اعتقد "دو سوسير".

مما جعل السيميائيات تحفر عمقا جديداً في ساحة المقاربات التحليلية لمختلف الظواهر المنسوقة، فتوسعت دائرة الاهتمام بتحليل الأنساق الدالة، ودلفت مجالات البحث في ساحة علوم اللغة والكلام لتشمل كل معارف الإنسان باعتبارها ممارسات إنسانية سيميائية بامتياز. ولم يتوقف المشروع العلمي لهذه النظرية عند حد حقل علمي أو معرفي معين أو اختصاص محدد، وإنما تناولت "الفنون والممارسات اليومية، والسياسية والاقتصاد والقانون والعلوم التطبيقية والفلسفة والعمارة والحركات والايولوجيا، ومختلف النصوص والمنظومات الإشارية، وأشكال

1- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ، ص391.

2- J.Durand, Les formes de la communication, Paris, Dunod, 1981 p76

الترميز، والعواطف واللباس والإشارات. أي أنها تتناول الإنسان في علاقته بنفسه، وعلاقته بالمحيط والعالم في حوار مع نفسه ومع الخارج"<sup>1</sup>.

غير أن أمرا كهذا، يتطلب لغة واصفة محددة، ومنهجية منضبطة، ومصطلحية قائمة على الدقة والوضوح، لمعالجة قضايا العلامة وإشكالات دلالاتها المفتوحة. ولتحقيق ذلك عملت النظرية السيميائية على تحديد نمطية لغتها الواصفة وضبط معاييرها، ونمذجة مقولاتها وفق رؤية إبستمولوجية مؤطرة للسيميائية نظرية ومنهجيا واصطلاحا، حتى كادت تعرف بأنها "علم يختص بمدرسة السنن طورا وبمدرسة جميع الأنساق الدالة طورا آخر"<sup>2</sup>.

وقد ترجمت هذه اللغة في منظومة من المصطلحات وجملة من الترسيمات والخطاطات بناء على النموذج البنيوي القاعدي الذي شيده ياكوبسون، والمتمثل في العناصر الستة التالي (المرسل، المرسل إليه، الرسالة، السياق، القناة، السنن) . ومن هنا راحت السيميائية تقدم نفسها باعتبارها مشروعا لتوحيد العلوم بحسب ما يرى "شارل موريس Charles Morris". وذلك بعد انفتاحها على حقول معرفية أخرى دون أن تذوب فيها، وأصبحت تشكل بحق علم نقد النقد، ونقد العلم أو بلغة المناطقة الأركان العام<sup>3</sup>.

مما جعلها تتفرع إلى مذاهب مختلفة، واتجاهات متعددة، تمتح مقوماتها من منابع ومرجعيات متباينة الأصول والمنطلقات. الأمر الذي دفع الباحث السيميائي "دانيال تشاندلر" لأن يرى أن مصطلح (علم) كما تمناه "سوسير" أن يكون، هو مصطلح مضلل، لأن السيميائية حتى الآن في نظره لا تملك "مسلمات نظرية أو

---

1- حسين خمري: بيان اتلسمياتيات، مجلة الكتاب العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع44، 1994، ص26، 27.

2- احمد يوسف: سيميائية التواصل وفعالية الحوار، م، س، ص16.

3- حسن بن مالك: تجليات الاتجاه النسقي في النقد الروائي العربي، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة وهران 2006/2005، ص204.

نماذج أو منهجيات تطبيقية يقوم حولها إجماع واسع. لا تزال السيميائية نظرية إلى حد بعيد، يسعى كثيرون من منظريها إلى تحديد مجالها ومبادئها<sup>1</sup>.

ومن جهة أخرى، نرى أن السيميائيات البنيوية، كما شاء لها "سوسير" أن تكون، من حيث هي علم يعنى بقضايا العلامة ضمن أسننها الاجتماعية والثقافية، ليست قادرة على معالجة سيرورات إنتاج النص الأدبي. ويكفي دليلاً على ذلك، عدم توقفها أمام ما يعرض من ممارسات خاصة أو أطر مؤسساتية، أو سياقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية. وحتى "رولان بارث" وهو أحد أساطين البنيوية، والذي يرى أن النصوص مشفرة بطريقة تشجع على قراءة ترفع من شأن مصالح الطبقة البرجوازية المسيطرة، لا يتناول السياق الاجتماعي بالتحليل.

ويعزى فشل السيميائية البنيوية في الربط بين النصوص والعلاقات الاجتماعية إلى وظيفتها، فلا يكفي سيميائياً، النظر إلى العلامات النصوية من زاوية بنيوية شكلية فحسب، وإنما يجب الربط - كما يرى نقاد ما بعد البنيوية - بين ابتكار النصوص وتفسيرها من ناحية، والعوامل الاجتماعية خارج بنى هذه النصوص، من ناحية أخرى.

---

1- دانيال تشاندلر، أسس السيميائية، م، س، ص 31.



## 2- الأصول المنهجية لإشكالية الخطاب السيميائي المغربي

لا شك في أن جزءا كبيرا من المدونة النقدية السيميائية في الساحة المغربية، لا زال يعاني من إشكالية التطبيقات المنهجية، والإجراءات العملية المنمذجة، التي انتقلت إلى الساحة النقدية العربية، في سياق الإنفتاح الواسع على النظرية السيميائية، في نسختها الغربية، مما يستدعي تقفي آثارها ومقاربة ملامحها في صلتها بمرجعياتها الأصلية من خلال الإشارة إليها في مشهدنا النقدي المعاصر.

### 1.2 - في النموذج البنيوي:

شكل النموذج اللساني البنيوي في المشهد النقدي المغربي، ضغطا متزايدا على الباحثين والدارسين في هذا المجال، نظرا لكون النظرية السيميائية هي صنعة لسانية في المقام الأول، وأن جهازها المفاهيمي جهاز لساني في الأساس. وبما أن الأمر كذلك كان لا بد على من يروم الاشتغال في هذا الحقل، الاتجاه نحو هذا النموذج، الذي يعد القاعدة الأساسية في السيميائية، وبالتالي العودة إلى المبادئ اللسانية التي وضعها "دوسوسير" الذي نحا منذ البداية بالسيميائية نحو اللغات الطبيعية، التي يرى فيها أكثر المنظومات تطابقا مع السيميولوجيا، من منطلق أن العلاقة بين شطري العلامة (الدال والمدلول) علاقة صورية شكلية. وما دامت اللغة يمكن اختزالها في عدد محدود من العلامات فإنها تصلح لأن تكون نموذجا لكل الأنساق غير اللغوية الدالة. فاللغة في نظر "سوسير"، هي أهم منظومة تواصلية ذات فعالية في جميع الحقول المعرفية على الإطلاق<sup>1</sup>.

كان للدرس اللساني بهذا المعنى، صدهاء في المشهد النقدي المغربي، وكانت حاجة الباحثين إلى القوانين اللسانية، التي تقوم عليها الممارسة السيميائية واضحة وملحة في هذا النطاق. ذلك أنه أصبح ولوج السيميائية عبر المنظومة اللسانية، بكل اتجاهاتها النقدية أمرا حتميا، باعتبار أن "النص الأدبي" موضوعا لسانيا سيميائيا

1- Véron Elíseo, De l'image sémiologique aux discoursivités, Le temps d'une photo- Revue Hermès ; France1994 P46.

بامتياز، لما يتضمنه من ثراء علامي لغوي، و"بوليفونية" إخبارية. وهكذا تناول النقاد المغاربة قضايا جوهرية في الخطاب الأدبي كطبيعة العلامة اللغوية وخصوصية تلقي النص الأدبي، ومستويات تحليله سيميائيا.. وغيرها من القضايا النظرية والتطبيقية، المتعلقة بفهم تركيبته الجمالية والفكرية.

ومن أولى المحاولات التي سلكت اتجاه التفتح على النموذج اللساني، نذكر محاولة حمادي صمود من خلال بحث له بعنوان (ملاحظات حول مفهوم الشعر عند العرب) ضمن ندوة عالمية نظمت بتونس عام 1978، أن ستضيء بالنموذج اللساني للكشف عبر نصوص عربية قديمة عن عديد النظريات، التي ينقصها المصطلح، لتتبوأ مكانا هاما في النقد النصي الحديث، مشيرا أثناء ذلك إلى (منهاج البلغاء) لحازم القرطاجني، بل يرى أن تعريف "ابن خلدون" قد خلصه من الفلسفة وأرجعه إلى الميدان اللساني كما هو في الدرس النقدي الحديث، وهو ما يعد في نظره تقدما تنظيريا كبيرا<sup>1</sup>.

ثم تليها محاولة "عبد السلام المسدي"، ضمن عرض كتاب "ميكائيل ريفاتير" (*Essais de stylistique structurale*). وهي أولى المحاولات العلمية الجادة في عرض أمين لأسس الاسلوبية البنوية كما يراها ريفاتير. كما أنها تعتبر محاولة هامة في التغلب على المصطلح اللساني، حسب توفيق الزيدي<sup>2</sup>.

كما أن هناك مقالين "لمحمد بن صالح بن عمر" نشرهما في مجلة "الثقافة" التونسية. وقد جاء المقال الاول بعنوان (التحليل الهيكلي للقصيدة العربية) والثاني

---

1 حمادي صمود: ملاحظات حول مفهوم الشعر عند العرب، مقال ضمن، قضايا الادب العربي، سلسلة الدراسات الادبية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1978، ص 215.

2- توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، من خلال بعض نماذجه، الدار العربية للكتاب، تونس 1984، ص 20.

(التحليل الهيكلي للقصص) . وقد كان لافتا في هذين المقالين الحضور النظري لأهم اللسانيين البنيويين أمثال "جاكوبسون" و"لوفي وُستروس وبيير جيرو"<sup>1</sup>..

بالإضافة إلى تلك المحاولات نشير إلى ما كتبه "أحمد يوسف" في هذا المجال، حول (تحليل الخطاب من اللسانيات إلى السيميائيات) و(معجم السيميائيات) لبين كراد، و(المنهج السيميائي) لفريد أمعضو.. الخ.

غير أن ذلك، لا يعني أن النقاد المغاربيين، لم يقتصروا على اعتماد المرجعية اللسانية، بل أغنوها بحقول معرفية أخرى، في سبيل الإحاطة بمقومات القراءة الجادة للنص الأدبي. وبذلك عرف البحث في النقد السيميائي المغاربي تقاطعا بين اختصاصات معرفية متنوعة، كالأنثربولوجيا والإثنولوجيا والدراسات الاجتماعية التجريبية وعلم النفس التجريبي والتحليل النفسي والإثنية الإشارية Ethnogestique الأمر الذي جعل إشكالية التوفيق بين الإكراهات المنهجية التي يفرضها الإطار النظري للسيميائية الموسع، والممكنات الفعلية التي تقتضيها النصوص الأدبية من وجهة لسانية، تطرح أسئلة حول خيارات الإجراءات المنهجية المحدودة، التي تستجيب لخصوصيات تلك النصوص، بوصفها أنظمة لسانية ثانوية، مفتوحة على كثير من القراءات الممكنة المختلفة.

وبما أن السيميائية هي نمط من التفكير، في كل لحظة تنتج فيها نفسها، تتأمل موضوعها وأدلتها والروابط الموجودة بينهما، وتمارس التفكير في ذاتها. وهي من هذه الزاوية نظرية تعنى بإعادة تقويم مستمرة لموضوعها ونماذجها<sup>2</sup>، فقد شككت ضغطا زمنيا على المشهد النقدي المغاربي، نتيجة التطورات والتحويلات المتسارعة التي يصعب ملاحظتها على المستويين اللساني والسيميائي، ما أربك عمليات تحديث الأدوات النقدية وفق رؤية واضحة في المشهد المغاربي، وجعل تأسيس جانب كبير

---

1- م، ن، ص 21.

2- م، ن، ص 51.

من السيميائية، تأسيسا لسانيا يتسم بالسطحية والابتذال أحيانا، باعتبار أن هذه النظرية تستمد طاقتها المنهجية والإجرائية، وأدواتها الكشفية ومنظومتها الاصطلاحية، من النموذج اللساني القائم على مبدأ أن "اللسان شكل لا مادة"<sup>1</sup>.

أي أنه بنية أو نسق مُتَبَيَّنٌ من العلاقات الصورية. وهو مبدأ كرسه "فردينان دوسوسير" F.de Saussure لاستقلالية اللسانيات منهاجا وموضوعا في الدراسات اللغوية. ولا جدال في أن ذلك كان انقلابا منهجيا، وموقفا ثوريا، وتحولا جوهريا فارقا عن المفهوم التقليدي للغة، تجلت مفعولاته في مقاربات التحليل البنيوي للأدب، وفي مجالات شتى أخرى.

حدد "سوسير" هذا النموذج وفق تقليد ثنائي شكلي لدراسة العلامة باعتبارها توليفة تتكون من دال ومدلول. أما الدال فهو الصورة الصوتية، وأما المدلول فهو الصورة السمعية المنطبعة في الذهن (المفهوم)، وكلاهما نفسي محض أي أنهما شكل وليسا مادة. حيث يقول: "ليست العلامة اللسانية بين شيء واسم، ولكن بين مفهوم (مدلول) وطرز صوتي (دال). وليس النموذج الصوتي صوتا، لأن الصوت محسوس. إن الطراز الصوتي هو الانطباع النفسي الذي يولده الصوت عند المستمع، كما يصله كمعطى عبر أحاسيسه. ولا يمكن تسمية الطراز الصوتي عنصرا "ماديا" إلا بمعنى أنه يمثل انطباعاتنا الحسية. وبذلك يمكن التمييز بين الطراز الصوتي والعنصر الآخر المرتبط به في العلامة اللسانية. وهذا العنصر الآخر الأكثر تجريدا عامة، هو الأفهوم"<sup>2</sup>.

ينظر "دي سوسير" إلى اللغة بوصفها منظومة شكلية عامة ومجردة، تجعل العلامات ذات معنى، ضمن تصور بنيوي علائقي محض، وليس ارتجاعيا. وبذلك تكون الأفضلية للعلاقات الصورية وليس للألفاظ. بحيث يخضع النظام السيميائي للعلامة إلى أنموذجية اللسان القائم أساسا على اعتبارية العلاقة بين الدال والمدلول،

1- F. De Saussure Cours de linguistique général Ed Payot Paris 5 Ed 1962 P 169

2- C L G p66

ونسبية القيم اللسانية وفعالية التدليل وإليات التركيب والاستبدال. لذلك يقوم النموذج البنيوي على مبدأ تصوري مستعار من علم اللغة<sup>1</sup>، في المقام الأول بكل ما يلزم من هذا النموذج من نظرة كلية تبحث عن العلاقات الأنوية التي تُشكل النسق، وتسلم كل التسليم بثنائيات متعارضة تعارض اللغة، والكلام، والأنية، والتعاقب، وعلاقات الحضور، وعلاقات الغياب أو التجلي والخفاء<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك يُحيد "سوسير" المرجع إليه Le référent، تحت تأثير مبدأ اعتباطية العلاقة بين الدال والمدلول. ويبدو ذلك غريبا ممن عرّف السيميائية بأنها علم يدرس حياة العلامة في كنف الحياة الاجتماعية. والأغرب من ذلك أن معظم المنظرين الذين جاءوا بعد "سوسير" تبنوا هذا النموذج في دراساتهم السيميائية رغم إشارتهم الى أن العلامة اللسانية تكون إما منطوقة أو مكتوبة. أما بالنسبة للمدلول فيرى "أمبرتو إيكو" أن موقعه بين الصورة الذهنية والأفهوم والواقع النفسي، حيث لا يزال معظم الباحثين يعتبرونه مركبا عقليا، لكنهم يعلنون أحيانا أن المدلول قد يشير بطريقة غير مباشرة إلى العلامة في الوجود.

ومن الملاحظ أن الخطاب السيميائي في النقد الأدبي، قد أفاد من مبدأ المحايثة Immanence كما حدده "سوسير" في مقاربتة لتجليات الدلالة، التي تخضع فيه لقوانين داخلية خاصة مستقلة عن المعطيات الخارجية<sup>3</sup>، حيث يكون المعنى - وفق هذا المبدأ - رهين العلاقات الخلفية، والتقابلات بين وحدات النص ومستوياته، باعتباره بنية، أو نسقا متبنينا من العلاقات الصورية. إذ راحت المقاربات البنيوية تستند إلى البنية الأولية للنص، لمحايثة تكويناته وتشكلاته، ليس بحثا عن معنى أو

---

1- قسم البنيويون اللغة إلى مستويات كالمستوى الصوتي والفونولوجي والمورفولوجي وإلى وحدات أصغرها الفونيم وهو وحدة النظام الصوتي، يليها المورفيم وهو مجموعة من الوحدات الصوتية قد تكون أدنى من الكلمة لكنها تدخل في علاقة استبدالية مع العناصر الأخرى.

2- انظر: إديث كريزويل، عصر البنيوية، ترجمة: جابر عصفور، دار سعاد الصباح، د.ت، ص 8 .

3- ميشال أريفيه وآخرون السيميائية: أصولها وقواعدها، تر، رشيد بن مالك، م، س، ص 9.

تأويل جديد له، وإنما كشفا عن الشكل الذي يُهندس النص وفق معناه. وذلك للقبض على آلية تشكلات المعنى، وتمفصلات الدلالة وكيفية حدوثها.

وبناء على هذا التصور المنهجي، أرسى "هيمسليف" Hjelmslev أسس نظريته متبنياً التحليل المحايد في مقارباته العلمية، مستبعداً الوقائع غير اللسانية من موضوع دراسة اللسان بوصفه شكلاً لا جوهرًا، متفقاً في ذلك مع "سوسير"، حيث دأب على فحص الأصوات على أنها كيانات مجردة، مهملاً مظهرها المادي المحسوس. وقد ترتب على هذا التحليل، الاستعاضة عن دراسة الوحدات اللسانية المحسوسة، بدراسة العلاقات القائمة بين الأجزاء<sup>1</sup>. وربما هذا ما جعل "جورج مونان" يرى في السيميائية مجرد وسيلة عمل (Instrument de travail)؛ أي منهج من مناهج البحث، تعنى بدراسة كل أنساق العلامات (أو الرموز) التي بفضلها يتحقق التواصل بين الناس". ولعل ذلك أدى إلى شيء من الخلط في تعريفات السيميائية؛ مما دفع راستي Rasiter إلى طرح سؤال إشكالي مفاده: هل السيميائية فلسفة أم علم أم نظرية أم أنها مجرد منهج<sup>2</sup>.

ولما كانت السيميائيات البنيوية ترتبط باللسانيات في نزعتها العلمية وعلم الأجناس الأدبية، ضاقت دائرة اهتمام البنيويين في مجال دراسة النصوص، انقسم روادها إلى فسطاطين حول الفصل بين ما هو لساني محض، وبين ما هو أسلوبى صرف، قبل أن يتقطن كل من جاكوبسون، "ورولان بارث"، و"تودوروف"، إلى ضرورة رآب هذا التصدع. وذلك عبر تجاوز المفاهيم المسطحة للبنية في ضوء الطبيعة المتحولة للنصوص الأدبية، التي تجعلها دائماً تتجاوز حدودها.

الأمر دفع الباحثين إلى التركيز على مبدأ المحايدة من زاوية أخرى، بالاقتران على التحليل الداخلي المركز على الأدبية، أو التحليل النصاني الذي يدعوه

---

1- الحاج عبد الرحمن صالح: البنيوية في اللسانيات، مجلة اللسانيات، العدد الأول 1972، ص37.

2- François Rasiter Sémiotique et sciences de culture C.N.R.S (Texte paru dans Linx, 2001, n°44-45, p. 149-168)

ياكوبسون "الشعرية أو البويطيقا La poétique" كجزء لا يتجزأ من اللسانيات العامة، باعتبار الشعرية أو البويطيقا تهتم بقضايا البنية اللسانية، وفي ذات الوقت تحاول تجيب عما يجعل المرسلات اللفظية أثرا أدبيا وفنيا<sup>1</sup>.

من منظور بنيوي محض، وفي إطار "شعرية جاكوبسون" حاول "تودوروف" أن يطرح تصورا متكاملًا للنص الأدبي، بغية مقارنة الخصائص المجردة للجنس الأدبي، وذلك باعتبار الشعرية -بحسب "تودوروف"- تهتم بالقوانين والخصائص العامة، بوصف النص نظاما لسانيا ورمزيا ثانويا موجودا بالفعل، يستخدم نظاما سابقا عن الماهية، موجودا بالقوة، هو اللغة.

ويأتي ذلك من منطلق أن التحليل النصي لا يقتصر على الوظيفة الشعرية، لأن خصوصية الأجناس الأدبية المختلفة تستدعي الاهتمام بكافة الوظائف اللغوية التي يتحقق من خلالها التواصل اللفظي. إذ يحدد "جاكوبسون" تلك الخصائص في ستة عناصر، وهي: (الوظيفة الانفعالية، والوظيفة الشعرية، والوظيفة المفاهيمية، والوظيفة المرجعية، والوظيفة الانتباهية، والوظيفة المرجعية، والوظيفة الميتالغوية)<sup>2</sup>.

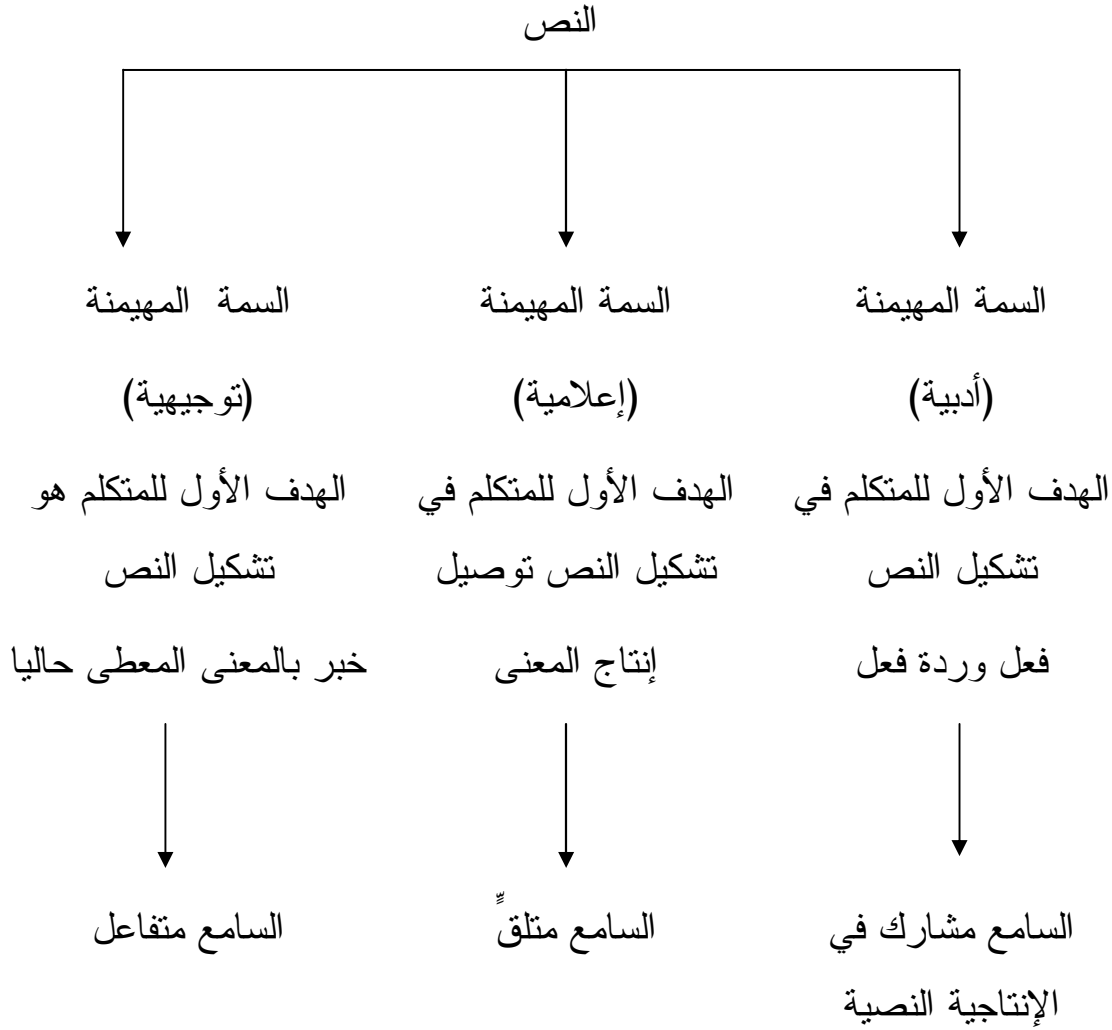
وتأسيسا من هذا الخصائص، حاولت السيميائية بناء تصور لها الخاص للنص على أنه "ممارسة دلالية وليس فعلا مجانيا"<sup>3</sup>؛ ممارسة تنظر إلى النص على أنه "دال متكامل"، وأخرى على أنه "متتالية من الدوال"، وثالثة باعتباره "متلقيا للدلائل"، تتجاوز من خلاله الكلمات وتتقاطع وتتجاوز مشكلة منه جهازا عبر لساني، يعمل على إعادة توزيع اللغة، من خلال إنشاء علاقات ترابطية بين كلام تواصلية يهدف إلى الإخبار المباشر. من حيث هو عمل مجسد للمفارقة والتضيد والمواجهة

1- رومان جاكوبسون: قضايا الشعرية، تر، محمد الولي، ومبارك حنون، توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1988، ص24.

2- جاكوبسون، قضايا الشعرية، م، س، ص33.

3- Julia Kristéva, La révolution du langage poétique, seuil, Paris, 1974, p340.

والممارسة في اللغة وحامل خطي لموضوع متلفظ به ضمن سلسلة دلالية تواصلية متبينة نحوياً<sup>1</sup>. وعموماً يمكننا التمييز سيميائياً بين ثلاثة أنماط نصانية بناءً على النموذج اللساني من خلال الخطاطة الآتية:<sup>2</sup>



من الملاحظ إذن، أن هكذا نماذج من النصوص تتيح إمكانات لا حصر لها، لتوليد أنماط من الخطابات بناءً على ميزات من استعمال اللغة إن أدبياً أو إعلامياً أو

1- Julia Krestiva recherches pour une sémanalyse, Seuil, Paris, 1969 p 10.

2- Siegfried.J.Schmidt, Théorie et pratique, d'une étude scientifique de la narrativité littéraire, in, sémiotique narrative et textuelle, ouvrage collectif, présenté par Claude chabrol, Larousse, paris, 1973, p141.



توجيهيا، لأن النص من حيث هو "شكل سيميائي يمكن أن يتمظهر من خلال ماهيات مختلفة"<sup>1</sup> ويعمل باستمرار على إعادة قوانينه، وتمفصل دلالاته، ليبدو أكثر غرابة وأكثر توسعا، مما يجعله يفتح على إمكانات القراءات المتعددة والتأويل المضاعف. غير أن مقارنة تلك القوانين والدلالات مجردة، تصبح من الصعوبة بمكان موضوعا للدراسة.

مما يستدعي وصفها واختزالها في بنيات كبرى تبدو في نفس الوقت نتائج للتأويل وآليات لإنتاجه.

وبناء على هذا التحول الذي شمل مفهوم النص وآليات تأويله، نقل "غريماص" موضوع السيميائية من المستويات السطحية، إلى المستويات الأولية العميقة. فقد حاول، انطلاقا من تصور تلك المستويات، ضبط شكل المعنى، فافترض وجود بنيات محايثة أساسية، أجزها في بنيتين لهما بعد جشثالي، وقد أخذتا تسميتين متضادتين، وهما البنية العميقة والبنية السطحية. وقد تصورهما بمقابل بنية ملموسة ومادية هي البنية التمظهرية<sup>2</sup>.

وانطلاقا من النموذج اللساني البنيوي، أسس "غريماص" مبادئ ومقتضيات الخطاب العلمي لنظريته السيميائية، وإجراءاتها التطبيقية، في محاولة لتفكيك الأشكال المعقدة للدلالة إلى عناصر بسيطة، مستندا إلى منهج "ديكارت Descartes"<sup>3</sup>، حيث اعتبر البنية الأولية عالما من المحتويات المقاصة، تخضع لأشكال مهندسة ومفصلة، محملة بالمعنى. وتتشكل من بنية مؤلفة من علاقات وعمليات ذات بعد منطقي، مؤسسة على التضاد، والتناقض، والتكامل، تتيح الانتقال من بنية إلى أخرى. ولكنها - وفقا لتعريف غريماص النظري لها - ترتبط بالشكل الفعلي لوجود الفرد أو الجماعة، أي أنها متصلة بالإيديولوجيا. أما البنية السطحية أو ما يسميه "غريماص" بالمجال

1- A.J.Greimas et Courtes, Semiotique, dictionnaire raisonné de la theorie du langage, Hachette, Paris, 1979, p389.

2- A.J.Greimas, Du sens, ed. Seuil, Paris 1970, pp.135-136

3- جان كوكي: السيميائية، مدرسة باريس، تر، رشيد بن مالك، م، س، ص14.

الجمالي أو "البيجمالي" Inter phrastique، فهي مجموع الآليات الاختلافات والتجاوزات، الناجمة عن مقولات نحو ما وراء تمظهري المتلائم مع قواعد الجنس الأدبي، والتي توظف لتحيين تلك العلاقات المنطقية المضمرة من أجل جعلها دينامية. ووظيفة هذه البنية - التي هي بالمقارنة مع البنية التمظهرية، بنية ما وراء تمظهرية- تكمن في إعداد المحتويات والقيم وأشكالهما قبل أن يتجسدا في التمظهر المادي للنص أو يتجليا كـ"مانفست" نصي<sup>1</sup>.

لكن إذا كانت تصور هذه البنيات، في مستوى نظري مجرد، يجعلها تبدو منتجة؛ فإن رؤيتها بوصفها معيارا لإنتاج أو تلقي النص فعليا، يجعلها غير مقنعة.

والدليل على ذلك أنها لحد الآن لم تستطع إثبات كفاءتها بوصفها سيرورة منهجية دقيقة للإنتاج أو التلقي. ولعل هذا الفشل يعود إلى التفكير في قضايا هذه الإنتاجية انطلاقا من تصور تلقياي. ذلك أن خطاطة غريماص - وهي تتمظهر متمفصلة، في النحويين المعالقين للبنيتين الماوراء لغويتين - تحاول كما يقول "غريماص" كشف كيفية بناء المعنى وحسب، وفق منظورين؛ أولهما، يُبنى "على مقولة" التصديق "Véridiction" المتمفصلة إلى محوري المحايثة (الكينونة) والتجلي (الظاهر)<sup>2</sup>.

حيث يتم تحديد المميزات الأولية للمقومات السياقية والنوعية كوحدات دلالية صغرى، متفرعة إلى أربع مقولات، تظهر في المربع السيميائي Le Carré Sémiotique التصديقي، في صيغته الشكلية كخطاطة صورية، موجودة ومحددة سلفا، دون أي استثمار سابق على النحو الآتي<sup>3</sup>:

---

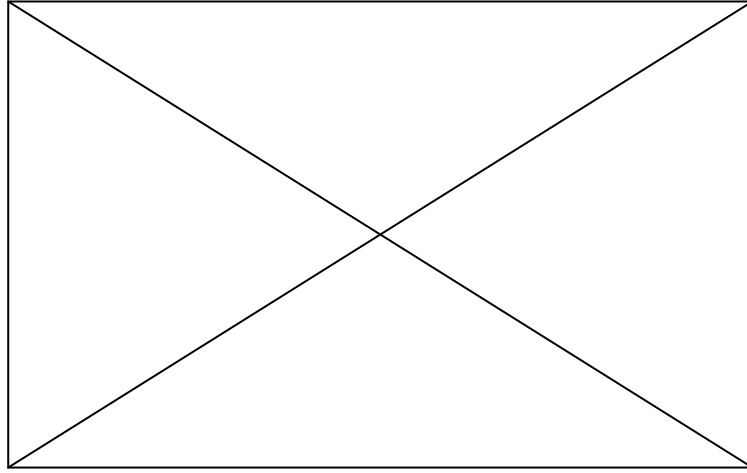
1- Ibid., du p7 à 17.

2- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000 ص 9.

3- م، س، ص 9.

فعل اللاكينونة

فعل كينونة



لا فعل الكينونة

لا فعل اللاكينونة

ويظهر من خلال هذه الخطاطة، أنه إذا كان "التصديق" يشكل محورا دلاليا  
Axe Sémantique مركبا من مقومين متضادين (الكينونة / الظاهر)، فإن البطلان  
يشكل محور نفي وغياب لـ "الصدق" المركب من مقومين (لاكينونة، لا ظاهر)،  
حيث ينتج كل مقوم حدا مناقضا له (الكينونة/ لا كينونة) و(لا ظاهر/ ظاهر).

وهكذا نلاحظ أن المربع يراعي اللعبة، التي تتم بين الوحدات الصغرى، عبر  
العلاقات وعبر الإجراءات. وبتعبير "غريماص"، فإن "الحقيقة والزيف واقعان موقع  
حد الحدود المتناقضة. على حين أن السر أو الكذب، إنما يقعان موقع حد الحدود  
المتضادة"<sup>1</sup>.

إن عملية الإثبات والنفي، التي نلاحظها في هذه الترسيمة، تتمظهر في شكل  
علاقات وتفاعلات ناظمة للعوامل، داخل البرنامج السردي، ذلك "أنه إذا كانت  
البرمجة تتم في مرحلة أولى في مستوى عميق، حيث تطرح الدلالة كشكل منظم

1- غريماص، المربع السيميائي، تر، عبد الملك مرتاض، مجلة علامات، ج/38، ديسمبر 2000 ص 317.

بشكل سابق عن التجلي، وقابلة لئذ تتجسد في مواد تعبيرية متنوعة، فإنها تتم في مرحلة ثانية داخل (...) مستوى توسطي بين المحايثة والتجلي"<sup>1</sup>.

ويجري ذلك ضمن مجموعة من العناصر المترابطة فيما بينها، في إطار علاقة متبينة بين الذات والموضوع. نقترح لتوضيحها الترسمة الآتية:

التحريك	الكفاءة	الأداء	الجزاء
Manipulation	Compétence	performance	Sanction
فعل - الفعل	كينونة - الفعل	فعل - كينونة	كينونة الكينونة
Faire - Faire	être - faire	faire - être	être de l'être
العلاقة بين المرسل والذات الفاعلة	علاقة الذات الفاعلة بمواضيع صيغة	علاقة ذات حالة بموضوع قيمة	علاقة المرسل بالذات الفاعلة علاقة المرسل بذات حالة

في ضوء هذه الترسمة، يتضح دور الحالات والتحويلات في إنتاج المعنى على مستوى البنية السطحية للنص. حيث يستحيل التحليل المحايث في المستوى وصفا لهذه الحالات والتحويلات. فتظهر في الأولى في علاقتها بموضوعها، اتصالا أو انفصالا عن موضوع الرغبة. أما الثانية فتبرز في شكل ضامن لتحول الذات من حالة لأخرى اتصالا أو انفصالا أو العكس. وينظر إلى النص على أنه متواليه من هذه الحالات والتحويلات، المتبينة على مستوى البنية السردية. حيث يؤسس "غريماص" المنظور الثاني - الذي كنا أشرنا إليه - على المقابلة (المحايثة / السمو) أين يمكن أن تسخر على الرسم السردى لإبراز تباين موقعي الفاعل والمرسل<sup>2</sup>.

1- سعيد بنكراد: مدخل إلى السيميائيات السردية، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش ط1- 1994 ص55.

2- رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، م، س، ص10

كما يستند وصف الأشكال الداخلية للنص الأدبي، على مبدأ الاختلاف الذي وضع أسسه "فردينان دي سوسير" في تحليله اللساني للغة، باعتبارها نظاما مخصوصا لا قيمة لمكوناته إلا بالعلاقات القائمة فيما بينها<sup>1</sup>، حيث ترتبط فيه جميع أجزائه بعضها ببعض، على أساس اتحاد الهويات واختلافها<sup>2</sup>. باعتبار النص "كيانا لغويا مستقلا أو جسدا لغويا أو نظاما من الرموز والدلالات التي تولد في النص وتعيش فيه، ولا صلة لها بخارج النص"<sup>3</sup>. ويأتي ذلك كمحاولة من أجل استبعاد المناهج التي تعنى بدراسة إطار الأدب ومحيطه وأسبابه الخارجية<sup>4</sup>.

وقد كرس "غريماص" في مشروعه السيميائي هذا المبدأ، كأداة إجرائية تعمل على تحديد وتعريف عملية التمفصل الداخلية للدلالة لأنها ذات طبيعة مجردة، مستثمرا الوحدات اللسانية المتمظهرة، في هذا المجال، متوخيا طرح البنية الدلالية الأولية، كموضوع دراسة، لارتباطها بالكلمات أو الفونيمات، ولا تنحصر في العلاقات النحوية فحسب، فأقام تنظيم عالم الدلالات على "بنيات التعارض، التي يستقل نمط وجودها عن نمط حضورها، في الأفعال التواصلية"<sup>5</sup>. إذ تتميز البنية الأولية للدلالة عند "غريماص" بنمطين من المقومات؛ مقومات ذرية "Sèmes Nucléaires" أو الذرات المعنوية، من حيث هي "عناصر اختلافية" أو "وحدات دلالية صغرى"، ومقومات سياقية "Sèmes Contextuelles" أو كلاسيمات "Classèmes"، ترتبط بالسياق النصي. وهذان النمطان من المقولات السيمية والكلاسيمية، يأتلفان ليكونا "مدلولات" وحدات التمظهر، التي هي "المدلولات السياقية" و"المدلولات السياقية

---

1- فردينان دي سوسير، محاضرات في اللسنية العامة، ص، الغلاف

2- م، س، ص 147.

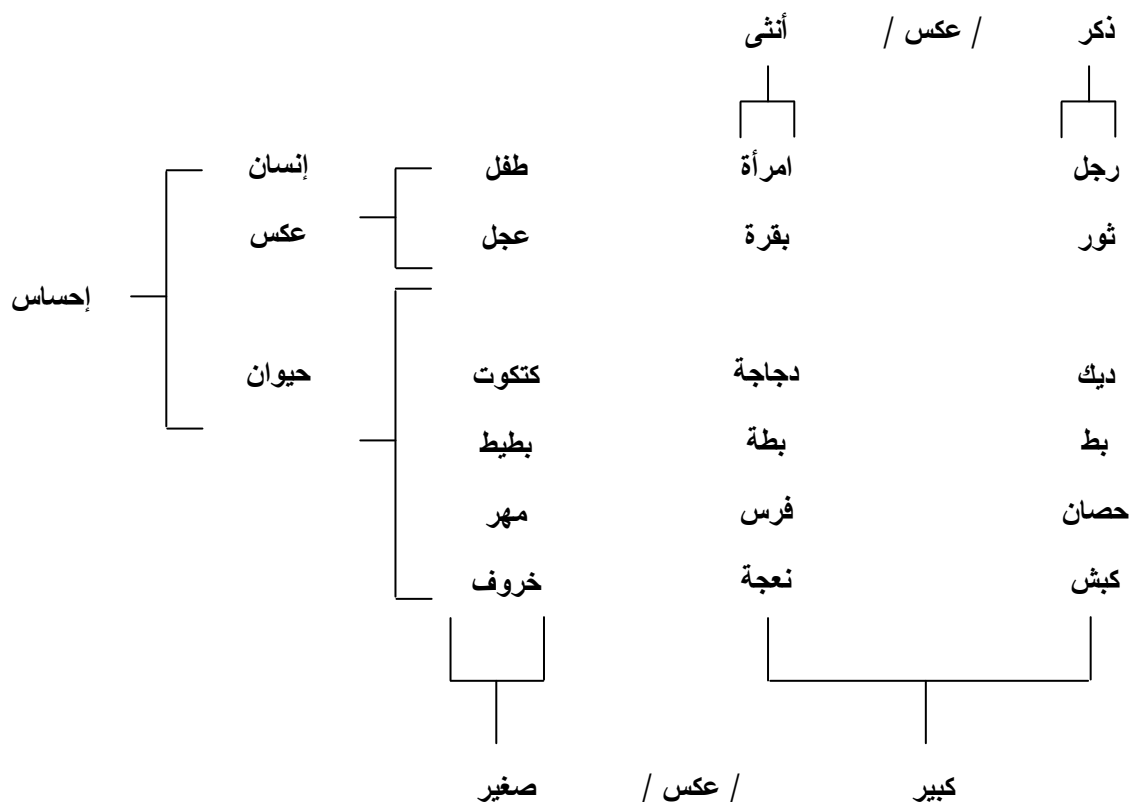
3- عبد العالي بوطيب: مستويات دراسة النص الروائي، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، 1999، ص 106.

4- شكري عزيز الماضي: محاضرات في نظرية الأدب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص 138.

5- مارسيلو داسكال، الإتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر، حميد الحميداني وآخرين، إفريقيا الشرق، المغرب، 1987، ص 31.

الواصفة<sup>1</sup>. أما السيم "Sème" فهو الوحدة الدلالية الصغرى، المتموقعة في مستوى سطح المحتوى. ولا يظهر "السيم" إلا في علاقته بـ"سيم" آخر مغاير، بوصفه مكوناً خلافاً للوحدة المعجمية، التي هو بانيتها ومميزها والملازم لصورتها<sup>2</sup>.

ويمكن مقارنة مفهوم "السيم" من خلال الكلاسيكات التي يثبتها "رشيد بن مالك" نقلاً عن "كورتيس" في الجدول الآتي:<sup>3</sup>



حيث إن المقولات السيمية القائمة على التقابل والاختلاف، تستمد وجودها من الوصف الباني Description Structurale، الهادف إلى "تأطير عنصري العلاقة من جهة، والمضمون من جهة أخرى"<sup>4</sup>. كما أن السيمات تختلف، من حيث طبيعتها

1- م، س، ص، 32.

2- بلقاسم الزميت، تشكل المعنى في السيميوطيقا الدلالية، نقد وفكر، مجلة ثقافية سهرية، الستة السادسة، ع05، الرباط، مارس 2004، ص68.

3- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000، ص11.

4- مقدمة في السيميائية السردية، م، س، ص13

فمنها السيم الإيحائي الذي يضيف على العلامة تفردا وتميزها من غيرها؛ ومنها "السيم" التقريري، الذي يحدد دلالة العلامة بخلفية اجتماعية، تمنحها طابع الاستقرار. كما هو الحال في العلامات النارية، التي تميز المقدس من المدنس. وإن كانت مرجعيات هذه العلامات تختلف من ثقافة إلى أخرى، فإنها تشترك في بعض الخصائص والمميزات العامة.

ويرتبط هذا الإجراء بتصنيف "غريماص" لمستوى المحتوى وفق عنصرين؛ أحدهما نحوي، يسمح بتركيب وربط ملفوظات النص. وثانيهما دلالي، يتيح استثمار الانتظام الشكلي. وبناء على هذين المكونين، يجري تحليله وفق إجراءين؛ الأول يواجه جوهر المحتوى المتمثل في البنية الأولية، والثانية يعالج الشكل الذي يتضمن جوهر أعمق. إذ يتم هذا التحليل في ضوء دراسة جدلية لعلاقة الوحدات النحوية بالوحدات الدلالية. ويستنتج غريماص أن العلاقات النحوية ليست شكلاً محضاً، بل تدخل في عملية التكيف الدلالي، بحيث يصعب الفصل بين المفردات وما تنتجه من علاقات دلالية.

ومن الأمثلة التي يقدمها "غريماص" في كتابه (الداليات البنيوية) يتضح مدى التقارب بينه وبين كل من "كانز" و"فودور" بشأن التفرعات التفصيلية للمعنى. ذلك لأن جميعهم يعتبر العلامة التركيبية التي تعين رتبة الكلمة النحوية، تقابل إلى حد ما "الكلاسيم" باعتباره نوعاً من السيمات السياقية التي تحقق للخطاب اتساقه وانسجامه. كما يمكن أن تقابل العلامة الدلالية بالذرة النووية السيمية، بوصفها "السيم" المهيم في كل "سيميم Sémème". وغالبا ما يمثل "السيم" النوعي الذي يتضمن جنس الموضوع، من قبيل (إنسان، نبات، حيوان...). أما باقي السيمات التي تتم فصل عن "الكلاسيم"، فتميز كل "سيميم" عن الآخر بإضافة وحدات معجمية مغايرة. وهذا ما يقابلها بالعنصر الثالث، من طرف "كاتز" و"فودور" نحت اسم "الفارق الدلالي".

لذلك يمكن القول بأن "غريماص"، وعلى ضوء مبدأ الاختلاف، في النموذج اللساني السوسيري، يرى أن "السيم" يخضع لسلطة الاختلاف، من حيث هو مجموع

تحققات الوحدة المعجمية، التي لا تكتسب قيمتها اللسانية إلا داخل نظام منسوق. وما دام وجود "السيم" هو وجود علائقي، لا يتحدد إلا عبر اتحاد الهويات واختلافها، تبعا لمكانها في السياق النصي. وأن للكلاسيم - بوصفه سيما سياقيا - قيمة دلالية، تشترك فيها جميع السيمات. تقابل القيمة الدلالية للكلاسيم، القيمة اللسانية من جهة المفهوم، والقيمة اللسانية - في تصور "سوسير" هي موقع العنصر في النظام اللغوي المتبنيين، باعتبار أن اللغة منظومة من القيم الخالصة، التي يرتبط بعضها ببعض على نحو تكون فيه قيم كل عنصر، مشروطة على جهة التبادل، بقيم العناصر الأخرى<sup>1</sup>.

ومن ثم، فإن التصور، الذي يتشكل بمقتضاه مدلول العلامة، ليس معطى أوليا سابقا على نسق العلامات اللغوية، كما أنه "ليس سوى قيمة محددة من قبل علاقاته مع القيم المماثلة"<sup>2</sup>.

تشكل القيمة - في النموذج اللساني - نقطة ارتكاز لفهم طبيعة اللسان بوصفه واقعة اجتماعية، له قيمة أعلى من مادته الفيزيائية المعبر عنها بالأصوات، ولا تكمن وظيفة اللسان في خلق المادة الصوتية للتعبير عن الفكر فحسب. وإنما يقوم اللسان أيضا، بدور الوسيط المازج، بين مستوى الفكر، ومستوى الصوت، إلى حد يشبّهه "سوسير" بالورقة، التي لا يمكن الفصل بين وجهيها<sup>3</sup>. من هنا، كان موضوع اللسانيات، هو دراسة عناصر هذين المستويين، في ترابطهما معا، على نحو يمثل فيه هذا الترابط شكلا *Forme*.

وإذا كان مفهوم القيمة، هو مفهوم مركزي، في النسق السيميولوجي، فإنه من الخطأ بمكان، في تصور "سوسير"، أن تعتبر الكلمة مجرد توليفة مركبة، من صوت معين ومعنى، أو مفهوم معين، إذ إن البحث عن القيمة، لا يتم خارج النسق، انطلاقا من الكلمات المعزول بعضها عن بعض، وإنما من النسق، الذي ينتظمها، ذلك أن كل شيء

1- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، م، س، ص 146

2- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، م، س، ص 39-40

3- F.De.Saussure.C.L.G. 160.



سلبى في اللغة، لدى "سوير" وبالتالي فإن اللسان يعد نسقا من القيم الخالصة، وأن كل عناصر النسق تعد عناصر متلازمة ومتضامنة". كما أن أي عنصر لا يمكن أن يحمل دلالة إلا في علاقته الاختلافية مع العنصر الآخر. فالعناصر المكونة لبنية ما: (س1 / س2)، يمكن أن تستثمر على مستوى البنية الأولية للدلالة، ليس اعتمادا على العناصر الصورية (س1، س2)، ولكن من خلال المقومات التي تعد وحدات دلالية.

ومن هذا المنظور، فإنه لا يمكن التعويل على تحديد طبيعة مفهوم القيمة، إلا في ضوء مجموع تعارضاتها، واختلافاتها، داخل النسق السيميولوجي، باعتبارها "عناصر ذات طبيعة اختلافية صرف"<sup>1</sup>. أي أن مفهوم القيمة، "يتضمن مفاهيم الوحدة والكيان الملموس والواقع"<sup>2</sup>. فلا يمكن، عندئذ، إدراك دلالة أي مقوم من المقومات (إنساني، حيواني، مؤنث) إلا من خلال علاقته الاختلافية مع المقومات الأخرى داخل بنية متسوقة. وهو ما يدل على أن الدلالة تلتمس، على مستوى البنية، من منظور اختلافي أكثر مما يجب البحث عنها على مستوى الوحدة المفردة. هذه البنية الأولية للدلالة التي تستثمر فيها السيميائيات مفهوم القيمة اللسانية كما اقترحتها اللسانيات، ستتخذ بعدا منطقيًا ودلاليًا.

وبما أن اللغة ظاهرة اجتماعية، لشكلها قيمة أعلى من مادتها، فإن كل شيء، وفي الوقت ذاته، يكون نفسيا في الأساس، حيث تخضع القيمة اللسانية، هي الأخرى لقواعد، وسنن المواضعة والاصطلاح *Systematisé* معا، بوصفها ذات طبيعة علائقية *Relationnée*، تؤثر في المجتمع الإنساني، وليست ذات وجود مطلق. فإن "الواقع الاجتماعي هو وحده، الذي يمكنه أن ينشئ نظاما لغويا. والجماعة ضرورية، إذا ما كان للقيم أن توجد تلك التي تدين بوجودها للاستعمال العام والقبول

1- بلقاسم الزميت: تشكل المعنى في السيميوطيقا الدلالية لكريماس، نقد وفكر، م، س، ص 61

2- مارسيلو داسكال، الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، م، س، ص 30.

العام. فالفرد وحده عاجز عن تثبيت قيمة واحدة بنفسه"<sup>1</sup>. الأمر الذي يفسر ارتباط السيميولوجيا الوثيق بالوظيفة الاجتماعية للقيمة.

هكذا إذن، يحدد "سوسير" للقيمة اللسانية مفهوماً وماهية، على نحو أسس للبحث الدلالي والسيميائي مبادئ، شكلت منطلقات واضحة المعالم، لأجراً مفهوم القيمة، واستثماره في تحليل الخطابات، ومقاربة النصوص الأدبية. كما تجدر الإشارة ههنا، إلى أن "غريماص" قد طور مفهوم القيمة إلى مصطلح التشاكل Isotopie الذي نقله من ميدان الفيزياء والكيمياء إلى الحقل اللساني، ليصبح مقابلاً لمبدأ التقابل عند "سوسير". وذلك لـ "تقديم فكرة تقريبية حول تمفصلات المعنى انطلاقاً من نظرية "هيلمسليف"، التي شكلت أكبر موجه له، للتمييز بين التعبير والمحتوى، وتمفصلتهما إلى شكل ومادة"<sup>2</sup>.

وشأن هذا المصطلح، شأن أي مصطلح جديد، أن تمتد إليه يد المجاذبة والمنافرة إلا أنه بين هذه وتلك، قد شق طريقه في طمأنينة وثبات، كمفهوم إجرائي له وجاهته في تحليل الخطابات بمختلف أنواعها، ليشهد تطورات مختلفة بدأت مع "غريماص" رغم أنه قصره على البنية الأولية للمحتوى - إلى راستي<sup>3</sup> Rastier و"جماعة M"، حيث أصبح التشاكل يشمل التعبير والمحتوى معاً. أي أنه أصبح "متنوعاً متنوعاً مكونات الخطاب"<sup>4</sup>.

وقد أسفر تمطيته إلى مقومات سيمية Sémiques ذاتية، وأخرى كلاسيكية Classémiques، عن تشاكلات سيميولوجية ودلالية، لا يمكن الفصل بينها إلا نظرياً لاعتبارات منهجية وبيداغوجية.

1- فلوريان، كولماص: اللغة والاقتصاد، تر، أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر، 2000، ص 17.

2- محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3 1988. ص19.

3- م، س، ص 20

4- تحليل الخطاب الشعري (استراتيجية التناص)، م، س، ص 20-21.

ويعد هذا الإجراء أكثر تجريداً، لأنه يسعى إلى إعطاء شكل، لانتشار الوضعيات والأحداث والحالات والتحويلات في الخطاب، إذ لا يعدو النص فيه كونه عبارة عن متتالية من الحالات والتحويلات. ومن هنا ينبغي، بحسب جوزيف كورتيس أن "تعنى السيميائية بنظرية الدلالة وإجراءات التحليل، التي تساعد على وصف أنظمة الدلالة"<sup>1</sup>، خاصة السيميائية السردية، والتي تطرح دائماً مشكلة المعنى، من خلال وضع تصنيف للمفوضات السردية *les énoncés narratifs*، والتي تعتبر أصغر الوحدات الخطابية المكونة للنص السردى وتتعامل مع النص "كفضاء لغوي وكمعبر لعدد لامتناه من الاستطرادات الممكنة"<sup>2</sup>، كما حاولت تقليص المسافة بين الوجه المجرد للنظرية، وبين وجهها المتحقق، عبر مزج النظرية بالنص إلى الحد الذي تدوب فيه الفواصل بينهما، ليصبح إثر ذلك التتظير تطبيقاً، لأن دافعها هو البحث عن "مولدات النصوص وتكويناتها البنيوية الداخلية... وتبحث جادة، عن أسباب التعدد ولا نهائية الخطابات والنصوص، والبرامج السردية"<sup>3</sup>. إن "غريماص" طرح في نظريته تلك، مشكل المعنى. أي أن "مقاربة نص ما، لا يكون لها من معنى، إلا في حدود طرحها للمعنى كهدف وغاية لأي تحليل"<sup>4</sup>.

---

1- جوزيف كورتيس: السيميائية (الأصول، القواعد والتاريخ)، تر: رشيد بن مالك، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 229.

2- رولان بارت: درس السيميولوجيا، تر: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ط3، ص 78.

3- جميل حمداوي: (السيميوطيقا والعنونة)، عالم الفكر، المجلد 25، عدد 03، مارس 1997، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 79.

4- سعيد بنكراد: مدخل إلى السيميائيات السردية، منشورات الاختلاف الجزائر، 2003، ص 07.

## 2.2 - في المنهج الشكلاني:

تعد الشكلانية في مجال الدراسات الأدبية، ممارسة لنوع من المعرفة في مستواها النظري والمنهجي، لها حيزها من الكتابات والمؤلفات والدراسات التي أنجزتها، في أول الأمر، مجموعة من الباحثين الروس، ثم تلتها فيما بعد دراسات أخرى لباحثين تشيكيين وبولونيين، قبل أن يترجم بعض تلك الأعمال والدراسات إلى لغات أخرى، في شكل كتب ودراسات وتحليلات، ومنها اللغة الفرنسية، التي ترجمت إليها أعمال كثيرة لكن يبقى أبرزها كتاب (مورفولوجية الحكاية (La morphologie du conte) لفلاديمير بروب Vlademir Propp. وهو الكتاب، الذي كان بمثابة حجر الزاوية في تأسيس مشروع علمي، ضمن أعمال ملتقى "علم الدلالة العام" بمدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية بفرنسا. وقد ساهم في هذا التأسيس عدد غير قليل من الباحثين، أبرزهم "غريماص".

كما دعا أنصار هذا المشروع إلى ضرورة التركيز على الجوهر الداخلي للنص الأدبي، لوجود نمط خاص ونظام متعلق به، والأدب في تصورهم هو "كيان لغوي مستقل أو جسد لغوي أو نظام من الرموز والدلالات التي تولد في النص وتعيش فيه، ولا صلة لها بخارج النص"<sup>1</sup>. وبذلك أعطيت الشكلانية زخما كبيرا واهتماما واسعا خاصة في فرنسا، لأنها كانت المدخل البارز لولوج حقل لسانيات الخطاب التي تنامي الإحساس بالحاجة إليها أكثر فأكثر لتحليل النصوص الشفهية أو المكتوبة؛ أسطورية كانت أم أدبية سياسية أم قانونية أم اقتصادية أم غيرها.

ويمكن القول بأن الشكلانية، من خلال هذا المشروع، استطاعت أن تلبى الحماس المشتعل في الساحة النقدية، لاسيما بعدما وصلت المناهج الساقية إلى طريق مسدود في فرنسا، لأسباب وملابسات كثيرة ومتنوعة، منها ما هو ثقافي، ومنها ما هو خارج عن ذلك. حيث تركزت أهداف المشروع في المرحلة الأولى، على وضع

1- شكري عزيز الماضي: محاضرات في نظرية الأدب، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1984، ص39.

معجم لتحديد المدونة الاصطلاحية، التي انتقلت فيما بعد، إلى نوع من توزيع ألف بائي، وإلى نظم أكثر عضوية وأكثر وضوحا، من أجل أن تضطلع بدور "دليل" السيميائيات العامة.

ومع تزايد الدراسات ذات الأصول الشكلانية اتجه التحليل السيميائي أكثر نحو معرفة الوظائف والأفعال اللسانية، التي أخذت منها السيميائية البنيوية عددا هاما من المفاهيم بصورة مكنتها من الانتقال من فهم أولي أكثر أو أقل حدسية إلى تشكيل اختصاص ذي نزعة علمية أدمج السيميائية بصورة كاملة في حقل العلوم الإنسانية والموصوفة هنا بالمنهجية التي أصبح يعرف طلبة الجامعة وحتى تلامذة الثانوي بعضا من أجزائها.

يرى "غريماص" أن قيمة النموذج الشكلاني عموما والنموذج البروبي على وجه التحديد، لا تكمن في عمق التحليلات التي تدعمه ولا حتى في دقة صياغاته، ولكن تكمن في خاصية قدرته على إثارة الافتراضات<sup>1</sup>. ومعنى ذلك أن مشروع غريماص ما كان لـ "يرى النور لولا وجود العمل الجبار الذي قام به بروب"<sup>2</sup>.

لكن ما يميز دراسة "بروب" هو شموليتها في التصور وعمقها في التحليل، حيث تكمن هذه الشمولية وهذا العمق في قدرتها على استيعاب عناصر شتى تنتمي إلى عدة نظريات سابقة، وهو ما دفع "غريماص" لاحقا إلى التفكير في العلاقات بين الوحدات أكثر من التفكير في خصائص الوحدات ذاتها<sup>3</sup>.

وذلك أنه على الرغم من المحاولات العديدة، للعثور على نموذج مثالي للأشكال السردية وبلورة القوانين التي تنتظمها، من "أفلاطون" (Platon) إلى "هنري جيمس"

---

1- جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، تر، جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007، ص23.

2- سعيد بركراد: مدخل إلى السيميائيات السردية، منشورات الاختلاف الجزائر، 2003، ص20.

3- رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، تر: جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998، ص98.

H. Jeams، فلم يكن بالإمكان تسجيل أي حركة كتلك التي اثارته محاولة "بروب". ولعل السبب في ذلك يرجع، إما للاستغراق بما ينبغي أن يكون عليه الحكوي أو السرد، وإما للانتصار لنوع على حساب آخر، لاعتبارات مختلفة؛ فلسفية ودينية ومدرسية وإيديولوجية<sup>1</sup>.

ونكاد لا نلمس مقتضيات الخطاب العلمي، لمقاربة الأشكال السردية وتكوين قواعد السرد، بصفة جذرية، في بحوث العلوم الإنسانية عامة، إلا منذ أن صدر كتاب "مورفولوجيا الحكاية" لـ"بروب الذي يعد "الباحث الوحيد الذي استطاع أن يتعمق في دراسة الحكاية، تعمقا مكنه من استخراج بنيتها الأساسية. ويعتبر كتابه (مورفولوجيا الحكاية) من الكتب الحاسمة في تطور الدارسات البنيوية والسيمائية والنموذج الأكثر نضجا في بحوث الشكلانيين"<sup>2</sup>.

حيث شكل البدايات الأولى للبحث السيميائي لدى "غريماص"، الذي عمل على أجرأة الأدوات المنهجية، التي قام "بروب" بتجريبها في دراسته للخطاب السردية، وبخاصة حين توقف عند آليات الدلالة من منطلق الاعتقاد أن القول بوجود معنى للنص، أمر مسلم به، أو أن ذلك المعنى قد يتحول إلى شكل من أشكال التعبير ذات البعد التصويري، سواء كانت هذه الأشكال شفاهية أم كتابية. فالحكي على سبيل المثال، يمكن أن يظهر من خلال اللغة المتمفصلة في مختلف مناحي الحياة الفعلية طوال الوقت، بواسطة تراكيب مفصلة ومعقدة كالكلمات التي ننطق بها والملابس التي نرتديها، والطعام الذي نأكله، والطريقة التي نقف بها... الخ<sup>3</sup>.

---

1- عبد الفتاح كيليطو: الأدب والغرابية، دراسة في الأدب العربي، دار الطباعة والنشر، بيروت لبنان 1982 ص30.

2- رشيد، بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، م، س، ص، 29.

3- ادموند، لينتش، كلود ليفي شتراوس، دراسة فكرية، تر، تائر ديب، منشورات وزارة الثقافة، ج، م، س، دمشق، 2002، ص، 54، 55.

واستنادا إلى ذلك، يمكن القول بأن مقارنة الأشكال السرديّة في الخطاب السيميائي، جاءت بناء على نتائج مقارنة المنهج الشكليّ، الذي اعتمده "بروب" في تحليله البنيوي المبكر<sup>1</sup>، لاستكشاف الوظائف، التي تتحكم في بنية الحكايات وتميزها من غيرها، والتي بلغت عنده إحدى وثلاثين؛ شكل مجموعها العناصر المشتركة، المكونة للمتن الحكائي. إلا أننا نلمس في هذا الاتجاه، ميل دراسة "بروب" نحو تجريد الثوابت الضمنية من المتغيرات القائمة بالفعل، من خلال مقابلة المحسوس بالمجرد، انطلاقاً من اقتناع مفاده أن هذا العالم ليس خليطاً مشوشاً من التفاصيل ولكن تنتظمه نواميس ثابتة ومتشابهة، وما التظاهرات المختلفة سوى أشكال كونية معترفاً بها صراحة أو مقبولة ضمناً. لذلك لم يستعر "بروب" لدراسته من العالم الطبيعي "المنهج التجريبي" فحسب. بل استعار أيضاً، من عالم النبات مصطلح "مرفولوجيا" الذي يعني "دراسة الأشكال ليلهم أبحاثاً شتى"<sup>2</sup>.

إن الحكايات - حسب بروب - مثلها مثل النباتات، يمكن تجريدها من مكوناتها المادية المحسوسة، للوصول إلى "الميتابينية" "méta-structure"، التي تختزل الخصائص المشتركة للوظائف والأفعال الثابتة، انطلاقاً من وصف شامل لمتون الحكايات العجيبة، بناء على تحديد عناصر محتواها، وعلاقة هذه العناصر ببعضها البعض ثم علاقتها بمجموع هذه الحكايات. ويستند "بروب" في ذلك إلى مخطط "بيديي" Bedier<sup>3</sup>.

لتوضيح الثابت من المتغير في الحكايات العجيبة، ليخلص في نهاية المطاف، إلى أن العناصر الدائمة والثابتة داخل الحكايات، هي وظائف لشخصيات، كيفما كانت طبيعة هذه الشخصيات، وكيفما كانت الطريقة التي تمت وفقها هذه الوظائف وأن الوظائف هي العنصر الوحيد الثابت وما دونه متغير، مشيراً إلى أن الوظائف، قد لا

---

1- Courtes. Joseph la sémiotique narrative et discursive.

htt.P: /home.ican.net.glandor.littera/Syn-Cov1.htm .

2- Bemond (Claude) Logique de récit .ed.seuil . Paris . 1973. p 12.

3- Ibid . P13.

تأتي دائما متجاوزة، مما يخلق فجوات فيما بينها. ولسد تلك الفجوات أصبحت عملية الربط بينها مهمة حتى يبدو سير الأحداث متسلسلا، منطقيا وفنيا<sup>1</sup>.

إن تمييز كل وظيفة من الوظائف الإحدى والثلاثين، يتم بناء على التابع والترابط فيما بينها، وعلى العلاقات الخلافية على طول الخط السردى، ضمن سلسلة إحداهن الحكى، الذى يملك قوانين متشابهة، فى كل الحكايات العجيبية. ليس بالضرورة أن يتحقق هذا العدد من الوظائف فى حكاية واحدة. فكل الحكايات الروسية المشكلة للمتن المدروس، من منظور "بروب"، تعتبر تنوعا لحكاية واحدة ينبغى البحث الحثيث عنها واستنباط قوانين تظهرها<sup>2</sup>.

إن فرضية التنوع هذه، هى التى دفعت "غريماص" Greimas إلى الكشف عن "القوانين الثابتة المولدة لتمظهرات النصوص العديدة"<sup>3</sup> من خلال مقابلة البنية الأولية بالشكل، باعتبار أن الشكل هو ما يعين قصة وحيدة. أما البنية فهى نسق تأليفى أكثر استقلالية، فى علاقته بالشكل الثقافى الخاص بالحكايات<sup>4</sup>.

الأمر الذى دفع "غريماص" للنهوض بتغييرات جذرية وتعميمها من أجل "تقليص" مختلف متتاليات الحكاية أكثر من تعيين مختلف أنماط النشاطات التى يُظهر تتابعها الحكاية كبرنامج سردي منظم. وتأسيا على ذلك يرى "أن لغة بروب الواصفة هى لغة وثائقية يكتنفها كثير من الغموض، تستلزم التصويب والتعديل، ذلك لأن "التعريف الذى يعطيه للوظيفة قائم على وجود فعل ما، تتحدد من خلاله شخصية ما"<sup>5</sup>. وتبعاً لذلك "تتحدد الوظيفة من خلال انتمائها إلى إحدى دوائر الفعل التى تشتمل عليها الحكاية و"الفعل هو أساس تعريف الوظيفة"<sup>1</sup>.

1- Zilberg. Claude. Raison et poétique. Du sens. Ed. puf. Paris .1988.P75.

2- ادموند، لينش، كلود ليفي شتراوس، دراسة فكرية، م، س. ص. 12.

3- جميل حمدوي: (السيميوطيقا والعنونة)، عالم الفكر، المجلد 25، عدد 03، مارس 1997، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص. 91.

4- السعيد بنكراد، مدخل إلى السيميائيات السردية، م، س. ص. 12.

5- م، ن، ص. 21



وإذا كان "غريماص" لا يقلل من أهمية وجدوى نموذج "بروب" في تحليل النصوص والحكايات، فإن ذلك لم يمنعه من وصف التحليل البروبي بأنه يفتقر إلى الدقة والصرامة العلمية وينطوي على ثغرات واضحة. حيث يرى غريماص أن القول بأن الحكاية هي تتابع لإحدى وثلاثين وظيفة، هو قول يقتضي تحديدا مسبقا لمفهوم "الوظيفة" أولا. وحتى إذا كان في المستطاع الاطمئنان إلى حدس "بروب" حين يعتبر أن "الوظائف" تغطي دوائر العمل لأشخاص الحكاية، فإن صياغته التي يعطيها لمختلف الوظائف -على حد تعبير "غريماص- تجعلنا غالبا في "حيرة. وبخاصة حين " يرى أنه إذا كان "خروج البطل" يبدو وظيفة تقابل شكلا من النشاط فإن "النقص" يبعد أن يمثل فعلا ولكن الأخرى أن يمثل حالة ولا يمكن اعتباره وظيفة<sup>2</sup>.

أي أن التناقض حسب "غريماص يكمن في مفهوم وظيفة رحيل البطل أو خروجه، فإذا كان ذلك الرحيل أو الخروج يعد فعلا. أي وظيفة، فإن النقص لن يكون كذلك، حيث لا يمكن التعامل معه كوظيفة، باعتباره حالة تستدعي فعلا، لينتهي إلى نتيجة مفادها أنه "عوض الحديث عن الوظيفة، يجب الحديث عن الملفوظ السردي، وبدل الحديث عن دوائر الفعل يجب الحديث عن العامل L'actant، كونه بؤرة للاستثمار الدلالي، وبهذا قام بـ "تقليص العوامل إلى حدها الأدنى، وضبطها بشكل مؤسس معرفيا وبنائيا"<sup>3</sup>، وفق أنموذج عاملي أراد له أن يكون "عاما وشاملا، قادرا على احتواء مختلف أشكال النشاط الإنساني، بدءا من النصوص الأدبية وانتهاء بأبسط شكل من أشكال النشاط الإنساني"<sup>4</sup>.

ومن هذا المنظور، يبرز الفرق بين المنهج الشكلي، والمنهج السيميائي البنيوي. لاسيما وأن النموذج البروبي، وعلى الرغم من أهميته، كما يرى غريماص

---

1- م، ن، ص 21.

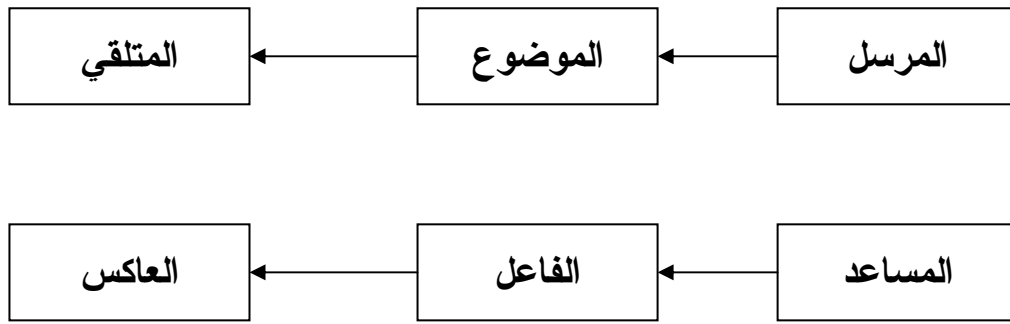
2- جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية الخطابية، م، س، ص 17.

3- سعيد بنكراد: مدخل إلى السيميائيات السردية، مرجع سبق ذكره، ص 22.

4- م، ن، ص 47.

"في تطوير الأدوات الإجرائية الكشفية للتحليل السيميائي المحايث"، فإنه أهمل الشروط المحققة لوجود الموضوع "Objet"<sup>1</sup>، وأفرغ المحتوى من قيمته الدلالية. لذلك "فإن طرحا كهذا يبعث إلى الاعتقاد بأن القيمة تتمظهر في الموضوع. وهو أمر لا يتم بهذه البساطة المسطحة"<sup>2</sup>.

غير أن هذه التحفظات، لم تعدم ذلك التقاطع المنهجي، بين المنهج البروبي ونموذج "غريماص" السيمائي، في أكثر من نقطة إجرائية، أبرزها انطلاق "غريماص" من حديث "بروب" عن الشخصيات السبع التي تجمع الأدوار فيما بينها، وتقليصها في ست هي: المرسل- المتلقي- الموضوع- الذات- المساعد- المعاكس. ويوضحها "غريماص" بالرسم العملي الآتي<sup>3</sup>:



يبدو واضحا أن العلاقات التي يحددها هذا الرسم، تتحدد عبر ثلاثة أسهم؛ سهم الرغبة، حيث العلاقة التي تربط الذات بالموضوع. وسهم التواصل، حيث العلاقة التي تربط المرسل بالمتلقي، وهي علاقة تواصلية مبنية أساسا على نقل مواضيع صيغة (Objet Modal). وسهم القدرة، وهي التي تحدد العلاقة بين المساعد والمعاكس.

1- Zilberg. Claude . raison et poetique du sens .ed puf paris 1988 p 75.

2- رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، م، س ص30.

3- Zilberg .ibid . P7

إن هذه العلاقة المتبينة، تتم ضمن البرنامج السردى (Programmenarratif). باعتباره متواليه من الحالات والتحويلات، المترابطة فيما بينها، والناشئة عن العلاقة التفاعلية بين الذات وموضوعها وتحويلاتهما. ما يعني أن السيميائيات من منظور "غريماص"، لا تبحث في ما تقوله النصوص، وإنما تبحث في تكوينات المعنى وتشكلاته، من خلال تحديد البنية، التي تقوم عليها التمفصلات المؤسسة للنحو السردى. ولعلنا لا نجانب الصواب، إذا ما قلنا إن "غريماص" لم ينجح إلا حيث فشل "بروب"، الذي عجز عن بناء أنموذج لمخطط تجريدي، تشترك فيه جميع نصوص الحكايات العجيبة، انطلاقاً من الشكل فحسب دون المحتوى. فيما أسس "غريماص" نظريته على البنية العميقة، لتحديد الخصائص الدلالية المشتركة للنصوص.

وتبدو تجليات هذا النجاح، في تلك القوة الإجرائية في تحليل النصوص، بناء على رؤية تجريدية، ومخططات نموذجية. إن قراءة "غريماص" للنموذج البروبى وعلى الرغم من أنها "كانت محاولة لاستيعاب هذا النموذج التحليلي، ضمن تصور نظري جديد، يمتح عناصره من مشارب بالغة الغنى والتنوع"<sup>1</sup>.

إذ أصبح من السهل، تحديد المرتكزات الأساسية التي قام عليها المشروع السيميائي، وأصوله الشكلانية، التي أغنت البحث السيميائي بأدوات كشفية، وزودته بطاقة إجرائية، مكنت الباحثين من مقارنة النصوص الأدبية، برؤية جديدة متجددة أكثر علمية.

وعلى الرغم من المكانة التي حظي بها التراث البروبى، في الخطاب السيميائي الغربى، إلا أنه تأخر نسبياً، حيث لم تنتقل مقولاته النقدية إلا مع المهاجرين، من روسيا إلى أوروبا الغربية مثل: "تودوروف Todorov" و"كريستيفا" Kristevaj". إذ

---

1- سعيد بنكراد: السيميائيات السردية، م، س، ص 33 .

ساهمت هذه المقولات في صياغة البنيوية الفرنسية، بعد أن أصبحت الساحة خالية  
بتراجع النقد الجديد<sup>1</sup>.

وحيثما تحول "رومان ياكوبسون" Roman Jacobson الذي بدأ حياته كأحد  
أعمدة الشكلانية الروسية، إلى البنيوية في مرحلته التالية، كانت أفكاره الأساسية  
كبنوي، تطويراً منطقياً لأفكاره المبكرة كشكلاني روسي. وهكذا لم تصل المقولات  
البرويية الشكلانية إلى النقد الغربي عموماً عن طريق الاحتكاك المباشر بكتابات  
فكتورشكولوفسكي" و" بوريس ايختيوم" و"يوري تتيانوف" مثلاً، بل عن طريق  
ياكوبسون" في مرحلته البنيوية<sup>2</sup>.

ومن هذا المنظور، يمكن القول، إن أبرز أعلام البنيوية، التي أفاد منها الخطاب  
السيمائي، نشأوا داخل "خيمة الشكلانية الروسية". مما جعل بعض النقاد يتحدث عن  
البنيوية كشكلانية غربية. إذ إن كليهما ضحت بالنص، من أجل النموذج، وما يرتبط  
به، بدعوى الاهتمام بالقوانين العامة، والعلمية التي تحكم النصوص الفردية وأداءها  
اللغوي.

وفي الواقع أن حلم العمومية، أو العالمية، هو حلم حاول أن يتشبث به "ليفي  
شترأوس"، لتحديد بُنى كلية وعالمية، تشترك فيها الثقافات المختلفة، يرتبط بوعد  
البنيوية بتحقيق "علم الأدب" و"علمية النقد". وقد كان هذا الوعد أحد أبرز منطلقات  
الخطاب السيمائي. وقمين بالذكر أن الخطاب المغاربي لم يحظ بهذه المعرفة ولم  
تترجم الشكلانية إلى الساحة النقدية قبل السبعينيات، ولم يكتب لها التداول في  
المؤسسات الأكاديمية والجامعية، ولا في الأوساط الثقافية العامة قبل ذلك وحتى إذا  
نظرنا إلى تاريخ النقد العربي الحديث منذ بداية هذا القرن إلى الستينيات، فإننا لا  
نعثر على شيء هام عن الشكلانيين ونظرياتهم ومناهجهم، وقد كان ذلك لاعتبارات

1- د. محمود عبد العزيز، الخروج من التيه، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع 298،  
نوفمبر، الكويت، 2003، ص 80.

2- م، س، ص 78.

إيديولوجية وسياسية حالت دون الالتفات الى هذه المعرفة بمستويها النظري والعملية. ويكفي أن ننظر في الكتابات العربية النقدية المعروفة للتأكد من ذلك.

### 3.2 - في المنهج الأنثروبولوجي:

لا شك أن اللسانيات الأنثروبولوجية، عنت بمشكلة العلاقة بين الثقافة واللغة. وهي مشكلة استقطبت اهتمام كثير من الباحثين المتميزين في هذا المجال، ورغم ذلك لم تحمل بحوثهم إجابات واضحة، عن سؤالين جوهريين، ظلا يثاران حول تلك المشكلة؛ أولهما، هل يمكن أن يتحدد نمط اللغة فعلا في ضوء النماذج الثقافية؟ وثانيهما؛ وإذا كان الجواب إنعاما، فكيف يمكن تفسير ذلك في ظل العلاقات المتبينة والمنظمة بين الرموز والعلامات؟.

من أبرز العلماء الذين اهتموا بهذه القضية، "فرانز بوواز" Franz Boaz و"إدوارد سابير" Edward Sapir و"بنيامين لي وورف" Benjamin Lee Worf<sup>1</sup> وغيرهم ممن ركزوا على الظواهر اللسانية. فيما اشتغل علماء الدلالة الفلسفية بمسألة العلاقة الجدلية بين اللغة والثقافة. مما جعل البحث الأنثروبولوجي يتزود بطاقة نظرية وإجرائية دافعة، قائمة على تضافر الجهود وتعدد العلوم والتخصصات.

غير أن "ليني ستروس" ينفرد عن هؤلاء العلماء والباحثين الوظيفيين (المهتمين بتبيان كيفية قيام الجماعات البشرية بوظائفها على طريقة "ماليو فسكي") بالنتائج التي انتهى إليها في تحليله لبنية الأساطير على ضوء نموذج "سوسير ويكوبسون" في مجال اللسانيات البنيوية، لاسيما فيما يتصل بنسق العلاقة الثنائية بين اللغة والكلام والادل والمدلول، أو ما يدعوه "سوسير" بالصورة الصوتية والصورة الذهنية، باعتبار "أن العلاقات المتضادة في الاسطورة، تتطابق مع العلاقات المتضادة في اللغة لأن هذه وتلك تتعارض ذاتيا على نحو متماثل"<sup>2</sup> أو من خلال نموذج التحليل

1- عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، م، س، ص 78.

2- Levi-Strauss Cl. Anthropologie structurale, Plon, 1971, p.298.

الفونيمي عند ياكوبسون"، في دراسة أبنية القرابة التي ركز فيها ستروس " على الملاحظة الوصفية، حيث درس أنساقها بوصفها مجموعة من العلاقات الرمزية المنسوقة، كما هو الحال في اللسانيات<sup>1</sup>.

نقل "ستروس" المنهج الفونولوجي إلى الأنثربولوجيا للكشف حقائق العقل البشري<sup>2</sup>، وصياغة قوانين تحدد العلاقات الضرورية بين البنيات الاجتماعية اللاشعورية أو جزئيات البناء الاجتماعي كما في اللسانيات<sup>3</sup>.

ولم يكتف بتطبيق مبادئ ومقولات اللسانيات البنيوية في دراسة الأساطير "بل اعتبر الأسطورة ظاهرة لغوية تظهر على مستوى أعلى من الصوتيات والكلمات والدليلات"<sup>4</sup>. وهو ما جعله يتميز عن غيره من الأنثربولوجيين في سعيه للبحث من خلال الرموز الثقافية عن البنية المشتركة بين مختلف بني البشر بغض النظر الاختلافات الايديولوجية في كل مكان وزمان<sup>5</sup>.

وجاء ذلك كنتيجة للمقارنة بين عناصر وتفاصيل الثقافة البشرية على صعيد عالمي، لا الحقائق الخاصة بتنظيم مجتمع محدد، أو صنف من المجتمعات، مؤكدا على أن هناك تشابها في البنية العقلية للإنسان البدائي والمتوحش والمتمدن، وأكبر دليل في نظره، على ذلك هو مدلولات الأساطير للشعوب البدائية مقارنة بالمدلولات الفلسفية للشعوب المتمدنة. إذ يرى أن صيغ التعبير غير اللغوية، في مختلف الثقافات

---

1- إيديت كيرزويل: عصر البنيوية من ليفي ستروس إلى فوكو، ت، جابر عصفور، منشورات عيون، الدار البيضاء، ط2، 1986، ص28.

2- الزاوي بغورة، المنهج البنيوي. بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى، الجزائر ط 1، 2001، ص 148.

3- إيديت كيرزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، م، س، ص26.

4- كلود ليفي ستروس وفلاديمير بروب: مساجلة بصدد (علم تشكل الحكاية) تر، محمد معتصم، منشورات عيون الدار البيضاء، ط1، 1988، ص14.

5- إيديت كيرزويل، عصر البنيوية من ليفي شتراوس إلى فوكو، تر، جابر عصفور، دار الطباعة والنشر 10 زنفة بيروت، الدار البيضاء، ط2، 1985 ص27.

تتشكل في جوهرها، وفق أبنية لا واعية، ينبغي أن لا تدرس كعناصر معزول بعضها عن بعض، بل على أنها دائما أجزاء من نسق كلي، مع الأخذ في الاعتبار أن كل جزء تفصيلي، يتحقق تبعا لمكانه من النظام.

وقد أبدى "ليفي ستروس" عدم رضاه عن أطروحات "نوام تشومسكي" في ما يسميه القواعد التوليدية Grammaire générative. فـ"ستروس" يرى بأن هذه الأطروحات على الرغم من أهميتها في مجال اللسانيات التطبيقية كالترجمة الآلية، لا تعدو كونها وصفات أمبريقية، مما يدعو إلى عدم الاعتقاد بها اعتقادا مطلقا<sup>1</sup>.

غير أن عدم اهتمامه هذا بالنظرية التوليدية التحويلية، دفع زعيمها "نوام تشومسكي" N.Chomsky إلى الإعلان بأن نتائج التقاطع المنهجي الذي يقيمه "ليفي ستروس" بين الأنثربولوجيا والألسنية العامة، لا تستند إلى ما يبررها علميا.

فيما نرى أن بنوية "ليفي ستروس"، تبقى منهجا ألسنيا، بقدر ما هي منهج أنثربولوجي، إذ نلفيه شديد التأثير بـ"ياكوبسون" الذي كانت له محاولات مشتركة معه في مجال التحليل اللساني لبعض الاعمال الشعرية. وهو ما كان له كبير الأثر في حياته الفكرية كما يقول، مما ألهمه الكتابة في الميثولوجيا، لكنه لم يخف امتعاضه من الأساليب الاعتباطية للاتجاهات النقدية، التي أخذت على عاتقها تطبيق اللسانيات البنوية في الادب مع جهلها لمعرفة المفهوم الحقيقي "البنوية"<sup>2</sup>.

لا تكمن أهمية المنهج في ما دار حوله من جدل، وإنما في ما تتحقق في ضوئه من نتائج عملية. وإذا كان "ليفي ستروس"، قد اتكأ على ألسنية "ياكوبسون". أي أنه استند إلى نموذج انتهت صلاحيته، في نظر تشومسكي. فإن النظرية التوليدية التحويلية لم تصل إلى حد يمكنها من نفي كثير من مزايا نظرية السمة المميزة لـ"ياكوبسون"، فضلا على أن النتائج المحققة في بنوية "ليفي ستروس" - وهو

1- إدموند ليتش، كلود ليفي شتراس، دراسة فكرية، م، س، ص31.

2- عهد الله عبد الرحمن يتيم: دفاتر أنثربولوجية، سير وحوارات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2004، ص33.

الأهم في نظرنا- "تجمعها نقاط عديدة مع القواعد التوليدية التحويلية الخاصة بتحليل الأسطورة، الذي طوره "ليفي ستروس" على نحو مستقل تماما (...). وفكرة الاستقصاء الرياضي لبنى اللغة التي يلمح إليها "ليفي ستروس" في بعض الأحيان ليس لها معنى إلا حين نأخذ في الحسبان قواعد ذات قدرة توليدية لا نهائية"<sup>1</sup>.

ولإضفاء الصبغة التمثيلية على تصور تجريدي كهذا، يقترح "ليفي ستروس" أنموذجا نظريا لتحليل البنى الأولية للقاربة، انطلاقا من مظاهرها الشكلية، في ضوء المفهوم السوسيري، الذي يرى أن اللغة شكل لا جوهر<sup>2</sup>. إذ أصبحت القاربة في ظل هذا المفهوم، لغة لها قواعدها وأنظمتها، منسوقة من عمليات معقدة، شأنها شأن اللغة الطبيعية، تؤمن نمطا معيناً من الاتصال، إلا أن الرسالة فيها لا تتشكل من الكلمات المتداولة بين الأفراد فحسب، ولكن من نساء المجموعات البشرية أيضا، بيد أن المجموعة لا تمتلك من زمام أمر التعبير من حقيقة هذا النظام شيئا<sup>3</sup>.

من الواضح أن هناك بعضاً من التشابه بين هذين الواقعين، إذ من الممكن مقارنة نظام جماعة القاربة التي يشكلها النسب بالزواج، ونظام جماعة متكلمة تشكلها لغة مشتركة واحدة، إلا أن ذلك لا يبرر فيما نرى، كل خطوة يخطوها "ليفي ستروس" لتعميق منهج تحليل مظاهر القاربة. فالنموذج المقترح لا يتعدى كونه نسخة مفصلة، ومعقدة من الاقتراحات العامة.

وقد يتساءل الباحث مع "جون ستروك" عن السبب الذي دعا "ليفي ستروس" لعتماد "منهج" يقوم على اقتراحات ومبادئ لا يشعر هو نفسه بالاطمئنان إليها، ولا بضرورة إتباعها<sup>4</sup>.

1- ادموند، ليتش، م، س، ص30، 31.(الهامش).

2- فردينان دي سوسير، محاضرات في الألسنية العامة، م، س، ص37.

3- إدموند ليتش، م، س، ص137.

4- جون ستروك: النبوية وما بعدها، من ليفي شتراوس إلى دريدا، تر، محمد عصفور، عالم المعرفة، ع206، 1996، ص70.



ومن أبرز عيوب منهج البنيوي، كما حدده "ستروس"، شرحه للأفكار المنطقية بوساطة أدلة إتنوغرافية، دون أي انتباه للأمثلة السلبية التي يسوقها في هذا الاتجاه، لتأكيد أمر من الصعب الاطمئنان إليه والتسليم به. فنظام القرابة أكبر من مجرد تبادل للنساء بين مجموعات بشرية، ضمن عملية التواصل.

وإذا كان من السهل، الوقوف على نقاط الانسجام بين الأدلة التي يسوقها والنظرية التي توطنها، فإن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة للوضعيين المنطقيين الذين يعتبرون أن اتجاه نظرية "ليفي ستروس" على هذا النحو، ليس له أي معنى. ذلك أنه من غير الممكن، اختبار هذه النظرية، أو التحقق من صحتها، من جهة ومن جهة أخرى، فإن "المعنى الدقيق للنظام الكلي، والذي هو الموضوع العام للتحليل، والبنية الجبرية الأساسية التي لا تمثل النتائج الثقافية المحددة، سوى تجليات جزئية لها"<sup>1</sup>.

فأين تقع البنية الأولية ضمن تصور كهذا؟ وما مكانة نظام اللغة، كما حدده "دي سوسير" في المنهج البنيوي الأنثروبولوجي؟

غير أنه ونحن إذ نناقش أفكار "ليفي ستروس" في هذا المبحث، فلا يهمننا منها سوى ما له علاقة وثيقة بمحاولة تحديد اشكالية الخطاب السيميائي. باعتبار أن السيميائيات، ما هي إلا الوجه الآخر للمنطق<sup>2</sup> - حسب "بورس" - وأن "ليفي ستروس" من الباحثين ذوي النظرة المستقبلية، الذين "يتوقعون الكثير من تطوير علم موحد للاتصال، يقوم على علوم السيميوطيقا، والسبرنطيقا ونظرية المعلومات"<sup>3</sup>.

لذلك يعتبر ليفي "ستروس" الأنثروبولوجيا الاجتماعية، ليست نوعا من السيميلوجيا فحسب، بل نوعا يستدعي التركيز من خلالها على البنية المنطقية الداخلية للقبض على

1- ادموند ليتش: م، س، ص 62.

2- س، ش، بورس: السميوطيقا في الوعي المعاصر، تر، أمينة رشيد، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، إشراف نصر حامد أبو زيد وسيزا قاسم، دار إلياس العصرية، القاهرة، (ب، ت) ص 52.

3- جون ستروك، م، س، ص 70

المعاني المتعلقة بأطقم الرموز. فالظاهرة الأنثروبولوجيا، وفق هذا المنظور، ظاهرة سيميائية بامتياز، وبالتالي فهي ليست تصب في مذهب سوسير<sup>1</sup>.

ولهذا لم تأت قراءة "لوفي ستروس" للمشروع البروبي إلا لتعديله بما يستجيب لاستيعابه ضمن تصور جديد، يأخذ في الاعتبار البنية المنطقية العميقة التي طالما أهملها "بروب"، واعتبرها عنصرا عرضيا ليست له أي قيمة دلالية<sup>2</sup>.

إن قراءة "غريماص" لذات المشروع قد لا يمكن تفسيرها، إلا في ضوء القراءة الأولى، من حيث كونها خلاصة التعديلات السابقة، التي كان قد اقترحها، بعد ظهور كتابه "الدلالة البنيوية"، في إطار التأسيس لمشروع سيميائي يتقاطع، في جزء كبير منه، مع تصور "لوفي ستروس" لبنى الأنظمة الثقافية والاجتماعية، التي تقوم على تمفصلات الظواهر الشكلية.

وقد لا يسعنا هذا المبحث، إلا للإشارة إلى بعض نقاط الارتكاز، التي قام عليها المشروع السيميائي لـ "غريماص"، والتي تضمنها تحليل البنى الأولية للقرابة، من منطلق رصد الظواهر، وتقصي المتشابهات والمتناقضات، للوقوف على الثوابت، وتحديد المتغيرات، في العلاقات القائمة بين نظام الرموز، بوصفها أبنية لا واعية، تتشكل وفق نماذج معينة، يمكن الاستناد إليها، للمقارنة بين قواعد الزواج ونظام القرابة. ولتحديد العلاقة بين الرموز الخاصة بعلاقات القرى وقواعد الزواج الإيجابية ينطلق "لوفي ستروس" في تحليله الأنثروبولوجي، من العائلة باعتبارها النواة الأساسية، في إطار مناقشة سلوك القرابة. وقد لا يكون ما انتهى إليه من نتائج، ومن بُنى أولية للقرابة بشكل عام ما يستدعي التعميم<sup>3</sup>.

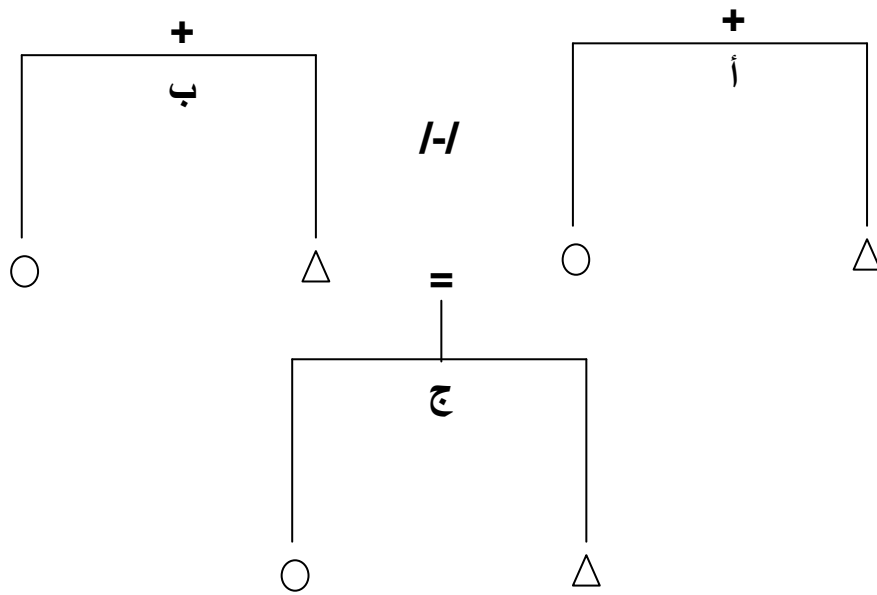
فلاحظ مثلا، أن الطفل يمثل عنصرا وحيدا، ضمن التصنيف الثنائي القائم على مبدأ التبادل، من حيث هو المحور الأساس في التحليل، فإننا نلغيه يلحقه بعناصر

1- DE Saussure . C.L.G . p27-

2- Claude levi Strauss . Anthropologie Structurale . deux . ed .plon .paris .1973 . p158.

3- LEVI-STRAUSS Claude, Les structures élémentaires de la parenté, reed. Paris 1971 p 591.

أخرى، داخل العائلة. إذ يربطه بكلا والديه بروابط البنوة، فيما يربطه بإخوته بروابط الأخوة. وذلك للوصول إلى الوحدة الأساسية (الثنائية)، في نظام القرابة. كما أن زواج شاب عضو في جماعة من الإخوة (أ) من فتاة عضو في جماعة أخرى (ب) تنشأ عنه علاقة جديدة، هي علاقة مصاهرة. وعلاقة الأخوة وعلاقة المصاهرة متعارضتان بنيويا على نحو: (-/+) وتنشأ عن هذا الزواج جماعة ثالثة جديدة (ج) وتكون مرتبطة بكلتا الجماعتين السابقتين (أ) و(ب) كما توضحه الترسيم الآتية:



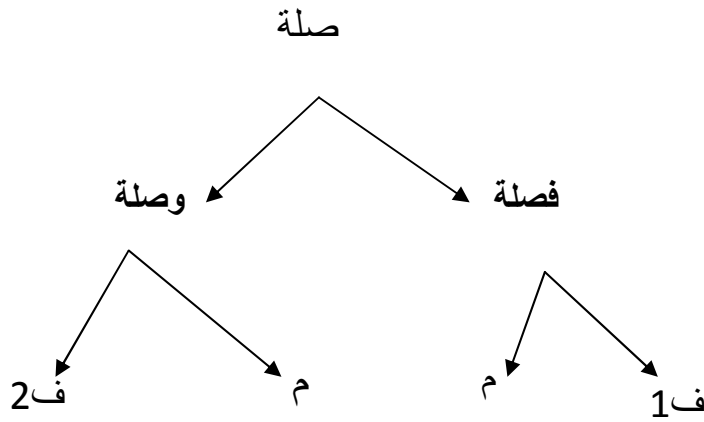
تبدو هذه الوضعية بسيطة في شكلها، إلا أن توسيعها إلى تشكيلات أخرى تنتج عنها أنماط من العلاقات الثنائية على نحو: أب/أم، أخ/أخت، أخ/أخ، أخت/أخت، أب/ابن، أم/ابن، أم/بنت، خال/ابن/أخت، عم/ابن أخ، ... إلخ<sup>1</sup>. ولما أدرك "لوفي ستروس" أن هذه التباديل والتراكيب، تشكل عددا هائلا حصرها في ثنائيتين من التقابلات هما: التعارض بين (أخ/أخت) و(زوج/زوجة)، من جهة أولى، وقصرها على حضارات محدودة جدا من جهة ثانية.

1- إدموند ليتش، م، س، ص 125.

ولبيان ذلك، فإننا نرّمز للتقابل الأول بـ: (س) ونعبر عنه بالكلمتين: اتصال (+) وانفصال (-)، وعن خيار التقابل الثاني: (ع) بالكلمتين: ألفة (+) واحترام (-) وهكذا فإن (+/-) في التقابل (س) يعبر عن اتصال/انفصال، أما في (ع) فيعبر عن ألفة /احترام.

وبناء على ذلك، تتجسد وضعية كل عنصر في علاقته بالعنصر الآخر (صلة jonction) المتمفصلة إلى عنصرين متعارضين. الأمر الذي يجعلنا لا نجد صعوبة في تحديد مرتكزات الدعم المنهجي والإجرائي، الذي يقدمه "ليفي ستروس" للمشروع السيميائي.

ويتجلى ذلك بوضوح، في ضوء البنية العاملة، ومن خلال الكشف عن الوضعية التركيبية position syntaxique لكل العوامل التي تعكسها المساحة النصية، وأيضاً:



من تحديد علاقة الرغبة، التي تربط الفاعل وموضوع الرغبة، اتصالاً وانفصالاً، يمكن توضيحها بالترسيمة الآتية:

ولما كان المربع الصنافي Carré taxinomique عبارة عن مجموعة نسقية من العلاقات القائمة على مبدأ التقابل والتعارض، حسب التصنيف الذي وضعه "ليفي ستروس"، فإن المحور الدلالي يظهر مركبا من مقومين دلاليين مختلفين. إذ إن

الاختلاف بين المقومات هو الذي يحدد إمكانية ولوج عالم المعنى، فلا يوجد (زوج) مثلا إلا عبر علاقته الخلافية مع (زوجة)، كما أن (الليل) لا يتحدد إلا عبر علاقته التضادية مع (النهار).

وميزة هذا التمثيل بالاختلاف، تتمظهر في كون المقومين يعقدان في ما بينهما علاقة انفصالية تضادية (-) وفي نفس الوقت يجتمعان في علاقة اتصالية (+) ويشتركان على مستوى المحور الدلالي. وهو ما يمكن مقارنته من خلال النواة الدلالية الثابتة في الفعل الذي تعكسه الظاهرة الاجتماعية (القراءة) أو الثقافية (النص) على نحو يمكن تحليل أي ظاهرة من هذا النوع، لتأكيد التناسب والترابط الموجود بين المستويين السطحي والعميق<sup>1</sup>.

الأمر الذي استوعبه "غريماص" في خطاطة صورية، يصطلح على تسميتها بالمرجع السيميائي Carré sémiotique الذي يتميز بخصائص شكلية، أبرزها تنظيم العلاقات التدرجية والعلاقات المقولاتية؛ كعلاقات التناقض وعلاقات التضمن وذلك للقبض على آلية حدوث الدلالة من داخل النص ومن مستويات محددة<sup>2</sup>.

واستنادا إلى ذلك، فإن التحليل لا يتمكن من كشف الروابط والعلاقات المتبينة إلا عند المستوى الذي يتحدد عبر المربع السيميائي، بوصفه موضوعا عاما، لتحليل التباديل الممكنة بين حدود وعناصر النص. باعتبار النص ظاهرة حسية، لا يكون عند بداية النظر فيه، سوى تركيب واحد من بين عدد من التراكيب الممكنة الأخرى، التي يتعين بناء نظامها سلفا.

إن تحليلا كهذا يستند، في الواقع إلى الاستدلال المنطقي لمقاربة البنية الأولية للدلالة من خلال الدلالات الإجرائية المرتبطة بالعلاقة الخلافية المنطقية، والفضاءات

1- Claude levi Strauss, l'Anthropologie Structurale . deux . plon . paris . 1973 p 158.

2- Denis Bertrand .Précis Sémiotique Littéraire .Ed.Nathan .Her .Paris .2000 . P 108-109.

التركيبية، التي تجعل المربع السيميائي يتخذ بعدا منطقيًا كمعلم صوري للتمثيل الدلالي<sup>1</sup>.

## 4.2 - في العلم المنطقي:

يشكل المنطق الصوري أحد المرتكزات الأساسية، التي يستند إليها الصرح السيميائي، سواء عند العالم النمساوي "فردينان دي سوسير"، أو "شارل سندرل بيرس"، فالأول أرسى أسس نظرية شكلية، انطلاقًا من مبدأ أن "اللغة شكل لاجوهر"<sup>2</sup>، كما أشرنا. ولولا هذه النظرية، التي تعنى بالبنى الصورية الفارغة والأنساق الدالة، لما كان لأي من الأعمال التي نشرها "ليفني ستروس" و"ورولان بارث" و"غريماص" أي وجود يذكر، على الرغم من أن سوسير لم ينظر إلى السيميولوجيا على أنها شكل مجرد. أما (بيرس) فقد نظر إلى التفكير على أنه علامة<sup>3</sup> وركز على نظام العلامة بشكلها المجرد، عكس "سوسير"، لكنه أرسى بذلك نظرية شكلية للعلامات، هو الآخر، قريبة من الرياضيات تبحث، كما يقول أحمد يوسف، عن "تفسير الظواهر وعللها، قصد استكشاف الحقيقة استكشافًا منهجيًا، بعيدًا عن التأملات الخالصة التي تغفل ظواهر الواقع المعقولة"<sup>4</sup>.

والنظرية الشكلية، سواء عند هذا العالم أو ذلك، ليست نظامًا من الكلمات والأقوال التوتولوجية Tautologique الخاصة، التي تطلق على أشياء معينة فحسب، وإنما هي لغة منسوقة من الرموز والقوانين والقواعد<sup>5</sup>، التي تحكم نظام العلامة. وإذا كان المنطق الشكلي مجرد لغة صورية خالصة، تسمح فقط بالتحويلات التوتولوجية للكلام دون أن يقدم هو ذاته معرفة، وأن التحليل المصوّر، لا يتناول سوى البنى

1- Ibid .P108 .

2- F. De Saussure C.L.G .p155

3- أحمد يوسف، السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، ط1، بيروت والدار البيضاء 2005.

4- م، س، ص 119.

5- R.Canap, le probleme de langage de la science formelle et science de reel, tra, fr, Paris, Herman 1935 ; p37.

الفارغة للكلام، بإدخال الرموز التي تعبر عن التصورات الخاصة، فإن استعمال الرمزية المنطقية، لا يلزم بالضرورة بالتسليم بفراغ اللغة المنطقية للسيمولوجيا وبالفصل التام بين الأقوال التركيبية والتجريبية. الأمر الذي نلمسه في نظرية "سوسير"، القائمة على المنطق الثنائي، والمستمدة من التصور الوضعاني، الذي يقترح بناء علم صارم تنتهجه العلوم الإنسانية عامة، إذا أرادت أن ترتقي إلى درجة الحصانة العلمية.

إن مبدأ "دي سوسير" في دراسة اللسان منه وإليه<sup>1</sup>، يقوم أساساً، على الاستقراء المنطقي للقواعد والقوانين التي تحكم الظاهرة اللسانية، بناء على الملاحظة والتجريب، ضمن منهج يستوعب المبادئ المنطقية التي وضعها "أرسطو" لبنية العلاقة الدورية بين الكل وأجزائه. وإذا كانت نظرية "دي سوسير" لا تخضع لذلك الربط بين الشيء والتصور الذهني، واللفظ الذي يؤدي إلى نمط القياس الأرسطي، الذي جمد التفكير في إطار منطق شكلي. وذلك بفرض صحة عناصره واتساقها على الواقع الخارجي وفرض وحدة المعنى، الذي أدى إلى العجز عن اكتشاف الأنظمة المتعددة للدلالة.

فإننا نجد للمنطق الثنائي مفهوماً خاصاً عند "سوسير"، وهو يستلهم من الفكر الجدلي ذلك الربط بين حركة الواقع، وإدراك الذهن الإنساني للوجود، لإرساء مبدأ اتحاد الهويات واختلافها، ضمن نسق من العلامات الصورية، التي تجسدها آليات التقابل والاختلاف، اللتان تشكلان موضوع الاستدلال المباشر عند "أرسطو".

ضمن هذا التصور استثمر "غريماص" مبادئ "سوسير" في نظريته السيميائية السردية، مستندا إلى تلك العلاقة المنطقية التي تربط عناصر المربع السيميائي "بوصفه أنموذجاً للتمفصل المنطقي للمقولات الدلالية"<sup>2</sup>. إذ تتجلى من خلاله بنية الدلالة

1- F.de.saussur .C.L.G. p 317

2- Greimas, Courtes, Sémiotique Dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Hachette-, Paris, p137

الأولية وتحققاتها الواقعية، في ضوء العلاقات التقابلية التي تحيل على وضعيات النفي والإثبات والاتصال والانفصال<sup>1</sup>.

كما أن مشروع "سوسير"، وإن كان قد اتجه منذ البداية نحو دراسة اللغات الطبيعية من خلال دراسة حياة العلامة داخل الحياة الاجتماعية مشكلاً منعطفاً حاسماً في تاريخ الدراسات اللغوية، فإنه من ناحية أخرى يستند إلى الفكر اليوناني الذي كان له قصب السبق في اكتشاف مفهوم العلامة والنظام الدال الذي تعود بداياته الأولى إلى القرون الوسطى حيث ترجمت أنماط الدلالة إلى لغة المنطق والنحو<sup>2</sup>.

في حين سلك "بيرس" في نظريته الشكلية منطقا ثلاثيا، حدّده في مقولات فينومولوجية مرتبطة بعناصر الأنساق السيميائية، من أجل "إقامة حساب منطقي (يمكن) تطبيقه على جميع الأنظمة الدالة"<sup>3</sup>. حيث يرى "بيرس" في هذه المقولات الأداة المنظّمة للتجربة الإنسانية في كليتها، وما العناصر المكوّنة للعلامة من "ممثل" Representamen وموضوع Objet ومؤولّ Interprétant ليست سوى صياغة جديدة لحدود هذه المقولات في نسق لا تتفصم عراها، حيث توصف الظواهر وتصنفها، انطلاقاً من هذا النظام الذي يتحدد في شكل ثلاثيات مترابطة، وهو ما أوضحناه في مبحث سابق .

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن النظريتين السوسيرية والبورسية، وإن كان كل منهما يشكل حقلاً مستقلاً ومكتفياً بذاته، يخص التجربة الإنسانية بموضوعاتها اللسانية وغير اللسانية، فإنهما تعتبران الأساس الصلب، الذي شُيدت عليه السيميائيات باعتبارها نظرية في المعرفة، ومنطلقاً في الإدراك. فالعلامة ليست تعييناً للأشياء فحسب. وليست إنتاجاً لمعنى فحسب، وإنما هي في المقام الأول، الأداة الرئيسة لتنظيم الوقائع اللسانية وغير اللسانية، ومثلها أمامنا باعتبارها تجربة رمزية، لاسيما

1- Greimas, Du Sens, Essais Sémiotique . Ed . Seuil . Paris . 1970 . p 136-

2- سعيد بنكراد: السيرورة السيميائية والمقولات، مجلة مدارات فلسفية، ع 7، المغرب، 2002، ص 107.

3- م، س، ص 107.



وأن الدلالة من حيث هي نتاج المجتمع والتاريخ، تعكس تلك الحركة التي تقوم على التناقض بين الإنسان الثقافي والإنسان الطبيعي<sup>1</sup>.

لذلك لا يجد القارئ صعوبة في ربط الصلة بين السيميائيات والتصورات المنطقية واللسانية المعاصرة. وما حضور أرسطو وكانط وغيرهما في المعجم<sup>2</sup>، جنبا إلى جنب مع سوسير وبيرس، إلا دليلا على وعي معرفي بمنطق السيميائيات الثنائية، ومنطق السيميائيات الثلاثية، الذي يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، بقدر ما يمتد في الحاضر والمستقبل. إذ إن هذين المنطقين في الواقع "خففا من غلواء المنطق الصوري الجامد وفتح الباب على مصراعيه لمنطق التدرج"<sup>3</sup>.

مما سمح بوجود أوضاع وسطى، حولت المنطق الأرسطي من الثبات إلى التحول، "كما هو الشأن في مجالات العلوم الإنسانية، وفي العلوم التجريبية، وفي الإجراءات الاستكشافية"<sup>4</sup>. حيث لم تعد حدود مبدأ عدم التناقض، ومبدأ الثالث المرفوع، قائمة كما كانت. بل أصبح الحق والباطل متكاملين، ولم يعودا حدين متناقضين كما كانا سابقا. ومن هذا المنظور، فإن الباحث قد لا يجد صعوبة في تحديد الطبيعية المنطقية للعلاقات القائمة بين العناصر المتلاحة داخل المربع السيميائي Le Carré sémiotique باعتباره تمثيلا افتراضيا للتمفصل المنطقي للمقولات الدلالية، في ضوء المبادئ المنطقية التي وضعها أرسطو<sup>5</sup>.

وإذا كانت محاولة "غريماص" Greimas بناء نسق المحتوى، تعتبر من أهم الإنجازات لوصف شكل الوعي السيميوطيقي لنسق العلامة، وفق مقتضيات خطاب

---

1- Roland Barths . l'obvie et l'obtus . Essais Critiques III ed seuil . paris . 1982 . p 21.-

2- ينظر كتاب:

- Greimas Courtes, Sémiotique Dictionnaire raisonné. De la théorie du langage. Ed. Hachette. Paris.1979.

3- محمد مفتاح حول مبادئ سيميائية Google.p.web Mohammed Meftah.Sémiotique

4- محمد مفتاح، م، س .

5- Greimas, Courtes. Sémiotique Dictionnaire raisonné de la théorie du langage Ed. Hachette .Paris. 1979.P29.

علمي متطور فإنما ذلك يأتي امتدادا طبيعيا لفكر سيميوطيقي قائم على الاستدلال المنطقي ومبادئ العقل، من "أرسطو" إلى "راموس" Ramos و"ليبنيز" Leibniz و"لاشيلي" La chaliere<sup>1</sup> وغيرهم ممن يرون بأن الاستدلال المباشر "هو استنتاج قضية من قضية موضوعية، دون المرور بتوسط حد أوسط وقضية ثالثة"<sup>2</sup> سياق الحركة الدورية للفهم القائمة على آليتي التقابل والتعارض بين الحدود المقولاتية .

وبما أن "أرسطو" يقسم الموضوع إلى أربع مقولات هي: مقولة إثبات عامة ومقولة نفي عامة، ومقولة إثبات تخصيصية، ومقولة نفي تخصيصية، من الممكن أن تتقابل هذه المقولات فيما بينها مثنى مثنى كما أو كيفاً معاً في صور مختلفة تنشأ عنها علاقات التضاد، والتناقض، وتحت التضاد، والتداخل، يمكن ترسيمها في مربع. فإن "غريماص" قد استوعب هذه المقولات في تصور جديد، ينطلق من حدين متعارضين إثنين، لإرساء دعائم المربع السيميائي Le carré sémiotique.

على الرغم من أن التعامل مع عملية توليد النموذج والتعرف عليه، التي تضفيها المقدر البشرية على دلالة معقدة على المنطوق أو المكتوب، تتوقف في مستواها العميق، على آليات أعقد بكثير من آليات الحاسوب الرقمي، ولما كانت الطبيعة المنطقية لهذه العملية تظل غير قابلة للتحديد، يبقى التعارض بين حدي المحور الدلالي، هو مرتكز "أن كل من الحدين الاثنین لهذا المحور جديرٌ لإلزام وجود علاقة منفصلة"<sup>3</sup>.

فإذا افترضنا جدلاً أن (س) تشكل محورا دلالياً Axe Sémantique مركبا من حدين متضادين (- س1) و(س2)، فإن لا (س) هي المسؤولة عن عملية النفي (opération de négation) لتحقيق الانتقال من (- س1) إلى (- س2) ومن (س2)

1- يمني طريف، فلسفة العلم في القرن العشرين، عالم المعرفة، الكويت، ع264، 2001، ص241.

2- جول تريكو، المنطق الصوري، تر، محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، 187.

3- بلقاسم الزميت، تشكل المعنى في السيميوطيقا الدلالية، مجلة نقد وفكر مركز دراسات الوحدة العربية، المغرب، ع57، 2004، ص90.

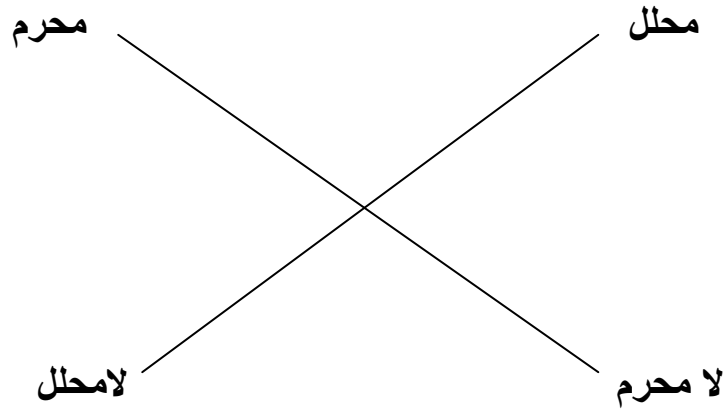
إلى (- س2)، فهي تتبني أساساً على الاختيار بين واحد من العنصرين، حيث كل واحد يُنتج حدًا مناقضاً له من نوع (س1) لا(س1) و(- س2) لا (- س2). وهو ما عبر عنه "أرسطو" بالقضيتين المتناقضتين كماً وكيفاً. إلا أن علاقة التناقض تختلف عن علاقات التقابل الأخرى، من حيث قيامها على التقابل بين الحدود في الروابط لا في التصورات. مما يجعل "فنجنشتاين" يعتبر القضايا ليست فارغة من المعنى وبالتالي وإنما هي صالحة لئن تتكيف مع أي محتوى من المحتويات<sup>1</sup>.

كما تظهر عند "غريماص" في كون الحدين يعقدان في ما بينهما علاقة تضادية، في الوقت الذي يجتمعان فيه على مستوى المحور الدلالي. فتتولد عن ذلك علاقات متلاحةً أخرى، في شكل تراتبية تقوم فيها حدود مقام حدود أخرى. فعلاقات التضمن تتولد بشكل منطقي من عملية النفي السابقة، وهي تمثل في الإثبات الممارس على الحدين المتناقضين، حيث يتضمن نفي (-س1) تثبيت (س2). وهو ما يدخل ضمن القضيتين الكليتين لـ"صحة إجتماعهما في الكذب، لاحتمال اختصاص الصدق بغيرهما، وهو اللاكل التي تسد الطريق إلى تناقضهما"<sup>2</sup>.

وبناء على هذه الإواليات المنطقية (Les mécanismes logiques) تتجسد الدورة الدلالية بالمربع السيميائي، المتضمن لثلاث علائق دينامية (علاقة تكامل، وعلاقة العموم والخصوص وعلاقة التوفيق). وهذه العلاقات المنطقية يمكن تمثيلها مع أحمد طالب كالآتي: التضاد بين [ س1 وس2 ] وبين [ س-2 وس-1 ] [ التناقض بين س1 وس-1 و [ س2 وس-2 ] و [ س1 وس-1 ] و [ س2 وس-2 ] ]<sup>3</sup>.

1- روبرير بلانشي، نظرية العلم (الإبستمولوجيا)، تر، محمود يعقوبي، د، م، ج، الجزائر، 2003. ص90.  
2- السكاكي، مفتاح العلوم، تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب النطبعة، بيروت، ط 2، 1987 ص457  
3- أحمد طالب، السيميائية: بارت وغريماس، من نظرية المحاكاة إلى الشكلية، المنظور البنيوي، مجلة كتابات معاصرة، بيروت، ع52، 2004 ص127.

غير أن الطبيعة المعقدة التي اتسمت بها نظرية "عريماص"، حالت دون فهمها وتمثلها في المقاربات التطبيقية. فكانت الحاجة عندئذ، ملحة لتيسيرها وتبسيط مفاهيمها الإجرائية والإصطلاحية. وتعد محاولة "آن إينو و"جوزيف كورتيس" من أهم الإنجازات في هذا الإتجاه، واعتبرت "النظرية العاملية التحليلية" من أهم اكتشافات المنهج الإستقرائي الأنتربولوجي الإستنباطي، الخاضع للحكم المنطقي الذي يسر نظرية "عريماص" وشرح مربعها السيميائي، في ضوء مثال "المحلل" و"المحرم" الذي استوحاه رشيد بن مالك من خطاطة، "آن إينو وكورتيس" على النحو الآتي<sup>1</sup>:

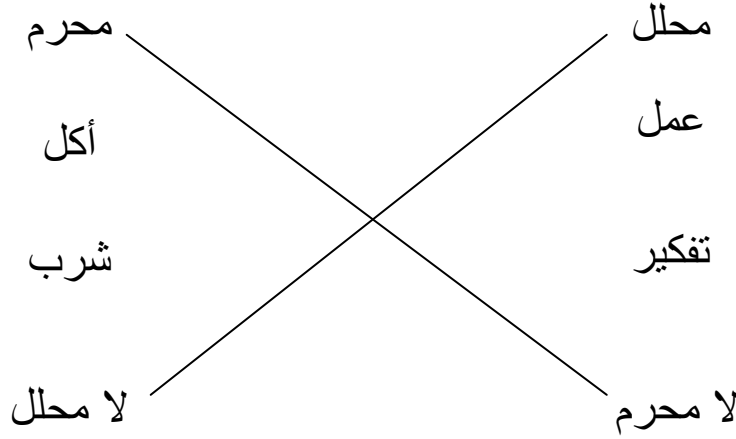


ومن عملية النفي والإثبات هذه، التي تظهر في المثال أعلاه، تنشأ أربع علاقات فرعية أخرى، مشكلة مجموعة من ست توطر المربع السيميائي، محددة وضعيات وجوب الفعل؛ كالأمر، والنهي، والاختيار، والإباحة، والقدرة، والمعرفة، والإرادة. مثلما يوضحه المثال الذي ساقه رشيد بن مالك، للدورة الدلالية للمحلل والمحرم في شهر رمضان عند المسلمين على النحو الآتي<sup>2</sup>:

1- رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000. ص15.

2- م، س، ص15.

لعل هذا التحليل المنطقي هو الذي مكن " غريماص " وهو يدرس عالم برنانوس  
 Univers Bernanos من تقييد حركة دلالية أولى موجهة من (س1) لتثبيت (س2)  
 بمسار ثان " ينطلق من (س2) لتنتج وتثبت (س1) من خلال نفي (س2) <sup>1</sup>.  
 ويمكن أن نلاحظ تلك الحركتين على التوالي في الترسيمة الآتية<sup>1</sup>:



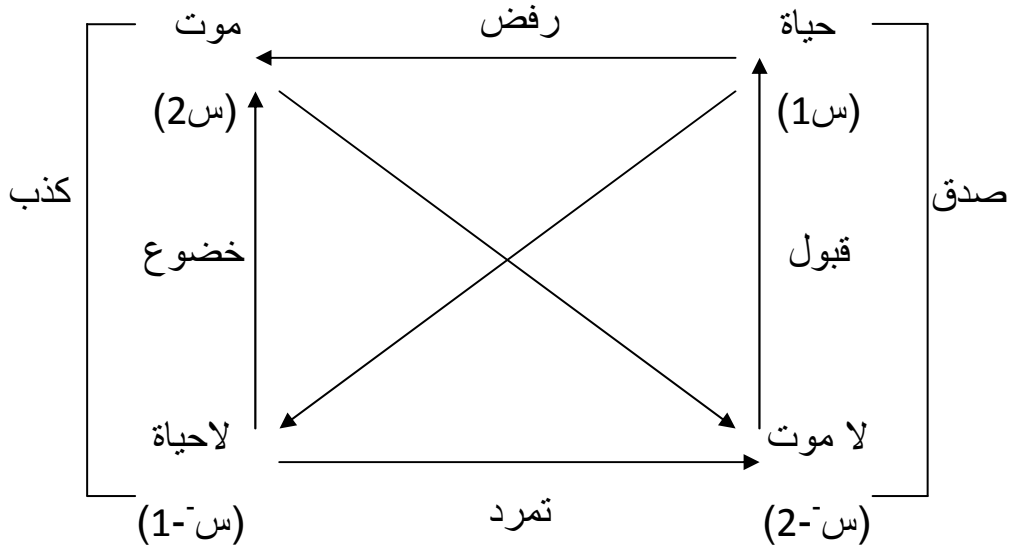
حياة ← رفض ← لا حياة ← خضوع ← موت  
 (س1) (س-1) (س2)

موت ← تمرد ← لا موت ← قبول ← حياة  
 (س2) (س--2) (س1)

حيث يتشكل المربع السيميائي من ترابط هذين المسارين اللذين يلحقهما  
 "غريماص" ببعدين متمايزين هما الصدق والكذب على النحو الآتي<sup>2</sup>:

1- م، س، ص16.

2- م، س، ص15، 16.



من الواضح أن الطبيعة المنطقية للعلاقات القائمة بين حدود المربع السيميائي استلزمت تكريس أشكال رياضية، تتسم بالدقة في تحليل التراكيب المنطقية للاستدلالات، وذلك لمقاربة البنى الدلالية في الدرس السيميائي على وجه التحديد. ومن جهة أخرى، فإن استثمار مقولتي (الفعل والكينونة) كنواة ثنائية في التقابلات الدلالية، والعمل على المزوجة بينهما في المقاربات السميائية، صيرت الفعل كيفاً، ومن ثم فمن الممكن أن يقوم مقام أي فعل آخر بوصفه أداة للكفاية. الأمر الذي أخرج اللغة من عالمها الافتراضي إلى حيز الوجود بالفعل. وعلى الرغم من أن "غريماص" يرى بأن الأولوية للوجود بالقوة، فإنه انتهى إلى الإقرار بأسبقية ملفوظ الحالة على ملفوظ الفعل.

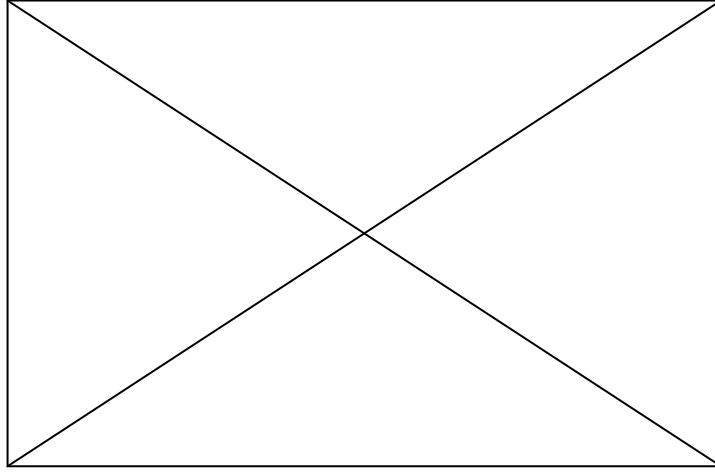
بيد أن هذا التصور مستمد في الواقع من مبادئ "أونسلم" S.Anslem الذي يحدد المسار التقابلي (الكائن / الحركة) في دراساته الأنطولوجية. إذ يعتبر فعل الكينونة هو النواة التي تنبثق عنها باقي المقولات المتضادة والمتناقضة<sup>1</sup>.

1- Denis Bertrant. Précis de sémiotique littéraire P.15.

وتظهر هذه المقولات في المربع الأنطولوجي لـ "أونسلم" على نحو ما توضحه  
ترسيمة "دينيس برتران Denis Bertrand".

فعل اللاكينونة

فعل كينونة



لا فعل الكينونة

لا فعل اللاكينونة

وإذا كان اشتغال "غريماص" على هذا النموذج قد ردّ النص السردي ببعده  
التشخيصي التصويري إلى بنية دلالية منطقية سابقة عنه في الوجود من ناحية،  
ومولدة له من ناحية أخرى، فإنه من ناحية ثالثة قد يكون تجاوز المقولات المنطقية  
الصورية المحصورة ضمن الانتقال من الكل إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل، في  
إطار البنية الدورية الثابتة للفهم، التي لم يكن بإمكان "أونسلم"، في تفسيره  
الأنطولوجي لعالم الوجود تجاوزها<sup>1</sup>.

مما يعني أن "غريماص" قد كرس نقلة نوعية للمنطق من الثبات إلى التدرج  
تجلت مفعولاتها في انفتاح السيميائيات على الحوار مع عوالم سيميوطيقية مختلفة،  
في جميع الأنشطة الإنسانية المنظمة للحياة البشرية، في السلم والحرب، ولنا في ذلك  
مثال في المحاولة التي قام بها سعيد بن كراد تحت عنوان "حرب الخليج السردية

1- فضيلة قوتال، معالم السيميائيات المحيطة وحدودها، رسالة ماجستير (مخطوط) تحت إشراف د. أحمد  
يوسف، جامعة وهران. 2003/2004 ص 44.

ونهاية التاريخ<sup>1</sup> بوصفها ظاهرةً سيميوطيقية، وإن كانت لدينا تحفظاتٌ على طريقة معالجتها يضيق المقام وهنا لذكرها.

مما يدل على أن الكفاية السيميوطيقة، أشبه ما تكون بالكفاية اللغوية من ناحية، لكنها أوسع منها من ناحية أخرى، لكونها تستوعب كل مظاهر نشاط الإنسان الثقافي<sup>2</sup>. فكان عندئذٍ على السيميائيات أن تستند إلى المنطق الصوري لتجاوزَه إلى صياغة كفاية ووجود كفيين، لتتعدى الدوائر المغلقة الشكلية، التي ظلت تهيمن على الدرس اللغوي ردحا من الزمن.

إن البحث في المعطيات الموصوفة في الدرس السيميائي، الذي أرسى قواعده "بيرس Peirce" دون اللجوء إلى إواليات التفكير المنطقي ذاته، هو بحث يؤدي في نهاية المطاف، إلى فصل الفعل السيميائي عن أساسه المادي الذي يغذي أشكال تحققه. فالمنطق وفق هذا الطرح معرفة، وإذا كانت هذه المعرفة لا تحصي سوى فعل المعرفة المباشرة الأولى، فإنها تعد منطلقاً أساسياً لأي إحالة. وهو أمرٌ بديهي في تصور "بيرس" مادام المنطق في أحد معانيه<sup>3</sup> ليس إلا اسماً آخر للسيميوطيقا Sémiotique والسيميوطيقا نظرية شكلية للعلامات<sup>3</sup>.

إن الإنسان يعيش في عالمين متناقضين؛ عالم الطبيعة وعالم الثقافة، ضمن سلسلة من العلاقات التقابلية، وإذا كان الأول يتشكل من عالم الأشياء. والثاني يتشكل من عالم النصوص، فإن الدلالة السيميوطيقية هي التي تقوم بحل إشكال هذا التناقض، بين الإنسان الطبيعي والإنسان الثقافي<sup>4</sup>. حيث يصبح الإمساك بالبعد الرمزي للتجربة الإنسانية، هو وحده الكفيل بإنتاج المعرفة وتداولها ضمن هذا التصور للطبيعة المنطقية للعلاقات، التي تربط بين نسق العلاقات السيميائية، في

1- سعيد بنكراد: حرب الخليج السردية ونهاية التاريخ [htt.saidbengrad.Free.Fr/dic/index.htm](http://htt.saidbengrad.Free.Fr/dic/index.htm).

2- سيزا قاسم، القارئ والنص، الشركة الدولية للطباعة، بيروت، 2002ص18.

3- سندرل شارل بيرس، تصنيف العلامات، تر، فريال غزول، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، دار إلياس العصرية، القاهرة، ص137.

4- R-oland Barths. L'obvis et l'obtus essais critiques .Ed. Seuil. 1982.P21



تجلياتها المتعددة اللسانية وغير اللسانية، التي لا يمكن التفكير فيها خارج هذه الحدود الفينومونولوجية، يتحدد المنطق السيميائيات الثلاثية لـ"بيرس" التي استفاد منها "تشومسكي" N.chomsky" أيما إفادة في تشييد النظرية التوليدية التحويلية التي سنحاول استعراض بعض مبادئها في المبحث الآتي:

## 5.2 - في النحو التوليدي:

تعد نظرية "النحو التوليدي" لـ"نوام تشومسكي" علامةً فارقةً في البحوث اللسانية إذ كانت عند ظهور كتاب "البنى التركيبية" Structures Syntaxiques أول مرة عام 1957- وهو الكتاب الذي تبلورت فيه المبادئ الأولى للنظرية- أشبه ما تكون بالنظرية النسبية لـ "آينشتاين" في صداها في الأوساط الفكرية والنقدية الأمريكية<sup>1</sup>.

هذا وقد كرس "تشومسكي" في دراساته المتتالية خصوصاً Aspects de la théorie" مثلا، الأسس النظرية والمنهجية الاصطلاحية، التي عكست موقفه النقدي بوضوح من البنيوية السوسيرية، والسلوكية البلومفيدية، والنحو التقليدي القائم على المعايير الثابتة ومقولات المنطق الأرسطي. إذ بدا التمييز جليا بين النزعة الوصفية الحسية والصورية، في البنيوية المعاصرة، التي تهتم بتحليل اللغة، منطوقة كانت أم مكتوبة باعتبارها نظاما منسوقا من العلامات، وبين النزعة العقلانية للنحو التوليدي القائمة على طروحات ومبادئ جماعة "بورت رويال" Port Royal" ومقولات "ديكارتر Descartes".

الأمر الذي يفضي بنا إلى مجازة "زكريا إبراهيم" حين يقول بأن "تشومسكي" انتهى "إلى نظرية ديكرتية في اللغة"<sup>2</sup>، بوصفها إنجازا مهماً شكل قفزةً نوعية نقلت مناهج البحوث اللسانية من مرحلة النزعة الوصفية المغالية في التصنيفية والسكونية

1- إدموند لينتش، ليفي شتراوس، م، س، ص (الهامش) 31.

2- إبراهيم زكريا: مشكلات فلسفية (مشكلة البنية)، مكتبة مصر، القاهرة، (ب.ت) ص 68.

المطلقة التي لا تلتفت إلى ما وراء الظواهر المحسوسة المتجلية في مدرج الكلام إلى مرحلة التنظير والتفسير، وتحديد الخصوصيات الأساسية التي تعتبر اللغة أداة لتكوين الفكر وليست قناة لنقله فحسب<sup>1</sup>. الأمر الذي لمس فيه "مارسيلو داسكال" نزوعاً واضحاً نحو وضع أسس لعلم يُعنى بالدلالة في ظل ذلك الترابط الوثيق الذي يضعه "تشومسكي" بين اللغة والفكر<sup>2</sup>.

إن طرحة كهذا يعتر خطوة حثيثة في اتجاه بناء مناهج عقلانية جديدة للتحليل التركيبي لا يقف عند حد العملية التصنيفية التي تقتصر على البنيات السطحية، وإنما يصل إلى كيفية انطراح البنية العميقة. إن هذا الهدف لا يتحقق من خلال تصور البنية كمجموعة من الخصائص والبنى الفارغة وإنما يتحقق بدراسة القواعد الأساسية للتوالد اللامتاهي خاصة فيما يطلق عليه أنموذج التحول<sup>3</sup>.

هذا وتعد التقنيات التي ابتكرها "تشومسكي" للتحليل التركيبي قصد التفريق بين الكفاية *Compétence* والأداء *Performance* ملامحاً بارزة لمقاربة البنى العميقة للجمل، من النواحي التركيبية والدلالية والفونولوجية. إذ تحدّد في ضوئها مفهوم الكفاية بوصفه معرفة المتكلم / المستمع ( *Auditeur / Locuteur* ) المثالي للغة، أي القدرة الكامنة وراء القواعد المحدودة العدد التي يتفرع عنها عدد لا متناه من الجمل أما الكلام فهو التأدية الفعلية للكفاية اللغوية. وقد أدى هذا بـ"تشومسكي" إلى وضع أنموذج مثالي للكفاية اللغوية مستمدّ من الرياضيات يوضح أسبقية ما هو موجود بالقوة (الكفاية) على أنموذج ما هو موجود بالفعل (الأداء)<sup>4</sup>.

1- مارسيلو داسكال، الإتجاهات السيميولوجية المعاصرة، م، س، ص 20

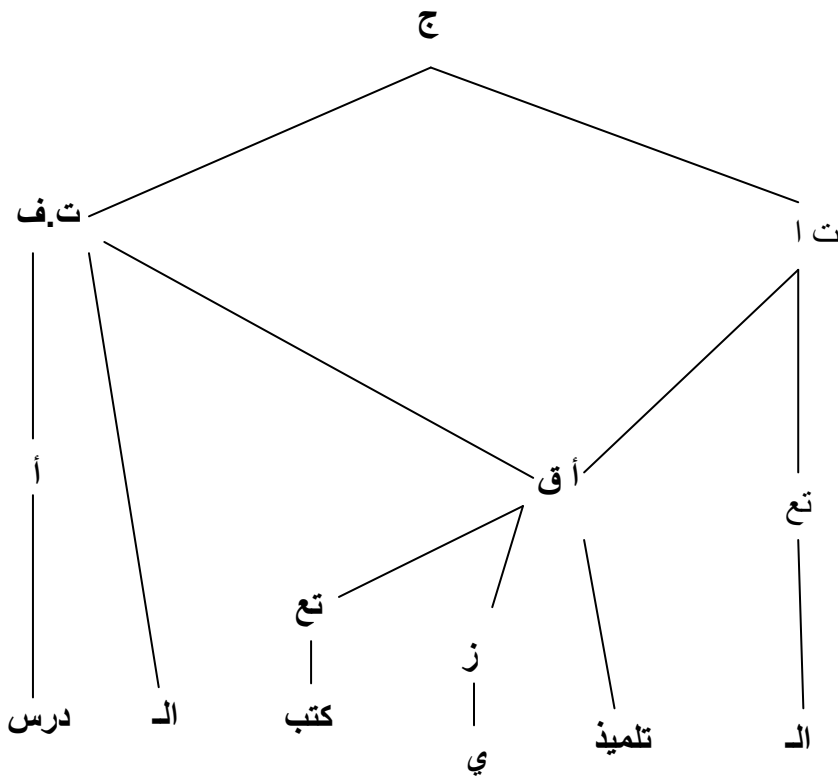
2- م، س، ص 21

3- صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ط2، 1977، ص 143، 144.

4- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، ترجمة وتعليق حلمي خليل، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ط

1، 1985، ص 29.

كرس "تشومسكي" هذا الأنموذج في صيغته الرياضية، لتحليل الجمل إلى مقوماتها القريبة وباستعمال قواعد الكتابة، التي يطبقها على العملية التحولية التي يرتبها بشكل يتيح بناء التراكيب بعناصرها المختلفة مع إعطاء كل تركيب (مثاله) المميز حيث يشكل مجموع هذه الأمثلة التفرعية في نهاية الأمر مشجراً يُدعى شجرة "تشومسكي"، يمكن توضيحه في البيان الآتي:



غير أن "تشومسكي" سرعان ما تظن إلى نقائص هذا المشجر في تصوير كل الظواهر اللغوية من عدة نواح؛ أبرزها العلاقات، التي تربط بين الجملة والجملة المحولة من الإثبات إلى النفي، والفرق بين المستويين: السطحي والعميق في البنية النحوية. فقد تكون الجملة سليمةً من ناحية التركيب النحوي، وثيقة الصلة بالبنية العميقة لكنها غير متماشية وقياس اللغة المستعملة إلا ماكان منها على سبيل المجاز في الشعر مثلاً، كما هو الحال في المثال الشهير لـ "تشومسكي" (الأحلام الخضراء تنام بعنف...).

إن "تشومسكي" انتهى إلى أن البنية السطحية، لا تمثل في الواقع، سوى قطاع محدود من الجمل، التي يمكن أن يستخدمها المتكلم في الحديث، كما أنها تقتصر إلى الطلاقة والانسياب، وتعاني من طرائق الأداء وتغيرها. إذ يعتبر كل ذلك أخطاءً تترتب عن اجتهاد المتكلم في الابتعاد عن حدود أي بنية عن طريق إبداع جمل جديدة، والتعرف عليها. وهو ما لم يكشف عنه مشجّر "تشومسكي".

بيد أن هذه النقائص وغيرها، لا ترتبط بأنموذج المشجّر وحسب، وإنما ترتبط بالنظرية بوجه عام. مما حدا بـ "تشومسكي" إلى اللجوء إلى تعديل هذه النظرية عدة مرات، واعتبار اللغة نظاماً ذهنياً مجرداً، واعتماد علم الدلالة التفسيري للتوغل في ما وراء دراسة اللغات الفردية إلى طبيعة اللغات البشرية جميعها. إذ "إن النحو الفعلي الذي يمتلّ المعرفة المتحققة، ينتج عن تثبيت مقاييس في النحو الكلي، المحددة وراثياً، مع إضافة مواصفات وتحديدات خاصة"<sup>1</sup>.

وهو ما يعني أن "تشومسكي" سلك سبيل الاستدلال الرياضي القائم على التعميم. وبخاصة حينما نلفيه ينتقل من الظواهر الكلية التي تشكل أسس علم الصوتيات Phonologie، من منطلق أن جميع اللغات تشترك في فونيمات Phonèmes تمثل وحدات الكلام الصغرى التي تنشأ عن التركيب الفيسيولوجي لأعضاء النطق عند الإنسان.

ولما كان جميع الأفراد متوحّدين، في هذه الأعضاء، فإنهم قادرون على التلفظ بأي مقطع صوتي كان، بمجرد فتح الفم ونطقه. من هنا راح "تشومسكي" يركز على أوجه التشابه الخافية بين لغات العالم، بصورة تفوق أوجه الخلاف المكشوفة بينها. وبالرغم من أن هذه الأخيرة أوضح للعيان، إلا أنها تتميز بسطحيتها، على نقيض التماثلات الأوغل في تسربها وانطوائها، على الإثارة، التي تتحو، يوماً بعد يوم، إلى

---

1- نعوم تشومسكي. اللغة البشرية وأنظمة سيميوطيقية أخرى. تر. كاطع نعمة الحلفي، مدخل إلى السيميوطيقا،

دار إلياس العصرية القاهرة ص 198.

لفت الإنتباه. كونها تعزز تصور "تشومسكي" بشأن عالمية اللغة، ومن ثم الأصل الموحد للجنس البشري.

لكن من الطبيعي، أن يستعيد "تشومسكي" طرائق التفكير الجزئي لفهم العقل البشري من خلال رؤية العالم ككل واستخلاص القواعد الكلية من العموميات المتنقلة وراثيا عبر الأجيال، وذلك لأنها تمارس وظائفها بأكثر المستويات عمقا في اللغات جميعها. وبهذه العمومية التي يكرسها "تشومسكي" في نظريته، قد يكون تجاوز حدود دراسة المواضيع المتعلقة باللغة إلى دراسة اللسان كواقع قائم بذاته، بما أسماه بالسليقة النحوية.

أي القدرة الفطرية المتوارثة للمتكلم المثالي، المنتمي إلى بيئة لغوية متجانسة تماما، ويجيد لغته فيها إجابة تامة<sup>1</sup>، والتي من دونها، لا يمكن أن يتوصل إلى "عمليات الاستحالة" كي يفهم جملتين، ناجمة إحداهما على بناء إحداهما للمجهول مثلا، إذا كانتا تتطويان على نفس المعنى، وتتصفان ببنييتين مختلفتين تماما، كما هو الحال في الجملتين الآتيتين:

يقطف الولد الزهرة ← تقطف الزهرة

من الواضح أن الجملة الأولى (المبنية للمعلوم) قد استحالت إلى الثانية (المبنية للمجهول) بفعل قدرة تحويلية هي في حقيقة الأمر، فطرية يتوارثها الأبناء عن الأجداد إن هذه القدرة يدعوها "تشومسكي" بالكفاية". وهي التي تعين الطفل على تعلم الجمل النموذجية، وممارستها في لغته التي يتحدث بها - أي كانت هذه اللغة - لكن تلك القدرة لا تدفع إلى أبعد مما لم يكن في حدود القدرة الفطرية على تعلم أنواع معينة من القواعد، التي تمكن الطفل من تحويل رصيده اللغوي إلى عدد أكبر من الجمل الشارحة للجملة الأصلية.

1- ينظر كتاب:

- Noam Chomsky, Aspects de La théorie syntaxique. Trad. J. Claude Milner ed. Seuil Paris. 1971

وهذه القواعد، هي التي تؤلف في جوهرها مجموع "عمليات الإستحالة" عند تشومسكي". ويمكن أن نسوق مثالا على ذلك بالجملة السالفة الذكر: (يقطف الولد الزهرة) على أنها جملة أصلية ينتج عنها عدد غير متناه من الجمل الشارحة على النحو الآتي:

- هل يقطف الولدُ الزهرةَ ؟ (استحالة استفهامية)

- لم يقطف الولدُ الزهرةَ (استحالة سالبة)

- ألم يقطف الولدُ الزهرةَ ؟ (استحالة استفهامية سالبة)

- قُطفت الزهرةُ (إحالة إلى صيغة المبني للمجهول)

- هل قُطفت الزهرةُ (إحالة استفهامية إلى صيغة المبني للمجهول)

- لم تُقطف الزهرةُ (إحالة سالبة إلى صيغة المبني للمجهول)

- ألم تُقطف الزهرةُ (إحالة استفهامية سالبة إلى صيغة المبني للمجهول)

إن إحالات كهذه، هي في الواقع صياغة جديدة لآراء "بيرس"، التي يعتبر فيها "التحويل شرطاً ضرورياً في نمو السيميائيات لإنتاج الفكر والدلالة"<sup>1</sup>. وإذا كانت هذه نظرية تشومسكي العقلانية لم تتوقف عند حدود وصف اللسان - كما فعلت النزعة الحسية التجريبية - لاستنباط القواعد العامة التي تحكمه، بل تعدته إلى التحليل والتفسير متجاوزةً بذلك البنى السطحية، التي وقف عندها البنيويون إلى البنى العميقة، فإنما جاء ذلك نتيجة لأزمة سببتها ثغرة في المناهج الشكلية عموماً. حيث إن التفكير العلمي لا يتولد إلا عند الأزمات كما لاحظ "بياجي"<sup>2</sup>.

لكن ومع الأهمية التي أصبحت تكتسيها الطرق المستمدة من التحليل الرياضي، صار من الصعب استبعاد المنطق من نظرية المناهج، لاختراع مناهج جديدة. الأمر

---

1- محمد مفتاح مبادئ سيميائية: . Site; maamri-ilm2010.yoo7.com/t2116-topic: p.web

2- J.Piaget et Collaborations Logique Et Connaissance Scientifique (Encyclopédie De La Péliade) Gallimard 1967 P 7-8

الذي نلحظه في المشروع السيميائي عند "غريماص" الذي حاول استدراك كثير من ثغرات منهج "تشومسكي" ومصطلحية النحو التوليدي، واستيعابها ضمن مشروع في مفهومة جديدة لبنية المعنى وتمفصلات الدلالة، في إطار وضع آليات إجرائية عامة وشاملة لكل الألسن" تولى أهمية للعناصر المتداخلة في تشكيل الكفاءة، ببعديها المعرفي والتداولي للأداء<sup>1</sup>.

وإن كان "غريماص" لم يخرج على حدود المفهوم المنهجي لدى "تشومسكي" من ناحية، فإنه لم يتمكن من التحرر من ربة الحدود الصارمة في المنهج البنيوي، من ناحية أخرى، وبالتالي لم يكن في وضع يسمح له بالوقوف على قوانين عامة، وشاملة للقبض على آلية تشكل المعنى، والتمفصلات الدالية.

هذا وعلى الرغم من أن "تشومسكي" قد سلط الضوء على الدور الذي تضطلع به القواعد التوليدية التحويلية، في الكيفية التي يتطور بها النص، من مستوى بنيته العميقة بكل ما تحويه، من مكونات وخامات أولية، ومنظومات تحتية، إلى أن يبلغ مستواه الحسي الظاهر، المتمثل في بنيته السطحية.

وحين نتأمل مقارنة المنهج السيميائي، من خلال المنهج التوليدي التحويلي يتجلى انحراف "غريماص" عن الظواهر الكلية، سواء تلك التي وقف "تشومسكي" عند صفاتها المشتركة أو تلك التي تحدت عنها كل من "هيلمسليف" "Hjelmslev" و"تسنير" "Tesniere" وآليات النحو الناقصة لدى "مارتينييه" "A. Martinet"<sup>2</sup>.

ولعل هذا الانحراف، يعود في واقع الأمر إلى طبيعة البحث السيميائي، الذي يسعى من خلاله "غريماص" إلى إيجاد آليات Mécanismes عامة وشاملة لكل الألسن، بشكل يختلف عما انتهى إليه "تشومسكي" من صفات مشتركة، بين جميع اللغات. أما تلك الآليات التي حافظت عليها النظرية التوليدية التحويلية، فيدرجها

1- رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، م، س، ص 19 .

2- جورج موان علم اللغة في القرن العشرين. تر. نجيب عزوي. مؤسسة الوحدة سوريا، 1982، ص 202

"تشومسكي"، ضمن إطار تطور النظرية السابقة، عبر تأويل ما غمض فيها، في ضوء رؤى مختلفة، تفتح أمامها آفاقاً جديدة، لسد ما اعترأها من ثغرات وقصور<sup>1</sup>.

إن هذه الآليات جاءت في سياق نزعة عقلانية، تعتبر في حقيقة الأمر أكثر أصالةً في تجريبيتها. إذ إنها لا تنفض يدها من الوقائع والأحداث، التي تلتقطها بالتأمل والحدس في التجربة اللغوية الحية. وهي حين تنشغل بالبنية العميقة، لا تقف عند حدود العمليات التصنيفية، التي تقتصر على البنيات السطحية. بل تعمل على الوصول إلى كيفية انطراح البنية العميقة على مستوى البنية السطحية. ذلك هو ديدن التجربانية المنطقية، التي لا تنظر إلى النظرية العلمية بشكل مستقل عن التجربة. فليس هنالك أمرٌ مجرد مستقل، مثلما أنه لا يوجد أمر عيني خالص. فلا يتصور الأمر المجرد، إلا داخلاً في إنجاز معين، و"نموذجاً" يتصوره العقل فيه، ويكون هذا النموذج العيني نفسه قد تم تجريده بالنسبة إلى أمر عيني سابق .

وبهذا التصور، يتصل المنطق عبر الرياضيات بالنظرية التوليدية التحويلية، ويعاد ربط الصلة بين الأمر العقلي والأمر التجريبي، من جهة، وبين ما هو مجرد (البنية العميقة) وما هو عيني (البنية السطحية)، من جهة أخرى. أي ربط المجرد بالمحسوس. في محاولة لمحاورة تحليل اللغة الشكلية المصوّنة حول قواعد تركيبها، بتوجيه الاهتمام أكثر فأكثر إلى دلالاتها<sup>2</sup>. وبذلك أُعيد الاعتبار للمعنى في الخطاب، الذي لطالما أراجأته البنيوية، واستبعدته من مقارباتها النقدية.

ولما كان النحو التوليدي عند "تشومسكي" هو نظام من القواعد المجردة، التي تسمح بتوليد أكبر عدد ممكن من الجمل، على منوال جمل نموذجية، فإن هذا النظام يتألف من ثلاثة مكونات؛ المكوّن التركيبي، والمكوّن الدلالي، والمكوّن الفونولوجي<sup>3</sup>.

1- Noam Chomsky .Dialogue avec Miston Ronat trad.mitson ronat. Ed. flammorion. France. 1971.

2- روبر بلانشي، نظرية العلم، م، س، ص95

3- Noam Chomsky Ibid, p 18-.



غير أن دراسة المعاني المجردة للألفاظ، هي الأضعف بين أفرع الدراسة اللغوية الثلاثة، لقلة ما نالته من اهتمام "تشومسكي". وقد يرجع ذلك لصعوبة إخضاعها للمعالجة بأسلوب علمي رصين. مما قد يفسر انصراف "تشومسكي" عن الانشغال بالبحث الدلالي وتركيزه على المكوّن التركيبي.

ولعل ذلك، هو المسؤول عن الانتقادات الحادة، التي وُجّهت إليه من قبل تلامذته المقربين، الذين انبرى نفرٌ منهم، في نهاية المطاف، إلى وضع نظرية للبنى الدلالية، ترقى في دقتها إلى مستوى نظرية نحو وصرف اللغة. بل إن "تشومسكي" نفسه يكون قد اقتحم هذا المجال، قصد البحث عن مخرج لمشكلة الدلالة<sup>1</sup>.

من هذا المنطلق انكب "غريماص" على البحث عن كيفية تشكل المعنى في السيميوطيقا الدلالية، عبر العلائق الدينامية في المربع السميائي، مبرزاً المستوى المنطقي في انطراح البنى العميقة وتجلياتها السطحية.

---

1- Leonard Bernstein .The answerd question.Havard University. Press 1976.P128

# الفصل الثالث

الأصول الفلسفية للإشكالية السيميائية

وتجلياتها في التفكير النقدي المغربي

## تمهيد:

يقول ديكارت: "إن أجل نعمة ينعمها الله على بلد من البلدان، أن يمنحه فلاسفة حقيقيين.."<sup>1</sup>. وكان "كانط" يُعرّف فلسفة التنوير بأنها "خروج الإنسان من حالة القصور والوصاية إلى حالة الرشد"<sup>2</sup>. وقد قيل قبلاً أيضاً، إن اسم الفلسفة ارتبط بمحبة الحكمة، ومن أوتي الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً. فهل الساحة الثقافية والنقدية المغاربية، أوتيت حكمة التفكير الفلسفي ومن ضمنها التفكير السيميائي، وبالتالي أوتيت الخير الكثير، أم أن المسافة بين السيميائية والفلسفة مازالت مسافة لا مفكر فيها Non-pensé أو مستحيل التفكير فيها Impensable ؟

سنكتفي في هذا المبحث، بتحسس الدروب الوعرة نحو هذه المسافة باتجاهاتها المختلفة، بعيداً عن محبة الحكمة خيرها وشرها، في مسعى للبحث عن جذور وامتدادات هذه الإشكالية، مع افتراض السقوط في كل خطوة نخطوها في اتجاه محراب الفلسفة للتمسح بتلابيبها تحت وطأة ما أسفرت عنه الفلسفة المعاصرة من انفجار إبستمولوجي هائل في مختلف مجالات العلوم.

فقد يروق للبعض أن يتفادى مغامرة السير في المسالك الوعرة، فيرفض التفكير الفلسفي السيميائي في ساحتنا النقدية، مكتفياً بالسيميائية في طابعها الإجرائي، مجردة من حمولتها المعرفية والنظرية، ليسهل صبها في قالب جامدة، لا روح فيها، ويتعامل معها تعاملاً فظاً، في أرض بلا علامات. وهو في ذلك كمن يفضل أن يدفن رأسه في الرمال أو يغمض عينيه حتى لا يرى من مخاض هذه النظرية، ما لا يروقه، وهي تتولد في سياقتها الفكرية والثقافية شرقاً وغرباً، وهي سياقات تحكمها شرطية معرفية، وسيرورة منهجية، تؤرخ لحركية فكرية خالصة، تتجاوزها حالات الانتشاء الفلسفي طوراً، وحالات الانسداد المعرفي طوراً آخر. ولكن من الأجدى

1- مشكلة الفلسفة، م، س، ص7.

2- راجع كتاب "الحدائق"، إعداد وترجمة محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي، سلسلة دفاتر فلسفية، دار تويقال للنشر، المغرب، 1996 من ص44 إلى ص47.

لدارس أيضا، أن يواجه الحقيقة المعرفية، كما هي، في مظانها الأصلية. فمن الضروري، أن يفتح عينيه، ليتجنب الانزلاق إلى مهاوٍ، لا قرار لها، وهو يقدم النص الأدبي قربانا على مذبح الفوضى المنهجية، ويمارس عليه جميع فنون التقتيل عبر اصطناع مصطلحات ومفاهيم ذاتية وتصورات خاطئة، ما أتى الله بها من سلطان.

لذلك فإننا نرى أن إشكالية الخطاب السيميائي، في النقد المغاربي، ترتبط بإشكاليتين أساسيتين، إحداهما عامة تتعلق بفلسفة اللغة ومرجعياتها المختلفة بالإضافة إلى البحث اللغوي عند العرب. وثانيتهما خاصة، تتعلق بالخطاب الفلسفي العربي والتفكير السيميائي المغاربي المعاصرين. وهو ما سنحاول ملاحقته ركضا، من خلال العناصر الآتية:

لقد تحدث تودوروف بشيء من التفصيل عن أصول السيميائية الغربية وإشكالياتها في كتابه (Théories du symbole)، وبين أن اقتفاء أثر مسيرة السيميائية ممتدة، يُعدُّ خطوة في غياهب الظلام، ومن ثم لا يمكن اختصار هذه المسيرة على نحو متعسف، في مرحلة من المراحل التاريخية. فمعطيات السيميائية المعرفية متشابكة، وطرحها الفلسفي والنقدي يكاد يشمل البشرية جمعاء. ولا شك أن في ذلك نظرة تأصيلية ومسعى جاد لرسم خارطة فهم الوجود من خلال تفسير العلامات وتحليلها، وبيان وظائفها وفعاليتها ومساهمة مختلف الفلاسفات في إنشاء قنوات للتواصل في مختلف المجتمعات زرافات ووحदानا. وهو طموح يشارك فيه أمبرطو ايكو تودوروف حين يرى أن فلسفة اللغة نظرت عبر مسارها التاريخي الطويل، من الرواقيين إلى كاسيرر، ومن علماء القرون الوسطى إلى فوكو، من أوغسطين إلى فيتجنشتاين، في جميع أنظمة العلامات، وقد طرحت إشكالات سيميائية في الأصل من أجل معالجة إشكالية العلامة وقضاياها الملتبسة<sup>1</sup>.

1- امبرطو ايكو: السيميائية وفلسفة اللغة، ترجمة أحمد الصمعي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، ،

بيروت، 2005، ص34.

ويزعم قائلًا: "إنه لو قمنا بإعادة قراءة جيدة لأدركنا أنه ما من فيلسوف من الفلاسفة الكبار، ماضيا وحاضرا، إلا ووجدناه قد قام -على نحو ما - بصياغة سيميائية معينة، وطرح إشكاليات أكثر مما قرر حقائق وإجابات تتعلق بالعلامة وقضاياها، والفلسفة ليست إلا نقدا للغة. ولذلك فلا يمكن أن نفهم لوك Locke على سبيل المثال، من دون أن نأخذ بعين الاعتبار أن المعرفة الإنسانية بأكملها تتلخص في السيميائية إلى جانب الفيزياء والأخلاق. وبهذا المعنى، فإنه ليس بإمكاننا أن نفهم فلسفة أرسطو الأولى، من دون أن ننطلق من ملاحظته أن الوجود يمكن أن يقال بطرق شتى، وأنه لا يوجد تعريف للوجود أفضل من القول، إن الوجود هو فعلا، ما تقوله الأنظمة السيميائية، بطرق شتى، كما فهمها أفلاطون وأرسطو الرواقيون.

فقد لا يختلف اثنان، في أن الفلسفة اليونانية تعد بحق، فلسفة العلامة السيميائية بكل تجلياتها. وعندما نتأمل الفكر اليوناني نجده فكريا سيميائيا بامتياز، فالفلاسفة اليونانيون هم أول من طرح إشكالية التوفيق بين "الدال والمدلول" في مسعى للتوفيق بين الدين والعقل، وفقا لما أصبح يدعوه فلاسفة اللغة منطقا كتسمية كلاسيكية للسيميائية، باعتبار المنطق من المكونات الأساسية التي قامت عليها النواة الصلبة في محاورات أفلاطون ومقولات أرسطو، والتي حسمت المعركة ضد عدمية العلامة التي ضللت بها السفسطائية عقول الشباب اليوناني ردحا من الزمن<sup>1</sup>. وهو الأمر الذي نحاول مقارنته من خلال الآتي:

---

1-أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 2005ص20

## 1. عند اليونانيين:

### 1.1 - السفسطائيون:

مهد السفسطائيون للأساس، الذي شيدت عليه الفلسفة اليونانية تراثها، بشأن العلامة وقضاياها المتشعبة، في محاولة للإجابة عن إشكالات كانت مطروحة آنذاك. ورغم أنهم لم يؤسسوا مدرسة فلسفية كـ "الفيثاغورسيين" أو "الإليين"، إلا أنه كانت لهم آراء وأحكام بشأن كثير من ملابسات العلامة وقضاياها الاجتماعية، وإن كانت لا تستند إلى عقيدة فلسفية واضحة المعالم والحدود، فإنها جاءت في شكل خطاب له سلطة معنوية فرض من خلالها نفسه على متلقيه عن طريق التلاعب البارع بدلالة العلامة بما يفضي إلى نسف كثير من المسلمات في الفلسفات السابقة.

ومهما يكن من أمر فإن السفسطائيين قد بحثوا في قضايا العلامة وملابساتها الدلالية وربطوها بتصوير المعنى في المنطق والنحو. حيث أحدث السفسطائيون ثورة عارمة على مستوى بنية الخطاب في القول والحوار وعلى مستوى العقل أو "اللوغوس". فلقد ظل القول فيما سبقهم من فلسفات، مرتبطا بإشكالية الأسطورة والتفكير الطوباوي، ولكن سرعان ما أعطت السفسطائية "اللوغوس" مفهوما آخر، إذ صار الكلام متموجا ومضطربا ومختلفا، بعدما كان موحدا للحقيقة ومقدسا للمعرفة، ولم يعد الكلام ينطوي عندئذ على الحقيقة فقط بل أصبح أيضا أداة إقناع واقتناع عن طريق العلامات وتأويلها بما يحمل على الظن والاعتقاد بشتى الوسائل، دون اعتبار للحق أو الباطل.

وبناء على ذلك لم يعد المتلقي يقتصر على الاستماع ليتلقى العلامة ومدلولاتها من أجل الاتصال بالحقيقة فحسب، وإنما أصبح يفسر علامات الخطاب ويؤلفها وينسجها في أنظمة سيميائية مختلفة، قصد التمييز بوساطتها بين الحق والباطل. وهكذا تجلت مكانة العلامة في الفلسفة السفسطائية في أرقى مظاهرها. ومن إجابيات

هذه الفلسفة أنها استطاعت أن تحول موضوع التفكير اليوناني بالمقولات الطوباوية إلى موضوع التفكير عن طريق العلامات السيميائية الوضعية<sup>1</sup>.

لقد ألف "غورغياس" (480 ق.م - 375 ق.م) كتابا في هذا المعنى، سماه "اللاوجود" للرد على "الإليين" وإظهار تفوقه عليهم في فن الجدل. وتتلخص أقواله في قضايا ثلاث؛ الأولى: لا يوجد شيء. والثانية، إذا كان هناك شيء فالإنسان قاصر عن إدراكه. ويقول بشأن الثالثة: إذا فرضنا أن إنسانا ما أدرك هذا الشيء، فلن يستطيع أن يبلغه عن طريق العلامات لغيره من الناس<sup>2</sup>.

ولا يهمنا من قضايا "غورغياس" إلا ما جاء في القضية الثالثة لأنها تصب فيما نحن فيه بشأن العلامة وإشكالاتها، لاسيما حين يرجع وسيلة التفاهم بين الناس في هذه القضية إلى اللغة باعتبار أن علاماتها وإشاراتنا وضعية. أي أنها رموز وحسب، وليست إيقونات مشابهة ومطابقة للأشياء التي يفترض علمها. ومن الأدلة التي ساقها "غورغياس" على ذلك، أن المدرك بالسمع ليس هو المدرك بالبصر والعكس بالعكس. أي أن طبيعة العلاقة بين الدال والمدلول هي طبيعة مخالفة ومغايرة بين كيانين منفصلين انفصالا تاما، وبالتالي فإن اللغة والوجود دائرتان متخارجتان<sup>3</sup>.

وإذا كان "غورغياس" جعل من الخطابة علما، فإن "بروديكوس" قد جعل من العلامات وأنواعها مبحثا له أهميته في مجال فلسفة العلامة، حتى أصبح مرجع المتحاورين في قضايا العلامة ودلالاتها وصحة استعمالاتها<sup>4</sup>. غير أننا نرى أن ذلك لم يأت إلا من باب المهارة في المغالطة من خلال أسلوب الإقناع والحدائق في

1- فتحي التريكي: قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1988، ص44.

2- كرم يوسف: تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم بيروت لبنان(د: ط.ت) ص45.

3- م، س، ص45.

4- أحمد محمود صبحي: في فلسفة الحضارة، (الحضارة الإغريقية) مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،

التلاعب بالدوال دون مراعاة لدلالاتها. وهي قدرة تحسب للفسطائيين عموما حيث يعترف أفلاطون في محاوراته، لـ"غورغياس" بأنه أمير الفسطائيين بحق. وذلك حين استشعر قدرته على الإجابة على أي سؤال يلقي عليه. رغم أن أفلاطون يرفض الحجج التي كان يقدمها "غورغياس".

ويمكن القول بأن ما يسرّ للفسطائيين الانتصار على الخصم، قدرتهم على تلبس العلامة بشطريها (الدال والمدلول) شكلا منطقيا يُدحض بالأحكام المغلوطة، إما بإقحام خصومهم في فكرة صحيحة مغلوطة عن طريق اللعب بالعلامات ودلالاتها أو عن طريق منطوق خادع لتمويه حقائق الأمور. وذلك إما لتبرير رأي متناقض وإما للسخرية من الغير. ورغم ذلك يعد البعض أن الفسطائيين هم الرواد الأوائل في علوم اللغة والخطابة، وهم مؤسسو "علم البلاغة" و"فن الإلقاء". حيث لفتوا النظر إلى إشكالية تداول العلامة وأهميتها ودقتها في الجدل وتحري دلالتها.

إن المتأمل في المنطق الأرسطي يجده نسخة في طبعة معدّلة للخطاب الفسطائي، لخصت أبرز الأفكار المقولاتية ضمن تصور جديد. إذ يقول "زكريا بشير إمام" فيما يؤكد كثر من الباحثين: "إن أرسطو أخذ فكرة المقولات من محاورات أفلاطون، خاصة محاورته في المنطق الفسطائي وكذلك في محاورته "كراتيلوس" و"بارمنيدس في اللغة". وفي هذه المحاوره وردت عن أفلاطون "مقولات الجوهر، الكم، الكيف، الفعل، الانفعال، ولكن أفلاطون كان أعجز عن أن يقدم لها إجابات أو يشكلها في نظام منسوق، فلم يحدد لها عددا معينا إلا بعدما جاء أرسطو الذي حددها في عشر مقولات<sup>1</sup>.

بيد أننا نجد وفي موضع آخر أن أرسطو يدحض الأسس التي استند إليها الخطاب الفسطائي كاشفا مغالطاته مما غير مجرى التفكير العقلاني الذي اهتم بضبط المفاهيم من خلال التعريف الماهوي للعلامة وصولا إلى التعريف المنطقي

1- زكريا بشير إمام: أساسيات علم المنطق، منشورات روائع مجدلاوي، ط1، 2001ص49



لمقولات محددة بشأنها. وقد عالج ذلك في كتابه "البويطيقا"<sup>1</sup> على صعيد الأساليب المنطقية في القول الخطابي. ومن هنا تظهر البذور الأولى لميلاد إشكالية العلاقة بين اللفظ بالمعنى، وثنائية الشكل والمضمون وعلاقة اللغة بالمنطق ومتعلقاتهما بعلم البلاغة وفن الخطابة بصفة خاصة والنحو بصفة عامة، وهو ما توجد له امتدادات في التفكير السيميائي العربي القديم.

يتجلى من نقد أرسطو للسفسطائيين مدى التأثير الذي تركته البلاغة السفسطائية فيما أثارته من إشكاليات مهدت للبحث في الإجابة عنها لميلاد المنطق الأرسطي الذي قام عليه المربع السيميائي عند غريماص<sup>2</sup>. وهذا المربع المعدل عن النموذج المنطقي الأرسطي، يرتكز بشكل كبير على الميتافيزيقا الرواقية المادية<sup>3</sup>، التي أسعفت أرسطو كثيرا في وضع أسس أشكال التفكير السيميائي المنطقي وصوره المختلفة، في بحثه عن حقيقة الأشياء، وخصوصا لما حصره في ثلاثة مبادئ، هي؛ التطابق، أو مبدأ الهوية والتناقض والثالث المرفوع. فكان هذا المسعى، فاتحة للتفكير في العلامة السيميائية وقضاياها وما يتعلق بها من إشكالات وملابسات عبر العصور، من الإغريق إلى العصر الحديث. وهي مبادئ عقلية، استخلصها أرسطو لتطويق مسألة الحقيقة، في مجال تطابق الفكر مع الواقع، على نحو مخالف لمبدأ أن الحقيقة تأتي من انسجام الفكر مع نفسه. وهذا ما جعل "النسقية السيميائية الأرسطية ذات طبيعة أنطولوجية، تربط العلامات بالعوالم العيانية الفعلية، لأن هذه العلامات تنتظم داخل قوانين الوجود. أي أنها لا تعبر الممارسة أهمية كبيرة، ولكن ليس إلى الدرجة، التي أنتجها المنطق الصوري، في فلسفة العصور الوسطى، لغايات تيولوجية وميتافيزيقية بحتة<sup>4</sup>.

1- ينظر كتاب:

- Aristote, La Poétique traduit et présenté par Roselyne Dupont-Roc et Jean Lallot, Paris, 1980,

2- احمد يوسف: الدلالات المفتوحة، م، س، ص 21.

3- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 77.

4- م، س، ص 19.

لذلك لم يكن مستغربا، حين يربط البعض ظهور المنطق عند أرسطو بالنتائج التي أقامها لدحض المسلمات التي استند إليها إنكار السفسطائيين للحقيقة والتشكيك فيها، إلى جانب معارضته للنظرية المثالية لدى أستاذه أفلاطون<sup>1</sup>. وهو ما يستشف من قوله: "أنا لا أقر بهذه المثل، كلا، بل المعلومات تؤخذ من الحواس. والعقل يجردها، فيأتي بالأنواع والأجناس" لذلك كما يقول عبد الرحمن بدوي<sup>2</sup>. "من هنا انتهى (أرسطو) إلى أن غاية المنطق هي الحدود في التصورات والقياس في التصديقات. (لكن) كان منطق هذا صوريًّا النزعة إلى حد كبير"<sup>2</sup>.

## 2.1- الرواقيون:

غير أن هناك من يزعم<sup>3</sup> أن البدايات الأولى للبحث في قضايا العلامة السيميائية وإشكالياتها الجوهرية، ترجع إلى الرواقيين الوافدين على أرض اليونان من أرض كنعان، عربا وأمازيغ ممن أطلق عليهم تعصبا وعنصرية وصف "البرابرة". فهم أول من درس العلامة *signe* باعتبار الدال *signifiant* والمدلول *signifié*. وقالوا بمقولة "النسق *Le système*". وكان ذلك في معنى النسق العقلي باعتبار أن العقل جملة من المفاهيم والتصورات المترابطة والمتناسقة<sup>4</sup>. وفي هذا السياق، لم يدرسوا العلامة اللغوية فحسب، وإنما درسوا كل أنماط العلامة المنتشرة في شتى مناحي الحياة الاجتماعية. فلكي توجد علامات- بحسب ما يرون- يجب أن توجد قضايا. والقضايا يجب أن تنظم داخل تركيب منطقي يعكسه التركيب اللغوي ويجعله ممكنا. وبهذا يتضح كيف أنه في السيميائية الرواقية تلتحم (بالقوة)، نظرية اللغة بنظرية العلامات.

---

1- ابن الصيرفي: الشمسية في القواعد المنطقية، تقديم، تعلق وتحقيق، د. مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998، ص10.

2- عبد الرحمن بدوي: المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1968، ص8.

3- ميشال أريفيه وآخرون، السيميائية: أصولها وقواعدها، تر، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2002 (المقدمة).

4- جلال الدين سعيد: فلسفة الرواق، دراسة ومنتخبات، سلسلة مجلة العلوم الإنسانية، مركز النشر الجامعي، 1999، ص14.

ذلك أن العلامات لا تظهر إلا عندما يمكن التعبير عنها بصفة عقلية من خلال عناصر اللغة. واللغة تتركب.. لأنها تعبر عن أحداث محملة بمعنى. وهو ما يطابق قول "لوتمان Lotman" في أن اللغة نظام نمذجة أولي Stéréotype Primitif يتم أيضا التعبير بواسطته عن أنظمة علامائية أخرى<sup>1</sup>.

وبالعودة إلى النظرية السيميائية المعاصرة، يمكن أن نقول إن اللفظ اللغوي والعلامة الطبيعية يتكونان في علاقة سيميائية مزدوجة، كما تصورها الرواقيون. وهي علاقة ترجمها هيلمسليف" في أنموذج أطلق عليه أنموذج الدلالة الحافة، ووضحه في خطاطة على النحو الآتي:

م	ع	
	م	ع

جاء هذا التصور تأسيسا على مبدأ الرواقين المتعلق بتحويل معطى العلامة المجرد الى شيء يملك صفة القاعدة بحسب تعبير بورس، وذلك في اللحظة التي يتعرف فيها على العلامة. أي عند صياغتها في علاقة منطقية. فعمود الدخان على سبيل المثال لا يطلق عليه صفة علامة إذا لم يفسر المؤول الحدث على أنه مقدم صادق في برهنة افتراضية (إذا كان هناك دخان، إذن فهناك نار، أو بتعبيرنا الراهن: لا دخان بلا نار). وهو ما يستنتج من أن العلامة شيء غير مادي فهي ليست ذلك الدخان وليست تلك النار وإنما تخص إمكان وجود علاقة من مقدم إلى تال، تنظم كل توارد للدخان والنار. وعندئذ تصبح العلامة حسب هذا التصور نمطا

1- امبرتو ايكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 81.

وليس تواردا، وبالتالي يصلح الكلمات لنقل أنماط من علامات. مما يدل على ترابط المحتوى والتعبير<sup>1</sup>.

سيجد هذا التصور صدها في مقولات "بورس"، ويترجم إلى ما يطلق عليه "السيميوزيس Sémiosis" أو السيرورة الدلالية التي لا تؤمن بأن العلامة هي محاكاة أو مرآة لما تحمله أو تنقله أو تمثله بما في ذلك العلامات الأيقونية. وهذا يعني أن الأيقونات تظل مستقلة تماما عن الطبيعة الفيزيقية للوسيط، على عكس ما ظل راسخا في بعض الأذهان التي تعتبرها علامات تربطها علاقة تشابه مع ما تحيل إليه في الواقع الخارجي، بدليل أنه توجد أيقونة صوتية (الموسيقى السردية والضجيج، والخطاب المنقول..) كما أن هناك أيضا أيقونات ذوقية وأخرى شمسية.. الخ. بل من الممكن أن توجد علامات عينيه بصرية لكنها ليست أيقونية بالضرورة. وهو الأمر الذي أشار إليه الرواقيون منذ قرون من الزمن.

إن الرواقيين، وإن كان لم يوفقوا في تشييد نظرية سيميائية، حسب "إيكو"، فإنهم توصلوا إلى طريقة لمعالجة اشكالية العلامة بإرساء أسس المثلث السيميائي الذي اصطنعه أفلاطون وأرسطو، وأعاد صياغته "بورس" في شكل تصنيف هرمي منطقي ثلاثي الأبعاد من أجل تعريف العلامة. وهو ما يؤكد على أن الرواقيين فكروا على نحو ما، في ملابسات العلامة، مما مكنهم من صياغة أصول التأويل الرمزي *Interprétation allégorique*. إذ وضعوا أسسه ورفعوا قواعده وطرحوه على بساط البحث، الأمر الذي ألهم "أوغسطين الجزائري" لإلباس الموروث الأسطوري الذي صارت سلطته على النفوس آيلة إلى التفكك والانهيار، لبوسا عقليا حتى تستسيغه الأفهام. وذلك بالعمل على تخليق مضامين المتن الأسطوري والترقي به

---

1- م، س، ص 80، 81.

عن الشوائب التي لحقت بالرموز المقدسة، وإعادة صياغته في خطاب أسطوري على نحو يستعيد فيه سلطانه على النفوس والعقول<sup>1</sup>.

يبدو البحث الرواقي للوهلة الأولى ذا مواصفات سيميائية، لأن حقيقة العلامة فيه لا تصل إلى درجة اليقين إلا إذا كانت مطروحة ضمن نسق علمي متماسك وهو ما تؤكد السيميائية المعاصرة لاحقاً كعلم. وبهذا المعنى يكون العلم معياراً رابعاً أضافه الرواقيون على ما قال به "ديمقريطس" من أن معيار الحقيقة ثلاثي (إحساس وعقل وانفعال) بعدما كانت الحقيقة عند أرسطو تتمثل في مبدأ المطابقة بين الفكر والواقع. أي بين العلامة ومرجعها. ويأتي ذلك في الوقت الذي أشار فيه الرواقيون إلى أن الألفاظ والجمل بوصفها دلائل، بينما المفاهيم والأحكام والاستدلالات باعتبارها مدلولات، مما يستوجب دراسة هذه الدلائل والمدلولات على السواء دراسة منطقية علمية<sup>2</sup>.

يتلخص النظر في تفسير العلامة وتأويلها لدى الرواقيين، في أربعة مستويات مترابطة؛ يتمثل المستوى الأول في إبراز الدلالة اللغوية الحرفية للعلامة. والثاني يتعلق بإبانة معناها المجازي والرمزي. أما المستوى الثالث، فيعنى بإظهار مغزى العلامة العملي أو التداولي. ويأتي المستوى الرابع كحصيلة لكل ذلك، مكنة أو غستين من تأويل العلامة لجهة تكثيف معناها الباطني الأسطوري والعمل على رفع الحجب عن الحقائق الأخروية الغيبية بما يرأب صدع الإيمان في النفوس.

من الواضح أن ممارسة تفسير العلامة وتأويلها عند الرواقيين، يقوم على أساس التمييز بين الكلام الخارجي Le logos extérieur وبين الفكر الداخلي Le logos intérieur. لأن الظفر بحقيقة العلامة (الأسطورية) في عرفهم، لا يؤتى إلا بصرف النظر عن المعنى الظاهري وطلب المعنى الباطني.

1- Grondin, Jean Herméneutique .A .Jacob .Encyclopédie philosophique. T2, paris, Puf, pp1129-1134

2- ينظر: أليكساندر ماكوفلسكي: تاريخ علم المنطق، تر، نديم علاء الدين وإبراهيم، فتحى، دار الفارابي

بيروت، ط1. 1987

وفيما ورد عن "سكستوس امبيريقوس Sexstus Empiricus" أن الرواقيين قالوا بالترابط العلائقي بين عناصر العلامة الثلاثة الدال Signifiant والمدلول Signifié والموضوع Sujet.

فالدال هو الصوت، كما هو الحال، في تلفظنا لأي كلمة. والمدلول هو الشيء نفسه الموحى إليه به، والمدرّك بوصفه شيئاً قائماً ومستقلاً عن الفكر. وهو مما لم يكن يفهمه البرابرة الذين لا يتكلمون اللغة اليونانية رغم سماعهم لكلماتها المنطوقة، كما في كلمة "Dion" مثلاً، والتي تعني اسم شخص باليونانية. فالصوت والموضوع ماديان، أما كيان المدلول فهو غير مادي، مما يجعله يحتمل "الصدق والكذب" والمُعَبَّر عنه بـ (اللكتون Lekton) أي المدلول. لذلك انصب اهتمام الرواقيين على المدلول وطرحوا المقولات مجتمعة. ورأوا أنه لا يحصل أي فرق بين الصوت والموضوع، مع اعتبار أن الموضوع ضروري في التعريف رغم أنه خارج اللغة.

ومن الأمثلة التي يضربها الرواقيون على ذلك هو أنه بإمكان البرابرة رؤية الشخص (Dion) لكنهم يجهلون "اللكتون" لعجزهم عن الوصول إلى بناء علاقة بين الأصوات المسموعة، وبين الموضوعات التي تدل عليها في الواقع. ويتمثل اللكتون في قدرة العنصر الأول على تعيين العنصر الثاني<sup>1</sup>. وهو ما جعلهم يميزون بين العبارة والمضمون والمرجع ويصوغون كل ذلك في ثلاثية درسوها دراسة سيميائية مفصلة جداً قل نظيرها لدى معاصريهم بحسب تعبير إيكو.<sup>2</sup>

إن أمثلة الرواقيين تلك، عميقة في جوهرها رغم البساطة التي قد توحى بها في الظاهر، حتى وإن تعلق الأمر باسم علم (Dion) على سبيل المثال، لأن من طبيعة أسماء الأعلام التعيين بوصفها مؤشرات كما يقول بورس، ما يمثل خطوة أولى في اتجاه معرفة كيفية تمفصل المدلول (اللكتون) بين حدود العنصرين (الدال والموضوع) بكونه ليس نتيجة علاقتين متميزتين تمايزاً تاماً، وإنما يتمثل المدلول

1- Tazvetan Todorov, Théories des symboles p 18 .

2- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س ص76.

في حدود ما يسمح به من إحالة الأصوات على الأشياء، مما يجعله يمتزج بالبرهان ويحتمل الصدق والكذب، لكنه يظل متواريا عن النسق المنطقي كما حدده أرسطو.<sup>1</sup>

ويفيد "ديوجين اللايرسي Diogene Laerce" بأن الرواقيين ميزوا بين نوعين من "Lekta؛" اللكتا التامة" أي "القضية". و"اللكتا الناقصة" باعتبارها أجزاء أو قطعاً تنتظم في القضية من خلال مجموعة من العلاقات التركيبية، وعدّوا "اللكتا الناقصة" تعبيراً تاماً، كما هو الحال في قولنا: (يقراً) لكن السؤال الذي يطرح هو. من الذي يقرأ؟ وماذا يقرأ؟ أما "اللكتا التامة" فاتصفت عندهم بتمام المعنى كقولنا: "يقراً فلان كتاباً..". وبناء على ذلك يمكننا القول بأن لفظ (Dion) يحيل على "اللكتا التامة". وبما أن الصدق والكذب لا يحمل إلا على التقريرات فمن الطبيعي أن تكون هناك قضايا أخرى لا توصف بأنها صادقة أو كاذبة كأساليب الإنشاء من استفهام وأمر وقسم وتمنّ وظن.. الخ.

وبخصوص "العبارة"، فإنهم لم يكتفوا بتقطيع المتعدد فحسب، وإنما ميزوا بين الصوت المجرد الصادر عن الحنجرة وجهاز النطق، وبين العنصر اللغوي المركب والكلمة ذاتها، التي لا تقوم إلا إذا كانت موصولة بمضمون وقابلة للاتصال به، أي أنها توليفة من وجهين لا انفصام بينهما بحسب تعبير سوسير.

الأمر الذي جعلنا نقول إن الرواقيين قد ذهبوا في ذات السياق، أبعد ممن سبقهم في تمييز الطبيعة غير المستقرة لوظيفة العلامة السيميائية. وقد يكون ذلك راجعاً كما يرى "بوهلانز" إلى أن جميع المثقفين من غير اليونانيين كانوا من أصل فينيقي - كما أوضحنا - مما اضطرهم إلى التفكير والتعبير في لغة مختلفة عن لغتهم الأم. مما جعلهم أول من تجاوز تلك المركزية العرقية اللغوية العنصرية ربما. وهي عنصرية حملت حتى أرسطو نفسه على تعريف المقولات المنطقية الكلية من خلال ألفاظ لغته اليونانية فحسب.<sup>2</sup>

1- Théories des symboles Ibid. p, 20-21.

2- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 77.

### 3.1 - عند أرسطو:

يشير "بنفست" إلى أن أرسطو تناول مجمل الإشكاليات والقضايا المطروحة والمطروقة بشأن العلامة في الفلسفات السابقة، وبخاصة فلسفة الرواق، وصاغها في تصور نسقي ومنطقي جديد حيث أصبحت المقاربة النسقية للعلامة بوصفها توليفة بين دال ومدلول، خصيصة أرسطية ميزت التفكير السيميائي اليوناني عموماً. إذ بدأ في سياق تأسيسه للمنطق، بإصلاح مخلفات المسائل بخصوص العلامة في هذه الفلسفات، من خلال تحليله للعناصر الأولية للكلام. ورأى أن العلامات اللغوية والتصورات هي مادته الأولية، وهو ما بدأ واضحاً في كتابه المقولات في مقالة "الدال من كتاب الميتافيزيقا"<sup>1</sup>.

يرى أرسطو في كتابه "العبارة"<sup>2</sup> (باري أرميناس) أن ما يخرج بالصوت دال على الآثار التي في النفس، وما يكتب دال على ما يخرج بالصوت. بمعنى أن الألفاظ رموز للأفكار والحروف رموز للأصوات. وهو ما يعني أن مكونات اللغة سواء كانت منطوقة أو مكتوبة هي عبارة عن علامات. ويبقى أن نعرف كيف تدل هذه العلامات على ما تدل عليه، من منطلق - كما يقول الفارابي - أن "نسبة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة النحو إلى اللسان والألفاظ. فكل ما يعطيناه علم النحو من القوانين في الألفاظ، فإن علم النحو يعطينا نظائرها في المعقولات"<sup>3</sup>.

وقد تجلت آراء أرسطو ومقولاته بوضوح في هذا الكتاب، وبخاصة في الجزء المتعلق بالألفاظ المفردة والمركبة حيث تداخلت فيه القضايا النحوية مع القواعد المنطقية، باعتبار النحو علماً يعنى بقوانين اللغة، يتفق مع المنطق في النظر إلى

1- أبو ريان محمد علي: تاريخ الفكر الفلسفي الثاني، أرسطو والمدارس المتأخرة، ص38.

2- ابن رشد (أبو الوليد): تلخيص كتاب "أرسطوطاليس في العبارة" تحقيق وتعليق، الدكتور محمد سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.

3- الفارابي: إحصاء العلوم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان ط1، 1996. ص13.



الألفاظ من حيث التقسيم<sup>1</sup>، لأنه يحقق معرفة خاصة بالعلامة اللغوية من جهة الحق والبطلان أي من جهة الصدق والكذب، ومن جهة الاسم واللا اسم، أي أن الاسم لا يكون اسما إلا إذا صار دليلا، لأن الحق والبطلان عند أرسطو لا يكتسبان فعاليتهما إلا داخل التركيب والتأليف والتفصيل<sup>2</sup>.

وتأسيسا على ذلك، خص أرسطو اللغة بالتفكير الجدي، فوضع علما خاصا يقوم على مقولات محددة، لمساءلة دلائلها ومدلولاتها، من خلال منطق واضح المعالم والحدود، يدرس أشكال التفكير وقوانينه، لأن التفكير في نظره، يرتبط باللغة ارتباطا لا فكاك له، مما جعل كتابات "أرسطو" تمثل قبلة للباحثين قديما وحديثا. حيث نفي "كمال يوسف الحاج" في كتابه (في فلسفة اللغة) يثني على أرسطو، فيقول: "إن لحدود علم اللغة الأرسطي، حدودا واضحة تماما، ويمكن النظر إلى ما قام به "أرسطو" إنه تطوير مميز للافتراضات التي توصل إليها أفلاطون"<sup>3</sup>.

للتدليل على أهمية منطق اللغة ألف أرسطو كتابين؛ الأول، سماه "المقولات" (قاطيغورياس) والثاني، العبارة (أرمينياس). وقد اقتضى في هذين الكتابين أن يحول أرسطو مجرى البحث عن دلالات العلامة من خلال المنطق في اللغة إلى البحث عنها في منطق اللغة ذاتها. يقول ابن رشد رواية ابن عن ماجة تعليقا على كتاب "العبارة": "ولما أعطانا (أرسطو) كتاب المقولات مبادئ الفكر... فقد قصد في هذا الكتاب إلى أن يعرفنا كيف نفكر بها. ولما كانت الفكرة بها لا تكون إلا بقضاياها، وكانت القضايا أقولا، وكانت الأقوال مركبة من الألفاظ، وجب أن يتكلم أولا في

1- محمد علي، ماهر عبد القادر: تاريخ الفكر الفلسفي الثاني، المنطق ومناهج البحث، ص23.

2- عبد الرحمن بدوي: منطق أرسطو، ج1، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980، ص99.

3- يوسف الحاج كمال: في فلسفة اللغة، دار النهار، بيروت، 1967، ص18.

الألفاظ المفردة، فعرّفنا ما هي، وكم أجناسها. أعطى في كل واحد منها ما يتميز به من الدلالة ثم أنه ذكر الأحوال التي تلحقها من الميل والاستقامة وغير ذلك"<sup>1</sup>.

فقد تدل بعض الأصوات، كأصوات البهائم مثلا، ولكن لا ينطبق عليها تصور الاسم بوصفه دليلا. كما أن الاسم إذا لحقته تحويرات كحركات الإعراب في اللغة العربية على سبيل المثال، من رفع ونصب وخفض، فهو لا يكون اسما وإنما يكون تصريفا من تصاريف الاسم. وعندئذ لا تكون الدلائل مشابهة للأثر أو هي الأثر ذاته الذي ينطبع في النفس "أي تحول من تحولاتها". وهذه العلاقة بين الأسماء والمعاني هي ما يعبر عنها "الشارح الحسن بن سوار" مرتبة بقوله: "أوقعت أولا على الأمور وصيرت سمات وعلامات تدل عليها دلالة مجملة، مثل تسميتنا لهذه "فضة"، ولهذا ذهباً. وبالجملة كل الألفاظ التي يشار بها إلى معنى مفرد"<sup>2</sup>.

ويما أن العلامة من الوجهة المنطقية، تتمتع أن تكون متعددة في آن واحد (أ هو أ)، حسب ليكوفورن Lycophron، فقد وعى أرسطو هذه القضية وعيا دقيقا، باعتبار أن قضايا الصدق والكذب إنما تكمن في التركيب والتفصيل<sup>3</sup>. والتركيب العلاماتي لا يتصف بالصدق ما لم تكن العلاقة التي يمثلها مطابقة للواقع. ومن هنا تكون العلاقات التي تتحكم في عناصر الحكم، قائمة على وجود علاقات واقعية بين الوصلة Conjonction، بوصفها حكما مثبتا والفضلة Disjonction بوصفها حكما منفيا، وهو ما سيكون له حضور لافت في نظرية العامل لدى غريماس. وعليه فإن صدق العلامة يحصل ما لم تتعارض علاقة الاستدلال في العلامة بين التصور والواقع كثنائية تترتب عليها أحكام التقابل بين الإثبات والنفي، ومن هذه الثنائية ينبثق مبدأ التناقض.

---

1- ابن رشد: تلخيص كتاب "أرسطوطاليس في العبارة، تحقيق، محمد سليم سالم، الهيئة المصرية العامة، 1978 ص12-13.

2- طائع الحداوي: سيميائيات التأويل، الإنتاج ومنطق الدلائل، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006 ص68

3- أرسطو: منطق أرسطو، م، س، ص101.

إن المتفحص للبروتوكول الرياضي الثلاثي لدى "بيرس" نلفيه لم يخرج عن هذا التصور، وهو ما نستشف من ربطه للعلامة بنظرية البرهان حين يرى أن الاستدلال الذي يستخدمه لتوضيح بأن القوانين تنتسب إلى الواقع وليس إلى الخيال. وتأسيسا على ذلك يعتبر أن كل رمز هو شيء حي في معنى واقعي، ينافي صورة بلاغية محضة (figure). فجسم الرموز يتغير ببطء، في حين يتنامى مدلوله بطريقة حتمية، فيضم إليه عناصر جديدة ويسقط العناصر القديمة<sup>1</sup>.

وهذا ما قصد إليه الرواقيون بأن اللكتون ليس تصورا أو فكرة مثالية ولكنه واقعي ويتمحور حول الفكر، ينتشئ من تراكم متواليات الدلائل. حيث يرى بيرس بهذا المعنى أنه بمجرد أن تكون هناك علاقة ثلاثية مع افتراض عدم اختزالها، فإنه لا يمكن الاحتفاظ بها بمعزل عن الطبيعة التطورية للواقع. وهو ما سنشرحه في موضع آخر من هذا البحث.

بيد أن مثل هذه الآراء الفلسفية حول السيميائية لم تكن ممنهجة أو مؤسسة على أسس متينة ولم تحاول يوما أن تؤسس نظرية متماسكة تؤطرها أو تحدد موضوع دراستها أو اختيار الأدوات والمصطلحات الإجرائية الدقيقة التي تقوم عليها. وبالتالي لم تفكر في استقلالية هذا العلم للإجابة عن إشكالياتها المعرفية المطروحة، بل ظلت هذه الآراء مضطربة تجرفها وتتقاذفها التصورات الإيديولوجية والسوسيولوجية والثقافية.

إذ "أن مثل تلك الآراء (السيميولوجية) التي احتضنتها مجالات معرفية عديدة، بقيت معزولة عن بعضها البعض. ومفنقة لبنية نظرية تؤطرها كلها. و(لذلك) بقيت عاجزة عن أن تبني لنفسها كيانا تصوريا ونسيجا نظريا مستقلا إلى أن جاء كل من سوسير وبورس"<sup>2</sup>.

1- ينظر كتاب:

- C.S.Peirce, Le raisonnement et la logique des choses. Traduit par, Christane Chauviré. Pierre Thibaud, Claude Tiercelin. Ed CERF, Paris 1995.

2- عبد الرحيم جيران: مفهوم السيميائيات، الحوار الأكاديمي والجامعي، العدد 1، السنة 1 يناير 1988، ص: 7.

ومن هذا المنظور، يمكننا القول إن فلسفة اللغة قدمت تصورات واضحة وآراء ساطعة، حول العلامة السيميائية حتى وإن كانت ساذجة في معظمها، فكل واحد منها أضيف على الآخر معنى، ورغم أنها لم تقرر حقائق وإجابات يرقى إليها الاطمئنان، بل إنها طرحت إشكاليات استمولوجية متداخلة ظلت مدار جدل بين الباحثين عبر العصور، مما جعل الطموح أوجب لتأسيس نظرية سيميائية، على نحو ما فعل "بيرس وسوسير"، وظيفتها تشريع المقدمات التجريدية للمعرفة القبلية وفق رؤية تأصيلية لتنظيم التصورات والآراء الفلسفية، ومن ثم حلحلة تلك الإشكاليات. ويؤكد "س.و. موريس" أن السيميائية لم تأت مجالا تخصصيا فحسب، بل إنها احتلت فوق ذلك موقعا مركزيا في البحث العلمي بوجه عام، إذ كان عليها مهمة اكتشاف اللغة المشتركة في النظرية العلمية"<sup>1</sup>.

لذلك ليس غريبا أن تجنح السيميائية منذ بداياتها الأولى، إلى الشكل معتمدة على الأطروحات الوضعية من أجل علمنة مبادئها وأصولها النظرية. ونشير إلى أن الوضعيين هم أول من قالوا بأن الإنسان هو الحيوان الوحيد القادر على استخدام العلامات والرموز، أما العلم الذي يدرس هذه العلامات والرموز فقد أطلقوا عليه "السيميوطيقا".

وقد تأثرت السيميائية في نزعتها العلمية بالتيارات التجريبية، فأول من استخدم مصطلح "السيميوطيقا" حسب داسكال، هو الفيلسوف التجريبي الإنجليزي "جون لوك" وكان ذلك سنة 1632م. وقد اهتم بدراسة الطرق والوسائل التي تؤدي إلى التعرف على نظام الفلسفة والأخلاق من خلال الاهتمام بطبيعة دلائل العقل التي يستخدمها لفهم الأشياء ونقل المعرفة للآخرين كما تحدث ليبنتز عن علاقة هذا العلم بالمقتضيات الفلسفية والوجودية والابتسمولوجية لنظرية الدلائل.

---

1- س.و. موريس عن ميكل إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني: ترجمة سعد عبدالعزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 2000، ص 352.

## 2- أوليات التفكير السيميائي في النقد المغربي:

يقر الباحث بداية، في هذا المبحث، بأنه من الصعوبة بمكان العثور على خطاب فلسفي مغربي معاصر، متخصص في فلسفة العلامة السيميائية، على شاكلة ما هو موجود في الساحة الغربية، ومن ثمة، فإن دراسة أي إشكالية في هذا السياق بمعزل عن هذه الصوبة، قد تتطلب تبصرا خاصا وقراءة متأنية تستلزم العودة إلى جميع الكتابات المسطورة في ما هو من كتابات فلسفية متناثرة، وعرضها على بساط البحث في ضوء جميع نظريات تحليل الخطاب السيميائي. وهو ما لا يتأتى إلا لمن تجمعت لديه الخبرة واستقام قلمه لمناقشة مثل هذه المسألة من هذا المنظور، ذلك لأن إشكالية الخطاب قد تتمظهر في كتاب أو جزء منه أو في مجموعة كتب لمؤلف واحد، كما قد تتجلى عند مجموعة مؤلفين يشتركون في نفس الموضوع، مما يجعلني أبدي ملاحظات عامة من باب ما لا يدرك كله لا يترك جله، خدمة لموضوع هذه الدراسة.

يرى بعض الباحثين، أن إشكالية التفكير السيميائي في ساحتنا النقدية، ترتبط بإشكالية الخطاب الفلسفي المغربي والعربي عموما. وهي إشكالية نتجت عن جملة من المشكلات المختلفة، تحت ضغط الإشكالية العامة لفكر "النهضة (إشكالية الأصالة والمعاصرة)، إذ يتعلق بعضها بمرجعياته في الفلسفة الغربية قديمها وحديثها، وبعضها يتعلق بالفلسفة العربية الإسلامية. فخطابنا المغربي حين يلتفت إلى التراث أو حين يتجه إلى الفكر الغربي لا يبحث عما "يجب أن يجده" بل يكاد ينصرف اهتمامه إلى البحث عن منزلة ينوس فيها بين منزلتين إحداهما تتعلق بالأصالة في استغراقها في ماضويتها المفرطة، والأخرى تتصل بالمعاصرة في تماهيتها مع حاضرها ومستقبلها الذي لم يحن بعد<sup>1</sup>.

1- الجابري: الخطاب العربي المعاصر، م، س، ص 149.

وفي إطار البحث عن المنزلة بين المنزلتين، يسود مناخ غامض وملتبس حول الظروف المحيطة بالتفكير الفلسفي، الذي يتجلى في صورة متناقضة بين الطابع العقلاني للأهداف والموضوعات المطروقة، والطابع اللاعقلاني في استراتيجية تأسيس وبناء هذا الخطاب. ذلك هو أصل الإشكالية التي تكاد تكون السمة البارزة في الخطاب الفلسفي المغربي والعربي المعاصر<sup>1</sup>. سنحاول الإشارة إلى هذه الإشكالية من خلال النماذج الآتية:

## 1.2- في الخطاب الإبستموسيميائي عند الجابري: (Epistémologique)

في البداية، نشير إلى أن أول إشكالية تواجه القارئ في كتابات الجابري، هي ازدواجية آرائه وتباينها، وربما لا نشنتط إذا ما قلنا تناقضها أحيانا، سواء في الكتاب الواحد أو في كتاباته المختلفة. وهي ظاهرة ليست مقصورة على الجابري فحسب، وإنما هي قديمة قدم الكتابة ذاتها، عرف بها معظم الفلاسفة، قدماء ومحدثين، عربا وغربيين. فأرسطو مثلا، تنقسم فلسفته إلى قسمين متناقضين؛ قسم يدافع فيه المعلم الأول عن مذهب أستاذه أفلاطون، وقسم آخر ينقده فيه نقدا لاذعا. وما يقال على أرسطو ينسحب في الفلسفة العربية الإسلامية، على الفارابي، وابن رشد، وغيرهما في العصر الحديث<sup>2</sup>.

في نظر كثير من الباحثين، يعد الجابري من فلاسفة المغرب العربي القلائل الذين تمرسوا على مراودة الخطاب الفلسفي المعاصر، ومن أكثرهم اطلاعا على المناهج الغربية المعاصرة، إلا أننا نراه أقلهم استعمالا لتلك المناهج إن لم نقل إنه لا يستعملها إطلاقا. الأمر الذي يؤكد صراحة إذ يقول: "نريد أن نعترف هنا أننا لم نوفق في تبني منهج معين من المناهج "الجاهزة". ولذلك فلا حق لنا في رفع لافتة

1- م، س، ص186.

2- محمد آيت حمو: الكتابة المزدوجة عند المسلمين، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية، المغرب، ع57

مارس2004، ص111، 112

معينة، أو التلويح بعدة لافتات. كلما نستطيع قوله هو أننا نبحت عن الطريق وسط الغابة لا خارجها"<sup>1</sup>.

لذلك غالبا ما يصطنع الجابري منهاجا متميزا خاصا به في قراءاته المختلفة، يصعب تصنيفه ضمن رؤية منهجية معينة غير تلك التي عرف بها في جميع كتاباته. وإذا كان الجابري لم يعهد عنه أنه أشار إلى أي منهج من المناهج المعاصرة في بحوثه، من قريب أو من بعيد، فذلك لا يمنع من وجود بعض الإشارات الباهتة التي يمكن حملها مؤقتا، على هذا المنهج أو ذاك، أو على الأقل حمل بعضها بعض على اتجاه معين. مما يمكن أن يترسب أثناء قراءته للنصوص مثلما هو الحال في دراساته المختلفة: (نحن والتراث..، الخطاب العربي المعاصر، بنية العقل العربي..تكوين العقل العربي..الخ).

ولعل هذه الإشكالية ترتبط، في جانب كبير منها على ما يبدو، بالمرجعيات التي تشكل إطار مفاهيمه الإبستمولوجية، وهو ما يمكن أن يستدل عليه من خلال مشروعه، الذي "نذره" لنقد العقل العربي في ضوء منهجية باشلار الإبستمولوجية. ففي الوقت الذي يصف فيه هذا المشروع (بالنظرة العلمية المعاصرة) و(التصور العلمي في أقصى مراتبه)، فإن أيا من رواد اللسانيات الحديثة أو السيميائيات، لا يرد ذكره في مراجعه؛ فلم يذكر مثلا، بنفنيست أو تشومسكي ولا غريماص، ولا حتى "سوسير". فبضاعة الجابري من علم اللغة، تبدأ مع "هردر وهيبوليت"، وتكاد تنتهي عند "سابير" المتوفى عام 1939.

وإذا كان من الصعب تصور تفكير سيميائي، في غياب خطاب فلسفي، يعالج القضايا الإبستمولوجية ذات الصلة بالبحث في النظم المعرفية للعلامة، فذلك لأنه ما من فيلسوف -حسب إيكو- قديما أو حديثا، طرح قضية بشأن العلامة، إلا وكانت هذه

---

1- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، م، س، ص 13.

القضية في صميم النظرية السيميائية<sup>1</sup>. باعتبار أن فلسفة اللغة تعد الركن الركين في تشييد ووضع أسس هذه النظرية، مما يدفعنا إلى القول بأن كتابات الجابري التي كرس جزءا كبيرا منها لنقد النظام المعرفي للعلامة، في الثقافة العربية ومشكلاتها، لا تخلو من إشارات ذات قيمة سيميائية.

وهو ما يتجلى في تفكير الجابري الإبستموسيميائي، ولو على الطريقة الأرسطية العتيقة من خلال كتابه (بنية العقل العربي..) على سبيل المثال، حيث حاول الجابري البحث عن منطق الجهات في كتاب سيبويه وفق رؤية منطقية قامت على أنقاض نقد أرسطو للرواقيين. وقد كانت تلك الرؤية وثيقة الصلة بالقراءة السيميائية، وإن لم يشر الجابري إلى ذلك إطلاقا، فإنه بنى تلك القراءة على وجوه تصرف الألفاظ في المعاني عند سيبويه، ورأى أن هذه الوجوه ليست مطروحة في الأبواب التي تحمل مثل هذه العناوين وحدها في (الكتاب) فحسب، بل هي حاضرة في كل باب من أبوابه تقريبا<sup>2</sup>. كما هو الحال في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة" الذي صنف فيه سيبويه الكلام إلى (مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب).

وتأسيسا على ذلك يقرر الجابري قائلا: "وواضح هنا أننا إزاء جهات - موجّهات Modalités مركبة من جهات عقلية منطقية تخص المعنى، وجهات لغوية نحوية تخص تركيب الكلام"<sup>3</sup>. ويضرب أمثلة على ذلك، فيقول: "الكلام الحسن المستقيم، مثل، "أنتيك أمس" مستقيم اللفظ (جهة نحوية)، حسن المعنى (جهة عقلية). والكلام "المستقيم المحال"، مثل، "أنتيك غدا"، مستقيم اللفظ (جهة نحوية)، محال المعنى (جهة عقلية)، محال لأنه يجمع بين متناقضين الماضي والمستقبل. أما

1- أمبرتو إيكو: فلسفة اللغة، م، س، ص33، 34.

2- الجابري: بنية العقل العربي، دراسة نقدية تحليلية لنظم المعرفة في الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط5، 1995 ص45.

3- م، ن، ص48.



الكلام "المستقيم الكذب" مثل، "حملت الجبل" فهو مستقيم اللفظ (جهة نحوية)، ولكنه كذب من حيث المعنى (جهة عقلية). أما "المستقيم القبيح" مثل "قد زيد أتيت" فهو مستقيم لفظا لكنه قبيح من حيث ترتيب الكلمات (جهة نحوية). يبقى أخيرا-والكلام للجابري- "المحال الكذب" مثل، سوف أشرب ماء البحر أمس" هو مستقيم لفظا (جهة نحوي)، ولكنه محال عقلا لأنه يجمع بين المستقبل والماضي، بين "سوف" و"أمس" بالإضافة إلى أنه كذب لأن المتكلم لا يستطيع أن يشرب ماء البحر. فهو يدعي كذبا"<sup>1</sup>.

ومن هنا، فإن تحليل سيبويه، في نظره، لم يكن تحليلا نحويا فقط، وإنما كان تحليلا منطقيًا، والمنطق هو الوجه الآخر للسيميوطيقا- حسب بيرس- ذلك لأن سيبويه كان يحدد للجملة العربية جهاتها المنطقية السيميائية؛ جهات "الحسن" و"القبح" و"الجواز" و"الوجوب" والتناقض. وهذه الجهات في رأي الجابري ليست تتعلق بالمنطق والكتابة، وإنما هي معايير تتعلق بالمعنى. أي بالقوانين المنتجة للمعنى وتمفصلات الدلالة. ونشير هنا إلى أن أول من وضع مفهوم الجهة- الموجه Modalité الذي أصبح أكثر تداولًا في حقل اللسانيات والسيميائيات في وقتنا الراهن، هم المناطق.

إن سيبويه، في نظر الجابري، لم يكن الوحيد الذي اتجه هذا الاتجاه المنطقي (السيميائي)، بل إن عمله "كان جمعا وتنظيما للمناقشات النحوية البلاغية المنطقية، التي انشغل بها جيله والجيل السابق له، حيث اهتم النحاة بجمع الفروض التي مزجوا فيها بين الجهات المنطقية، والجهات اللغوية النحوية، حرصا على التمييز بين "ما يصح" من الكلام، و"ما لا يصح". بين "ما يجوز" و"ما لا يجوز". كما اهتموا بالبحث في الدلالة وأنواعها وترتيبها.

1- الجابري: بنية العقل العربي، م، س، ص 447، 48.

لا ريب في أن هذه الرؤية عند الجابري- كما نراها- رؤية سيميائية، لم يسبقه- فيما نعلم- أحد من معاصريه في الكشف عنها عند سيبويه، في سياق نظرة إبستمولوجية عميقة، ليته واصل البحث في هذا الاتجاه لإرساء مبادئ للبحث السيميائي استنادا إلى العناصر المضيئة في التراث.

وبناء على هذه الوية يسلك الجابري سبيل نقد النظام المعرفي لاشتغال العلامة عند العرب من بيان و عرفان وبرهان، بالإضافة نقد مشكلة اللغة العالمية وأثرها في تكوين بنية العقل العربي، بوصفه تشكيلة من الأنظمة العلامتية المنسوقة، مودعة بالقوة في العقل الجمعي، وذلك انطلاقا من مشكلة اللفظ والمعنى، لكن على ضوء منهج أنثربولوجي عتيق..

حيث يرى أن مشكلة اللفظ والمعنى في البحوث اللغوية العربية، هي مشكلة إبستمولوجية في المقام الأول، أسست هذا النظام منذ عصر التدوين أو على الأقل بلورت ملامحه وبقيت تغذيها إلى اليوم. حيث شغلت الفقهاء والمتكلمين، واستأثرت باهتمام النقاد والنحاة والبلاغيين، والفقهاء والشراح والمفسرين. وإن كان الجابري لا يهمله ما قيل في هذه القضية من آراء، بقدر اهتمامه بالجانب الإشكالي فيها، ودورها في تشكيل وقولبة العقل العربي، وتحديد مرتكزاته وطريقة نشاطه وعلاقته باللغة وكيفية تعامله معها على حد تعبيره.

ومن ذات المنظور الأنثربولوجي، انبرى الجابري لنقد البحوث البيانية التي عدت اللفظ والمعنى كيانيين منفصلين، متكئا على طريقة التصنيفات الثنائية العلاماتية المتضادة والمتقابلة التي وضعها الأنثربولوجيون، لكي يقرر كثيرا من النتائج والأحكام بشأن العقل العربي، ومن تلك الثنائيات مثلا، (العربي/ الأعجمي، المقدس/ المدنس، البربري/ اليوناني، المشرق/ المغرب، الإعراب/ الإعجام، الظاهر/ الباطن، الجاهلية/ الاسلام، العاربة/ المستعربة، الحضر/ البدو، ..الخ.) وهي تصنيفات يراها من صميم بنية العقل العربي تكرست في الوعي العربي الجمعي، وحتى في

اللاوعي، من خلال " الطريقة التي سلكها اللغويون في جمع اللغة ووضع المعاجم لها.

وهي بصورة عامة، طريقة الخليل بن أحمد، التي انطلق فيها من حصر الألفاظ الممكن تركيبها من الحروف الهجائية العربية والبحث فيها عما له معنى "المستعمل"، وعما ليس له معنى "مهمل". وهي طريقة رسّخت في الذهن العربية تصورا خاطئا لاشتغال العلامة، وبخاصة ما تعلق منها بالعلاقة بين اللفظ والمعنى، ومن ثم بين الذات والوجود وأنا والآخر. حيث هيمنت كتنصور على الإنسان العربي في التعامل مع مختلف القضايا الجوهرية، مما ترتبت عليه ازدواجية في نظرة هذا الإنسان العربي إلى الذات والوجود وأنا والآخر. وهي النظرة التي غذتها الخلافات بين التيارات في مختلف المجالات اللغوية والبلاغة الدينية والفكرية.. الخ عبر العصور.

كثيرا ما يستعير الجابري عن همبولت وسابير، وممن سواهما مما يندرج ضمن الأنثروبولوجيا المقارنة، والأنثروبولوجيا البنوية، أكثر مما يدخل في مجال الفلسفة، بغرض تحديد رؤية الانسان العربي للعالم من خلال لغته، وإقرار أن اللغة العربية هي أول مكونات العقل العربي، وأن أول مكونات هذه اللغة هو المكون البدوي. ويبرر الجابري ذلك بقوله: "ثمة اعتبار آخر يمكن أن يبرر إعطاء الأولوية للغة العربية في دراسة العقل العربي... (وهو) ما أكدته دراسات حديثة، من كون اللغة -أي لغة- تحدد، أو على الأقل، تساهم مساهمة أساسية، في تحديد نظرة الإنسان إلى الكون وتصوره له، ككل وكأجزاء... وسواء نظرنا إلى اللغة العربية، من هذه الزاوية أو تلك، سنجد أنفسنا دوما أمام محدد أساسي، ولربما حاسم، للعقل العربي، بنية ونشاطا. فلننظر إلى الكيفية، التي يتحدد بها العقل العربي، من خلال اللغة، التي ينتسب إليها وتنتسب إليه"<sup>1</sup>.

1- بنية العقل العربي، م، س. 447، 48

سنختار ثنائية واحدة على سبيل المثال، من الثنائيات النشطة في المجال الحيوي لسيميائية اللغة، والتي هيمنت على هذا الموضوع في خطاب الجابري، وهي ثنائية (العربي / الأعجمي). حيث يتعرض للغة العربية، التي يسجن فيها الجابري العقل العربي، وهي اللغة ذاتها أسيرة الأعرابي وسجينة عالمه الصحراوي، (الحسي / اللاتاريخي). هذا الازدواج لحبس داخل حبس، هو ما حمل الجابري على ما يبدو على المزوجة بين فصلين لعنوانين شبه متطابقين، نشر أولهما في (التراث والحادثة)، تحت عنوان (خصوصية العلاقة بين اللغة والفكر في الثقافة العربية)، وثانيهما في (تكوين العقل العربي)، تحت عنوان (الأعرابي صانع العالم العربي)، حيث يتضمن العنوان الأول الإشكالية الحابسة الأولى، في حين يتضمن الثاني الإشكالية الثانية الحابسة والمحبوسة في الأولى، في الوقت ذاته، ليستنتج في الأخير، أن (خصوصية العلاقة) تدل على أن اللغة العربية، هي مكون العقل العربي، والأعرابي صانع العالم العربي.

إن قراءتنا لخطاب الجابري، من هذه الزاوية، لا تتحصر في حكم القيم السالب من منطلق أيديولوجي، وإنما يركز على المغالطة المعرفية، التي بُني عليها هذا الخطاب. فهل صحيح أن (العلاقة بين اللغة والفكر) هي خصوصية عربية، كما يزعم الجابري؟ وهل صحيح ما يقوم للعربي من مقام الخصوصية الأنثروبولوجية هو أنه "يحب لغته إلى درجة التقديس" ويعتقد أنه الوحيد" الذي يستطيع الاستجابة لهذه اللغة، والارتفاع إلى مستوى التعبير البياني الرفيع الذي تتميز به؟

إن ثنائية (العرب / العجم)، هي ثنائية إستيمية سيميائية تاريخية مغلوبة، على الأقل في دراسة بنية العقل العربي، ذلك لأنه إذا كان الأعجمي، هو الذي لا يفصح ولا يبين كلامه، كما يؤكد الجابري، نقلا عن لسان العرب، فإن طباق العروبة والعجمة، يتمحور حول طباق البيان والفصاحة، لا حول الجنس والإثنية. فالعجمة ليست وقفا على الأعجمي. فالعربي يكون أعجميا، إذا لم يفصح ويبين. والأعجمي يكون عربيا إذا أفصح وأبان. ولذلك قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - "ليست

العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي" وفي هذا المعنى يقول محمد الغزالي - رحمه الله - "أنا قبطي عربي الإسلام"، وهي المقولة ذاتها التي تؤكد ما قال قبله ابن باديس رحمه الله "أنا أمازيغي عربي الإسلام".

ومن هنا، فإن جدلية الثنائية (عربي / أعجمي) هي جدلية مفتوحة، وليست مقفلة أو قائمة على مبدأ الثالث المرفوع، كما تصورها الجابري. فالاستعراب مسافة وسطى بين الإعجام والإعراب. وعن طريقه ينتفي الإعجام وينقلب إعرابا. وبعبارة أوضح، فإن الحاجز الإثني لا يرادفه حاجز لغوي سيميائي. بل هو قابل للتجاوز عن طريق التحول على مستوى اللسان في بعده السيميائي.

وتأسيسا على ذلك، يمكن أن نقول إن انغلاق الإشكاليات من هذا النوع في خطاب الجابري هو السمة المميزة، بل العلامة الفارقة في "إستمولوجية الجابري". ولئن كانت إشكالية الأحكام المطلقة تمثل إغلاقا، وهي ذاتها إشكالية اللغة، التي تمثل بكل ما في الكلمة من معنى، دارة منغلقة على نفسها، وعلى العقل الحبيس ضمن نطاقها. فلأن الجابري يستند إلى نظرية همبولت اللغوية منتهية الصلاحية، في (رؤية العالم)، التي أبطلتها اللسانيات الحديثة. ولنا أن نسأل، هل يمكن توظيف هذه النظرية الخاطئة كأساس أو تبرير نظري للجبرية اللغوية لدى الجابري، التي تريد حبس العقل ورؤيته للعالم "ككل أو كأجزاء" في سجن اللغة؟.

## 2.2 - في الخطاب الأركيوسيميائي عند أركون:

تكمّن إشكالية الخطاب في المشروع التقويضي للتراث الإسلامي عند أركون، في تعدد المناهج التي يعتمدها وفي تنوعها وتباينها، بل وتضاربها أحياناً، مما يجعل أسلوبه يبدو أكثر غموضاً وأشدّ تعقيداً. ولا يخفي أركون إفادته من تلك المناهج بغرض قراءة النص القرآني قراءة تزامنية تقدمية، وإخضاعه، كما يقول: "لمحك النقد التاريخي المقارن، وللتحليل الألسني والسيميائي، وللتأمل الفلسفي المتعلق بإنتاج المعنى"<sup>1</sup>. ويعتمد بشكل خاص على المنهجية الحفرية الأركيولوجية لميشال فوكو. ولا شك أن لهذه المنهجية ميزتها، في كونها منهجية حفرية، تبحث في مستوى آليات الخطاب والأنساق الذهنية، ودورها في تشكيل المعنى والتقيب عن الأعيه في إنتاج الحقيقة، لكن من عيوبها أنها تجعل سيرورة الخطاب لا تثبت على منهجية واحدة واضحة المعالم والحدود مما يجعله عرضة للتناقض والاضطراب والغموض.

إن أركون يعلن صراحة أن عدته المنهجية، تقوم على منجزات العلوم الإنسانية ومنهجياتها كالألسنية، والبنوية والسيميائية وعلم الاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا والتحليلات الفلسفية الجديدة مثل تفكيكية دريدا وسيميائية بارث وكريستيفا، والتحليل الأركيولوجي لميشال فوكو. بالإضافة إلى أسماء كثيرة لمفكرين آخرين تحفل بها مؤلفاته أمثال: ماركس، وفرويد، وليفي ستروس، والتوسير، وباشلار، وديرا، وبورديو، وريكور، وبروديل، وغويل، وغيرهم كثير. ويعد ميشال فوكو من أبرز الباحثين الذين يعتمد أركون على تحليلاتهم، بحيث نلفيه يثني عليه دائماً ممتدحاً منهجه بحجة أنه استطاع أن يتجاوز في دراسته وتحليلاته حدود غير المفكر فيه Le non-pensé إلى المستحيل التفكير فيه L'impensable.<sup>2</sup>

1- محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، تر، هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1،

1987، ص150

2- تتردد هذه المفاهيم كثيراً ضمن مشروع أركون. وهي مفاهيم مستمدة الأنثروبولوجيا التطبيقية.

لذلك فإن المتتبع لكتابات "أركون" لا يكاد يظفر بنتائج واضحة، لاستخدامه منهجية متعددة الرؤوس والمداخل، إذ تعددت لديه مستويات القراءة وتزاحمت دلالاتها وتباينت مستويات الخطاب وتناقضت أحيانا، في ظل تباين وتضارب ما أنتجته العلوم الإنسانية والاجتماعية، من مناهج بشتى فروعها، من التاريخ والأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع وعلم النفس، واللسانيات والسيميايات وعلم الأديان المقارن والفلسفة..

وهناك غموض وتناقضات أخرى، تمتد كذلك إلى المفاهيم والمصطلحات التي يستخدمها ويردها في خطابه، على نحو ملتبس، دون تأسيس واضح. ومنها: اللامفكر فيه، التفكيكية، التقطيع الميثي، الرمزية، الأسطورة، الأنسنة التاريخية، الخطاب السيميائي، الأبستمولوجيا المعرفية.. الخ. ويستند في قطاع واسع من مشروعه التقويضي للتراث العربي الإسلامي، إلى كثير من المفاهيم السيميائية النظرية على سبيل المثال، من أجل نقد الخطابات العربية المعاصرة، واختراق التراكمات الدلالية والسيمياية التي أنتجتها النصوص التراثية حول القرآن، بحثا عن المعنى السيميائي الأصلي للنص القرآني من خلال لحظة التلقي "الأصلية" الأولى.

وذلك وفق قراءة سيميائية تزامنية أركيولوجية، تنطلق من القرآن في كليته، مخترقة طبقات تلك النصوص، باعتبار النص القرآني ظاهرة لغوية، تعتمد على المجاز من أجل خلق الرأسمال السيميائي والرمزي، وأن اللغة الرمزية (السيمياية) تنبثق من شروط ممارسة ثقافية واجتماعية تاريخية، تعمل على حجب الدلالية الأصلية لصالح الدلالة الرمزية والسيمياية، التي لا بد منها، من أجل التوصل إلى التصورات الأكثر دوما<sup>1</sup>.

ويرى أركون أنه في سبيل استعادة تلك اللحظة "الأصلية" لتلقي القرآن الكريم. وهي لحظة مستمرة حتى الآن، في نظره، ينبغي إعادة طرحها "ب طرح مفهوم كلام

1- أركون: تاريخ الفكر، ص 40، 41. / أركون الاسلام، الأمس، والغد، م، س ص 202

الله طرحا إشكاليا ضمن التوجهات التي فتحها العلم المعاصر، ثم طرح مفهوم الكتابات المقدسة للمرة الأولى، في تاريخ الأديان، خارج نطاق أي تيولوجية"<sup>1</sup>.

بيد أن ذلك لا يتحقق، في اعتقاده، إلا باعتماد قراءة تراجعية، كما يسميها، ينبغي أن نعود فيها كما يقول: "إلى الماضي، ليس من أجل إسقاط حاجات المجتمعات الإسلامية المعاصرة ومشاكلها على النصوص الأساسية السابقة، كما يفعل علماء الدين والإصلاحيون، وإنما من أجل أن نتوصل إلى الآليات التاريخية العميقة والعوامل التاريخية، التي أنتجت هذه النصوص، وحددت لها وظائف معينة. وهذه هي القراءة التراجعية... ولكن - كما يقول - لا ينبغي أن نهمل في الوقت نفسه مسألة أن النصوص القديمة التي لا تزال حية وناشطة في مجتمعاتنا حتى اليوم، بصفتها نظاما أيديولوجيا خاصا من الاعتقاد والمعرفة، يصوغ المستقبل أو يساهم في تشكيله. ولهذا ينبغي علينا أن ندرس عملية التحول الطارئة على مضامين هذه النصوص ووظائفها الجديدة. وهذه هي المنهجية التقدمية"<sup>2</sup>.

وهنا يشرح أركون، كيف يمثل ذلك التراث، الذي تكون، منذ لحظة اكتمال الوحي وحتى نهاية القرن الرابع الهجري، عاكسا وحاجبا في الوقت نفسه. بمعنى أنه يعكس في الحالة الأولى "التصورات والتشكيلات المنطقية الاستطرادية أو أنواع المعارف والعلوم التي ظهرت في السياقات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة. وفي الحالة الثانية يمثل التراث حاجزا منيعا راحت سماكته تتزايد باستمرار مع الزمن وتمنع بالتالي رؤية الأحداث الفعلية والمكونات الأولية للتجربة التأسيسية، كما حصلت بالفعل. هذه الحالة التي يمثلها التراث بوصفه عاكسا وحاجبا في الوقت نفسه. وهو ما يستدعي القراءة المنهجية التقدمية العلمية، حسب أركون"<sup>3</sup>.

---

1- أركون: الفكر الإسلامي، قراءة علمية-تر، هاشم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 1987، ص120، 121.

2- محمد أركون: الإسلام، أمس والغد، م، س، ص164.

3- انظر كتاب أركون (تحليل الخطاب الديني. ترجمة هاشم صالح. بيروت: دار الطليعة، 2001)



إن الطبقات الدلالية التي أنتجتها القراءات التراثية، ليست المعنية وحدها بالاختراق لدى أركون، وإنما كذلك القراءات المعاصرة، ذات الطابع المدرسي الأكاديمي، التي باتت تعيد إنتاج تلك القراءات "الإستساخية" وتنتج آليات المحافظة عليها.

الأمر الذي يتطلب وضع أسس، لألسنية جديدة، تتيح اكتشاف "آليات" اللغة الدينية وطرائق اشتغالها<sup>1</sup>. ذلك لأن اللغة القرآنية سيميائية خاصة، على مستوى بنيتها الكلية من جهة (المرسل والمرسل إليه والرسالة) أو على مستوى مخاطبتها للوعي الكلي، من جهة العقل أو الوجدان والشعور. فإن اللغة الدينية تحول "العالم" إلى "علامة سيميائية" دالة على المطلق. أي أنها علامة كلية متجزئة إلى مجموعة من العلامات الفرعية (الآيات). إذ تحيل اللغة القرآنية إلى بنية العالم تلك، عن طريق حالة من "الإبهار" في وعي المتلقي أمام معجزة الخلق، التي تتجاوز قدرة الإنسان<sup>2</sup>.

غير أن أركون، على ما يبدو، يبحث عن "كلية" النص القرآني داخل "الظاهرة الإسلامية"، رغم أنه يبدي إقرارا بالاختلاف بينهما، حيث نجده يبحث عن هذه الكلية من خلال ممارسة الشعائر الدينية، وذلك على أساس أن بنية مجازية القرآن، لا تقع في القرآن وحده، بل في تحول النص إلى ممارسة شعائرية وتلاوة تعبدية<sup>3</sup>. لذلك فهو يصر على مجازية اللغة الدينية بصفة عامة، واللغة القرآنية بصفة خاصة، ويرفض التفرقة المعروفة في علوم القرآن بين ما هو مكي وبين ما هو مدني في القرآن. وهي تفرقة لا تتناول المضمون فقط، وإنما تطال الأسلوب أيضا. ومن هنا اضطر أركون في تحليله لسورة "التوبة" إلى الإقرار بأنها استثناء من الطابع المجازي للغة الدينية<sup>4</sup>.

1- الإسلام: الأمس والغدم، س، ص118.

2- الفكر الإسلامي، م، س، ص223.

3- الفكر الإسلامي مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية المؤتمر العلمي العالمي الثاني، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، 2009م، س، صص201، 218، 219، 279.

4- م، ن، ص97، 98.

وفي الواقع، أن هذا الإصرار على "مجازية اللغة الدينية، نابع من إشكالية مفهومه لكلية النص القرآني، المشار إليه سابقاً. وهو مفهوم يستند أساساً، على عدم الفصل بين المجاز اللغوي، والمجاز بالمعنى الأنثربولوجي. ذلك لأن عملية ممارسة الشعائر الدينية تحوّل النص إلى مجاز بالمعنى الأنثربولوجي. فغاية كل مسلم أن يصبح قرآناً متحركاً اقتداءً بالرسول - صلى الله عليه وسلم - الذي قالت عنه عائشة - رضي الله عنها-، إنه "كان قرآناً يمشي" و"كان خلقه القرآن". وقد عمق الخطاب الصوفي فكرة القرآن المُشخّص المتحرك من خلال الأقطاب والمريدين. كما أن "كلية النص" قد تكون أيضاً من منظور المسلم الذي يمارس تلك الشعائر، وليس بالضرورة أن تكون من منظور التحليل العلمي، الذي يسعى إلى تحقيق قراءة تزامنية، ذات طابع تاريخي، كما يرى أركون.

### 3.2 - مقارنة منهجية بين خطابي الجابري وأركون

يعد خطاب الجابري "أكثر منهجية وتركيزاً من أركون وأكثر عناية بالفرز والتصنيف، وأكثر اهتماماً بترتيب المقدمات واستخلاص النتائج، أي أكثر ميلاً إلى التظير والتأصيل، إذ يستند الجابري في ذلك على منهجية باشلار الابستمولوجية بمختلف تلويناتها وتطبيقاتها، وربما إيديولوجيتها، مقتصرًا في مباحثه على الثقافة العربية العالمية Scientisme. أي على الميادين العلمية والفكرية، ممثلة بالنحو والبلاغة والفقهاء والكلام والتصوف والفلسفة، دون سواها من مجالات الثقافة العربية الإسلامية. فهو من هذه الناحية، "مهتم بنقد الأدوات المنتجة للمعرفة بشكل عام في اللغة العربية"<sup>1</sup>. أما خطاب أركون، فهو الأكثر كشافاً عن طبقات النصوص، وأشد تعرية لما يدور في باطن العقل الإسلامي من الآليات اللاشعورية واللامعقولة<sup>2</sup>.

1- العقلانية والمشروع العربي، حوار مع الجابري، مجلة الوحدة، العدد 27/26، 1986

2- بن الوليد، يحيى: التراث والقراءة، دراسة في الخطاب النقدي المعاصر بالمغرب، المجلس الأعلى للثقافة،

القاهرة، 2003، ص109، 110

يستهدف بالنقد العقل الديني، اللاهوتي أي "العقل حين يكون خاضعا لمعطى الوحي، ويُقر بأنه إلهي، وأن دوره ينحصر في خدمة الوحي. أي فهم وتفهم ما ورد فيه من أحكام وتعاليم وإرشاد، ثم الاستنتاج والاستنباط"<sup>1</sup>. ومن ثمة يدخل في هذا الخطاب جميع الديانات مسيحية كانت أو يهودية، أو حتى وضعية، بالإضافة إلى التراث الرمزي مما أنتج باللغة العربية وداخل محيط الثقافة العربية، في مختلف العلوم والمعارف، أدباً كان أو شعراً؛ لكنه كان خارج محيط العقل الديني. بمعنى أنه يعنى بنقد الجانب اللاهوتي القدسي، ممثلاً بالوحي القرآني والممارسة النبوية، باعتبار أن هذا الجانب يشكل بامتياز ما يسميه منطقة اللامفكر فيه Le non-pensé، وهو ما ينبغي سبره واستقصاؤه للكشف عن محجوباته، والتقيب عما هو مستور. لهذه الأسباب يقول أركون: "فضلت استعمال مفهوم العقل الإسلامي على العقل العربي"<sup>2</sup>.

أما من حيث استراتيجية الخطابين النقدية، فخطاب الجابري يستبعد من مجاله النقدي نص القرآن، مقتصرًا على الخطابات، التي نشأت وانتظمت حول نص الوحي والحدث القرآني. ويبرر ذلك بقوله "إن من يفكر في النقد اللاهوتي، على غرار ذلك النقد اللاهوتي، الذي عرفته أوروبا (يقصد محمد أركون)<sup>3</sup>، يتجاهل الفرق بين الدين الإسلامي والدين المسيحي؛ الدين الإسلامي له كتاب مقدس لم يلحقه تغيير ولا تحريف منذ أن جمع في عهد عثمان، وليس هناك دليل قاطع على أن نوعاً من التحريف أو البتر أو التغيير، قد حدث، في فترة ما، بين نزول القرآن وجمعه"<sup>4</sup>.

ومن الملاحظ أيضاً، أن هناك فرقاً بين هذين الخطابين، من حيث منهج البحث وموضوعه وأهدافه، والرؤية النقدية. فخطاب الجابري، يغلب الطابع

---

1- محمد أركون، الفكر الإسلامي، ص 94

2- ينظر محمد أركون، أين الفكر الإسلامي، م، س

3- محمد أركون: الإسلام، أوروبا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ترجمة: هاشم صالح، دار الساقي، بيروت ط1، 1995، ص 145

4- محمد الجابري، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص

الإبستموسيميائي، والتأصيل الإبستيمي. أما خطاب أركون، فيستخدم في استراتيجيته النقدية منهجية متعددة الرؤوس، متداخلة الاختصاصات، يوظف فيها أكثر من أداة منهجية، ويفيد من غير كشف معرفي أو اتجاه عقلائي<sup>1</sup>.

أما بشأن الاختلاف، بين مرتكزات الخطابين، يقول الجابري: "وإذا شاء القارئ أن يتأكد، فليتناول أبحاث ودراسات زميلي وصديقي الدكتور محمد أركون.. إنه سيجد مثلاً أن مفهوم اللفظ / المعنى، ومفهوم الأصل / الفرع؛ يحتلان عندي موقعا مركزيا، أما الأخ أركون فقد نجد مفهوم (الأرثوذكسية أو مفهوم الرمز أو المخيال) تحتل عنده موقعا مركزيا"<sup>2</sup>. مما يعني "أن هاجس (النقد اللاهوتي) حاضر عنده وبوعي.. ولذلك فالزميل أركون محق تمام الحق في اختيار عبارة نقد العقل الإسلامي كعنوان لأبحاثه ودراساته"<sup>3</sup>.

وربما هذا ما جعل علي حرب يقول إن: "مشروع أركون يمتاز على المشاريع الأخرى بكونه مشروعاً ثورياً، ومنحى استئصالياً، يطال بالنقد والتفكيك الأصول والفروع، المرحلة التأسيسية والمراحل التي تلتها، الخطابات القديمة والخطاب المعاصر.. وهكذا فإن أركون يحاول الدخول إلى مناطق يستبدها المثقفون العرب والمسلمون من دائرة البحث والنقد... إن أركون هو الأجرأ على هذا الصعيد.. بذلك يفضح أركون ما ينطوي عليه التأسيس الإسلامي من علميات الحذف والتهميش أو القهر والكبت والنسيان"<sup>4</sup>.

وبناء على ذلك، اتهم البعض الجابري بانتهاج أسلوب التقيّة، من خلال قصر مشروع النقد وتركيزه على العقل العربي، دون العقل الديني اللاهوتي، لكن من

---

1- علي حرب: النص والحقيقة، نقد النص، النص والحقيقة: الممنوع والممتنع: المركز الثقافي العربي، 2000 ص 115، 116.

2- محمد الجابري، التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية 1991، ص 331.

3- م، ن، ص 331.

4- علي حرب، الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995 ص 131

جهته، دافع الجابري عن مشروعه بشدة، واعتبر أن اتهامه بالنقبة: "اتهاما رخيصا فعلاً، بل دنيئاً، لأنه لا يمكن إرجاعه إلى شيء آخر غير سوء النية"<sup>1</sup>. "أنا لا أستعمل النقبة ولم أعود عليها، وليس من طبعي الهروب من الموضوع بمثل هذه الآليات. إن اختيار عبارة (العقل العربي) هي بالنسبة إلي اختيار استراتيجي مبدئي منهجي"<sup>2</sup>.

والسؤال الذي قد يتبادر إلى الأذهان مفاده، هل هناك مسافة غائبة ما بين جراءة أركون ونقبة الجابري، يتعين البحث عنها، بشكل يتيح مقاربة إشكالية الخطاب الفلسفي في الساحة العربية عموماً والمغربية على وجه الخصوص؟ وإلى أي مدى يمكن أن يسهم الكشف عن هذه المسافة في تأسيس خطاب فلسفي عربي، يعمل على مقاربة المشكلات المطروحة، دون لف أو دوران، في مختلف المجالات الفكرية والثقافية والاجتماعية والنقدية ومنها الخطاب السيميائي؟

### 3- إشكالية التفكير السيميائي في النقد المغربي

لقد برز في الساحة النقدية المغربية عدد من الكتابات الفلسفية ترجمة وتأليفاً، تسعى لسد الخصاص الفلسفي، التي تشكو منه ساحتنا المغربية في هذا المجال. وإن كان عدد تلك الكتابات قليلاً جداً، مقارنة بحجم المقاربات النقدية المنجزة في ضوء النظرية السيميائية، فحسبها أنها حاولت حوض غمار التفكير الفلسفي بشأن العلامة السيميائية مقتفية آثارها ومساراتها وإشكالات البحث فيها ضمن مصادرها الغربية الأساسية. ونذكر منها، كتابات أحمد يوسف وسعيد بن كراد وطائع الحداوي، على سبيل المثال لا الحصر. إذ جاءت هذه المؤلفات في مجملها، معالجة لأهميات القضايا الاستشكالية في الفكر الغربي.

وهي إذ تتناول هذه الإشكالية، فإنها لا تتناولها باعتبارها إشكالية فلسفية صرف، وإنما باعتبارها نتيجة لمتغيرات ثقافية أفضت بالضرورة إلى تغيرات مقابلة

1- محمد الجابري، التراث والحداثة، م، س، ص 131

2- م، ن، ص 132.

في نظرة الإنسان إلى لغة التعبير بالعلامات السيميائية وإلى طرق استعمالها، ولاسيما لغة التعبير الأدبي. وإنها إذ تفعل ذلك فلأن الدراسات النقدية المغاربية التي ارتبطت ارتباطاً عضوياً لا انفصاماً له بالسيميائية في نسختها الغربية، تستند إلى نفس الرؤية الإبستمولوجية التي تشكلت ضمن فلسفة اللغة، التي أنتجت البيئة الثقافية الغربية في المقام الأول. ومهما بلغت مكابرة نقادنا فلا أحد يستطيع أن ينكر مآزق النقد السيميائي الذي أنتجته في تلك البيئة، ذات الرؤية المؤطرة للخطاب السيميائي نظرية ومنهجاً اصطلاحاً ومفاهيم وإجراءات.

حاول بعض النقاد المغاربة أن يعيدوا قراءة التراث الفلسفي المتعلق بالسيميائية لمقاربة إشكالية تأصيل مفاهيمها النظرية، سواء من خلال استثمار نتائج الفلسفة الغربية أو من خلال الارتكاز على معطيات التراث العربي القديم، إيماناً منهم بأن "مفهوم العلامة.. ليس وقفاً على اللسانيات أو حتى على السيميائيات الخاصة؛ ولكن يضرب بجذوره في تاريخ التفكير الفلسفي بجميع مشاربه الثقافية"<sup>1</sup>.

حيث تجلى أبرز تطور في هذا الاتجاه، في قيام بحوث متنوعة، ترجمة وعرضاً وتأليفاً، بخصوص العلامة وقضاياها الفلسفية وملايساتها المعرفية، إذ ألفت كتب وحررت مقالات وتنازلت المؤتمرات لتحقيق هذا المسعى. ولعلنا نذكر هنا جهود بعض النقاد والباحثين، خلال العقدين الأخيرين، الذين أدركوا ضرورة الانتقال من الترجمة وعرض النظريات والمقالات المتعددة في الثقافة الغربية، إلى التفكير والتنظير في مجال السيميائيات وقضاياها الإبستمولوجية. والسؤال الذي قد يتبادر إلى الأذهان، هو هل استفادت العملية النقدية من هذه البحوث الفلسفية؟ وهل هناك إشكاليات اعترضت هذه التجربة الفتية؟

---

1- أحمد يوسف: السيميائيات الواصفة؛ المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005، ص9.

هناك طائفة من الأعمال السيميائية الفلسفية، التي بدأت تظهر، في الساحة النقدية العربية، خلال العقدين الأخيرين. ومن الأمثلة على ذلك، ما ألفه أو ترجمه، في هذا المجال، كل من سعيد بن كراد، وسعيد الغانمي (السيمياء والتأويل لـ"روبرت شولز)، وحميد لحميداني وآخرين (الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، لـ"مارسيلو داسكال ط1، 1987) وعبد الرحمن بوعلي (السيميائيات أو نظرية العلامات لـ"جيرار دولودال ط1، 2000)، وأحمد يوسف (لدلالات المفتوحة: مقارنة سيميائية في فلسفة العلامة..). و(السيميائيات الواصفة؛ المنطق السيميائي وجبر العلامات، ط1، 2005).

وقد أشار معظم هؤلاء الباحثين إلى الإشكالات والانتشغالات، التي كانت تعترض أو تساور بناء المشروع السيميائي، وهم يعيدون النظر فيما ارتآه "دي سوسير" من انضواء اللسانيات العامة تحت شمولية السيميائيات؛ الأمر الذي لم يشاطره فيه بعض السيميائيين، أمثال "رولان بارث" و"كريستيفا" وحتى "جاك دريدا"<sup>1</sup>.

سنحاول قراءة هذه الإشكالية، في الخطاب المغربي، من خلال بعض الكتابات لباحثين إثنين في الساحة المغربية، باعتبارهما من أبرز الباحثين حضوراً في الساحة العربية وأكثرهم تمثيلاً للتفكير السيميائي، في المشهد النقدي المغربي، ترجمة وعرضاً للكتب والمقالات السيميائية الفلسفية ثم تأليفاً وتظييراً في هذا المجال. وهما الباحثان المغربيان أحمد يوسف، وسعيد بن كراد.

---

1- أحمد يوسف: السيميائيات الواصفة، م، ن، ص9.

### 1.3 - إشكالية التفكير السيميائي عند أحمد يوسف

من المحاولات التي التبتت باتجاه التفكير السيميائي في المشهد المغاربي، محاولة الباحث أحمد يوسف، الذي انتقل فيها من طريقة عرض النظرية السيميائية، والاشتغال عليها، إلى محاولة التفكير بشأن العلامة السيميائية وملابساتها الفلسفية من أجل فهم العلاقة بين الفلسفة والبحث السيميائي<sup>1</sup>. وربما يأتي ذلك انطلاقاً شعور الباحث بضرورة تأسيس خطاب سيميائي مغاربي وعربي معاصر يتعامل مع وعي الظاهرة النقدية السيميائية، وليس مع الظاهرة النقدية ذاتها فحسب، لأنّ الأول يطرح طرق العقلنة في خصوصية الأدوات الإجرائية والكشفية المستدعاة، في حين يقدم الثاني جاهزيات المشروع السيميائي الفكري الغربي، وممارساته النقدية بوصفها مشروعاً صالحاً لكل زمان ومكان، وصيغة ذات صبغة عالمية لا متناهية.

إنّ خطوة التفكير السيميائي، تتدرج ضمن الأصوات الداعية للخروج من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج، ومن استيراد الأجوبة إلى مشروعية التساؤل المستمر. إنّها دعوة إلى بناء منظومة أسئلة متحركة للنقد العربي المعاصر، يقدم من خلالها ذاته، ويبين مرجعيته الغائبة ببيان الأسس الفلسفية للسيميائية، للوصول إلى تنظيمها الفكري، وكشف منطلقاتها المعرفية، لولا أنها تأتي مع موسميات فكرية لباحثين يفضلون التنقل المستمر بين التخصصات.

وقد تجلّى ذلك، بوضوح في اهتمامه برسم الخطوط الرئيسية للنظرية السيميائية ولغتها الواصفة، ومقاربة أطرها المرجعية وامتداداتها التاريخية مقارنة فلسفية. ومن الأمثلة على ذلك، ما جاء في كتابين لهذا الباحث؛ هما (الدلالات المفتوحة: مقارنة سيميائية في فلسفة العلامة..) و(السيميائيات الواصفة؛ المنطق السيميائي وجبر العلامات). ونشير إلى أن أحمد يوسف، في هذين الكتابين، قد حاول خرق جدار الصمت، الذي تعاني منه السيميائية، على مستوى الخطاب

1- م، ن، ص، (المقدمة).



الفلسفي، في الواقع النقدي العربي، وعمل على مقارنة الأسس، التي تركز عليها فلسفة العلامة، فضلاً عن بيان اهتزاز الطروحات الفكرية والنقدية الغربية المعاصرة، مستعرضاً أهم الآراء الفلسفية، التي ثارت حول إشكالية المعنى، في فلسفة اللغة، منذ أرسطو إلى "بيرس وسوسير" مروراً بأبرز فلاسفة اللغة الحداثيين. وقد وقع اختيارنا على (السيمائيات الواصفة؛ المنطق السيميائي وجبر العلامات) لعرضه ومناقشة أهم ورد فيه من أفكار، باعتباره واحداً من النماذج، التي قد تعكس صورة من صور إشكالية التفكير السيميائي، في خطابنا النقدي المغاربي.

ففي هذا الكتاب (الدلالات المفتوحة..) قسّم المؤلف موضوع دراسته إلى خمسة فصول، مضافاً إليها مقدمة وخاتمة، حيث تناول في الفصل الأول، الفلسفة الأرسطية وامتداداتها في التفكير السيميائي. وقد ركز في هذا الفصل على مفهوم العلامة في سياق المحاولات الأولى، مشيراً إلى أن هاجس التفكير في الفلسفة القديمة، كان نتيجة لجدلية العلاقة بين اللغة والفكر، وبين الصور والأشياء من جهة، والكلمات والأشياء من جهة أخرى، انطلاقاً من "أن مفهوم العلامة ليس وفقاً - كما يعتقد إيكو - على اللسانيات، ولا حتى على السيميائيات الخاصة؛ ولكنه يضرب بجذوره في تاريخ التفكير الفلسفي، بجميع مشاربه الثقافية لكون اللغة - إذا استحضرنّا استعارة ميرلو بونتي - حيوية للإنسان (...). ولهذا يقتضي البحث في العلامة بوصفها بؤرة السيميائيات من زاوية تأمل تجليات التفكير السيميائي القديم، حتى يتسنى لنا فهم العلاقة، بين السيميائيات والفلسفة"<sup>1</sup>.

فيما فضل، في الفصل الثاني، مناقشة الخطاب الفلسفي الحديث، بوصفه الوريث الشرعي للفلسفة الأرسطية، وما نتج عنها من فلسفات قائمة على ثنائيات متشعبة بروح تفكير ديكارت الرياضي، كـ (المادة/ الشكل، العقل/ الإيمان، النفس/ الجسد..). وهي الثنائيات ذاتها التي شكلت أسس البحث اللساني السيميائي عند دي

1- السيميائيات الواصفة، م، ن، ص 19

سوسير وتشومسكي وغريماص، موضحا أهمية السيميائية من خلال بيانه لتوجهات النقد المعاصر القاضية بعزل الأدب عن الاهتمامات الجدّية للإنسان، وفصل الأدب عن التاريخ، وإتباع التحليل النصّي الذي يقود إلى استنتاجات مُقوّضة لذاتها، ونافية للقيم الإنسانية، ومبتعدة عن الدلالة النهائية التي يتضح معها المعنى الكليّ، مُتبنيّة أسلوب التلاعب بالعلامات، وغرابة التأويلات، وإساءة الاستقبال، والجنوح نحو تخييب المدلول، فضلاً عن بيان آلية اشتغال نقد ما بعد البنيوية بوصفه ممارسة فلسفية، واتجاهاً معادياً للإنسانية، لأنّه عمد إلى استبدال هذه الأخيرة بسلطة النص، وسلطة المعنى المتعدد.

أما الفصل الثالث، فخصه المؤلف لأنماط العلامة ووظائفها، محاولاً سرد أقصى ما يمكن من التحليلات الفلسفية القائمة على مبدأ الاستدلال المنطقي والتأويل ودينامية السيميوزيس، وصناعة سيرورة الدلالة، مستعرضاً الأقسام التسعة للعلامة، كما حددها أمبرتو إيكو. حيث راح يعيد مناقشة تلك الأقسام كل على حدة، في ضوء آراء فلسفية مختلفة، ومتباينة أحياناً، وصولاً إلى المبادئ، التي قامت عليها السيميائية المعاصرة وما أثّرت حولها من دراسات في مظانها الغربية.

بينما خص الفصل الرابع، بمعالجة صيغ تحقيق العلامة، بناء على ثنائية العلاقة "الاعتباطية والتعليلية". ومن بين تلك الصيغ، يذكر المؤلف العوامل النفسية، والسياق، ومنزلة العلامة، ثم يدلّف وهو يسرد جملة من المؤشرات والروابط، متعرضاً لها بالشرح والتحليل، وذلك، قبل أن يلتفت إلى وظائف العلامة ونشاطها؛ كالوظيفة الإبدالية، وعلاقة العلامة بالواقع، مكرراً فكرة الاعتباط والتعليل، التي تحكم مصير العلاقة بين الدال والمدلول.

أما العلامة الجمالية وأبعادها السيميائية، فكانت من نصيب الفصل الخامس، الذي ختم به المؤلف كتابه، حيث تطرق إلى الفلسفات، التي رفضت أن تتبوأ الجماليات منزلة عليا في شجرتها، قبل أن يستعرض تلك الفلسفات التي حظيت فيها

الجماليات باهتمام لافت. ولاسيما في فلسفة السيميائيات الخاصة، إذ ترك الكاتب العنان للجدل الحاصل، بين دعاة انفصال الفن واستقلاليته، فاسحا المجال لخطاب ما بعد الحداثة، لتمجيد الفن، خصوصا بعد سقوط "الأساطير الكبرى" في الفلسفتين الكانطية والديكارتية، وتراجع فلسفات سحر التنوير.

تلك هي، الموضوعات التي شغلت مؤلفنا بنفس القدر، التي شغلت به بناء المشروع السيميائي في الغرب، على حد تعبيره، "وهم يعيدون النظر فيما ارتآه سوسير من انضواء اللسانيات العامة تحت شمولية السيميائيات"<sup>1</sup>. وذلك بالعودة إلى الفلسفة التي تشكل حجر الزاوية في البناء السيميائي، رغم أنها لا تخلو من إشكالات ناتجة عن جدل وخلاف بين الفلاسفة بشأن ما يتأسس عليه الوجود من ثنائيات أو ثلاثيات أرباعيات. وهو الاختلاف الذي كان وراء ظهور اتجاهين أساسيين انبنت عليهما النظرية السيميائية المعاصرة؛ أحدهما ثنائي شيدت مبادئه على "الدال" و"المدلول" مع إهمال المرجع الخارجي (سوسير). وثانيهما ثلاثي، تأسست مبادئه على بروتوكول منطقي ثلاثي الأبعاد (بيرس)، يتناول العلامة من حيث هي (دال) والموضوع (مدلول) والمؤول (مرجع خارجي وداخلي). غير أن ذلك لا ينحصر في اختلاف التحديدات الفلسفية حول المفاهيم المقترحة بشأن العلامة فحسب، وإنما تتعلق بتباين المنطلقات والمرجعيات الإيديولوجية والعقائدية الدينية، وفي الالتزامات الأنطولوجية والمعرفية أيضا، مما جعل سؤال الباحث أحمد يوسف حول العلامة وقضاياها يظل مطروحا، ولا أظن أن هذا السؤال سيجد حلاً مقبولاً على المدى المنظور.

يبدو الكتاب جزءا من أطروحتين أنجزهما المؤلف خلال العقدتين الأخيرتين؛ إحداهما في "القراءات النسقية" وثانيتها "في فلسفة العلامة"، مشفوعا ببعض الآراء لمقالات منشورة للمؤلف في عدد من المجالات المحلية والدولية. لذلك فهو حصيلة تجربة سنوات من اشتغال المؤلف على الخطاب السيميائي، بحثا وتدريسا وتأطيرا

لبحوث أكاديمية أنجزت في هذا المجال. مما قد يدل على أن للكاتب مشروعاً عاماً ضمن أسئلته الأساسية وإشكالاته الكبرى، في مجموع أعماله الصادرة، منذ مطلع التسعينيات.

وبغض النظر عن غنى تجربة الكاتب السيميائية، وتمثيله للخطاب السيميائي المغربي، باحثاً وناقداً، في المحافل العربية والدولية، في هذا الميدان، فإن ما تضمنه كتابه هذا من أفكار ومصادر فلسفية، جاء تكراراً واجتراراً لمنتج منجزات العقل الغربي، وإعادة واضحة لذات البواعث، التي تتعلق بالتفكير الفلسفي، في الساحة الثقافية الغربية. ولم يفعل المؤلف سوى أن كررها وأعاد كتابتها باللغة العربية.

فجاء الكتاب عبارة عن خطاب تضمين لا خطاب مضمون. لذلك فقد لا نشط إذا ما وصفنا الكتاب، بكونه نسخة مشوهة، لكتابات غربية مكتوبة، بحروف عربية، يطغى عليه الأسلوب النقلى اللاعقلاني والطابع التقريرى، أكثر مما يتسم بالتفكير الفلسفى الرصين. ومن الأدلة على ذلك، كثرة النقول المتراحمة، والإحالات الغزيرة على المراجع الغربية، مع إغفال الإسهامات العربية، في ميدان البحث اللغوى إغفالاً شبه تام. وبما أن الكاتب مدين بكل شيء للخطاب الغربى، كما هو واضح، فقد جاء كتابه يعكس حالة من الاستغراق العرفانى للمنقول لدى الكاتب، والانتشاء بالتماهى مع تجارب وتصورات وأفكار هذا الخطاب، في حدود اشتراطات سلطة الذاكرة، لا في إطار التفكير الواعى والتحليل العقلانى. فكانت النتيجة أن غابت عن الكاتب الإشارة الى محطات كثيرة مهمة، وهو يسير في طريق سريع يكرر، بين علاماته، نفس الطقوس الموغلة في القدم، والتي عملت، على مدى ألفين وخمسمائة سنة الأخيرة، على تهميش السيميائية - حسب إيكو. ورغم ما ألف من الكتب لإنتاج الخطابات، بقى الجميع يتهرب، طوال هذه القرون، من الاعتراف بالسيميائيات كخطاب فلسفى<sup>1</sup>.

1- أمبتو إيكو: فلسفة اللغة، م، س، ص45.

إن هذا الخطاب يعكس في واقع، مظهرا من مظاهر الترابط البنوي بين قضايا التفكير السيميائي عند الباحث أحمد يوسف، وبين قضايا الخطاب العربي العام المحكوم بنموذج سلفي يبحث عن عقل في مملكة اللاعقل، لذلك فمن الطبيعي، أن نرى أحمد يوسف، يسبر في خطوط موازية مستقلا عن الفلسفة، وكأنه من هواة السياحة الفكرية الموسمية، التي يفضل فيها باحثون التنقل بين التخصصات عبر دروب وعرة.

وقد يظهر جانب من ذلك جليا، من خلال تلك المشقة، التي يعانيتها في عملية تكديس الأفكار والمفاهيم، ومدى مكابذته في سبيل الامساك بتلابيب إشكالية فلسفة العلامة ومقاربتها السيميائية، حيث نلفيه يجتهد من أجل أن يكون على قدر أكبر من الأمانة العلمية، لينقل بأقل أي تدخل نقدي ممكن، رأي أو مقولة من هنا أو من هناك، لكن غالبا ما تأتي المنقولات على غير ما يتوقع، تأتي في صورة قضايا قُتلت بحثا أو بضاعة راكدة لفظها الكثير من فلاسفة ومفكري الغرب أنفسهم. وقد يرتد ذلك، في اعتقادنا، إلى الرؤية الأكاديمية والمدرسية، التي تغطي فيها الصبغة التعليمية على التفكير الفلسفي الحر، الذي يهيمن فيه الطابع النقلي على الطابع العقلي، والتعامل مع المعلومات والأفكار على أنها صور طبق الأصل. وهذا ما تفعله عادة الكتب المدرسية، حينما "تقدم للطالب بـ"أمانة" خلاصة المقروء"<sup>1</sup>.

إن هكذا مقاربات، يسميها محمد عابد الجابري، مقاربات ذات البعد الواحد، لكونها تحاول جاهدة، أن تبني نفس البعد، الذي يتحدث منه صاحبها، فلا يتجاوز حدود العرض والتلخيص والتحليل<sup>2</sup>.

ومن تداعيات ذلك، أن تعامل الباحث في هذا الكتاب، مع الممكنات الذهنية على أنها ممكنات واقعية أو حقائق مسلم بها، حيث تنوب الذاكرة وبالتالي العاطفة واللاعقل، عن العقل، أو يكاد ينسحب عليه وصف الجابري حين يقول في هذا

1- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، م، س(المقدمة)، ص11.

2- ن، م، ص12.

المعنى: "إن من يعتمد سلطة الآخرين يجهد لا فكره، بل ذاكرته. وبالتالي فهو خطاب الذاكرة لا خطاب العقل، خطاب لا باسم ذات واعية، تمتلك استقلالها وتتمتع بكامل شخصيتها، بل باسم سلطة مرجعية توّظف الذاكرة وليس العقل، وهذا من الخطورة بمكان. ذلك أن المفاهيم في هذه الحالة ترتبط، لا بالواقع الذي يتحدث عنه الخطاب، بل واقع آخر هو الذي يؤسس في الوجدان النموذج- السلف صاحب السلطة المرجعية الموجّهة"<sup>1</sup>.

ولعل هذا ما يفسر في اعتقادي، هيمنة رتابة التكرار والاجترار، في سرد الوقائع والآراء المتباينة، مع غياب واضح للتحليل العميق للمعارف والمفاهيم النظرية، التي تطال مجال طرح الإشكاليات الأساسية الكبرى والحساسة، المرتبطة حقيقة بفلسفة العلامة وقضايا الخطابات السيميائية المعاصرة. بل لقد ظل هذا الخطاب يطفو على السطح، شبيها بخطابات أفل نجمها، من قبيل خطاب الوحدة العربية، والوحدة الإفريقية والاشتراكية وتحرير فلسطين، وهي خطابات ظلت سجيئة معادلة الحل ذات طرفين أو أطراف متدافعة على صعيد كل الخطاب، وهو ما قد يتجلى أثناء معادلة "التلازم الضروري" الذي يقيمه الفكر العربي بين أطراف مازالت كلها في عالم الإمكان (نقل وتوطين النظريات وتبييء المناهج الغربية في الثقافة العربية، ومنها السيميائية). الشيء الذي يسمح بإعطائها قيمة متباينة، بل ومتناقضة أحيانا، ويجعل الخطاب يسقط في تناقضات لا حل لها، بل يتحول إلى خطاب نقائص"<sup>2</sup>.

إن توظيف مفاهيم أو مقولات متعلقة بالعلامة، غير محددة الهوية، يمكن أن ترتبط بعلاقات تداخل إلى الدرجة التي تجعل بعضها ينوب عن بعضها الآخر، أو بعلاقات تدافع وتنافر إلى الدرجة التي تتحول إلى "بدائل" أو "أضداد"، قد يجعل الخطاب الذي ينتظمها فعلا خطاب نقائص، بحيث يجد الكاتب نفسه مجبرا على إعادة طرح الإشكاليات ذاتها دون أن اقتراح حلول لها، وهو ما قد تعكسه وتتضمنه عادة

1- م، ن، ص 198.

2- محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، م، س، ، ص 197.

كتابات أحمد يوسف. كما أن قراءة عجلي لتلك الكتابات، تجعلنا نقول إن الآراء التي يعالجها إنما هي آراء تجاوزتها النظرية السيميائية الأوروبية اللاتينية التي تكونت ضمن مشكلات التصورات البنيوية الشكلانية وما تلاها من تعديلات متتالية، انطلاقاً من "فلاديمير بروب مرورا بـ"غريماص وليفي ستروس وصولاً "رولان بارث، و"جاك دريدا".

ورغم أن السيميائية تراث لساني أوروبي حديث، يستند إلى ميراث فلسفي ومنطقي إغريقي قديم، فإن الباحث لم يجد غضاضة في إعادة تضخيم إشكالات هذا التراث بما يتقل كاهل الدارس العربي، لا كما تفعل الفلسفات الحديثة والمعاصرة بكل مذاهبها واتجاهاتها، بل بالخوض في متهاتات السجلات الإيديولوجية، ناهيك عن الخوض في السيميوطيقا الأمريكية، التي تكونت في خضم سجلات وإشكالات الفلسفة الأقلطونية والكانطية والنزعات التطورية والتصورات المنطقية والرياضية البراغماتية، التي كانت شائعة في القرن التاسع عشر.

ومن الواضح أن المصادر التي يمتح منها باحثنا أفكاره، شديدة الاهتمام بالفكر المجرد أكثر من اهتمامها بالتطبيق، وتولي الأولوية للقضايا الخلافية الفلسفية في مفاهيمها ومصطلحاتها أكثر من اهتمامها بما هو عملي أمبريقي. وفي هذا ما فيه من عسر في استيعاب المفاهيم النظرية، وإن لم يكن ذلك مستغرباً، فمصادر السيميائية الأوروبية، هي مصادر ألمانية وفرنسية ومن قبلها الروسية وبعض لغات أوروبا الشرقية، مولعة بالتجريد والميل إلى الصيغ غير المألوفة لأبناء الإنجليزية الذين يفضلون الإمبريقية والوضوح<sup>1</sup>.

ومن ثم فإن القارئ، قد لا يظفر بشيء ذي بال غير "تذكر" تلك لأفكار ذاتها التي أثرت حول الإشكالية ذاتها في الفلسفة الغربية، قديماً وحديثاً. فالكاتب بدلاً من أن يرصد إجابات محددة، راح يثير نفس الأسئلة تقريبا حول العلامة ماهية ومفهوما

1- محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر اط2، القاهرة 1997 ص2.

ونوعاً، والتي كان طرحها سابقوه من قبل. ومنها على سبيل المثال قوله: 'هل يمكن الانتهاء إلى القول بأن السيميائيات بوصفها مرادفة للمنطق هي فلسفة جديدة للعلم والمعرفة واللغة والتقنية؟! وهل يتمخض عنها قوانين عالمية للممارسة الدلالية؟! وهل نستطيع أن نعقل الأنساق السيميائية الدالة خارج دائرة المنطق السيميائي بمناحيه الأنطولوجية والميتافيزيقية والعلمية؟! وما هي الأسس التي قد يستند إليها هذا المنطق في تبني نظرية للحقيقة إن كان لها بيت تأوي إليه أو الاكتفاء بالبحث عن جواريتها إذ تعذر الولوج إلى مسكنها السحري؟!..<sup>1</sup>.

ورغم أن الكاتب بذل جهداً كبيراً في توظيف مفاهيم عديدة تنتمي إلى فلسفات متباينة وحقول منهجية متداخلة وقراءات مختلفة، وتقديمها للقارئ بطريقة يمكنه الرجوع إليها بسهولة ويسر لتأصيلها والربط بينها، لكننا نراه في مواضع أخرى كثيرة يتقيد ببعض المفاهيم بنفس الحدود والقيود التي تؤطرها في مظانها الأصلية، على الطريقة المدرسية، ولا يتعامل معها بحرية واسعة، وكأنها قوالب نهائية، رغم أنها مجرد أدوات إجرائية للعمل يمكن أن تستعيرها الخطابات الفلسفية من بعضها البعض، وتستعملها بالكيفية التي تجعلها منتجة للمعرفة لا مستهلكة لها.

ومن اللافت أن الكاتب يبدو حريصاً، على جمع وتكديس أقصى ما يمكن من المادة الفلسفية، آراء ومفاهيم ومصطلحات ثم عرضها بشيء من الإسهاب، أكثر من اهتمامه بالإطار الفلسفي، الذي يجب أن تقدم فيه، مما قد يفضي بالقارئ إلى الشعور بعدم جدوى التفكير الفلسفي باعتبار أن تكديس الحجارة، لا يعني بالضرورة، تأسيس بناء محكم الأركان، فكذاك جمع وتكديس المفاهيم والآراء، لا يشيد فلسفة أو يشكل خطاباً فلسفياً ذا شأن، يمكن الإتكاء عليه لرأب صدع المعرفة السيميائية، في مشهدنا النقدي العربي.

---

1- أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، المركز الثقافي العربي 2005



كما أن القارئ قد يخرج بانطباع عن أن الفلسفة الغربية باعتبارها تشكل الرافد الإبستمولوجي والمعرفي الوحيد المتاح للبحث السيميائي، وأن دراسة العلامة ماهية وطبيعة وتصنيفا، لا تمتلك جذورا في التراث الفلسفي العربي الغزير والمتنوع، في مجال البحث في العلامة وقضاياها، وبالتالي فليس للباحث العربي من حيلة سوى أن يلتفت إلى الفلسفة الغربية، ويستند على مقولاتها ومفاهيمها النظرية، إذا ما أراد الانفتاح على أدوات التفكير المنهجي لسد الثغرات المعرفية في الميادين الثقافية والنقدية، وأيضا، وهو الأهم، إذا ما رام أن يكتسب شرعية التفكير الفلسفي والبحث العلمي.

وبالإضافة إلى ما يتسم به الكتاب من تكرار واجترار واستطرادات، كما أشرنا، فإنه تغلب عليه أيضا، ظاهرة الكتابة المزدوجة وتناقض الآراء، وتعوزه الدقة والتمحيص على المستوى اللغوي. كما يفتقر إلى تماسك الأفكار وانسجامها ووضوحها، ويعاني من الجمل الطويلة والمبتورة، ويفتقد لأدوات الربط، كأن يضع أحيانا، فصل الكلام في موضع وصله، ووصله في موضع فصله، ناهيك عن بعض الأخطاء النحوية، مما يؤدي إلى عدم وضوح العبارة، وعدم وضوحها يفضي إلى عدم وضوح الفكرة. وربما هذا ما دفع المؤلف لأن يتموضع أحيانا، خارج السياق التاريخي فتراه يناقش قضية معينة ثم ما يلبث أن يرجع إلى الوراء ويتقدم إلى الأمام كرا تارة وقرأ تارة أخرى، دون مسوغات تتيح لأفكاره أن يأخذ بعضها برقاب البعض نحو نتيجة محددة أو هدف منشود.

كما أن التفكير السيميائي في هذا الكتاب، يبدو وكأنه مجرد حلقة في سلسلة من الأحداث التاريخية، حيث تعامل مع المفاهيم والمقولات والأفكار المذاهب الفلسفية أحيانا، ليس من جهة الخطأ والصواب، أو النفي والإثبات، وإنما اقتصر التعامل معها على أساس تحديد موضع تلك المفاهيم والمقولات والآراء من حتمية الأفكار بوصفها مجرد حد من الحدود في سلسلة العطل والمعلولات، يغلب عليها طابع الاستقراء الناقص المعيب. وليس من شك في أن شطط التعليل التاريخي، قد يفضي إلى القضاء على المعنى الحقيقي للفكرة أو المقولة أو المفهوم.

من هنا فقد تفقد أسئلة "أحمد يوسف" شرعيتها، وبخاصة إذا كانت من قبيل تلك التي دأب فلاسفة اللغة والسيميائيون على إثارتها في كل مكان وزمان، منذ أن وردت أول إشارة واضحة إلى السيميائية باعتبارها فرعاً من فروع الفلسفة، في مؤلف جون لوك John Locke، سنة 1690<sup>1</sup> وإلى الآن. مما يجعلنا نجاري بعض من يقول بأن جل الاشكاليات اللغوية المطروحة، تتعلق بالفلسفة ذاتها لا بالسيميائية فحسب. ذلك أن سبب المشكلات اللغوية -حسب فتجنشتين- يرجع أساساً لسوء تفسير صورنا الخاصة باللغة التي تتصف بأنها ذات عمق، وبخاصة حين تتعلق باضطرابات عميقة، جذورها ضاربة في أعماقنا بعمق صور لغتنا، ودلالاتها كبيرة بنفس قدر أهمية لغتنا<sup>2</sup>.

حتى وإن ذهب "زكي نجيب محمود" إلى القول بأن ما جرى العرف على تسميته بإشكالات إن هو إلا غموض في الرموز والعلامات اللغوية، ولو استقام لهذه الرموز والعلامات طريق استخدامها، لتبخرت تلك الاشكالات وزالت<sup>3</sup>، فإن ذلك لا يبر كل خطوة يخطوها أحمد يوسف في بحثه هذا.

وما دامت الفلسفة ليست، كما يصفها فؤاد زكريا، إلا سجلاً لأخطاء العقل البشري<sup>4</sup>. فإنه ليس من المفارقة، أن يشير كاتبنا إلى ما تشهده السيميائية في القرن الذي فرضت خلاله وجودها، باعتبارها اختصاصاً من الاختصاصات العلمية، ظهور مجموعة من التصريحات تنذر بموت العلامة. وقد تقر تلك التصريحات على المدى المنظور، بأزمة السيميائية ذاتها<sup>5</sup>. مما يعني ان السيميائية مازالت تعاني من التهميش

---

1- دانيا تشاندلر: أسس السيميائية، م، س، ص 29.

2- لودفيج فتجنشتين: بحوث فلسفية، ت: د. عزمي إسلام، الكويت 1990، ص 107 .

3- زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957، المقدمة، ص(ط).

4- زكريا إبراهيم: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، ط4، 1971ص19.

5- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، م، س، ص 43.

على مستوى الخطاب الفلسفي، رغم تزايد الاهتمام بها بنفس الإصرار الذي ميز الصمت الذي سبق وجودها.

ولئن نظرنا إلى كتاب الباحث أحمد يوسف، من زاوية ما قدم من حلول لا من زاوية ما أعاد طرحه من مشكلات، فلأن هناك طائفتين من الفلاسفة -حسب فؤاد كريا- فلاسفة المشكلة وفلاسفة الحل، فلاسفة السؤال وفلاسفة الجواب، فلاسفة لديهم سؤال عن كل شيء وفلاسفة لديهم الجواب عن كل شيء. لذلك فمن يتجشم عناء الفلسفة فعليه أن يختار الطريق المناسب نحو إحدى الطائفتين<sup>1</sup>، ونهيب بأستاذنا أحمد يوسف أن يختار أحد الطريقتين.

### 2.3 - إشكالية مفهوم فلسفة العلامة عند بن كراد

لا تشكل جهود بن كراد استثناء في هذا المجال، حيث تأتي جل أعماله كجزء مكمل لتقوية خط الاستمرارية في التفكير السيميائي الغربي، على حساب الحلقة الأضعف في خط تأصيل النقد العربي المعاصر، ويأتي إثباتا للمعقولية والعلمية في إطار لا يضاء بأشعته الذاتية إلا قليلا، فقد شكلت دراسات هذا الباحث - ترجمة وعرضا وتأليفا- بشأن كتابات "شارل سنדרس بيرس" حول العلامة، في السنوات القليلة الأخيرة، منعظا بارزا نحو المعين الأنجلوسكسوني في مجال البحث السيميائي المغربي، حيث تجاوز الباحث في ذلك، مجرد الاهتمام بنظرية "بيرس" ضمن حدود التاريخ للسيميائيات، والتعرض لمظاهر الاختلاف المصطلحاتي بين السيميولوجيا والسيميوطيقا بكون مصطلح "السيميولوجيا" فرنسي المنشأ (سوسير) تارة، وأن مصطلح "السيميوطيقا" أمريكي المنبت (ش. س. بورس) تارة أخرى، إلى قضايا أكثر عمقا تتصل بالسيميوزيس وصناعة سيرورة الدلالة وتأويل العلامة، وطرق البحث في مكوناتها وأنساقها وكيفية تشكل المعنى من قبل العلامات المجردة والمعزولة، باعتبارها آلية لكشف معنى الخطابات المجسدة، فضلا على محاولة

1- فؤاد زكريا: مشكلة الفلسفة، م، س، ص 18.

الباحث تبيان أسباب التآرجح بين حضور السيميوطيقا بوصفها علما تارة وبوصفها منهاجا تارة أخرى.

يرى بن كراد أن النظريات، ومنها السيميائيات، في أصولها الفلسفية هي التجسيد الأسمى لوعي حضاري يجد تعبيره الأمثل في طريقة التعاطي مع المنتج الإنساني بكل أشكاله، وخارج هذه الأصول، لا يمكن الحديث عن نظريات أو ممارسات مهما كان شكلها. ولهذا السبب، فإن عمليات النقل والتفاعل لا يمكن أن تتم من خلال مفاهيم أو مصطلحات تعين قضايا نصية فقط، أو تشير إلى مكونات الوقائع النصية فقط، بل تتم من خلال التفاعل مع هذه النظريات، عبر استيعاب أسسها الفلسفية أيضا، فما ينتمي إلى البعد الفلسفي التجريدي، هو وحده الذي يمكننا من إقامة جسور بين الثقافات المتنوعة وهو الذي يمكننا من استيعاب الحالات العامة للنظرية السيميائية، أما الممارسة فتعد التطبيق المخصوص، الذي يقود إلى إغناء هذه النظرية، من خلال تأطيرها بروؤية إستيمولوجية، مستمدة من فلسفة "بيرس" باعتباره المؤسس الفعلي للسيميائيات المعاصرة<sup>1</sup>.

ومن محاولاته في هذا الاتجاه، ما تضمنته كتبه، مترجمة كانت أو مؤلفة، وهي تحمل عناوين مستوحاة من السياق البيروسي ذاته، مثل، (كتابه: مسالك المعنى) أو ما نشره في مجلة علامات التي يرأسها، ومجلات أخرى، مغربية ودولية، من مقالات حول فلسفة "بيرس" مثل (السيرورة السيميائية والمقولات، السيميوزيس والتأويل، السيميائيات: النشأة والموضوع...) أو ما جاء في شكل تطبيقات، تزواج بين تصورات السيميولوجيا السوسيرية والسيميوطيقا البيروسية، كما هو الحال في (التأويل بين التناظر والتدلال، اللغة والعوالم العاربية، الترميز السايبي وبناء الهوية... الخ) .

1- سعيد بن كراد: السيميوزيس والقراءة والتأويل، مجلة علامات، المغرب، ع10، 1998، ص46.

لقد اخترنا للباحث في هذا سياق، كتابا موسوما بـ (مدخل إلى سميات ش س بيرس، صادر عن المركز الثقافي العربي 2006)، يتكون من خمسة فصول، ومقدمة وخاتمة، حيث قدم في الفصل الأول تصورا شاملا عن القضايا التي تثيرها نظرية المقولات، باعتبارها هي الأساس الذي سينطلق منه بيرس لصياغة مجموع تصوراته النظرية الخاصة بالسميات. فبدون استيعاب هذا الأساس الفلسفي، كما يرى، يصعب فهم الأبعاد الحقيقية للمقترحات النظرية، التي يقدمها بيرس في هذا الميدان. فيما ناقش في الفصل الثاني مسألة بناء العلامة في التصور السميائي الذي جاء به بيرس.

وفي هذا المجال، حدد من جهة، مكونات العلامة، وقام بتعريف كل مكون على حدة، ثم ناقش، من جهة ثانية، بعض قضايا التأويل استنادا إلى مبدئين؛ المبدأ الأول هو مبدأ القصور التمثيلي للعلامة. والمبدأ الثاني، هو مبدأ السميوز اللامتناهية. أما الفصل الثالث فخصه الباحث للتوزيع الثلاثي للعلامة. وهنا أشار إلى نظرية المقولات باعتبارها السند المعرفي الأساس الذي ارتكز عليه بيرس من أجل خلق سلسلة من التنويعات الخاصة بالعلامة. فكل عنصر من عناصر العلامة، قد يتوزع على علامات ثلاث، وكل علامة مرتبطة، وهذا هو الأساس، بأثر معنوي بعينه، أو بحكم منطقي خاص. وهذا التوزيع يعد، في تصور بيرس، استعادة لمجموعة من الظواهر، التي قد لا يستطيع فعل العلامة في شكله العام استيعابها.

أما في الفصل الرابع، فقد حاول فيه بن كراد إثارة مجموعة من القضايا الخاصة بالتأويل، كما تظهر من خلال بعض قضايا المؤول. فعلى عكس القائلين بأن العلامة لا يمكن أن تستقر على حال، من خلال سلسلة الإحالات التي يتحدث عنها "بيرس"، فإنه حاول إثبات أن هذه الحركية تعد إسهاما مميزا لنظرية بيرس في مجال التأويل. فاللغة نسق يوضح نفسه بنفسه، والمعنى لا يوجد خارج هذه اللغة. إنه موجود من خلال الإحالات وليس مودعا في محفل متعال، لا يدرك سره إلا الله، على حد تعبيره. وفي الفصل الخامس والأخير، ناقش انطلاقا من التأويل وقواعده، قضية القراءة والسميوز وموقع ما يسميه محفل التلقي في تصورات بيرس. فبيرس-

حسب الباحث - يصرح، دون موارد، أن التأويل ممكن، حتى وإن غاب الشخص المؤول، فالمؤول ليس في حاجة إلى شخص يقوم بالتأويل. من هذه الزاوية حاول أن يربط، تأسيساً على مقترحات إيكو، بين الطابع اللامتناهي للسميوز وبين الطوبيك (ويدل عند "إيكو" على فرضية سابقة للقراءة، حيث يرى أن التأويل انتقاء لمسار تأويلي، وهذا الانتقاء هو وليد الطوبيك، أي وليد الفرضيات الأولى الموجهة للقراءة). أول ما يصدم القارئ في هذا الكتاب، اضطرابه المنهجي في بناء الفصول، بحيث إنه بإمكان القارئ أن يقفز على الفصل الأول، ويباشر القراءة انطلاقاً من الفصل الثاني. وسيكون بإمكانه العودة من جديد إلى قراءة الفصل الأول، دون أي مبرر منهجي لذلك. رغم أن المنهجية تمثل إحدى الركائز الأساسية التي يشيد عليها التفكير الفلسفي.

أما من جهة التفكير السيميائي، لم تخرج هذه المحاولة، في التعامل مع سيميوطيقا بورس عن حاولاته الأخرى التي يطغى عليها الطابع النقلي التقريري، وبخاصة تلك التي تناولت أصول هذه النظرية، التاريخية وامتداداتها في العصر الحديث، (السيميائيات: النشأة والموضوع، السيرورة السيميائية والمقولات في فلسفة بيرس).

ومن ثم فإن ما جاء في هذا الكتاب، ليس أكثر من كونه طبعة عربية بحكم اللغة، التي نسخت بها بعض كتابات "بيرس" السيميائية، لا تختلف في صياغتها وفي درجة استيعابها للأصول عما تضمنته كتاباته الأخرى في هذا النطاق.

لذا فهي تقفد للسمّة المميزة لها، مما يجعلنا نصف أعمال هذا الباحث، بأنها ليست أصيلة حتى يمكن تصنيفها ضمن التفكير السيميائي، فإذا ما تجشمتنا مشقة التطواف عبر فصول هذا الكتاب نجده خطاباً مشوهاً يريد أن يقدم نفسه في صورة بناء فكري متماسك، أو على الأقل هذا ما نعتقد أنه يمثل طموحاً لدى الكاتب، لكنه في الحقيقة ليس سوى محاولة يسعى من خلالها الكاتب لتلبية حاجة النقد العربي في

الدرس السيميائي، وتقديم ما يعتقد أن الدارس في حاجة إليه في هذا الصدد لمعالجة النصوص معالجة سيميائية، لذلك نفيه إما مترجماً أو ملخصاً لجهود بورس في هذا المجال وإما شارحاً لها.

كما أن "بن كراد" يبدو حريصاً على إعطاء أمثلة على كل رأي أو مقولة، كلما أعوزته الحجة أو خذله الدليل أو البرهان، حيث يكثر من فتح أقواس، دون إغلاقها ووضع علامات تنصيص وإحالات، لا حصر لها. وقد يكون بعض من هذا أمراً مطلوباً في الأعمال الأكاديمية، لكن ما ينبغي مراعاته في الدرس الفلسفي، هو الإشارة إلى الآراء المتناقضة ومناقشة محتواها، والوقوف على مواطن القوة والضعف فيها. وقد أحصينا في مقال آخر له لا يتعدى عشرين صفحة، ما يقترب من خمسين تنصيماً وإحالة مرَّ عليها الباحث مر الكرام إلا لمأماً<sup>1</sup>.

الأمر الذي يجعل من السهولة، تصنيف جهود المؤلف، ضمن المحاولات، التي تقوم على اعتبارات بيداغوجية تعليمية، تهدف للتعريف بالسيميوطيقا الأنجلوسكسونية في الساحة النقدية العربية، أكثر منها محاولة لوضع أسس للتفكير السيميائي انطلاقاً من الفلسفة الفمبولوجية الأنجلوسكسونية والبرجماتية الأمريكية الأميركية في الاشتغال على النصوص الأدبية.

ورغم أن بن كراد، قد أتاحت له سعة اطلاعه على المراجع السيميوطيقية في الثقافة الإسبانية التي تحتفي بكثير من التراث الفلسفي الأمريكي في التعامل مع سيميوطيقا بيرس، بشكل غير مباشر، ما جعله من أكثر الباحثين اهتماماً بتمثل بالمنهج السيميوطيقي في وصف النصوص وتأويلها، فإننا وجدناه يطغى عليه الطابع الموسوعي، أكثر منه متخصصاً في السيميائيات فحسب. الأمر الذي يجعل مقارباته تتميز بالسطحية والعموم، لذا فهو يؤوب إلى "بيرس" كلما أراد خلاصاً من الصرامة

1- انظر: السرورة السيميائية والمقولات، قراءة في فلسفة بورس السيميائية، مجلة مدارات فلسفة، العدد 7

الصادرة عن الجمعية المغربية للفلسفة، سنة 2002

الشكلية، التي كرستها السيميائية الفرنسية، ويحيل عليه كلما، راودته النزعة الإنتقائية أثناء تركيزه على مصطلح معين أو مقولة استدعتها حاجة الباحث، لقراءة ظاهرة نصية أو تأويلها.

إذ أن المؤلف كثيرا ما يتردد في الإقدام على مناقشة آراء بيرس لمعرفة أن هكذا عملا، يكون محفوا بالمخاطر، لأن سيميوطيقا بيرس خلافا لسيميولوجيا سوسير، عملا فلسفيا ومغامرة نحو المجهول، تتطلب درجة من المعرفة المتخصصة، في غاية التعمق والدقة، وليس كافيا أن يكون الباحث متمكنا من اللغتين الإنجليزية والعربية فحسب، بل أن يكون متضلعا في السيميائية وفلسفة اللغة والفلسفة الفمولوجية، وعارفا بمختلف القضايا التي شغلت بيرس في مجال السيميوطيقا. ويقر بن كراد بكون مجموع كتابات بيرس، تتميز بنوع من التعقيد والتركيب، ويستدعى استحضار مرجعات فكرية متنوعة لفهم المقاصد العميقة لكل مقترح نظري<sup>1</sup>.

لذلك، فلا غرابة، أن تأتي كتابات بن كراد في هذا السياق، نتقا ومنتخبات، لا تسمن ولا تغني من جوع، بسبب غياب الخلفية الفلسفية العميقة، المؤسسة للرؤية الإيستميولوجية المؤطرة للمفاهيم والمقولات وسياقاتها التاريخية لدى الباحث. وهي خلفية تأتي كنتيجة حتمية أو حلقة، في سلسلة التطورات، التي شهدتها المجتمعات الغربية وما أفرزته من مشكلات، تصدى لحلها الفلاسفة والمفكرون. وهي مشكلات، ليس بالضرورة عاشتها أو ستعيشها المجتمعات العربية، مما يفضي بنقل حلول مختلفة ساقيا وتاريخيا، قد لا تكون متماثلة بالضرورة.

فإن المتتبع لجهود بن كراد، في ميدان المعرفة البيرونية، بكل تنوعاتها، يلاحظ أن السمة الغالبة عليها، هي الرغبة في رسم وإغلاق الحدود، على طريقة لعبة الدومينو، بحكم الشروط المتعارف عليها للفعل المعرفي في سيميائية باريس، بل إنه يفضل ألا يطيل النظر حتى إلى جملة التحولات، التي شهدتها الحركة المعرفية

1- سعيد بن كراد: السيميائيات والتأويل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ص، المقدمة.



لاحقاً، الفلسفة البراغماتية ومنها السيميائيات، فإن أي عمل نقدي - حسب بن كراد - لا يمكن الاعتراف بشرعيته إلا إذا التزم بالمعايير المحددة في فلسفة بيرس، كما وضعت أول مرة، ومن ضمنها صياغة موضوعات العملية النقدية وفروضها، بل ونتائجها في صورة خطاب ابستمولوجي مغلق، والوصول إلى هذه المرحلة هو ما يصبغ، في نظره، على المعرفة البورسية عنصر الشرعية دون سواها، لأن فلسفة بورس السيميائية تشكل الأساس الصلب الذي ستبنى عليه السيميائيات باعتبارها نظرية في المعرفة<sup>1</sup>.

ليس لذلك تفسير، إلا من جهة رؤية الباحث للسيميوطيقا البيرسية، من زاوية الصرامة المنهجية التي تتميز السيميائية الغريماشية. ولأنه على درجة عالية من الوضوح، في تمثل هذه النظرية، منهاجاً واصطلاحاً وإجراءات، فمن الطبيعي أن تكون حاجزاً منيعاً يحجب عليه الرؤية، في التفكير الفلسفي السيميائي، خارج إطارها، دون الالتفات إلى جملة التحولات التي شهدتها هذه النظرية.

الأمر الذي قد يثير افتراضات وتساؤلات بهذا الشأن، على نحو تلك، التي جاءت على لسان إدوارد سعيد إذ يقول: "لنفترض أن نظرية أو فكرة ما، تبرز نتيجة لظروف تاريخية معينة، وتكون مناسبة لتلك الظروف، فماذا يحدث لهذه الفكرة في ظروف مخالفة، ونظراً لأسباب جديدة، قد لا تقل قوة عن الشروط السابقة، إذا ما استعملت مرة ثانية، ومرة ثالثة كذلك في ظروف مغايرة للظروف المستجدة؟"<sup>2</sup>.

من أجل وضع نموذج معرفي، لتجاوز هذه الإشكالية، يستحضر إدوارد سعيد حواراً تفكيرياً بين لوكاتش وتلميذه غولدمان؛ حيث صاغ الأول نظرية حول التشيؤ (Chosification)، وقام تلميذه، فيما بعد بنقلها إلى مجال آخر، بعيداً عن المجال

1- سعيد بن كراد: السيرورة السيميائية والمقولات، قراءة في فلسفة بورس السيميائية، مجلة مدارات فلسفية، ص122.

2- إدوارد سعيد، عندما تتنافر النظريات، ترجمة: مصطفى كمال. مجلة بيت الحكمة، العدد 2، 1986، ص144.

الذي صيغت فيه، الأمر الذي ترتب عليه إشكالية فلسفية تتعلق بمدى شرعية هذا النقل، وبمسوغاته ومبرراته، خاصة إذا علمنا أن هناك وجهة نظر سائدة، تعد هذا النقل "خيانة" أو على الأقل، تحويرا وسوء تأويل<sup>1</sup>.

لكن السؤال الذي قد يبقى مؤداه، هل هناك حاجة في النقد المغربي إلى فلسفة سيميائية، لا تزال تعيش وضعا استشكاليا، قد لا تتخلص منه على المدى المنظور؟

من الواضح، أن الساحة النقدية المغربية والعربية، لا تزال تشكو من معضلة غياب خطاب فلسفي أصيل، على مستوى الرؤية والطرح، يستجيب للحاجات النقدية والثقافية دون وثوقية أو دوغمائية، يبدأ بالشك في ما هو قائم، ويعيد التساؤل فيما هو مسلم به، يتميز بالشمولية والنسقية الفكرية وسلامة الموقف، من المشكلات المطروحة، بحيث ينظر إليه، باعتباره الأداة المساعدة، على لفت نظر الناقد أو الباحث، إلى ما يجب أن يتوقعه، أو يبحث عنه في رحلته مع المعارف والنظريات الغربية من ناحية، والفكر النقدي من ناحية أخرى، حتى يتسنى له صياغة نموذج، لقراءة تنطلق من النص كنقطة ارتكاز أولى، لا يتعامل فيها القارئ مع النص باعتباره علامات شفافة بفضل الاستخدامات البلاغية والمجازية، فهذا النمط من القراءات، مات ولم يعد يملك حتى بسطاء النقاد البكاء على قبره، لكن القراءة المقصودة، هي تلك التي أصبحت تشكل إحدى إشكاليات النقد المعاصر، بعدما عمل الخطاب النقدي المغربي على الإغلاء من شأن الذات القارئة را هنا النص بمشيئة القارئ حيث لا معنى يمكن التعويل عليه، وبالتالي لا مرجع، يمكن الرجوع إليه.

فقد كشفت إشكالية الخطاب السيميائي، في النقد المغربي، على وجهها الحقيقي، وتجلت وكأنها إشكالية مرجعية رؤيوية في الأساس، تتصل باضطرابات الآراء وتناقضها، على مستوى مصادر المعرفة السيميائية، في مظانها الغربية، التي تأسست في مناخ معقد يتواصل عبر الفكر الغربي الحديث، بمختلف توجهاته، في سياق

---

1- م، ن، ص 144.

مراحله جميعها، ليشكل اتجاها واحدا يكرس مفهوم العلامة، في بعدها الإنساني، الوجودي والنسبي، نافيا عنها البعد الغيبي المطلق، يتخذ شكلا متطرفا، سرعان ما انقلب متراجعا إلى جذوره الأولى؛ الأسطوري، الديني والغيبي..

في هذا السياق، تشكلت رؤية غامضة، ضمن تصورات فلسفية خلافية، أربكت البحث في قضايا العلامة وملابساتها المتشعبة، حتى وإن تغيرت المعرفة السيميائية بخصوص العلاقة التقليدية، بين الدال والمدلول، فإنها بقيت حبيسة نظرة فلسفية، قائمة على مقصدية التشكيك، وليست قائمة على مقصدية المعرفة. إذ تأسست المنطلقات الأولى للمدرسة الإغريقية الشكلية على فكرة مفادها "أن الحواس من شأنها أن تخوننا، وأن المختصين يناقض بعضهم بعضا. وتبعا لذلك يجب عدم التصديق بكل ما يزعم، والتشكيك في كل ما يقدم ويقال<sup>1</sup>.

وبما أن هذه الإشكالية لم تأت من فراغ، كما أوضحنا، وإنما هي نتيجة لانعدام اليقين والتحديد المطلق لفلسفة العلامة، التي تساوقت، في اتجاهات مختلفة غير متميزة، يصعب ملاحقة جميع تمفصلاتها وتجلياتها في النقد الغربي، مما جعل بعض كبار الباحثين السيميائيين، في ظل هذا المناخ، يعتبر الحديث عن السيميائية باللاحدث. ولعل هذا ما حدا بـ"غريماص" إلى القول بأن أي حديث عن السيميائية يبقى مجرد اقتراحات أكثر من كونه مجالا معرفيا متميزا، بحيث لا تعدو كونها مجرد موضة سيكف حديث الناس عنها، في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات<sup>2</sup>.

ومن هنا، فلا غرو، أن يصيب الناقد العربي شيء من تلك العوائق والصعوبات، حينما يقرأ السيميائية، ويحاول أن يستوعبها ويتمثلها، ليجتهد فيها

---

1- سيزا قاسم، نعيم حامد أبوزيد: أنظمة العلامات، مقالات مترجمة ودراسات مدخل إلى السيمو طبقا، دار ابباس العصرية القاهرة 1986م ص14.

2- بشير تاوريريت: أجديات في فهم النقد السيميائي، محاضرات الملتقى الوطني الثاني، السيميائية والنص الأدبي، منشورات جامعة بسكرة، الجزائر، 15-16 أبريل 2002، ص207.

استنادا الى مظانها الغربية، بعيدا عن الإرث الفلسفي العربي المشترك مع الفلسفة الإغريقية والرومانية بكل بسجالاتها وإشكالاتها<sup>1</sup>.

لذلك فمن نافلة القول بأن هذا الخطاب يواجه حاليا مشكلة اضطراب على مستوى الرؤية الصحيحة والعميقة الواضحة أو أنه يعاني من تشوشها في ذهن الباحثين والنقاد، فذلك لأن الخلفيات المنهجية والمنطلقات الفلسفية للنظرية السيميائية، بشقيها الأوروبي والأمريكي، شديدة الخلاف والتباين. وهو ما تفسره كثرة المفاهيم النظرية وتعددتها واضطرابها فلسفيا. وحين يحصل ذلك فلا عجب عندئذ، أن تصبح السيميائية في الساحة المغاربية، لدى البعض تعني كل شيء ولا شيء في الوقت ذاته. إن معالجة إشكالية خطابنا السيميائي، وفق رؤية فلسفية، قد يمكننا من فهم السيميائية وكيفية نشأتها، وما هو الأثر الذي تتركه أو يمكن أن تتركه على الواقع النقدي، كي يتضح بعدئذ كيف يتطور الخطاب السيميائي وكيف يمكن أن يتطور. ولعل في استعراض مسار مرجعيات هذه النظرية، انطلاقا من أسسها الفلسفية ما قد يساعد على اكتشاف مسالك أخرى، يمكن أن تتيح كشف حيثيات الإشكاليات التي أضحت تسري في خطابنا السيميائي كالنار في الهشيم، بعد أن تشعبت المفاهيم النظرية وكادت أن تصل إلى حدّ تماهيتها بالموضوعة المنهجية لتغطي مساحة واسعة في ساحتنا النقدية<sup>2</sup>.

قد تبلغ إشكالية خطابنا النقدي مداها، إذا ما واطب التفكير الفلسفي المغاربي، على الطريقة ذاتها، باعتبار أن السيميائية منهجية للعلوم الإنسانية كافة، يصعب الإمساك بكل تلايبيها. فقد فجر الدارسون أنواعا مختلفة تندرج تحتها، كالسيميائية الطبيعية الكبرى والتحليلي السيمي... وقبل ذلك كان الأميركي "شارل بيرس" قد نهج نهجا فلسفيا منطقيًا وجعل من السيميائية إطارا مرجعيا يشمل كل الدراسات. ونذكر

1 محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب، ع 16، 2004، ص52.

2- علي محسن مجوم: السيميوطيقا ومشكلات الفلسفة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994، ص51، 52..

من الفرنسيين برييطو وبويسنس ومارتينييه وغريماص وكوكيه وأريفي ووكذا "بيير غيرو" الذي يؤيد ما قاله دي سوسير. ومن إيطاليا امبرتو إيكو، وغيره كثيرون<sup>1</sup>.

والأسئلة التي قد تظل تلاحق الدارسين في مشهدنا النقدي هي، إلى متى تبقى إثارة المسائل الخلافية قائمة، في ساحتنا النقدية والفكرية، حول المبادئ النظرية التي عجز الباحثون الغربيون أنفسهم عن تأطيرها إستيمولوجيا؟! وماذا يفيد دارسنا مثلا، التمييز بين العلامة وحامل العلامة، في ضوء مختلف السجلات وما أسفرت عنه، من نتائج يضرب بعضها بعضا؟! وماذا يعني، أن حامل العلامة في السيميائية الأوروبية (سوسير) هو (دال)، في حين هو (ممثل) في السيميائية الأوروبية (بيرس). ولماذا يخلط بيرس بين مصطلحي "العلامة" و"الممثل"<sup>2</sup>؟

وفي الأخير، يمكن القول، إن غياب النموذج الفلسفي العربي، الذي يواجه العالم كعلامة سيميائية كبرى، جعل الباحثين يتيهون في أرض بلا علامات ويخوضون مسالك وعرة، ليقعوا في متاهات صعبة، متشبعين بطموح مختلط بحمية تسعى لجعل هذا المنهج أو ذاك مفتاحا سحريا لكافة الراتجات وإشكالات الأنساق الدالة، اللسانية وغير اللسانية. غير أن هذا الطموح لا ينعكس على مستوى الإنجاز، فتأخذ تلك الحمية شكل التضخم الأحادي، ليكشف النقد عجزه عن استيعاب هموم المرحلة التاريخية، فتجده يعاني إلى جانب غموض المنهج واضطرابه، غموض اللغة الواصفة أو العالمة والمصطلح الدقيق، ويكون الناتج نصا نقديا فاسدا يساهم في تمييع المفاهيم وتشويه الذوق، والجنابة على الأدب التي تدفع الناس إلى إحداث القطيعة القاسية بين النص والقارئ<sup>3</sup>.

1- انظر كتب: مارسيلود اسكال: الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، ترجمة حميد حمداني وآخرين دار أفريقيا

الشرق، الدار البيضاء. الطبعة الأولى 1987.

2- أمبرتو إيكو: السيميائية وفلسفة اللغة، ص70.

3- إبراهيم رماني: الغموض في الشعر العربي، م، س، ص323.

وتعزو مجموعة من الدارسين المغاربة، هذه الإشكالية إلى أن مصدرها المنظومات التربوية والمؤسسات الجامعية والبحثية المغربية. حيث يرى محمد الأمراني، من خلال مقال له تحت عنوان: " من تدريس الفلسفة إلى التمرس على التفلسف" أن "فاعلية التفكير الفلسفي واكتساب مهارات التفلسف يتوقفان بالدرجة الأولى على نوع التربية والتعليم الجامعي، التي يتلقاها المتلقي، تلميذا كان أو طالبا. ذلك أن الفلسفة، ليست معرفة جاهزة للتلقين، بل هي ممارسة نقدية لأسس كل معرفة، نظرية أو عملية، ولأنها ممارسة نقدية فهي فعل تواصل، بقدر ما يفترض شروطا ومكونات في المرسل/ الملقى، وفي الرسالة ومضمونها، يفترض شروطا في المتلقي / المرسل إليه أيضا، دون إخلال بقناة الاتصال أو التشويش عليها"<sup>1</sup>.

وذلك في نظره، أن الفلسفة "لا تؤتي ثمارها ما لم يكن المتلقي قد تلقى، منذ نعومة أظافره في المؤسسات التعليمية- ناهيك عن المحيط الأسري والمجتمعي- تربية تنمي فيه قدرات الاعتماد على النفس واستعدادات التعلم الذاتي، فتغني شخصيته وتفتحها، هذا النوع من التربية والتكوين هو ما نسميه بالتمرس على التفلسف، وهي مرحلة بقدر ما تكون سابقة للدرس الفلسفي - بالمعنى الاصطلاحي - ومهيئة له، بقدر ما تكون محايثة له ومتوجة لمسيرته"<sup>2</sup>.

في حين شخص الباحث الزاوي بغورة واقع الفلسفة في الجزائر، من خلال زاويتين؛ زاوية الممارسات القائمة، وزاوية الإشكاليات المطروحة، مستعرضا العقبات المعرفية والصعوبات الواقعية، لينتهي القول بأن الخطاب الفلسفي في الجزائر، ليس بالضرورة هو "الخطاب الجامعي الأكاديمي أو خطاب المؤسسة الفلسفية، بل هو كذلك الخطاب الخارج عن المؤسسة والذي ينتشر في الكتابات

---

1- محمد الأمراني: من تدريس الفلسفة إلى التمرس على التفلسف، مجلة مدارات دارات فلسفية، الجمعية

الفلسفية المغربية، ع13، 2008، ص26.

2- م، ن، ص، 26.

السياسية والتاريخية والأدبية والصحفية، وفي العلوم الانسانية وخاصة في التاريخ وعلم الاجتماع وعلم النفس والأدب"<sup>1</sup>

ومن هنا يمكن القول على سبيل المثال، إن كتابات مالك بن نبي ومحمد أركون من الجزائر محمد عابد الجابري، وطه عبد الرحمن من المغرب، وأبو يعرب المرزوقي من تونس، وغيرهم، تعد كتابات فلسفية من خارج فضاء المنظومات التربوية والمؤسسات الجامعية. وهي كتابات أسهم بعضها في إشاعة روح التفكير السيميائي في الساحة المغاربية. لذلك لا ينبغي أن نحمل القطاعات المذكورة وحدها مشكلة الفلسفة في المغرب العربي. فهناك نماذج من الفلاسفة المغاربة لا ينتمون إلى المؤسسة الفلسفية الرسمية، بعيدا عن التخصص الفلسفي، ومع ذلك سجلوا حضورا لافتا عربيا ودوليا.

ويبدو أنه لو نظرنا إلى تلك المشكلات التي دأب على توصيفها السيميائيون سواء على المستوى التحليل أو الإجراء، لوجدنا أن جانبا كبيرا منها، يتمثل في غياب الرؤية الفلسفية الواضحة، التي تعمل على تأطير المفاهيم النظرية الأساسية بشأن العلامة. لكن قد يحدث أن تتقارب حولها تلك المفاهيم وتتوحد بشكل تخضع له النصوص طوعا أو كرها، إلا أنه غالبا ما يبقى تطبيقها إجرائيا بعيدا عن رؤية فلسفية واضحة المعالم والحدود، تأخذ بعين الاعتبار ملاسبات العلامة وإشكالياتها الفلسفية، وهو أمر يحيط به كثير اللبس. وهذا ما توضحه الآراء المختلفة لكبار المشتغلين على الحقل السيميائي ومنظريه في الغرب.

إن في ساحتنا المغاربية والعربية عموما، صعوبة ربط اشكالية تحليل النصوص الإبداعية بتلك الرؤية، لا يعدو أن تتجلى في حيرة الناقد في أبسط صورها. وبخاصة حين لا تحمل تلك الحيرة أي دلالات وأبعاد فلسفية أو إستمولوجية، كما هو الحال في كثرة الأسئلة المسطحة، التي غالبا ما تطرح

---

1- م، ن، ص 27.

بالإحاح في ساحتنا النقدية، بحثاً عن نقطة البداية، التي ينبغي أن ينطلق منها لمقاربة النص الأدبي.

حيث نجد "عبد المالك مرتاض" على سبيل المثال، يطرح جملة من الأسئلة التي تبحث عن إجابة مقنعة حول المنهج المراد استعماله في تناول أي ظاهرة إبداعية فيتساءل قائلاً: "من أين؟ إلى أين؟. وبأي منهج نفتحم النص؟!". وإذا كنا نوافقه في بعض ما يذهب إليه، فإننا نختلف معه حول النظرة الاختزالية لإشكالية المنهج بهذه الصورة السطحية. إذ تعد هذه النظرة مجرد تمويه شكلي جاهز، أصبح يتكئ عليه كثير من الدارسين، في كل مقاربة نقدية تقريباً<sup>1</sup>.

إن اختزال المنهج، على هذا النحو من التسطيح، واعتباره مجرد خطوات إجرائية مفصولة كلياً عن خلفيتها الفلسفية والابستمولوجية المؤطرة لها، قد يؤدي إلى توظيفها بشكل مشوه يفقدها الكثير من طاقتها الاجرائية، وأبعادها الفلسفية والإبستمولوجية. لقد نسي نقادنا أو تناسوا أن هذا المستوى في المنهج السيميائي أو في غيره من المناهج لا يشكل سوى مظهره الخارجي السطحي المرئي فحسب، وأن جذوره العميقة إنما تمتد لترتبط برؤية فلسفية وفكرية لا مرئية تشكل قاعدته المعرفية التي من دونها يفقد المنهج كل قوته وفاعليته ويتحول إلى جملة خطوات إجرائية فاقدة لكل حياة من شأنها الإساءة إلى الممارسة النقدية وتحريفها عن أبعادها ومراميها الحقيقية. مما يعني أن كل منهج يصدر عن رؤية تؤطره وتحدد له أفقه وأبعاده. وليس المنهج كما يعتقد بعض نقادنا.. مجرد وسيلة للبحث عن المعرفة وفحصها أو مجرد خطة مضبوطة بمقاييس وقواعد وطرق تساعد على الوصول إلى الحقيقة وتقديم الدليل عليها"<sup>2</sup>.

1- عبد العالي بوطيب: إشكالية المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ع1، 1997، ص130، 141.

2- م، ن، ص140.



وقد أثبتت التجربة النقدية أن مقولة فصل الأداة الإبستمولوجية عن سياقها الفكري والتاريخي مقولة خاطئة، فكثير من حملات ذلك السياق كانت حاضرة، في الممارسة الإجرائية، وما كان للمفاهيم أن تتجه تلك الوجهة، لولا أن السياق المعرفي كان الموجّه الرئيس لها. وهو ما يطرح إشكالية الخلفية المعرفية وأبعادها النظرية على مستوى الوعي النقدي، استيعابا وممارسة.

الأمر الذي يدفعنا إلى القول بأن النقد بوساطة النظرية السيميائية، معناه النقد من خلال منظومة مرجعية، تتشكل إحاثياتها الأساسية من محددات هذه النظرية ومكوناتها، وفي مقدمتها الموروث الثقافي والحضاري والمحيط الاجتماعي، والنظرة إلى العالم. وهكذا فإن السيميائية تحمل-شاءت أم أبت- آثار مكوناتها وبصمات واقعها الحضاري الذي تشكلت فيه. وهو ما يتطلب جهدا مضاعفا للانتقال من المستوى التحليل الإيديولوجي إلى مستوى التحليل الإيبستمولوجي لتقريب القارئ من مستوى الدراسة النقدية، سواء كانت أدبية أو ثقافية أو معرفية.

الخاتمة

## الخاتمة

لعل أبرز ما يمكن أن نخلص إليه في خاتمة هذا البحث، هو أن الخطاب السيميائي المغربي، كغيره من الخطابات النقدية العربية، جاء خطاباً مشروطاً بوجود خطاب سابق عنه هو الخطاب الغربي، لذلك كان من الضروري قراءة إشكالية هذا الخطاب في سياق ملابسات السيميائية، ضمن فواصلها المرجعية الغربية الكبرى، التي تبدو فيه في صورة ائتلاف، رغم كل الاختلافات الواضحة القائمة بين مكوناتها الأساسية، ورغم افتقارها إلى الوحدة واليقين والنظام.

ففي هذا الإطار، تبيّن لنا أن ما ثوّته مدونة الخطاب السيميائي المغربي، في الميادين التي اهتمت بها نظرياً، كان عبارة عن ترجمة لكتابات مختصين في السيميائيات عامة، والسيميائية الفرنسية على وجه التحديد، وأن مجمل الدراسات التطبيقية التي أنجزت في هذا المجال، ظلت رهينة لرؤية متشظية، سجت المحتوى العلمي للسيميائية في تكميم المفاهيم والمصطلحات والتأريخ لها، دون مساءلة هذه النظرية، في أبعادها الفلسفية ومرجعياتها الفكرية.

أما البحوث التي حاولت الانفلات من إسار هذه الرؤية، لتقدم النظرية السيميائية، في شكلها الصحيح، فهي في طريق البحث عن شرعية علمية في الساحة العربية. حيث مازالت التجربة السيميائية - على ما يبدو - تعاني من سؤال الوضع وسؤال المنهج والمصطلح وسؤال الخلفية الفكرية، كما أنها لا تزال تعاني من مشكلة اعتراف داخل البنية الفكرية المغربية والعربية، فعلى الرغم من مرور عقود من الزمن، غير قليلة على ولوج هذا الخطاب الساحة النقدية، فإنه مازال يبحث عن شرعية فعلية تسمح له بالانتقال والتفاعل والتداول.

ومما يزيد هذا الأمر استفحالا، تشتت جهود النقاد ونزوع بعضهم نحو تحدي القارئ الذي أصبح ما يُقدّم له من بيانات وخطاطات وترسيمات، أشبه بالمناهة التي

تتلاشى فيها معالم النص، في ظل افتقاره للشفرات الضرورية لتفكيكها. وهذا ما يجعل الخطاب السيميائي خطاباً نخبياً بامتياز.

إن ما تتميز به السيميائية من تعدد وتصعد أنطولوجي، على مستوى الذات العارفة، إلى جانب ما تثيره من أسئلة حول العلامة وقضاياها عبر فلسفة تقليدية أو ما يسمى فلسفة اللغة، جعل البعض يتعامل مع السيميائية، باعتبارها مجرد تمرين يعيد قراءة الاستعمالات اللغوية الموجودة في الأصل. ليس لفهم ما قيل فحسب. بل أيضاً لمعرفة ما كان يمكن أن يقال، دون تأصيل نظري. وهو ما تجلت مفعولاته، بمعنى من المعاني، على مستوى جزء هام من المدونة السيميائية المغاربية، في صورة إشكاليات شملت مختلف المستويات، النظرية والمنهجية والاصطلاحية...

طرحت السيميائية نفسها، بوصفها مجالاً واسعاً جداً، معجزاً، بما يوحي بأن أي أحد لا يدعي القدرة على الإمساك بتلابيب مفاهيمها الأساسية بشكل مترابط، حتى في حال الرجوع إلى مظانها الأصلية الفلسفية والنظرية والمنهجية. فهي من تعدد مدارسها واختلاف تياراتها وتباين روافدها ومرجعياتها، ما يجعلها محل اختلاف حتى بين منظريها، ناهيك عن انتقال حمولتها المعرفية إلى بيئة أخرى غير بيئتها، على نحو لا يبعث على الاطمئنان.

إن قطاعاً كبيراً من الخطاب السيميائي المغاربي، تعامل مع النظرية السيميائية، تعاملات تاريخياً انتقائياً متقطعاً وتسجيلياً، في صورة تنقذ إلى المنظور التاريخي الذي يقرأ السيميائية في سياقها الشامل، الثقافي والحضاري، ليس على أنها مسار طويل في البحث في قضايا العلامة، وإنما بوصفها مظهراً لنموذج مجموعة مفكرين في النقد الغربي الحديث والمعاصر، فعجت عندئذ الدراسات السيميائية بأسماء معدودة، حديثين ومعاصرين، تبدأ في أحسن الأحوال بـ"دو سوسير وبييرس" وتكاد تنتهي عند "رولان بارت وأمرطو إيكو وغريماص". هذا مع العلم أن تاريخ النظرية السيميائية يشكل سلسلة متصلة الحلقات ضمن بنية فلسفية متكاملة، من "أرسطو

والرواقيين إلى بيرس وسوسير"، وإن تباينت أشكالها وتعددت ألوانها، فإن جوهرها يظل واحداً، ساكناً في أعماقها، يعمل على توجيه تجلياتها، في كل زمان ومكان.

ما يميز مدونة الخطاب السيميائي المغربي، طابعها الأكاديمي المدرسي التقليدي الذي تنقسم فيه أعمال الباحثين وأطروحاتهم الجامعية إلى قسمين؛ قسم معجمي، يتضمن عرضاً نظرياً سكونياً لجملة من المبادئ السيميائية، والمسلمات المعلّقة في سماء التجريد. وقسم إجرائي تُلبس فيه تلك المجردات النظرية ما يناسبها من كسوة مفصلة سلفاً.

يتضح إصرار بعض الدارسين على الطرح النظري التجزيئي للسيميائية، وعرض مفاهيم بالتقسيم الممجوج، والتعامل مع مفرداتها المجردة، على نحو تعددت فيه مداخلها، واتسعت متصوراتها، بشكل عمَل على تعميق حالة الانقسام بين الدارسين، حول أبسط مفاهيمها النظرية. بل وجدنا أن بعضهم ينخرط أحياناً، في مهاترات تسيء إلى العمل النقدي، إلى جانب، ولوج متهات لا مخرج منها، من قبيل، هل هي علم أم نظرية أم أنها مجرد تقليعة وموضة لا أكثر؟

حاول هذا الخطاب التنويع من روافده والجمع بين النظريات الحداثيّة والدرس البلاغي العربي القديم، لتأصيل المنهج السيميائي المعاصر، من منطلقات تراثية، لكن ذلك لم يأت إلا من باب إسقاط الشاهد على الغائب، ومن باب مقارنة بعض البلاغيين العرب بنقاد وباحثين حداثيين غربيين، كتلك التي تمت بين "جان كوهين والجاحظ، وجاكوبسون" و"ابن خلون وغريماص وفخر الرازي"... إلخ. فكثيراً ما تسلخ الأراء والمقولات من سياقها وتعزل عن إطارها، بدافع الرغبة في إثبات "الأصالة التراثية" و"السبق التاريخي" للتراث النقدي العربي، مما أدى إلى عدم التقيد بالنظرة العلمية الموضوعية، وأفضى ببعض الممارسات النقدية إلى مهاوي المنهج المقارن التقليدي التاريخي، والسقوط في دائرة تأكيد مقولات النظرية الحداثيّة وتأسيس شرعية الحاضر، انطلاقاً من الماضي، على حساب الماضي. إذ لم تكن العودة إلى "عبد

القاهر الجرجاني" أو إلى غيره من البلاغيين، على سبيل المثال، إلا لتأكيد صحة مقولات "سوسير" اللسانية، ومقولات غيره من النقاد الغربيين.

يبدو الخطاب المغربي في نسخته السيميائية، نموذجا نقديا متوترا، حيث ألفيناه يسعى لبلورة اتجاه سيميائي في النقد العربي في إطار يبحث فيه عن علامة في أرض بلا علامات، بين سيميائية غربية، مشبعة بالأسئلة الفلسفية، والمطرحات النظرية والمنهجية، المتعلقة بأزمة العلامة أو موتها، وبين وعي نقدي عربي مأزوم، منقل بطموح متناقض يبحث عن أسباب ووسائل لمد الجسور في التراث النقدي العربي القديم، وإضفاء الطابع البلاغي والنحوي الدرس السيميائي العربي بغرض ربط الماضي بالحاضر وتأسيس مرتكزات لتأصيل قراءة تنهض بقضايا العلامة بكل حمولتها الدلالية؛ الثقافية والتاريخية والحضارية، في سياق قطيعة الحداثة الغربية، التي لا تفتأ تقض، بلا رحمة، مضجع علم الدلالة ونظريات اللغة، وكل ما يتعلق بقضايا العلامة بشطريها (الدال والمدلول) .

يظهر خطابنا السيميائي المغربي، وكأنه مرآة تعكس أحد مظاهر "العصاب العربي الجماعي"، والعصاب، حسب نظرية فرويد، هو كل خلل أو اضطراب ذي طبيعة نفسية، يصيب الشخصية أو جزءا منها، نتيجة تمركزها حول "عقدة نفسية". والعقدة المقصودة ههنا، هي "عقدة التثبيت على التراث" أو "عقدة الذوبان في الآخر" باعتبار كليتهما نكوصا وانفصاما عن الواقع سواء كان ذلك ارتدادا إلى الماضي، أو جاء تطلعا إلى مواكبة الآخر في الحاضر.

وعندما نتحدث عن هذا الخطاب في شقه النكوصي، فإننا لا نعمه ليشمل جميع مكونات المشهد العربي، وإنما نقصد به حصرا الخطاب المعصوب (المصاب بالعصاب)، الذي تنتجه وتعيد إنتاجه شريحة من الباحثين والدارسين في مشهدها المغربي، وبما أن عصابية هذا الخطاب تكمن في تثبيته على الماضي، بدعوى المحافظة على الخصوصية الثقافية والحضارية والتاريخية، فإنه يجد مبرراته

ودوافعه اللاشعورية أحيانا في إجابات الحاضر. أما عصابية هذا الخطاب في شقه الانفصامي، فيتجلى في شكل ردة فعل عنيفة تعكس موقفا ضمنيا من الثقافة المعاصرة. ومن هنا يبدو الخطاب السيميائي "معصوبا" في سياق ثنائية شالّة مؤداها: لا أصالة إلا في مواجهة الحداثة الغربية، ولا معاصرة إلا في مواجهة القطيعة مع الموروث العربي.

جاءت إشكالية خطابنا السيميائي معقدة ومتراكبة في سياق إبستمولوجي محفوف بالألغام والخلافات المعرفية، حيث يصعب إيجاد رابط مشترك لخيوطها في حقل يتعرض للتشويش النظري والمنهجي والاصطلاحي المتزايد باستمرار، يند فيه الادعاء بامتلاك القدرة على التحكم في كل حيثياتها ومفاصلها.

وتأسيسا على ذلك يمكن القول، إنه بعد مساءلة مدونة هذا الخطاب، من وجهات نظر مختلفة؛ معرفية ومنهجية واصطلاحية، شملت منطلقاته الفلسفية النظرية واتجاهاته النقدية، وجدناه في الواقع، ليس خطابا واحدا، كما كنا قد تصورناه في بداية البحث، وإنما جاء أشكالا لما قبل الخطاب السيميائي المتشظي على مستوى سطح المرجعيات التي يمتح منها النقاد، فمنها ما يشبه شكل الخطاب الأكاديمي المتمسك بالمرجعية الغربية ذات الأصول الشكلائية واللسانية والأنثربولوجية والمنطقية، التي غالبا ما يحاسب الإبداع العربي في ضوء وصفاتها المعرفية ومقتضياتها المنهجية، ومنها ما جاء في هيئة خطاب انطباعي مسهب في الوصف والمغرق في الأدلجة، وكثيرا ما يتميز هذا النوع من وهم الخطاب بالعجز والقصور في مراودة النص الأدبي. كما أن ما يدعى خطابا أكاديميا لم يكن في كل الحالات نافعا، فكثيرا ما يسقط في مهاوي العِلْمانية التي تخنق حريته وتحد من إبداعيته. مما يدفعنا إلى القول إنه ليس ثمة خطاب سيميائي جاهز، وإنما هناك تجربة نقدية لها حيزها الذاتي والثقافي وهمومها وطرحها ومنطلقاتها ووضعها الإبستيمي الذي يجعلها تتميز من غيرها.

يبدو لنا ما يسمى -جدلاً- خطاباً نقدياً سيميائياً في ساحة عرباء، يختلط فيها الحابل بالنابل، يُرى فيها الدارس مقبلاً مدبراً، في حالة من الكر والفر، ليس في تحليل البنيات النصية من مناظير سيميائية مختلفة ومتعددة، وتتويع القراءات والمقاربات. وهذا هو المطلوب، وإنما في إنتاج إشكاليات نظرية جديدة تقدم تصورات غامضة حول الدرس السيميائي بشكل عام. وقد وجد هذا الخلط صده لدى بعض الدارسين ممن يفضلون أن ينشطوا في إطار الغموض لافتقارهم للمرجعيات المعرفية الواضحة. ولولا وجود سيميائيين مغاربيين حاولوا، بما أوتوا من طاقات ومؤهلات، أن يعرفوا بالسيميائيات ومدارسها لا سيما المدرسة الأوروبية المتمثلة في مدرسة باريس، والمدرسة الأمريكية التي تستمد نسغها من كتابات بيرس، وسعوا إلى تجديد بعض جوانبها بالنظر إلى ما عرفته العلوم الإنسانية، عموماً، من تطورات وطفرات، لما كانت هناك دراسة سيميائية عربية تحمل هذا المسمى..

أما على المستوى المنهج، فإن الحديث عن تطبيقه على الوجه المطلوب، ظهر لنا في غير محله. حيث كان "تطبيقه" على الأقل في النقد المغربي، بمثابة إعادة اختراع، حيث كانت الممارسة فيه، تكاد تأتي مكثفة بذاتها، ويأتي وصفها خارج هذا الإطار محكوماً عليها سلفاً بالعقم وعدم الجدوى، باعتبار أن التحليل السيميائي، في تصور الكثيرين، عملية هدم وبناء مستمرة، مما جعل حظ الواحد منهم، في أحسن الأحوال، لا يكاد يتعدى درجة فهم الحد الأدنى المرتجى للنظرية ومبادئها الأساسية. وقد يفلح هذا في إنجاز دراسة أو اثنتين، وقد يستقل ذاك بمدونة بأكملها على حدة، لكن يبقى التطبيق المحض في الحالين، دون حد أدنى من الابتكار والإضافة، وخالياً من أي نفس إبداعية في هذا المجال. وقد ينظر إلى ذلك من باب المستحيل. ولو كانت هناك عقوبات في القانون الدولي تُجرّم من يشوه النظريات العلمية ومناهجها ومصطلحيتها، لَزُجَّ ببعض الدارسين المغاربيين، في غياهب السجون، فيما يبقى البعض الآخر مطارداً من طرف شرطة الأنتربول..



لذلك يمكن القول إن الخطاب السيميائي المغربي، يعاني من إشكاليتين إثنيتين: إشكالية الرؤية النقدية، وفقدان النظرة التاريخية، فكان من الطبيعي أن تأتي النتيجة بقايا من تراث يكرر نفسه في صورة مجزأة تتميز بالتلفيق والانحراف والانتقائية، أو بضاعة مستوردة رديئة، ونقلا مشوها للسيميائية وحمولتها المعرفية. ولما كان المنهج السيميائي هو رؤية تتعكس مظاهرها على مستوى خارطة براعة إختراع الناقد، فإن متلقي الخطاب السيميائي المغربي، قد لا يعثر على عملية نقدية تتمثل هذه الرؤية، إلا نادرا، فغالبا ما يقف أمام وصفات جاهزة، محددة سلفا، يضطر فيها صاحبها اضطرارا بين الفينة والأخرى، إلى شرح مبدأ معين أو تحديد مفهوم مصطلح من المصطلحات المترجمة، دون روية في ورشة العمل النقدية.

يتسم المنهج، في كثير من جوانبه، بالتناقض بين مكوناته الأساسية، وخطواته الإجرائية والكشفية، مما شكل في الغالب، انعطافات غامضة ومبهمة، كثيرا ما تقضي إلى عدم وضوح الرؤية المنهجية في مجمل العملية النقدية، وبخاصة حين تتشابه المصطلحات والطرائق والنماذج وتصل إلى درجة التعقيد الذي يعكس ارتباكا غير مبرر في فهم النظرية السيميائية وتطبيقاتها العملية.

من الملاحظ أن الدارسين في المجال السيميائي، مهما ادعوا لأنفسها من قوام العلمية والموضوعية، فإن خصوبة منجزاتهم، تظل مرهونة بمدى تمثيل الناقد للمعرفة السيميائية وامتلاكه لخطواتها المنهجية وعمق حدوسه ورحابة ساحة تحريك أدواتها وإجراءاتها الأساسية.. فكثيرا ما يتدثر بعض نقادنا بالمنهج السيميائي، ويتبنون إجراءاته الكشفية، دون تكييفها لتناسب الإبداع العربي، فيقعون من حيث لا يشعرون تحت تأثير هيمنة مرجعياتها الممسوخة، وينخرطون في إشكالياتها، النظرية والمنهجية والاصطلاحية المشوهة.

إن المصطلحات المستعملة في المدونة المدروسة، كانت في أغلبها ألفاظا معجمية لغوية أكثر منها اصطلاحية، وبالتالي جاءت تعكس مدى عمق إشكالية

الوضع والتسمية، وإشكالية التعدد والغموض والاضطراب، كما أن الكثير منها لم يكن نابعا من صميم البحث السيميائي، وإنما كان عبارة عن استعارات عشوائية من حقول معرفية أخراة، حدائية وتراثية حيناً ومعربة أحيانا، لذلك فلا غرو أن تأتي بعض الدراسات خليطاً هجيناً يسم الخطاب السيميائي في هذا المجال بميسم الارتباك والابتسار.

يفتقر الخطاب السيميائي إلى العديد من المصطلحات الموحدّة، وأحيانا تستخدم مصطلحات فجّة وفضفاضة من باب الشقشقة اللغوية من دون موجب. وهذا لافتقاد الساحة النقدية إلى تقاليد نقدية تَمَثِّلُ الناقدَ على أساس أنه سلطة عليا؛ قوله قطعي وحُكْمُه فصلُ الخطاب. ويرجع ذلك إلى غياب رابطة وطنية أو عربية للنقاد، تبحث المسائل المتعلقة بالنقد وتؤطرها. كما أنه، وتحت إرغام التراكم المتأثر بمحاولات الاقتراض والترجمات الجزئية لفصول بسيطة من كتب، لا تفهم في سياقاتها الأصلية إلا في ضوء توجهات ذات جذور معرفية بعيدة في الزمن ومتدرجة عبره ومن خلاله، تبدو هذه المفاهيم والمصطلحات والسيرورات الإجرائية المفصولة، كما لو كانت هي الشكل الجوهرية والحقيقي للعلم المقترض. فنتج عن ذلك خللان؛ خلل في تمثّل المفهوم، وخلل في تمثيل المعرفة الموجهة من قبله. ومن ثمة جاء كل جهد نظري مهددا بالفشل. ومن هنا اتصفت الدراسات السيميائية في النقد المغاربي، بكونها عبارة عن محاولات مسترسلة، تتأرجح بين اتخاذ موقف وتحديد رؤية واختيار منهج. وفي الوقت الذي انخرط فيه بعض الدارسين في محاولة متواصلة للبحث عن الطريق، فضل البعض الآخر، التقوق والانغلاق داخل حقل معرفي معين، فبدت الفجوة عميقة بين الرؤية النقدية والنظرية منجهاة، من جهة، والممارسة والتطبيق، من جهة أخرى.

تفتقر مدونات الدارسين في قطاع كبير منها، إلى العرض المستقل للمنهج السيميائي كبنية محكمة غير مشوهة، تعمل على حضور المنهج على نحو منجدل ومحكم البنيان، يمكن استقراء مخرجاته في جميع المقدمات والنتائج والجسور

الواصلة بينها، لكن كثيرا ما تأتي تلك الدراسات عبارة عن حضور غامض يحيل على غياب مبهم ضمن طقس طلسمي لا يتيح للدارس نفسه أن يكون أكثر جدلية في حركة ذهابه وإيابه النقدية بل ألفيناه يسلك دروبا وعرة يتصعد فيها كمن يتصعد إلى عنان السماء. ولا غرو أن يتبرم القارئ ويعزف عن مسابرة الحركة السيميائية على النحو المطلوب-إلا في ما ندر- بسبب ما يتحملة من مشقة وعناء في هضم الشروح والخطاطات واللوغاريتمات والمعجمية المجردة للمصطلحات... ورغم ضآلة هذه الشروح والبيانات والمصطلحات وحضورها في لغة خاصة إلا أنها تظل غير مفهومة بالقدر الكافي حتى لدى الدارس المتأني ناهيك عن القارئ المتعجل.

إن بعض القراءات السيميائية جاءت استتساخا من سياق مختلف، وكثيرا ما تستحيل إلى ما يشبه الفهارس والقوالب والجداول التي لا تدل على تميز الدارس وأصالته ومواصفاته، ولا تشير إلى خصوصية معينة في الممارسة السيميائية. لذلك ما أفلح أصحابها في إقناع القارئ بقيمة ما يفعلون.

افتقار الساحة النقدية المغاربية إلى فئة من المختصين في الخطاب السيميائي، لا يكون حكمهم على الأعمال الأدبية إلا بمعايير سيميائية بحتة. وعندما توجد هذه الفئة فستكون البداية الفعلية للنقد السيميائي. والواقع أن هناك نظرة مشوشة ومعتمة وقاصرة، خالية من أي نفس إبداعي وافتقارها لعناصر المعرفة السيميائية الحقيقية. ولذلك يجب مراجعة شاملة لآلية العقل النقدي العربي والوقوف على آلياته ومفاهيمه وتصويراته ورؤاه على امتداد في ضوء منجزاته الهزيلة، من أجل التحرر من إسهار القراءات السائدة لاستتئناف النظر في معطيات الثقافة النقدية العربية بمختلف فروعها دون التقيد بوجهات النظر المعيشة.

وصفوة القول، فعلى الرغم من العثرات التي يمكن تسجيلها على الخطاب النقدي السيميائي المغاربي هنا أو هناك، إلا أنه يبقى خطابا جنينيا لا يزال يبحث عن ذاته المنشطية في الساحة النقدية العربية في ضوء مقتضيات النظرية السيميائية،

لدراسة النص الأدبي بكل ما يمكن أن يعمق ماهيته ويضاعف إنتاجيته في مواجهة فوضى القراءات المتداخلة والتفسيرات المتراكمة، المؤدية إلى التيه والضياع. غير أن ذلك لا يمنع القول بأن عملية التحسس، من خلال اهتمام الدارسين بالظاهرة الأدبية، في ظل النظرية السيميائية المعاصرة، أفرزت بحوثاً قيمة على الرغم من عسر تطبيق النموذج السيميائي في بيئة لم تواكب كل التطورات التي شهدتها النظريات النقدية انطلاقاً من اللسانيات، ترجمة وتنظيراً وتطبيقاً.

هـ. بن عيسى

مكتبة البحث

## مكتبة البحث

### - أولاً: المصادر والمراجع بالعربية:

1. إبراهيم رماني: الغموض في الشعر العربي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. إبراهيم زكريا: مشكلات فلسفية (مشكلة البنية)، مكتبة مصر، القاهرة، (ب.ت).
3. إبراهيم عبد الحميد وآخرون: الشعر ومتغيرات المرحلة تيارات في نقد الشعر العربي المعاصر، إشكالية منهج الأدب العربي، دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1986 .
4. أحمد الشايب: أصول النقد الأدبي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، مصر، ط1، 1999
5. أحمد الصيمعي: في ترجمة (اسم الورد لـ امبيرتو إيكو) من الإيطالية، دار أويا طرابلس، ليبيا 1998.
6. أحمد محمود صبحي: في فلسفة الحضارة، (الحضارة الإغريقية) مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، 1986.
7. أحمد مطلوب: معجم النقد العربي القديم، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989.
8. أحمد يوسف: الدلالات المفتوحة، المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، 2005
9. أحمد يوسف: السيميائيات الواصفة، المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، الدار العربية للعلوم، والمركز الثقافي العربي، بيروت والدار البيضاء، ط1، 2005.

10. أحمد يوسف: سيميائيات التواصل وفعالية الحوار، المفاهيم والآليات، الجزائر، منشورات مختبر السيميائيات وتحليل الخطاب، جامعة وهران، ط1، 2004.
11. أحمد يوسف: السيميائيات الواصفة؛ المنطق السيميائي وجبر العلامات، منشورات الاختلاف، المركز الثقافي العربي، الدار العربية للعلوم، ط1، 2005.
12. ادموند ليتش، كلود ليفي شتراوس: دراسة فكرية، تر، ثائر ديب، منشورات وزارة الثقافة، ج، م، س، دمشق، 2002.
13. إديث كريزويل: عصر البنيوية، تر، جابر عصفور، دار سعاد الصباح، (د.ت).
14. افيتش ميلكا: اتجاهات البحث اللساني، تر، سعد مصلوح، وفاء كامل، مطبوعات المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط 1 ، 1993
15. إلياس خوري: الذاكرة المفقودة، مؤسسة الأبحاث العربية، لبنان، ط 1 ، 1982.
16. أليكساندر ماكوفلسكي: تاريخ علم المنطق، تر، نديم علاء الدين وإبراهيم، فتحي، دار الفارابي، بيروت (د.ت).
17. إمبرتو ايكو: القارئ في الحكاية، التعاوض التأويلي في النصوص الحكائية، تر، أنطوان أبو زيد، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت، 1996.
18. إمبرتو ايكو: المادة الاستطبيقية بوصفها كلية ومجالا للتبادل، ضمن مؤلف في (أصول الخطاب النقدي)، ترجمة احمد مدني، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد 1989.
19. إمبرتو ايكو: التأويل بين السيميائيات والتفكيكية، تر، سعيد بنكراد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2000.

20. إمبرطو إيكو، السيميائية وفلسفة اللغة، تر، أحمد الصمعي، منشورات المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2005.
21. أنور المرتجي: سيميائية النص الأدبي، مطابع إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1987.
22. إيديت كيرزويل: عصر البنيوية من ليفي ستروس إلى فوكو، تر، جابر عصفور، دار آفاق عربية، بغداد 1985.
23. برنان توسان: كما هي السيميولوجيا، تر، محمد نظيف أفريقيا الشرق، المغرب 2000
24. بسمة عروس: الخطاب الادبي والمفاهيم الأساسية في تحليل الخطاب عند "باختين" مقال ضمن (مقالات في تحليل الخطاب)، منشورات كلية الآداب والفنون الإنسانية، منوبة، تونس 2008.
25. أبو البقاء الكفوي: الكليات، طبعة مؤسسة الرسالة، تحقيق وتعليق، عدنان درويش ومحمد المصري، بيروت، 1992.
26. بورس(سندرس شارل): السيميوطيقا في الوعي المعاصر، تر، أمينة رشيد، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، إشراف نصر حامد أبو زيد وسيزا قاسم، دار إلياس العصرية، القاهرة، (ب، ت).
27. بول ريكور: من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، تر، محمد برادة، حسان بورقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الهرم، مصر، ط1، 2001.
28. بيرس (سندرس شارل): تصنيف العلامات، تر، فريال غزول، مدخل إلى السيميوطيقا، مقالات مترجمة ودراسات، دار إلياس العصرية، القاهرة (د.ت).
29. تشومسكي (نعوم): اللغة البشرية وأنظمة سيميوطيقية أخرى، تر، كاطع نعمة الحلفي، مدخل إلى السيميوطيقا، دار إلياس العصرية، القاهرة(د.ت)



30. التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، مكتبة لبنان، ط1، 1996.
31. توفيق الزيدي: أثر اللسانيات في النقد العربي الحديث، من خلال بعض نماذج،  
الدار العربية للكتاب، تونس 1984.
32. جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، دار الكتاب اللبناني للطباعة والنشر  
والتوزيع، بيروت، 2008
33. جابر عصفور: قراءة التراث النقدي، مؤسسة عييال، القاهرة، ط1، 1991.
34. جابر عصفور: قراءة جديدة لتراثنا النقدي، ضمن كتاب قراءة التراث النقدي،  
المجلد الأول، النادي الأدبي الثقافي بجدة، 1990.
35. الجابري (محمد عابد): الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة  
العربية، 1994.
36. الجابري (محمد عابد): الخطاب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة  
العربية، بيروت، 1994.
37. الجابري (محمد عابد)، المسألة الثقافية في الوطن العربي، مركز دراسات  
الوحدة العربية، بيروت، 1999.
38. الجابري (محمد عابد): العولمة ومسألة الهوية: المشكلة والإشكالية، عن مدونة  
الدكتور العيد جلولي الأدبية.
39. الجابري (محمد عابد): بنية العقل العربي، دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في  
الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
40. الجابري (محمد عابد): بنية العقل العربي، دراسة نقدية تحليلية لنظم المعرفة في  
الثقافة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ط5، 1995.
41. الجابري: التراث والحداثة، دراسات ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية  
1999.

42. الجاحظ (عمرو بن بحر): الحيوان، ج1، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، ط2، 1965.
43. الجاحظ (عمرو بن بحر): البيان والتبيين، ج1، تحقيق عبد السلام محمد هارون، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، 1961.
44. الجاحظ: البيان والتبيين، الكتاب الثاني، ج1 تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط2، 1960
45. الجرجاني(علي بن محمد بن علي): التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1996.
46. جمال الدين الشيال: تاريخ الترجمة في عصر محمد علي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1967.
47. ابن جنّي(أبو الفتح عثمان): الخصائص، ج1 تح، محمد علي النجّار. المكتبة العلمية(د.ت).
48. جواد حسني عبد الرحيم: المصطلحية العربية بين القديم والحديث، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة محمد الخامس، 1999.
49. جورج موان علم اللغة في القرن العشرين، تر، نجيب عزراوي، مؤسسة الوحدة سوريا، 1982.
50. جوزيف كورتيس: السيميائية (الأصول، القواعد والتاريخ)، تر: رشيد بن مالك، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
51. جوزيف كورتيس: مدخل إلى السيميائية السردية والخطابية، تر، جمال حضري، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2007
52. جول تريكو: المنطق السوري، تر، محمود يعقوبي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.

53. جوليا كريستيفا: علم النص، تر، فريد الزاهي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء ، ط2، 1991.
54. جون كوهين: بنية اللغة الشعرية، تر، محمد الوالي ومحمد العمري، دار توبقال، المغرب، 1987.
55. جيرار جنيت: عودة إلى خطاب الحكاية، تر، محمد معتصم، المركز الثقافي العربي، لبنان، 2000.
56. جيرار جنيت: مدخل لجامع النص، تر، عبد الرحمن أيوب، دار توبقال، المغرب، 1985.
57. حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي. المركز الثقافي العربي، بيروت، الدار البيضاء، ط1، 1990.
58. حسن بحراوي: بنية الشكل الروائي، (الفضاء، الزمن، الشخصية) المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2009.
59. حسن حنفي: مقدمة في علم الاستغراب، الدار الفنية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1991.
60. حسن حنفي، حوار المشرق والمغرب، مجموعة من المفكرين العرب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.
61. حمادي صمود: ملاحظات حول مفهوم الشعر عند العرب، مقال ضمن، قضايا الأدب العربي، سلسلة الدراسات الأدبية، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1978.
62. حميد لحميداني لنقد الروائي الإيديولوجيا، من سوسيولوجيا الرواية إلى سوسيولوجيا النص الروائي، المركز الثقافي العربي، ط1، بيروت 1990.

63. حميد لحميداني: بنية النص السردي من منظور النقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط2، 2000.
64. الخطيب القزويني: الايضاح في علوم البلاغة، تح، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الكتاب اللبنانيين، بيروت، ط5، 1980.
65. ابن خلدون (عبد الرحمن): المقدمة، دار النهضة، مصر، ج1، ط3، 1979
66. خلدون الشمعة: المنهج والمصطلح،: مدخل إلى أدب الحداثة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1979.
67. رافع رفاعه الطهطاوي: تخلص الإبريز من تلخيص باريز، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1993.
68. رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصرة، تر: جابر عصفور، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1998.
69. ابن رشد (أبو الوليد): تلخيص كتاب "أرسطو طاليس في العبارة" تحقيق وتعليق الدكتور محمد سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978.
70. رشيد بن مالك: السيميائية، الأصول، القواعد، والتاريخ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن 2008.
71. رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة. للنشر، الجزائر ط1، 2000.
72. رشيد بن مالك: مقدمة في السيميائية السردية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2000.
73. روبرت شولز: البنيوية في الأدب، تر، حنا عبود، مطبعة اتحاد الكتاب العرب، 1984.

74. روبير بلانشي: نظرية العلم (الإبستمولوجيا)، تر، محمود يعقوبي، د، م، ج، الجزائر، 2003.
75. رولان بارت: درجة الصفر للكتابة، تر، وتقديم محمد برادة، دار الطليعة، بيروت، واتحاد الناشرين، الدار البيضاء 1981.
76. رولان بارت: درس السيميولوجيا، تر: خليل أحمد خليل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط3، 1992.
77. رولان بارت: لذة النص، تر، محمد خير البقاعي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، السعودية. 1998.
78. رولان بارت: مبادئ في علم الأدلة، تر، محمد البكري، دار الحوار اللادقية، 1987.
79. رولان بارت: نقد مفهوم (علم الادب) عند رولان بارت، تأليف خريستو تودوروف، ترجمة د.حسن جمعة، مج الآداب الأجنبية، ع101-102، دمشق 2000.
80. رولان بارت: هسهسة اللغة، تر، منذر عياشي، مركز الانتماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 1999.
81. رولان بارت: النقد والحقيقة، تر، إبراهيم الخطيب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، ط1، 1985.
82. رومان جاكوبسون: قضايا الشعرية، تر، محمد الولي، ومبارك حنون، توبقال، الدار البيضاء، ط1، 1988.
83. أبو ريان محمد علي: تاريخ الفكر الفلسفي الثاني، أرسطو والمدارس المتأخرة دار النهضة العربية، بيروت، 1976.

84. الزاوي بغورة: المنهج البنيوي، بحث في الأصول والمبادئ والتطبيقات، دار الهدى، الجزائر ط1، 2001.
85. زكريا إبراهيم: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، ط 4، 1971.
86. زكريا بسير إمام: أساسيات علم المنطق، منشورات روائع مجدلاوي ط1، 2001.
87. زكي نجيب محمود: نحو فلسفة علمية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1957.
88. الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد): الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت(د.ت).
89. الزواوي بغورة: تحليل الخطاب من الوجهتين الوصفية والتاريخية، ورقة غير منشوره، 2004.
90. سعيد يقطين: انفتاح النص الروائي المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1989.
91. سعيد بن كراد: سيكولوجية الشخصيات السردية، رواية الشراع والعاصفة لحنا مينا نموذجاً، دار مجدلاوي، الأردن، ط1، 2003.
92. سعيد بن كراد: السيميائيات والتأويل مدخل لسيميائيات، ش س بورس، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء وبيروت، ط1، 2005.
93. سعيد بنكراد: مدخل إلى السيميائيات السردية، دار تينمل للطباعة والنشر، مراكش ط1، 1994.
94. سعيد توفيق: في ماهية اللغة وفلسفة التأويل، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.

95. سعيد يقطين: تحليل الخطاب الروائي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط3، 1997
96. السكاكي: مفتاح العلوم، تحقيق، نعيم زرزور، دار الكتب المطبعية، بيروت، ط2، 1987.
97. سيزا قاسم: القارئ والنص، الشركة الدولية للطباعة، بيروت، 2002.
98. سيزا قاسم، نعيم حامد أبوزيد: أنظمة العلامات، مقالات مترجمة ودراسات مدخل إلى السيميوطيقا، دار إلياس العصرية القاهرة، 1986.
99. الشافعي (محمد بن إدريس): الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت(د.ت).
100. شكري عزيز الماضي: محاضرات في نظرية الأدب، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1984.
101. شكري عياد: مقدمة في أسل النقد الأدبي، دائرة الإبداع، دار إلياس المصرية، القاهرة، 1986.
102. صالح هويدي: النقد الأدبي الحديث قضاياها ومناهجها، منشورات جامعة السابع من أبريل، مصر، ط1، 2004.
103. صديق بن حسن القنوجي: أبجد العلوم، ج2، ق1، تحقيق عبد الجبار الزكار، دار الكتب العلمية، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق(د.ت).
104. صلاح فضل: نظرية البنائية في النقد الأدبي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط3، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1978.
105. الصيرفي: الشمسية في القواعد المنطقية، تقديم، تعلق وتحقيق، مهدي فضل الله، المركز الثقافي العربي، ط1، 1998.

106. طائع الحداوي: سيميائيات التأويل، الإنتاج ومنطق الدلائل، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2006.
107. طه حسين: من حيث الشعر والنثر دار المعارف، 2004.
108. عادل عبد الله: التفكيكية، إرادة الاختلاف وسلطة العقل، دار الكلمة، بيروت 2000.
109. عادل فاخوري: علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، دار الطليعة، بيروت ط 2، 1994.
110. عبد الحميد بورايو: منطق السرد، دراسات في القصة الجزائرية الحديثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
111. عبد الحميد عقار: أفق الخطاب النقدي بالمغرب، ضمن كتاب: النقد الأدبي بالمغرب. مسارات، وتحولات، منشورات رابطة أدباء المغرب، الرباط، 2002.
112. عبد الرحمن بدوي: المنطق السوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، ط3، 1968.
113. عبد الرحمن بدوي: منطق أرسطو، ج1، وكالة المطبوعات، الكويت، ط1، 1980.
114. عبد الرحمن بن محمد الوهابي: الرواية النسائية السعودية والمتغيرات الثقافية، العلم والإيمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، ط2، 2010.
115. عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسة النشر والتوزيع، تونس، 1994.
116. عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس 1984.



117. عبد العالي بوطيب: مستويات دراسة النص الروائي، مطبعة الأمنية، الرباط، المغرب، 1999.
118. عبد الفتاح كيليطو: الأدب والغرابية، (دراسة بنيوية في الأدب العربي) دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983.
119. عبد الفتاح كيليطو: الحكاية والتأويل، دار توبقال، المغرب، 1988.
120. عبد الفتاح كيليطو: لسان آدم، تر، عبد الكبير الشرقاوي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1995.
121. عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، مطبعة وزارة المعارف، تحقيق هـ . ريتز، استانبول 1954 .
122. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، تصحيح وتعليق محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، 2000.
123. عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، مكتبة الخانجي، تحقيق حمود محمد شاكر ط2، القاهرة 1989 .
124. عبد الله الغدامي: الخطيئة والتكفير من البنيوية إلى التشريرية، المركز الأدبي الثقافي، ط1، 1985.
125. عبد الله الغدامي: النقد الثقافي، المركز الثقافي العربي، قراءة في الأنساق الثقافية العربية، بيروت، 2005.
126. عبد الله عبد الرحمن يتيم: دفاتر أنثربولوجية، سير وحوارات، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 2004.
127. عبد الله محمد الغدامي وعبد النبي اصطيف: نقد ثقافي أم نقد أدبي؟ دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 2004.

128. عبد المجيد نوسي: التحليل السيميائي للخطاب الروائي (البنىات الخطابية ، التركيب، الدلالة) شركة النشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 2002.
129. عبد الملك مرتاض (أ، ي): دراسة سيميائية تفكيكية لقصيدة "أين ليلاي؟" لمحمد العيد"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط 8، 1992.
130. عبد الملك مرتاض: التحليل السيميائي للخطاب الشعري، دار الكتاب العربي، الجزائر 2001.
131. عبد الملك مرتاض: الكتابة من موقع العدم، مساءلة حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر، 2003.
132. عبد الملك مرتاض: الكتابة من موقع العدم، مساءلة حول نظرية الكتابة، دار الغرب للنشر، الجزائر 2003 .
133. عبد الملك مرتاض: النص الأدبي: من أين؟ وإلى أين؟"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط.1، 1983.
134. عبد الملك مرتاض: شعرية القصيدة، دار المنتخب العربي، بيروت، ط.1، 1994.
135. عربي (محيي الدين): الفتوحات المكية، ج2، دار صادر بيروت، (ب.ت).
136. العلوي (سعيد بن سعيد): الإيديولوجيا والحداثة، قراءة في الفكر العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 1987.
137. علي العشي: تحليل الجزء الأول من كتاب الأيام لطفه حسين، مخطوط، مكتبة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، تونس 1976.
138. علي القاسمي: مقدمة في علم المصطلح، أسس النظرية، الموسوعة الصغيرة، بغداد 1985.

139. علي حرب: النص والحقيقة: الممنوع والممتنع، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.
140. علي حرب: الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1995.
141. علي حرب: نقد النص، المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، 1995.
142. علي مبروك: الإمامة والسياسة والخطاب التاريخي في علم العقائد، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2002.
143. علي محسن جمجوم: السيميوطيقا ومشكلات الفلسفة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1994.
144. علي نجيب إبراهيم: دور الترابط النظري في توحيد مصطلحات النقد الروائي العربي، في كتاب (قضايا المصطلح)، دار مجدلاوي، الأردن، 2002.
145. عمر اوكان: لذة النص، أو مغامرة الكتابة لدى بارث، دار أفريقيّا الشرق، الدار البيضاء، 1991.
146. العموش خلود: الخطاب القرآني، دراسة في العلاقة بين النص والسياق، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2008.
147. الغزالي (أبو حامد): معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس للطباعة والنشر، ط4، 1983.
148. فؤاد أبو منصور: النقد البنيوي الحديث بين لبنان وأوروبا، دار الجيل، بيروت، ط1، 1985.
149. الفارابي: إحصاء العلوم، دار ومكتبة الهلال، تح، علي ابو ملحم بيروت، لبنان ط1، 1996.

150. فتحي التريكي: قراءات في فلسفة التنوع، الدار العربية للكتاب، القاهرة، 1988.
151. فرديناند دي سوسير: محاضرات في الألسنية العامة، تر، يوسف غازي، ومجيد نصر، دار نعمان للثقافة، بيروت، 1984.
152. قانسان جوف: رولان بارث والأدب، تر، محمد سويرتي، إفريقيا الشرق، ط1، 1994.
153. قدامة بن جعفر: (موفق الدين عبد الله بن احمد المقدسي)، روضة الناظر وجنة المناظر، الدار السلفية، الجزائر، ط1، 1981.
154. القرطاجني (أبو الحسن حازم): منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تح، محمد الحبيب بن الخوخة، دار الكتب الشرقية، تونس 1966.
155. كرم يوسف: تاريخ الفلسفة اليونانية، دار القلم بيروت لبنان(د: ط.ت).
156. كلود ليفي ستروس وفلاديمير بروب: مساجلة بصدد(علم تشكل الحكاية)تر، محمد معتصم، منشورات عيون الدار البيضاء، ط1، 1988.
157. لودفيج فتجنشتين: بحوث فلسفية، تر، عزمي إسلام، الكويت 1990.
158. مارسيلو داسكال: الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة، تر، حميد حمداني وآخرين دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، الط1، 1987.
159. محسن جاسم الموسوي، وآخرون: الإبداع الروائي اليوم، دار الحوار، اللاذقية، ط1، 1992.
160. محمد أركون: الإسلام، أوربا، الغرب، رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، تر، هاشم صالح، دار الساقى، بيروت ط1، 1995.
161. محمد أركون: الأمس والغد، الإسلام، مركز الإنماء الحضاري، بيروت 2008.

162. محمد أركون: تاريخية الفكر العربي الإسلامي، تر، هاشم صالح، مركز الإنماء القومي، بيروت، ط1، 1987.
163. محمد أركون: الفكر الإسلامي، قراءة علمية، تر، هاشم صالح، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء وبيروت، 1987.
164. محمد الجزائري: آلة الكلام النقدية، دراسات في بنائية النص الشعري، دراسة من منشورات اتحاد الكتاب العرب دمشق، 1999
165. محمد سبيلا وعبد السلام بنعبد العالي (إعداد وترجمة) الحداثة"، سلسلة دفاتر فلسفية، دار تويقال للنشر، المغرب، 1996.
166. محمد سويرتي: النقد البنيوي والنص الروائي، نماذج تحليلية من نقد السرد العربي دار أفريقيا الشرق، الدار البيضاء المغرب، 1991.
167. محمد شوقي الزين: تأويلات وتفكيكات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط1، 2003.
168. محمد علي (ماهر عبد القادر): المنطق ومناهج البحث، دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
169. محمد عناني: المصطلحات الأدبية الحديثة، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط2، القاهرة 1997.
170. محمد فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1993.
171. محمد مفتاح: تحليل الخطاب الشعري (إستراتيجية التناص) المركز الثقافي العربي، بيروت، ط3، 1992.
172. محمد مفتاح: في سيمياء الشعر القديم: دراسة نظرية وتطبيقية"، دار الثقافة، البيضاء، ط1، 1982.

173. المهدي المنجرة: الحرب الحضارية الأولى، مستقبل الماضي وماضي المستقبل، مطبعة إفريقيا الشرق، ط2، 1991.
174. الموشح (أبو عبد الله المرزباني): تحقيق علي البجاوي، دار النهضة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1965.
175. ميجان الرويلي، وسعد البازعي: دليل الناقد الأدبي، إضاءة لأكثر من سبعين مصطلحا نقديا معاصرا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2002.
176. ميشال أريفيه وآخرون: السيميائية، أصولها وقواعدها، تر، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2002.
177. ميشال أريفيه: السيميائية، أصولها وقواعدها، تر، رشيد بن مالك، منشورات الاختلاف، الجزائر 2002.
178. ميكل إيفيتش: اتجاهات البحث اللساني، تر، سعد عبد العزيز مصلوح، ووفاء كامل فايد، المجلس الأعلى للثقافة، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية 2000.
179. ناظم عودة: تكوين نظرية، في الفكر الاسلامي والفكر العربي، دار كتاب الجديد المتحدة، بيروت 2009.
180. نصر حامد أبو زيد: الخطاب والتأويل، المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء - ط1، 2000 .
181. نصر حامد أبو زيد: النص، السلطة، الحقيقة (الفكر الديني بين إرادة المعرفة وإرادة الهيمنة)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 1997.

182. نصر حامد أبو زيد: مفهوم النص، دراسة في علوم القرآن، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة 1990.
183. هاشم ياغي: النقد الأدبي الحديث في لبنان، الجزء الأول، دار المعارف بمصر 1968.
184. أبو الهلال العسكري: الفروق في اللغة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط5، 1981.
185. هيو سلقرمان، ج: نصيات، تر، حسن ناظم وعلي حاكم صالح، المركز الثقافي العربي المغرب، ط 1، 2002.
186. الوليد يحيى: التراث والقراءة، دراسة في الخطاب النقدي المعاصر بالمغرب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003 .
187. يوسف الحاج كمال: في فلسفة اللغة، دار النهار، بيروت، 1967.
188. يوسف الخال: نحن والعلم الحديث، مدخل كتابة الحداثة في الشعر، بيروت 1987.
189. يوسف عليمات: النسق الثقافي، قراءة ثقافية في أنساق الشعر العربي القديم، عالم الكتب الحديث، الأردن، ط1، 2009.
190. يوسف نور عوض: نظرية النقد الأدبي، دار الأمين، القاهرة، ط1، 1994.
191. الراغب الأصبهاني(الحسين بن محمد): المفردات في غريب القرآن، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة(د.ت).
192. يوسف و غليسي: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2008.

## - ثانيا: الرسائل الجامعية والمخطوطات:

1. بوجمعة بوعرفي: تحليل الخطاب البصري في الشعر المغربي رسالة دكتوراه، (مخطوطة)، جامعة فاس، المغرب 2011/2010
2. حسن بن مالك: تجليات الاتجاه النسقي في النقد الروائي العربي، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة وهران 2006/2005.
3. رشيد بن مالك: السيميائية بين النظرية والتطبيق مخطوط رسالة الدكتوراه جامعة تلمسان، السنة الجامعية 95/94 .
4. رشيد بن مالك: مستقبل الدراسات السيميائية في العالم الربى، مخطوط، تلمسان 2004.
5. الطاهر رواينية: سرديات الخطاب الروائي المغاربي الجديد، مقارنة نصانية تطبيقية، رسالة دكتوراه (مخطوط) جامعة وهران، 2000/1999.
6. فضيلة قوتال: معالم السيميائيات المحايثة وحدودها، رسالة ماجستير (مخطوط) تحت إشراف أحمد يوسف، جامعة وهران، 2004/2003.
7. مريم خرماسة: ملامح النقد الحدائى فى الجزائر، بين النظرية والتطبيق، (البنوية، السيميائية، نموذجين) مذكرة ماجستير، (مخطوط) جامعة وهران 2002/2001.

## - ثالثا: المجلات والدوريات:

1. إبراهيم زكريا: كانط والفلسفة النقدية، مكتبة مصر للمطبوعات، 1987
2. أحمد طالب: السيميائية: بارت وغريماس، من نظرية المحاكاة إلى شكلية المنظور البنيوي، مجلة كتابات معاصرة، بيروت، ع52، 2004.
3. أحمد يوسف: السيميائيات والتواصل، مجلة علامات فى النقد، جدة، ع24، 2005.



4. إدوارد سعيد: عندما تتنافر النظريات، تر، مصطفى كمال، مجلة بيت الحكمة، ع2، 1986.
5. آمنة بلعلی: البحث السيميائي باعتباره فيمينولوجيا معرفية، مجلة بحوث سيميائية، مخبر عادات وأشكال التعبير الشعبي بالجزائر، مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، ع5، ع6 ماي 2009.
6. بسام طيبي: في الفكر العربي المعاصر، الكتابة الوصفية والكتابة الثورية، مجلة مواقف: ع3، 1968.
7. بشير إيرير: مجلة علامات في النقد، النادي الأدبي الثقافي بجدة، المجلد 13، ع49، 2003.
8. البشير الوادوني: من أجل نقد منهجي متطور، المحرر الثقافي، المغرب في 1976/12/26
9. بشير تاويريت وعبد الله حمادي: السيميائية في الخطاب العربي المعاصر، مجلة علامات، ج57، م15، 2005
10. بشير تاويريت: أبجديات في فهم النقد السيميائي، محاضرات الملتقى الوطني الثاني، السيميائية والنص الأدبي، منشورات جامعة بسكرة، الجزائر، 15، 16 أبريل 2002.
11. بلعباس عبد القادر: بين "سوسير" و"بورس" مخبر عادات وأشكال التعبير الشعبي بالجزائر، مجلة مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية، الجزائر، ع5و6، 2009.
12. بلقاسم الزميت: تشكل المعنى في السيميوطيقا الدلالية، نقد وفكر، مجلة ثقافية سهرية، السنة السادسة، الرباط ع5، 2004.

13. بنسالم حميش: ملاحظات حول مآزق النص النقدي، المحرر الثقافي، المغرب، ع6، 1980
14. بوحسن، احمد: مدخل إلى علم المصطلح: المصطلح ونقد النقد العربي الحديث: مجلة: الفكر العربي المعاصر، بيروت ، ع60-61، 1989.
15. جان كوكي: السيميائية، مدرسة باريس، تر، رشيد بن مالك، دار الحكمة ، الجزائر، 2000
16. جلال الدين سعيد: فلسفة الرواق، دراسة ومنتخبات، سلسلة مجلة العلوم الإنسانية، مركز النشر الجامعي، 1999 .
17. جميل حمداوي: (السيميوطيقا والعنونة)، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ع03، 1997.
18. جون ستروك: النيوية وما بعدها ، من ليفي شتراوس إلى دريدا، تر، محمد عصفور، عالم المعرفة، ع206، 1996
19. حسين خمري: بيان اتلسميائيات، مجلة الكتاب العربي، اتحاد الكتاب العرب، سوريا، ع44، 1994.
20. حسين خمري: بيان السيميائيات، مجلة "الكاتب العربي" ضمن أعمال ملتقى (السيميائية والنص الأدبي) معهد اللغة العربية، وآدابها، جامعة عنابة، ماي 1995.
21. خريستو تودوروف: نقد مفهوم [علم الأدب] عند رولان بارث، تر، حسين جمعة، مجلة الآداب الأجنبية اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1999.
22. خلدون حسن النقيب: الأفاق المستقبلية، الفكر الاجتماعي العربي، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد3 المجلد30، 2002.

23. خير البقاعي: تلقي "بارث" في الخطاب النقدي العربي، عالم الفكر، م، و، ع، ف، أ، الكويت، مج27، ع1، 1998.
24. دانيا تشاندلر: أسس السيميائية، تر، طلال وهبة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2008.
25. دريدا، جاك: الاستنطاق والتفكيك، حوار وترجمة كاظم جهاد، مجلة الكرمل، ع17، 1985.
26. رمان سلدن: النظرية الأدبية المعاصر، تر، جابر عصفور، مجلة آفاق الترجمة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ع10، 1996.
27. رشيد بن مالك: "إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربية الراهنة" علامات السعودية، ج15 مجلد 14، 1995.
28. سامية أحمد أسعد: الرواية الفرنسية المعاصرة، سلسلة عالم الفكر، ع3، الكويت 1972.
29. سعيد بن كراد: السيرورة السيميائية والمقولات، قراءة في فلسفة بورس السيميائية، مجلة مدارات فلسفية، العدد7، الصادرة عن الجمعية المغربية للفلسفة، 2002 .
30. سعيد بن كراد: حوار في جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد: 362 سنة 1990
31. سعيد يقطين: السرديات والنقد السردي، مجلة نيزوى، عمان، ع63، 2010
32. سعيد يقطين: المصطلح السردي، قضايا واقتراحات مجلة نيزوى 2009
33. سعيد يقطين: الميتاروائي في الخطاب الجديد في المغرب، مجلة مواقف، ع72، 71، 1993.
34. سعيد يقطين: نظريات السرد وموضوعها، في المصطلح السردي، مجلة علامات، ع6، 1996.

35. سعيد يقطين، نظريات السرد وموضوعها، في المصطلح السردي، مجلة علامات، المغرب، ع6، 1996.
36. سغيد بن كراد: المؤول والعلامة والتأويل بصدد بورس، مجلة علامات، ع9، 1998.
37. سليمان عشارتي: قراءة القراءة: قراءة الخطاب القرآني وأدبية القراءة والتلقي، مجلة تجليات الحداثة، معهد اللغة العربية، وهران 1996.
38. شكري عياد: قراءة، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مجلة فصول، مج 6، ج 2، 1984.
39. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، م.و.ث.ف.أ. الكويت، ع164. 1992.
40. صلاح فضل: بلاغة الخطاب وعلم النص، سلسلة عالم المعرفة، ع164، م، و، ث، ف، آ، الكويت، 1992
41. عبد الرحمان محمد القعود: الإيهام في شعر الحداثة، العوامل وآليات التأويل، مجلة عالم المعرفة، الكويت، ع279، 2002.
42. عبد الرحمن الحاج صالح: البنيوية في اللسانيات، مجلة اللسانيات، ع1، 1972.
43. عبد الرحيم جيران: مفهوم السيميائيات، الحوار الأكاديمي والجامعي، العدد1، 1988
44. عبد العالي بوطيب: إشكالية المنهج في النقد الروائي العربي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، المجلد27، ع1، 1998.

45. عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، عالم المعرفة، ع272، الكويت، 1990.
46. عبد العزيز حمودة: الخروج من التيه، سلسلة العلم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع272، 2003.
47. عبد العزيز حمودة: المرايا المحدبة، من البنيوية إلى التفكيك، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع232، 1998
48. عبد العزيز حمودة: من البنيوية إلى التفكيك، المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1998.
49. عبد الملك مرتاض: القراءة وقراءة القراءة"، مجلة "علامات في النقد"، جُدّة، ج15، مج4، 1995.
50. عبد الملك مرتاض: المقدس والمدنس، مجلة عالم الفكر، مج29، ع1 الكويت، 2000.
51. عبد الملك مرتاض: النص والنص الغائب في شعر سعاد الصباح"شركة النور" الكويت، المجلد25، ع03، مارس1997.
52. عبد الملك مرتاض: في حوار أجراه معه محمد هيشور، حول المشكلة المنهجية في الأدب الإسلامي" مجلة "المشكاة"، وجدة، ع18، السنة5، ربيع 1994.
53. عبد الملك مرتاض: في نظرية الرواية بحث في تقنيات السرد، مجلة عالم المعرفة، المجلس الأعلى للثقافة، الكويت، ع240، 2007.
54. عمار زعموش: النقد الأدبي المعاصر في الجزائر، قضايا واتجاهاته، علامات في النقد، جدة، المجلد6، ج22، 1991.
55. غرهام: مقالة في النقد، تر ، محي الدين صبحين، عن مجلة علامات في النقد

56. غريماص: المربع السيميائي، تر، عبد الملك مرتاض، مجلة علامات، ج38، جدة، 1997.
57. فؤاد زكريا: مشكلة الفلسفة، مكتبة مصر، 1998.
58. فلوريان كولماص: اللغة والاقتصاد، تر، أحمد عوض، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر، 2000.
59. كولن ولسون: فكرة الزمان عبر التاريخ، ترجمة فؤاد كامل، مجلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والآداب والعلوم، الكويت ع159، 1992.
60. ماتيو غيدير: الثقافة والترجمة والتواصل، تر، محمود أحمد طجو، مجلة الآداب العالمية اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ع14، 2009.
61. محمد الأمراني: من تدريس الفلسفة إلى التمرس على التفلسف، مجلة مدارات فلسفية، الجمعية الفلسفية المغربية، ع13، 2008.
62. محمد آيت حمو: الكتابة المزدوجة عند المسلمين، مجلة فكر ونقد، دار النشر المغربية، المغرب، ع57، 2004.
63. محمد خير البقاعي: تلقي رولان بارث، في الخطاب العربي، النقدي واللساني والترجمي، كتاب لذة النص نموذجاً، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، المجلد27، الكويت، ع1، 1998.
64. محمد سبيلا: حول مفهوم الحداثة، مجلة دراسات عربية، ع3، 1984.
65. محمد مفتاح: التحليل السيميائي؛ أبعاده وأدواته، مجلة دراسات سيميائية لسانية، ع1 مطبعة النجاح، الدار البيضاء، 1987.
66. محمد مفتاح: حول مبادئ سيميائية، مجلة علامات، المغرب، ع16، 2004.
67. يسام طيبي: في الفكر العربي المعاصر، الكتابة الوصفية والكتابة الثورية، مجلة مواقف، ع3، 1968.

68. يمنى طريف: فلسفة العلم في القرن العشرين، عالم المعرفة، الكويت، ع264،  
2001.

69. يوسف وغليسي: فقه المصطلح النقدي الجديد، علامات في النقد الأدبي، جدة،  
مج14، ع55، 2005.

#### - رابعاً: المنتقيات والحوارات:

1. محمد برادة حوار في "جريدة أنوال"، العدد 48 بتاريخ 1983/01/20.
2. ملتقى الفكر الاسلامي مركز بحوث القرآن الكريم والسنة النبوية  
المؤتمر العلمي العالمي الثاني، جامعة القرآن الكريم والعلوم الاسلامية، 2009.
3. الجابري (محمد عابد) في حوار عن "العقلانية والمشروع العربي"، في مجلة  
الوحدة، ع26، 27، 1986
4. سعيد يقطين: في المسألة النقدية، المحرر الثقافي، ع.1977/6/19
5. الشهابي مصطفى: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،  
دار صادر، بيروت، 1995 .
6. عبد الحميد بورايو في حوار مع علي ملاحى ضمن موقع Anthropol،  
للأستاذ درنوني سليم.
7. عبد الوهاب ابو هاشم: مشروع النقد الثقافي، ملتقى جمعية الثقافة والفكر الحر،  
فلسطين، 2003
8. عبدالله إبراهيم: حوار أجراه معه إياد الدليمي وأبوطالب شبوب في مجلة  
"الروائي" بتاريخ 2009/04/21
9. مبارك حنون: السيميائيات بين التوحد والتعدد، الحوار الأكاديمي والجامعي،  
المغرب، العدد2، 1988.

## - خامسا: المعاجم:

1. ابن فارس: معجم مقاييس اللغة: تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، 1979.
2. ابن منظور: لسان العرب، تحقيق دار صادر، بيروت، (د.ت).

## - سادسا: المراجع الفرنسية:

1. Anne Henault. Histoire de la Sémiotique. (que sais je ?). Presses Universitaires de France 1992 .
2. Anne Henault. Le pouvoir comme passion (débat 1989) ed PUF Paris 1991
3. Aristote, La Poétique traduit et présenté par Roselyne Dupont-Roc et Jean Lallot, Paris,1980,
4. Barthes R. Eléments de la semiologie"communication"N4 1964,le seuil1957
5. Barthes R. Entretien, 1962-1980 Presses Universitaires de Grenoble Le grain de la voix,ed,seuil Paris, 1981
6. Barthes R. Essais critiques ,éd ,seuil,1981p264.-
7. Barthes R. La theorie du texte in. encyclopedie, Universalis vol. 15,1018. Paris, 1973.
8. Barthes R. L'obvie ET l'obtus essai critique III Edition du seuil Paris, 1982.
9. Barthes R. Mythologies Système de la mode ed. du Seuil, Paris, 1991.
10. Barthes R. Poétique du récit. Paris: Éditions du Seuil, 1977
11. Barthes R. S/Z. ed du Seuil Paris 1970.
12. Bemond (Claude) Logique de récit .ed.seuil . Paris . 1973.
13. Benvenist Emille, Problèmes de Linguistique générale, Paris, Gallimard, 1966
14. Buysens.la communication et articulation linguistique. ed puf . paris 1967.
15. Canap R. Le probleme de language de la science formelle et science de réel, tra , fr, Paris , Herman 1935.



16. Carontini, Enrico, action du signe, éd, Louvain-la neuve,1984.
17. Claude Levi-Strauss. Anthropologie Structurale . deux . ed. plon paris 1973 .
18. Courtes. Joseph la sémiotique narrative et discursive
19. David Saven, La sémiotique de Charles S. Peirce, in Langage n° 58
20. Deledalle, G théorie et pratique du signe. Paris, Payot, 1979.
21. Denis Bertrand .Précis Sémiotique Littéraire .Ed.Nathan .Her .Paris. 2000.
22. Derrida Jacques, De la grammatologie, les éditions de minuit ,1967,
23. Derrida. J; de la grammatologie . minuit . paris .1967.
24. Ducrot et Todorov. dictionnaire encyclopedique des sciences du langage seuil . paris 1972.
25. Dumortier. J. L et, F. R. Plazanet, Pour lire le récit, ducolot, Paris, 1985
26. Durand. J. Les formes de la communication, Paris, Dunod, 1981, ponts, seuil, Paris, 1969.
27. Ecco Umberto. La structure absente. Introduit a la recherche semiotique . Ed mercure du France Paris .1972.
28. Eco Umberto, Lector in fabula Grasset1979, Traduction française. Paris 1998.
29. Eco Umberto. la structure absente Casa .ed .Valentino et C S. Milano .1968
30. Eco Umberto. Le signe Histoire et Analyse d'un concept. Editions Labor, Biblio Essais, Bruxelles, Paris, 1988.
31. Eco Umberto. Les limites de l'interprétation. Trad. Meriem Bouzaher. Livre de poche. Paris. 1992.
32. Eliseo Veron: La sémiosis et son monde , in Langages n 58 .
33. Francine Mazière Le dictionnaire et les termes.Cahier de lexicologie.Vol 39.n°2, 1981 .
34. Genette G..Palimpsestes .la littérature au second degré. ed seuil Paris.1982.
35. Genette G.Nouveau discours du récit .Seuil. Paris.1983.

36. Greimas A. j. et J. Courtes Semiotique. dictionnaire raisonne de la theorie du langage Classiques Hachette. Collection dirigee par Bernard Quemada .1980.
37. Greimas J.A, Sémantique structurale (Recherche de méthode) Ed. Larousse. Paris. 1966.
38. Greimas, A.J. Du sens, essais sémiotique, Seuil, Paris, 1970.
39. Greimas. J.A Sémantique structurale (Recherche de méthode) 1966. Ed. Larousse. Paris. France.
40. Grondin, Jean Herméneutique .A .Jacob .Encyclopédie philosophique. T2, paris. France.
41. Jauss H.R. Pour une esthétique de la réception. Trad. Maillard. Ed. Gallimard. Paris. 1978.
42. Jean Michel Adam Pierre Mardaga Bruxelles 1990 L'analyse textuelle Théorie et pratique de. Eléments de linguistique textuelle
43. Kibedi Varga A..Discours. Récit .Image .ed .Pierre Mardaga . 1989
44. Killner.D.Media culture Routledge.London and. New York.1995.
45. Krestiva Julia, Recherche pour une sémanalyse ed, seuil Paris,1969
46. Kristéva .J. Semeintike . recherche pour une semnalyse . ed .seuil . Paris . 1969.
47. Kristéva J.,Le texte du roman,Mouton,Paris,1970.
48. Kristéva Julia,La révolution du langage poétique, seuil, Paris,1974.
49. Marty, R: La théorie des interprétants , in Langages n 58
50. Marx Karl,Contribution à la Critique de l'Economie Politique Editions Sociales,Paris. 1859.
51. Mounin (G) La Linguistique Ed. Seghers Coll- Clefs pour la linguistique. Editions Seghers, Paris 1968
52. Mounin(G) Introduction à la Sémiologie Paris, les editions de Minuit cll le Sens commun 1970.
53. Noam Chomsky .Dialogue avec Miston Ronat trad.mitson ronat. Ed. flammorion . France .1971.
54. Noam Chomsky Aspects De La Théorie Syntaxique. Trad.J.Claude Milner. ed .Seuil Paris .1971

55. Pavel (Thomas), Le mirage linguistique, Edition Minuit Collec. Critique - Paris 1988.
56. Peirce Joseph textes anticartésiens présentation et traduction, Chenu, éd, Aubier, 1984.
57. Peirce, C.S, Le processus interprétatif Nicole Evert Desmedt éd Mardaga, 1990.
58. Peirce, Textes anticartésiens ,présentation et traduction, Joseph Chenu, éd ,Aubier, 1984
59. Peirce. C. S. Écrits sur le signe (rassemblés, traduits et commentés par G. Deledalle), Paris, Seuil. 1984.
60. Petitot Jean. Morphogenèse du sens .puf .1970. Paris .
61. Petitot Jean: (Thèses pour une objectivité sémiotique)1 in Degrés (Revue) 3ème année/N° 42-43 - 1985(A) Bruxelles p (g1) (pagiation par lettres). Modèle in Encyclopedia Universalis (op.cit) vol(10)
62. Piaget J. et Collaborations Logique Et Connaissance Scientifique (Encyclopédie De La Péliade) Gallimard 1967.
63. Pierre Macherey, Pour une théorie de la production littéraire Maspero, Paris 1978.
64. Pierre Zima. La déconstruction une critique. puf .paris .1994.
65. Rey Alain. Etudes de lexicologie lexicographie et stylistique offertes en hommage à George Matoré. Paris- .société pour l'information grammaticale 1987.
66. Saussure (Ferdinand de). Cours de linguistique générale, ed du Payot, Paris, 1985.
67. Savan, David "la sémiotique de Peirce" langage 58..
68. Seve (Lucien), Structuralisme et Dialectique, Paris éd. Sociale, 1984
69. Siegfried.J.Schmidt, Théorie et pratique, d'une étude scientifique de la narrativité littéraire, in, sémiotique narrative et textuelle, ouvrage collectif, présenté par Claude Chabrol, Larousse, Paris, 1973.
70. Sokal (Jean), Impostures intellectuelles, Paris, Edition Odile Jacob, 1997.
71. Todorov Tazvetan, Théories des symboles

72. Todorov Tzvetan, le principe dialogue ,ed, seuil, Paris1980.
73. Todorov, Tzvetan Les cercles de Bakhtine,.,Poetique,n81,seuil Paris,1990.
74. Van Dijck (toun.v) sémiotique narrative et textuelle. ed. Larousse.1973.
75. Winkin Y. Anthropologie de la communication de la theorie au terrain . ed . seuil. paris .2001.
76. Wladimir Krynsiski, Carfour de signes essais sur le roman moderne, Mouton, Paris1981,
77. Zilberg. Claude. Raison et poétique. Du sens. Ed. puf. Paris .1988.

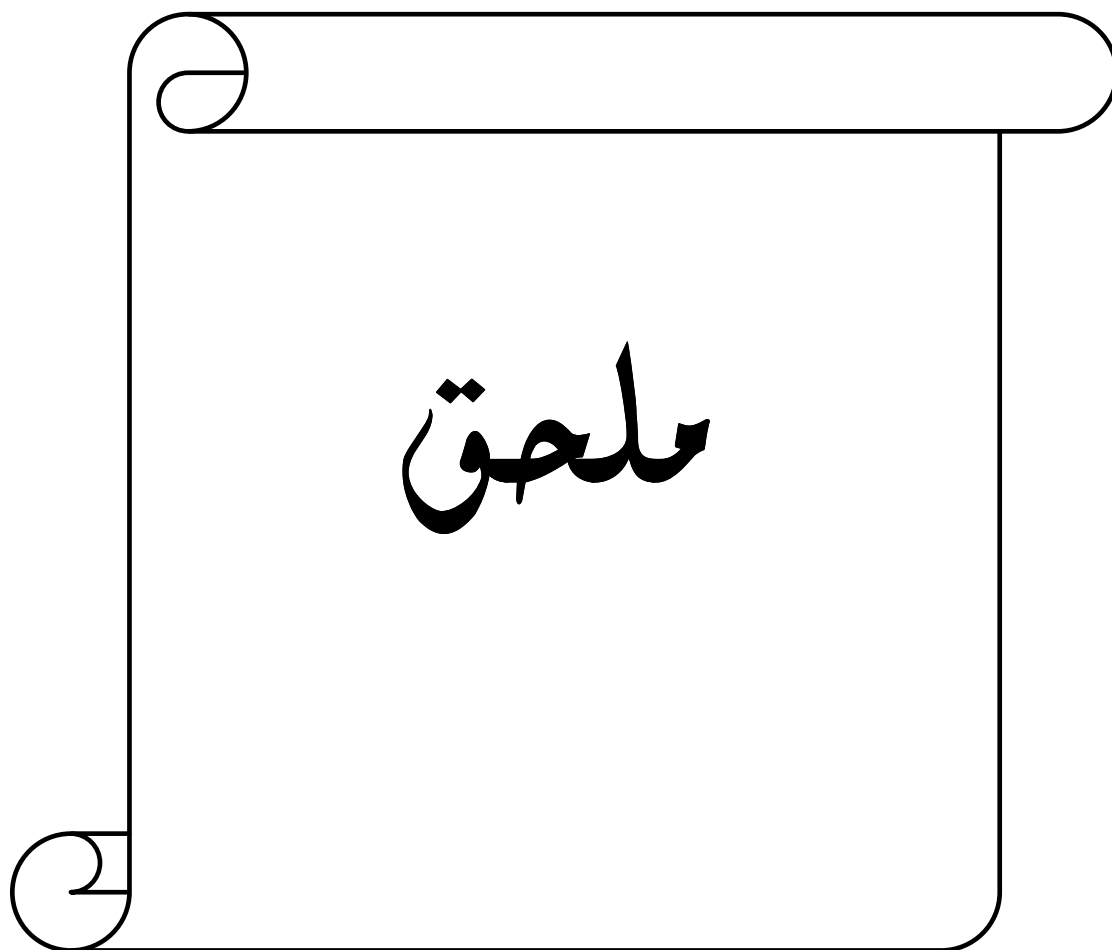
#### - سابعا: المراجع الإنجليزية:

1. Culler (Jonthan) On Deconstruction theory and criticism after structuralism,
2. jakobson Roman. linguistics inrelation to other sciences
3. Johnson R. What is cultural stuidies anwyway? Ed.
4. Leonard Bernstein .The answerd question.Havard University. Press 1976.
5. Ndrew Tolson, Mediations, text and discourse in media studies, Arnold,London,1996 .
6. Richard Harland, Super structuralism, More edition New York: Rout ledge 1993.

#### - ثامنا: مواقع الأنترنت:

1. htt.P: /home.ican.net.glandor.littera/Syn-Cov1.htm .
2. htt.saidbengrad.Free.Fr/dic/index.htm.
3. maamri-ilm 2010.yoo7.com/t2116-topic:
4. Mohammed Meftah.Sémiotique
5. MohammedElweli.Sémiotique narrative.
6. www. MohammedElweli.Sémiotique narrative.
7. www.saidyaktine.com-patrimoi.htm

8. سعيد بنكراد: حرب الخليج السردية ونهاية التاريخ.



## ملحق : ملخص البحث بالفرنسية - Résumé

A travers cette recherche que nous estimons austère et excitante qui a trait au « discours sémiotique dans la critique littéraire maghrébine », nous nous proposons d'analyser cette problématique sous l'angle de quelques principes qui tiennent compte de cet amalgame à l'encontre de certains concepts philosophiques, théoriques, méthodiques et terminologiques comme éléments constitutifs de la critique littéraire occidentale contemporaine et le paysage de la critique littéraire arabe, en l'occurrence le discours sémiotique maghrébin qui se voit traversé de plusieurs catégories sémiotiques de différents courants cognitifs .

Cette recherche s'appuie amplement sur une extrapolation de certaines entités ayant trait à toutes ces recherches faites en corrélation avec la sémiotique comme pour faire allusion à des sentiers longtemps débattus à la lumière de ces éléments esquissés, nous donnant la possibilité d'amorcer un aspect de notre problématique d'analyser le discours sémiotique maghrébin qui nous semble clé de voûte ou un véritable angle d'attaque correspondant à notre recherche.

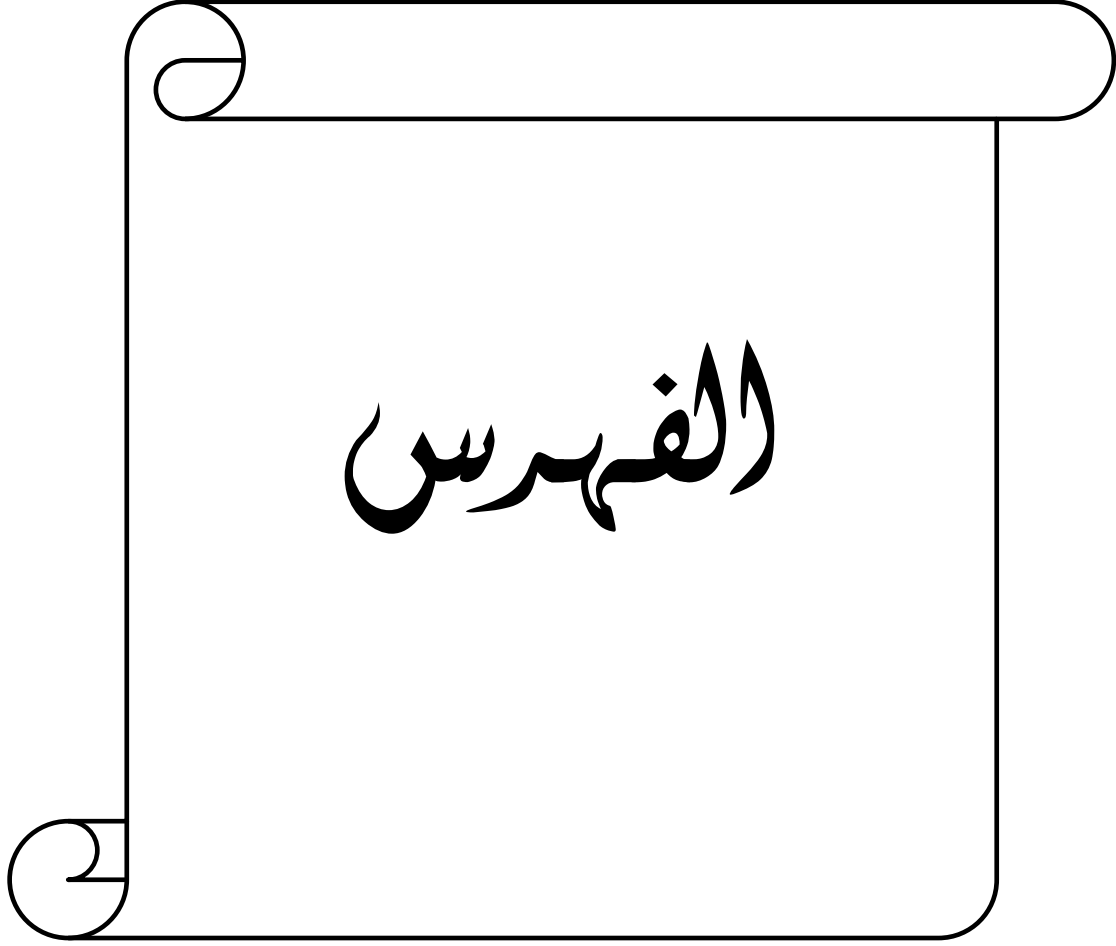
S'inspirant d'un corpus composé des écrits et des études qu'on trouve dans le champ de la critique littéraire maghrébine comme fil conducteur de notre démarche réflexive dont le but est de réitérer les méthodes d'analyse se rapportant aux textes susceptibles de lien avec le paysage littéraire tout en cherchant à associer rigueur et acuité.

Dans cette même lignée, notre intervention consiste à apporter ou à avoir de nouvelles perspectives s'inscrivant davantage dans ce même champ d'étude, relativement lié à la théorie sémiotique. Sinon, emprunter une autre piste allant de pair avec l'esprit de cette recherche dont le but est de valider le bien-fondé de cette problématique et de concevoir dans cette même perspective une passerelle ayant la fonction d'un outil d'analyse/ protocole d'investigation qui servira toute éventuelle étude baptisée ( le discours critique) comme paramètre ayant la mention d'une approche qui permet d'évaluer toute intervention de nature sémiotique- nous visons beaucoup plus le discours

sémiotique maghrébin comme terrain propice pour ce genre de situation et la faisabilité de toutes ces démarches procédurales avec l'idée de construire de nouvelles perspectives pour ce qui est de la critique littéraire arabe et d'en faire un vecteur (s) stimulant ainsi toute forme théorique / méthodique susceptible de lien avec le paysage de la critique sémiotique littéraire.

Au terme de cette étude qui paraît, à nos yeux, construire un intérêt majeur, notre intervention nous a véritablement conduit à avoir des contours –clés ayant la dimension d'une forme telle que ébauchée pour avancer les arguments sur la base des résultats obtenus via cette recherche dans le domaine de la critique littéraire se rapportant prioritairement à la littérature arabe que ces différentes propositions peuvent être utilisées comme véritables outils d'analyse inhérents au discours sémiotique faisant partie intégrante du champ de la critique littéraire dans un premier temps, dans un temps second répondre à toutes ces situations problématiques qui peuvent avoir lieu dessinant les contours d'une autre investigation qui permettrait aux sémioticiens / sémioticiens –chercheurs d'esquisser de nouvelles perspectives/ horizons cognitives afin de rénover toutes ces démarches et conceptions qui tiennent compte d'un aspect de la littérature arabe avec le sentiment de promouvoir la recherche scientifique concernant l'unité « texte » en multipliant approches textuelles malgré leurs complexités toujours dans le but de stimuler ces démarches pour un souci d'efficacité et de créativité.

*Hamel Benaïssa*





## الفهرس

• إهداء

• تشكر

المقدمة ..... أ

## المرخل

### إشكالفة الخطاب السفمفائف: نشأها وامتداداتها

- تمهفد ..... 2
- 1- المفهوم الإفرائف للخطاب ..... 7
- 2- أنماط الخطاب ..... 17
- 3- المفهوم الإفرائف لإشكالفة الخطاب ..... 42
- 4- الوضع الإشكالف للخطاب المغاربف ..... 44

## الباب الأول

### إشكالفة الخطاب السفمفائف وتجلفاتها فف الافر النقفد

## الفصل الأول

### بوافر إشكالفة الخطاب السفمفائف ونشأها فف الافر السفمفائف المغاربف

- 1- بوافر إشكالفة الخطاب السفمفائف فف النقء المغاربف ..... 75
- نشأة الخطاب السفمفائف النقء المغاربف ..... 75

- 2- عوامل نشأة الخطاب السيميائي في النقد المغربي.....82
- 1.2- الترجمة وعرض النظريات .....82
- 2.2- محاكاة الدرس السيميائي الغربي .....93

## الفصل الثاني

### واقع إشكالية الدرس السيميائي في النقد المغربي

- توطئة.....100
- 1- في تحليل الخطاب الشعري .....102
- 2- في تحليل الخطاب السردي .....116
- 3- في تحليل الخطاب الثقافي .....142

## الفصل الثالث

### واقع إشكالية المصطلحية السيميائية المغربية

## الباب الثاني

### أصول إشكالية الخطاب السيميائي في النقد المغربي

## الفصل الأول

### إشكالية تأصيل المعرفة السيميائية في التراث

- 1- متصورات إشكالية السيميائي في التراث النقدي العربي.....187
- 1.1- إشكالية السيميائي في التراث النقدي العربي.....192
- 2- إشكالية مفهوم العلامة في التراث .....195
- 3- إشكالية مفهوم النص في التراث .....197
- 4- إشكالية النصية في التراث (Textualité).....202

5- إشكالية مفهوم السياق النصي في التراث (Contexte) ..... 209

## الفصل الثاني

### الأصول النظرية والمنهجية لإشكالية الخطاب السيميائي المغربي

تمهيد ..... 216

1- الأصول النظرية ..... 217

1.1- سيميوطيقا بيرس ومقولاتها الفنروسكوبية ..... 217

1.1.1- الأولانية (Primité) ..... 221

2.1.1- الثانية (Secondeité) ..... 225

3.1.1- الثالثة (Tiercité) ..... 227

2.1- التسلسل الهرمي للمقولات La hiérarchie des catégories ..... 229

1.2.1- التقسيم الثلاثي للمثل La trihotomie du representamen ..... 230

2.2.1- التقسيم الثلاثي للموضوع La trichotomie de l'objet ..... 230

3.2.1- التقسيم الثلاثي للمؤول La trihotomie de l'interprétant ..... 230

3.1- سيميولوجيا سوسير ومبادئها اللسانية ..... 236

1.3.1- مبدأ المحايثة ..... 237

2.3.1- مبدأ المعقولية ..... 239

3.3.1- مبدأ التزامن والتعاقب ..... 240

4.3.1- مبدأ السياقية ..... 241

5.3.1- مبدأ الاعتبارية ..... 241

6.3.1- مبدأ التقابل ..... 243

2- الأصول المنهجية لإشكالية الخطاب السيميائي المغربي ..... 248

1.2- في النموذج البنيوي ..... 248

2.2- في المنهج الشكلاني ..... 267

3.2- في المنهج الأنثربولوجي ..... 276

285	..... في المعلم المنطقي
296	..... في النحو التوليدي

## الفصل الثالث

### الأصول الفلسفية للإشكالية السيميائية وتجلياتها في التفكير النقدي المغربي

306	..... تمهيد
309	..... 1- عند اليونانيين
309	..... 1.1- السفسطائيون
313	..... 2.1- الرواقيون
319	..... 3.1- عند ارسطو
324	..... 2- أوليات التفكير السيميائي في النقد المغربي
325	..... 1.2- في الخطاب الإبستموسيميائي عند الجابري (Epistémo-sémiotique)
333	..... 2.2- في الخطاب الأركيوسيميائي عند أركون
337	..... 3.2- مقارنة منهجية بين خطابي الجابري وأركون
340	..... 3- إشكالية التفكير السيميائي في النقد المغربي
343	..... 1.3- إشكالية التفكير السيميائي عند أحمد يوسف
354	..... 2.3- إشكالية مفهوم فلسفة العلامة عند بن كراد
370	..... الخاتمة
381	..... مكتبة البحث
413	..... ملحق: ملخص البحث بالفرنسية - Résumé
416	..... الفهرس